

عِلَلُ النَّحْوِ

تأليف

أبي الحسن محمّد بن عبد الله الورّاق

المتوفى سنة ٣٨١هـ

تحقيق

محمود محمّد محمود نصّار

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3278-4



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

عِلَلُ النَّحْوِ

بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــداء

- إلى الله أتقرب بهذا العمل عسى أن يجعله في ميزان حسناتي وإليـــه أبتغي الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة.

- وإلى روح سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- داعيًا المـــولى عـــزّ وجل أن يحشرنا معه ومع النبيين والصديقين والشهداء وحَسُن أولئك رفيقًا.

- وإلى أروح شهداء الانتفاضة المباركة في فلسطين.

﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتًا بل أحيـــاء عنـــد ربهـــم يرزقون...﴾.

- وإلى روح والدي الذي أخذ بيدي على طريق العلم .

- وإلى أخي إسماعيل الذي أكمل تعليمي.

- وإلى إستاذي وشقيقي الأستاذ المهندس طه محمد محمـــود حســـن نصار وفاءً وعرفانًا فله الشكر بما أسداه إلي من معروف .

- وإلى طلبة الجامعات المصرية والعربية والجامعة الأزهرية لا سيما منهم طلبة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه في تخصص علم النحو العربي.

- وإلى الذين يفدون علينا في مكتبة المصطفى -صلى الله عليه وســـلم- الخيرية التي أسسها مولانا وشيخنا العالم الجليل الفاضل المهندس القدير الأســـوة والقدوة أبو المحامد والد المهندس محمد حسام الدين، والأستاذ محمد حمدي.

عالمنا الجليل أستاذي حامد إبراهيم أحمد الدروي مؤسس مكتبة المصطفى -صلى الله عليه وسلم- للاطلاع العام ومقرها ١٧ شارع وحدة الدمـــرداش خلف مستشفى الدمرداش بالعباسية بالقاهرة.

إلى طلبة الأزهر الشريف الذي جعله الله منارة وكعبة للعلم في مصر من طلبة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه في النحو العربي.

ولمكتبة المصطفى -صلى الله عليه وسلم- دور رائــــد في نشــــر الثقافــــة الإسلامية والعلوم الشرعية واللغوية.

ففيها تم تحضير أكثر من (٢٠٠٠) ألفي رسالة ماجستير ودكتوراه ناهيك بالأبحاث والمسابقات التي يقوم بإعدادها طلبة العلم فيها.

فهي وقف وليست لبيع ولا لشراء وإنما هي وقف خير لا استعارة فيه.

جعلها سيدنا الشيخ حامد إبراهيم أحمد رحمه الله وقفًا لله تعالى على طلبة العلم.

وهي تستغيث بالله ثم بأهل الخير والإحسان من أبناء أمــــة الإســـلام أن يمدوها بالمكان المتسع والمراجع التي تصدر لا سيما وأن كل ساعة تتطالعنا فيها دور النشر بكتاب جديد.

وهذا النداء أوجه إلى كل مسلم غيور على دينه، محسن وقادر على فعــــل الخيرات بأن يعين إخوانه طلبة العلم لا سيما العلوم الشرعية بأن يمدهـــم بـــأي عون يستطيع فإن لم يكن بالمال ولا بالمكان فالبدعاء أن يوفق الله ويجند لهـــــذه المكتبة من يسهر على توسعتها وتعميرها وتزويدها بكتب الدين.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المحقق

اللقب: محمود نصار

الاسم: "محمود محمد محمود نصار"

الفصل الأوّل

سيـــرة ابن الـــوراق

١- ابن الوراق حياته وآثاره.

٢- مذهبه النحوي.

٣- موقفه من مسائل الخلاف.

٤- ابن الوراق يعتمد الأصول البصرية.

٥- المصطلحات النحوية التي استعملها.

٦- عوامل تأثر ابن الوراق بالمذهب البصري.

٧- مظاهر النزعة البصرية.

٨- التعبيرات التي استخدمها ابن الوراق.

الفصل الأول
"سيرة ابن الورَّاق"

اسمه:

هو أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس، البغدادي المعروف بابن الورّاق، فقيهٌ أُصولي، نحوي[1] إمام في العربية[2]، وكان عالمًا بالنحو وعلله[3]، وكان ابن الوراق من طبقة أبي طالب العبدي[4] وهو ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته[5] وثناء العلماء عليه عند الترجمة له يبين تمكنه وقدرته على وصف النحو العربي وتحليله واستخراج قواعده باقتدار وفهم ومعرفة تامة بضوابط الإعراب مع الإلمام بآراء العلماء وتوجيهاتهم النحوية.

نسبته:

الورّاق "بفتح الواو، والراء المشددة وبعد الألف قاف": هو الناسخ[6]، وظاهر أنها نسبة إلى حرفة الوراقة، التي يبدو أن والده أوجدّه قد احترفها حتى نسب إليها، وما نذهب إليه هو أننا نرجح أن يكون والده أو جده قد اشتغل بالوراقة أو نسخ الكتب لفقر حال أو شظف عيش، لأن العالم إذا لم

(١) ينظر في ترجمته: الفهرست: ٩٥، نزهة الألباء ٢٣١، إنباه الرواة ١٦٥/٣، الوافي بالوفيات ٣٩/٣، البلغة ٣٢٧، بغية الوعاة ١٢٩/١-١٣-، كشف الظنون ١١٦٠، الأعلام ٩٩/٧، هدية العارفين ٥٢/٢، معجم المؤلفين ٢٢١/١٠.

(٢) البلغة ٢٢٧.

(٣) إنباه الرواة ١٦٥/٣.

(٤) نزهة الألباء ٢٣١، الوافي بالوفيات ٣٢٩/٣، وأبو طالب العبدي هو أحمد بن بكر بن أحمد، ت٤٠٦هـ، وكان من النحاة القياسيين، تفنن في علوم العربية، وأخذ عن السيرافي وأبي علي النحوي والرماني. نزهة الألباء ٤١٠، معجم الأدباء ٢٣٦/٢، بغية الوعاة ١٢٩/١.

(٥) الوافي ٣٢٩/٣، البلغة ٢٢٧، بغية الوعاة ١٢٩/١-١٣٠.

(٦) اللباب ٢٦٦/٣، المشتبه ٦٥٩، لب الألباب ٢٧٣.

يكن فقيهًا صاحب منصب، ولم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب[1].
فكثر العلماء الوراقون، وهذه المهنة كانت معروفة في عهد لم يكن فيه مكانًا للطباعة ولا لنشر الكتب إلا سواعد الرجال، وسهرهم، ومحابرهم.

ولا يُنتقى لهذه المهنة "الوراقة" إلا ذو خط جيد بل بديع، وكذلك يكون عارفًا بأنواع الخطوط العربية وغيرها.

فأما الورق وبيعه فيقال فيه الكاغدي[2] .

• كنيته:

"جرى العرف بين الناس على التدليل والتقريب والتودد، والتلطف وسهولة التعريف بالشخص، وإبراز الشخص بأهم صفة فيه، وتلقيب الشخص بما يحب أن ينادى به، هذه بعض أسباب التلقيب"[3] .

وعالمنا يكنى أبو الحسن، ولسنا محتاجين إلى تعرُّف من يكنى بهذه الكنية ، لأنهم أكثر من أن يقعوا تحت الحصر ، هذا إلى أنَّ المصادر والمراجع التي تعرضت لترجمته أجمعت على أن كنيته "أبوالحسن" وهذا يؤكد ملازمة هذه الكنية له بل واشتهاره بها، وذكر في أول مخطوطة كتاب "علل النحو" كنيته ، حيث جاء : "قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق –رحمه الله وغفر له–"[4].

• أسرته:

الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، وهي التي يرضع منها الفرد لبان الأخلاق والتعاليم والسلوك والقيم، بل ويأخذ عنها الدين، إذ أن السلوك

---

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ٣٤٢/١.

(٢) المشتبة ٦٥٩.

(٣) ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين، لأبي علي الجياني الأندلسي (٤٢٧-٤٩٩هـ) ص: ٨، ٩ تحقيق الأستاذ محمود نصار، طبع دار الفضيلة بالقاهرة.

(٤) علل النحو، ق١/ب، وفي المطبوعة ص: ٢.

الاجتماعي يتأثر بالدين . وليس في كتب التراجم ما يتيح لنا تعرف حياة ابن الورّاق بالتفصيل، وإذا كان قد ترجم له الكثيرون من أصحاب الطبقات، وكان له ذكر بين الفقهاء والأصوليين والنحويين فإن الذي ذكروه عنه قليل ومعاد، ينقل فيه بعضهم عن بعض المتأخر عن المتقدم ولم تذكر لنا كتب التراجم سنة ولادته، ولم نعرف شيئًا عن أسرته سوى أن أصله من بغداد، وهذا يجعلنا في حالة غموض عن هاتين النقطتين لجهالة المعرفة بهما وقلة المصادر فيهما بل عدم ذكرهما في المصادر المتوفرة.

● **شيوخه:**

لابد لكل عالم أن يتّلمذ على شيوخ له، يتعلم منهم، ويأخذ عنهم، ولكن لم تسعفنا المصادر وكتب التراجم بشيء من ذلك ، حيث أنه لم يشر أحد إلى شيوخه سوى إشارة عابرة من السيوطي بقوله: قال ابن النجار[١]: قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم[٢] وروى عنه[٣] ، وقد روى لنا محقق كتاب "إنباه الرواة" للقفطي الخبر نفسه مما يدل على ندرة الحديث في هذا الموضوع ولكن عن ابن مكتوم حيث قال: "قال ابن مكتوم: قرأ القرآن بالروايات عن أبي بكر، محمد بن مقسم، وروى عنه[٤].

● **تلاميذه:**

إنّ البصمة التي تدل على قدرة المدرس على التدريس، وغزارة علمه بالإضافة إلى مؤلفاته، هو كثرة عدد التلاميذ الذين ينقلون علم الشيخ،

---

(١) هو محمد بن محمود بن هبة الله، أبو عبدالله، ت٦٤٣هـ.

(٢) ثقة من أعرف الناس بالقراءات، وأحفظهم لنحو الكوفيين، ت٣٥٤، تاريخ بغداد ٢٠٦/٢-٢٠٨، معجم الأدباء ١٥٠/١٨-١٥٤، طبقات ابن قاضي شهبة (المحمدون) ٩٦-٩٨، طبقات المفسرين ١٣١/٢-١٣٢.

(٣) بغية الوعاة ١٣٠/١.

(٤) إنباه الرواة ١٦٥/٣، هامش ١.

وبالنسبة لعالمنا أبي الحسن الوراق، فلم تزودنا المصادر والمراجع بذكر لتلاميذه إلا إشارة بسيطة من السيوطي بقوله : (قرأ عليه أبوعلي الأهوازي[1]، وروى عنه)[2].

• أقوال العلماء فيه:

تنوعت أقوال العلماء واختلفت لاختلاف الرؤى، إلاّ أنهم أجمعوا على وصفه بالنحوي، إذ أن كل من ترجم لابن الورّاق، قد قرن اسمه بالنحوي، فقد نعتوه بأبي الحسن الوراق النحوي، وبابن الوراق النحوي، وبأبي الحسن النحوي المعروف بابن الوراق.

قال أبوالبركات الأنباري ت٥٧٧هـ: وكان جيد التعليل في النحو[3].

وقال القفطي ت٦٤٦هـ: عالم بالنحو وعلله، وصنف في النحو كتبًا حسانًا[4] .

وقال الفيروزآبادي ٨١٧هـ : إنه إمام في العربية[5] وعدُّوه في طبقة أبي طالب العبدي[6] .

• وفاته:

وتحديد سنة الوفاة، يفيد في معرفة من لقيهم، ومن نقل عنهم هذا العالم من العلماء وتحديد سنه، ويفيد أيضًا في دفع الإيهام عند اشتباه الأسماء أو الكتب، وقد أجمع المترجمون لابن الورّاق على أن وفاته كانت سنة

---

(١) هو الحسن بن على بن إبراهيم، قرأ القرآن، بروايات كثيرة، وأقرأه، ت٤٤٦هـ معجم الأدباء ٩/٣٤-٣٧.

(٢) بغية الوعاة ١/١٣٠.

(٣) نزهة الألباء ٢٣١.

(٤) إنباه الرواة ٣/١٦٥.

(٥) البلغة ٢٢٧.

(٦) نزهة الألباء ٢٣١ الوافي بالوفيات ٣/٣٢٩.

٣٨١هـ إحدى وثمانين وثلاثمائة للهجرة[١] .

• **آثاره:**

إن بصمة العالم تتجلى في تلك الآثار التي يخلفها وهي تعكس فكره وتنير الطريق لطلاب العلم والمعرفة، لقد ترك ابن الوراق مصنفات في النحو واللغة ذكرها من أرخوا له، وذكر بعضها هو، غير أننا لم نستطع أن نقف إلا على كتاب واحد منها حتى يومنا هذا، وهو كتاب "علل النحو".

وكثير من الكتب ضاعت نتيجة عدة عوامل منها السطو على الكتب أو إحراقها كما حدث في بغداد والأندلس، ومنها دفنها وإهمالها كما حدث في مصر أيام فتنة جرت في زمن المماليك حتى اتخذوا من جلود الكتب نعالاً والباقي تراكمت عليه الأتربة، حتى كوّن تلالاً عرفت فيما بعد بتلال الكتب، وفي العصر الحديث امتدت يد المستعمرين والمستشرقين الآثمة إلى مكتباتنا العامرة فراحوا ينقلون أنفس الكتب من بلاد الإسلام إلى بلادهم، وكم كنّا نتمنى أن نصل إلى هذه المصنفات التي تركها أبوالحسن الوراق، أو إلى أكثرها، إلا أن عوادي الزمن لم تترك لنا إلا قليلاً، وكل شيء عرضة للضياع لا سيما تلك الكتب التي لم يكن لها أكثر من نسخة، ولم تتناولها أيدي النساخ بالتسطير، ولكننا نرجح أن يكون بعضها موجوداً خلال القرن الثامن الهجري، ودليلنا في ذلك هو ما نقله أبوحيّان الأندلسي الغرناطي النحوي ت٧٤٥هـ في كتابه: "تذكرة النحاة" حيث قال: (قال ابن الوراق (أما) التي للعطف أصلها (أن ما) أدغمت النون في الميم، دليله:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكذبنَّها   فإن جَزَعًا وإنْ إجمال صَبْرٌ[٢]

---

(١) نزهة الألباء (٢٣١)، إنباه الرواة ١٦٥/٣، الوافي ٣٢٩/٣، البلغة ٢٢٧، بغية الوعاة ١٣٠/١، كشف الظنون ١١٦٠، الأعلام ٩٨/٧، هداية العارفين ٥٢/٢، معجم المؤلفين ٣١٢/١٠.

(٢) تذكرة النحاة (١٠٩).

وهذا الذي ذكره أبو حيَّان موجودٌ في كتاب (علل النحو)[1] لابن الوراق أما سبب ضياع معظمها وعدم رواجها في القرن الرابع الهجري، وما تلاه فنستطيع أن نذكر له احتمالين، هما:

١- غيرة بعض معاصريه امتدت إلى كتبه فأوعز إلى بعض الدارسين أن يخفيها أو يعبث بها، وهذه الغيرة كانت ولا تزال موجودة في النفوس المريضة التي لا تحب أصحاب النجاح، ولا همَّ لها إلا التشهير والإساءة إلى النوابغ والأفذاذ.

٢- حرص الرجل على كتبه، وخوفه عليها، فيحتمل أنه قد وضعها فوق رف من رفوف مكتبته، أو في زاوية من زوايا مسكنه، فلم يستطع أحد إن يصل إليها أو يعثر عليها كي يقرأها ويطلع عليها، وينقل منها، ومن ثم انتشارها بين المتعلمين وهذه الصفة موجودة عند كثير من العلماء، ونذكر أن أحد العلماء أقدم على حرق كتبه ودفنها والإضنان بالكتب نتيجة عامل نفسي أو قهر وقع على العالم أو إساءة ممن حوله له أو عدم وفاء طلابه له.

ولا ينبغي ونحن نذكر هذه الاحتمالات المفترضة والمتوقعة أن ننسى ما تعرضت له الكتب والمكتبات العربية والإسلامية من حرق وتدمير أو نقل إلى مكان غير آمن فعلى سبيل المثال لما دخل السلطان العثماني سليم الأول مصر ٩٢٣هـ ١٥١٧م، كانت مصر تمتلك من الكتب أضعاف أضعاف ما يمتلكه العالم الإسلامي أجمع في ذلك الوقت، فقام السلطان سليم بنقل كل الكتب إلى إسلامبول (اسطنبول) ولم يبق في مصر إلا المكتبات الخاصة، وبعض الكتب الأخرى الموزعة في الزوايا والمساجد وأروقة الأزهر المعمور، وفي اسطنبول لم تسلم تلك الكتب من الإهمال والسرقة حتى جاء أتاتورك فألغى الخلافة

---

(١) علل النحو ص: ١٠٢.

١٩٢٤م، وقام ببيع الكتب لأعداء الإسلام في أوربا من نصارى ويهود حتى يطمس الهويَّة الإسلاميَّة ، وهكذا تضيع الكتب، وإليك آثار ابن الوراق:

١- شرح كتاب سيبويه:

وقد ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون -رحمه الله- في تحقيقه لكتاب سيبويه أن للكتاب ثلاثة وعشرين شرحًا ومن شرح مشكلاته ونكته عشرة من العلماء ومن شرح شواهده ثلاثة عشر عالمًا[١] .

وهذا الكتاب -شرح ابن الوراق- لم يذكره أحد ممن ترجم له، وذكره ابن الوراق نفسه في كتابه "علل النحو" مرات عديدة، ونقل منه، وهذا يدل على أنه قد ألف كتاب "شرح كتاب سيبويه" قبل كتابه "علل النحو" وبهذا سيكون شرحه هذا إضافة جديدة إلى شروح كتاب سيبويه.

- والمواضع التي ذكره فيها هي:

أ- قال: "وقد بينا في شرح كتاب سيبويه الكلام في هذا والخلاف فيه"[٢].

ب- وقال: "وقد اسقصينا هذه المسألة بأكثر من هذا الشرح في: شرح كتاب سيبويه[٣]، وهناك مواضع أخرى ذكره فيها دون التصريح به وأعطاه صفة العموم، فسماه بالشرح، والمواضع هي:

أ- قال: "وأما قولنا في الكتاب: أفلم وأفلما، فالأصل (لم) تدخل عليها فاء العطف وواو العطف، وألف الاستفهام والجزم إنما هو بـ"لم" إذ كان ما دخل عليها لا تأثير له[٤]، يريد بالكتاب: شرح كتاب سيبويه.

ب- وقال: "وما ذكرناه في الشرح من أن النون لو حذفت لالتبس

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/٣٦-٤١).

(٢) علل النحو ص: ٥٩.

(٣) السابق ص: ٧٤.

(٤) السابق ص: ٢٨.

بفعل المذكر"[1] .

جـ- وقال في اختصاص التاء في القسم باسم الله -تعالى-: "وقد بينا في الشرح لم صار اختصاصها (أي: تاء القسم) باسم الله -تعالى- أولى من سائر الأسماء، و لم منعت من الدخول على غيره بما يغني عن إعادته"[2].

د- وقال: "اعلم أنا ذكرنا تفسير هذا الباب في الشرح"[3].

هـ- وقال: "فأمّا علمت ورأيت ووجدت فاستعملت على المعنيين اللذين ذكرناهما في الشرح"[4] .

و- وقال: "قد ذكرنا في الشرح وجهًا آخر أجود منه"[5] .

ز- وقال: "واعلم أن ما عدل من العدد نحو: آحادوثناء إلى معشر وعشار ففي منع صرفه وجوه: أحدها: قد ذكرناه في الشرح"[6] .

ح- وقال: "والضم والفتح قد فسرناه في الشرح"[7] .

٢- علل النحو:

وهو موضوع تحقيقنا، وهو أول أثر من آثاره يصل إلينا وقد ذكره قسم من المؤلفين باسم "العلل في النحو".

ذكره ابن النّديم[8] ، والقفطي[9] ، والصفدي[10] والفيروزآبادي[11] ،

---

(١) السابق ص: ٣٠.

(٢) السابق ص: ٣٤.

(٣) علل النحو ص: ٣٤.

(٤) علل النحو ص: ٦٦.

(٥) علل النحو ص: ٦٨.

(٦) السابق ص: ١٣٦.

(٧) السابق ص: ١٧٤.

(٨) الفهرست ٩٥.

(٩) إنباه الرواة ١٦٥/٣.

(١٠) الوافي ٣٢٩/٣.

(١١) البلغة ٢٢٧.

وسمّاه: "علل الوراق في النحو"، والسيوطي[1] والزركلي[2] وإسماعيل باشا[3] وكحالة[4] وقد اخترت اسم "علل النحو"، وذلك لوروده بهذا العنوان في خمسة مصادر: **أولها**: (الفهرست) لابن النديم (ت٣٨٠هـ)، وهو من معاصري ابن الورّاق، فهو أوثَقُ مصدر يذكر اسم الكتاب الصحيح، **وثانيهما**: (إنباه الرواة) للقفطي (ت٦٤٦هـ)، **وثالثها**: (بغية الوعاة) للسيوطي (ت٩١١هـ)، **ورابعها**: (الأعلام) للزركلي، **وخامسها**: (كشف الظنون) لحاجي خليفة.

٣- الفصول في نكت الأصول:

وهو (شرح مختصر الجرمي الأكبر) ، ذكره أبوالبركات الأنباري ، والصفدي وإسماعيل باشا البغدادي وسماه: شرح مقدمة الجرمي، وكحالة.

٤- منهاج الفكر في الخيل:

ذكره: إسماعيل باشا، وحاجي خليفة، وكحالة.

٥- الهداية:

وهو شرح مختصر الجرمي الأصغير، ذكره ابن النديم، وأبو البركات الأنباري، والقفطي والصفدي، والفيروزآبادي، والسيوطي ، والزركلي، وإسماعيل باشا وسماه: "شرح مقدمة الجرمي" وقد بينا وهمه في ذلك.

مذهبه النحوي

شاع لدى العلماء في عصر الوراق المذهبين البصري والكوفي في النحو وهذان المذهبان كانا وما يزالان ترجمة حقيقية لتوهج الفكر النحوي لدى

---

(١) بغية الوعاة ١/١٣٠.

(٢) الأعلام ٧/٩٨.

(٣) هداية العارفين ٢/٥٢ .

(٤) معجم المؤلفين ١٠/٢٢١.

العلماء مما دفع العديد من العلماء للكتابة عنه كابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، واللباب في علل البناء والإعراب والتبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وكلاهما لأبي البقاء العكبري، وهذا ما حدا بالدكتور مهدي المخزومي بأن يؤلف رسالته للدكتوراه بعنوان: "مدرسة الكوفة في النحو" ومن قبله ألف أحد علماء الأتراك كتاب الموفى في النحو الكوفي، ولقد كان ابن الوراق ذا نزعة بصرية في آرائه ومنهجه فهو إذا ذكر البصريين قال عنهم: (أصحابنا)، وإذا ذكر آراءهم أيدها ودافع عنها، ونصرها على آراء الكوفيين، مثال ذلك:

أ- قوله في إبطال عمل (إن ولكن) إذا دخلتها (ما): (واعلم أن سيبويه لم يجز في "إنَّ ولكن" العمل إذا دخلتها "ما" وأجاز ذلك أبوبكر بن السرَّاج في كتاب "الأصول"، وأظن ذلك سهواً منه على مذهب أصحابنا)[1].

ويريد بأصحابنا: البصريين، فعد نفسه من أصحابهم.

ب- ذكر قول البصريين والفراء في (كلا) فرجَّحَ قول البصريين واعتل له، وضعف قول الفرَّاء، استمع إليه يقول: (فأما "كلا"[2] فهي عند البصريين اسم مفرد يدل على اثنين فما فوقهما، وأما الفرَّاء فيقول: هو مثنى، وهو مأخوذ من "كل" فخفف اللام وزيدت الألف للتثنية، ويحتج بقول الشاعر:

في كِلْتَ رِجلَيْهَا سُلاَمَى واحِدة   كلتاهما مقرونة بزَائِدَة

فأفرد (كلا)، وهذا القول ليس بشيء[3]، ثم ذكر علّة ذلك لكلا القولين وبيَّن أدلتهما.

---

(١) علل النحو ص: ٣٥، ١٠٧.

(٢) لأبي العباس أحمد بن فارس صاحب المجمل رسالة كلا وما جاء فيها في آيات الله حققها الأستاذ العلامة عبدالعزيز الميمني ونشرت.

(٣) علل النحو ص: ١٠٧.

جـ- قال: (واعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم) هذا ما قاله أهل البصرة في ارتفاع الفعل المضارع أما ما ذكره عن الكوفيين ، فقد أورد قولين لعالمين من علماء الكوفة هما : الكسائي، والفرّاء، قال ابن الوراق: (والفراء يقول: إن الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم) أما قوله عن الكسائي فهو (وعند الكسائي: أنه يرتفع عمَّا في أوله من الزوائد) ثم بيَّن بعد هذا فساد قولي الكسائي والفراء بقوله: (فأما قول الكسائي فظاهر الفساد) وذكر بعد ذلك علة فساده (وأما الفراء فقوله أقرب إلى الصواب، وفساده مع ذلك)[1]، ثم بيَّن سبب فساده؛ إنّ وقوف ابن الورّاق إلى جانب البصريين وأخذه بآرائهم واضح في جميع أبواب الكتاب[2]، وهذا يؤكد نزعته إلى البصرة وهذه النزعة تكون نتيجة تأثره بأساتذته منها وميله إليها ثم انطباعه ومحاكاته للبصريين وابن الوراق في البصريين إلى جانب سيبويه، ويذهب مذهبه، ويرد على مخالفيه.

١- وقد تتبع استدراكات المبرد على سيبويه في مواضعها من كتابه "علل النحو" فردَّها عليه وخطأه في أكثرها، كما في قولهما في (حاشا) حيث ذكر قوليهما ورجَّحَ قول سيبويه على قول المبرد بقوله: (اعلم أن "حاش" عند سيبويه حرف، وعند أبي العباس المبرد فعل).

٢- وذكر أدلة كلّ منهما ثم ضعف قول المبرد، وانتصر لسيبويه بقوله: (وجميع ما ذكره أبوالعباس المبرد يمكن تأويله، فإذا أمكن تأويله، كان ما حكى سيبويه أولى ، لأن ذلك متعلق بالحكاية عن العرب، فلذلك صار قول سيبويه أقوى)[3] .

---

(١) علل النحو ص: ٢٣، ٢٤.

(٢) علل النحو ص: ٨٨، ٩٩.

(٣) علل النحو ص: ١٠٩.

٣- الانتصار لسيبويه وإن كان مخالفًا للقياس:

وقد ينتصر ابن الوراق لسيبويه وإن كان كلام سيبويه مخالفًا للقياس، ويعلل ذلك بعلل مرضية، من ذلك ما رواه عن سيبويه في تصغير (إبراهيم) على (بريه) بقوله: (وكان القياس على ما أصلناه: أُبَيْره) وعلل ذلك بقوله: (لأن الاسم إذا كان على خمسة أحرف أصول، فإنما يقع الحذف في آخره إذا صغر)، ثم يقول: (وقد رد أبوالعباس "المبرد" قول سيبويه، واحتج بما ذكرناه).

٤- التماسه العذر والاحتجاج برأي سيبويه:

نراه في هذا يؤيد رد المبرد، ولكنه يحتج لسيبويه ويأخذ برأيه، فلا يدخر وسعًا في التماس العذر والحجة لسيبويه فيقول: (فالجواب لسيبويه عن هذا أن هذه الأسماء أعجمية لا يعرف اشتقاقها، وغير ممتنع أن تكون الهمزة عند العجم زائدة، فلما كان هذا محتملاً، ورأينا الهمزة تزاد كثيرًا في الأوائل، جاز حذفها من هذه الأعجمية، لما ذكرنا من الاحتمال، ولا يجب ذلك من كلام العرب، لأن الدلالة قد قامت على الحروف كلها أنها أصول)[1].

٥- أقوال النحاة في "أي" واختلافهم في إعرابها وبنائها:

وذكر ابن الوراق أقوال النحاة في (أي) واختلافهم في إعرابها وبنائها، ثم رجح قول سيبويه وانتصر له، قال: فعند سيبويه أن الضم في (أي) ضم بناء وأنها تجري في هذا الموضع مجرى (قبل وبعد) وأما الخليل؛ فيقول: (أي) مرفوعة، وإنما رفعت في هذا الموضع على الحكاية، وأما يونس[2] فيقول: ألغوا الفعل كما ألغوا أفعال القلوب.

٦- ترجيحه من أقوال البصريين لقول سيبويه:

ثم نراه يميز بين هذه الأقوال البصرية، ويصرح بأن قول سيبويه أقواها

---

(١) علل النحو ص: ١٧٦.

(٢) هو يونس بن حبيب شيخ سيبويه.

بقوله: (والأقوى عندي من هذه الأقوال قول سيبويه)[1] .

٧- اعتماده القياس حجة لمنهجه:

وابن الوراق -كما ذكرنا- بصري في منهجه القائم على القياس، وهو قياس على الشائع والموثوق، لا على القليل الشاذ، قال في النسب إلى الاسم المركب: (ألا ترى أنهم أثبتوا الدال في (عَبْدَرِيّ) و لم يثبتوه في (عبقسي، وعبشمي)[2]، فإذا كان الطريق مختلفًا، لم يكن طريق إلى القياس عليه، لأن الغرض في القياس أن يتكلم على حد كلامهم، فإذا لم تدر كيفية ذلك، سقط القياس عنّا فيما يجري هذا المجرى[3] .

٨- قيمة القياس عنده في موافقة الكلام العربي الفصيح:

ولكن القياس عند ابن الوراق هو ما قادك إلى موافقة الكلام العربي الفصيح، ولذلك كان في كثير من الأحيان يقرن حجته القياسية بالشاهد الموثوق، كأن يقول: (وصح ما قال سيبويه)[4]، (وقول سيبويه أولى بالصواب) (والصحيح ما ذكرنا عن سيبويه)[5] .

٩- تقديم القرآن على غيره عند الاستشهاد بأحد الشواهد:

وكان شاهد ابن الوراق الأول هو القرآن، قال في قوله تعالى: ﴿**يا جبال أوبي معه والطير**﴾[6] وقد قرئ بالوجهين جميعًا، وقرأ الأعرج بالرفع، فأما الرفع: فعلى العطف على اللفظ، وأما النصب: فبالعطف على الموضع[7].

---

(١) علل النحو ص: ١٢، ١٢١.

(٢) نحت من كلمتي عبدقيس، وعبدشمس.

(٣) علل النحو ص: ١٧٢.

(٤) السابق ص: ٤٠.

(٥) علل النحو: ١١٤.

(٦) سبأ: ١٠.

(٧) علل النحو ٨٧.

(بيان القراءات)

فذكر ابن الوراق القراءتين، وبين وجه كل قراءة، ثم ذكر بعد ذلك آراء النحاة في القراءتين، وبين رأيه فيهما بقوله: (واعلم أن الرفع عند سيبويه ومن تابعه الوجه، وأما أبوعمرو الجرمي، وأبوعثمان ومن تابعهما فإنهم يختارون النصب، والحجة لمن اختار الرفع قوية، وأما من اختار النصب جعل الألف واللام مقام التنوين والإضافة، وهذه العلة فيها إدخال)[1]، فهو في هذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه في قراءة الرفع، ويضعف قراءة النصب، فهو يحتكم إلى القراءتين احتكام المدقق العارف بأمور لغته.

(خلاصة مذهب ابن الوراق النحوي)

وخلاصة القول في مذهب ابن الوراق النحوي:

١- أنه مذهب عالم واضح الفكر مستقل الرأي.

٢- أنه قال بأكثر ما قاله البصريون وعدَّ نفسه منهم.

٣- وهو في الوقت نفسه عالم فقه ومنطق وكلام باستخدام الحجج اهتمَّ بالقياس والتعليل.

٤- وكان ميله إلى مذهب أهل البصرة واضحًا.

٥- وتأثره بالفقهاء وعلماء الكلام في أسلوبه وعلله جليًّا ذلك أنه استخدم مصطلحات وعبارات علماء الفقه وعلماء الكلام، واتخذ العقل أساسًا من الأسس التي استخدمها في بناء الأحكام النحوية. ومذهب ابن الوراق مذهب بصري، وذلك يتحقق بثلاثة أشياء:

١- أولاً: موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

٢- ثانيًا: الأصول النحوية التي اعتمد عليها في كتابه "علل النحو".

٣- ثالثًا: المصطلحات النحوية التي يستعملها.

---

(١) علل النحو ص: ٨٧

(موقفه من مسائل الخلاف)

إنَّ موقف العلماء من تعليل قضايا النحو كان ولا يزال محلَّ خلاف والسبب هو استخدام القياس، والمنطق والبراهين، والشواهد العديدة، وتنوع توجيه الشواهد، وتعدد إعرابها، وهذا يدفعنا إلى القول بأن كتاب (علل النحو) هو أصدق ما يمثل نزعة ابن الوراق النحوية ويبين موقفه من مسائل الخلاف فقد عرض المسائل عرضًا علميًّا دقيقًا أمينًا مبنيًا على الشواهد من آيات قرآنية وشواهد شعرية، وأبدى رأيه واضحًا في كل مسألة من مسائل الكتاب، وقد وجدنا ميله -واضحًا- إلى مذهب البصريين، آخذًا بأقوالهم، مؤيدًا لآرائهم ، واقفًا إلى جانبهم ، فهو يعد نفسه من جملتهم أحيانًا، بقوله: (أصحابنا، قولنا، عندنا)[1] وقد مضى ذلك مبينًا.

(دحض آراء الكوفيين)

ولعله يكفي دلالة على ميله إلى جانب البصريين أنه لم يؤيد الكوفيين في مسائل الخلاف في هذا الكتاب، وكان دائمًا يدحض آراءهم، ويضعف حججهم ويفسد أقوالهم.

(تعقبه لأئمة وشيوخ مدرسة الكوفة)

وهذا يدفعنا إلى القول بشدة تمسكه وليس يعني تعصبه بمبادئ المدرسة البصرية في النحو العربي، ومقدرته وإيمانه بالتوجيهات التي ساقتها تلك المدرسة لقضايا النحو العربي، وتعقب ابن الوراق شيوخ المدرسة الكوفية فردَّ على الفرَّاء في ستة مواضع[2] ذكره فيها، كما ردّ على الكسائي في موضع واحد ذكره فيه[3] وكان لا يذكر اسم الكوفيين صراحة في أحيان

---

(١) علل النحو ص: ٣٥، ١٠٧.

(٢) علل النحو ص: ٢٣، ٢٤، ٤٥، ٤٦، ٨٨، ٩٩، ١٠٧، ١٥٨.

(٣) علل النحو ص: ٢٤.

كثيرة، بل يذكرهم باسم (أهل الكوفة، أو الكوفيين، أو بعض النحويين)[1].

ومن شدة حيائه البعد عن ذكر أسماء أئمة الكوفة احترامًا لهم، وإجلالاً لقدرهم، بل يطلق ولا يقيد بحيث لا يحدد اسم العالم وهذا تواضع جلي ونقد بناء عملا بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((**ما بال أقوام يفعلون كذا**))[2].

تنبيه: وقد بينّا ذلك بإسهاب في مبحث "ردوده"، فبينا موقفه من أقوال الكوفيين وكيف أنه قد فندها، وأسقط أغلبها، ثم بينا موقفه من أقوال البصريين وكيف أنه قد رد على كثير منهم إلاَّ سيبويه فكان يعدّه العالم النحوي الذي لا يخطئ، وكان يؤيد كل ما جاء به.

(مبادئ النحو في مدرسة البصرة واعتماد ابن والوراق لها)

• من هذه الأصول:

١- باب النّداء:

لا يجوز نداء ما فيه (أل)، لأن (أل) تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف واتباعًا لهذا الأصل قال ابن الوراق: (إن "يا" لا يصح أن تدخل على ما فيه الألف واللام)[3].

٢- العامل في الفاعل والمفعول:

أ- يذهب ابن الوراق مؤيدًا مذهب البصريين، إلى أن العامل في الفاعل والمفعول الفعل وحده، وذلك مراعاة لهذا الأصل الذي وضعوه، بينما يرى الكوفيون غير ذلك.

---

(١) علل النحو ص: ٨٨، ١١٧، ١٤٧، ١٣٨، ٥٧، ١٤٣.

(٢) رواه البخاري (الأدب، باب: من لم يواجه الناس بالعتاب، وأبوداود (٩١٣)، وابن ماجة (١٠٤٤)، الحاكم (٧٥/٤)، وعبدالرزاق (٣٢٥٩)، وابن خزيمة (٤٧٥)، وأحمد في مسنده (١٠٩/٣،١١٢،١١٥).

(٣) علل النحو ص: ٨٧.

ب- واتباعًا لهذا الأصل قال ابن الوراق: (والفعل هو العامل فيه "في الفاعل" وفي المفعول)[1] .

جـ- واتباعًا لهذا الأصل أيضًا رفض ابن الوراق أن يعمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ[2] .

٣- المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل:

وموافقة لهذا الأصل قال ابن الوراق: (ألا ترى أنك تقول: زيد ضارب عمراً، فإذا قدمت "عمراً" على "زيد" لم تخرج "زيداً" من أن يكون مبتدأ، ولم يجب تقديم "ضارب" مع تقديم "عمراً"، وكذلك إذا قدمنا الذي يعمل فيه الخبر، لم يجب تقديم الخبر)[3] .

إلا الرفع، وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة، وحملوا الكلام على المعنى والأجود قولنا، لأن اللفظ له حكم وليس كل ما جاز على المعنى، يجوز على العطف)[4] .

فأنت تراه قد استعمل في هذه المسألة "الجر" وهو مصطلح بصري، "والخفض" وهو مصطلح كوفي، فلما ذكر أهل الكوفة ذكر مصطلحهم، وذلك بقوله: (وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة).

(المصطلحات البصرية)

- استعمل (الفعل المضارع)، وهو مصطلح بصري، و(المستقبل) وهو مصطلح كوفي قال: (إن المستقبل قبل الحال والماضي) وقال: (فأما من جهة اللفظ فالماضي قبل المستقبل) وقال: (جعلوا عبارة واحدة تدل على معنيين في الأفعال المضارعة) وقال: (فإن قال قائل: فلم خص الفعل المضارع بهذه

---

(١) علل النحو ص: ٥٧.

(٢) علل النحو ص: ٥٤.

(٣) علل النحو ص: ٥٦.

(٤) علل النحو ص: ٤٥.

الزوائد من بين سائر الحروف؟)[1].

فابن الوراق قد استعمل المصطلحين، البصري والكوفي في هذه المسألة.

(عناوين أبواب كتابه مع مقابلة بين العناوين عند البصرين وعند الكوفيين):

واستعمل ابن الورّاق في عنوانات أبواب كتابه المصطلحات البصرية والكوفية ولكنه أكثر من استعماله هنا للمصطلح البصري، نذكر قسماً من الأمثلة لذلك:

١- قال: (باب ارتفاع الفعل المضارع)[2] وهذا مصطلح بصري، ويقابله عند الكوفيين الفعل المستقبل.

٢- وقال: (باب حروف الخفض)[3] وهذا مصطلح كوفي، ويقابله عند البصريين، حروف الجر.

٣- وقال: (باب الصفة)[4] وهو مصطلح كوفي، يقابله عند البصريين: النعت.

٤- وقال: (باب التمييز)[5] وهو مصطلح بصري، ويقابله عند الكوفيين: التفسير.

٥- وقال: (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)[6]، وهو مصطلح بصري، ويقابله عند الكوفيين: يجري وما لا يجري.

٦- وقال: (باب مالم يسم فاعله)[7]، وهو مصطلح كوفي، ويقابله

(١) علل النحو ٢٠، ٢١.

(٢) علل النحو ص: ٢٢.

(٣) السابق ص: ٣٠.

(٤) السابق ص: ١٠٢.

(٥) السابق ص: ١٠٨.

(٦) علل النحو ص: ١٢٣.

(٧) علل النحو ص: ٥٩.

عند البصريين: الفعل المبني للمجهول.

٧- وقال: (باب حروف العطف)[١] وهو مصطلح بصري، ويقابله عند الكوفيين: حروف النسق.

٨- وقال: (باب الضمير)[٢] وهو مصطلح بصري، ويقابله عند الكوفيين، المكني.

(توفيقه في استخدام كثير من المصطلحات النحوية)

وأستطيع القول: إن ابن الوراق قد وفق كثيراً في استخدام المصطلحات النحوية وذلك من خلال:

١- دقته في تحري المصطلحات البصرية التي كانت معروفة لدى علماء البصرة ولاسيّما المصطلحات التي كان يستعملها الخليل وسيبويه والإلمام بها.

٢- الموازنة الدقيقة بين المصطلحات البصرية والكوفية في مناقشة المسائل النحوية، بل استخدم المصطلح الكوفي، وهذا يدل على تحريه الدقيق أيضًا لمصطلحات الكوفيين.

٣- وهذا الإلمام الواسع بمصطلحات كل من البصريين والكوفيين، والموازنة الدقيقة بينهما ، ساعدت ابن الوراق على أن يستعمل لكل مذهب مصطلحه الذي اختص به.

٤- إنَّ ابن الوراق قد استعمل مصطلحات البصريين وأيدها في الأعم الأغلب وعدَّ نفسه من البصريين وذلك بقوله: (والأجود قولنا، ولم يجز عندنا إلا الرفع).

٥- التوسع في استخدام المصطلحات البصرية.

(عوامل تأثر ابن الوراق بالمذهب البصري)

١- لقد تعمق ابن الوراق في دراسة كتاب سيبويه دراسة تحليلية ناقدة

(١) علل النحو ص: ١٠١.

(٢) علل النحو ص: ١١٥.

واعية حتى أنه قد شرحه في مصنف خاص به، ولو وصل إلينا شرحه هـذا لكانت لدينا صورة أدق وأوضح في ذلك ونحن نعلن أن كتاب سيبويه قد جمع بين دفتيه علم البصريين فكان لابن الوراق فضل اختصاص بالكتاب.

والذي نذهب إليه هو أن ابن الوراق وهو زوج بنت أبي سعيد السيرافي لا شك قد اطلع على شرح والد زوجته على كتاب سيبويه ، فابن الوراق تأثر بهذا الشرح بل ولا شك في كونه نقل عنه بل هذا المنهج الكامل الناضج ينم عن ذلك.

٢- ومن هنا أصبح ابن الوراق ذا اتصال بأول كتاب نحوي وصل إلينا، وهذا الكتاب قد حوى علم البصريين وآراءهم، فليس غريبًا عليه أن يتعمق بالمذهب البصري.

٣- والقراءة المتأنية للمقدمة التي كتبها الأستاذ عبدالسلام هارون تبين الرحلة الفريدة التي سار فيها كتاب سيبويه شرحًا وتحليلاً واختصارًا وتعليقًا.

٤- ثم إلى جانب ذلك كانت له شخصيته المستقلة في كتابه "علل النحو" وتعمقه فيه، وقد بينَّا أنه قد اتخذ كتاب سيبويه مرجعًا أساسيًا في مصنفه هذا ونقل عنه كثيرًا.

٥- وبالإضافة إلى ذلك أنه كان ينتصر كثيرًا للبصريين ويعضد حججهم ويضعف أدلة الكوفيين، ويبين فسادها.

٦- ولعلي لا أخطئ إذا قلت: إن ابن الوراق كان متأثرًا بعلماء البصرة وبالذات بسيبويه والخليل، وهما رأس المدرسة البصرية، لا سيما وأنه قريب عهد بهما مع حبه له.

أ- قال: (وأما جواز حذف"إن" ونصب الفعل بإضمارها فهو قبيح عند البصريين، والكوفيين يجيزون مثل هذا)[1] .

---

(١) علل النحو ص: ١٢٨.

ب- قال في بيت الفرزدق[1] :

فواعَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسبُنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

(فلهذا لم يجز إلا الرفع عندنا، وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة، وحملوا الكلام على المعنى، والأجود قولنا، لأن اللفظ له حكم، وليس كل ما جاز على المعنى يجوز على العطف)[2].

جـ- قال في "كلا": (فهي عند البصريين اسم مفرد يدل على اثنين فما فوقهما وأما الفرَّاء فيقول: هو مثنى، وهو مأخوذ من "كل" فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، ويحتج بقول الشاعر:

في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى واحدَهْ كلتاهُمَا مقرونة بزائدَهْ

فأفرد "كلا" ، وهذا القول ليس بشيء[3] .

ثم يبين علة ذلك عند البصريين والفرَّاء -والفراء من أقطاب مدرسة الكوفة، ثم يضعف احتجاج الفراء بقوله: (وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة)[4] .

(مظاهر النزعة البصرية)

سأبين في هذا المبحث مظاهر النزعة البصرية، لكي نستطيع إثبات منهج ابن الوراق البصري أو خلافه ، ولن أذكر مظاهر النزعة الكوفية، لأننا لسنا بحاجة إليها في هذا الموضع، فابن الوراق بصري المذهب كما قلنا، ونعرض مظاهر النزعة البصرية للموازنة بينها وبين مذهب ابن الوراق، فمن مظاهر النزعة البصرية:

---

(١) ديوانه ٥١٨ (الصاوي) (٢/٧٢) (الحاوي).

(٢) علل النحو ص: ٧٨.

(٣) علل النحو ص: ١٠٧.

(٤) علل النحو ص: ١٠٧.

• أولاً: التقدير والتأويل:

إنَّ ابن الورق قد جعل كتابه "علل النحو" كلـــه تــأويلاً وتقديــراً وتعليلاً، ولسنا بحاجة إلى ذكر الأمثلة لذلك، فقد لا يخلو باب من أبـــواب كتابه، بل مسألة من مسائله من التقدير والتأويل والتعليل.

• ثانيًا: عدم القياس على الشاهد الواحد:

قال في اشتقاق الاسم من الاسمين اللذين جعلا اسمًا واحدًا في النسبة: (واعلم أن العرب تشتق من الاسمين الذي جعلا اسمًا واحدًا في النسبة اسمًـــا، فتقول في حضرموت: حضرمي، وإنما جاز ذلك، لأنه إذا جاز في المضـــاف هذا الاشتقاق حرصًا على البيان، وليس لزوم المضاف للمضاف إليه كلزوم واحد الاسمين للآخر الذي جعل معه اسمًا واحدًا، فإذا جاز في المضاف هذا الوجه، كان في هذا أجود، وليس ذلك أيضًا بقياس مطرد[1] .

فابن الوراق قد ذكر ذلك واعتل له بعلة مناسبة، ولكنه بين أنه ليـــس بقياس مطرد، أي أنه لا يقاس عليه، فهو نادرٌ أو شاذٌ.

• ثالثًا: انتهاجه منهج الفلاسفة والمتكلمين:

نرى ابن الوراق في كتابه "علل النحو" قد انتهج منهـــج الفلاســـفة والمتكلمين وتعمق فيه إلى حد كبير.

• رابعًا: القياس:

يعدُّ القياس من أهم مبادئ المدرسة البصرية في النحو العربي، لذا كان للقياس عند ابن الوراق شأن أي شأن من جرّاء تأثيرها فيه.

أ- من ذلك قوله: (ومن ذلك قولهم إلى اليمن: يَماني وإلى الشـــام: شامي، والقياس: يَمَنِيٌّ، وشَأميّ)[2] .

ب- وكذلك قوله في النَّسب إلى البَحْرَيْن: (النســب إلى البحريـــن:

(١) علل النحو ص: ١٧٢.

(٢) علل النحو ص: ١٦٨.

بَحْرَانيّ ، وكان القِيَاس : بَحْرِيّ)[1]، هذا إلى كثير من الأمثلة التي تدل على أن ابن الوراق كان يتوغل في القياس أكثر من البصريين أنفسهم)[2] .

• **خامساً: الضبط والتقعيد:**

إن مذهب البصريين احتفل بأن يكون ضبط وتقعيد، وتلك ظـــاهرة من ظواهر العقل المنطقي، وقد كان لابن الوراق نصيب موفور في ذلك.

١- من ذلك قوله: (وأما ما كان معدولاً من الفعل الرباعي، فالقياس لا يجوز عليه، لأنه لم يسمع إلا في حرفين، أحدهما: عرْعَار، وهـــي لعبـــة يلعبون بها، وقرْقَار: منَ السَّحَاب المُقَرْقَر بالرَّعد، كما قال الشاعر:

قالتْ لَهُ ريحُ الصَّبَا قَرْقار فاختَلَطَ المعروْفُ بالإنكارِ

فلما لم يكثر، لم يجز القياس عليه)[3] .

٢- وقوله يضع قاعدة نحوية: (إن الفعلَ على مصدره، والمصـــدر لا يثنى ولا يجمع)[4].

٣- وقوله في أنَّ الأفعال لا تثنى ولا تجمع: (فأما كســـر النـــون في "تضربان" وفتحها في "تضربين"، فالعلة فيها كالعلة في تثنية الأسماء وجمعها، واعلم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع)[5] .

إلى غير ذلك من القواعد على اختلاف أنواعها وأشكالها، مما يدلـــك على أن منهج ابن الوراق في هذا هو ومنهج البصريين سواء.

وسأتناول في مبحث لاحق دور ابن الـــوراق في تثبيـــت القواعـــد والأحكام بالتفصيل، يغني عن إعادته في هذا المبحث.

---

(١) السابق ص: ١٦٩.

(٢) ينظر: علل النحو ص: (٦٦، ١٣٦، ١٣٩).

(٣) علل النحو ص: ١٤٠.

(٤) علل النحو ص: ٢٩.

(٥) علل النحو ص: ٢٨.

(التعبيرات التي استخدمها ابن الوراق)

كتب ابن الوراق كتابه مستخدماً تعبيرات كانت معروفة، فمنها مستحسنة ومنها غير مستحسنة، أذكر منها هنا ما يجلو ذلك فيما اختاره من تعبيرات، وما سلكه من طرائق التعبير:

١- ذكر في حد الاسم: أنه (كل ما دل ذلك على معنى مفرد تحته، غير مقترن بزمان محصل)[1] وهو معروف.

٢- واستعمل لفظة "ما" حين قال: (كل ما دل على معنى)، ولو استعمل لفظة "كلمة" لكان أحسن، وذلك لأن "ما" عام يشتمل على الدال سواء كان لفظًا أو غير لفظ، كالكتابة والإشارة، فهو غير مصيب في استخدامه.

٣- ولكنّه قال في حد الفعل أنه (كل كلمة تدل على معنى وزمان محصل، كقولك ضرب وانطلق)[2] وهو موفق هنا.

فاستعماله هنا لفظة "كلمة" أحسن من استعمال "ما" للعلة التي ذكرناها قبل قليل.

٤- ذكر ابن الوراق أن من خواص الاسم (جواز دخول الألف واللام عليه)[3] وهو يريد هنا "التعريف"، ولو أورده في كلامه لكان أحسن، لأن الألف واللام يجوز دخولها على الفعل المضارع، قال الشاعر:

مَا أنتَ بالحَكَم التُّرْضَى[4] حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأصيْل وَلاَ ذِي الرأي وَالجَدَلِ

ولو قال "التعريف" لخلص من المحذورات، ولكان قوله أعم وأكثر فائدة ولكان أحسن وأوجز.

---

(١) علل النحو ص: ٣.

(٢) علل النحو ص: ٤.

(٣) علل النحو ص: ٣.

(٤) وهي حالة شاذة لا يقاس عليها ا. هـ.

٥- ذكرَ أن من خواص الفعل (التصرف نحو: ضرب يضرب، وذهب يذهب)[١] أي: التصرف إلى الماضي والمستقبل، إنما ذكر الماضي والمستقبل ولم يذكر الحال، لأن صيغة "يفعل" عنده مبهمة بين الحال والاستقبال، والزمن المستقبل متفق عليه، يدرك بغير مشقة، وزمن الحال فيه خلاف، وإدراكه متعسف، فلما لم يكن له صيغة تخصه، وكانت صيغة "يفعل" مبهمة بينهما، ذكر المتفق عليه، وقد علل ابن الوراق ذلك بقوله: (إن المستقبل قد حصل مضارعًا للأسماء دون الماضي، ووجدنا الأسماء قد تستعمل اللفظة الواحدة منها لأشياء مختلفة، ألا ترى أنهم قالوا: العين، لعين الإنسان، ولعين الماء، ولعين الميزان، ولحقيقة الشيء وللطليعة، وغير ذلك، فكذلك أيضًا جعلوا عبارة واحدة تدل على معنيين في الأفعال المضارعة، كما جعلوا ذلك في الأسماء)[٢] .

٦- وقال أيضًا: (إن الحال لما كان وقته قصيرًا لم يستحق لفظًا يخص به، لقصر مدته)[٣] .

٧- ذكر ابن الوراق أن علامة الفعل الذي لم يسم فاعله هي (ضم أول الفعل وكسر ثانيه)[٤] ولو قال: (وكسر ما قبل آخره) لكان أحسن، لأن قولنا: دُحْرِجَ، لم يُكْسَر ثانيه، وإنما كسر ما قبل آخره.

٨- ذكر ابن الوراق أن الاسم سُمي اسمًا لأنه : (يكون خبرًا ، ويخبر عنه)[٥].

---

(١) علل النحو ص: ٤.

(٢) علل النحو ص: ٢٠.

(٣) علل النحو ص: ٢٠.

(٤) علل النحو ص: ٦٠.

(٥) علل النحو ص: ٢.

(العلة النحوية والتعليل عند ابن الوراق)

١- من خلال ما عرضنا كنا نستهدف تتبع مسار التعليل منذ بدايته حتى نصل إلى عهد ابن الوراق، لنتعرف الشوط الذي قطعه هذا الاتجاه تطوراً واتساعاً خلال الزمن الطويل الممتد منذ بداءة تعليل الظواهر اللغوية وأحكامها حتى نهاية القرن الرابع الهجري وهو عصر ابن الوراق.

٢- وقد آثرنا تقصي العلة ومقدمات الاهتمام بالتعليل، وذلك لما تمتاز به الدراسات النحوية من تلازم جهود السلف والخلف فيها، ولا يمكن للخلف أن يأتي بجديد ومفيد ما لم تكن لهذا الخلف جذور يستقي منها موارده، وتكون بمثابة الأساس الذي يبني عليه أصوله وقواعده، وهذا شأن الدراسة النحوية في كل مرحلة من مراحلها.

٣- وقد تتبعت خطوات التعليل خطوة خطوة، لتكون السلسلة موصولة منذ ابن أبي إسحاق الحضرمي حتى ابن الوراق، وقد وقفت عند أغلب النحاة الذين عنوا بالعلل، إذ أن الوقوف على سمات التعليل عند النحاة الذين سبقوا ابن الوراق سيُعين إلى حد كبير على توضيح سمات المرحلة التي تتمثل في جهود ابن الوراق ومعاصريه، وهي مرحلة القرن الرابع الهجري، كأبي على الفارسي النحوي والرمّاني النحوي، وابن جني، لأن هذه المرحلة تمثل قمة النضج في النحو العربي في مختلف موضوعاته ولا سيما العلة النحوية، فالفروع الصغيرة التي ولدت ونمت بين مرحلة وأخرى تكون في هذا القرن قد أينعت ونضجت بحيث أصبحت واضحة المعالم، شاخصة يمكن الاهتداء إليها بلا عناء .

(ابن الوراق والعلل)

اهتم ابن الوراق بالعلل النحوية اهتماماً كبيراً، وصرف لها الكثير من عنايته، ولذلك أصبح يعد واحداً من أبرز النحاة الذين نحوا هذا المنحى، وأجادوا فيه الذين تمثل جهودهم امتداداً لجهود أسلافهم ممن عنوا بهذا

الجانب واهتموا به، وإن كتاب "علل النحو" الذي هو مدار هذه الدراسة يكفي وحده لوضع ابن الوراق في صفّ النحاة المعللين، إذ فيه المزيد من الدلائل التي تحملنا على الاقتناع بوضعه في هذا الموضع، فضلا عن أن كتابه هذا قد خصّه من بين كتبه الأخرى باسم "علل النحو" و لم يكن ابن الوراق وهو يؤلف كتاب "علل النحو" يستهدف شيئًا آخر غير استعراض العلل النحوية فقد ألفه لهذه الغاية، واتبع من أجل ذلك كل حكم من الأحكام بالعلل التي ترجحه وتقويه حتى غلب مقدار ما في هذا الكتاب من العلل على ما فيه من الأحكام النحوية، ويتضح ذلك بجلاء حين نرى الحكم الواحد تحشد له في أكثر المواضع من العلل، ما يتراوح عدده بين الثلاث والسبع، وقد يتعدى ذلك في بعض المواضع، فيصل إلى العشر أو يزيد، وقد يكون هناك توليدٌ للعل في الحكم الواحد، فيكون تعليل داخل تعليل بحيث تصل التعليلات من هذا النوع إلى أكثر من ستة عشر علة أو تزيد.

(هل استوفى ابن الوراق في كتابه هذا كل أبواب النحو؟)

قد حرص ابن الوراق مع ذلك على أن يستوفي كل أبواب النحو والصرف ومن أجل هذه الغاية، وهي الاسترسال في عرض العلل، فإننا نجد أن ابن الوراق من خلال تناوله لأبواب النحو المعروفة لم يكتف بتعليل ما هو موجود في اللغة وإنما يعد إلى ما هو غير موجود أيضًا، فيعلل ما قالوه وما لم يقولوه (وهذا مسلك غير مطلوب في مجال العلم) وما استعملوه وما تجنبوه[1]، وفي كلّ هذا لا تقف تعليلاته عند بيان الوجه الواحد، وإنما تتعدد الأوجه وتكثر، حتى يتبين لنا بجلاء أن الأحكام والأصول النحوية ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي الوسيلة التي تؤدي إلى الغاية وهي إيراد العلل:

(قيل له: في ذلك جوابان.

---

(١) لبيان سبب تجنبهم إياه.

أحدهما: أن تثنية العشرة في المعنى جمع، لأنها أعداد كثيرة، فوجب أن يلحقها علامة الجمع، ليطابق معناها، أعني الأعداد.

والوجه الثاني: أن تضعيف العشرة قد بينا أن أصله ينبغي أن يكون من لفظ الاثنين، بزيادة علامة الجمع في آخره.

والوجه الثالث: أن علامة التثنية حقها أن تلحق لفظ الواحد فلما كانت العشرون قد غيرت عن لفظ العشرة، كرهوا أن يلحقوها لفظ التثنية)[١].

جـ- قال: (وإنما قلنا: إن هذه الألف الثانية في الوقف هي الألف الأصلية بدلاً من التنوين لوجوه:

أحدها: جواز الإمالة فيها وحسنها، ولو كانت بدلاً من التنوين لقبح إمالتها.

ووجه آخر: أن التنوين أصله أن يسقط في الوقف[٢].

فالصواب أن يقول: لوجهين، لأنه ذكر وجهين فقط.

• يستعمل -أحيانًا- المشيئة في غير موضعها:

قال: ترى أنك إذا قلت: جاءني غلام زيد، فزيد لم يدخل في المجيء فعلمت أن المضاف إليه لم يقم مقام النون في الأول، كما قامت (عشر) مقام النون في اثنين، إن شاء الله[٣].

• يخلط أحيانًا بين المذكر والمؤنث:

قال: (إلا أن الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع أشبه الاسم من أربع جهات:

أحدها: أن يكون صفة.

والثاني: أنه يصلح لزمانين.

---

(١) علل النحو ص: ١٥٣.

(٢) علل النحو ص: ١٩، ٢٠.

(٣) علل النحو ص: ١٥٠.

والثالث: أنّ اللام التي تدخل في خبر (إن) تدخل على الاسم[1] .

وكان حقه أن يقول: (إحداها، والثانية، والثالثة) لأنه حدّد كلامه مسبقًا بالجهات، والمفرد جهة، والجهة مؤنثة.

سادسًا: وقع ابن الوراق في أوهام قليلة، فنسب بعض الآراء إلى غير أصحابها فنسب رأيًا إلى سيبويه حيث قال: (فقد ذكر سيبويه تصغير إبراهيم فقال: بُرَيْه)[2]، وليس هذا رأي سيبويه، وإنما هو قول أبي زيد عن العرب.

ونسب بيتًا إلى طفيل الغنوي، والصواب لكعب بن سعد الغنوي[3] .

سابعًا: أشار في كتابه إلى كتبه التي ألفها، ومنها: "شرح كتاب سيبويه" وأهمل الإشارة إلى الكتب التي أخذ عنها إلا نادرًا وثمة مآخذ عدة عامة نلحظها على الكتاب أهمها:

١- التكلف ، ٢- الاستطراد

(فوائد الكتاب وقيمته)

يُظْهِر قيمةَ وفوائده أن:

١- كتاب "علل النحو" من الكتب المهمة التي ألفت في القرن الرابع الهجري ولم يصل إلينا -إلى وقت كتابة هذه المقدمة- كتاب يحمل هذا الاسم، وقد جمع فيه مؤلفه تعليلات عديدة، وآراء متنوعة في النحو العربي.

٢- تحمل مصنفات النحويين قبل ابن الوراق مناهج متباينة، فجاء إمام النحويين "سيبويه" فألف "كتابه" على أبواب، وعالج بعض المسائل النحوية بالاستطراد ، وبعضها بالعلل، ثم شغل الناس من قبل ومن بعد بالخلاف بين البصريين والكوفيين، وظلت مسائل النحو مبعثرة عسيرة المتناول.

٣- وحين بزغ فجر القرن الرابع الهجري -الذي عاش فيه ابن الوراق-

---

(١) علل النحو ص: ٣٥.

(٢) علل النحو ص: ١٧٥.

(٣) علل النحو ص: ١٢

وقد تبلورت مسائل النحو وأشبعت دراسة وتعليلاً، لم يبق إلا المصنف البارع الذي يجيد صياغة هذا الموروث الضخم، ليفيد منه المبتدئ والمنتهي على السواء.

٤- اشتهر في نهاية القرن الرابع الهجري ظهور عدد من الرجال حملوا هذه الأمانة، وقاموا بهذا الواجب، حين بسطوا قواعد النحو، وبوّبوا مسائله، وفصلوا فروعه، منهم: السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وأبوعلي النحوي (ت٣٧٧هـ)، والرماني النحوي (ت٣٨٤هـ)، وابن جني (ت٣٩٢هـ)، وغيرهم.

٥- وقد بينا في مبحث أن عدداً من النحاة قد احتفلوا بالاهتمام بعلل النحو وألفوا فيها كتبًا مهمة، ولكن أغلبها طوته الأيام وبقي في غمرة النسيان، و لم يصل إلينا قبل مؤلفنا هذا -إلا كتيب صغير الحجم، هو كتاب "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي (ت٣٣٧هـ).

٦- وقد كان لعالمنا ابن الوراق فضل الريادة في هذا التخصص الدقيق من علم النحو، حين ألَّفَ كتابه "علل النحو".

٧- وأيًّا ما كان فإن ابن الوراق نهج في مؤلفه هذا مسلك التيسير والتذليل والسهولة والوضوح حتى يستوعبه الخاص والعام.

٨- والحق أن الكتاب كنز ثمين بما حوى من مسائل، وما تضمن من قواعد، وتعليلات وإشارات خاطفة لمسائل كثيرة، وآراء متنوعة لنحاة بصريين و كوفيين.

وتتجلى قيمة الكتاب بما يأتي:

أولا: الشواهد الكثيرة التي حواها الكتاب، فقد ذكر لنا من الآيات القرآنية (٢٦) آية، ومن الشواهد الشعرية (٧٠) شاهداً، هذا بالإضافة إلى الأساليب النحوية التي امتلأ بها الكتاب، وهي أكثر مما تحصى وتعد وقد اعتمدها النحاة وساقوها في مؤلفاتهم.

ثانيًا: ورد في الكتاب ذكر للغات العرب: لغة تميم ولغة الحجاز...الخ.

قال : (واعلم أن بني تميم يوافقون أهل الحجاز فيما كان آخره راء، نحو قولهم للكوكب، حضار، وسفار: لماء معروف، وإنما اختار بعض بني تميم الكسر، لأن الإمالة فاشية في لغة تميم)[1] .

ثالثًا: الاحتجاج بالقراءات، ومن بينها قراءة النبي[2] -صلى الله عليه وسلم-، في قوله تعالى: ﴿**فبذلك فلتفرحوا**﴾[3] ، وقراءة الأعرج[4]، في قوله: ﴿**يا جبال أوبي معه والطير**﴾[5] .

رابعًا: على الرغم من أن الكتاب -كتاب نحوي إلا أنه قد تعرض بالشرح لبعض الألفاظ ففسرها وشرحها شرحًا لغويًا ، ليزيد المسألة النحوية دقة ووضوحًا مثال ذلك أنه:

أ- قال: (ومما يقوي قول الخليل أن بعض النحويين أن "إيًّا" على وزن "فعْلَى"، وأنه مشتق من الآية، والآية العلامة، يقال: رأيت آية فلان، أي: شخصه)[6] .

ب- وقال أيضًا: (لأن الغضب ليس مما يقال، وأن ما يقال الشيء الذي يقع منه الغضب)[7] .

خامسًا: وضع الأصول العامة بعد النقص والاستقراء.

سادسًا: في الكتاب مسائل صرفية كثيرة[8] .

---

(١) علل النحو ص: ١٤٠.

(٢) علل النحو ص: ٦.

(٣) يونس : (٥٨).

(٤) علل النحو ص: ٨٧.

(٥) سبأ: (١٠).

(٦) علل النحو ص: ١١٨.

(٧) علل النحو ص: ١٢٥.

(٨) ينظر على سبيل المثال: علل النحو ص: ١٥٦، ١٥٩.

سابعًا: قد وجد في الكتاب بعض التفسير لعدد من الآيات القرآنية[1].

ثامنًا: يوسع الكتاب مدارك القارئ فهو يطلع القارئ في الكتاب على طرائق البحث ومناهجه ويتعرف على أصول الحوار والمناقشة عند علماء النحو، ولعلَّ هذا نابع من خطة ابن الوراق في كتابه، فهو لا يعرض المعلومات دون أخذ ورد وإنما نجده يعلل رأيه ويرجح مذهبه، وهو ينشد هذه الغاية بالوقوف على ما يعرضه من الآراء بعقلية الناقد البصير بأسرار هذه اللغة وأساليب تعبيرها.

تاسعًا: يعكس الكتاب بوضوح ما طرأ في المرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في العلل والنحو العربي، ولقد أصبح شغل أعلام هذه الفترة أن يجمعوا آراء المتقدمين من ناحية، وينسقوا فيما بينها من ناحية ثانية، ويبينوا الضعيف والقوي منها من ناحية ثالثة، وكتاب "علل النحو" خير دليل يعين على التعرف على مرحلة مهمة من مراحل مسيرة النحو العربي، وهي مرحلة الجمع والتنسيق، فمن خلاله نقرأ الجهود المضنية الخصبة التي بذلها العلماء في أثناء أربعة قرون.

عاشرًا: ليس المقصود بهذا الكتاب المبتدئين من المتعلمين، وإنما الخاصة الذين تهيأ لهم أن يستوعبوا الأحكام استيعابًا تامًا، ومع ذلك فبساطة أسلوب ابن الوراق وبعده عن التعقيد والغموض يفيد متوسطي الثقافة في علم النحو من طلبة الجامعات ومدرسي اللغة العربية عامة.

ويمكننا إجمال مزايا الكتاب العامة في أربع نقاط بل خمس:

١- سبق التأليف.

٢- الترتيب والتنسيق.

٣- الشمول والاستقصاء.

---

(١) علل النحو ص: ٧٣، ٩٢.

٤- غزارة المادة.

٥- الدقة والتحري والبساطة.

(أبرز القواعد والأحكام)
الوارد ذكرها في علل النحو

اهتم ابن الوراق ببيان القواعد والأحكام النحوية كما أنه مولع بتعليل تلك القواعد والأحكام فأخذ يسرد الحجج والأدلة والبراهين ويورد تعليل كل حكم أو قاعدة وأحيانًا لا يكتفي بسرد علة واحدة بل يذكر أكثر من ذلك، وقد يصل في بعض الأحيان إلى خمس أو يزيد حتى يثبت في الذهن فهم أسباب ورود هذه القاعدة وحجة النحاة في إيراد هذه القاعدة.

ويعني ذلك أن ابن الوراق قد هضم علم العربية وتمحص في استيعاب بل أحاط بأحكامها وقواعدها بشكل فريد وممتاز.

وإليك طرفًا من القواعد والأحكام التي ذكرها في كتابه:

١- الفعل والفاعل كالشيء الواحد[1] .

٢- الأفعال لا تثنى ولا تجمع[2] .

٣- ما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره[3] .

٤- المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث [4].

٥- أصل الأسماء الإعراب[5] .

٦- ما كان له حال تمكن أقوى في اللفظ مما لا تمكن له، والتمكين

---

(١) علل النحو ص: ٢٣، ٢٧، ٢٩.

(٢) علل النحو ص: ٢٨.

(٣) علل النحو ص: ٣٥، ١٠٩.

(٤) علل النحو ص: ٢٨، ١٣٧.

(٥)علل النحو ص: ٤، ٣٦.

يستحق الإعراب[1] .

٧- المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد[2] .

٨- لا يجوز أن يرفع الفعل فاعلين بغير اشتراك ولا تثنية[3] .

٩- الحروف لا يجوز الإضمار فيها، لأنها جوامد لا تنصرف[4] .

١٠- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[5] .

١١- لا يجوز أن يلي فعلٌ فعلا[6] .

١٢- الحروف لا تتصرف[7] .

١٣- من شرط النفي إذا دخل عليه نفي صار إيجاباً[8] (نفي النفي إثبات).

١٤- الفعل لا يخلو من الفاعل[9] .

١٥- لا يجوز اجتماع الضدين في جوهر واحد[10] .

١٦- ما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه[11] .

١٧- من شرط الفعل إذا ظهر فاعله بعده ألا يثنى ولا يجمع[12] .

---

(١) علل النحو ص: ٣٦.

(٢) علل النحو ص: ٣٩.

(٣) علل النحو ص: ٤٢، ٦٩، ٧٨.

(٤) علل النحو ص: ٤٢، ٦٩.

(٥) علل النحو ص: ٢٥، ٢٦، ١٢٨.

(٦) علل النحو ص: ٤٤.

(٧) علل النحو ص: ٤٦.

(٨) علل النحو ص: ٤٨.

(٩) علل النحو ص: ٤٨.

(١٠) علل النحو ص: ٤٨، ١١٠.

(١١) علل النحو ص: ٥٠.

(١٢) علل النحو ص: ٥١.

١٨- أصل الأسماء ألا تعمـــل إلا الجـــر ، وأصـــل الأفعال أن تعمل في المفعول[١] .

١٩- لا يصح دخول الألف واللام على الفعل، ولا يضاف[٢] .

٢٠- المفعول لا يتقدم إلا على اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام[٣] .

٢١- ما في الصلة لا يتقدم على الموصول[٤] .

٢٢- لم يجز الجمع بين ساكنين[٥] .

٢٣- اللفظ أقوى من المعنى[٦] .

٢٤- الأفعال مع فاعلها جمل[٧] .

٢٥- النكرة أعم من المعرفة[٨] .

٢٦- المجرور لا يجوز أن يعمل في الجار[٩] .

٢٧- المركب بعد المفرد بسيط[١٠] .

٢٨- لا يجوز أن تنعت المبهمات بالمضاف الذي فيه الألف واللام[١١].

٢٩- المبهمات مع نعوتها كالشيء الواحد[١٢] .

---

(١) علل النحو ص: ٧٠.

(٢) علل النحو ص: ٧٠.

(٣) علل النحو ص: ٣١.

(٤) علل النحو ص: ٧١.

(٥) علل النحو ص: ٨٨.

(٦) علل النحو ص: ٩٢.

(٧) علل النحو ص: ٩٦.

(٨) علل النحو ص: ٩٩.

(٩) علل النحو ص: ١٠١.

(١٠) علل النحو ص: ١٠١.

(١١) علل النحو ص: ١٠٤.

(١٢) علل النحو ص: ١٠٤.

٣٠- لا يكون لفعل واحد فاعلان[١] .

٣١- ما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة[٢] .

٣٢- لا يجوز أن نقدم شيئًا من التمييز على ما قبله، لأن العامل فيه ضعيف[٣].

٣٣- الشيء لا يعمل في نفسه[٤] .

٣٤- حرف الجر لا يدخل على حرف جر[٥] .

٣٥- التثنية والجمع فرع على الواحد[٦] .

٣٦- النفي يوجب إخراج المنفي من حكم غير المنفي[٧] .

٣٧- النفي له صدر الكلام[٨] .

٣٨- الجار والمجرور كالشيء الواحد[٩] .

٣٩- الحروف مبنية[١٠] .

٤٠- العلامات لا تكون لها مواضع، لأنها ليست لها أسماء[١١] .

٤١- أقل الأسماء أصولاً يجب أن يكون على ثلاثة أحرف[١٢] .

---

(١) علل النحو ص: ١٠٥.

(٢) علل النحو ص: ١٠٧.

(٣) علل النحو ص: ١٠٨.

(٤) علل النحو ص: ١٠٩.

(٥) علل النحو ص: ١٠٩.

(٦) علل النحو ص: ٨.

(٧) علل النحو ص: ١١١.

(٨) علل النحو ص: ١١١.

(٩) علل النحو ص: ١١٢، ١١٥، ١٥٧، ١٥٨.

(١٠) علل النحو ص: ١١٣.

(١١) علل النحو ص: ١١٥.

(١٢) علل النحو ص: ١١٦.

٤٢- الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[١] .

٤٣- شرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه[٢] .

٤٤- أن الإضافة إنما ترد المبني في حال الإفراد إلى الإعراب[٣] .

٤٥- النكرة لا تدل على شخص بعينه[٤] .

٤٦- لا يجوز تحريك العلامات في الوصل[٥] .

٤٧- الحركات لا يوقف عليها[٦] .

٤٨- حروف العطف لا يبتدأ بها[٧] .

٤٩- حروف العطف لا يجوز أن تعمل ، لأنها من الحروف التي يليها الاسم مرة والفعل مرة[٨] .

٥٠- حروف العطف لا تعمل شيئًا[٩] .

٥١- الحروف ضعيفة فلا يجوز أن تعمل فيما قبلها[١٠] .

٥٢- لا يجوز أن تعمل الحروف مضمرة[١١] .

٥٣- الكسر والضم بعد الواو مستثقلان[١٢] .

---

(١) علل النحو ص: ١٢٠.

(٢) علل النحو ص: ١٢٠.

(٣) علل النحو ص: ١٢١.

(٤) علل النحو ص: ١٢١.

(٥) علل النحو ص: ١٢٢.

(٦) علل النحو ص: ١٢٢.

(٧) علل النحو ص: ١٢٢.

(٨) علل النحو ص: ١٢٣.

(٩) علل النحو ص: ١٢٤.

(١٠) علل النحو ص: ١٢٧.

(١١) علل النحو ص:١٢٨.

(١٢) علل النحو ص: ١٢٩.

٥٤- خروج الشيء عن نظائره نقص له[١] .

٥٥- الكسر أثقل من الفتح[٢] .

٥٦- العامل أقوى مما ليس بعامل[٣] .

٥٧- التعريف فرع على التنكير[٤] .

٥٨- التأنيث فرع على التذكير[٥] .

٥٩- الجر لا يدخل على الأفعال[٦] .

٦٠- أصل الأسماء الصرف[٧] .

٦١- المتوسط أقوى من المتطرف، الوسط أقوى من الطرف[٨] .

٦٢- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٩] .

٦٣- من شرط ياء التصغير أن ينكسر ما بعدها[١٠] .

٦٤- التصغير والجمع من واد واحد[١١] .

٦٥- التصغير والجمع يجريان مجرى واحد[١٢] .

---

(١) علل النحو ص: ١٢٩.

(٢) علل النحو ص: ١٢٩.

(٣) علل النحو ص: ١٣٠.

(٤) علل النحو ص: ١٣٣.

(٥) علل النحو ص: ١٣٣،٢٢.

(٦) علل النحو ص: ١٣٤.

(٧) علل النحو ص: ١٣٨.

(٨) علل النحو ص: ١٤٤.

(٩) علل النحو ص: ١٤٤.

(١٠) علل النحو ص: ١٤٤.

(١١) علل النحو ص: ١٤٤.

(١٢) علل النحو ص: ١٤٦.

٦٦- المذكر أخف من المؤنث[١] .

٦٧- لا يثنى العقد[٢] .

٦٨- المركب أثقل من المفرد[٣] .

٦٩- المضاف يتعرف بالإضافة[٤] .

٧٠- الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة اللازمة[٥] .

٧١- الفتح أعم من الضم[٦] .

٧٢- التمييز لا يكون إلا نكرة[٧] .

٧٣- الزيادة أضعف من الأصلي[٨] .

٧٤- العامل الواحد لا يحدث في الاسم الواحد إعرابين[٩] .

٧٥- الابتداء بالساكن[١٠]، أو تمتنع[١١] .

٧٦- حروف الجزم أضعف من حروف الجر[١٢] .

٧٧- الفتح أخف الحركات[١٣] .

---

(١) علل النحو ص: ١٠٧

(٢) علل النحو ص: ١٤٩

(٣) علل النحو ص: ١٥٣

(٤) علل النحو ص: ١٥٥

(٥) علل النحو ص: ١٥٥

(٦) علل النحو ص: ١٥٨.

(٧) علل النحو ص: ١٥٨.

(٨) علل النحو ص: ١٥٨.

(٩) علل النحو ص: ١٦٠.

(١٠) علل النحو ص: ١٦٩.

(١١) علل النحو ص: ١٧٥.

(١٢) علل النحو ص: ٧، ٢١.

(١٣) علل النحو ص: ٦.

٧٨- الفعل أضعف من الاسم[١] .

٧٩- الإضافة فرع على الأصل[٢] .

٨٠- التثنية قبل الجمع[٣] .

٨١- الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنًا[٤] .

٨٢- النهي نقيض الأمر[٥] .

٨٣- الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء[٦] .

٨٤- حروف الجر لا يبدأ بها[٧] .

٨٥- الفعل لا يدخله تنوين ولا جر[٨] .

(منهج ابن الوراق في ذكر مصادر كتابه)

١- لم يكن ابن الوراق مؤثرًا نفسه، بإقامة الحجة على تمكنه من علم التحويل دعم قدرته العلمية بسرد آراء العلماء فقد أكثر من نقل الأقوال عن النحاة واللغويين، بصريين وكوفيين، وقد أغرب في أنه لم يذكر كتب هؤلاء الذين أفاد منهم إلا نادرًا وسأذكر فيما يأتي أسماء العلماء الذين نقل عنهم:

أ- البصريون: من المُلفت للنظر أن ابن الوراق قد أكثر النقل عن البصريين كثرة مفرطة، وكان في الأعم الأغلب يرجح آراءهم ويأخذ بها إلا نادرًا جدًّا فإنه يأخذ برأي الكوفيين، والبصريون الذين أخذ عنهم:

---

(١) علل النحو ص: ٦.

(٢) علل النحو ص: ٧.

(٣) علل النحو ص: ١٢.

(٤) علل النحو ص: ١٠.

(٥) علل النحو ص: ٢٧.

(٦) علل النحو ص: ٢٨.

(٧) علل النحو ص: ٣٢.

(٨) علل النحو ص: ١٧.

١- عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ).

٢- أبوعمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ).

٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠).

٤- سيبويه (ت١٨٠هـ).

٥- يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ).

٦- الأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ).

٧- الجرمي، أبوعمر صالح بن إسحاق (ت٢٢٥هـ).

٨- أبوعثمان المازني (ت٢٤٨هـ).

٩- المبرد، أبوالعباس محمد ين يزيد (ت٢٨٥هـ).

١٠- أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ).

١١- أبوبكر بن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ).

ب- الكوفيون:

نقل ابن الوراق أقوالاً كثيرة عن الكوفيين، ولكنه كان يتغافل ذكر أسماء علمائهم وإذا نقل عنهم فإنه كان يذكرهم باسم : (بعض النحويين، أو من النحويين ، أو بعض العرب ، أو أهل الكوفة، أو الكوفيين) وبالإضافة إلى هذا فإنه صرح باسمي عالمين مشهورين من علماء الكوفة، هما:

١- الكسائي، أبوالحسن علي بن حمزة (ت١٧٩هـ)، وذكر اسمه صراحة في موضعين.

٢- الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، وصرح باسمه في سبعة مواضع.

وقد نقل ابن الوراق عن هؤلاء جميعًا، بصريين وكوفيين عن طريق مباشر أو غير مباشر، فمنهم من قرن اسمه بذكر اسم كتابه، فذكر سيبويه وكتابه، وذكر ابن السّراج وكتابه "الأصول" .

أما الفريق الآخر الذين نقل عنهم ، فقد نقل عنهم دون أن يذكر

أسماء كتبهم، سواء أكانوا بصريين أو كوفيين.

(شواهد الكتاب)

• أولاً: القرآن الكريم:

يعد النحو لدى الباحثين في العلوم الشرعية واللغوية المرجع الأول الذي يعوّل عليه في الاقتباس والاستشهاد ولدعم الحجة وتقوية البرهان.

١- إن النحاة وضعوا في حسبانهم أن يتخذوا القرآن الكريم المصدر الأساس والمعين الدائم في بناء الكثير من القواعد النحوية، فيستشهدون به كثيرًا وذلك لأنه نص عربي فصيح موثوق، وقبل كل هذا فهو لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

٢- وابن الوراق واحد من هؤلاء النحاة الذين ساروا على هذا الطريق، وعدَّ الاستشهاد بالقرآن الكريم أساسًا لدعم أحكامه النحوية، فهو يعتمد على القرآن وقراءاته في كثير من تعليلاته وقد أغنى بها كتابه، فقد استشهد ب (٢٦) آية، واحتج بعدد من القراءات القرآنية لتعليل عدد من الوجوه الإعرابية في كثير من المسائل النحوية.

٣- ووضح أن ابن الوراق في مواضع كثيرة أنه كان يقتصر عند استشهاده بالآيات على الاستشهاد بجزء من آية وهو في هذا ليس بدعًا من النحاة بل متأس بطريقتهم وملتمس لهديهم بل ومقتفي لآثارهم وهذه نماذج من ذلك مثل قوله تعالى: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**ربنا لا تزغ قلوبنا**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**فبما نقضهم ميثاقهم**﴾[3] أو يستشهد بالآيات كاملة، مثل قوله تعالى: ﴿**ذلك عيسى ابن مريم قول**

(١) الحج (٣٠)، علل النحو ص: ٣١.

(٢) آل عمران (٨)، علل النحو ص: ٩٠.

(٣) النساء (١٥٥)، المائدة ١٤، علل النحو ص: ١١٩.

الحق الذي فيه يمترون﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**وإذا الرسل أقتت**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**فإن طبن لكم عن شيء منه نفسًا فكلوه هنيئًا مريئًا**﴾[3] .

٤- وأحيانًا أخر يستشهد بأكثر من آية في إثبات حكم مسألة، حيث قال[4]: (... لأن الهاء إذا كان قبلها حرف مد، فالاختيار ألا تلحقها واوًا، كقوله تعالى: ﴿**خذوه فغلوه**﴾[5]، و: ﴿**فألقى موسى عصاه**﴾[6] و: ﴿**عليه ما حمل**﴾[7] وعلى الرغم من اهتمامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم، فإن عدد المواضع التي استشهد فيها يعد قليلاً إذا قيس بحجم الكتاب، ويمكن أن نعلّل ذلك بأنه كان من أصحاب المنطق، وأنه من المتكلمين، فانصرف إلى الاهتمام بالأساليب النحوية، وما استشهد به في ذلك كثير جدًّا، وليس هو بدعًا من النحاة فسيبويه، وهو مَنْ هو أقلّ من إيراد شواهده القرآنية في الكتاب مما دفع إلى تحامل العلماء عليه وتكلموا في الكتاب لهذا السبب، حتى نقل ابن حجر في الدر الكامنة أنَّ الخصَامَ الذي وقع بين شيخ الإسلام ابن تيميَّة وأبو حيَّان أنَّ أبا حيَّان ذكر له سيبويه فقال له شيخ الإسلام: يَفْشُر سيبويه؛ ولقد أخطأ في سبعين موضعًا ما تفهمها أنت فكان ذلك سببًا في وقع ذباذية بينهما.

ونقل الشوكان في البدر الطالع في أعيان ما بعد القرن السابع (١/٧٠)

٤٠- ترجمة أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن القاسم

---

(١) مريم (٣٤)، علل النحو ص: ٩٩.

(٢) المرسلات (١١)، علل النحو ص: ٢١.

(٣) النساء (٤)، علل النحو ص: ١٥٨.

(٤) علل النحو ص: ١١٩، ٩٠.

(٥) الحاقة : (٣٠).

(٦) الشعراء : (٤٥).

(٧) النور: (٥٤).

ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنفي تقي الدين أبو العباس شيخ الإسلام وإمام المجتهدين المطلق ولد سنة ٦٦١.

بلفظ: "قال ثم دار بينهما كلام فجرى ذكر سيبويه فأغلظ ابن تيمية في سيبويه، فنافره أبو حيان وقطعه وصبّر ذلك ذنبًا لا يغفر.

وسئل عن السبب فقال: ناظرته في شيء من العربية فذكرت له كلام سيبويه. فقال: ما كان سيبويه نبيّ النحو، ولا كان معصومًا، بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعًا. ما تفهمها أنت. فكان ذلك سبب مقاطعته إياه.

وذكره في تفسيره البحر بكل سوء.

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

إنَّ الحديث النبوي الشريف يعد المصدر الثاني بعد كتاب الله وهو رافد أساسي في الاحتجاج به في القضايا اللغوية، وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- من أبلغ البلغاء، وأفصح الفصحاء العرب ويرحم الله القائل:

فما عرف البلاغة ذو بيان   إذا لم يتخذك له كتابا

لذلك نجد أن عددًا من اللغويين قد استشهدوا بالحديث النبوي لتدوين اللغة وورد الاستشهاد بالحديث في عدد من كتب اللغة: كإصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٢٤هـ)، والاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ) والإبدال والأضداد لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) وغيرها[(١)] .

أما الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو، فعلماء النحو فيه مختلفون، وهم:

أ- قسم يمنع الاستشهاد به منعًا مطلقًا.

ب- قسم يجوز الاستشهاد به تجويزًا مطلقًا.

جـ- قسم يجوز الاستشهاد بالحديث المروي لفظًا لا معنى.

---

(١) ينظر: الحديث النبوي الشريف ص: ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩.

يبدو لنا أنَّ ابن الوراق كان من مؤيدي الذين يمنعـــون الاستشـــهاد بالحديث فهو لم يستشهد بالحديث الشريف مطلقًا، وهو في هذا قد ســـار على نهج النحاة الأوائل في عدم الاحتجاج به، والسبب في إحجام النحـــاة الأوائل عن الاستشهاد به يرجع إلى عدَّة أمور منها:

١- أن التورع والخوف من وضع الحديث كان من أهم الأسباب في ذلك[1] .

٢- ولأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفـــة الحاملة للواضعين على الوضع[2] .

٣- وقد بيَّنت الدكتورة خديجة الحديثي[3]، سبب عدم الاستشـــهاد بالحديث الشريف في النحو، وكذلك الدكتور محمد خياري حمادي[4] .

ولو فتشنا كتاب سيبويه الذي يعد أول كتاب في النحو يصل إلينـــا، فلا نجد فيه إلا (٧) أحاديث، حسب ما أحصاه الشيخ العلامة عبدالســـلام هارون في فهرس الأحاديث[5] في كتاب سيبويه، وسيبويه نفســـه عندمـــا استشهد بهذه المجموعة القليلة من الأحاديث لم يصرح بأنها أحاديث وإنمـــا عدّها أقوالاً.

رأينا في هذه القضية: ويُرَدّ على قضية عدم الاحتجاج بالحديث بأن العلماء قد بينوا الصحيح والضعيف وغيره فيه خاصة من ألـــف فيـــه مـــن المحدثين كابن درستويه والسيوطي وابن علاّن وغيرهم، هذا أوّلاً، أما ثانيًا: كيف نأخذ من أعرابي يبول على عقبه ونرفض حديث رسول الله -صلـــى

(١) ابن يعيش في كتابه شرح المفصل ص: ٢٤٧-٢٤٩.

(٢) المزهر ١١٩/١.

(٣) ينظر : في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص: ٤٢٤.

(٤) ينظر: الحديث النبوي ص: ٣٥٧، ٣٥٩ .

(٥) ينظر: الكتاب (٣٢/٥).

الله عليه وسلم-؟ لست أؤيد نظرية عدم الاحتجاج بالحديث النبوي، لأنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارًا وقد صدق القائل:

يا أفصَحَ الناطقينَ الضادَ قاطبة حديثُك الشَّهدُ[1] عند الذائق الفَهِمِ

ثالثًا: الأشعار والأرجاز:

١- قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "الشعر ديوان العرب" ا.هـ، والشعر فيه سجل حافلٌ لمآثرهم وأخلاقهم ، فهو المرآة التي تعكس حياتهم، وهو الصورة الصادقة للسلوك الاجتماعي من مكارم أخلاق ونجدة مكروب ونصر مظلوم وإيواء ضعيف وهو فوق كل ما يجري على عرف الكلام العربي الفصيح لأن من يقول الشعر غالبًا يكون متمكن من قواعد اللغة بالسليقة أولاً قبل التعلم والتدريس ولقد عني علماء العربية عناية كبيرة بالشعر العربي لأنه مادة خصبة لغريب الألفاظ، ووحشيها وأوزان الشعر ومعرفة بحوره وموسيقاه ومقاماته وأسجاعه، وهو ينأى عن اللحن، إلى جانب عنايتهم بالقرآن الكريم، وعدّوا الأشعار والأرجاز مادة رئيسة في بناء الأحكام النحوية، والدلالة على صحتها.

٣- إنّ ابن الوراق قد استشهد بشعر من يحتج بشعرهم، والعلماء قد اعتمدوا فترة زمنية معينة وهي إلى آخر العصر العباسي الأوّل، للاستشهاد بهؤلاء الشعراء، وذلك لأن العُجْمَة لم تكن قد تمكنت من ألسنة الناس نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم من فُرسٍ ورُومٍ، وديلم وترك وزنج... الخ مما جعلهم يحيفون بشاعر كالمتنبي وهو من هو من رصانة أسلوب وقوة عبارة وحسن تصوير وجمال تشبيه ، ورقة استعارة وبلاغة فصيحة ، وبعض العلماء يكتفي بالعصر الأموي فقط، فلا يعتد بشعراء العصر العبّاسي وهذا ما

---

(١) الشهد: العسل.

نرجحه.اهـ

وقد بلغت استشهاداته بالشعر العربي ما يقرب من (٧٠) سبعين شاهدًا وكان يستشهد بجزء من بيت أو شطر منه، أو بيت كامل، أو يستشهد ببيتين من الشعر، أو ثلاثة من أرجاز، أو أكثر على أرجاز، أو أكثر على مسألة واحدة، وجميع الشواهد التي استشهد بها هي من شواهد النحو المشهورة وأغلبها مأخوذة من كتاب سيبويه، وكان لا ينسب الأشعار إلى قائليها إلاَّ نادراً وقد بذلت جهدي فخرجت الشواهد ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ومما يحمد لابن الوراق أنَّه لم يستشهد بالمصنوع من الشعر (إلا بيتين أو نحواً من ذلك)، كذلك الأبيات التي يسوقونها في معرفة بحور الشعر العربي كما صنعوا في البيت المشهور:

وقبر حرب بمكانٍ قفْرٍ وليس قرب قبر حربٍ قَبْرُ

ولم يستشهد بالشوارد ولا الغرائب ولا الوحشي من الشعر ولا ما فيه خلل في الوزن أو القافية، وجميع الشواهد التي استشهد بها معروفة، ومن أمثلة استشهاده بالشعر العربي:

أ- استشهد بقول جرير[1]

يا تيمُ تيمُ عَديّ

فروى الوجهين في (يا تَيم)، الرفع والنصب.

ب- استدلالته على أنَّ المحذوف من (يد، ودم، وغد) يردّ في العشر، وذلك بقول الشاعر[2]

جرَى الدميان بالخَبَر اليقين

وقول الآخر:

يَديانِ بالمعروف عندَ مُحَلَّمِ

(١) ديوانه (٢٨٥)، علل النحو ص: ٩٠.

(٢) علل النحو ص: ١٧٢.

ج- استدلاله على زيادة (كان) في الشعر بقول الشاعر[1] :

سُراةُ بني أبي بكر تسامَوا   على -كان- المسومة العرَابا

د- استدلاله على أن المثنى قد يراد به في بعض الأحيان الجمع، واحتج بقول الشاعر[2] :

سَعَى عقالاً فلم يترك لنا سيدًا   فكيف لو قد سعى عمروٌ عقالين؟
لأصبح القومُ أوبادًا فلم يجدوا   عندَ التفرّق في الهيجا جمالين

أراد: جمالاً لهذه الفرقة[3] .

رابعًا: الأمثال والأقوال المأثورة:

١- يرحم الله أباهلال العسكري فقد قال في صدر كتابه جمهرة الأمثال (٤/١): "...ثم إني لما رأيت حاجة الشريف إلى شيء من أرب اللسان بعد سلامته من اللحن كحاجته إلى الشاهد والمثل والشذرة، والكلمة السائرة، فإنّ ذلك يزيد في المنطق تفخيمًا، ويكسب قبولاً، ويحمل له قدرًا في النفوس وحلاوة في الصدور، ويدعو القلوب إلى وعيه، ويبعثها على حفظه، ويأخذها باستعداده لأوقات المذاكرة والاستظهار به أوان المجادلة في ميادين المجادلة والمصاولة في حلبات المقاولة، وإنما هو في الكلام كالتفعيل في العقد والتنوير في الروض، والتسهيم في البرد فينبغي أن يستكثر من أنواعه لأنّ الإقلال منه كاسمه إقلالٌ، والتقصير في التماسه قصور، وما كان منه مثلاً لأن الإقلال فمعرفته ألزم، لأنّ منفعته أعم، والجهل به أقبح، ولما عرفت العرب أنّ الأمثَالَ تنصرف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جلِّ أساليب القول أخرجوها في أقواها من الألفاظ ليخف استعمالها ويسهل تداولها فهي

(١) علل النحو ص: ٤٨.

(٢) عمرو بن العداء الكلبي في شرح المقصورة لابن خالويه (٢٢١)، الخزانة (٥٧٩/٧، ٥٨٠).

(٣) علل النحو ص: ١٥.

من أجل الكلام وأنْبَله وأشْرَفِه وأفضله، لقلة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مؤنتها على المتكلم، مع كبير عنايتها وجسيم عائدتها، ومن عجائبها أنها مع إيجازها تعمل عمل الإطناب، ولها روعة إذا برزت في أثناء الخطاب، والحفظ موكَّل بما راعَ من اللفظ وندر من المعنى، والأمثال أيضًا نوع من العلم منفرد بنفسه، لا يقدر على التصرف فيه إلا من اجتهد في طلبه حتى أحكمه، وبالغ في التماسه حتى أتقنه، وليس من حفظ صدراً من الغريب فقام بتفسير قصيدة، وكشف أغراض رسالة أو خطبة قادراً على أن يقوم بشرح الأمثال والإبانة عن معانيها، والإخبار عن المقاصد فيها.

وإنما يحتاج الرجل في معرفتها مع العلم بالغريب إلى الوقوف على أصولها والإحاطة بأحاديثها، ويكمل لذلك من أجلها في الرواية وتقدم في الدراية.

فأما من قصر وعذَّرَ، فقد قصَّرَ وتأخَّر وأتى سوغ الأديب لنفسه ذلك وقد علم أنَّ كل من لم يعن بها من الأدباء عناية تبلغه أقصى غاياتها وأبعد نهاياتها كان منقوص الأدب غير تام الآلة فيه ولا موفور الحظ منه.

٢- وجاء في "معترك الأقران في إعجاز القرآن" للحافظ السيوطي (١/ ٤٦٥): "وقال الأصبهاني: ضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء المثال والنظائر شيء ليس بالخفي في إبراز خفيات الدقائق، ورفع الأستار عن الحقائق، تريك به المتخيل في صورة المتحقق والمتوهم في معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد، وفي ضرب الأمثال تبكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامح الأبي ، فإنه يوثر في القلوب ما لا يؤثر وصف الشيء في نفسه، ولذلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبه الأمثال".

إن ابن الوراق قد استشهد بأمثال وأقوال يسيرة قد زادت على عشرة، نشير إلى مواضع قسم منها خشية الإطالة[1].

---

(١) ينظر : علل النحو ص: ٥، ٥٣، ٥٤، ٧٢، ٧٨، ٩٩، ١١٩.

(معالم فكر ابن الوراق النحوي في الكتاب)

من خلال تصفح الكتاب اتضح لي أن ابن الوراق النحوي في كتابه هذا عرف بأنه العالم المبرَّز في هذا الفن فقد استطاع عرض أبواب كتابه ومسائله، ويشرح تعليلاتها شرحًا محققًا لأغراضه فهو قوي الحجة، يستعمل أساليب نحوية محكمة الأداء، وآراء لعلماء نحويين مشهورين، بصريين وكوفيين وقد درس مسائل النحو بتعليلات تنم عن عقلية راجحة، وبصيرة وفكر نفاذ فكان يورد آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم، ويناقشها ويردها عليهم لا سيما إذا خالفت القياس أو القواعد المعروفة المشهورة والمنقول عن العرب الخلَّص وقد يفضل رأيًا ويدلل على صحته بالمنطق والقياس والمنقول عن العرب أو يضعف رأيًا كأن يكون شاذًا أو غير متفق عليه من النحاة، فيبين وجه ضعفه والشواهد التي جاءت في كتابه تدل على مدى سعة علمه واطلاعه على مسائل النحو، وبهذا كانت شخصيته البارزة في ثنايا الكتاب، وفيما يأتي أمثلة لذلك:

أ- كان يذكر آراء النحاة وهو في ذلك يتبع نهج النحاة كسيبويه وغيره، ويبين تعليلاتهم، ثم يناقشها مناقشة جيدة، ويتبين الصالح منها والفاسد، فإذا أراد أن يعرب عن صحة هذا القول ذكره بقوله: (وصح ما قاله سيبويه ، وكلا القولين جيد، وهذا أجود ، والأجود القول الأول، وقول سيبويه أولى بالصواب ، فأما على مذهب الخليل فلا شبهة) ، وما أشبه ذلك.

نذكر عددًا من الأمثلة لذلك:

أ- قال: (واعلم أنك إذا رددت فعل التعجب إلى نفسك قلت: ما أحْسَنني زدت نونًا قبل ياء المتكلم، ليسلم الفعل، وأنت بالخيار، إن شئت سكنت النون الأولى وأدغمتها في النون الثانية، وإن شئت أظهرت النونين،

وهذا أجود)، ثم يعلل سبب الجودة بقوله: (لأنَّ المفعول منفصل مما قبله)[1].

ب- وقال: (وإن كانت في الاسم المنسوب إليه ياء خفيفة قبل آخره، أعني بالخفيفة : الساكنة الزائدة ، نحو: تميم، وثقيف، وفُقيم، وسليم، وقريش، وما أشبه ذلك، فالأجود ألاّ تحذف من الأشياء شيئًا إذا نسبت إليها)[2] .

ج- وقال: (واعلم أنَّكَ إذا قلت: لا مسلمين، فتثبت النون، فعند سيبويه أنَّ "لا" مبنية مع التثنية والجمع ، كبنائها مع الواحد، ولم يجز حذف النون، وأما أبوالعباس المبرد فيمنع من ذلك ، ويجعل التثنية والجمع منصوبين، كنصب المضاف وقول سيبويه أولى بالصواب)[3] .

أمَّا إذا أراد أن يبين بطلان وفساد قول أو ضعفه، فيذكره بقوله: (وهذا القول فاسد، وقوله أيضًا مختل، وهذا القول هو أضعف الأقاويل، فأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد ، وقول هذا الرجل باطلٌ من جهات ، وقول يونس ضعيف جدًّا وهذا غلط بين، وهذا بين الفساد، وهذا القول ظاهر السقوط فهو قبيح، وهذه حجة ضعيفة)، وغير ذلك، نذكر عددًا من الأمثلة لذلك:

أ- قال في ارتفاع الفعل المضارع: (والفَرَّاء يقول: إنَّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم، وعند الكسائي: إنَّه يرتفع عما في أوَّله من الزوائد، فأمَّا قول الكسائي فظاهر الفساد، ثم يعلل الفساد بقوله : (ولأنَّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا، لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا وهي موجودة فيه)[4] .

ب- وقال: (فإن قال قائل: قد وجدنا المصدر يعتل باعتلال الفعل،

---

(١) علل النحو ص: ٨٤.

(٢) علل النحو ص: ١٦٢.

(٣) علل النحو ص: ١١٤، ٤٦، وص: ٥٥، ٨٥، ١٢٨.

(٤) علل النحو ص: ٤٣، ٢٤.

ويصح بصحته، كقولك: قام قياماً، والأصل: قِوَامًا....، فإذا قلت: قاوم، فَصَحت الواو، وقلت في المصدر قواماً، فلن تقلب الواو لصحة الفعل فلما كان المصدر يتبع الفعل في اعتلاله وصحته، وجبَ أن يكون الفعل أصلاً له، قيل له: هذا غلطٌ بيَّنٌ) ثم نراه يبين علة الغلط بقوله: (وذلك أن الشيء يحمل على الشيء، لأنهما من نوع واحد...)[1] .

ج- وقال في إعراب (خمسة عشر): (وأما من أعربهما في حال الإضافة، فلأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، فكأن خمسة عشر لما أضيفت نوّنت، والتنوين يوجب لهما الإعراب وكذلك ما قام مقامه، وهذه حجة ضعيفة)[2].

٣- يبدي رأيه صراحة في كثير من المسائل النحوية، ويبين ذلك بقوله: (وهو الصحيح عندنا، وهو أقوى عندنا، فإنَّ ذلك عندنا، لم يجز عندنا، والأجود قولنا، والأقوى عندي وغير ذلك.

(نماذج لهذا)

أ- قالي في أي الأزمنة أسبق: (... والوجه الثالث -وهو أقوى عندنا- فأما من جهة اللفظ، فالماضي قبل المستقبل، لأن قولك: "ضرب" ثلاثة أحرف، فإذا قلت: "يضرب" فقد زدت عليه حرفًا مما لا زيادة فيه قبل ما فيه الزيادة)[3] .

ب- وقال في جواز دخول الباء على (نعم وبئس): (وأما جواز دخول الباء عليهما فإن ذلك عندنا على معنى الحكاية)، ثم يفسر ذلك بقوله: (كأنه حكى ما قال له)[4] .

---

(١) علل النحو ص: ٧٣.

(٢) علل النحو ص: ١٥٢، وينظر على سبيل المثال ص: ٣٥،٤٥،٥٦، ٩٢، ٩٥، ١٥٣.

(٣) علل النحو ص: ٢٠.

(٤) علل النحو ص: ٦٧.

ج- قال في (لأضربنَّ أيُّهم قائم): (فعند سيبويه أنَّ الضمّ في "أي" ضم بناء، وأنها تجري في هذا الموضع مجرى "قبل وبعد"، وأما الخليل فيقول: "أيّ" مرفوعة، وإنما رفعت في هذا الموضع على الحكاية، وأما يونس فيقول: ألغوا الفعل كما ألغوا أفعال القلوب، والأقوى عندي في هذه الأقوال قول سيبويه)[١] .

(آثار المتقدمين فيه)

ابن الوراق واحد من هؤلاء الذين لهم بصمة في النحو العربي وهو إن كان مغموراً فعسى أن يكون هذا الكتاب بمثابة إظهار علم الشيخ فيستفيد منه طلاب النحو في العالم العربي والإسلامي ، وقد استفاد ابن الوراق كثيراً من الكتب التي ألفت قبله ، شأنه في ذلك شأن أغلب المؤلفين، ولقد استفاد ابن الوراق وتأثر في علمه بآراء علماء البصرة والكوفة ونقل عنهم في كتابه هذا، وقد ذكر قسماً من كتب هؤلاء العلماء، فأشار إلى كتابين مهمين في النحو، وذكر اسمين صراحة وهما:

١- الكتاب[٢] : لسيبويه (ت١٨٠هـ) وهو أشهر من نار على علم وأظهر من الشمس في علم النحو العربي.

٢- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ) وذكره باسم "الأصول" وهو ذو قيمة علمية عالية[٣] .

وكان يشير إلى مؤلفيهما بقوله: (وقد ذكره سيبويه في كتابه)، وبقوله: (وأجاز ذلك أبوبكر بن السراج في كتاب الأصول).

وكان في أحيان كثيرة، ينقل عنهما ويذكر اسميهما دون الإشارة إلى كتبهما ، ونقل عن جمهرة من العلماء الكثيرين دون ذكر أسماء كتبهم ،

---

(١) علل النحو ص: ١٢٠، ١٢١، وينظر على سبيل المثال ص: ١٤،٦١، ٨٧.

(٢) طبع مراراً وأفضل طبعاته التي بتحقيق الشيخ العلامة عبدالسلام هارون ا.هـ.

(٣) وقد طبع بمؤسسة الرسالة ببيروت في ثلاث مجلدات طبعة ممتازة محققة ا.هـ.

وقد يكون قد سرد ذلك من حفظه وذاكرته.

• وأنا ذاكر -إن شاء الله- بعض هذه الكتب التي استفاد منها وهي:

١- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ).

٢- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ).

٣- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ).

٤- التصريف: المازني، أبوعثمان بكر بن محمد (ت٢٤٨هـ).

٥- كتاب الفصيح: أبوالعباس ثعلب (ت٢٩١هـ).

٦- تفسير الطبري : الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ).

٧- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبوإسحاق، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ).

٨- السبعة: ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت٣٢٤هـ).

(تأثير الكتاب في مناهج متأخري النحويين)

من المسلم به أن العلماء قد استفادوا من كتاب ابن الوراق، ولكن لم يوجد من ذكره إلا أبوحيان النحوي (ت٧٤٥هـ)، فقد نقل عنه في القليل النادر في كتابه "تذكرة النحاة"، لما قال: (قال ابن الورّاق: "إمّا" التي للعطف أصلها "إن ما" أدغمت النون في الميم، دليله:

لقد كذبتك نفسُكَ فاكذبنها   فإن جَزَعًا وإن إجمال صبر[1]

نقل عنه ذلك دون ذكر اسم الكتاب.

وقد بينت سلفًا في عدم انتشار الكتاب وتداوله بين الناس حتى يطالعوه.

---

(١) "تذكرة النحاة" : ١٠٩.

(مخطوطة الكتاب ومنهج التحقيق)

• مخطوطة الكتاب:

١- اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة يتيمة، تحتفظ بها دارُ الكُتُب الوطَنيَّة بتونس "الصادقية" تحت رقم (٢٥٥٣) ومنها صور بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم (٩٣١٨) نحو.

٢- وقد تكون للكتاب نسخٌ أخرى قضت عليها عوادي الزمن، وحدَثَ لها من الفَنَاء ما حَدَث لآلاف المخطوطات التي لم نعد نسمع سوى أسمائها في طيَّات أمَّهات كتب التراث.

٣- تقع المخطوطة في (١٨٨) صفحة، طول الصفحة (٢١) سنتيمترًا، وعرضها (١٥) سنتيمترًا، وقد رقمت الأوراق بالأرقام الإفرنجيَّة.

٤- وتبدو صفحات المخطوطة متفقة الأسطر، يوجد في كلّ صفحة (٢٥) سطرًا أمَّا معدَّل الكلمات في السطر الواحد فيتراوح بين (١٧-٢٢) كلمة.

٥- وقد كتبت عنوانات الأبواب بالخط الكبير البارز، والخط الذي نسخت به المخطوطة هو الخط المغربي، وهو خط جيد إلا أنه غير مشكول، وهو موحد في جميع المخطوطة، إلاَّ أن الناسخ قد ضبط الشواهد بالشكل.

٦- وقد كانت آثار الطريقة المغربية واضحة، حيث أعجمت الفاء بنقطة من أسفل، والقاف بنقطة من أعلى ، أمَّا إعجام الحروف الأخرى فقد كان على الطريقة المشرقية.

٧- أمَّا القواعد الإملائية فهي في جملتها عند الناسخ لا تخرج عن قواعد الإملاء المألوفة، سوى بعض الاختلاف الطفيف.

٨- وقد كان تاريخ النسخ يوم (٣) رمضان المبارك سنة ٩٠٨هـ، ١٤٩٧م.

٩- أمَّا النَّاسخ ، فهو بلقاسم بن أحمد بن سليمان ، وقد ذكر

أنه كتبه لنفسه.

١٠- ويبدو أنَّ النَّاسخ قد نقل الكتاب على مخطوطة ترقي إلى القرن السادس الهجري، وذلك أنه كتبه أوَّلاً (سنة ثمان وخمسمائة) ثم شطب على "خمسمائة" وكتب فوقها "تسعمائة".

١١- كما يتضح دليل النقل في المخطوطة من تلك العبارات أو الكلمات التي يقوم الناسخ بشطبها، ليضع في مكانها جملة أخرى أو كلمة أخرى.

١٣- وقد نراه ينسى بعض الكلمات والجُمَل ثُمَّ يكتبها بعد المُرَاجَعَة في الهامش المقابل للسطر الذي سقطت منه، مشيراً إلى مكانها من ذلك السطر بسهم صغير، حتى يتمكن القارئ من الانتباه إليها.

(وجاء في آخر المخطوطة)

(تم الكتاب بحمد الله وحسن عونه والصلاة على سيدنا ومولانا محمد خير المرسلين، وكان الفراغ منه يوم الثلاثة من شهر رمضان المبارك، جعلنا الله في بركته سنة ثمان وتسعمائة، كتبه العبد الفقير الراجي رحمة مولانا الغني بفضلة عما سواه بلقاسم بن أحمد بن سليمان، كتبه لنفسه غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ونسأل الله أن يجعلنا من أهل العلم والعاملين به نحن وجميع المسلمين... آمين).

(منهج التحقيق)

١- بعد أن اخترت المخطوطة بدأت بنسخها، وقد راعيت قواعـــــد الرسم المعروفة إلا ما كان يقتضيه رسم المصحف الشريف ، الرسم العثماني وهو غير الإملائي.

٢- خرّجت الآيات القرآنية جميعها وحصرتها بين قوسين مزهرين.

٣- خرَّجتُ الشواهد الشعرية وذكرت الديوان أو الشعر المجموع إن كان له ديوان أو شعر مجموع، وإذا لم يكن له ديوان أو شعر مجموع خرّجته من كتب اللغة والنحو والمعجمات، وكتب الأدب، وذكرت بالإضافـــة إلى ذلك مصادر عديدة ورد فيها هذا الشاهد.

٤- حرصت على ضبط الآيات القرآنية والشعر، والأساليب النحوية، وضبطت بالشكل النص جميعًا.

٥- خرّجت القراءات التي ذكرها المؤلف من كتب القراءات .

٦- أشرت إلى مواضع كثير من الأقوال النحوية والصرفية واللغوية في كتب أصحابها أو في الكتب الموجودة فيها.

٧- عرفت بأعلام النحاة واللغويين والقراء والشعراء الواردة أسماؤهم في الكتاب تعريفًا وافيًا وأشرت إلى مصادر تراجمهم

٨- جاء في المخطوطة كلمات قد رسمت بغير ما هو مألوف لدينا في الوقت الحاضر، وقد وجدت أن لا مندوحة من ذكرها، فأهملتها وكتبتهـــا بصورة الرسم اللغوي الحديث، ولم أشر إلى ذلك.

ومن ذلك: لاكن، هاذا، سمّا، يدعوا، عثمن، هرون....الخ.

٩- حصرت ما أضفته أو مما يقتضيه السياق بين قوسين مربعـــين [ ] ونَبَّهتُ على ذلك.

١٠- أثبت أرقام أوراق المخطوطة، ورمزت لوجه الورقة بـــــــ(أ)، ولظهر الورقة بـــ(ب)، وحصرت الأرقام بين قوسين.

١١- وضعت في الكتاب علامات الترقيم المعتمدة.

١٢- حصرت الأساليب النحوية المأثورة بين قوسين ( ).

١٣- ألحقت بمقدمة الكتاب صوراً من مخطوطة الكتاب الأولى والأخيرة.

١٤- ألحقت بخاتمة الكتاب فهارس فنية لمصادر الدراسة والتحقيق ومراجعهما.

(الخاتمة)

نسأل الله حسنها

وبعد أن منَّ الله عليَّ بأن قمتُ بتحقيق "كتاب علل النحو" واستفرغت فيه جهدي وعوَّلت بالدرجة الأولى في معرفة مراجعه على رسالة الدكتوراه للدكتور محمود جاسم محمود الدرويش بعنوان (العلة في النحو العربي) مع تحقيق كتاب (علل النحو) والتي قدمها لجامعة بغداد بالعراق، نكون قد انتهينا -ولله الحمد- من قسم الدراسة، وعسى أن نكون قد وفقنا في رسم صورة صحيحة أو مقاربة لشخصية ابن الوراق، أو بيان جهوده في أصول النحو، ويمكننا إجمال النتائج التي توصلنا إليها بصورة موجزة في النقاط الآتية:

١- يعد هذا الكتاب مرجعًا في النحو العربي في جزئية دقيقة قليلة التصنيف فيها وهي علل النحو.

٢- أنَّ له جهوداً كبيرة في تثبيت أصول النحو وتدعيمها.

٣- موقفه من الاستشهاد بالحديث كموقف سائر النحاة ، نعني أنه لا يرى الاستشهاد بالحديث.

٤- يقف موقف النحاة البصريين في الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونثر، فهو يأخذ بالكثرة من النصوص الفصيحة المعتمدة، ولا يقيس على الشاذ والنادر، ويجعل القياس معياراً يزن به ما ورد من المسموع من

كلام العرب.

٥- موقفه من القراءات القرآنية لا يختلف عن موقف سائر النحاة وكان معتدلاً في موقفه، وإن لم يكن محتفلاً بها بالقدر الذي نجده عند العلماء والمعاصرين له.

٦- يقول بنظرية العامل، ويقف منها موقف نحاة البصرة، ويؤيدهم في ذلك تأييدًا تامًا في الأعمّ والأغلب وجاء من بعده ابن مضاء القرطبي فحمل عليها حملة شعواء في كتابه الرد على النحاة بل وطالب بإلغائها.

٧- أنَّ عقلية ابن الورّاق عقلية تعليلية تحليلية قيَّاسَة مبتكرة، وهو دقيق الملاحظة، واسع النظر يتأكد مما يقول، ويتثبت منه، وهذا يعني وإن كانت بعض تعليلاته ضعيفة إلا أن قيمةَ الكتاب عالية.

٨- احتفل بأن يضمن كتابه بحوثًا في غاية التدقيق ، كالاشتقاق ، وما يتعلق باللفظ والمعنى ، وأنواع اللُّغات ، وله اجتهادات نحوية خاصة جديرة بالاهتمام.

٩- يتضح بجلاء سافر مذهب ابن الوراق فهو بصري المذهب لا بغدادي ولا كوفي، وارتضى لنفسه أن يكون بصريًّا، ويعد نفسه من البصريين ويقول برأيهم في الأعم والأغلب، بل وينافح عنه ويشيد بشيخ البصرة سيبويه فينقل منه سطوراً كثيرة وعبارات طويلة.

١٠- تؤخذ على ابن الوراق هنات في التعليل الذي يبالغ فيه ويغلو ، حتى يذهب إلى الافتراضات المحتملة وغير المحتملة، وقد قيل:

ومن ذا الذي تُرضَى سجاياه كُلُّهَا كفى المسكَ نُبْلا أن تُعَدُّ معايبه

وقال ابن الأثير: ليس الفاضل من لا يغلط إنما الفاضل من يُعدُّ غَلَطَه.

١١- بَدَا المنطق في نحو ابن الوراق جليًّا في المنهج العام للتأليف النحوي الواضح، ذلك المنهج المنطقي المحكم، الذي تتسلسل أجزاؤه مترابطة فيما بينها من ناحية، ومرتبطة بالمعنى العام من ناحية أخرى، كما يظهر أثر

المنطق أيضًا في استعماله للألفاظ المنطقية ووضعه للحدود وتجريده للمعاني، وفي تقسيماته وتفريعاته، وما سارت عليه من تدرج من الكليّ إلى الجزئي.

١٢- كان ابن الوراق من المتكلمين، وله عناية جيدَةٌ بالكلام، وكان واسع الثقافة كثير الإحاطة، وقد حاول أن يستثمر جوانب ثقافته في النحو، شأنه في ذلك شأن سائر المتكلمين الذين كان لهم الأثر الواضح في المزج بين العلوم، وحاول الأستاذ مصطفى عبد العليم في بحثه التخصص "ماجستير" بدار العلوم/ جامعة القاهرة أن يُناقش قضية العلاقة بين النحو وعلم الكلام.

١٣- ويُعد هذا المرجع إضافة جديدة إلى شروح كتاب سيبويه، فالذين تحدثوا عن شروح كتاب سيبويه كلهم لم يذكروا هذا الشرح، وبهذا نكون أوّلَ من نَبَّه إلى ذلك، ولله الحمد والمِنَّةُ.

١٤- أسلوب ابن الوراق أو طريقته في العرض، أسلوب معقد يحتاج لإدراكه إلى جهد عقلي مركز، وأنَّ كلامه للخاصة وليس للعامة.

١٥- لم يكن ابن الوراق مقلدًا، وإنما كان مجتهدًا في تأليفه.

١٦- يؤيد سيبويه تأييدًا مطلقًا، وكان إذا وجد منه ما يخالفه التمس له العذر، وأوجد له الحجة ودعمه بالتعليل، وأرجح ذلك لأنه إمام مدرسة البصرة التي ارتضاها المصنف لنفسه مذهبًا.

وبعد فإنني أخلصت لهذا البحث وبذلت فيه غاية الجهد، وعشت فيه وأحسب أنني أرضيت ربي ونفسي بهذا الإخلاص وبقي شيء واحد هو أن يرضى عنه القارئ، وذلك ما لا أملك إليه سبيلاً، ولست أدعي الكمال لهذا البحث، لأن الكمال لله وحده سبحانه وتعالى، فإن أكن قد أصبت فمن الله -تعالى-، وإن أكن قد أخطأت فمن نفسي وحسبي الله ونعم الوكيل، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، إنه نعم المولى ونعم النصير، والله أسأل أن يهديني إلى سواء السبيل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب والله أعلم.

(اسم الكتاب)

تعددت مسميات كتاب ابن الورّاق وعلىالرغم من تعددها وتنوعها إلا أنها في فَحْواها كَانَ موضوع الكتاب واحد فهو عن العلل في النحو العربي.

١- فقد ذكره بعض العلماء باسم "علل النحو"(١) وهذا هو الذي أثبته وأرجحه.

٢- و"العلل في النحو"(٢) .

٣- و"علل الوراق في النحو"(٣) .

٤- وسمى في صفحة التملكات التي جاءت على أول صفحة من المخطوطة باسم (الوراق في تعليل النحو)، حيث كُتبَ: (أنه حسَّنَ جميع هذا الكتاب المسمى بالوراق في تعليل النحو).

(سبب التأليف)

يقرر الباحثون في علم تصنيف العلوم أن القرن الرابع الهجري كان أغزر عصورها بالكم الضخم الثري من النتاج الفكري والعلمي المتمثل في تعدد المصنفات في شتى العلوم وقد كان لعلماء العصر دوافع نبيلة دفعتهم وحفزتهم لخدمة العربية وقد بقيت عناصر القوة والأصالة في مناهجهم إلى يومنا هذا، إنها مناهج محكمة القواعد والبنيان لأن العقول التي عملت فيها كانت عقولاً حكيمة نفاذة وكانت بصائرهم مهتدية نيرة.

وبلغت الحياة الفكرية في هذا العصر من القوة مبلغًا عظيمًا إنَّ في كتب التاريخ والآداب والتفسير صوراً رائعة لحيوية الحياة الفكرية ونشاطها في القرن الرابع الهجري.

---

(١) الفهرست ٩٥، إنباه الرواة ١٦٥/٣، بغية الوعاة ١٣٠/١، كشف الظنون ١١٦٠، الأعلام ٩٨/٧.

(٢) الوافي بالوفيات ٣٢٩/٣، هدية العارفين ٥٢/٢، معجم المؤلفين ٢٢١/١٠.

(٣) البلغَة .

إن ابن الوراق يكاد يكون في تاريخ لغتنا صدى لتيار نَحْــوي لمــا يتضح، أو صوتًا من أصوات متعددة ارتفعت في سماء القرن الرابع الهجــري ثم كادت تضيع في غمرة أحداثه، وزحمة الفحول من علمائه كأبي ســعيد السيرافي (ت٣٦٨هـــ) وأبي على الفارسي النحوي (ت٣٧٧) ، وابن جني (ت٣٩٢) وغيرهم.

فكان من الطبيعي أن يُدْلي ابن الورّاق بدلوه مع العلمــاء، فتصــدى لأهم وأخطر ظاهرة نحوية في تاريخ اللغة العربية ألا وهي ظاهرة "التعليل" في النحو العربي فألف كتابه هذا مبينًا فيه وشارحًا لأصول النحو ومُفســرًا كل حالة رآها قد تستغلق على دارسها أو متلقيها ، وليزيل اللبس، بما أورده من الشواهد النحوية والأمثلة المتنوعة، وليسهل تَعَلّمَ النّحْو على الدارسين.

ولو تصفحنا كتاب "علل النحو" لرأينا فيه الشيء الكثــير والمعنــى الجليل، فقد أشبع الظواهر النحوية تعليلاً وبحثًا وتمحيصًا، فكــان الدافــع الرئيسي لابن الورّاق على تأليف هذا الكتاب هو ضرورة فهم (التعليل) في النحو، وبيان علة كل ظاهرة من ظواهره وفي النحو ظواهر كثــيرة ربمــا أشكلت على المتعلمين أو الدارسين، وأحيانًا قد تشــكل علــى المعلمــين أنفسهم، وكتاب "علل النحو" لابن الوراق أول كتاب في العلــة النحويــة وصل إلينا بهذا الحجم الضخم الذي جمعه فيه مادة غزيرة لا تضاهيها المادة التي جمعها الزجاجي (ت٣٣٧هـــ)، في كتابه "الإيضاح في علل النحــو" وإن كان كتاب "الإيضاح في علل النحو" أقدم كتاب وصل إلينا إلا أنه كتاب صغير ولا يمثل إلا مادة ضئيلة جدًا إذا ما قورن بكتاب "علل النحو" لابن الوراق.

والحق أن كتاب "علل النحو" يشكل حلقة من حلقات تأريخ النحــو وصلته بالفقه والكلام والمنطق، ويوضح لنا كثيرًا من المسائل الجدلية الــتي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة، ويبين لنا جانبًا مهمًا من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وهو لذلك سابق لغيره في هذا المضمار.

(منهج الكتاب)

١- خلو مادة الكتاب من مقدمة:

لقد خلا كتاب ابن الوراق من مقدمة تبين المنهج المحدد المعالم الـــذي يرسم فيها الإطار العام والكيفية التي سيعرض فيها مادته النحوية.

ومع هذا فليس بعسير علينا ولا بمنأى عنّا أن نبين ذلك والله الهـــادي إلى سواء السبيل.

٢- أسلوب الكتاب:

كتاب "علل النحو" يمتاز بأسلوب جميل، يستجمع فيه اهتمام المتعلم، بل ويجذب ذهنه وعقله وفؤاده لاستيعاب وفهم ما يعـــرض مـــن أفكـــار معروضة بشرح مستند إلى حوار محكم.

٣- تخصص الكتاب عال:

والكتاب ذو تخصص عال يبحث في أصول النحو، لذا كـــان ابـــن الوراق يحتج لموضوعاته ويذكر أسراره، ويكشف عن الغوامض، ويبين مـــا استغلق من لطائفه.

٤- الحوار في الكتاب:

اعتمد ابن الوراق في عرض مادته على طريقة السؤال والجواب، وهذا الإسلوب كان مشهوراً في المؤلفات آنذاك.

أ- إن الكتاب يقوم على الجدل المفيد دون العقيم.

ب- والمناظرة التي تحتفل بفلسفة الحوار ومنهجيته.

ج- وعرض البراهين المختلفة لآراء النحويين كافة.

د- وهو في اختياره للعرض طريقة السؤال والجواب فإذا لم يجد مـــن يسأل هذا السؤال تصوّرَ ذهنيًا أن سائلاً يلقي عليه ثم يقوم بالإجابة عنـــه وهي طريقة معروفة بـــ"الفَنْقَلَة" فإن قُلْتَ: .....، قُلْتُ:....

(سمات منهجه)

١- يبدأ بذكر السؤال، ثم يورد الأجوبة على ذلك، وهو هنا يتخيل شخصًا يسأله، فيقول: (إن قال قائل)، وهذه السمة بارزة في منهجه، وكاد يكون الكتاب أسئلة وأجوبة، شخص يسأل وآخر يجيب، قال: (إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟)

قيل: لأنَّ المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرًا ويخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع اسمًا.

ومن الكلام ما يكون خبرًا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع فعلاً ومن الكلام ما لا يكون خبرًا، ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع حرفًا، وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يتوهم سواها[1] .

فقد ذكر الأنواع الثلاثة من أقسام الكلام، وبين علة تسمية كل نوع منها وبين أنه لا يوجد معنى آخر سوى هذه الثلاثة، فبهذا يكون قد جزم وقرر، وهذا لا يمكن أن يصدر إلا عن عالم متمكن قد أتقن علمه وسير غوره.

وقال: فإن قال قائل: فلم لا يجوز الرفع في نعت المضاف، حملاً على لفظ المنادي كما يجوز فيه إذا كان مفردًا؟

قيل له: لأنَّ نعت المفرد كان حقه أن يحمل الموضع، لأنه الأصل وإنما تحمله على اللفظ، لاجتماع علتين إحداهما: ما ذكرناه من اطراد الضم في كل مفرد.

والثانية: أنه يجوز حذفه الموصوف، وإقامة الصفة مقامه فلما كانت الصفة المفردة لوحلت محل المنادي ضمت، جاز فيها الرفع كما يجوز فيها

---

(١) علل النحو ص: ٢.

الضم، وأما الصفة المضافة فليس لها هذا الحكم، الا ترى أنها لو قامت مقام الموصوف، لم تكن المنصوبة، فلم يكن لدخول الضم وجه، فلزمت وجهًا واحدًا، وهو النصب[1].

٣- يذكر الوجوه المحتملة في المسألة النحوية، ويعدّدها:

بقوله: هذا يفسر من وجهين، أو (لأمرين)، أو (على ضربين) أو (لوجهين) أو (ففي ذلك جوابان)، أو (فيه أمران)، أو (لا تخلو من أحد أمرين)، أو (فيها مذهبان) أو (ففي ذلك وجهان)، أو(على معنيين)، أو(ففي ذلك تقديران) أو (من وجهين اثنين) أو (له ثلاثة أحوال)، أو (على ثلاثة أوجه) أو (ففي ذلك ثلاثة أجوبة)، أو (بثلاثة أشياء) أو (أربع جهات)، أو (في أربعة مواضع)، أو (أحد أربعة أشياء).

وأحيانًا يطلق الوجوه المحتملة دون تحديدها بالعدد، حيث يقول: (ففي ذلك جوابات)، أو (ففي ذلك أقوال)، أو(ففي ذلك أوجه)، أو(من وجوه) وسأذكر قسمًا من الأمثلة لذلك:

أ- قال ابن الوراق: (فإن قال قائل: ما تنكرون أن يكون المصدر لا يراد به الموضع وإنما يرد به المفعول، أي: المصدور به عن الفعل، كما تقول: "مركبٌ فاره"، وكما يقال: "مشربٌ عذبٌ"، أي: مشروب عذب؟)

قيل له: هذا يفسر من وجهين:

أحدهما: أنَّ الألفاظ إذا أمكن تأويلها على ظاهرها، فليس ينبغي أن تعدل عن الظاهر إلا بدلالة، فإذا كان ظاهر المصدر يوجب أن يكون اسمًا للموضع هاهنا ما يمنع من ذلك، وجب أن يحمل على ظاهره، وإذا كان كذلك فيجب أن يكون اسمًا للموضع على ما ذكرناه.

والوجه الثاني: أن قولهم: "مركب فاره" و"مشرب عذب" يجوز أن

(١) علل النحو ص: ٨٦.

يكون موضع المركوب والمشروب، وإنما ينسب إلى الفراهة والعذوبة للمجاورة كما يقال جرى النهر، وإنما يجري الماء في النهر[١] .

ب- وقال أيضًا: (فإن قال قائل: فهلا استعمل لفظ المضارع، وأسقط لفظ الماضي؟).

ففي ذلك ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنَّ الحروف أشبه بالفعل الماضي من المضارع، لأن الماضي مبني كبنائها، وقد بينا أنه بدخول النفي أشبهت الحروف، فوجب أن يستعمل اللفظ، الذي أشبه الحروف دون ما لا يشبهها، فلهذا خصت بالماضي.

والوجه الثاني: أنَّ الماضي أخف في اللفظ من المستقبل، فوجب أن يستعمل الأخف، لأنَّا نصل به إلى ما لا نصل بالأثقل.

والوجه الثالث: أن المضارع فرع على الماضي من جهة اللفظ ألا ترى أن لفظ الماضي ليس فيه زائد، ولفظ المضارع يتضمن لفظ الماضي وزيادة حرف، فكان استعمال لفظ الأصل أولى من استعمال لفظ الفرع[٢].

ومع هذا فإنه لا يدخر وسعًا فيذكر أضعف الاحتمالات، أو ربما قد تخيله ابن الورَّاق ، فأردف وجهًا رابعًا لما تقدم بقوله: (ويحتمل وجهًا رابعًا، وهو : أن هذا الفعل لما خولف به عن طريق أخواته من الأفعال، جعل لفظه مخالفًا لحكم ما ينفيه، ليدل بها الخلاف في الأصل على أنه قد ألزم وجهًا واحدًا ، ولو استعملوا من "ليس" المضارع لم يكن في المستقبل على خروجه من الأصل، وجاز أن يشك في استعمال لفظ الماضي، فعدل به إلى جهة ترفع الشك من هنا[٣] .

ج- وقال أيضًا: (فإن قال قائل: فلم زعمتم أن الفعل لا يثنى ولا

(١) علل النحو ص: ٩٥.
(٢) علل النحو ص: ٤٧.
(٣) علل النحو ص: ٤٧.

يجمع؟ قيل له: في ذلك وجوه:

أحدها: أنه لو جازت تثنية مع الاسمين، لجاز تثنية مع الواحد لأنَّ الواحد يفعل من الجنس الواحد من الأفعال ما يفعله الاثنان والثلاثة ولو كان ذلك شائعًا لوجدَ في كلامهم جمع الفعل مع الاسم الواحد، فكان يقال: زيدٌ قاموا، فلما خلا ذلك من كلامهم، علمنا أنه لا يثنى ولا يجمع.

ووجه آخر: أنَّ الفعل يدلُّ على مصدر وليسَ هو في نفسه بذات يقصد إليها... فلذلك لم يُثَنَّ ولا يجمع.

ووجه ثالث: وهو أنَّ الفعلَ على مصدره، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه اسمٌ للجنس يقعُ على الواحد فما فوقه، كقولك: ضَرْبٌ وأَكْلٌ وشُرْبٌ

ووجه آخر: وهوأنَّ الفعلَ لَمَّا كانَ دَالاًّ على الزمان والمصدر، علم في المعنى أَنَّهُ اثنان، فاستغنى عن تثنيته[1] .

٣- يذكر أقوال العلماء في المسائل التي يوردها، ويرجح أجودها وأحسنها، فسبيله في هذا هو عرض الخلافات بين النحويين سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ثم يأخذ بأجودها حسب ما يراه، نعرض مثالاً لذلك.

اختلف النحاة في بناء (أيّ) في قولك: لأضربن أيهم قائمٌ

قال ابن الوراق: (قال سيبويه: لما جاءت "أيّ" في هذا الموضع الذي ذكرناه مخالفة لما تجيء عليه أخواتها بنيت على الضم لمخالفتها أخواتها أعني: "الذي ومن وما".

وقال الخليل -رحمه الله-: هي معربة في هذا الموضع، وإنما رفعت على المعنى للحكاية، والتقدير عنده: لأضربنَّ الذي يقال له: أَيُّهُمْ قائم.

وقال يونس: الفعل مُلْغَى، وشبهه بأفعال القلوب التي يجوز إلغاؤها[2].

وبعد هذا العرض يبين رأيه في هذه الأقوال، قال: (وقول يونس ضعيف جداً)

---

(١) علل النحو ص: ٢٩.

(٢) علل النحو ص: ٢٣، ٢٤، ١٥٨.

ثم يقول: (وقول الخليل أقرب)، ثم يؤيد سيبويه بقوله: (وصَحَّ ما قال سيبويه)[1] .

٤- كثير الإحالة عندما تعرض له مسائل متشابهة، يُحيل على ما تقدَّمَ عرضه من المسائل، ويتحاشى التكرار ، وهدفه في ذلك الإيجاز والاختصار ، نورد عدداً من الأمثلة لذلك:

أ- قال: (إلا إن الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه قد ذكرناها في صدر الكتاب)[2] .

ب- وقال: (وقد بينا فيما مضى لم جاز إلغاؤها)[3] .

ج- وقال: (فيقوى بالتوكيد كما ذكرنا في العطف)[4] .

د- وقال: (وقد بَيَّنَّا أنَّ من الحروف ما كان على هذا السبيل ولم يعمل شيئًا)[5].

هـ- وقال: (لما ذكرناه في باب الجر)[6] .

٥- يحاول أن يذكر المسائل النحوية في أبوابها ويتحاشى ذكرها في غير مواضعها يحيل إلى ما سيأتي من المسائل النحوية، نَعْرِضُ عدداً من الأمثلة لذلك:

أ- قال: (..وسنبين وجه الشبه بينهما في باب الصفة) .

ب- وقال: (... وستقصى هذا في باب الجمع إن شاء الله) .

---

(١) علل النحو ص: ١٢٢.

(٢) علل النحو ص: ٧٠.

(٣) علل النحو ص: ٩٢.

(٤) علل النحو ص: ٩٤.

(٥) علل النحو ص: ١٢٤.

(٦) علل النحو ص: ٧٠.

ج- وقال: (لما سنذكره بعد إن شاء الله)[1] .

د- وقال: (ونحن نبينه إن شاء الله)[2] .

٦- يشرح -أحيانًا- بعض الألفاظ شرحًا لُغَويًّا، ليزيد المسألة النحوية دقَّة ووضوحًا، نعرضُ مثالين لذلك:

أ- قال: (الآية: العلامة، يُقال: آية فلان، أي شخصه)[3] .

ب- وقال: (... لأنَّ الغَضَبَ ليسَ مما يُقالُ، وإن ما يقال الشيء الذي يقع منه الغضب)[4] .

٧- عندما ينتهي من شرح الباب أو المسألة النحويّة يبين ذلك بقوله: (وقد أتينا على شرح الباب فاعرفه)[5] .

أو (.. كقولنا: هذا يوم يقوم زيدٌ، فقد تضمن يوم القيام فاعرفه)[6].

٨- قَسَّم كتابه على أبواب، حتى بلغت (٥٨) ثمانية وخمسين بابًا، وذكر فصلين، فصلاً بعد باب (التصغير)، وفصلاً بعد باب (حروف القسم التي يجر بها) وفي هذا نراه قد رَسَمَ لنفسه منهجًا، خاصًّا منذ البدء، وإن لم يصرح بذلك وكانت غايته التنظيم والترتيب، وطريقته هذه هي التي شاعت في كتب النحو إلى يومنا هذا.

٩- يعتمد منهجه على التأويل والتعليل، فهو يمهد لكل مسألة من المسائل النحوية بسؤال يفترضه هو ثم يذكر ما خطر بباله من تأويلات وتعليلات وأحيانًا يذهب إلى أبعد من ذلك فيفترض افتراضات جدلية

---

(١) علل النحو ص: ١٦٤.

(٢) علل النحو ص: ١٥٩.

(٣) علل النحو ص: ١١٨.

(٤) علل النحو ص: ١٢٥.

(٥) علل النحو ص: ١٢٩.

(٦) علل النحو ص: ١٢٩.

متداخلة[1] وهذه التأويلات والتعليلات أكثر مما تحصى، فلا يخلو باب من أبواب الكتاب منها، وقد تجدها في كلّ صفحة من صفحاته.

١٠- كان ابن الوراق يؤثر أن تكون تراجم أبواب الكتاب واضحة في إيجاز، فلم يصطنع له العناوين المطولة، أو الخفية:

وفي هذا المنهج نراه قد سلك طريق التيسير والسهولة والوضوح، خلافًا لما نراه من عنوانات في كتب النحو القديمة: ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وعناوين بسيطة غير مطولة كعناوين سيبويه.

أ- في علل النحو: (باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها)[2].

وعنون سيبويه لهذا بقوله: (هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر)[3] .

وعَنْوَنَ المبرّد بقوله: (باب الفعل المتعدي إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أَحَدهمَا دون الآخر)[4] .

بْ- في علل النحو: (باب التعجب)[5] .

وفي كتاب سيبويه: (هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه)[6] .

وفي المقتضب: (هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدةً، لأن المعنى لزمه

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: علل النحو ص: ١٤٣، ١٤٨.

(٢) علل النحو ص: ٦٥.

(٣) الكتاب ص: ٢٣ ج١.

(٤) المقتضب ٣/٩٥.

(٥) علل النحو ص: ٥٩.

(٦) الكتاب ١/٧٢.

على ذلك، وهو باب التعجب)[1] .

١١- يقيد ابن الوراق وعوده بالمشيئة (إن شاء الله)[2] في أحايين كثيرة وهذا يدل على أن الرجل كان صاحب دين وورع ويخاف الله وأنه ذو خلق.

١٢- كان يذكر -أحيانًا- (والله أعلم)[3] بعد سرد التعليلات، أو بعد ذكر أقوال العلماء في المسألة النحويّة.

وهذا يدل على تواضع الرجل، ولا يريد أن يتباهى ويتفاخر بنفسه أو يقول إنه عالم بكل دقائق النحو وعلله، على الرغم من أنه كان عالمًا بارعًا في التعليل وكانت له الريادة الأولى في هذا المنحى، ثم تلاه العُكبري في اللباب في علل البناء والإعراب وأيضًا الزجاجي في الإيضاح في علل النحو.

١٣- يذكر في كثير من الأحيان التمرينات النظرية والجمل التي لا يصح القول بها[4] .

(مآخذ على الكتاب)

قال أبوالبقاء الرُّندي الأندلسي:

لِكُلِّ شيءٍ إذَا مَا تَمَّ نُقْصَانُ   فلا يغرُّ بطيب العَيشِ إنْسَانُ

ورحم الله الشافعي حين قال: لَقَد أَلَّفتُ هذه الكتبَ ولم آلُ فيها جهدًا ولابدَّ أن يوجَدَ فيهَا الخطأُ لأَنَّ الله -تعالى- يقول: ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا**﴾ . أخرجه عَبْدَةُ بن شاكر في مناقبه.

وقال بعض العلماء:

كَمْ من كتاب قد تصفحته   وقلت في نفسي: أصلحته

---

(١) المقتضب ٤/١٧٣.

(٢) ٣٤، ١١١، ١٣٣، ١٥٠، ١٦٤، ١٧٤، من علل النحو.

(٣) علل النحو ص: ١٢٩، ١٣٩.

(٤) علل النحو ص: ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٧، ٨١، ٩٩، ١٠٢، ١١٢.

حتى إذا طالعته ثانيًا وجدت تصحيفًا فصححته

والمآخذُ على ابن الوراق لا تضع من قيمة الكتاب العلمية ومن أهمها:

أولاً: عدم عزو الآراء في أحايين كثيرة إلى أصحابها، فيقول: (بعض النحاة، أو من اللغويين، أو بعض العرب.... الخ).

أمثلة على ما قلناه:

أ- قال: (واعلم أن المنادى المعرفة فيه اختلاف، فمن النحويين من يقول: إن تعريفه الذي كان فيه قبل النداء قد بطل، وحدث فيه تعريف آخر بالنداء)[1] والقول للمبرد.

ب- وقال: (وأمَّا إذا سميت امرأة بزيد، فكثير من النحويين لا يصرفون)[2] والنحويون هم: الخليل وسيبويه والأخفش والمازني.

ج- وقال: (ومن النحويين من يجعل العامل في الجواب "إن" والشرط معًا)[3] والقول للخليل بن أحمد الفراهيدي.

ثانيًا: ينقل نصوصًا كاملة من كتاب سيبويه دون أن يشير إلى ذلك[4].

ثالثًا: يحدد جوانب السؤال بـ(ثلاثة، أو أربعة أوثمانية) ثم يذكر جوابين أو ثلاثة أو خمسة، وأحيانًا يحدد جوابه بقوله: (ففي ذلك جوابان) ثم يذكر ثلاثة أجوبة.

وأحيانًا أخرى يذكر الجواب دون تحديد عدد الأجوبة أو الآراء أو الأقوال في تلك المسألة، بقوله: (ففي ذلك جوابان، أو ففي ذلك أقوال، أو ففي ذلك وجوه أو من وجوه)

---

(١) علل النحو ص: ٨٦.

(٢) علل النحو ص: ٨٦.

(٣) علل النحو ص: ١٢٦.

(٤) ينظر علل النحو ص: ١٥٧، ١٥٨ .

أمثلة على ذلك:

أ- قال: (واعلم أن الممدودة تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: أن تكون همزته أصلية، كقولك: رجل قراء، لأنه من قرأت.

والثاني: أن تكون همزته منقلبة من ياء ملحقة، نحو: علباء وحدباء)[1].

ذكر قسمين فقط، ونسي القسمين الآخرين وهما:

١- أن تكون همزته بدلاً من أصل، نحو: كساء.

٢- أن تكون همزته للتأنيث نحو: حمراء وصحراء.

قال: (فإن قال قائل: فلم وجب جعل لفظ "العشرين" بزيادة علامة الجمع في آخره، ولم يجعل بعلامة تثنية العشرة).

---

(١) علل النحو ص: ١٦١.

الفصل الثاني

العلة النحوية عند ابن الوراق

١ -ابن الوراق والعلل.

٢ - أهم العلل التي اعتمد عليها ابن الوراق.

٣ - خصائص التعليل عند ابن الوراق.

٤ - العلة.

لما كانت العلل منذ بدايتها مستقاة من طبيعة هذه اللغة، ومستمدة من خصائصها الذاتية، فإنها لابد أن تظل دائمًا الأساس الذي يعتمد عليه، لمعرفة الظواهر والعوارض التي تطرأ على الصيغ والأبنية، ولهذا فإننا نجد العلل التي ترددت في كتاب سيبويه تتردد في "علل النحو" أيضًا، فضلاً عن أنَّ كتاب سيبويه، كان المعين الثري الذي استقى منه ابن الوراق أحكامه واستدلالاته.

(نوعيات العلل التي اعتمد عليها ابن الورّاق)(١)

بعدَ أن تتبعنَا العلةَ في كتاب "علل النحو" وجدناها ترد بأسماء كثيرة نذكر عددًا منها:

علة خوفِ اللَّبس، أو كراهيَّة اللَّبس:

وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خَلَطَ بين المعاني.

ومما علله بها ابن الورّاق: تعليله كسر نون المثّنى وفتح نون الجمع، حيث قال: (فإن قال قائل: لم اختلفت التثنية والجمع هذا الاختلاف؟ فالجواب في ذلك: أنَّهُ لضرورة أدَّت إليه، وذلك أنَّ الاسمِ المرفوع كان حقُّه أن يثنى بالواو، لأنَّ الضمير بالواو، فيقال: جاءني الزيدونَ، بفتح ما قبل الواو، وفي الجمع الزيدُون، بضم ما قبل الواو، وكان يجب في الجر أن يقال: مررت بالزيدَين، بفتح ما قبل الياء في التثنية وبكسره في الجمع، فيقع الفصل بين تثنية المرفوع وجمعه، وبين تثنية المجرور وجمعه، باختلاف الحركات فإذا بنينا المنصوب على هذا القياس لزم أنْ تقولَ: رأيت الزيدان، لأَنَّ الفتحةَ من الألف، ولو فَعَلْنا هذا وأردنا الجمع لزم أن ترجع الألف في الجمع، كما رجعت الواو والياء في جمع المرفوع والمجرور، ولو فعلنا هذا لم يقع فصلٌ بين

---

(١) انظر: الموضوع بحروفه "العلة النحوية تأريخ وتطور" رسالة دكتوراه ص: ٥٠ بقلم دكتور محمود جاسم محمد الدرويش كلية الآداب جامعة بغداد.

تثنية المنصوب وجمعه، لأنَّ الألفَ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلما كان هذا يؤدي إلى اللبس بين التثنية والجمع أسقطت علامة المنصوب، ولم يكن بُدٌّ من حمله -إذا ثنّى أو جَمَع- على المرفوع أو المجرور، فكان حمله على المجرور أولى)[1].

ومنها أيضًا علةُ دُخُول التنوين على الاسم المُعْرَب، قال: (ومن الأسماء لم تعرض له علَّةٌ تخْرجهُ عن أصله، وهو الإعراب، فلو لم يدخل التنوين عليه لالتبس بالمعرب الذي يشبه الفعل)[2] .

علة تخفيف:

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم، ومِمَّا جاء منها في "علل النحو" تعليل زيادة الألف في جمع المؤنّث السَّالم إذ يقول: (وكانت الألف أولى في هذه المواضع ، لأنَّها أخَفُّ حروف المدّ والمؤنث ثقيل ، والجمع أيضًا ثقيل فوجَبَ أن يدخل أخَفَّ الحروف، فكانت الألفُ أخفَّ بذلكَ لخفتَها)[3].

وكذلك تعليله حذف (من) في قولنا: ثوب خز، فقال: (وأما قولهم: ثوب خز فإنما حذفت "من" تخفيفًا)[4] .

ومما علَّله بها أيضًا تعليله ردّ الألف في المقصور في حال الوقف إذا كان منصوبًا، قال : وحسن رد الألف في المقصور لخفَّتها)[5] .

علة تشبيه:

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا، ومن أمثلتها في

---

(١) علل النحو ص: ١١.

(٢) علل النحو ص: ٨.

(٣) علل النحو ص: ١٤.

(٤) علل النحو ص: ٣٥.

(٥) علل النحو ص: ٢٠.

"علل النحو" تعليل إضافة "حيث" إلى الفعل، إذ علّله ابن الورّاق بقوله: (فأمّا "حيث" من ظروف المكان فيجوز إضافتها إلى الفعل، تشبيهًا بـ"حين"، لأنها مبهمة في المكان، كإبهام "حين" في الزمان، فلذلك جاز إضافتها إلى الفعل)[1] .

كذلك تعليله فتح نون "تضربين"، قال: (إنَّ قولَنَا: أنْت تضربين، وإن كان خطابًا للواحدة، فهو مشبه للفظ الجمع، ألا ترى أنَّ الجمع في حال النصب والجر يكون آخره ياء قبلها كسرة، كما أن في "الزيدَين"، قبل الياء كسرة والنُّونُ بعدَهَا، كما هي بعدَ الياء في الجمع، فلما شابَهَ لفظ الجمع أجري بمجراه لهذه العلة، وفتحت النونُ تشبيهًا بنون الجمع في اللفظ)[2] .

علة فرق:

وهي علة تتصل بقصد الإبانة، إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخيًا لدقَّة الدلالة ومما جاء منها في "علل النحو" تعليل بناء المفرد المنادى على حركة، حيث يقول: (لأنَّ المنادى من قبل كان مستحقًّا للإعراب، وكلُّ اسمٍ كان مُعْربًا ثُمَّ أُزيْلَ عنه الإعراب لعلَّة عرضَت فيه، وجبَ أن يبنى على حركة ليكونَ بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قطُ مُعْرَبة فَرْقٌ، نحو: (من وكم وما)، فلهذا وَجَبَ أن يُبْنَى المُنَادَى على حركة)[3].

علَّةُ كثرَة استعمال:

وهي علَّة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف، ومن أمثلتها تعليل ابنُ الورّاق حذف "من" من الأفعال التي تتعدى بحرف الجرِّ قال: (ألا ترى أنَّ قولك : اختَرْتُ الرجالَ زَيْدًا، أنَّ لفظَ الاختيار يقتضي تبعيضًا، فلهذا جاز حذف "من" لدلالة الفعل عليها، ومنه ما يُحْذَفُ استخفافًا

---

(١) علل النحو ص: ٦.

(٢) علل النحو ص: ٢٨.

(٣) علل النحو ص: ٨٤.

لكثرته في كلامهم، كقولهم: نَصَحْت زيدًا، وسَمَّيْتُك زيدًا، وكنيتك أباعبدالله لأنَّ هذه الأشياء قد كثُرَت في كلامهم فاستخفُّوها، فحذفوا حرفَ الجرِّ[1] ومنها أيضًا تعليله استعمال حرف النّداء مع اسمه -تعالى-، مع كونه معرَّفًا بالألف واللاَّم، قال: (وأما اختصاص "يا" باسم الله -تعالى- فَجَوَازُ دخول "يا" عليها فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره، أحدُها: كثرة الاستعمال[2] ويُقابل هذه العلَّة علّة عَدَم كثرة استعمال أو قلَّة استعمال، ومما علله بها: عدم جواز دخول "يا" على "الذي والتي"، قال: (فأما "الذي والتي" فلا يجوز دخول "يا" عليهما، وإن كانت الألف واللام لا يفارقانهما، لأنهما صفتان و لم يكثر استعمالها)[3].

علة سبق:

وذلك نحو تعليله كسر نون التثنية، قال: (إنَّ التثنية قبل الجمع ... فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل، لأنَّها سابقة للجمع)[4] .

علة استغناء:

وهي من العلل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه[5]، ومما علله بها ابن الوراق تعليله منع (ليس) من التصرف، حيث قال: (وإنما منعت من التصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها)[6]، ومنها أيضًا تعليله حذف ألف الاستفهام من "أي" في السؤال، قال: (لو قلت: علمت أيهم في الدَّار، بنصب "أيهم" لم يجز وإنما لم يجز ذلك، لأنَّ الأصلَ أن يدخُلَ ألفُ

---

(١) علل النحو ص: ٧٩.

(٢) علل النحو ص: ٨٨.

(٣) علل النحو ص: ٨٨.

(٤) علل النحو ص: ١٣.

(٥) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه (١٩٩).

(٦) علل النحو ص: ٥٠.

الاستفهام على هذه الأسماء "أي، ومن، وما"، وإنّما حذفت ألف الاستفهام استغناء)[١].

علة ثقل واستثقال:

وهي أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفًا أو حركة، ومما عَلَّلَه بها ابن الورّاق تعليله إدخال الألف في تثنية المرفوع، وعدم إدخالها في تثنية المجرور، قال: (إدخالها في تثنية المرفوع أولى، لأنَّ الواو أثقل من الياء، فلمّا كان لابدّ من إسقاط الواو والياء، وجب إسقاط الأثقل)[٢].

علة تصرف أو كثرة تصرف:

ومن أمثلتها تعليل ابن الورّاق زيادة "ما" من بين سائر الحروف ، قال: (لأنَّها تصرف على جهات كثيرة، إذا كانت زائدة، فحسن إلغاؤها من بين سائر الحروف، لكثرة تصرفها وزوال معناها)[٣] .

علة معادلة أو اعتدال:

وهي من العلل التي وردت في كتاب "ثمار الصَّنَاعة"، للجليس النحوي، وقد وضَّحَهَا وشرحها التاج ابن مكتوم، ومثل لَهَا بـــ(جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينها فحملوا النَّصب على الجرِّ في جمع المؤنث السالم)[٤] وقد علل ابن الوَرَّاق كسر همزة "إنَّ" في الابتداء، وفتح همزة "أن" للفصل بينهما، فقال: (فإن قيل: فلم خصَّتْ بالكسر، وخصت الأخرى بالفتح؟ قيل له: لأنَّ الكسرَ أثقل من الفتح، و"أن" المفتوحة قد قلْنَا: إنَّها وما بعدها اسم فقد طالت بصلَتها، والمكسورة مفردة الحكم، فهي

(١) علل النحو ص: ٩١، ٩٢.

(٢) علل النحو ص: ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٣) علل النحو ص: ٣٥.

(٤) الاقتراح ص: ٤٨.

أخفُّ منها فوجَبَ أن يفتح الأَثْقَل، ويكسَرَ الأخفُّ ليعتدلا)[1] .

علة فصل:

وهي أن يفصل بين شيء وآخر بعلامة، للتمييز بينهما، ومما علله بها ابن الوراق تعليله لحاق التنوين الأسماء التي لا تشبه الفعل، قال: (ألحق التنوين ما لم يشبه الفعل، ليكون لحاقُ التنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف)[2].

كذلك علَّلَ ضمَّ أوَّل مُضَارع الرُّباعي بقوله: (فلو أبقيناه مفتوحًا التبس بالثلاثي فضمَّ أوَّل مضارع الرُّباعي، ليفصلَ بينه وبين مضارع الثلاثي)[3] .

ومما عَلَّله أيضًا بهذه العلَّة تعليله قلب كلّ واو وقعت طرفًا وقبلها ضمة إلى الياء، قال: (فقلبوا كلّ واو تقع طرفًا وقبلها ضمة إلى الياء، ليفصلوا بين الاسم والفعل)[4] .

علَّة مخَالفة:

وممَّا عَلَّله بها ابنُ الورَّاق تعليله ببناء "أيّ" في قولنا: لأضْرِبَنَّ أيُّهُمْ قائمٌ، قال: (وإنَّما وجب بناء "أيّ" في هذه الحال لمخالفتها أخواتها، فَلَمَّا خرجَت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزمت البنَاءَ للنقص الذي دَخَلَهَا)[5].

علة عوض أو تعويض:

وهي من العلل التي ورَدَت في كتاب سيبويه[6]، وممَّا عَلَّلَهُ بها ابنُ الورّاق تعليله ضمُّ أوَّل الفعل المضارع من الرباعي، فقال: (إنَّ الضمَّ أقوى الحركات

---

(١) علل النحو ص: ١٢٩، ١٣.

(٢) علل النحو ١٣٣.

(٣) علل النحو ص: ٢٢.

(٤) علل النحو ص: ١٩.

(٥) علل النحو ص: ١٢١.

(٦) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ٢٠٧.

فأدخل على أوّل مضارع الرُّباعي ، ليكون عوضًا من الحرف المحذوف)[1] وذكر في بناء (قبل وبعد) على الضم جوابين قال في الجواب الثاني: (إنَّ الضمَّ أقوى الحركات ، فلما كانت "قبل، وبعد" قد حذف منهما المضاف ، حُرِّكَا بأقوى الحركات، ليكون ذلك عوضًا من المحذوف)[2].

علة وجوب:

ومِمَّا عَلَّلَه بهَا ابنُ الوَرَّاق تعليله ثبوت تاء التأنيث في الوصل والوقف قال: (فلمَّا ثبتت التاء في الوصل والوقف، و لم نجد أحدًا يصلها بالهاء، إلا في موضع لا يعتد به، إذ كانت فيه علة توجب ذلك)[3] .

علة نظير وعلة عدم النظير:

مِمَّا علَّلَه ابن الوراق تعليله حمل "حبَّذا" على حكم الاسمية، قال: (فوجب أن يحمل "حبذا" على حكم الاسمية، لوجود النظير في الأسماء[4]، و لم يجز حملها على الفعل لعدم النظير)[5] .

علة اطراد وعلة عدم اطراد:

ومِمَّا علله بها ابن الوراق تعليله حمل النَّعت على اللَّفظ في المُنَادَى، قال: (إنما جاز حمل النَّعت على اللفظ في المنادي، لأنَّ الضَّمَّ، قد اطرد في كلِّ مفْرد فصار اطراده يجري مجرى عامل أوجبَ له ذلك فشبهت الضمة في المنادى بحركة الفاعل لما ذكرناه من الاطراد، إنما يجب ذلك في عامل الرفع، وإنما قبح فيما لا ينصرف في حال الجر، فليس ذلك بمطرد في اسم)[6].

---

(١) علل النحو ص: ٢٢.

(٢) السابق ص: ٣٩.

(٣) علل النحو ص: ١٥.

(٤) وذلك وجود اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد، نحو: حضرموت وبعلبك.

(٥) علل النحو ص: ٦٩.

(٦) علل النحو ص: ٨٦.

علة اشتراك:

ومن أمثلتها تعليله على أن "إذن، وكي، ولن" عاملة فيما بعدها، قال: (إنَّ "لن، وإذن، وكي" تلزم الأفعال ويحدث فيها معنى.... فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيما بعدها كحكم "أن، ولن" لاشتراكهما في لزوم الفعل)[1] وكذلك تعليله إضافة "حيث" إلى الجملة، قال: (فمن حيث جاز إضافة "إذ" إلى الجملة، جاز إضافة "حيث" إليها، لاشتراكهما في الإبهام)[2] .

علة دلالة:

ومن أمثلتها تعليله زيادة الألف والياء والواو في التثنية والجمع، قال: (وإنما زادوها ليدلوا أنَّ الفعل لاثنين وجماعة، كما يلحقون الفعل علامةُ التأنيث كقولك: قامت هند، ليدلوا أنَّ الفعل لمؤنث)[3] .

علة ضرورة شعرية:

وممَّا علل بها ابن الوراق تعليله مجيء اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة في الشعر قال: (وممّا جاء في الشعر، في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة قول الشاعر:

كَأنّ سُلافَةً من بيت رأسٍ يَكُونُ مزاجُهَا عَسل وَماءُ

العسلُ نكرةٌ، وهي اسم "كان" والمزاج معرفة وهو الخبر... وقلَّمَا يوجد في أشْعَارهم أن يكون الخبرُ معرفة محضَةٌ، والاسم نكرةٌ محضةٌ)[4].

وعلل أيضًا بها حذف الألف من "كلتا" في قول الشاعر:

في كلتَ رجليها سُلامَى واحدة

(١) علل النحو ص: ٢٥.

(٢) علل النحو ص: ٣٩.

(٣) علل النحو ص: ٢٨.

(٤) علل النحو ص: ٤٩.

قال: (وإنما حذف الشاعر الألف من "كلتا" للضرورة، وقدَّر أنَّها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة)[1].

هذه أهمّ العلل التي وردت في كتاب "علل النحو" لابن الورّاق، وهي كلُّها قد جاءت في كتاب سيبويه، وكانت غايته في ذلك تعليم الدارسين وإفهامهم المسائل النحوّية بصورة جيدة، ولكننا نراه يخرج عن هذا فيُكثر من التعليلات التي قد تؤدِّي في كثير من الأحيان إلى التعقيد وتزيد المسألة صعوبة، وتكثر في تشعباتها، وسنبين ذلك بجلاء في: خصائص التعليل عند ابن الوراق.

(خصائص التعليل عند ابن الوراق)

امتازت تعليلات ابن الوراق بعدد من الخصائص نذكر أهمها:

أولا: تعدد العلل:

إنَّ التعليل في هذا القرن، الذي يصل بنا إلى نهاية القرن الرابع الهجري ما هو إلاّ امتداد لجهود النُّحاة المتقدمين منذ عهد ابن أبي إسحاق الحضرمي حتى عهد ابن الورَّاق، وإنَّ التعليلات التي ذكرها ابن الوراق في كتابه: "عللِ النحو" ما هي إلاَّ ثمار ذاك التراث العتيد، وقد نرى أنَّ معظم النحاة الذينَ جاءوا بعدَ الخليل وسيبويه كانوا يسيرون على نهج من سبقهم في هذا المنحى، كالمبرد، وأبي بكر السَّراج، وأبي علي النحوي ، والرماني النحوي، وابن جني، وأنَّ هؤلاء جميعهم وغيرهم قد كانوا مهتمين بالتعليل ومنهم من بالغ فيه وأسرف، حتّى أصبَحَ ما جاء به يُعَدُّ خارجًا عما هو مألوف في النحو العربي، ولذلك انبرى بعض النحاة للرّد على من أسرف في التعليل، وكان على رأسهم ابنُ مضاء القرطبي الذي ألف كتابًا في ذلك سماه "الرد

(١) علل النحو ص: ١٠٧.

على النحاة"[1] وقد جاء التعليل مرافقًا للحكم النحوي ، ولكننا نجد تفاوتًا بين العلماء في الاهتمام بالتعليل، وإذا جرت المُنَاظَرَةُ بينَ العلماء كان التعليل هو المقياس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي، ويعرف به مقـــدار علمـــه وسعة ثقافته، وفي هذا نرى الزَّجاجيّ ينقل عن اليزيدي قوله: (كُنَّا ببلد معِ المهدي في شهر رمضان قبلِ أن يستخلف بأربعة أشهر، فتذاكروا ليلة عنده النَّحو والعربية، وكنت متصلاً بخاله يزيد بن منصور، والكسائي مع ولـــد الحسن الحاجب، فبعث إليَّ وإلى الكسائي فصرت إلى الدار، وإذا الكســائي بالبَاب قد سبقني، فقال: أعوذُ بالله من شرِّك يا أبا محمَّد، فقلـــت: والله لا تؤتى منْ قبلي أو أوتى من قبلك فلمَّا دخلنا على المهدي أقبلَ عليَّ، فقال: كيف نسبوا إلى البحرين؟ فقالوا: بحراني، أو إلى الحصنين؟ فقالوا: حصْني، فقلت: أيها الأمير لو قالوا في النَّسب إلى البحرين: بَحَريّ؛ لالتبس فلم يُدْر النسبةُ إلى البحرين وُضعت أم إلى البحر؟ فزادوا ألفًا ونونًا للفرق بينهمـــا، كما قالوا في النسب إلى الرُّوح: رُوْحَاني ولم يكن للحصنين شيء يلتبـــس به، فقالوا: حصني على القياس فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع: لـــو سألني الأمير لأجبته بأحسن من هذه العلة، فقلت: أصلحَ الله الأميرَ، إنَّ هذا يزعم أنك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي، فقال: قد ســألته، فقــال: أصلح الله الأمير، كرهوا أن يقولوا حصناني فيجمعوا بين نونين، ولم يكـــن في البحرين إلاّ نونٌ واحدةٌ فقالوا: بحراني لذلك، فقلت: فكيف تنسب إلى رجل من بني جنَّان وإن لزمت قياسك؟ قلت: جنّي، فجمعت بينـــه وبـــين المنسوب إلى الجن، وإن قلت: جنَّاني، رجعت عن قياسك وجمعـــت بـــين ثلاث نونات[2] .

---

(١) وقد حققه الدكتور شوقي ضيف ونشر في دار المعارف والدكتور محمد عيد بقســـم النحو بكلية دار العلوم جامعة القاهرة كانت رسالته للماجستير ابن مضاء القرطـــبي وكتابه الرد على النحاة في ضوء علم اللغة الحديث.

(٢) مجالس العلماء ص: ٢٨٨، ٢٨٩.

فرأينا في هذه المناظرة أنَّ الغاية هي المقدرة على سوق العلل، والادعاء أنَّ تعليله أحسنُ وأوفق، وليس المراد في هذا كله الحكم النحوي، ولهذا كانت البرَاعَة في التعليل تدلُّ على الذكاءِ والفطنة، ولهذا صار التسابق نحو اصطناع العلل مظهراً عاماً بين النحاة، بصريين وكوفيين، وأنَّ هناك تفاوت في مقدار هذا التسابق بين النحاة، ونتج من ذلك هذا الفيض الزاخر من التعليلات التي غصت بها كتب النحو، ولا سيما الكتب التي اهتمت بالعلل وأدلتها كل عناية، وقد كان ابن الوراق ميالاً إلى التعليل والإسراف فيه، وكان يلحق الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل تتراوح في الأعم والأغلب بين ثلاث علل وست علل، وقد تتعدى هذا العدد حتى يصل بعضها إلى عشرة علل أو يزيد.

ولو تساءلنا: هل يجوز أن تتعدد العلل للحكم الواحد؟ وما موقف النحاة من هذا التعدد؟ ذهب النحاة في ذلك مذهبين:

١- ذهب قوم إلى أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً، ومنعوا تعدد العلل النحوية[١]، وذلك لأنهم يرون أنَّ جميع صفات العلة العقلية تلقى على العلة النحوية وهذا ما ذهب إليه الأصوليون الذين يرون أن كلَّ شيء، عندهم يتولد من علة واحدة، وقد ذهبوا إلى منع تعليل الحكم بعلتين لأنَّه إذا كان للحكم أكثر من علة لم يؤد انتفاء العلة إلى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة ويوجد الحكم لافتراض وجود علة أخرى[٢].

٢- وذهب قومُ من النحاة إلى جواز التعليل بعلتين فصاعداً[٣]، وقد كان ابن جنيّ من المؤيدين لجواز تعدد العلل، حيث يقول: (فقد يكون

(١) الاقتراح ص: ٥٤.

(٢) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص: ٨٩.

(٣) لمع الأدلة: ١١٧، الاقتراح ص: ٥٤.

الحكم الواحد معلولاً بعلتين[1]، ولقد كان ابن الوراق من أكثر النحاة ميلاً إلى تعدد العلل وتفريعها، حتى نجده أحياناً يستخرج من العلة الواحدة علتين أو ثلاثاً أو أكثر، فمن الأمثلة لذلك تعليله كسر ما قبل الجمع، يقول: (وكسر ما قبل الياء لوجهين:

١- أحدهما: أنَّ الكسر من الياء والضم من الواو، فكان أولى ما يجريه ما هو جنسها.

٢- الوجه الثاني: أن الفتح قد فات باستحقاق التثنية له، فلم يبق إلا الضم، وكذلك لو ضم ما قبل ياء الجمع انقلبت واواً، فكان يختلط الجرُّ بالرفع، والرفع بالجر، ولم يبق إلا الكسر)[2] .

فأنت ترى أنَّ العلة الثانية إنما هي العلة الأولى، ولكن بتعبير آخر، إذ أن الإقرار بأنَّ الكسر من جنس الياء، وهذا يوجب ذلك، فسقط الفتح والضمُّ لأن الكسر أقرب وأولى منهما إلى الياء فذكر العلة الأولى يغني عن ذكر العلة الثانية، ويعلل بناء (قبل وبعد) على الضم دون غيره من الحركات عند القطع عن الإضافة، فيقول: (فإن قيل: لم كانت الحركة الضم دون الفتح والكسر؟ ففي ذلك جوابان:

١- أحدهما: أن "قبل وبعد" يدخلها في حال الإعراب النصب والجر، فلو بنيا على الفتح والكسر، لجاز أن يتوهم أن حركتهما حركة إعراب، فعدلا إلى الضم بهما ليزول هذا اللبس.

٢- والجواب الثاني:

أن الضم أقوى الحركات، فلما كانت "قبل وبعد" قد حذف منهما المضاف حركا بأقوى الحركات، ليكون ذلك عوضاً من المحذوف)[3] .

---

(١) الخصائص ١/١٠١.

(٢) علل النحو ص: ١٢.

(٣) علل النحو ص: ٣٩.

فنجد أن العلة الثانية إنما هي انعكاس للعلة الأولى، ولا معنى لقوله: (أن الضم أقوى الحركات...، وحركا بأقوى الحركات ليكون عوضًا من المحذوف ولو تساءلنا: ما العلاقة بين حذف المضاف إليه واختيار أقوى الحركات للمضاف؟ وكذلك أنه قد ذكر في العلة الأولى (فعدلا إلى الضم بهما، ليزول هذا اللبس).

ويعلل ابن الوراق ضمَّ أول المصغر، فيقول: (اعلم أنَّه وجبَ ضمُّ أول المصغر لوجهين:

١- أحدهما: أنَّ أصغر الحركات الضم، لأنَهَا تخرج من بين الشفتين، وتنضم عليه الشفتان، وليس الفتحُ كذلك، ولا الكسر، لأنَّ الفتح يخرج من الحلق وما خرج من الحلق لا يوجب انضمام الشفتين، والكسر يخرج من وسط اللسان، ولا يوجب ذلك انضمام الشفتين، فجعلوا الحركة الصغرى أولى بالمصغر، ليشاكل معناه وفتحوا ثانيه، لأنَّ الفتح متسع المخرج وفيه بيان الضم.

٢- الوجه الثاني: أنَّ المصغر قد صار متضمنًا للمكبر، فشابه فعل ما لم يسم فاعله، فوجب ضم أول المصغر) ثم يذكر علة أخرى فيقول: (وممكن أن يعلل بعلة أخرى، وهو أن يقال: إن المصغر لما كان له بناء واحد، جمع لها جميع الحركات التي تختلف في الأبنية للزومه طريقة واحدة)[1].

فنرى أنَّ العلة الثانية إنما هي صياغة أخرى للأساس الذي بنيت عليه العلة الأولى، وهو أن (الحركة الصغرى أولى بالمصغر)، فإنه لما كانت الحركة الصغرى أولى بالمصغر، فلا حاجة بعد ذلك إلى القول بأنَّ المصغر قد صار، متضمنًا للمكبر، فشابه فعل ما لم يسم فاعله، فوجب ضم أول المصغر أما العلة الثالثة التي حشرها في هذا الموضع حشرًا، إذ لا فائدة من ذكرها، وهذا

---

(١) علل النحو ص: ١٤٠، ١٤١.

كله منبعث من ميل ابن الوراق إلى الإكثار من العلل وتعددها ومما ذكرناه يتبين لنا بوضوح منهج ابن الوراق الذي يقوم على تعدد العلل وتفريعها وحشرها لتثبيت الأحكام التي يعللها، ولتضافر جهود النحاة متتابعة من أجل مدّ سلسلة التعليل مما يشير إلى أن تعدد العلل في الأحكام النحوية لا يعني دائمًا أنها جميعًا من صنع النحوي الذي أوردها في مؤلفه ، وإنما هي حصيلة جهود عدد من النحاة، فكل نحوي يقف عند هذا الحكم أو ذاك ويحاول أن يجتهد في تعليل ما يراه مناسبًا، فيجتمع لدينا عدد من التعليلات ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدنا فيه أن الكثير من المسائل النحويّة قد بدأت بعلة واحدة، حتى إذا وصلنا إلى ابن الوراق فإننا نجد العلل قد كثرت، وأصبح لكل مسألة فيض من العلل قد يصل في بعض الأحيان إلى خمس أو سبع أو يزيد.

ومن الأمثلة على ذلك: أن سيبويه قد ذكر علة واحدة في بناء الأسماء مع "لا" النافية للجنس، فقال: (فجعلت وما بعدها كخمسة عشر... فـ"لا" لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب)[1] .

أما ابن الوراق فقد ذكر ثلاث علل لذلك، قال: (وإنما بنيت الأسماء مع "لا" لوجوه:

١- **أحدها**: أنه جواب لقولك: هل من رجل في الدار؟ والجارُّ والمجرور بمنزلة الشيء ما هو جوابه ، إذا كان النَّاصب مع المنصوب لا يكون كالشيء الواحد.

٢- **ووجه آخر**: وهو أن تكون "من" مقدرة بين "لا" وما تعمل فيه، فيكون الأصل: لا من رجل في الدار، فلمَّا حذفت "من" تضمن الكلام معنى الحرف والحروف مبنية، فوجب أن تبنى "لا" مع ما بعدها لتضمنها

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٥.

الحروف.

٣- ووجه ثالث : أنها لما كانت مشبهة بالحروف في العمل وكانت الحروف مشبهة بالفعل، صارت فرعًا للفرع، فضعفت، فجعل البناء فيها دليلاً على ضعفها)[١].

فنرى أن ابن الوراق قد ذكر تعليل سيبويه لبناء "لا" مع الأسماء، ثم أردف تلك العلة بعلتين أخريين، تحقيقًا لما يصبو إليه في تعدد العلل ومن المسائل التي وقف عندها النحاة وعللوها حملهم المنصوب على المجرور في التثنية والجمع.

قال سيبويه: (وكان مع ذا يكون تابعًا لما الجر منه أولى، لأنَّ الجرَّ لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى[٢].

وقال المبرد: (وإنَّما استوى الجرُّ والنَّصب في التثنية والجمع لاستوائهما في الكتابة، تقول: مررت بك ورأيتك...، فعلى هذا تجري التثنية والجمع في المذكر والمؤنث من الأسماء)[٣].

وقال الزجاجي: (الألف وقد انفرد بها تثنية المرفوع، والواو وقد حصلت في جمع المرفوع على قياسها، والياء قد حصلت للمخفوض على القياس ، لأن الكسرة من الياء ، فالمخفوض في التثنية والجمع على بابه....، فلم يبق للمنصوب إلا ضمُّهُ إلى أحدهما، وكان ضمُّه إلى المخفوض أولى)[٤].

وحينَمَا ننظر إلى هذه المسألة في "علل النحو"، فإنَّنَا نجدُ فيها تلك العلل جميعًا، ولكنَّنَا نجد أنَّ ابن الورَّاق قد ساقها بصورة أخرى، وقد ذكر أربع علل لذلك، قال: (فكان حمله "أي المنصوب" على المجرور أولى من

---

(١) علل النحو ص: ١١٢.

(٢) الكتاب ١/١٧.

(٣) المقتضب ١/٧.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ١٢٨.

أربع جهات:

١- **إحداها**: أنَّ المنصوب والمجرور قــــد يشـــتركان في المعنـــى...، فلاشتراكهما في المعنى حمل النصب على الجر.

٢- **والجهة الثانية**: أنهما يشتركان في الكتابة، نحو قولك: مـــــررت بك، ورأيتك.

٣- **والجهة الثالثة**: أنَّ الجرَّ ألزم للأسماء من الرفع، لأنَّ الرفع ينتقــــل إلى الفعل فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل.

٤- **والجهة الرابعة**: أنَّ الجر أخف من الرفع، فلمــــا أردنــــا حمـــل المنصوب وهو خفيف، كان حمله على المخفوض أولى)[1] .

ويؤيد هذا ما قلناه من أن تعدد العلل إنما هو حصيلة تتـــابع جهـــود النحاة على مر العصور، إذ كان الخلف يضيف علـــلاً للمســـألة الواحـــدة استناداً إلى ما يجده من السلف في المسألة الواحدة أكثر من علــــة، ولهـــذا رأيناهم قد أدلوا بدلوهم فأوجدوا عللاً أخرى وأضافوها إلى علل سابقيهم، فكثرت العلل وتعددت، في حين أنَّ علة واحدة مستنبطة من روح المســـألة تكفينا وتغنينا عمَّا سواها من العلل الأخرى، ولهذا وجدنا النحو قد صعب وتعقدت مسائله وعزف الكثير من الطلاب عن دراسته وتعلمـــه، وكـــان الأجدر بابن الوراق وبغيره من النحاة الذين نهجوا منهج التعليل الاكتفـــاء بالعلة الواحدة التي تتصل بالحكم أوثق اتصال، وترك ما عداها من العلـــل، على ما رأيناه في كتاب سيبويه الذي كان هدفه الأول هو توضيح الحكم أو تفسيره، وقد جعلها سيبويه أساسًا للتعليم أو لتثبيت الحكم النحوي وليـــس في شيء سواهما.

فالعلّة النحوية ضرورية لأنَّ بها يزداد رسوخ الحكم في ذهن المتعلـــم،

---

(١) علل النحو ص: ١٢.

أمّا تعدد العلل في المسألة الواحدة، على النحو الذي رأيناه عند ابن الوراق فإنما هو بعثرة وضياع لجهود العالم والمتعلم معًا، في حين يمكننا الاستغناء عن ذلك ويمكننا أن نقول في ظاهرة العلل: هو التفنن في التعليل، بحيث أصبح التعليل غاية بحدّ ذاته وليس وسيلة، ولهذا خرج التعليل عن هدفه ومساره الذي رسمه الخليل وتلميذه سيبويه، وقد تكون المباهاة في إظهار العلل ومعرفة الكثير منها سببًا من أسباب تعدد العلل، فيلجأ العالم من أجل هذا إلى اصطناع علل جديدة يضيفها إلى العلل السابقة، وهذه العلل لا تفيد شيئًا بل قد تضر لأنَّها تلهي العالم والمتعلم عما يعنيهما من النحو، فإذا لم يكن تعدد العلل كذلك فما معنى أن يحشر هذا العدد من العلل للحكم الواحد؟

ويبدو أنَّ تعدد العلل -أيضًا- هو من نتائج الخلاف بين البصريين والكوفيين التي امتلأ بها كتاب "علل النحو" والأمثلة لذلك كثيرة جدًّا[1] .

ثانيًا: العناية بالعلل الثواني:

إنَّ مصطلح العلل الثواني مصطلح نحوي قديم، فقد ذكره ابن السراج (ت٣١٦هـ)، إذ قال في حديثه عن المفعول به: (فهو منصوب ونصبه لأنَّ الكلام قد تم قبل مجيئه، وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ها هنا هي العلل الأول، وها هنا علل ثوان أقرب منها)[2] .

ونستطيع أن نقول: إنَّ مصطلح العلل الثواني قد وضع قبل ابن السراج ويبدو أنه قد سمعه من نحاة أقدم منه، إذ لم يوجد شيء يدل على أنَّ ابن السراج قد استخدم هذا المصطلح أول مرة، أو أنه كان من صنعه.

ولهذا ننفي نفيًا قطعيًّا بأن يكون ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) هو أول من استخدم مصطلح العلل الثواني، لوجود من سبقه في ذلك، فبين ابن مضاء القرطبي وابن السراج حوالي ثلاثة قرون من الزمان، فمن غير

(١) ينظر: علل النحو ص: ١١٩، ١٤٧، ١٤٨.

(٢) الأصول: ١/٥٤.

المعقول أن ينسب بعض الباحثين المحدثين هذا المصطلح إلى ابن مضاء القرطبي، فقد قال: (ينقسم التعليل -في رأي ابن مضاء- إلى نوعين: النوع الأول أسماه العلل الأوائل والنوع الثاني أطلق عليه الثواني والثوالث)[1].

وقد كان ابن الوراق مولعًا بإيراد العلل الثواني، على الرغم من أنه لم يصرح بمصطلحها النحوي، إلاَّ أنه قد أوغل فيها وأسرف إسرافًا ملحوظًا، ويمكن أن نعلل ذلك بأنه قد أفاد من أسلافه بعنايتهم بالعلل الثواني، كالمبرد وابن السراج، ومما يمكن أن نعده في نطاق العلل الثواني، من تعليلات ابن الوراق: تعليله عمل الابتداء الرفع[2] ولم وجب الرفع لخبر المبتدأ[3] .

ومنها أيضًا: تعليله لاختيار الألف في جمع المؤنث السالم دون غيرها من حروف المد، فقال: (إنّ حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الألف أولى في هذه المواضع، لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، والجمع أيضًا ثقيل، فوجب أن يدخل أخف الحروف، فكانت الألف أحق بذلك لخفتها[4].

وكذلك تعليله: لماذا عملت حروف النصب في الأفعال وحملها في العمل على "إنَّ" للمشابهة بين حروف النصب و"إنَّ" في الإيجاب[5]، وكذلك تعليله بناء الفعل الماضي ثمَّ يذكرنا لماذا جعلت الفتحة علامة لبنائه دون غيرها من العلامات[6].

ومنها أيضًا: تعليله جعل "حبَّ" مع "ذا" اسمًا واحدًا، ولماذا خصَّ "حب" بالتركيب مع "ذا" من بين سائر الأسماء[7] .

(١) أصول النحو العربي ص: ١٥١.
(٢) علل النحو ص: ٥٤.
(٣) علل النحو ص: ٥٥.
(٤) علل النحو ص: ١٤.
(٥) علل النحو ص: ٢٤.
(٦) علل النحو ص: ٦.
(٧) علل النحو ص: ٦٩.

وكذلك تعليله عمل المصدر عمل الفعل على الرغم من أنّه أصل للفعل[1] هذه بعض الأمثلة من العلل الثواني عند ابن الورّاق، وهي تبين مدى اهتمامه بهذا النوع، وكذلك عنايته بمسائل اللغة والنحو، وفي هذا أنه قد ساهم مع من سبقه من النحاة في زيادة عدد العلل في المسألة الواحدة، وكذلك نجد من خلال الأمثلة التي عرضناها أنه قد أعطى اهتمامًا لهذا النوع من العلل أكثر ممن سبقه من النحاة.

ثالثًا: الاعتماد على تعليلات نظرية:

إنَّ النظر في اللغة هو محاولة تفسير ظواهرها وأحكامها، استنادًا لطبيعة اللغّة ذاتها، وإنَّ النظر في اللغة يدخل ضمن حدود القياس المعروفة، إذ يحمل شيء على شيء آخر، وتولد صيغة من صيغ اللغة قياسًا على ما هو موجود من الصيغ الأخرى، ويدخل ضمن هذا أيضًا السماع، إذ يعد أساسًا من أسس توليد الصيغ أو الاستعمالاتِ التي لم تكن موجودة، فيقاس على سمع من الاستعمالات والصيغ والأبنية.

ولكننا نجد النحاة المعللين لم يكتفوا بهذا النوع من النظر في اللغة، لأنهم لم يقفوا عند الظاهر منها، ولكنهم قد ذهبوا بعيدًا واستعملوا خيالهم لاقتناص العلل والإكثار منها، وقد يكون خيالهم يتناول مسائل جانبيّة غير حاصلة في اللغة فأخذوا يعللون لماذا لم تثن الأفعال ولا تجمع؟ ولماذا يجعل الجر للأفعال والجزم للأسماء؟ ولماذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول؟ ولماذا لا يكون العكس؟ ولماذا جعلوا الفتحة للفعل الماضي؟ و لم رفع المثنى بالألف والجمع المذكر السالم بالواو؟ ولماذا لا يكون العكس؟ فهذه التساؤلات لا يمكن أن نجد لها جوابًا من اللغة ذاتها، فعلى المسئول أن يقول: هكذا وجدت اللغة، ولا يحق له أن يتشعب في دقائقها التي قد تضر المتعلم إذا

(١) علل النحو ص: ٧٢.

أسرف في التساؤل عنها، وقد يؤدي هذا التساؤل إلى افتراضات نظرية تستند إلى النظر العقلي المجرد، فيقبلها العقل، إلا أنها لا تقنع من يرى أن للغة منطقًا خاصًا ومسلكًا لا يتناسب مع ما يفترضه النحاة المعللون.

ولو تتبعنا ما عرضه ابن الوراق في "علل النحو" من الاعتماد على تصورات نظرية لوجدناه قد أوغل في تصوراته إيغالاً كبيرًا، وأسرف كثيرًا في تعليل كلِّ ما ورد في اللغة معتمداً في ذلك على النظر العقلي المجرَّد.

فمن أمثلة ذلك تعليله لامتناع الفعل عن الجر، فقد عرض ثلاثة علل لذلك[1] ، وكذلك تعليله لصرف ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف، فقد علَّل ذلك بعلتين، ثمَّ أورد لهما سؤال علَّله بعلتين أخريين قال: (وإنما وجب فيما لا ينصرف الانصراف، إذا دخلت الألف واللام، أو أضيفا لوجهين:

١- **أحدهما**: أن الألف واللام والإضافة تقوم مقام التنوين، وقد بينَّا أن وجود التنوين يوجب للاسم الانصراف ، فما قام مقامه أيضًا يوجب أن يوجب الانصراف، فلهذا انصرف كلُّ ما تدخله الألف واللام وأضيف.

٢- **والوجه الثاني**: أنَّ الذي منع الاسم من الانصراف شبهه بالفعل والفعل لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، وأصل الأسماء الصرف، فلمَّا دخلها ما يخرجها من شبه الفعل، ردَّت إلى أصلها من الانصراف).

ثم ذكر سؤالاً آخر يتعلق بالمسألة أيضًا وهو: (فإن قال قائل: حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل، ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف بقي على حاله من الامتناع من الصرف، فهلاَّ صرفته في هذه الحال إذ قد خرج من شبه الفعل كما خرج بدخول الألف واللام عليه والإضافة؟ قيل له: هذا يُفسَّرُ من وجهين:

---

(١) علل النحو ص: ٥.

أحدهما: أن حروف الجرّ هي أحد عوامل الأسماء كالنّاصب والرافع، فلو صرَفناهُ بدخول حروف الجرِّ عليه لوجَبَ أيضًا أن نصرفَهُ بدخول النواصب والرّوافع عليه ، إذ كانت هذه العوامل لا يجوزُ دخولها على الفعل ولو فعل هذا لم يحصل فصْلٌ بين المُنْصَرف وغيره، فسقطَ الاعتراض بهذا السؤال.

والوجه الثاني: أنَّ حروف الجرِّ تجري فيما بعدها مجرى الأسماء التي تخفض ما بعدها، والأفعال قد تقع في مواضع الجرِّ بإضافة ظُروف الزَّمَان إليها)[1].

وكل هذه التساؤلات والافتراضات نابعَةٌ عن تصور عقلي، موغل في التعليل، وهو بعيدٌ جدًّا عن واقع اللُّغَة، وما هي إلاَّ انعكاسٌ لجهد عقلي يُحاول إيجاد العلل لكلِّ شيء في اللغة، ويمكن تعليل ما جاء به ابن الوراق في عدم جرِّ الأفعال وعدم جزم الأسماء بالاستعمال وحده ، لأنَّ طبيعة اللغة تستلزم أن يختصَّ كلٌّ جانب منها بصفات معينة تميزه عن غيره.

ويعلّلُ كسر النون في التثنية، وفتحَهَا في الجمع بعلتين، يقول: (إنَّ التثنية قبل الجمع)، ويقول في العلَّة الثَّانية: (إنَّ الجمعَ يقَعُ فيه قبل النون فيه واو قبلها ضمَّة ، أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسرةَ النُّون، لئلاَّ يثقل بتوالي الكسرات، أو يخرجوا من ضم إلى كسر فجعل الكسر للأخف، والفتح للأثقل ليعتدلا)[2] .

وكل هذا تصور نظري لا دخل له بطبيعة اللغة، وحين نُنْعِمُ[3] النَّظَرَ في تعليلات ابن الورّاق يتبيَّنُ لنا مدى إيغاله في التخيل وإبعاده في التصورات بهدف الإتيان بأكبر عدد من العلل وكانت تعليلاته مستنبطة من افتراضات عقلية محضة.

رابعًا: شمول التعليلات:

---

(١) علل النحو ص: ١٧، ١٨.

(٢) علل النحو ص: ١٣.

(٣) هكذا وردت في المطبوعة وأظن صحتها "نمعن".

من السِّمَات البارزة في تعليلات ابن الورّاق: الشمول، أي: أنها تتناول كلَّ جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها، فكان يعلل كلَّ مظهر من مظاهر اللُّغة سواء أكان بارزًا أم خفيًّا، لابدَّ أن يعلل، وقد كان يعلل في أحيان كثيرة ما لم يكن موجودًا في اللُّغة، فكان يقول: لماذا قالوا كذا؟ ولَمْ يقولوا كذا، ولِمَ لَمْ يكن العكسُ في مسألة ما ، بعد أن يعرض المسألَةَ من جميع جوانبها.

وربما كان اعتزاز ابن الورّاق بلغته سببًا من أسباب تعليل كلّ ظاهرة من ظواهرها أو يريد أن يبين أنَّها لغة تمتاز بالدَّقة والبناء المحكم، فهو يعلل عدم جواز حركة الإعراب في الوسط، فيقول: (إنَّ الوسط يعرف به وزن الكلمة...، فلو أعرب الوسط اختلطت أيضًا حركة الإعراب بحرَكَة البناء).

وقال في العلَّة الثانية: (إنَّ من الأسماء ما لا وسط له، وهو ما كان عدده زوجًا، نحو ما كان على حرفين، كيد ودم، وما كان على أربعة أحرف، نحو : جعفر ، وما كان على ستة أحرف، نحو: عضوفوط، فلو أعرب الوسط؛ لأدى ذلك إلى أن يختلف موضع الإعراب)[1].

ويعلل أيضًا زيادتهم الحروف دون الحركة[2] في التثنية والجمع المذكر السالم، ثُمَّ لماذا كانت الزيادة بحروف المدّ دون غيرها من الحروف[3]، ويعلل لعمل "إنَّ وأخواتها" النَّصب والرفع[4]، ولم وجَبَ أن تعملَ، ولماذا رفعت الخبر، ونصبت الاسم، ولماذا يكون المفعول مؤخرًا والمنصوب مقدَّمًا[5].

ويعلل بناء "أين" على الفتح، ثم لماذا كان البناء على حركة، ولماذا

---

(١) علل النحو ص: ٧، ٨.

(٢) علل النحو ص: ١٢.

(٣) علل النحو ص: ١٤.

(٤) علل النحو ص: ٤٢.

(٥) السابق ص: ٤٣.

كانت الحركة فتحة[1]، ويعلل أيضًا بناء "حيث"، ثمَّ يبين لماذا أوجب لها البناء[2]، ثم لماذا حرك آخرها بالضَّم[3] .

هكذا تجري تعليلات ابن الوراق، فهو لا يكتفي بالوقوف إزاء الظاهرة اللُّغويَّة، وإنما يذهب إلى أبعَدَ من ذلك فيُفَسِّر سبب حدوثها، ولماذا ظهرت بهذا الشكل، ولماذا لم تظهر بشكل آخر، ومن خلال هذه التساؤلات تتعدد الأوجه وتكثر العلل، ويظهر من خلال الأمثلة التي ذكرناها أنَّ ابن الوراق كان مغاليًا في الذِّهَاب إلى أنَّ كلَّ ظَاهرة من ظواهر اللَّغة يمكن تعليلها، وأنَّ كل حكم من الأحكام النحوية لابدَّ له من سبب وأنَّ ظاهرة الشمول أثرت تأثيرًا كبيرًا على تعليلاته.

خامسًا: اعتماد الأحكام النحوية في التعليل:

لقد وضع النحاة أحكامًا وقوانين لضبط اللغة، وكانت هذه الأحكام والقوانين مستمدة من واقع اللغة، وقد طلعوا علينا بكثير من الأصول والقواعد القائمة على الافتراضات والتصورات النظرية، التي كان اعتمادها الرئيسي على النظر العقلي المحض من ذلك قولهم: إنَّ الأسماء خفيفَةٌ والأفعال ثقيلة وأنَّ المصدر أصل الفعل، وبعد أن استقرت هذه الأحكام أخذ النحاة ينظرون إلى اللغة من خلالها دون مراعاة للواقع اللغوي، ودون النظر إلى طبيعة اللغة، وحينَمَا ننظر إلى تعليلات ابن الورّاق فإنَّنَا نجد هذه السِّمَة – وهي النظر إلى اللغة من خلال الأحكام النحويَّة– بارزة فيها وقد تكون من أبرز خصائص التعليل عندَه.

يقول مُعَلِّلاً بناء الأسماء مع "لا": (إنَّه جواب لقولك: هل من رجل في الدار؟ والجارُّ والمجرور بمنزلة الشيء ما هو جوابه، إذا كان النَّاصب مع

---

(١) علل النحو ص: ٣٧.

(٢) علل النحو ص: ٣٧.

(٣) علل النحو ص: ٣٩.

المنصوب لا يكون كالشيء الواحد) وقد ذكر علتين أخريين لذلك بقوله: (ووجه آخر: وهو أن تكون "من" مقدرة بين "لا" وما تعمل فيه، فيكون الأصل لا من رجل في الدار، فلَمَّا حذفت "من" تضمَّنَ الكلام معنى الحرف، والحروف مبنية، فوجَبَ أن تبنَى "لا" مع ما بعدها، لتضمنها الحروف.

ووجه ثالث: أنها لما كانت مشبهة بالحروف في العمل، وكانت الحروف مشبهة بالفعل، صارت فرعًا للفرع، فضعفت، فجعل البناء فيها دليلاً على ضعفها[1]، فلقد أراد ابن الورّاق في هذا التفسير أن يُقرِّبَ الأمور إلى ذهن المتعلم ، وقد ذكر في ذلك أحكامًا نحويّة قد استقرّت في أذهان النُّحَاة منها: (الجارُّ والمجرور كالشيء ما هو جوابه ، والنّاصب والمنصوب لا يكون كالشيء الواحد، والحروف مبنية، وصارت فرعًا للفرع فضُعِّفَت فلقد ذكر هذه القواعد والأحكام لكي ينبِّه المتعلم عليها، ويريد منه أن يضعَهَا نُصبَ عينيه، وكذلك تعليله كسر النُّون في التثنية وفتحها في جمع المذكر السالم، فيقول: (فجعل الكسر للأخف، والفتح للأثقل ليعتدلا)[2] .

ومنها: تعليله ضمَّ أول الرباعي، فيقول: (لأنَّ الرُّباعيَّ أقلُّ في كلامهم من الثلاثي، وكرهوا ضمَّ الثلاثيّ لئلاَّ يكثر في كلامهم ما يستثقلون).

ثم أردفَ هذه العلة بعلة أخرى فيقول: (إنَّ الضمَّ أقوى من الفتح، وكان الرباعي قد حذف منه حرف، فوجب أن يعطى الرباعي الحركة القويّة، ليكون فيه مع الفصل عوضًا عن المحذوف)[3] .

ففي هذه الأمثلة أراد ابن الوراق أن يذكر بأسس وأصول نحوية، لابد أن يعيها المتعلم، ومن هنا جاء افتراضه أن الضم أقوى من الفتح، وأن الرباعي أقل في كلامهم، والثلاثي أكثر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الرباعي

---

(١) علل النحو ص: ١١٣.

(٢) علل النحو ص: ١٣.

(٣) علل النحو ص: ٢٢.

قد حذف منه حرف فوجب أن يعطى الحركة القوية تعويضًا عن المحذوف، فذكر لنا أسسًا وضوابط للغة، يجب الأخذ بها والاعتماد عليها هذه أمثلة من التعليل القائم على الأحكام النحوية[1]، التي اعتمدها ابن الوراق في تعليلاته .

التعليل عند النحاة

لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة وهو أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجودًا وعدمًا فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسببًا للأخرى.

وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنساني إلا أن مفهوم العلة عند النحويين قد أخذ مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناها الشائع المعروف فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية، فقد كانوا يطلقون اسم العلة، على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام، ومن مثل ذلك أن مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعًا، فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل: لم رفعت هذا الاسم؟ فإن الجواب يكون لأنه فاعل، إلا أن هذا المفهوم قد أصبح لدى طبقات أخرى هو كل ما يذكر في تعليل ما ليس من قبيل الإعراب، والذي جعلوه مرتبطًا بالعامل سواء أكانت الظاهرة المعللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها بعضها ببعض. ومن تأمل أكثر ما يعتل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبويه ثم من قفا أثرهما يرى أن ما اعتلوا به إنما هي علل لغوية بحث مدارها على أسباب لسانية يبينها الحسُّ قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن، وليست -كما يزعم بعضهم مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها وإنما أكثرها يجري مجرى القوانين اللغوية

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: علل النحو ص: ٢٩، ١٠٩...

المستسرة والتي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية.

العلة في مطلق معناها هي "ما يتوقف عليه الشيء وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج: الوجود أو العدم أو الماهية"[1].

ويحسن بنا في دراسة العلل أن نميز ما بين العلل الصرفية والعلل النحوية، إذا تجاوزنا بها ما سماه بعضهم العلل الأولى، وهي في الواقع لا تتجاوز القواعد المطردة إلى ما وراءها اعتل به النحويون وجعلوه أسباباً مفضية إلى تلك الأحكام فإنا نراها تعود إلى أسباب لسانية بحت.

فالعلل الصرفية تعود في الأغلب الأعم إلى أسباب لسانية بحت مدارها على اجتناب الثقل وطلب الخفة، أخذاً بما جرى عليه العرب في نطقهم، فما من إنسان يقوى على إنكار أن وقوع ياء ساكنة مثلاً بعد ضم، أو واو ساكنة بعد كسر لا يخلو من صعوبة وعسر. وأي إنسان يأنس من نفسه في مثل هذين الموضوعين حافزاً على قلب الياء الساكنة بعد ضم واواً، كما هو الأمر في اسم الفاعل من "أيقن"، وكذلك المضارع منه، كما يجد مثل هذا الحافز إلى قلب الواو الساكنة بعد كسر ياء مثل "مفعال" من "الوزن"، فإنه لا يكاد اللسان يطوع بالأصل الذي هو "موزان" إلا على كراهية شديدة وقسر للسان على ما ينبو عنه مثل ذلك يقال في الإبدال، ومن أمثلة قلب تاء "الافتعال" طاء إذا جاورت الصاد مثل "اصطفى" أو الضاد مثل "اضطرب" أو الطاء مثل "اطّعن"، أو الظاء مثل "اظطلم"، وقلب تاء الافتعال أيضاً دالاً إذا وقعت بعد زاي مثل "ازدهر" و"ازدان"، أو بعد دال مثل "ادّان"، أو بعد ذال مثل "اذدكر"، إلا أن الأكثر في هذا أيضاً أن تقلب الذال دالاً، وتدغم في الدال المنقلبة عن التاء، وقد تقلب الدال ذالاً، وفي كلا الحالين يدغم المثلان. فهذه الأمثلة كلها مدارها على علة واحدة علل بها

---

(١) الكليات ص: ٢٥٠.

النحويون هذه الظاهرة وهو الفرار من الثقل وطلب الخفة، إلا أنها تتفاوت أيضًا في الثقل فتصحيح الواو في "ميزان" وقول "موزان"، وكذلك تصحيح الياء في نحو "موقن" بأن نقول "ميقن" أثقل من تصحيح الواو والياء في نحو "قول" و"بيع" ولكن هذين لا يخلوان من ثقل كان هو السبب الكامن وراء إعلال الواو والياء فيهما، وهذا المبدأ يؤيده اللغويون المحدثون كما ظهر لهم من دراسة مختلف اللغات وهو ما عبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح للجهد الأخف، وجعلوا هذا المبدأ أصلاً في كثير من مظاهر التطور الصوتي في كثير من اللغات على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية، فإن كثيراً من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة يحس الإنسان بنبوها على لسانه. وأكثر هذه العلل التي تمت إلى مبدأ الثقل بسبب وثيق مردها أيضًا إلى ما ذهب إليه النحويون من تباين أنواع الكلام في الأولوية بالمعنى المعروف والذي يوافق ما تمخضت عنه البحوث النفسية التجريبية.

والأصل في ذلك كله مبدأ الاشتقاق الذي أجروه على سائر الألفاظ مضافًا إليه الميزان الصرفي، فهم بعد أن ردوا المزيد إلى أصله راحوا يعللون ما وقع في اللفظ من إعلال وإبدال بناء على الأصل الذي أداروه في سائر وجوه الزيادة فاطردت لهم من ذلك الأحكام التي ساقوها في باب الإعلال والإبدال.

على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية، وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية، فإن كثيراً من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة، يحس الإنسان بمجافاتها للعلامة اللغوية، كالذي ذهبوا إليه في قضية العطف على ضمير الرفع المتصل، ضمير الرفع المستتر، فإنهم يقولون: إنه لا يكون ذلك إلا بأن يؤكد كلا الضميرين بضمير منفصل، والحس يؤيد ما ذهبوا إليه.

وقد بسط سيبويه هذه المسألة تحت عنوان "هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه" بقوله: "أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: "رأيتك وزيداً" و"إنك وزيداً منطلقان"، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك : "فعلت وعبدالله" و"أفعل وعبدالله". وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل. فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذ بعد منه. وإنما حسن شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن تضمر فيه. وأما "فعلت" فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار : أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف "أعطيت".

فإن نعته حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك: "ذهبت أنت وزيد".

وقال الله عز وجل: ﴿**فاذهب أنت وربك**﴾ [المائدة: ٢٤]، و﴿**اسكن أنت وزجك الجنة**﴾ [البقرة: ٣٥]، وذلك أنك لما وصفت حسن الكلام حيث طولته ووكدته كما قال: "قد علمت أن لا تقول ذاك" فإن أخرجت "لا" قبح الرفع و"أنت" وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضاً من السكون والتغيير، ومن ترك العلامة في مثل "ضرب". وقال الله عز وجل: ﴿**لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا**﴾ [الأنعام :١٤٨] حسن لمكان "لا"، وقد يجوز في الشعر. قال الشاعر:

قُلْتُ إذْ أقبلتْ وَزُهرُ تَهادَى كنعاج المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[1]

---

(١) **معاني المفردات**: زهر: جمع زهراء، أي بيضاء مشرقة. تهادى: تتهادى، تمشي المشي الرويد الساكن. والنعاج: بقر الوحش، شبه النساء بها في سعة عيونها وسكون =

وقد يعترض على الخليل في هذا النص بأن ما اعتل به لا يشمل كل أمثلة المسألة، وذلك أن تعليله إنما يتناول الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متصل ولا يتناول الأفعال المضارعة وأفعال الأمر والأفعال الماضية المسندة إلى ضمير غيبة مستتر، فإن هذه الأفعال جميعًا لا يغيرها إسنادها إلى ضمائر الرفع المستترة عن حالها قبل إسنادها إليها، ومع ذلك فإن تعليل الخليل متجه، وذلك أن ما أسند إلى ضمير ظاهر متصل يغير البناء له ، لأن الضمير باتصاله أشبه أن يكون جزءًا مما قبله ، هذا مع أن له وجودًا محسًا وهو لفظ الضمير وإذا كان قد وجب له ذلك وهو موجود في اللفظ؛ لأنه أشبه أن يكون حرفًا مما قبله فأن يجب له ذلك وهو مستكن في الفعل المسند إليه ولا وجود له في ظاهر اللفظ أحرى وأولى وكذلك الأمر في العطف على ضمير الجر المتصل، فإن جمهور النحاة المتقدمين ذهبوا إلى أنه لا يعطف عليه في سعة الكلام إلا بإعادة الخافض. وأغلب الظن أن الذي دعاهم إلى ذلك هو النفور من مثل "مررت بك وزيد" و"هذا أخوك وعمرو" ثم لما استقروا الكلام لم يصيبوا مثل هذا التركيب في شيء عن العرب الذين يحتج بلغتهم،

=

مشيها. تعسفن: سحرن بغير هداية ولا توخي صواب، وإذا مشت في الرمل كان أسكن لمشيتها لصعوبة ذلك. والملا: الفلاة الواسعة.

والشاهد فيه: عطف زهر" على الضمير المستكن ضرورة والوجه أن يقال: أقبلت هي وزهر، بتأكيد الضمير المستتر، ليقوى ثم يعطف عليه.

مواضع الشاهد: الكتاب لسيبويه (٢/٣٧٩) هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه.

قال أبوالحسن: سمعته من يونس لابن أبي ربيعة.

وانظر ملحقات ديوان عمر ص: ٤٩٠، والخصائص لابن جني (٢/٣٨٦)، الإنصاف لابن الأنباري (١/٤٧٥، ٤٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٤، ٧٦)، والعين (٤/١٦١)، والأشموني (٣/١١٤).

وإن كانوا قد أصابوا أطرافًا منه في الشعر خاصة، ومن ثم سنوا هذه القاعدة.

يقول سيبويه في ذلك: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك "مررت بك وزيد" و"هذا أبوك وعمرو" كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين. فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم و لم يجز أن يتبعوها إياه وإن وصفوه، لا يحسن لك أن تقول "مررت بك أنت وزيد" كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو "قمت أنت وزيد" لأن ذاك وإن كان قد أنزل منزلة أحد حروف الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه، كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه، كحاله إذا كان منفرداً لا يستغني به.

وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر. وجاز "قمت أنت وزيد" و لم يجز "مررت بك أنت وزيد"، لأن الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين وقد يجوز في الشعر قال:

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أَوْ مُصَدَّرِ   مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جأبٍ حَشْوَرِ[1]

---

(١) يقال: لمن تنصحه ولا يقبل: ثم يقع فيما حذرته. منه: آبك، أي ويلك، وأصل التأييه دعاء الإبل، ويقال: أيهت بفلان تأييها، إذا دعوته، وناديته كأنك قلت له: يا أيها الرجل، والمصدر الشديد الصدر، والجلة المسان، وحدها جليل والجأب: الغليظ. والحشور: المنتفخ الجنبين. شبه نفسه به الصلابة والشدة.

والشاهد: عطف مصدر على المضمر المجرور في "بي" دون إعادة الجار وهو من أقبح الضرورة.

مواضع الشاهد:

=

وقال الآخر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنا   فاذهبْ فَمَا بكَ والأيامُ من عَجَبِ[1]

في هذا النص وجوه من الدلالة كالتي في سالفه المتعلق بـ"العطف على ضمير الرفع المتصل" أولها: قبح العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار على ما تستوجبه سلامة العبارة وتفادي اللبس. وأن ضمير الجر قد خرج في هذا الحكم في عطف الأسماء ومنها الضمائر لعلة خاصة به. كما أنه يشير إلى أن الاعتلال بهذا الحكم إنما دار على التماس الوجه الذي باين فيه ضمير الجر غيره من الضمائر، مما أوجب له هذا الحكم الخاص. وآخر هذه الوجوه هو أن هذه المسألة من شواهد مراجعة الأصول المهجورة في سعة الكلام إذا دعت إلى ذلك ضرورة الشعر.

على أن هذا الموضع من كلام سيبويه مما شمس معناه على غير واحد ممن تعرضوا لتفسيره أو لحكاية قول سيبويه في الاعتلال لهذه المسألة كما فهموا، فذهبوا إلى أنه اعتل لامتناع العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار بأن ضمير الجر يشبه التنوين ويعاقبه، فكما لا يجوز العطف على

=

الكتاب لسيبويه (٣٨٢/٢) هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل، وما يقبح أن شرك المظهر المضمر فيما عمل فيه، المعاني الكبير لابن قتيبة ص: ٨٣٢، لسان العرب (أوب).

(١) قربت: أخذت وشرعت. يقول: إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمراً معروفًا لا يتعجب منه، فلا نعجب إذا أخذت في هجائنا، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

والشاهد فيه: عطف "الأيام" على الضمير في "بك" بدون إعادة الخافض.

مواضع الشاهد: الكتاب لسيبويه (٣٨٣/٢) الموضع السابق في الشاهد المتقدم، الإنصاف لابن الأنباري (٤٦٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٩/٣، ٧٨)، الكامل (٤٥١)، خزانة الأدب (٣٣٨/٢)، والعين (١٦٣/٤)، همع الهوامع (١٢٠/١)، (١٣٩/٢)، والأشموني (١١٥/٣).

التنوين فكذلك لا يجوز العطف عليه. وهذا تأويل غث فاسد يشهد ببطلانه أن هذه منزلة المضاف إليه إطلاقًا عند سيبويه سواء أكان مظهرًا أم مضمرًا ولو كان هذا صحيحًا لوجب أن يمتنع العطف على ضمير الجر إطلاقًا، سواء أأعيد الجار أم لم يعد، لأن التنوين وهو من تمام الاسم لا يعطف عليه بحال. وقد خفي مراد سيبويه حتى على أبي علي الفارسي، إلا أنه لم يسف إسفاف هؤلاء، وتلمس وجوهًا من الشبه ما بين التنوين وضمير الجر تسوغ حمله عليه واعتمد في ذلك على كلام لسيبويه صرح فيه بأن ضمير الجر أشبه (لضآلته بالتنوين من الاسم الظاهر المضاف إليه لوفور صورته، ولكنه مع ذلك قد عمي عليه المعنى الذي أراده سيبويه فيما أعتقد. والصحيح في تأويل كلام سيبويه في هذا الموضع أنه علل المسألة بضعف ضمير الجر لأنه ملازم للاتصال بعامله فنزل لهذا السبب منزلة الحرف من الكلم، ولما جمع هذا الضمير بحكم أنه مجرور إلى ما تقدم أنه بدل من التنوين ومعاقب له، فيكون من تمام الاسم لا يستغني به ازداد ضعفًا ، ومن ثم لم يجز العطف عليه بغير إعادة العامل ولو أكد بضمير منفصل، بخلاف ضمير الرفع المتصل فإنه وإن أشبه أن يكون حرفًا من الفعل الذي اتصل به فإنه ليس من الفعل ولا من تمامه، والفعل يستغنى به لأنه يسند إليه فكان بهذا الاعتبار أقوى من ضمير الجر، فجاز العطف عليه إذا أكد ولم يجز العطف على ضمير الجر وإن أكد.

ولما كان ضمير الجر كغيره من الضمائر، والضمائر إنما هي باعتبارهم أسماء كسائر الأسماء ورأوا الأسماء أو جلّها يعطف عليها دون أن يقتضي ذلك إعادة العامل فيها مع المعطوف أدركوا أن لابد من أمر تميز به ضمير الجر عن سائر الضمائر وعن الأسماء الظاهرة وهو ما أوجب له هذا الحكم حتى إذا ما عمدوا إلى ما تقتضيه بداهة العقل في مثل هذا الموقف من تلمس وجه الاختلاف ما بينه وبين نظائره رأوا أن ضمير الجر لا يكون مستقلاً بنفسه أبدًا، وإنما هو ملازم للاتصال بعامله، كما أنه عندما يكون مضافًا إليه

فهو كشأن أي مضاف إليه يتنزل من الاسم المضاف منزلة تمامه والجزء منه، فلما أشبه بوضعه هذا أن يكون جزءاً مما اتصل به أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة، فامتنع ذلك إلا بتكرار العامل[1]. وهذا الذي قالوه في هاتين المسألتين يتساند أيضًا إلى حقيقة من حقائق النفس وهي أن ألفاظ اللغة متفاوتة في مراتبها في النفس فبعضها أشد تمكنًا من بعض، وهذا ما عبروا عنه بالأولية. فالأسماء الظاهرة -وهي وافرة الصورة- أوقر في النفس من الضمائر المهزولة البنية، والتي أكثرها ولا سيما المتصل منها على حرف واحد وهذا من ناحية أخرى مسلك من مسالك التعليل لا يقوى أن يماري في مشروعيته في أمور اللغة إلا مكابر، فإنها لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة وإخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات ، بل إنه يقوم على التأمل الدقيق في أوضاع الكلام، ورصد مختلف صور التأليف والتمييز ما بينها ، ثم محاولة استظهار القوانين التي لا تعدو هذه الصور والأحكام أن تكون الصورة المشخصة لها في وقائع جزئية، وهي وإن بدت في الظاهر متناثرة يجمعها ذلك القانون الكلي الذي جعل علةً لها.

وهذا ما أهاب بأبي الفتح ابن جني -وهو الذي بلغ بحث العلة عنده منتهى نمائه- إلى أن يذهب إلى أن علل النحويين، وقد قيد ذلك بأنه ما اعتل به المتقنون الحذاق منهم لا الألفاف المستضيقون، إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أن المتكلمين يحيلون في عللهم على بدائه العقل، وأما هؤلاء فيحيلون على بدائه الحس[2] .

وعلى هذه الشاكلة كثير من تعليلاتهم أيضًا في موضوعات التقديم والتأخير كالذي يقولونه، إن ما هو أصل في العمل وهو الأفعال يجوز في تقديم معمولاته عليه وتأخيرها عنه ما لا يجوز فيما هو فرع في العمل،

(١) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب نفاخ ص: ١٩.

(٢) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب نفاخ ص: ١٩.

وكذلك يجوز في هذا الباب في معمولات الأفعال المتصرفة ما لا يجوز في معمولات الأفعال الجامدة، وفي معمولات الأفعال البحث ما لا يجوز في معمولات أسماء الأفعال وكذلك يجوز في معمولات الأفعال ما لا يجوز في معمولات ما شبه بها من الحروف (إن وأخواتها).

على أن الخليل وصاحبه سيبويه وجمهرة النحاة من بعدهم كانوا ربما عللوا بعض الأحكام بعلل عقلية، وذلك عندما يتعلق الحكم بمعقولية الكلام وما جاؤوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لا مغمز فيه من جهة أنه فرض لاعتبارات عقلية على اللغة ينبو عنها واقعها، إلا أنه يستند إلى معلومات بالضرورة تتعلق بأغراض الكلام والفائدة المتوخاة منها. ومن مثل ذلك تعليلهم امتناع الاقتصار على أحد مفعولي الأفعال القلبية التي تفيد يقيناً أو ظنًا. يقول سيبويه في ذلك تحت عنوان "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر": وذلك قولك: "حسب عبدالله زيداً بكرًا"، و"ظن عمرو خالدًا أباك"، و"خال عبدالله زيدًا أخاك". ومثل ذلك "رأى عبدالله زيداً صاحبنا" و"وجد عبدالله زيداً ذا الحفاظ".

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرت عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان أو شكًا. وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت "ظننت" ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا أو شكًا، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن، وأما "ظننت ذاك" فإنما جاز السكوت عليه لأنك تقول: "ظننت" فتقتصر، كما تقول: "ذهبت" ثم تعمله "في الظن" كما تعمل "ذهبت" في"الذهاب" فـ"ذاك" ههنا هو "الظن" كأنك قلت: "ظننت ذاك الظن" وكذلك "خلت" و"حسبت". ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت "خلت زيدًا" و"أرى زيدًا" لم يجز،

وتقول "ظننت به" جعلته موضع الظن كما قلت "نزلت به"، و"نزلت عليه".

ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل : ﴿**كفى بالله**﴾ [الرعد: ٤٣]، [الإسراء: ٩٦] لم يجز السكوت عليها فكأنك قلت: (ظننت في الدار) ومثله (شككت فيه).

ومن هذا النحو ما قاله في الاعتلال لاقتصار من يعمل فعل القول إعمال الظن على إعماله ذلك إذا كان مضارع مخاطب مستفهمًا عنه، وذلك قوله: "واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً نحو: "قلت زيد منطلق"، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: "زيد منطلق" فلما أوقعت "قلت" على ألا يحكي بها إلا ما يحسن أن يكون كلامًا وذلك قولك : "قال زيد عمرو خير الناس" وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿**إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك**﴾ [آل عمران: ٤٥] ولولا ذلك لقال: "أن الله" وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا "تقول" في الاستفهام شبهوها بـ"تظن" ولم يجعلوها كـ"أظن" و"يظن" في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كـ "تظن" .

كما أن "ما" كـ "ليس" في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم . ولم يجعل "قلت" كـ"ظننت" لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية، فلم تدخل في باب "ظننت" بأكثر من هذا، كما أن "ما" لم تقو قوة "ليس"، ولم تقع في جميع مواضعها؛ لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها[1].

وهذا الموضع من كلامه قد جمع التعليل العقلي لما كان الحكم متصلاً

(١) الكتاب لسيبويه (١٢١/١) هذا باب الافعال التي تستعمل وتلغى، الرضى (٢٨٩/٢)، خزانة الأدب (٢٣/٤، ٢٤)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٣٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٩/٧).

بمعقولية الكلام إلى بيان أن نحوه من حيث نوعية الحكم اللفظي، وهو إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في مواضع الشبه موجود في العربية وهو إعطاء "ما" حكم "ليس" في لغة أهل الحجاز عندما يتحقق شبهها بها، ونقضهم هذا الحكم في المواضع التي ينتفي بها الشبه.

ومن باب التعليل العقلي أيضًا للسبب المذكور قوله في باب "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة": وذلك قولك "ما كان أحد مثلك" و"ليس أحد خيرًا منك" و"ما كان أحد مجترئًا عليك" . وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة ؛ حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا: وإذا قلت: "كان رجل ذاهبًا" فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله.

ولو قلت: "كان رجل من آل فلان فارسًا" حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله. ولو قلت: "كان رجل في قوم فارسًا" لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس. وأن يكون من قوم فعلى هذا النحو "يحسن ويقبح" وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الإنكار وهما متكافئان، كما تكافأت المعرفتان ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك[1].

وهذا التعليل أدخل في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي منه في صحة العبارة وسلامة التركيب، ولا جرم كانت هذه المسألة وأشباهها من الأمور التي أوحت إلى عبد القاهر نظريته في علم المعاني.

وقريب من هذا النحو تعليله أيضًا لكون الوجه في اسم كان أن يكون معرفة، وذلك قوله: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب "باب كان نكرة

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢٦/١، ٢٧) هذا باب ما يحتمل من الشعر.

ومعرفة فالذي تشغل به" كان" المعرفة لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: "ضرب رجل زيدًا" لأنهما شيئًان مختلفان. وهما في "كان" بمنزلتهما في الابتداء إذ قلت "عبدالله منطلق" تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر. وذلك قولك: "كان زيدًا حليمًا" و"كان حليمًا زيد" لا عليك أقدمت أم أخرت. إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: "ضرب زيدًا عبدالله" فإذا قلت: "كان زيد" فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت "حليمًا" فقد أعلمته مثل ما علمت. وإذا قلت "كان حليمًا" فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدؤ به في الفعل، وإن كان مؤخرًا المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس وقد تقول: "كان زيد الطويل منطلقًا" إذا خفت التباس الزيدين.

وتقول: "أسفيهًا كان زيد أم حليمًا" و"أرجلاً كان زيدًا أم صبيًا" تجعلها لـــ"زيد"، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك. فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت "كان رجل منطلقًا" أو "كان إنسان حليمًا" كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا. فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللُبْس، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس.

وقـــد يجوز في الشــــعر وفي ضعف الكلام، وحملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة "ضرب" وأنه قد يعلم إذا ذكـــــرت "زيدًا" وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قـــول خداش بن زهـــير(١):

---

(١) يصف تغيّر الزمان واطراح مراعاة الأنساب والمراد بالأم هنا الأصل.
يقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسب إليه.
وإنما ذكر الحول لذكره الظبي والحمار لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول.

فإنَّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ   أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّك أَمْ حِمَارُ

وقال حسان بن ثابت[1]

كأنَّ سَبيئَةً من بَيْتِ رَأس   يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَمَاء

ومن أمثلة التعليل العقلي لبعض الظواهر إذا اقتضت طبيعتها ذلك قول سيبويه في باب المعرفة الذي يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة، إذ ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد "أبوالحارث وأسامة" .. فكل[1] هذا يجري خبره مجرى خبر عبدالله ومعناه ... وإنما منع "الأسد" وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى "زيد" أن "الأسد" وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ولا تحفظ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو؟[2]

ومما يدرج في أمثـــــلة التعليل ما ذهب إليه سيبويه في الباب الذي وسمه بباب "ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصـــفات التي

=

وشاهده: كون اسم كان نكرة. مواضع الشاهد : الكتاب (٤٨/١) هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وخــــزانة الأدب (٢٣٠/٣)

[1] السبيئة: الخمر، وبيت رأس: موضع بالشام وخبره كأن في البيت بعده :

على أنيابها أو طعم غض   من التفاح هصره اجتناء

مواضع الشاهد: الكتاب لسيبويه (٤٩/١) هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، ديوان حسان بن ثابت ص: ٣، ولسان العرب: "سبأ".

(٢) الكتاب لسيبويه (٩٤/٢، ٩٥) هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُّ شائعًا في الأمة.

ليست بعمل نحو "الحسن" و"الكريم" وما أشبه ذلك، مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها" حيث علل لوجود تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث للفصل بين التذكير والتأنيث، وأما إذا طال الكلام فإن عدم ذكر التاء عنده أحسن وأجرى تنظيراً بين هذا الحكم وبين حذف الياء في "زناديق" جمع "زنديق" لمكان الهاء قال: ... وقال بعض العرب "قال فلانة" وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: "حضر القاضي امرأة" لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة نحو قولك "زنادقة" و"زناديق" فتحذف الياء لمكان الهاء وكما قالوا في "مغتلم": "مغيلم" و"مغيليم" وكأن الياء صارت بدلاً لما حذفوا. وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف. وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، ففرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم، تقول "هم ذاهبون" و"هم في الدار" ولا تقول "جمالك ذاهبون" ولا تقول "هم في الدار" وأنت تعني الجمال ولكنك تقول "هنّ" و"هي" "ذاهبات" و"ذاهبة".

ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿**فمن جاءه موعظة من ربه**﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقوله: ﴿**من بعد ما جاءهم البينات**﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وهذا النحو كثير في القرآن، وهو في الواحدة إذا كان من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان، ألا ترى أن لهم في الجمع حالاً ليست لغيرهم لأنهم الأولون، وأنهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل والعلم. فأما الجمع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنه ألا ترى مؤنث، أنك تقول "هو رجل" وتقول "هي الرجال" فيجوز لك، وتقول: "هو جمل" و"هي الجمال" و"هي عير" و"هي الأعيار" فجرت هذه كلها مجرى "هي

الجذوع" وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى، لأن الجميع يؤنث، وإن كان كل واحد منه مذكراً من الحيوان. فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات لأنه قد خرج من الأول الأمكن حيث أردت الجمع. فلما كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى جمع الموات قالوا: "جاء جواريك" و"جاء نساؤك"، و"جاء بناتك"، وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد، لأنه في معنى الجمع كما قالوا في هذا، كما قال عز وجل: ﴿**ومنهم من يستمعون**﴾ [يونس: ٤٢] إذا كان في معنى الجمع، وذلك قوله: ﴿**وقال نسوة في المدينة**﴾ [يوسف: ٣٠][(١)].

فهذه النصوص وأشباهها، إنما لجأ فيها سيبويه إلى التعليل العقلي لمّا كان متصلا بغرض الكلام؛ وذلك أن الكلام لا يؤدي إلى المعنى المقصود إلا إذا تهيأت له شرائط ذلك، ومن ثمّ فإن هذا الضرب من التعليل الذي تقتضيه طبيعة الغرض من الكلام من التعسف أن نحمله على أنه تحكم في اللغة وإكراه لها على ما تأباه طبيعتها، بل إن ما علل به سيبويه هذه الأحكام السالفة ما يحسه الإنسان بنفسه بأدنى تأمل.

وما أظن أن هناك أحداً ممن يفهم العربية إذا سمع مثل (ظننت زيداً) إلا أحس من نفسه استشرافًا للفظ يأتي بعده يكون به تمام العبارة وكذلك ما من إنسان يقال على مسمع منه: "كان حليم زيداً" إلا نبا عن إحساسه وآنس من نفسه تصحيحاً لهذا الكلام بأن يعكس الأمر فيجعل المعرفة هو المتحدث عنه والنكرة هو المتحدث به أو بعبارة النحويين: أن يجعل المعرفة اسم كان، والنكرة خبرها، ولا يكاد يسيغ التعبير الأول فهذا الضرب من العلل لما كان يتساند إلى بدهيات العقل عندما يكون الأمر متعلقًا بمعقولية الكلام يجري مجرى الضرب السابق من العلل التي تتساند إلى بدائه الحس، وتستند على أسباب لسانية بحت.

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٣٤، ٣٥) هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه.

ومن تمام هذا الحديث أمران: أولهما أن الخليل وصاحبه سيبويه ربما علــلا ظاهرة من الظواهر بما يقصر -في الظاهر على الأقل- عن شمول كل أمثلتها.

من ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل كما أسلفنا مؤيدًا إياه في مسألة العطف على الضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر في باب "ما يحسن أن يشترك المظهر المضمر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمـــر فيما عمل فيه" فكثير من وجود الاعتلال التي اعتل بها إنما يومئ إليها إيماءً، ثم يستخرجها من كلامه مَنْ تهيأ له النفاذ إلى ما أراد ، من خالفيـــه مـــن النحاة ، وربما بنى الأحكام على علل لم يشر إليها فتســـتخرج مـــن قبـــل المذكورين من بعده من التأمل في أعطاف كلامه.

وقد نص على ذلك صراحة ابن جني عندما أشار إلى أن العلل تستنبط من كلام هؤلاء وإشاراتهم، كما تستنبط من كلام من كانوا يشـــافهونهم من ذوي الطباع اللغوية الصحيحة من الأعراب، على نحو ما كان فقهـــاء الحنفية يستنبطون العلل من كلام محمد بن الحسن، وذلك بالنظر والتأمل في طريق بنائه الأحكام وإن لم يكن هو نفسه قد صرح بالأصول والعلل الـــتي بنى عليها تلك الأحكام[1] .

والأمر الآخر الذي يحسن الإشارة إليه ههنا أنّ بعض ما اعتل به كلا الرجلين ربما غمض ولطف عن إدراك خالفيهما، فتأولوا كلامهما على غير محمله، وهم في ذلك يتفاوتون فمن موغل في الضلال عن وجه المعنى الذي أراد، ومن آخر أصاب طرفًا مما يريد، وإن لم يتضح لـــه الاعتـــلال علـــى وجهه، وأظهر أمثلة ذلك ما احتجاجه لمسألة امتناع العطف على الضمـــير المجرور إلا بإعادة الجار التي سلف ذكرها وبسط القول فيها.

ومن المواضع التي تناولوها بالتعليل ألفاظ أو تراكيب شـــذت عـــن

---

(١) الخصائص لابن جني (٣/ ٢٠) باب: في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف.

القانون الساري على أخواتها ونظائرها وهم لم يدعوا هذه الشواذ بدلاً وإنما هداهم تأملهم في أحوالها إلى أنها تجري على قواعد استظهروها من استقراء الكلام وربما أطلقوا على هذه القواعد اسم أصول مثل حذف النون.

وقد علل ذلك سيبويه بأن "الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله) وقد مثل لذلك بحذف النون من فعل الكون إذا كان مضارعًا مجزومًا لم يله ساكن وذلك قولهم: لم يك وكذلك حذف الألف المنقلبة في "لم أبل" ولا تقول "لم أرم" تريد "لم أرام" فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره[1] عللوا ذلك بأن هذه الألفاظ ونحوها قد شذت عن نظائرها لكثرة دورانها على الألسنة فلجؤوا فيها إلى هذا الحذف تخفيفًا وعبروا عن ذلك بالقاعدة المشهورة أن ما يكثر على ألسنتهم قد يفردونه بحكم يباين فيه نظائره.

يقول سيبويه في ذلك: إن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله، (...ألا ترى أنك تقول : "لم أك"، ولا تقول: "لم أق" إذا أردت "أقل" وكذلك حذف الياء في : "لا أدر" كما تقول: "هذا قاض".

ومن هذا النحو التزامهم حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافة إلى علم آخر، ولو لم يكن ممنوعًا من الصرف لاستثقالهم التنوين، وكثرة ما يتردد على ألسنتهم من قولهم "فلان بن فلان"[2] .

ومن هذه القواعد التي يعللون بها أنه يجوز في طول الكلام أو يحسن

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤٢١/١)، هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك، (٢٠٣/٢، ٢٠٤) هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد، (٢٠٥/٢) هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، (٢٥٥/٢) هذا باب إذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة، ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفًا مكان الحرف الذي يلي الهاء.

(٢) الأشباه والنظائر (٢٧٣/١).

ما لا يجوز أو لا يحسن في قصره، مثل حذف صدر الصلة إذا طالت مثل قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ [الزخرف: ٨٤].

ومما يوضح لنا أنه قد يخف قبح القبيح إذا طال الكلام ما جاء به سيبويه تحت عنوان باب "مجرى أي مضافًا على القياس": وذلك قولك: "اضرب أيهم هو الأفضل" و"اضرب أيهم كان أفضل" و"اضرب أيهم أبوه زيد" جرى ذا على القياس لأن "الذي" يحسن ههنا ولو قلت "اضرب أيهم عاقل" رفعت لأن "الذي عاقل" قبيحه. فإن قلت "اضرب أيهم هو عاقل" نصبت لأن "الذي هو عاقل" حسن، ألا ترى أنك لو قلت "هذا الذي هو عاقل" كان حسنًا.

وزعم الخليل أنه سمع عربيًا يقول: "ما أنا بالذي قائل لك شيئًا" وهذه قليلة "يعني حذف صدر الصلة الذي هو المبتدأ، والأصل بالذي هو قائل..." ومن تكلم بها فقياسه "اضرب أيهم قائل لك شيئًا".

فقلت: أفيقال "ما أنا بالذي منطلق" فقال: لا، فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً، وكأنه طوله عوض من ترك "هو" وقلَّ من يتكلم بذلك[1].

في هذا المسألة خفف طول الكلام قبح القبيح، ولم يبلغ أن يجعله حسنًا، بخلاف مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر.

وكأن ذلك لأن طول الكلام في مسألة ضمير العطف على ضمير الرفع قد جبر العلة التي من أجلها خرج على أصل كان له، ومن ثم حسن العطف عليه، عندما يطول الكلام ونحوه، وأما حذف صدر الصلة فلا يؤول إلى أصل، ومن ثم لم يحسن حسنًا مطلقًا وإنما خف قبحه. هذا ما يفيده كلام الخليل إلا أن مما فاته في هذا الموضع أنه قد يؤول إلى الحسن إذا اشتد

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٤٠٢) هذا باب أيّ، الأمالي الشجرية (١/٧٥) مسألة أخرى، (١/٢١٦)، (٢/٢٣٥) المجلس الثامن والستون، وشواهد التوضيح (١٢٤).

طول الصلة، لما كان موضع المبتدأ الذي هو صدر الصلة متعارفًا لا يخفى كقوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ [الزخرف: ٨٤] وفي القضية نفسها يقول سيبويه: "..... وقد يجوز في الشعر "أشهد أن زيدًا ذاهب" يشبهها بقوله: "والله إنه لذاهب" ؛ لأن معناه معنى اليمين كما أنه لو قال: "أشهد أنت ذاهب" و لم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام.

ومثل ذلك في الضعف "علمت أن زيدًا ذاهب" كما أنه ضعيف "قد علمت عمرو خير منك" ولكنه على إرادة اللام كما قال عز وجل: ﴿قد أفلح من زكاها﴾ [الشمس: ٩] وهو على اليمين، وكان في هذا حسنًا حين طال الكلام"[١] .

ومن هذه القواعد أيضًا استغناؤهم بالشيء عن الشيء، يقول سيبويه: (... تقول "عليكه" و"رويده" ولا تقول "عليك إياي" لأنك تقدر على "ني" وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول: "عليكني" من غير تلقين.

ومنهم من لا يستعمل "ني" ولا "نا" في ذا الموضع استغناء "عليك بي" و"عليك بنا" عن "ني" و"نا" و"إياي" و"إيانا" ولو قلت: "عليك إياه" كان ههنا جائزًا في "عليك" وأخواتها لأنه ليس بفعل)[٢] .

ومن استغنائهم بالشيء ما ذكر سيبويه نقلاً عن الخليل: "زعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال (يا رجل) و(يا فاسق) فمعناه كمعنى (يا أيها الفاسق) و(يا أيها الرجل) وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤٧٤/١) هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللآتي لاماتهن ياءات وواوات.

(٢) الكتاب لسيبويه (٣٨٢/١) هذا باب من الإضافة تحذف فيه يائي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء.

قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما، كما استغنيت بقولك (اضرب) عن (لتضرب) وكما صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في (رأيتك) بدلاً من (رأيت إياك).

وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئًا بعنيه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف والام. فمن ثمّ لم يدخلوها في (هذا) ولا في (النداء) ..."[1].

والكلام في العلل تكامل على يدي ابن جني وهو كما يظهر في مواضع مختلفة من كلامه إنما يعمل في ذلك على هدي توجيه شيخه أبي على الفارسي في هذا الباب ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدمين وما قد يعن له من تقليب وجوه النظر في أعطاف المأثور من كلام العرب بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل وذلك في كتابه الكبير "الخصائص".

وكانت الفكرة الموجهة له هي ما يظهر بوضوح في ثنايا كلامه من إيمانه الراسخ بسمو الفطرة العربية التي تجلت في لسانها فجاءت أوضاع كلامهم على ما تقتضيه الحكمة ، وأنهم كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم ، وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه. وشاهد ذلك ما عقّب به على تعليل وقوع لفظ "مالك" بمعنى "ملك" في شعر لبعضهم، وذلك قوله: "... فإن قلت فمن أين لهذا الأعرابي -مع جفائه وغلظ طبعه- معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ "ملك": "فاعلا" فقال: "مالك" قيل: هبه لا يعرف التصريف أتراه لا

(١) الكتاب لسيبويه (١/٣١٠، ٣١١) هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات وانظر : اللامات للزجاجي (٣٢،٣٣).

يُحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسّه القدر ! .. هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آلف لمذاهبهم ؛ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة". [ثم استشهد بخبر الأعرابي الذي بايع على أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح] ثم قال: "وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حسّ هؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون بالمنّة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة"(1) .

ولم يدع الاستدلال على إحساس العرب بتلك العلل وقصدهم إليها وفي ذلك يقول: "والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا؛ إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا.

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئًا أو استثقاله، وتقبله وإنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس..."(2) .

وأما كون العرب ربما صرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النحاة من العلل فيستدل عليه بقوله : "وقال سيبويه: حدثنا بعض من نثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجْذٌ؟ فقال: بلى وجاذًا -أي أعرف بها وجاذًا- وقال أيضًا: وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال: اللهم ضبعًا وذئبًا، فقلنا له: ما أردت: فقال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا- كلهم يفسر ما ينوي- ثم عقب على ذلك بقوله: "فهذا تصريح منهم بما ندعيه

---

(1) الخصائص لابن جني (٣/٢٧٥، ٢٧٦) باب: في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف، والمزهر (٢/٤٩٥،٤٩٦).

(2) الخصائص: (١/٢٤٥).

عليهم وننسبه إليهم"[1] .

ولما كانت علل النحويين بهذا الاعتبار إنما تقتضيها أسباب مركوزة في الطباع فإن ابن جني يذهب إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقهين وذلك كما يقول: "أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس[2] وهو يعني بذلك -كما صرح- العلل التي يعتل بها الحذاق والمتقنون لا الألفاف[3] والمستضعفون. وقد مثل لذلك باعتلال أبي إسحاق الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول بأن ذلك إنما فعل للفرق بينهما حتى إذا تساءل: فهلا عكست الحالة فكانت فرقًا أيضًا؟ أجاب على ذلك بأن الذي فعلوه أحزم، وأدار احتجاجه على الرغبة عن الثقل والجنوح إلى طلب الخفة ثم مثل لذلك بإعلال نحو "ميزان" و"ميعاد" وكذلك: "موسر" و"موقن" وعقب عليه بقوله: وهذا -كما تراه- أمر يدعو الحس إليه ويحدو طالب الاستخفاف عليه، وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها حسية طبيعية فناهيك بها ولا معدل بك عنها"[4] .

وفي هذا الصدر يقول أيضًا: "ولست تجد شيئًا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع"[5] .

على أن ابن جني لا يذهب في هذا الباب مذهب السرف، فهو يقرّ

---

(١) الخصائص (١/٢٤٩)، والكتاب لسيبويه (١/١٢٩) هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنك تبتدئه لتُنبِّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك.

(٢) الخصائص لابن جني (١/٤٨).

(٣) الألفاف: من عُدَّ فيهم.

(٤) الخصائص لابن جني (١/٤٩).

(٥) الخصائص لابن جني (١/٥١) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البته وأن ما ما ادعاه إنما هو أنها أقرب إليها من العلل الفقهية[1] .

وفي هذا الصدد يقول أيضًا: "واعلم أنّا -مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام -لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا علل براهين المهندسين- غير أنّا نقول: إن علل النحويين على ضربين أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له"[2] ، وكذلك يقر بأن من الأشياء ما لا تظهر له علة بينه إلا أنه إذا ما حمل على وجه الثقل والخفة فإن سالك هذه الطريق لا يعدم وجهًا قد يصيب به شاكلة الحق وفي ذلك يقول: "وأما السؤال عن علة عدل عامر، وجاشم، وثاعل، وتلك الأسماء المحفوظة إلى فعل: عمر، وجشم، وثعل، وزحل، وغدر، دون أن يكون هذا العدل في مالك، وحاتم، وخالد، ونحو ذلك...، فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفًا مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عنّ وعلى ما اتجه، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عمّا هذه حاله؛ ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعام والتصفح؛ فإن وجدت عذرًا مقطوعًا به صرت إليه واعتمدته، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه ومأمًا تتورده. فقد أريتك في ذلك أشياء أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك أشياء إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى ان انتهكوا حرمتها فحذفوها ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على

(١) الخصائص ابن جني (١/٥١) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

(٢) الخصائص ابن جني (١/٥٣، ٥٤) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

الضمة والكسرة لثقلهما، وأجمّوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم"[1] .

والعلل بمعنى القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكانت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك، وإعلال ما يعل من الحروف وإبدالها فيما سبق التمثيل به يسميه بعضهم العلل الأولى وهي التي سماها الزجاجي عللاً تعليمية، وأما ما يعتلون به لهذه الأحكام فيسمونه العلل الثواني أو علة العلة التي تجري في كثير من الأحيان مجرى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم.

---

(١) الخصائص لابن جني (١/٧٧، ٧٨) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

ابن جني والتعليل

ومن المسائل التي أثارها علماء العربية والأصول مسألة أصل اللغة وهم في ذلك على مذهبين: مذهب القائلين بالتوقيف ومذهب القائلين بالاصطلاح. قال إمام الحرمين في البرهان: "اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى، وصار صائرون إلى أنها تثبت اصطلاحًا، وتواطؤا وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلى أن القدر الذي يفهم منه قصد التواطؤ لابد أن يغرض فيه التوفيق". وكان ابن جني هو وشيخه أبوعلي الفارسي وهما معتزليان من أكثر الناس إلمامًا بهذه القضية، وإلى ذلك أشار ابن جني في كتابه "الخصائص" في الفصل الذي عقده عن أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح: "هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي ولا توقيف، إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يومًا: هي من عند الله واحتج بقوله تعالى: ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾ [البقرة: ٣١] وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة، فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به.

وقد كان أبو علي -رحمه الله- أيضًا قال به في بعض كلامه، وهذا أيضًا رأي أبي الحسن ، على أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه ، وعلى أنه قد فسر هذا بأن قيل: إنه تعالى علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: العربية، والفارسية، والسريالية، والعبريانية، والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات فكان آدم وولده يتكلمون بها. ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا، وعلق كل واحد منهم بلغة من تلك اللغات، فغلبت عليه، واضمحل سواها، لبعد عهدهم بها، وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده، والانطواء على القول به ... واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت

دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة، والدقة، والإرهاف، والرقة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به، وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة، بأنها من عند الله تعالى، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفًا من الله سبحانه، وأنها وحي، ثم أقول في ضد هذا أنه كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا، وإن بعد مداه عنا، من كان ألطف منا أذهانًا وأسرع خواطرًا، وأجرأ جنانًا، فأقف بين تين الخلتين حسيرًا، وأكاثرهما، فأنكفئ مكثورًا، وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق"[(١)] .

وقد أقام ابن جني القول في كتابه "الخصائص" على أصول لغوية تدخل في باب فلسفة اللغة وكان أول من بلور هذا المذهب اعتمادًا على آراء لشيخه أبي علي الفارسي، وكان علماء العربية والأصول قبله يلمون به إلمامًا، ويمكن أن تردّ هذه الأصول إلى عدة مبادئ:

١- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني فمن ذلك قول الله سبحانه وتعالى ﴿**ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزًا**﴾ [مريم: ٨٣] أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزًا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان، لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها

---

(١) الخصائص النحوية (١/٤٠-٤١، ٤٧).

أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز مالا بال له، كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك. ومنه العسف والأسف، والعين أخت الهمزة، وكما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف. فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين، ومنه القرمة وهي الفقرة تحز على أنف البعير. وقريب منه "قلمت أظفاري" لأن هذا انتقاص للظفر، وذلك انتقاص للجلد، فالراء أخت اللام والعملان متقاربان وعليه قالوا فيها: الجرفة، وهي من (ج ر ف) وهي أخت (جلفت القلم)، إذا أخذت جلفته، وهذا من (ج ل ف)، وقريب منه الجنف وهو الميل، وإذا جلفت الشيء أو جرفته فقد أملته عما كان عليه وهذا من (ج ن ف).

ومثله تركيب (ع ل م) في العلامة والعلم. وقالوا مع ذلك: (بيضة عرماء) و(قطيع أعرم)، إذا كان فيهما سواد وبياض، وإذا وقع ذلك بأن أحد اللونين من صاحبه فكان كل واحد منهما علماً لصاحبه.

وهو من (ع ر م) قال أبو وجزة السعدي[1] :

مَازِلَنَ يَنْسِبنَ وَهْنًا كُلَّ صَادِقَه ... باتتْ تُبَاشِرُ عرمًا غَيْرَ أَزْوَاج

حتى سلكن الشوى فيهن في مسك ... من نسل جوابه الآفاق مهراج

٢- تصوير اللفظ على هيئة المعنى، قال الخليل[2] : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه[3] في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها

---

(١) الخصائص لابن جني (١٤٩/٢): باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، الحيوان للجاحظ (٥٧٣/٥)، لسان العرب :هدج، مسك.

(٢) الخصائص لابن جني (١٥٤/٢) باب: في إمساس الألفاظ أشباه المعاني.

(٣) الكتاب لسيبويه: (١٤/٤) هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها.

تأتي للاضطراب والحركة، نحو "النقزان"، و"الغليان"، و"الغثيان". فقابلوا بتوالي حركة المثال توالي حركات الأفعال. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت "ما حداه" ومنهاج "ما مثلاه" وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة، وجدت أيضًا "الفعلي" في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البشكي، الجمزي، والولقي[1].

٣- المقابلة بين الأفعال ومعانيها: ومن ذلك -وهو أصنع منه- أنهم جعلوا "استفعل" في أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى، واستطعم، واسترهب، واستمنح، واستقدم عمرًا، واستصرخ جعفرًا، فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع بالصنعة الأصول. فالأصول نحو قولهم: "طعم" و"وهب" و"دخل" و"خرج" و"صعد" و"نزل".

فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها. وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل، نحو "أحسن"، و"أكرم"، و"أعطى"، و"وأولى".

فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل في نحو "دحرج" و"سرهق" و"قوقي"، و"زوزي". وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبهًا بالمعنى كانت أدل عليه، وأشهد بالغرض فيه. فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها، نحو (وهب)، و(فح)، و(أكرم)، و(أحسن)، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفًا زائدة على تلك الأصول تكون

---

(١) الخصائص (٢/١٥٢، ١٥٣).

كالمقدمة لها، والمؤدية إليها[1] .

٤- مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث: وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره. من ذلك قولهم: "خضيم"، و"قضيم".

فالخضم لأكل الرطب، كالطبخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر "قد يدرك الخضم بالقضم" أي قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف. وعليه قول أبي الدرداء: "يخضمون ونقضم والموعد الله" فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه: ﴿**فيهما عينان نضاختان**﴾ [الرحمن: ٦٦] فجعلوا الحاء -لرقتها- للماء الضعيف، والخاء -لغلظتها- لما هو أقوى منه.

ومن ذلك القد طولا، والقط عرضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعًا له من الدال. فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته والدال المماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً[2] .

٥- علل العربية: وهذه العلل مما تابع فيها ابن جني النحويين من قبله، ويذهب إلى أن علل جل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات لوقوع

(١) الخصائص لابن جني (١٥٣/٢، ١٥٤).
(٢) الخصائص لابن جني (١٥٧/٢، ١٥٨).

الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك. إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعلمه، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان ذلك له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين، وسأذكر طرفًا من ذلك لتصح الحال به، قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل فهلا عكست الحال فكانت. فرقًا أيضًا، قيل الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فجرى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القدير سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه، ومن ذلك قولهم أن ياء نحو "ميزان" و"ميعاد" انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة..[1].

وكانت الفكرة الموجهة له هي ما رآه تفسيرًا عقليًا لما نطق به العرب على سليقتهم وما ذهب إليه من أن أوضاع كلامهم جاءت على ما تقتضيه الحكمة، وأنهم كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه ، وشاهد ذلك ما عقب به على تعليل وقوع لفظ "مالك" بمعنى "ملك" في شعر لبعضهم وذلك قوله: "... فإن قلت فمن أين لهذا الأعرابي -مع جفائه

(١) الخصائص النحوية (١/٤٨، ٤٩).

وغلظ طبعه- معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ "مالك": "فاعلاً" فقال: "مالك" قيل: هبه لا يعرف التصريف أتراه لا يحسن بطبعه، وقوة نفسه، ولطف حسه هذا القدر! هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آلف لمذاهبهم، لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة..."[1] ثم استشهد بخبر الأعرابي الذي بايع على أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح، ثم قال: "وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع، فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة...".

وقال في موضع آخر: "والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئًا أو استثقاله، وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس..."[2].

وأما كون العرب ربما صرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النحاة من العلل فيستدل عليه بقوله: "وقال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ فقال: بلى وجاذًا، أي أعرف بها وجاذًا وقال أيضًا: وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل، فقال: اللهم ضبعًا وذئبًا، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا -كلهم يفسر ما ينوي. ثم عقب ذلك بقوله: فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم"[3] .

---

(١) الخصائص لابن جني (٢٧٥/٣)، المزهر (٤٩٥/٢).

(٢) الخصائص لابن جني (٢٤٥/١).

(٣) الكتاب لسيبويه (٦٣/١) هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، والخصائص لابن

وابن جني يقر بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البتة وأن ما ادعاه إنما هو أقرب إليها من العلل الفقهية[1] .

وفي هذا الصدد يقول أيضًا: "واعلم أنّا - مع ما شرحناه وعنينا بـه فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام -لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين، غير أنـا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما: واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر: ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له"[2] . وكذلك يقر بأن من الأشياء ما لا تظهر له علة بينة إلا أنه إذا مـا حمل على وجه الثقل والخفة فإن سالك هذه الطريق لا يعدم وجهًـا قـد يصيب به شاكلة الحق، وفي ذلك يقول: وأما السؤال عن علة عدل عـامر، وجاشم، وثاعل، وتلك الأسماء المحفوظة، إلى فعل: عمر، وجشم، وثعـل، وزحل، وغدر، دون أن يكون هذا العدل في مالك، وحاتم، وخالد، ونحـو ذلك، فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط: أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره، إلا لاعتراضهم طرفًا مما أطف لهم من جملة لغتهم كـ"ما عن"، وعلى ما اتجه، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله، وعلـى هـذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حالـه، ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها، إلا بعد السّبْرِ، والتأمل، والإنعام والتصفـح، فإن وجدت عذرًا مقطوعًا به صرت إليه، واعتمدته، وإن تعـذر ذلـك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال، فإنك لا تعدم هنـاك مذهبًـا تسلكه، ومأمًّا تتورده.

=

جني (١/٤٩) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

(١) الخصائص لابن جني (١/٥٣، ٥٤) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

(٢) الخصائص لابن جني (١/٨٧، ٨٨) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها، واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها، فحذفوها، ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على الضمة، والكسرة لثقلهما ، وأجمّوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم[1] .

والعلل سواء أكانت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك ، وإعلال ما يعل من الحروف وإبدالها فيما سبق التمثيل به، يسميها بعضهم "العلل الأول" وهي التي سماها الزجاجي "عللاً تعليمية".

وأما ما يعتلون به لهذه الأحكام فيسمونه "العلل الثواني" أو "علة العلة" التي تجري في كثير من الأحيان مجرى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم. وابن جني يرى أن تسمية هذا الجنس من العلل بعلة العلة، وهو قول أبي بكر بن السراج ضرب من التجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه كما يقول: "شرح وتفسير وتتميم للعلة"[2] .

وأكثر هذه العلل -كما وقع في كلام ابن جني- يدور على أصلين وهما: الفرق والثقل والعلل التي مدارها على الثقل أكثر ما تتجلى -كما تقدم- في العلل الصرفية ويلحق بها ما مبناه على مراتب الكلم في التمكن من أحكام النحو.

وأما علل الفرق من هذه العلل الثواني فأكثر ما يتطرقون إليها في باب الإعراب فيقولون إن الإعراب في جملته إنما دخل للفرق بين المعاني المختلفة التي تفيدها الكلمة من موقعها في الجملة. وهناك ما يسمى "بالعلل الثوالث" وهي التي يسميها الزجاجي "العلل الجدلية" وهي -كما يقول- تابعة للنظر

(١) الخصائص لابن جني (١/٧٧، ٧٨) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

(٢) الخصائص لابن جني (١/٧٧، ٧٨) باب: ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

ويتفاوت النحويون في إدراكها وانتزاعها كتساؤلهم إذا كان دخول الإعراب للفرق بين المعاني فهلا نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول فكان ذلك فرقًا، فيجيب بعضهم : أن ما أخذوا به أحزم ؛ لأن الفعل أغلب ما يكون له فاعل واحد ومفاعيل مختلفة فجعلوا الأخف للأكثر والأثقل للأقل ليقل في كلامهم ما يستثقلون.

وجانب كبير من هذه العلل هو ما يسمى بالعلل الحكمية ويريدون بذلك أن أوضاع كلام العرب آت على مقتضى الحكمة والمثل الذي قدمناه يدل على تداخل وجوه هذه العلل، فهذه العلة أفضت إلى قضية الثقل والخفة. ولا سيما ما مبناه على اجتناب الثقل ولا سيما في المسائل الصرفية، وما مبناه أيضًا على مراتب الكلام في التمكن يستند إلى حقائق نفسية وأخرى لسانية تلحق المماراة بها في باب المغالطة، لأن هذه العلل يجد الإنسان مصداقها من حسّه، فضلاً عن أن الدراسات اللغوية الحديثة تؤيد ما يتعلق منها بأمر النقل حتى جعلوه قانونًا عامًا، وهو ما سموه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح إلى الجهد الأقل وأما الأحكام التي مردها إلى تفاوت الكلم في التمكن أو الأولية فجانب كبير منها تؤيده الدراسات النفسية التجريبية الحديثة.

وفيها مسائل- **الأولى**: قال صاحب المستوفى: إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا مُتَسَمَّح فيها[1] وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة[2] واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعًا لها فبمعزل عن الحق وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء، والاتباع ولابد فيها من التوقيف فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها وبعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب.

وقال ابن جني في "الخصائص"[3]: اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه[4]؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته. قال سيبويه[5]: "ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم

(١) في لسان العرب "سميح" : تسمح: فعل شيئًا فسهل فيه.

(٢) متمحلة: متكلفة.

(٣) الخصائص لابن جني (١/٤٨، ٥٣، ١٤٤).

(٤) قال ابن جني: فجميع علل النحو مواطئة للطباع، وعلل الفقه لاينقاد جميعها هذا الانقياد، فهذا فرق. وانظر الخصائص (١/٥١).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/١٣) وعبارته: "ومعنى الكاف معنى مثل، وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا".

يحاولون به وجهًا"[1] انتهى.

نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي وإذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع.

وفي موضع آخر من "الخصائص" لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطراد رفع الفعل ونصب المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه؟

فإن قلت: فلعلة شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعلة ولا لقصد من المقصود التي تنسبها اليهم بل لأن آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به، قيل إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له وانطواءً على صحة الوضع فيه وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها.

فإن قلت[2] كيف تدعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر ألا ترى إلى الخلاف في ما الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟

قيل هذا القدر والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به وإنما هو في شيء من الفروع يسير فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ، وأيضًا فإن أهل واحدةٍ من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئًا منها فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟ ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته

---

(١) وعلق ابن جني على ذلك بقوله: "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضئ به"، وانظر الخصائص لابن جني (٥٣/١، ٥٤).

(٢) لقد تصرف السيوطي في عبارة ابن جني وانظر الخصائص (٢٤٣/١-٢٤٤).

إلا وله وجه من القياس يؤخذ به ولو كانت هذه اللغة حشـــواً[1] مكيـــلاً وحثواً مهيلاً[2] لكثر خلافها وتعادت أوصافها فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والنصب بحروف الجزم وأيضًا فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي.

---

(١) الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يعتمد عليه وقال: "حشو مكيلاً"، فوصف الحشو بالمكيل، ليبين أنه ليس مما يتنافس فيه.

(٢) الحثو: حثو التراب حثوًا، وأراد هنا ويثار كالتراب والرمل.

المسألة الثانية في
أقسام العلل

الثانية: في أقسام العلل قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري "الجليس" في كتابه "ثمار الصناعة"[1] اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا وهي علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أوْلى.

وشرح ذلك التاج ابن مكتوم في "تذكرته" فقال قوله: علة سماع مثل قولهم امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدى ليس لذلك علة سوى السماع، وعلة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء الأسماء لمشابهتها الحروف، وعلة استغناء كاستغنائهم بترك عن ودع، وعلة استثقال كاستثقالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة، وعلة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى، وعلة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه، وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء، وعلة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره، وعلة نقيض مثل

---

(١) ثمار الصناعة في النحو. بغية الوعاة (١/٥٤١).

نصبهم النكرة بلا حملاً على نقيضها إن، وعلة حمل على المعنى مثل ﴿**فمن جاءه موعظة**﴾[1] ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ، **وعلة مشاكلة** مثل قوله: "سَلاَ سِلاً وأَغْلاَلاً"[2] ، **وعلة معادلة** مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، **وعلة مجاورة** مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" وضم لام لله في الحمد لله لمجاورتها الدال، **وعلة وجوب** وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه، **وعلة جواز** وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فمن ذلك **علة لجواز الإمالة** فيما أميل لوجوبها، **وعلة تغليب** مثل ﴿**وكانت من القانتين**﴾[3] **وعلة اختصار** مثل باب الترخيم ﴿**ولم يك**﴾[4]، **وعلة تخفيف** كالإدغام، **وعلة أصل** كاستحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف، **وعلة أولى** كقولهم أن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول، وعلة دلالة حال كقول المستهل: الهلال أي هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه، **وعلة إشعار** كقولهم في جمع موسى: موسون بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف، وعلة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

قال ابن مكتوم وإما **علة التحليل** فقد اعتاص[5] على شرحها وفكرت فيها إيامًا فلم يظهر لي فيه شيء . وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ قد

---

(١) سورة البقرة آية (٢٧٥).

(٢) سورة الإنسان آية (٤).

(٣) سورة مريم آية (١٢).

(٤) سورة النحل آية (١٢٠).

(٥) قال ابن منظور في لسان العرب : "عوص" اعتاص على هذا الأمر : إذا التاث عليه فلم يهتد لجهة الصواب فيه، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه.

رأيتها مذكورة في كتاب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيًا لها عن السلف في نحو الإستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعي. انتهى.

وأما الصنف الثاني: فلم يتعرض له "الجليس"(١) ولا بينه وقد بينه ابن السراج في الأصول فقال: اعتلالات النحويين ضربان ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وقال ابن جني في "الخصائص"(٢) هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم العلة ألا ترى أنه إذا قيل فلم ارتفع الفاعل قال لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد في قولنا قام زيد -إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيًا عن قوله إنما ارتفع لأنه فاعل(٣) حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل.

والثالثة:

قال في "الخصائص"(٤): أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابهها ورفع العمدة وجر المضاف إليه وغير ذلك، وعلى هذا

---

(١) أبو عبد الله الدينوري في كتابه "الجليس".

(٢) الخصائص لابن جني (١/١٧٣).

(٣) عبارة ابن جني: "إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد. عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه" وانظر المرجع السابق.

(٤) الخصائص ابن جني (١/١٦٤).

مفاد[1] كلامه كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوزه ولا يوجبه[2]، من ذلك أسباب الإمالة: فإنها علة الجواز لا الوجوب، وكذا علة قلب واو وقتت همزة، وهي كونها انضمت ضمًا لازمًا فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً فعلتها مجوزة لا موجبة، قال: وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر كالذي يجوز جعله بدلاً وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى[3] هو نحو: مررت بزيد رجل صالح، ورجلاً صالحًا فإن علته لجواز ما جاز لا لوجوبه. انتهى. فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وإن ما كان موجبًا يسمى علة وما كان مجّوزًا يسمى سببًا.

وقال في موضع آخر: اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومنصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل؛ فإنها وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق فلو تكلف متكلف[4] نقضها لكان ذلك ممكنًا وإن كان على غير قياس مستثقلاً كما لو تكلف: تصحيح فاء ميزان وميعاد، ونصب الفاعل، ورفع المفعول ، وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة

---

(١) قال ابن علان في شرح الاقتراح: "مفاد بضم الميم أي إفادة"، وفي الخصائص مفاد: بالقاف بفتح الميم والقاف، ولعل فيها تحريف.

(٢) الخصائص (١/١٦٤، ١٦٥): "سبب يجوز ولا يوجب"

(٣) عبارة ابن جني في الخصائص أوضح مما ذكر هنا حيث قال : "ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيرًا في جعلك تلك النكرة إن شئت -حالاً- وإن شئت بدلاً، فتقول: "مررت بزيد رجل صالح" على البدل، وإن شئت قلت: "مررت بزيد رجلاً صالحًا" على الحال، أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة، عقيب المعرفة على هذا الوصف علة الجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه".

(٤) وعبارة ابن جني: "وإن كان على غير قياس ومستثقلاً كما لو تكلفت" ..الخ [الخصائص (١/١٤٤)].

على غيرها[1] فإذن علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين متقدمة علل المتفقهين، إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره وهذا لاحق بعلل المتكلمين، والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراه وهذا لاحق بعلل الفقهاء، فالأول ما لا بد للطبع منه كقلب الألف واواً للضمة قبلها وياء للكسرة قبلها ومنع الابتداء بالساكن والجمع بين الألفين لمدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن، والثاني ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في عصافير عصافر ولكن يكره. قلت: ومن الأول تقدير الحركات في المقصور ومن الثاني تقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

وقال في موضع آخر اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد ابن الحسن[2] وجمعوها منها بالملاطفة والرفق.

الرابعة: قال ابن الأنباري[3] اختلفوا في إثبات الحكم في محل النص بماذا ثبت بالنص أم بالعلة؟ فقال الأكثرون بالعلة لا بالنص لأنه لو كان ثابتًا به لا بها لأدى إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقتبسًا من غير أصل وذلك محال ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في

---

(١) أكمل ابن جني استدلاله بقوله: "ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركًا ساكنًا في حال واحد فاسد لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره، وكذلك كل ما كان من هذا القبيل فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت على المتفقهين" [الخصائص (١/١٤٥)].

(٢) في العبارة اختصار لكلام ابن جني في الخصائص (١/١٦٣).

(٣) انظر: الفصل العشرين من لمع الأدلة.

نحو ضرب زيد عمراً بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز؛ وقال بعضهم: ثبت في محل النص بالنص وفيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستدل لذلك بأن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتًا بالنص والعلة معًا لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعًا به مظنونًا وكون الشيء الواحد مقطوعًا به مظنونًا في حالة واحدة محال، وأجب عن هذا الاستدلال بأن الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم فالظن لم يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة. انتهى كلام ابن الأنباري.

الخامسة: العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك ، وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً كتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جدًا.

وقد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال ابن النحاس في "التعليقة": علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم بعلة مركبة من مجموع أمرين وهو كثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرف هندًا وإن لم يلتق هنا ساكنان وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به أولاً.

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في المفصل في الذي ولاستطالتهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأساً واجتزوا بلام التعريف الذي في أوله وكذا فعلوا في التي.

وقال ابن النحاس إنما التزموا الفصل بين إن إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلاً لعلة مركبة من مجموع أمرين وهما العوض من تخفيفها وإيلائها ما لم يكن يليها.

السادسة: من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين[1] في قولهم إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب تقول ما أحسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيداً والثاني نصبته أو الثالث جررته فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط والثاني مستأنف ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول وتنصبه إن أردت الثاني وترفعه إن أردت الثالث.

السابعة: قال ابن الأنباري: اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة فيجوزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم "ما جاءت حاجتك" "وعسى الغوير أبؤسا" فإن جاءت وعسى أجريا مجرى صار فجعل لها اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز أن يجريا مجرى صار في غير هذين

(١) التسهيل ص: ٢٢٨، مقدمة التسهيل ص: ٥٩ أوضح المسالك ص: ٢٠٩، شرح ابن عقيل ص: ٢٦٦.

الموضعين فلا يقال ما جاءت حالتك أي صارت ولا جاء زيد قائمًا أي صار زيد قائمًا وكذلك لا يقال عسى الغوير أنعما ولا عسى زيد قائمًا بإجرائه مجرى صار واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإحالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فإن لم يكن ذلك علمًا للصحة فلا أقل من أن لا يكون علمًا على الفساد وقال قوم إنها علة باطلة لأن العلة إنما تراد للتعدية وهذا العلة لا تعدية فيها وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها لأنها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها وأجيب بأنا لا نسلم أنها إنما تزاد للتعددية فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها ولا نسلم أيضًا عدم فائدتها فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه، وتفيد أيضًا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة. انتهى كلام ابن الأنباري.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كانطلق وانكسر ولا تتوالى فيه والسكون عام في الجميع انتهى. فمنع العلة القاصرة.

الثامنة: قال في الخصائص[1]: يجوز التعليل بعلتين ومن أمثلة ذلك قولك هؤلاء مسلمي فإن الأصل مسلمون فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون، والآخر أن ياء المتكلم أبدًا بكسر الحرف الذي قبلها فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليمكن كسر ما تليه، ومن ذلك قولهم سي في لا سيما أصله سوى قلبت الواو ياء إن شئت لأنها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة،

---

(١) الخصائص (١/١٧٤) والكلام هنا تلخيص لكلام ابن جني.

وإن شئت لأنها ساكنة قبل ياء فهاتان علتان أحدهما كعلة قلب ميزان والأخرى كعلة طي ولي مصدري طويت ولويت وكل منهما مؤثرة.

وقال في موضع آخر: قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواها ورفض الآخر فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعًا فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين. انتهى.

وقال ابن الأنباري: اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا فذهب قوم إلى أنه لا يجوز لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبهًا بها، وذهب قوم إلى جوازه وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل منزلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل كونه يسكن لام الفعل في نحو ضربت، ويضع العطف عليه إذا كان ضميرًا متصلاً ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا وقولهم في النسب إلى كنت كنتي وقولهم حبذا بالتركيب لا أحبذه أي لا أقول حبذا وقولهم في محصت محصط بالإبدال طاء لتجانس الصاد في الأطباق وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين فهذه ثمان علل واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية التحرك لا يعلل إلا بالحركة والعالمية لا تعلل إلا بالعلم فسلم وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية ينبغي أن تجري مجراها انتهى.

التاسعة: يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة قال في "الخصائص"[1] سواء

(١) الخصائص لابن جني (١/٣٤١).

لم يتضادا أو تضادا كقولهم مررت بزيد فإنه يستدل به على أن الجار معدوَد من جملة الفعل ووجه الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيدًا فكما أن همزة أفعل موضوعة فيه كائنة من جملته فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعد من جملته لمعاقبه ما هو من جملته، ويستدل به أيضًا على ضد ذلك وهو أن الجار جار مجرى بعض ما جره بدليل أنه لا يفصل بينهما، فهذان تقديران مختلفان مقبولان في القياس متلقيان بالبشر والإيناس، وقال في موضع آخر باب في أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضده على وجه هذا باب ظاهر التدافع وهو مع استقرائه صحيح واقع وذلك كقولهم القود والحوكة[1] فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكأن فعلاً فعال فكما صح جواب وهيام صح باب القود والغيب ونحوه فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح وهذا مذهب غريب المآخذ. انتهى.

العاشرة: في دور العلة قال في "الخصائص"[2] هو نوع ظريف ذهب المبرد في وجوب إسكان لام نحو ضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير لئلا تتوالى أربع حركات وذهب أيضًا في حركة الضمير من ذلك إلى أنها

---

(١) الخصائص (١/١٢٣).

(٢) الخصائص (١/١٨٣) وقد جاء في الحاشية بيان عن معنى دور العلة فقال: "يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء، والدور بين شيئين: توقف كل منهما على الآخر، وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيه تقاسيم وبحوث، وليس الدور في هذا المقام هو الدوران، كما ذهب إليه شارحا الاقتراح: ابن الطيب وابن علان، فإن الدوران: هو حدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامها بعدمها كما في حرمته النبيذ كدور مع الإسكار وجودًا وعدمًا والدوران من مسالك العلة والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها.

لسكون ما قبله فاعتل لهذا بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا، قال وهو نظير ما أجازه سيبويه في جر الوجه من قولك الحسن الوجه وأنه جعله تشبيهًا بالضارب الرجل مع أن جر الرجل تشبيهًا بالحسن الوجه إلا أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد لأن الشيء لا يكون علة نفسه وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علته أبعد.

الحادية عشرة: في تعارض العلل: قال في "الخصائص"[1] هو ضربان أحدهما حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر والآخر حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان، فالأول ذكر في التعليل بعلتين، والثاني كإعمال أهل الحجاز ما وإهمال بني تميم لها فالأولون لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها والآخرون لما رأوها حرفًا داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيها أجروها مجرى هل، ولذلك كانت عند سيبويه[2] أقوى قياسًا من الحجاز، وكذلك ليتما من ألغاها ألحقها بأخواتها ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذ أدخلت عليها ما وفرق بينها وبين أخواتها بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف، وكذلك هلم ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتبارًا لأصل ما كانت عليه.

الثانية عشرة: يجوز التعليل بالأمور العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك.

---

(١) الخصائص لابن جني (١/١٦٦).

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب (١/٢٨) : "ذلك الحرف" "ما" تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقًا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس لأنها ليست بفعل، وليس "ما" كليس، ولا يكون فيها إضمار".

خاتمة

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب "إيضاح علل النحو"[1] القول في علل النحو أقول أولاً أن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس وليست العلل الموجبة إلا المعلومة لها ليس هذا من تلك الطريق وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره مثال ذلك أننا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب عمرو فهو راكب فعرفنا اسم الفاعل قلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل، ومن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم إن قيل لم نصبتم زيداً قلنا بأن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه نعلمه وكذلك قام زيد إن قيل لم رفعتم زيداً؟ قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

وأما علته القياسية فإن يقال لم نصب زيد بإن في قوله إن زيداً قائم ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ والجواب في ذلك أن نقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك، وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فعله؟ فأي دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص: ٦٤، ٦٦.

فكل شيء اعتل به جوابًا من هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عمَّن أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي إلتمست وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له، ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة، وسبب كذا لعلة سنحت له، وخطرت محتملة أن تكون علة لذلك.

فجائز أن يكون الحكيم الثاني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون كذلك فإن سنحت لغيري علة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجي.

ذكر مسائل العلة

أحدها: الإجماع بأن يجمع أهل العربية على أن هـذا الحكـم كـذا كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور للتعذر، وفي المنقـوص للاستثقال .

الثاني: النص بأن ينص العربي على العلة قال أبو عمر: وسمعت رجلاً من اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول جاءتـه كتابي؟ فقال نعم أليس بصحيفة؟ قال ابن جني هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذا، لعلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره قال وعن المبرد أنه قـال سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ﴿**ولا الليل سابق النهـار**﴾ فقلت: ما تريد؟ قال: أردت سابق النهار -فقيل له فهلا قلته؟ قال لو قلتـه لكان أوزن، قال ابن جني في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا أحدها تصحيح قولنا أن أصل كذا وكذا، والثاني أنها فعلت كذا لكذا ألا تراه إنما طلـب الخفة يدل عليه قوله لكان أوزن أي أثقل في النفس من قولهم هذا درهـم وازن أي ثقيل له وزن، والثالث أنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لا يثارها التخفيف، وقال سيبويه سمعنا بعضهم يدعو اللهم ضبعًا وذئبًا (فقلنا له ما أدرت فقال أَرَدْتُ اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا) كلهم يفسر ما ينوي فهذا تصريح منهم بالعلة . انتهى.

(الثالث) الإيماء كما روى أن قومًا من العرب أتوا النبي -صلـى الله عليه وسلم- فقال: من أنتم ؟ فقالوا نحن بنو غيان فقال أنتم بنو رشـدان، قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان وإن كان لم يتفوه بذلـك غير اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن أن الألف والنون فيه زائدتان ومن ذلك أيضًا ما حكاه غير واحد أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسـحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

وعَينانِ قَالَ اللهُ كُونا فَكَانَتَا فَعُولان بالألبابِ مَا تَفْعَل الخَمْرُ

فقال الفرزدق كذا أنشد فقال ابن أبي إسحاق ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق لو شئت أن أسبح لسبحت ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد، قال ابن جني: لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وإنما أرادهما تفعلان وكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال وعينان قال الله أحدثا فحدثتا. انتهى. فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة.

(الرابع) السبر والتقسيم بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه، قال ابن جني مثاله إذا سألت عن وزن مروان فتقول لا يخلو إما أن يكون فعلان أو مفعالاً أو فعوالاً هذا ما يحتمله ثم تفسد كونه مفعالاً أو فعوالاً لأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق إلا فعلان، قال ابن جني: وليس لك أن تقول في التقسيم ولا يجوز أن يكون فعوان أو مفعوالاً ونحو ذلك لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً ولا قريبة من الوجود. بخلاف مفعال فإنه ورد قريب منه وهو مفعال بالكسر كحراب وفعوال ورد قريب منه وهو فعوال بالكسر كقرواش وكذلك تقول في مثل أيمن من قوله (يبري لها من أيمن وأشمل) لا يخلو إما أن يكون أفعلاً أو فعلنا أو يفلا أو يفعلا أو فيعلا لأن الأول كثير كأكلب وفعلن له نظير في أمثلهم نحو خلبن وعلجن وأيفل نظيره أينق وفيعل نظيره صيرف.

ولا يجوز أن يقول ولا يخلو أن يكون أيفعا ولا فعملا وافعما ونحو ذلك لأن هذه أمثلة لا تخرج من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها. انتهى.

قال ابن الأنباري: الاستدلال بالتقسيم ضربان، أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعًا فيبطل بذلك قوله وذلك مثل أن يقول لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخل إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم بطل أن يكون لام التوكيد لأنها إنما حسنت مع إن لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد ولكن ليست كذلك، وبطل أن تكون لام

القسم لأنها إنما حسنت مع إن لأن إن تقع في جواب القسم كاللام ولكن ليست كذلك وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها ، والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله وذلك كأن يقول لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو قام القوم إلا زيداً إما يكون بالفعل المتقدم إلا أو بإلا لأنها بمعنى استثنى أو لأنها مركبة من إن المخففة ولا أو لأن التقدير فيه إلا أن زيداً لم يقم، والثاني باطل بنحو قام القوم غير زيد فإن نصب غير لو كان بالإ لصار التقدير إلا غير زيد وهو يفسد المعنى وبأنه لو كان العامل إلا بمعنى استثنى لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب لا نهاية فيه أيضاً بمعنى استثنى ولجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير كما أورد ذلك عضد الدولة على أبي علي حيث أجابه بذلك، والثالث باطل بأن إن المخففة لا تعمل وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر، والرابع باطل بأن إن لا تعمل مقدرة وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا . انتهى ملخصاً.

وقال أبو البقاء في "التبيين": الدليل على أن نعم وبئس فعلان السبر والتقسيم وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع وقد دل الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين أحدهما بناؤهما على الفتح ولا سبب له لو كانتا اسمين لأن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف فلو كانت اسماً لأعرب، والثاني أنها لو كانت اسماً لكانت أما جامداً أو وصفاً ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر لأنها من نعم الرجل إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح ولا يجوز أن يكون وصفاً إذ كانت يظهر الموصوف معها ولأن الصفة ليست على هذا البناء وإذا بطل كونها اسماً ثبت أنها فعل. انتهى.

وقال ابن فلاح في "المغني": الدليل على أن كيف اسم السبر والتقسيم فنقول لا يجوز أن تكون حرفًا لحصول الفائدة منها مع الاسم وليس ذلك لغير حرف النداء ولا فعلاً لأن الفعل يليها بلا فاصل نحو كيف تصنع فلزم أن تكون اسمًا لأنه الأصل في الإفادة.

(الخامس) المناسبة وتسمى الإخالة أيضًا لأن بها يخال أي يظن أن الوصف علة ويسمى قياسها قياس علة وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه ذكره ابن الأنباري.

واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ فقال قوم لا يجب وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسًا على سائر الأفعال المتصرفة فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة، واستدل لعدم الوجوب بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه.

فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز، وقال قوم يجب لأن الدليل إنها يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به وإنما يكون متعلقًا به إذا بان وجه الإخالة وأجيب بوجود الارتباط فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة وإنما على المعترض أن يقدح. انتهى.

(السادس) الشبه قال ابن الأنباري وهو أن يحمل الفرع على أصل

بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربًا كالاسم أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم أو بأنه على حركة الاسم وسكونه وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل إنما هو إزالة اللبس كما تقدم قال وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة.

(السابع) الطرد قال ابن الأنباري: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة واختلفوا في كونه حجة، فقال قوم ليس بحجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ألا ترى أنك لو عللت بناء ليس بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف بل نعلم يقينًا أن ليس إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلابد من إخالة أو شبه؛ يدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى إلى الدور ألا ترى أنه إذا قيل له ما الدليل على صحة دعواك فيقول -إن ادعي- أن هذه علة في محل آخر فإذا قيل له وما الدليل على أنها علة في محل آخر فيقول دعواي أنها علة في مسئلتنا فدعواه دليل على صحة دعواه! فإذا قيل له ما الدليل على أنها علة في الموضعين معًا فيقول وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة فإذا قيل له إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه فيقول كونها علة فإذا قيل له وما الدليل على كونها علة فيقول وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دورًا وقال قوم إنه

حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا الدليل على صحة العلة أن يكون هـــو العلة بل ينبغي أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد لأن نظر ثان بعد ثبوت العلة ورد الثاني بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل علـــى فسادها ورد الثالث بأنه تمسك بالطرد في إثبات الطرد فإن ما فيه إخالـــة أو شبه لم يكن حجة لكونه قياسًا لقبًا وتسمية بل لما فيه من الإخالة والشـــبه المغلب على الظن وليس ذلك موجودًا في الطرد فوجب أن يكون حجـــة. انتهى.

(الثامن) إلغاء الفارق وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما مثاله قياس "الظرف على المجرور في (.....)"[1] بجامع أن لا فارق بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام وإنما وقع الخـــلاف في هذه المسألة.

---

(١) ربما يكون هنا سقط

ذكر القوادح[1] في العلة

منها النقض قال ابن الأنباري: في "جدله"[2] وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة وقال في "أصوله"[3]: الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وإنما كان شرطًا لأن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية، وقال قوم: ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل فصارت بمنزلة الاسم العام فكذلك ما كان في معناه وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة وعلى الأول قال في "الجدل"[4] : مثال النقض أن يقول إنما بنيت حذام وقطام ورقاش لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث والعدل فيقول هذا ينتقض بأذربيجان فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبني.

قال: والجواب عن النقض[5] أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض أو ندفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ فالمنع مثل أن يقول إنما جاز النصب في نحو يا زيد الظريف حملاً على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب ويمنع على مذهب من يرى جوازه، والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظًا أو تقديراً فيقال هذا ينتقض بقولهم إذا زيد جاءني أكرمته فزيد قد تعرى من

---

(١) القوادح: من قدحه إذا عابه.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٦٠.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ص: ١١٢-١١٦.

(٤) أي: جدل الإعراب للأنباري.

(٥) عبارة ابن الأنباري: "إن كان فيها منع" وانظر الإغراب ص: ٦٠.

العوامل اللفظية ومع هذا فليس بمبتدأ فنقول: قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض لأني قلت لفظًا أو تقديراً وهو إن تعرى لفظًا لم يتعر تقديراً فإن التقدير إذا جاءني زيد[1]، والدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول إنما ارتفع يكتب في نحو مررت برجل كتب الاسم إنما يكون موجبًا للرفع إذا كان الفعل معربًا وهو الفعل المضارع نحو يكتب وكتب فعل ماض والفعل الماضي لا يستحق شيئًا من الإعراب فلما لم يستحق شيئًا من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه فكأنا قلنا هذا النوع المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئًا من الإعراب إما على من يرى تخصيص العلة فإن النقض غير مقبول[2] .

---

(١) عبارة ابن الأنباري في الإغراب: فإن التقدير: "إذا جاءني زيد..." وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة عليه.

(٢) قال ابن الأنباري: "وهذا ليس بصحيح، لأن العلة المخيلة أي المناسبة إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم، فإذا رأيناها موجودة ولا حكم معها، لم يغلب على الظن كونها علة" انظر الإغراب ص: ٦٢.

من القوادح في العلة تخلف العكس

- ومنها تخلف العكس بناء على أن العكس شرط في العلـــة[1] وهـــو رأي الأكثرين وهو انتفاء الحكم عند عدم العلة كعدم رفع الفـــاعل لعـــدم إسناد الفعل إليه لفظًا أو تقديرًا[2]، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعـــل عليه لفظًا أو تقديرًا[3]؛ وقال قوم إنه ليس بشرط لأن هذه العلـــة مشـــبهة بالدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمـــه، مثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف: إذا وقع خبرًا عـــن المبتدأ نحو زيد أمامك إنه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر بل حـــذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديـــرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

---

(١) انظر: الفصل الثامن عشر من لمع الأدلة.

(٢) مثال: إسناد الفعل للفاعل تقديرًا قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشـــركين اســـتجارك فأجره**﴾ فإن تقديره، وإن استجارك أحد استجارك.

(٣) مثال وقوع الفعل على المفعول تقديرًا "امرأ اتقى الله" تقديره: "رحم الله امـــرأ اتقـــى الله".

من القوادح في العلة عدم التأثير

ومنها عدم التأثير وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، قال ابن الأنباري الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة سواء كان لدفع نقض أو غيره بل هو حشو في العلة، وذلك مثل أن تدل على ترك صرف حبلى فتقول إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذكر المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سببًا مانعًا من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتأنيث فقط ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضًا؟ فوجب عدم الجواز[1] لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة وإذا كان خاليًا عن ذلك لم يكن دليلاً وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة؛ وقال قوم إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين أحدهما أن يكون لها تأثير والثاني أن فيها احترازًا فكما لا يكون ما له تأثير حشواً فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً، وقال ابن جني في "الخصائص"[2]: قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كقولهم همز أوائل أصله أو أول فلما اكتنف الألف واوان وقربت الثانية منها من الطرف ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهًا على غيره من المغيرات في معناه وليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة وكانت الكلمة جمعًا ثقل ذلك فأبدلت الواو همزة فصار أوائل فهذه علة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها إلا الخامس فقولك ولم يؤثر إلى آخره احتراز من نحو قوله: (تَسْمَعُ مِنْ شَذَانِهَا عَوَاوِلاً)[3] وقولك ليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله (وَكَحَّل

---

(١) أي عدم جواز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة والمناسبة.

(٢) الخصائص لابن جني (١/١٩٤). والكلام مختصر هنا.

(٣) الشذان: جمع شاذ، والعواويل: جمع عوال -بكسر العين وتشديد الواو- مصدر عول، أي صاح، ويظن أنه يصف دلوًا يتناثر منه الماء، أو منجنيقًا يتناثر منها الحجارة، ومحل

العَيْنَيْن بالعَوَاوِرِ)[1] لأن أصله عواوير وقولك وكانت الكلمة جمعًا غير محتاج إليه لأنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة ألا ترى أنك لو بنيت من قلت وبعت واحدًا على فواعل أو أفاعل لهمزت كما تهمز في الجمع لكنه ذكر تأنسًا من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حتى ودلي فذكر هنا تأكيدًا لا وجوبًا، قال ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة كقولك في رفع طلحة من نحو جاءني طلحة أنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو علم فذكر التأنيث والعلمية لغو لا فائدة له. انتهى.

=

الاستشهاد فيه عواولا" حيث لا يصح أن يقال فيه ما قيل في أوائل" نظرًا للقيد المذكور.

(١) من رجز لجندي بن المثنى الطهوي وهو:

غرك أني تقاربت الباعري وإن رأيت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامي وأراه ثاغري وكحل العينين بالعواور

والشاهد فيه: العواور: لأن الياء قبل الطرف مقدرة، إذ أصله: عواوير" لأنه جمع عوار.

من القوادح في العلة القول بالموجب:

ومنها القول بالموجب قال ابن الأنباري في "جدله"[1]: وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبًا[2] للعلة مع استبقاء الخلاف ومتى توجه كان المستدل منقطعًا فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعًا مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو راكبًا جاء زيد فيقول جواز تقديم "معمول الفعل المتصرف"[3] ثابت في غير الحال فكذلك في الحال فيقول له الكوفي أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرًا، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب بأن يقول عنيت ما وقع الخلاف فيه وعزمته بالألف واللام فتناوله وانصرف إليه، وله أن يقول هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة جميعًا[4] فلا يكون قولاً بموجبها.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٥٦- ٥٧.

(٢) عبارة ابن الأنباري: "ما اتخذه موجبًا للحكم من العلة".... الخ.

(٣) لم يذكر السيوطي قول ابن الأنباري: "وذو الحال اسمًا ظاهرًا" وهذا قيد لابد منه، لأنه كان ضميرًا فلا خلاف في جوازه.

(٤) عبارة ابن الأنباري في الإغراب : "مع عموم العلة في جميع الصور: وانظر كذلك المسألة رقم (٣) من الإنصاف في مسائل الخلاف.

من القوادح في العلة

فساد الاعتبار

ومنها فساد الاعتبار قال ابن الأنباري[1]: وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب كأن يقول البصري الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن ترده عن الأصل إلى غير أصل فوجب أن لا يجوز قياسًا على مد القصور، فيقول له المعترض هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب وهو لا يجوز فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة[2]، والجواب الطعن في النقل المذكور إما ما في إسناده وذلك من وجهين أحدهما أن يطالبه بإثباته، وجوابه أن يسنده ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة ، والثاني القدح في راويه وجوابه أن يبدي له طريقًا آخر ، وإما في متنه وذلك من خمسة أوجه[3]: أحدها : التأويل بأن يقول الكوفي الدليل على ترك صرف

(١) عبارة ابن الأنباري في " الإغراب في جدل الإعراب" مثل أن يستدل" الخ وانظر الفصل التاسع في الاقتراح للسيوطي بعنوان: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.

(٢) مثل قول حسان بن ثابت -رضي الله عنه- :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين تواكل الأبطال.

فقد ذكره ابن الأنباري في الإغراب ص: ٥٤، وفي الإنصاف (٢/٩٤)، وقال: فترك صرف "حنين"، وهو منصرف، والدليل على صرفه مجيئه منونًا في قوله تعالى: "ويوم حنين إذا أعجبتكم كثرتكم" الآية رقم (٩) من سورة التوبة.

ومثال ما ترك فيه صرف المنصرف للضرورة أيضًا قول الأخطل:

طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت بشبيب عائلة الثغور غدور

فنترك صرف "شبيب"، وهو منصرف. وشبيب: اسم رجل، وهو ابن يزيد الشيباني قائد الخوارج الثائرين في عصر عبد الملك بن مروان.

(٣) انظر: الفصل الثامن من "الإغراب في جدل الإعراب" ص: ٤٦ وما بعدها السيوطي

المنصرف قوله[1] :

ومِمَّنْ وَلَدُوا عامر ذو الطَّوْل وذو العرض

فيقول له البصري إنما لم يصرف لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم ، والثاني المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول كأن يقول الكوفي الدليل على أن أعمال الأول في باب التنازع أولى قول الشاعر:

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا[2]

=

أغفل وجهًا من الوجوه الخمسة، وقدم وأخر واختصر كلام ابن الأنباري.

(١) البيت لذي الأصبع العدواني، واسمه الحارث بن محرث بن حرثان من كلمة رواها صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني ج٣ ص: ٤، ١٠، ابن يعيش في شرح المفصل (٦٨/١)، لسان العرب (٢٨٦/٦)، وعامر" هو عامر بن الظرب العدواني الذي يقول فيه ذو الأصبع العدواني من أبيات الشاهد:

ومنهم حكم يقضي فلا ينقض ما يقضى

وذو الطول وذو العرض: كناية عن عظم جسمه، ومحل الاستشهاد قوله: "عامر" فقد جاء به مرفوعًا من غير تنوين فدلّ على منعه من الصرف. وليس فيه علة سوى العلمية، وتأوله البصريون بأنه أريد به القبيلة، ولقد فصل القول في هذه المسألة لابن الأنباري في المسألة رقم (٧٠) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

(٢) نسبه سيبويه في الكتاب (٤٠/١) إلى الموار الأسدي، والشطر الثاني لابد منه في الاستشهاد وهو: بها يقتدننا الخرد الخدالا وقبله:

فود على الفؤاد هو كما عميدًا وسوئل لو يبين لنا السؤالا

واستشهد به الأنباري في المسألة رقم (١٣) من الإنصاف، ومحل الاستشهاد في قوله: "ونرى يقتدننا الخرد" فهذه العبارة من باب التنازع حيث تقدم فعلان هما "نرى" و"يقتاد" وتأخر معمول هو: "الخرد الخدالا"

وقد أعمل الشاعر الفصل الأول في هذا المعمول بدليل نصبه والإتيان بضميره معمولاً للفعل الثاني وهو نون النسوة.

=

فيقول له البصري هذا معارض يقول الآخر:

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[1]

والثالث: اختلاف الرواية كأن يقول الكوفي الدليل على جواز مد المقصور قوله:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[2]

فيقول البصري الرواية غناء بفتح الغين وهو ممدود.

الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس، كأن يقول البصري الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه يسمى مصدراً. والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل فلو لم يصدر عنه الفعل أو إلا لما سمي مصدراً، فيقول

=

ولو أعمل الثاني لقال: نرى يقتادنا الخرد الخدال، وإعمال الأول مذهب الكوفيين والأولى أن نقول: إن إعمال الأول جائز حيث ورد عن العرب ما يدل على إعمال الثاني.

(١) البيت للفرزدق همام بن غالب، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٩)، وفي ديوان الفرزدق ص: ٨٤٤. وقبله

وليس بعدل أن سببت مجاشعًا بآبائي الشم الكرام الخضارم

والشاهد فيه: "سببت وسبني بنو عبد شمس" فالعبارة من باب الاشتغال تقدم فيها عاملان هما: "سببت"، و"سبني بنو عبد شمس" وتأخر معمول واحد هو قوله: "عبد شمس" وقد أعمل الثاني، ولو أعمل الأوّل لقال: "سببت وسبوني بني عبد شمس" وإعمال الثاني مذهب البصريين، والأولى: أن تقول إن إعمال الثاني جائز، لأنه سمع عن العرب ما يؤيد إعمال الأول.

(٢) في الأصل: "ولاغنا" وهو تحريف، لأن محل الاستشهاد "غناء" بمد المقصور جوازًا في الشعر على رأي الكوفيين، والبيت من الشواهد الأشموني (٤/١١٠)، أوضح المسالك الشاهد رقم (٥٣٧)، وشرحه العيني بهامش الخزانة (٤/٥١٣)، وابن منظور في لسان العرب (١٩/٣٧٣) وقال في غناء "إنه يجوز فيها فتح الغين والمرد بها: الغنى، وكسر الغين، والمراد بها: مصدر غانيت والغاني ذو الوفر

الكوفي هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر؛ فإنه إنما يسمى مصدراً لأنه مصدور عن كما يقال مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب ومشروب[1].

من القوادح في العلة

فساد الوضع

ومنها فساد الوضع قال ابن الأنباري: وهو أن يعلق[2] على العلة ضد المقتضى كأن يقول الكوفي إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائرا الألوان لأنهما أصلاً الألوان، فيقول له البصري قد علقت على العلة ضد المقتضى لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع فإذا لم يجز مما كان فرعًا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولى. والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضًا من وجه آخر.

من القوادح في العلة

المنع للعلة

ومنها المنع للعلة قال ابن الأنباري[3]: وقد يكون في الأصل والفرع، فالأول كأن يقول البصري إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، فيقول له الكوفي لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ، والثاني يقول البصري الدليل على أن فعل الأمر مبني لأن دراك وتراك ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ولولا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي لا نسلم أن نحو دراك إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر، والجواب عن منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

---

(١) لم يذكر الوجه الخامس. أو لعله سقط.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ص: ٥٥.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٥٨.

من القوادح في العلة

المطالبة بتصحيح العلة

ومنها المطالبة بتصحيح العلة قال ابن الأنباري[1] : والجواب أن يدل على ذلك بشيئين التأثير وشهادة الأصول.

فالأول: وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها كأن يقول إنما بنيت "قبلُ وبعدُ"[2] على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب فإذا اقتطع عنها بني فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب، والثاني كأن يقول إنما بنيت كيف وأين ومتى لتضمنها معنى الحرف، فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا.

من القوادح في العلة

المعارضة

ومنها المعارضة[3] قال ابن الأنباري: وهو أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة والأكثرون على قبولها لأنها دفعت العلة وقيل لا تقبل لأنها تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسئول لا السائل[4]، مثالها أن يقول الكوفي في الأعمال إنما كان أعمال الأول أولى لأنه سابق وهو صالح للعمل فكان أعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به فيقول البصري هذا معارض بأن

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٥٢، ٥٣.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٥٢، ٥٣، وشذرات الذهب ص: ١١٩، ١٢٣.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٥٢، ٥٣.

(٤) علق ابن الأنباري على هذا الرأي بقوله: والصحيح أنها مقبولة، لأن التعليل ما لم يسلم عن معارضه دليل، لم يكن عليه تعويل.

الثاني أقرب إلى الاسم وليس في إعماله نقص لمعنى فكان إعماله أولى.

قال ابن الأنباري[1] : ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة بل له أن يوردها كيف يشاء لأنه جاء مستفهماً مستعلماً وقال آخرون: يجب ترتيبها فعلى هذا أول الأسئلة فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لأنه تبين أنه لم يدل في محل الخلاف ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة لأن المنع إنكار للعلة والمطالبة إقرار بالعلة والإقرار بعد الإنكار يقبل والإنكار بعد الإقرار لا يقبل ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقض فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة المستدل فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال[2] .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص: ٦٤، ٦٥.

(٢) قال ابن الانباري في "الإغراب في جدل الإعراب" بعد ذلك: "ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال".

تذنيب
فيما ينبغي في السؤال والجواب

قال ابن الأنباري: السؤال طلب الجواب بأداته ومبناه على سائل ومسئول به ومسئول عنه[1]، فالسائل ينبغي له القصد قصد المستفهم ولهذا قال قوم إنه[2] ليس له مذهب، والجمهور على أنه لابد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام فتذهب فائدة النظر وأن يسأل عما يثبت فيه الاستبهام فقد قيل ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام كأن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام فإن سأل عن وجود النطق والكلام كان فاسدًا[3] وإن لا يسأل إلا عما يلائم مذهبه "فإن سأل عما لا يلائم مذهبه" لم يسمع منه كأن يسأل الكوفي عن الابتداء لم كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل ألبته[4]، وأن لا ينتقل من سؤال إلى سؤال فإن انتقل عد منقطعًا[5]،

(١) لخص السيوطي في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" في هذا الفصل ستة فصول من كتاب الإغراب في جدل الإعراب ص: ٣٧-٤٥.

(٢) إنه: أي السؤال.

(٣) إنما كان السؤال فاسدًا، لأن النطق والكلام ليس مما يثبت فيه الاستفهام لأنه يسأل عما يعلم حكمه، فهو معاند كمن يسأل عن وجود الليل والنهار.

(٤) إنما لم يسمع من الكوفي مثل هذا السؤال لأنه حين يقول: لم كان عمله الرفع؟ كأنه سلم بأن الابتداء عامل، وهو لا يقول إنه عامل البتة، فلما سأل عن تفصيل ما ينكر جملته لم يسمع منه. وانظر : [الإغراب في جدل الأعراب ص: ٣٨].

(٥) قيل: إن انتقل من سؤال إلى سؤال لا يعد منقطعًا بحال، بدليل انتقال إبراهيم الخليل عليه السلام حين قال لنمرود: "فإن الله يأتي بالشمس من المشرق" بعد قوله: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ الآية (٢٥٨) من سورة البقرة، فهذا انتقال وأجيب عن ذلك بجواز الانتقال للأنبياء، لأنهم أمروا بالدعوة بأقرب الطرق أيسرها قال -صلى الله عليه وسلم-: "**إنا أمرنا معاشر الأنبياء أن نخاطب الناس على قدر عقولهم**" فالخليل عليه السلام قد رأى أن قوله "فإن الله يأتي بالشمس" .. الخ أقرب لقطع حجاجه ودفع،

والمسئول به أدوات الاستفهام المعروفة[1] وليكون مفهومًا غير مبهم كأن يقول ما تقول في اشتقاق الاسم فإن كان مبهمًا غير مفهوم لم يستحق الجواب كأن يقول ما تقول في الاسم؟ لأنه لا يدري أسأل عن حده أم اشتقاقه أم غير ذلك؟ والمسئول منه كونه أهلاً بأن يكون من أهل فن السؤال كالنحوي عن النحو والتصريفي عن التصريف وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال فإن سكت بعده كان قبيحًا وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمنًا طويلاً كان قبيحًا ولم يعد منقطعًا[2] لاحتمال أن يكون سكوته لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض وقيل بعد منقطعًا لأنه تصدى لمنصب[3] الاستدلال فينبغي أن يكون الدليل معدًّا في نفسه، والمسئول عنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه كأنواع الحركات[4] فإن كان لا يمكن كإعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسدًا لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه والجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان فإن كان السؤال عامًا وجب أن يكون الجواب عامًا وقال قوم يجوز الفرض في بعض الصور كأن يسأل

= لحاجة. وليست حجاجه أهل على هذا المنهاج فلا يحمل عليه وانظر: الإغراب في جدل الإعراب ص: ٣٨، ٣٩.

(١) أدوات الاستفهام قسمان: حروف، وأسماء: والأسماء تنقسم إلى قسمين: أسماء غير ظروف، وأسماء هي ظروف . والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين: ظروف زمان، وظروف مكان والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف والأصل فيها الهمزة، والأسماء محمولة عليها. انظر الإغراب في جدل الإعراب ص: ٤٠، ٤١.

(٢) قال ابن الأنباري : "والأول وهو عدم إعداده منقطعًا أصح. وانظر : الإغراب في جدل الإعراب ص: ٤٣.

(٣) في الأصل: لنصب.

(٤) ومثل الحركات: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات.

عن جواز تقديم الخبر على المبتدأ فله أن يفرض في المفرد وله أن يفـــرض في الجملة لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض وقال آخرون: لا يجوز الجواب[1] وإنما يجوز في الدليل لئلا يكون الجواب غير مطـــابق للســؤال. انتهى.

(١) عبارة ابن الأنباري: "وذهب آخرون إلى أن الغرض إنما يجوز في الدليل لا في الجـــواب لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال.
وهذا أيضًا فيه نظر: لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ماهر بوامته. لأنه كما يلزم المسئول أن يكون الجواب عامًا ليكون مطابقًا للسؤال، فكذلك يلزمه أيضًا أن يكون الدليل عامًا ليكون مطابقًا للجواب" وانظر: الإغراب في جدل الإعراب ص: ٤٤.

الكتب المؤلفة في علل النحو

لقد كان للعلماء تاريخ عريق وباع في دراسة علل النحو على يد الخليل بن أحمد وسيبويه، والفراء والأخفش والمبرد والزجاجي... وغيرهم ولا يلتفت هنا إلى ما قاله ابن فارس[1] :

مرّت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمي لتركي
ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوي

فممن ألف في علل النحو:

١- "علل النحو" أبو عثمان بكر بن حبيب المازني.
[انظر ترجمته: "مفتاح السعادة" (١٣٢/١)] .

٢- "علل النحو" محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبوالحسن النحوي انظر ترجمته: مفتاح السعادة (١٦٩/١).

٣- "علل النحو" لمحمد بن المستنير أبو علي النحوي. قطرب.

٤- " علل النحو " للغذة الأصبهاني واسمه أبو علي الحسين بن عبدالله الأصبهاني انظر ترجمته : إنباه الرواة على أنباه النحاة (٤٣/٣) ت (٥٦٩)، الفهرست (٨١)، كشف الظنون (٢٠٤٣/٢)، معجم الأدباء (١٣٩/٨-١٤٥).

---

(١) وفيات الوفيات لابن خلكان (٣٦/١) ترجمة ابن فارس، الخصائص لابن جني (٤٩/٣) باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

هذا كتاب **علل النحو** لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٢٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم ... صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق رحمه الله وعفا عنه

إن قال قائل من أين علمتم أن الكلام [illegible] أقسام فقيل له إن المعاني التي يحتاج إليها الخلق
ثلاثة فوجدنا من الكلام ما يكون خبرا ويخبر عنه فسماه النحويون هذا النوع أسماء. ومن الكلام
ما يكون خبرا ولا يخبر عنه فسماه النحويون هذا النوع فعلا. ومن الكلام ما لا يكون خبرا
ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع حرفا وليس ها هنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام
الثلاثة فلهذا الاتفاق أجمعوا على هذه الثلاثة الأقسام إذ لا معنى يتوهم سواها. ووجه آخر أن المعاني
قد أحطنا بعلم جميعها والألفاظ ثلاثة أقسام هي أجل المعاني فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر
عنه إلا بأحد هذه الثلاثة دل على صحة أن جميع الأقسام ثلاثة. فإن قال قائل فلم خص
القسم الأول بتلقيبه الاسم والثاني بالفعل والثالث بالحرف فالجواب في ذلك من وجهين أحدهما
أن غرض النحويين من التلقيب الفصل بين هذه الأقسام إذ كانت معانيها مختلفة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] أن الاسم مشتق من [illegible]
كان هذا [illegible] على النوعين الآخرين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا قال أبوالحسن محمد بن عبدالله الوراق، رحمه الله وغفر له:

أقسام الكلام:

١- إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام[١] ؟

أ- الاسم هو:

قيل : لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أنَّ من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه[٢] ، فسمَّى النحويون[٣] هذا

---

(١) وهو نفس تقسيم سيبويه في "الكتاب" (١٢/١) قال: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" فالكلم: اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

(٢) قال ابن السراج في الأصول (٣/١) في تعريف الاسم: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: "الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة، وإما مستقبل

وقال المبرد في "المقتضب" (٣/١) هذا. تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال: أما الأسماء فما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك.

وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم.

(٣) تسمية النحاة المقصود منها إيجاد "حد" لهذا التعريف قال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٤٦ باب: القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف: "الحد هو الدال على حقيقة الشيء".

- وعرفه الفاكهي في كتابه: "الحدود النحوية": اعلم أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا".

=

النوع اسمًا[1] .

ب- الفعل هو:

ومن الكلام ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع فعلاً[2] .

=

وقال الزجاجي في "الإيضاح" إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده.

(١) الاسم: كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس.

ومثل لها سيبويه فقال في الكتاب (١/١٢): "هذا باب علم الكلم من العربية" فالاسم: رجل، وفرس، وحائط

وقال الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (١/٧٠): وكل ما صحّ، وقال أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد في أسرار العربية ص٤: "الاسم: يخبر به ولا يخبر عنه، وقال الزجاجي في الإيضاح ص: ٤٨ باب: معرفة حد الاسم والفعل والحرف: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به، وقال أبوبكر بن السراج: "الاسم ما دلّ على معنى" الإيضاح في علل النحو ص: ٥٠، المقتصد للجرجاني ص: ٧٠.

وقال ابن الأنباري في "أسرار العربية" ص: ٩.

الاسم: ما استحق الإعراب أول وضعه. وقد ذكر فيه النحويون حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدًا.

(٢) وعرف الفعل سيبويه في الكتاب (١/١٢) فقال: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" : "... وأما الفعل: فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".

والفعل يدل على: أ- معنى ندركه بالعقل ب- زمن حصل فيه ذلك المعنى.

وقال ابن الأنباري في "أسرار العربية: ص٤: الفعل يخبر به ولا يخبر عنه.

وقال الزجاجي في الإيضاح ص ٥٢، ٥٣ "حد الفعل" ، النحو الوافي (١/٤٦) مسألة (٤) الفعل على أوضاع النحويين، ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو =

ج- الحرف هو:

ومن الكلام ما لا يكون خبرًا، ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هـــذا النوع حرفًا[1] .

=

مستقبل نحو: قام يقوم: وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر. فكل شيء دلّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل.

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١١ قيل: حد الفعل كـــل لفظـة دلـت علىمعنى تحتها مقترن بزمان محصل، وقيل: ما أسند إلى شيء و لم يســند إليــه شيء.

(١) قال سيبويه في الكتاب (١٢/١) هذا باب علم ما الكلم من العربية : "...وأما ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها".

الحرف: الأداة التي تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بـــالفعل كعــن وعلى ونحوهما.

قال الأزهري في "تهذيب اللغة" (١٢/٥):

كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤهـــا بحرف أو فوق ذلك مثل: حتى وهل وبل ولعـــل. [لســـان العـــرب (٨٣٧/٢) حرف].

"والنحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة "أدوات الربط" لأن الكلمة إما أن تدل على ذات، وإما أن تدل على معنى مجرد (أي: حدث)، وإما أن تربط بين الذات، والمعنى المجرد منها.

فالاسم: يدل على الذات.

والفعل: يدل على المعنى المجرد منها.

والحرف: هو الرابط، وهو يختلف اختلافًا كاملاً عن "الحرف الهجائي" الذي تبنى منه صيغة الكلمة؛ كالباء، والتاء، والجيم... وغيرها من سائر أحرف الهجاء، وتسمى لهذا أحرف البناء. النحو الوافي (٦٦/١) مسألة (٥) .

وقال ابن الأنباري في "أسرار العربية" ص: ٤: الحرف لا يخبر به، ولا يخبر عنه.

لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام:

وليس ها هنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يتوهم سواها.

العلاقة بين المعاني والألفاظ:

ووجه آخر: أن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني فإذا كان كل معنى، لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة[1] .

لم لقبت هذه الأقسام الثلاثة بهذه التسمية؟

فإن قال قائل : فلم خصصتم القسم الأول بتلقيبه بالاسم ، والثاني بالفعل، والثالث بالحرف[2]؟

---

(١) قال أبوالقاسم الزجاجي في "الإيضاح في علل النحو" ص: ٤٥:
إن الكلام إذا كان مقصوداً به الإبانة عن الضمائر ومحتاجًا إليه للخطاب والمحاورات فكل فريق يخاطب بلغته كخطاب من تأتيه في لغته، وإن كان تقدم في ذلك للعرب حسن بيان، وفضل نظم وحكمة، لما حباها الله عز وجل بذلك تخصيصاً منه وتكرمة، فإذا كان كذلك، كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد، وهذا غير مشكل، وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع، ولا أكثر منه، وإن كان ليس له ترتيب العربي ونظمه وحسن تأليفه.

(٢) فسر ذلك ابن الأنباري فقال في أسرار العربية ص: ٣، ٤ باب: علم ما الكلم.
وسؤاله: فإن قيل: فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة بثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعتبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال.
ولو كان ها هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلَّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة.

=

فالجواب في ذلك من وجهين:

أحدهما: أن غرض النحويين بهذا التلقيب الفصل بين هذه الأقسام، إذ كانت معانيها مختلفة، فإذا كان القصد باللقب إلى الفصل، فليس لأحد أن يقول: لم لقبتم بهذا اللقب دون غيره؟ إذ لا لقب بلقب به إلا ويمكن أن يعترض بهذا السؤال، وقد وجب بحالة أن يخص بلقب، فإذا وجب الشيء لم يجب الاعتراض عليه.

والوجه الثاني: أنه يمكن أن يجعل لكل لقب معنى من أجله لقب به.

والوجه في تلقيب ما صح أن يكون خبراً ويخبر عنه بـ(الاسم)، لأن الاسم مشتق من سما يسمو[1] ، أي: ارتفع، فلما كان هذا له مزية على النوعين الآخرين، من أجل أنه شارك النوع الذي يكون خبراً في هذا المعنى، =

هذا من ناحية التقسيم. أما من ناحية التلقيب فانظر رد المصنف وتعليقنا.

(١) قال أبو البركات ابن الأنباري في الإنصاف (٦/١) :

١- مسألة: "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم -وهو العلامة- وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو -وهو العلو- وانظر لسان العرب (س م و).

وقال السَّمين الحلبي في الدر المصون (١٩/١): واختلف النحويون في اشتقاق اسم فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو وهو الارتفاع، لأنه يدل على مُسَمَّاهُ فيرفعُه ويظهره، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم، وهو العلامة لانه علامة على مسماه، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف... الخ.

وفي شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/١) القسم الأول من الكتاب، وهو قسم الأسماء.

قال الزجاجي: جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعنى لأن المعنى تحت الاسم.

وانظر هذه المسألة: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (٦/١)، تفسير القرطبي (١٠٠/١)، البحر المحيط (١٤/١)، إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري (٣/١).

ويفضله في أنَّ الخبر يصح عنه، وجب أن يقلب بما ينبئُ عن هـــذه المزيـــة، فلقب بالاسم، ليدل بذلك على النوعين الآخرين.

دلالة الفعل[١]:

وأما النوع الثاني فلقب بـــ"الفعل"، وذلك أن قولك: ضرب، يـــدل على الضرب ، والزمان[٢]، والضرب هو فعل في الحقيقة، فلما كان (ضرب) يدل عليه لقب بما دل عليه[٣] .

٣- فإن قيل: فلم صار تلقيبه بالفعل الدال عليه دون الزمان، وهو أيضًا

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب (١/١٢) باب: علم ما الكلم من العربية" الفعل أمثلـــة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، و لم يقع، وما هـــو كائن لمن ينقطع.

وضرب ابن السراج في الأصول (١/٣٨) مثالاً للفعل فقال: "صلى زيد" يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: "يصلي" يـــدل علـــى الصلاة، وعلى الوقت الحاضر. والمستقبل نحو "سيصلي" يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل. وانظر النكت للأعلـــم الشـــنتمري (١/١١،١٢)، الإنصاف لابن الأنباري (١/٢٣٧)، والإيضاح في علل النحـــو ص: ٥٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧.

(٣) قال الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٥٣ وحد بعض النحويين الفعـــل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك: هذا رجل يقـــوم. فيقـــوم صفة الرجل، ولا يجوز، وأن تصف يقوم بشيء. قيل له: فإن الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال، فالأفعـــال على الحقيقة هي التي يوصف بها، وليس ما قاله بشيء لأنا قد نـــرى الظـــروف توصف في قولنا: مكانًا طيبًا ومكانًا حسنًا وجلسنا مجلسًا واسعًا، ومـــا أشـــبه ذلك.

...الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هـــي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال.

دال عليه[1]؟

قيل: لأنه مشتق من لفظ المصدر[2]، وليس مشتقًا من لفظ الزمان، فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر واشتقاق اللفظ كان أخصَّ به من الزمَان لوجود لفظه فيه.

سبب اشتقاق الفعل من المصدر دون الزمن:

٤- فإن قيل: فلم اشتق الفعل من المصدر دون الزمن؟ قيل: لأنَّ الزمان دائم الوجود، والمصادر أفعال تنقضي، وإنما الغرض في اشتقاق الفعل من أحدهما ليدل عليهما، فلمَّا كانت الأفعال منقضية، والزمان موجودًا، وجب أن يقع الاشتقاق من المصادر ليدل لفظ [٣] الفعل عليهما من غير تذكار، ولم يحتج في الزمان إلى ذلك لوجوده فلهذا وجب الاشتقاق من المصدر دون الزمان[3] .

ووجه آخر: أنَّ أسماء الأزمنة قليلة[4]، وأسماء الأنفس كثيرة[5]، فلو اشتق من الزمان لفظ الفعل ضاق الكلام، ولم يكن فيه مع ذلك دلالة على المصدر، فاشتق من لفظ الأفعال المصدر، لأنها لا تفارقه، وإن لم يكن لها اسم يحصرها.

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/١٢) هذا باب: علم ما الكلم من العربية قال: "وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وهو كائن لم ينقطع"، والأصول لابن السراج (١/٣٨).

(٢) الإيضاح (١/٥)، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١/٢٣٥).

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٧٠، التكملة لأبي علي الفارسي ص: ٥٠٨.

(٤) سبب قلة أسماء الأزمنة أنها محددة يكاد أن يكون كل إنسان يعرفها.

(٥) أسماء الأنفس كثيرة لتعدد الأجناس البشرية، وتغير الألسنة وتنوع الاسم بين التذكير والتأنيث. بالإضافة إلى كون الاسم للإنسان والحيوان والنبات والجماد.

سبب تسمية النوع الثالث بالحرف:

وأما تسمية النوع الثالث بالحرف في اللغة، فموضوع لطرف الشيء[1]، وكان هذا النوع إنما يقع طرفًا للاسم والفعل معًا، خُصَّ بهذا اللقب، لقولك[2]: أزيد ترى في الدار؟ فالألف إنما دخلت للاستفهام عن كون زيد ولم تدخل هي لمعنى يختصها، وهي في اللّفظ طرف مع ذلك، فاعرفه.

حدُّ الاسم:

واعلم أنَّ للاسم حدًّا[3] أو خواصًّا.

(١) لسان العرب حرف، القاموس المحيط (٣/١٣٠، ١٣١) حرف وقال الفارابي في "ديوان الأدب" (١/١١٩) حرف كل شيء شفيره.
وانظر "شمس العلوم" للحميري (٢/٣٥٣)، وقال ابن فارس في "مجمل اللغة" (١/٤٥) الحرف: الحدُّ. يقال لحرف السيف: حدُّه. وفي "تهذيب اللغة" (٥/١٢) حرف السفينة: جانب شقها. وفي تاج العروس للزبيدي (٦/٦٧) الحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده ومن قبله ذكره الجوهري في الصحاح (٤/١٣١٢).

(٢) قال أبو نصر الفارابي في تحديد الحرف: الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة.
وقال ابن السِّيد البطليموسي في "الحلل" ص: ٧٧ تعقيبًا على تصريف الفارابي: هذا تحديد صحيح وهو نحو ما قاله سيبويه: أنه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: إنه ما لم يكن أحد جزئي الجملة المفيدة.

(٣) الحدُّ: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر. وجمعه حدود: "وفصل ما بين كل شيئين: حد بينهما، ومنتهى كل شيء حده ... وحد الشيء من غيره يحدُّه حدًّا وحدَّه: ميزه. وحدُّ كل شيء منتهاه لأنه يرده ويمنعه عن التمادي والجمع كالمجمع [لسان العرب (٢/٧٩٩ حدد)].
وقال الجرجاني في التعريفات ص: ٧٣: الحد في اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز.
=

فحدُّه: كلُّ ما دل على معنى مفرد تحته، غير مقترن بزمان محصل فهو اسم، كقوله: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك، ألا ترى أن هذه اللفظة دالة على شخص مجرد من شيء سواه!

خواص الاسم:

وأما الخواص: فجَوز دخولِ الألف واللام عليه، والتنوين، وحرف من حروف الجر، ووقوعه فاعلاً ومفعولاً، والإضافة، والإضمار، وما أشبه ذلك، وأن يحسن معه ضر ونفع[1] وبعض النحويين لا يجعل علامة الاسم

=

وقال التهانوي في "كشاف اصطلاحات الفنون" (٤/٦١، ٦٢): "...ويطلق الاسم في الاصطلاح النحوي على خمسة معان:

الأول: الاسم الذي يقابل اللقب والكنية.

والثاني: اللفظ الذي ليس له معنى الصفة وهو بهذا المعنى يقابل الصفة.

والثالث: اللفظ الذي ليس له معنى الظرف، وهو بهذا المعنى يقابل الظرف.

والرابع: اللفظ الذي يكون بمعنى حاصل المصدر، ويستعمل في مقابل المصدر.

والخامس: الكلمة التي تدل على معنى بدون انضمام كلمة أخرى إليها، ولا تدل على زمان ماض أو حاضر أو مستقبل، وتكون بهذا المعنى في مقابل الفعل والحرف. انتهى.

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٠: فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة فمنها الألف واللام نحو: الرجل والغلام، ومنها: التنوين نحو: رجلٍ وغلامٍ، ومنها حروف الجر، نحو: من زيدٍ، وإلى عمروٍ، ومنها التثنية، نحو: الزيدان، والعمران، ومنها الجمع. نحو: الزيدون والعمرون، ومنها النداء، نحو: يا زيد وياعمرو، ومنها الترخيم: نحو: يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك... ومنها: التصغير، نحو: زييد وعمير في تصغير زيد وعمرو، ومنها: النسب، نحو: زيدي وعمري في النسب إلى زيد وعمرو، ومنها الوصف: نحو: زيد العاقل، ومنها أن يكون فاعلاً. أو مفعولاً: نحو: ضرب زيد عمرًا، ومنها أن يكون: مضافًا إليه، نحو: غلام زيد، وثوب خزّ، ومنها: أن يكون مخبرًا عنه. فهذه

=

جواز دخول هذه الأشياء، فراراً من أن تلزمهم معارضة لقولهم: "أتت الناقة على مضربها"[1] أي على الزمان الذي يضربها فيه الفحل ، وذلك أنه يقول إن المضرب قد دل على زمان وضرب وهو مع ذلك اسم، وهذا ينقض حد الاسم.

فالجواب: عن هذا السؤال أن يقال: إن المضرب وضع لدلالة على زمان فقط، وإن كنا نفهم مع ذلك الضرب، لاشتقاق اللفظ من الضرب، وإذا كان المفهوم من دلالة وضع الاسم معنى واحداً، فقد سلم لفظ الحد، ونظير ما ذكرنا أن الأفعال إنما وضعت للدلالة على الزمان[2]، وإن كنا نفهم أن الفاعل منها يحتاج إلى مكان، إلا أن ذلك نفهمه بالتأميل دون

=

معظم علامات الأسماء.

(١) قال سيبويه: في الكتاب (٢٣٣/١) وإن كان المفعل مصدراً أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير..... ثم قال: وكذلك المفعل إذا كان حيناً نحو قولهم: "أتت الناقة على مضربها" أي على زمان ضرابها.

و"مضربها" بفتح الراء، صوابه بالكسر كما في (لسان العرب: ضرب) وهو القياس.

وقال في موضع آخر من الكتاب (٨٨/٤، ٨٩) باب: اشتقاقك الأسماء لمواضع نبات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من "لفظها": أما ما كان من فعل يفعل فإن موضع الفعل مفعل، وذلك قولك: هذا محبسنا، ومضربنا، ومجلسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعل فكسروا العين كما كسروها في يفعل.

ثم قال: وكذلك أيضاً يدخلون الهاء في المواضع قالوا: المزلّة أي موضع زلل. وقالوا: المعذرة والمعتبة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس. وقالوا: المصيف، كما قالوا: "أتت الناقة على مضربها" أي على زمان ضرابها.

(٢) انظر كتاب: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطلموسي ص: ٦٦ مسألة: قال أبوالقاسم: والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل، الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص: ٥٢ باب: معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف الأصول في النحو لابن السراج (٣٨/١) شرح الفعل.

اللفظ فكذلك "المضرب" يجري في هذا المجرى، يدل على صحة ذلــــك أن العرب إذا أرادت الدلالة على المصدر فقط قالت: (المضرب)[1] ففتحوا الراء فلو كان المضرب المصدر، لم يحتاجون إلى بناء آخر؟

٥- فإن قيل: فما قولكم في ضارب وما أشبهه من أسماء الفاعلين؟

قيل: دالة على الفاعل للضرب من جهة اللفظ، وإنما يُفهم معنى الزمان فيها بالنية. وجاز ذلك لأنّ اسم الفاعل مشتق من الفعل[2] فجاز أن ينــوي به الزمان لاشتقاقه من لفظ يدل على الزمان.

دلالة كان وأخواتها على الزمان فقط وتصريفها تصريف الأفعال[3]:

٦- فإن قيل: أليس "كان وأخواتها" تدل على الزمان فقط[4] فهـــلاّ

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب (٨٧/٤) هذا باب: اشتقاقك الأسماء لمواضــع بنــات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها".

أما ما كان من فعل يفعل فإن موضع الفعل مَفعلٌ، وذلك قولـــك: هــذا مَحْبِسُــنا، ومَضْرِبُنَا، كأنهم بنوه على بناء يفعل، فكسروا العين كما كسروها في يفعل.

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١٢٢/١) باب: الأسماء التي أعملت في عمل الفعل اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القيــاس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلــك الاسم.

ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل.

إذا قلت: يفعلون نحو ضارب وآكل وقاتل، يجري على: يضرب فهو ضارب، ويقتــل فهو قاتل، ويأكل فهو آكل.

وكل اسم فاعل فهو يجري مجرى مضارعه ثلاثيًا كان أو رباعيًا مزيدًا كان فيه أو غير مزيد، فمكرم جار على أكرم، ومدحرج على دحرج ومستخرج على استخرج.

(٣) العنوان من وضع المحقق.

(٤) قال عبدالقاهر الجرجاني ٤٧٤ هـــ في كتاب: المقتصد في شرح الإيضاح: مـــن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كان وأخواتها، دخلت على المبتــدأ والخــبر =

جعلت اسمًا، لدلالتها على معنى مفرد كدلالة "يوم وليلة" وما أشبههما؟

قيل: إنها وإن كانت تدل على الزمان فقط، فقد صرفت تصريف الأفعال[1]، ومع ذلك فالغرض في ذكرها العبارة عن المعاني التي تقع في خبر المبتدأ، فصارت كأنها دالة على ذلك المعنى والزمان جميعًا. الا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائمًا[2]، دللت بـ"كان" على قيام في زمان ماض، فلذلك وجب أن تجعل أفعالاً.

=

فرفعت المبتدأ، كما يرفع سائر الأفعال الأسماء. وذلك أن الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدمًا عليه وقد حصل ذلك في اسم كان، ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول نحو ضرب زيد عمرًا، ليست بمنزلة المفعول على الحقيقة ألا ترى أن عمرًا غير زيدٍ، وقائم هو زيد في قولك زيدٌ في قولك: كان زيدٌ قائمًا. وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط.

(١) قال المبرد في "المقتضب" (٩٧/٣) هذا باب: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد..... اعلم أن هذا الباب إنما معناه: الابتداء والخبر، وإنما دخلت "كان" لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك.

وقال المبرد في "المقتضب" (٨٦/٤) هذا باب: الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

" كان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ويكون معرفة ونكرة . أي ذلك فعلت صلح".

(٢) قال عبدالقاهر الجرجاني في [المقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٨/١)] فإن قلت: كان زيدٌ قائمًا، كان بمنزلة قولك: قام زيد في أنه يدل على قيام في زمان ماض.

فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عوضت الخبر، فلم يسكت على فاعليها، لو قلت: كان زيدٌ منطلقًا، وسيكون زيد منطلقًا، لأن كان ويكون يدل على الزمان فقط فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر.

حدُّ الفعل:

وأما الفعل : فحده أن يقال : كل كلمة تدل على معنى وزمان[1] محصل فهو فعل، كقولك: ضرب، وانطلق، يدل على انطلاق في زمان

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/٢): الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، وقال ابن السراج في الأصول (١/٣٨) : الفعل : ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل.

وقال أبوالقاسم الزجاجي كما جاء في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٩٥): "....والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل" .

- وفي الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ص: ٦٩.
- وقال أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: ما امتنع من التثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصفة، وجاز أن يتصرف علمت أنه فعل.
- وقال الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلَّ على زمان.
- وقال قطرب: الفعل ضربان يدلاَّن على ثلاثة معان، وإنما الفعل على ضربين؛ لأن صيغة المستقبل والحال واحدة.
- وقال الجرمي: الفعل ما حسنت فيه التاء نحو: ضربت، وقامت وقال: وبهذا علمنا أن نعم وبئس فعلان قولنا: "نعمت المرأة هند"، وبئست الفعلة.
- وقال أبوعبدالله الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات.
- ولأبي العباس المبرد في تحديد الفعل أربعة أقوال:

أحدها: أن الفعل ما دلَّ على حركة.

والثاني: أن الفعل ما دلَّ على حدوث شيء في زمان محدود.

والثالث: أن الفعل ما احتمل الضمير.

والرابع: أن الفعل ما حسن فيه أو غد (الصاحبي ص: ٨٥).

- وقال أبو إسحاق الزجاج: الفعل صوت مقطع مفهوم على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث.
- وقال الأخفش الصغير وهو علي بن سليمان: الفعل صفة ولا يوصف.

=

خواص الفعل:

وله أيضًا خواص، فمن خواصه:

أ- التصرف[١] ، نحو ضرب يضرب، وذهب يذهب، وما أشبهه.

ب- ومنه صحّة الأمر نحو: اضرب، واقتل، وما أشبهه[٢] .

حدُّ الحرف:

وأما الحرف: فحده: ما دل على معنى في غيره[٣] نحو قولك: أخذت درهمًا من مال زيد، فـــ"من" تدخل للتبعيض للمال[٤]، والبعض هو الدرهم

= - وقال محمد بن الوليد: الفعل ما كان مختلفًا.

وقال أبوالحسن بن كيسان: الفعل ما كان مذكورًا لأحد زمانين مـــا مضـــى، ومـــا يستقبل أو أحدهما، وهو الحال.

(١) قال الشيخ عبدالقاهر في المقتصد (٨٢/١): اعلم أن أمثلة الفعل إنما جاءت للدلالة على الأزمنة الثلاثة. فإذا قلت: ضرب دل على زمان ماض، وضرب فيـــه، وإذا قلت: يضرب، دل على ضرب في الحال. وإذا قلت: سيضرب، دلَّ على زمـــان مستقبل وضرب فيه. ولولا قصدهم اعتقادة الأزمنة لما احتيج إلى هـــذه الأمثلـــة لأجل أن المصادر تدل على الأحداث.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/ ١٢): "هذا باب : علم ما الكلام من العربيـــة" ... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب.

(٣) قال أبو البقاء العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب (٥٠/١): حد الحرف ما دل على معنى في غيره فقط. ولفظ "دل" أولى من قولك: "جاء" لأن الحدود الحقيقة دالة على ذات المحدود بها. وقولنا: "ما جاء لمعنى" بيان العلة التي لأجلها جاء، وعلة الشيء غيره. وانظر: الإيضاح للزجاجي ص: ٥٤، الكتاب لســـيبويه (١٢/١)، شرح جمل الزجاجي (١٠٠/١)، المقتصد (٨٤).

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢٢٥/٤) باب: "الإشباع في الجرِّ والرفع، وغير الإشباع، والحركة كما هي: "من: تكون للتبعيض، "تقول هذا من الثوب، وهذا منهـــم، كأنك قلت: بعضه. وقال ابن هشام في المغني (١٤/٢) من: للتبعيض نحو: "منهم =

من المال. وإن شئت اعتبرته بامتناع حد الاسم والفعل منـــــه، أو بامتنـــاع خواصهما منه[1] .

إدخال الهاء في اللغة العربية:

وأما إدخال الهاء في العربية[2]، فلأن المراد بالعربية، اللغـــــة العربيـــة،

=

من كلم الله" وعلامتها: إمكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مســـعود: "حتـــى تنفقوا بعض ما تحبون". وانظر: خزانة الأدب (١٦٥/٨)، المقتضــــب (٤٤/١)، (١٣٦/٤، ١٣٧).

(١) قال أبوعلي الفارسي: "والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو لام الجـــر وبائه وهل وقد وثم وسوف وحتى وأما".

قال عبد القاهر الجرجاني معلقًا على ذلك: فكأنه قال: ليس الحرف غير ما ذكرنا من أنه ما جاء لمعنى المقتصد في شرح الإيضاح (٨٤/١).

- وقال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٥٤ حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو: من وإلى وثم وما أشبه ذلك.

(٢) قال ابن منظور في لسان العرب (٤٥٩٥/٦) باب: الهاء: الهاء من الحروف الحلقية وهي: العين والحاء والهاء والخاء والغين والهمزة، وهي أيضًا من الحروف المهموسة وهي: الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفـــــاء. قال: والمهموس حرف لأن في مخرجه دون المجهور في رفع الصوت...

قال ابن سيده: الهاء حرف هجاء، وهو حرف مهموس يكون أصلاً وبدلاً وزائـــــدًا. فالأصل: نحو هند وفهد وشبه.

- ويبدل من خمسة أحرف وهي: الهمزة والألف والياء والواو والتاء، وقضى عليهـــــا ابن سيده أنها من هـــ و ي وذكر علة ذلك في ترجمة "حوى" .

- وقال سيبويه: الهاء وأخواتها من الثنائي كالباء والحاء والطاء واليـــــاء إذا تهجيـــت مقصورة، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت في التهجي على الوقف قال: ويدلـــك على ذلك أن القاف والدال والصاد موقوفة الأواخر، فلولا أنها علــــى الوقــف لحركت أوأخرهن، ونظير الوقف هنا الحذف في الهاء والحــــاء وأخواتهـــا، وإذا

=

واللغة[1] مؤنثة، فدخلت الهاء على هذا المراد.

أقسام الإعراب:

- وإنما قسمت العربية على أربعة أضرب، لأنَّ أصل الإعراب هو الإبانة[2].

=

أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات تصوت بها، إلا أنك تقف عندها بمنزلة عِه.

وانظر: خزانة الأدب (١٧٧/٤، ١٧٨) (٢٤١/٥)، (٤٦/٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٨)، (٤٥٧/١١).

- وقال ابن منظور في لسان العرب (٤٠٤٩/٥): لغو

قال الأزهري: واللغة من الأسماء الناقصة، وأصلها لغوة من لغا إذا تكلم [تهذيب اللغة] (١٩٨/٨).

.......اللغة: اللسن وحدها أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهي فعلة من لغوت، أي تكلمت أصلها لغو ككرة وقلة وثبة كلها لاماتها واوات. وقيل: أصلها لغي أو لغو، والهاء عوض، وجمعها لغي مثل برة وبري.

(١) قال ابن جني في الخصائص (٣٣/١) باب: القول على اللغة وما هي؟ أما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدها.

(٢) قال الأزهري في تهذيب اللغة (٣٦٢/٢): الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يقال : أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبن ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام قد أعرب.

- وفي جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء (١٣٩/١): الإعراب: الإظهار وإزالة الفساد على أنه من عربت معدته إذا فسدت والهمزة للسلب.

وعند النحاة: الحركة أو الحرف الذي يكون سببًا قريبًا لاختلاف أخر المعرب.

وعند بعضهم: الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

والإعراب إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني[1] .

أقسام اللغة العربية من حيث الإعراب والبناء:

فكأنا أردنا أن نقسم العربية من حيث كانت مبنية عليه، لا من وجوه تصاريفها.

وإذا كان كذلك فالإعراب إنما هو بحركة وسكون، والحركة إمـــا أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، لا يمكن أن توجد حركة مخالفة لهذه الثلاثة، والسكون الرابع، فلهذا انقسمت أربعة أقسام[2] .

---

(١) قال الشيخ أبوعلي الفارسي: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل.
قال الشيخ عبدالقاهر معلقًا: اعلم أن معنى الإعراب على وجهين: أحدهما: أن يكون من قولهم: أعرب عن نفسه، إذا بين ما في ضميره وأوضحه؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني .... والوجه الثاني : أن يكون إعرب منقولاً من قولهم : عربـــت معدته إذا فسدت فكأن المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام...
الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، ولهذا قال: الإعراب أن تختلـــف أواخـــر الكلـــم لاختلاف العوامل.

(٢) قال المبرد في المقتضب (١٤٢/١) هذا تفسير وجوه العربيـــة وإعـــراب الأسمـــاء والأفعال. إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع والنصب والجر. فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضم نحو قولك زيد، ونصبه بالفتح، نحو قولك زيداً، وجره بالكسرة، نحو قولك زيدٍ.
- وقال سيبويه في الكتاب (٢/١، ٣): ".... وهي تجري على ثمانيـــة مجـــار، علـــى النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقـــف... وإنمـــا ذكرت لك ثمانية مجار، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بنـــاء لا يزول عنه.
فالنصب، والجر، والرفع، والجزم، لحروف الإعراب. وأما الفتح والكســـر، والضـــم، والوقف فللأسماء غير المتمكنة".
سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء، وهو مذهب البصريين. =

٧- فإن قال قائل: فلم صار الرفع والنصب يدخلان على الأسماء والأفعال واختص الجرّ بالأسماء، والجزم بالأفعال؟

قيل: لأن أصل الإعراب إنما هو في الأسماء[1] دون الأفعال، والدلالة

=

قال الرضي في شرح الكافية (٢/٣): التمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء، وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم، ومتأخريهم تقريبًا على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما" وانظر الأشباه والنظائر (١/١٦٢).

- وقال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٧٢ باب: القول في الإعراب أحركة هو أم حرف؟ إن الإعراب دال على المعاني، وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه.

(١) قال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٧٧ باب: القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التي هي الأسماء والأفعال والحروف.

- قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف.

- قال الشيخ أبو علي: والمعرب من الكلم صنفان: الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، والحروف كلها مبنية، الأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحروف ولم تتضمن معناها"

قال الشيخ الإمام عبدالقاهر: اعلم أن أصل الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء لأجل أن الاسم يكون فيه معان توجب الاختلاف كالفعالية والمفعولية والإضافة فلو لم نأت بالاختلاف لم يُفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف، لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أن ضرب للماضي، وسيضرب للمستقبل.

- وقال السيوطي في [همع الهوامع (١/٤٤)] مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة.

=

على ذلك أن الأسماء لو لم تعرب لأشكل معناها، ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسن زيد، لكنت ذامًّا له.

ولو قلت: ما أحسن زيد؟

لكنت مستفهمًا عن أبعاضه أيها أحسن.

ولو قلت: ما أحسن زيدًا: لكنت متعجبًا[1] فلو أسقط الإعراب في هذه الوجوه، لاختلطت هذه المعاني[2]، فوجب أن تعرب الأسماء ليزول الإشكال.

الإعراب زيادة:

وأما الأفعال فإنها لو لم تعرب لم يشكل معناها، لأنها بنيت لأزمنة مخصوصة، فإعرابها أو تركها لا يخل بمعناها، والإعراب زيادة، ومن شرط

=

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع.

(١) قال سيبويه في الكتاب (٧٢/١): "باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه".

وذلك قولك: ما أحسن عبدالله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به.

ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما ولا تزيل شيئًا عن موضعه ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئًا ممّا يكون في الأفعال سوى هذا.

(٢) قال أبو البركات ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٢: "فإن قيل: فإلى كم ينقسم الحرف؟ قيل: إلى قسمين: معمل ومهمل، فالمهمل هو الحرف المختص كحرف الاستفهام، وحرف العطف، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم إلى ستة أقسام، فمنها: ما يغير اللفظ والمعنى، ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى، ولا يغير الحكم، ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظًا ولا معنى، ومنها ما لا يغير لا لفظًا ولا معنى ولا حكمًا".

الحكيم ألا يزيد لغير فائدة فكان حق الأفعال كلها أن تكون سواكن إلا أن الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع أشبه الاسم من أربع جهات:

أحدها: أن يكون صفة كما يكون الاسم، كقولك: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب(1) .

والثاني(2) : أنه يصلح لزمانين، أحدهما الحال، والآخر الاستقبال، ثم

---

(1) "... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفعل أنا ونفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن. [الكتاب لسيبويه (١٣/١)].

وقال الشيخ أبوعلي: "والأفعال المضارعة ما لحقت أوله زيادة من هذه الزيادات الأربع التي هي أفعل أنا، ونفعل نحن، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو. فهذه الأفعال أعربت لمضارعتها الاسم، فإذا لحقه السين أو سوف فقيل: سيفعل أو سوف يفعل، خلصت للاستقبال، وزال بدخول الحرف عليه الشياع الذي كان قبل فصار كالاسم الذي دخله لام المعرفة، نحو الرجل فقصرته على مخصوص بعد أن كان شائعًا.

- ويقول عبدالقاهر في المقتصد (١٢٠/١): مررت برجل يكتب، فيقع موقع كاتب ويكون بمعناه والوجهان الأولان عليهما الاعتماد.

وإياهما ذكر صاحب الكتاب "سيبويه (٣/١)".

(2) قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في [المقتصد (١١٨/١)] هذه الأمثلة فيها شياع وعموم ثم يدخل عليها حرف يزيل شياعها ويخلصها لشيء واحد تقول: زيد يأكل، فيصلح أن يكون ملتبسًا بالفعل، وأن لا يكون قد شرع فيه بعد، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خلص لأحد الوجهين وهو الاستقبال فلا يصلح للحال بدلالة ما تقدم من أنه لا يجوز أن تقول: سيفعل، وهو في الفعل، فلما كان كذلك صار بمنزلة الأسماء الشائعة كرجل وفرس، لأنك تقول: جاءني رجلٌ فلا يختص بواحد من النوع، ثم تدخل عليه حرفًا يخصه بواحد معين.

- وقال سيبويه في الكتاب (١٤/١) : "..... وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك =

تدخل "السين وسوف"[1] فتبينه إلى الاستقبال، كما أن قولك: ضارب، لا يدل على شخص بعينه، كما اختص الفعل بزمان بعينه.

والثالث: أنَّ اللام التي تدخل في خبر "إنَّ" تدخل على الاسم، وعلى هذا الفعل، كقولك: إن زيداً لقائم، وإن زيداً ليقوم، ويقبح دخولها على الماضي، نحو: إن زيداً لقام. فلما شرك الفعل المضارع الاسم في حسن دخول اللام عليه، علمنا أن بينهما مشابهة[2] .

وإنما قبح دخول اللام على الماضي، لأن هذه اللام أصل دخولها على

فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة.

(١) قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في [المقتصد (١/١١٨)] هذه الأمثلة فيها شياع وعموم ثم يدخل عليها حرف يزيل شياعها ويخلصها لشيء واحد تقول: زيد يأكل، فيصلح أن يكون ملتبساً بالفعل، وأن لا يكون قد شرع فيه بعد، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خلص لأحد الوجهين وهو الاستقبال فلا يصلح للحال بدلالة ما تقدم من أنه لا يجوز أن تقول: سيفعل، وهو في الفعل، فلما كان كذلك صار بمنزلة الأسماء الشائعة كرجل وفرس، لأنك تقول: جاءني رجلٌ فلا يختص بواحد من النوع، ثم تدخل عليه حرفاً يخصه بواحد معين.

- وقال سيبويه في الكتاب (١/١٤) : "..... وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة.

(٢) قال عبدالقاهر الجرجاني في كتاب: المقتصد في شرح الإيضاح (١/١١٩) : اعلم أن الأفعال المضارعة هي "المشابهة للأسماء، ..." من المشابهة أنك تقول: إن زيداً ليخرج، فتدخل لام -الابتداء على يفعل وهو مما يختص الأسماء، ألا ترى أن الابتداء لا يكون في الفعل، كيف والفعل لا يخبر عنه، وكلٌّ مبتدأ مخبرٌ عنه، فلما أدخلوا هذه اللام الموضوعة للأسماء على هذا القبيل من الفعل فقالوا: إنَّ زيداً ليفعل، بدل قولك: إن زيداً لفاعل على كان ذلك مشابهة بينه وبين الاسم، والدليل على ذلك أنه لا يدخل على كل فعل، ولا يجوز أن تقول: إن زيداً لقام، فتدخله على مثال الماضي المحض.

المبتدأ، ونقلت عن موضعها لدخول "إنَّ" عليها، وحقُّ خبر المبتدأ أن يكون هو المبتدأ في المعنى، فلما كان الفعل المضارع مشبهًا للاسم حسن دخول اللام عليه، ولمَّا بعد الماضي من شبه الاسم قبح دخولها عليه[1] .

والرابع: أن قولك: ضارب، يصلح لزمانين، وكذلك: يضرب، يصلح لزمانين[2]، وإنما صارت هذه [٥] المشابهة لها تأثير، لأن الاسم الواحد قد يقع لمسميات كثيرة فلما وقع المضارع لزمانين، صار كالاسم الواقع لمسميين، فلذلك صار هذا الوجه معتدًا به في شبهة للاسم، ولم يجز أن يعتد يكون "ضرب" دالا على الزمان الماضي، فيجعل الماضي مشبهًا له في هذه الوجوه، لأن دلالة الفعل على معنى واحد لا يوجب شبهًا بالأسماء، لأن الاتساع إنما وقع في الأسماء، لكون الاسم الواحد لمسميات ، لضيق الأسماء ، وكثرة المسمين بها، فما أشبهها من هذا الوجه يجري مجراها، وما دل على معنى واحد فهو على أصله، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهات، وجب أن يحمل على الاسم فيما يستحقه، الاسم، وهو الإعراب وإنما حمل على الاسم في الإعراب دون ما يستحقه الاسم من الجمع والتصغير، وغير ذلك مما يختص بالأسماء دون الأفعال لأن الإعراب لا يغير معنى الفعل بدخوله عليه، وصار ما ذكرته يوجب تغيير معنى الفعل وإخراجه إلى أن يكون اسمًا، إذ كانت المعاني التي اختص بها الاسم مما لا يصح دخولها على الفعل، وإنما اختص بها من حيث كان اسمًا، فلذلك وجب أن يحمل الفعل على الاسم من أجل ما أشبهه في حكم لا يغير معناه،

---

(١) يقول ابن الأنباري في أسرار العربية ص:١٣: ... ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولهم: "لا يدي لزيد" فاللام ههنا غيرت اللفظ لجرها الاسم، وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص، ولم تغير الحكم، لأن الحكم حذف النون للإضافة، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها.

(٢) هما: الحال والاستقبال ينظر : أسرار العربية ص: ١٣.

ويلحقه بمعنى الأسماء وهو الإعراب، إلا أن الجزم لم يجز دخوله على الاسم، لانه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين وهما: التنوين والحركة[1]، والاسم في نهاية الخفَّة فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، فسقط الجزم من الأسماء، وأدخل في الأفعال، إذ كان الفعل ثقيلاً[2] يحتمل الحذف والتخفيف،

---

(١) قال سيبويه: في الكتاب (١/٣): "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.

وانظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (١/١٩، ٢٠)، الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص:١٠٢ باب: علة امتناع الأسماء من الجزم.

(٢) قال أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ١٠٠،١٠١ باب: ذكر علة ثقل الفعل وخفة الاسم: قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم، لأن الأسماء هي الأولى. وهي أشد تمكنًا من الأفعال، لأن الأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال. كقولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك. والفعل لا يستغني عن الاسم، ولا يوجد إلا به -ذكر ذلك سيبويه في الكتاب (١/٦) وفصله السيرافي في شرح الكتاب (١/١٦٦) - وكشف بعضهم عن هذا المعنى أبين من هذا فقال: وجه ثقيل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دل على مسمى تحته، نحو رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن بدّ من الفكر في فاعله، لأنه ينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل. قالوا: ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخفّ من المعارف، لأنه واحد من جنس. وإذا قلت جاءني محمد، ذكرت واحدًا معروفًا فسبيله أن يحصله بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية، وإلاّ لم يكن لذلك معنى، وكنت تقول له: جاءني رجل يقال له محمد، وإنما تقول له هذا عند ظنك بأنه عارف به وربما أشكل.

- قال سيبويه في الكتاب (١/٦) واعلم أن النكرات أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنًا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به وتجد رأي السيرافي في كون التعريف أثقل من التنكير في شرح الكتاب (٤/٧٤).

- وقال آخرون: إنما خفَّ الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمَّى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل، والمفعول والمفعولين، والثلاثة، والمصدر والظرفين من الزمان =

فاستقر الجزم للفعل لما ذكرنا.

الرفع والنصب والجر من أضرب الإعراب:

وبقي من الإعراب ثلاثة أضرب، وهو: الرفع والنصب والجر، فالجر امتنع من الفعل، لأن الجر إنما يكون بالإضافة[1]، والفضل بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام، لكان مبهماً، فإذا قلت: غلام زيد، اختص بملك زيد، فلو قلت: جاءني غلام يقوم، لم يختص الغلام بإضافته إلى "يقوم". لأن القيام يكون من زيد، ومن عمرو، وسائر الناس، فلهذا أسقط الجر من الفعل.

ووجه آخر: وهو أن المجرور يقوم مقام التنوين، والفعل لا يخلو من فاعل، فكان يؤدي إلى أن يقوم مقام التنوين.

- وهو وجه واحد ضعيف- شيئان قويان، وهما الفعل والفاعل، فسقط الجر من الفعل وجعل في الاسم، إذ كان محلاً للإعراب[2] .

=

والمكان، والحال، وما أشبه ذلك.

- قال الكسائي، والفراء، وهشام: الاسم أخف من الفعل، لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم.

- وكان ثعلب يقول: الأسماء أخف من الأفعال، لأن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف. فهي أثقل منها.

(١) يقول سيبويه في الكتاب (١/ ١٤) باب : مجاري أواخر الكلم من العربية ليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقب لتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.

(٢) النكت للأعلم ص: ١٦.

الرفع والنصب[1] :

وبقي من الإعراب الرفع والنصب، و لم يعرض فيهما ما يوجب اختصاصهما أو أحدهما بالفعل والاسم، فوجب أن يدخلا عليهما[2] .

إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال[3] :

وجازت إضافة أسماء الزّمان إلى الأفعال لأنها تضاف إلى المصادر، والفعل يدل على مصدره ، كقولك: "من كذب كان شرًّا له"[4]، أي: كان

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (١/١٣): هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر، والرفع والجزم، والفتح والضم، والكسر والوقف" ويروى عن المازني أنه غلط سيبويه في قوله هذا وقال: كان ينبغي أن يقوله: على أربعة مجار: على الرفع والنصب والجر والجزم، ويدع ما سواهن ينظر في : أبوعثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص:١٨٥، ٨٦، النكت للأعلم الشنتمري (١/١٣).

(٣) العنوان من وضع المحقق

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢/٣٩١) باب: ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً".

...... ومثل ذلك قول العرب: "من كذب كان له شرًّا له" يريد كان الكذب شرًّا له، إلا أنه استغنى بأنّ المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله كذب في أول حديثه، فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر.

وفي خزانة الأدب (٦/١٩٣) أصل الكذب الإخبار على خلاف الواقع.

قال ابن قتيبة: الكذب يكون في الماضي، والخلف في المستقبل... وقد ألف أبوبكر بن الأنباري "رسالة في معاني الكذب" قال: الكذب ينقسم على خمسة أقسام:

١- تغيير الحاكي ما يسمع، وقوله ما لا يعلم نقلاً ورواية. وهذا القسم هو الذي يؤثم ويهضم المروءة".

٢- أن يقول قولاً يشبه الكذب ولا يقصد به إلا الحق ومنه حديث "كذب إبراهيم =

الكذب شراً له ، فلما جاز أن نقول : أعجبني يوم خروجك. جاز أن تقول: أعجبني يوم تخرج.

الفعل يدل على مصدر وزمان(١):

ووجه آخر: أنّ الفعل يدل على مصدر وزمان، والزمان جزء من الفعل(٢)، فلما جازت إضافة البعض إلى الكل [٦]، جازت إضافة الزمان إلى الفعل كما يجوز أن تقول: "ثوب خز"(٣) .

وقال الأخفش(٤) في ذلك: إن جميع ظروف الزمان يتعدى الفعل إليها

ثلاث كذبات: في قول: "إني سقيم"، وفي قوله: "بل فعله كبيرهم" وفي قوله: سارة أختي وهي زوجته.

٣- بمعنى الخطأ وفي "النهاية" لابن الأثير : ومنه حديث صلاة الوتر: "كذب أبومحمد" أي أخطأ.

٤- البطول، كذب الرجل بمعنى بطل عليه وما رجاه .

٥- من المعاني كذب: الاغراء. انظر شاهد له في [خزانة الأدب (١٨٤/٦)].

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) المقتضب (٢٧٥/٢) هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة.

(٣) شرح جمل الزجاجي (٤٦٨/١)، والإيضاح في علل النحو ص: ١٠٨، باب ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض، والمقتضب (٢٤/٤) هذا باب الاسمين اللذين يجعلان اسمًا واحدًا، نحو حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب.

(٤) أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى مجاشع. أخذ النحو عن سيبويه -وكان أكبر منه- وصحب الخليل أولاً، وكان معلّمًا لولد الكسائي.

انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٦/٢، ترجمة رقم (٢٧٠)، الفهرست (٥٢)، كشف الظنون ٢٠١، ١٣٩١، ١٤٣٨، ١٤٥١، ١٤٦٣، ١٦٧٠، ١٧٢٩، ١٧٣٠، المزهر (٤٠٥/٢، ٤١٩، ٤٤٤، ٤٦٣)، معجم الأدباء (٢٢٤/١١)، مرآة الجنان (٦١/٢).

بغير توسط حرف الجر[1] .

وظروف المكان إنما يتعدى الفعل إلى المبهم منها بغير توسط حرف الجر فجعلت إضافة ظروف الزمان إلى الفعل عوضًا من ذلك[2] .

حيث من ظروف المكان، وحين من ظروف الزمان[3] :

فأما "حيث"[4] من ظروف المكان فيجوز إضافتها إلى الفعل، تشبيهًا بـــ"حين"، لأنها مبهمة في المكان كإبهام "حين"[5] في الزمان، فلذلك جاز إضافتها إلى الفعل[6] .

فاستقر بما ذكرنا أن الجرّ للأسماء، والجزم للأفعال، وبقي الرفع والنصب مشتركين للأسماء والأفعال[7] .

٨- فإن قال قائل: قد قلتم إن أصل الأفعال السكون، ثم بينتـــم

---

(١) قال ابن برهان العكبري في شرح اللمع (١٢٢/١): "فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذًا يقف استعماله على السماع. وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط، لاقتضاء المعنى مكانًا مطلقًا مبهمًا غير معين"، وانظر: شرح جمل الزجاجي (٣٢٨/١).

(٢) الإيضاح في علل النحو ص: ١٣٨.

(٣) العنوان من وضع المحقق.

(٤) الكتاب لسيبويه (١٠٦/١)، (٤١٨/٢)، (٥٦/٣، ٥٨، ٢٩٢، ٣٣١)، (٤/ ٢٢١، ٢٨٦، ٢٩٩)، خزانة الأدب (٣٧/٥، ١٧٣)، (٥٣٤/٦-٥٣٧، ٥٥٣-٥٥٥) (٣،٤/٧، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ٢٠)، مغني اللبيب (١١٦/١).

(٥) المقتضب (٣٤٦/٤) هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من التصرف.

(٦) المقتضب (٤٧/٢) هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة.

(٧) الكتاب لسيبويه (١٤/١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية قال: ".. والنصب في الأسماء ...... والنصب في المضارع من الأفعال...."، شرح جمل الزجاجي (١١٦/١-١١٧).

وجوب الإعراب للمضارع، فمن أين اختلف فعل الأمر والفعل الماضي فبنيتم الماضي على الفتح، والأمر على السكون؟

فالجواب في ذلك: أن الفعل الماضي قد حصلت له مشابهة بالاسم من وجه، وذلك في الصفة[1]، نحو قولك: مررت برجل قام كما تقول: مررت برجل قائم، ويقع موقع المضارع في الشرط[2] ، كقولك: إن ضربت ضربت فهو بمنزلة: إن تضرب أضرب.

وفعل الأمر لا يقع هذا الموقع، فجعل للماضي مزية على فعل الأمر، ولم تبلغ هذه المزية أن توجب له الإعراب، فوجب أن يجعل الماضي حكمه بين حكم المضارع، وبين فعل الأمر، فمنع الإعراب، لنقصه عن المضارع، وفضل بحركة لمزيته على فعل الأمر[3] .

---

(١) قال أبو البركات ابن الأنباري في كتابه "أسرار العربية" ص: ١٢٤ : "وبني الفعل الماضي على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة، نحو قولك: مررت برجل ضرب كما تقول: مررت برجل ضارب" قال الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش: وما قاله ابن الوراق هو الصواب ، لأن المراد هنا أن يشبه الفعل الاسم في الموقع وليس الصيغة فقط.

(٢) أسرار العربية ص: ١٢٤
- والمقتصد (١٠٩٥/٢).
- والمقتضب (٥٠/٢) هذا باب الراء في الإمالة.

(٣) قال عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد (١٣٦/١) وفعل الأمر ليس له هذا التمكن، لأنه لا يوصف به، ألا ترى أنك لا تقول مررت برجل أضرب زيداً، ولا تقول: اضرب أضْرِبْ بمعنى إن تضرب أضرب، ...... ومثال الماضي بمنزلة يا حكم في أنه بني على الحركة تنبيهًا على التمكن فإن قلت: فكيف اختير الفتحة من بين الحركات؟ فالجواب أن الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية، لأن الفصل بينها وبين السكون واضح، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها، والفعل وأن حصل له تمكن فليس بحاصل له قوة

٩- فإن قال قائل: فلم جعلت تلك الحركة الفتحة؟ قبل: لأن الغرض بتحريكه أن يحصل له مزية على فعل الأمر، وبالفتح نصل إلى غرضنا، كما نصل بالضم والكسر، إلا أن الفتح أخف الحركات فوجب استعماله لخفته[1] .

ووجه آخر: وهو أن الجر لما منع الفعل، وهو كسر عارض، والكسر اللازم أولى أن يمنع الفعل، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، و لم يجز أن يبنى على الضم، لأن بعض العرب تجتزئ بالضمة عن الواو[2]، فتقول في قاموا: قام.

قال الشاعر[3] :

=

الأسماء. وإن كان كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى. وانظر : أسرار العربية ص: ١٣٦.

(١) قال عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد (١/١٣٦) وفعل الأمر ليس له هذا التمكن، لأنه لا يوصف به، ألا ترى أنك لا تقول مررت برجل أضرب زيدًا، ولا تقول: اضرب أضْرِبْ بمعنى إن تضرب أضرب، ...... ومثال الماضي بمنزلة يا حكم في أنه بني على الحركة تنبيهًا على التمكن فإن قلت: فكيف اختير الفتحة من بين الحركات؟ فالجواب أن الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية، لأن الفصل بينها وبين السكون واضح، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها، والفعل وأن حصل له تمكن فليس بحاصل له قوة الأسماء. وإن كانت كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى. وانظر : أسرار العربية ص: ١٣٦.

(٢) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٢/٣٣٣) : ".... لأن من العرب من يقول في الجمع : الزيدون قام" وينظر: معاني القرآن (١/٩١).

(٣) قال ابن عصفور الأشبيلي في شرح الجمل (٢/٥٨٥) ومن الحذف. حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات. ومن حذف الواو . وذكره ثم قال: فحذف واو الضمير، وإنما جاز ذلك لأن فيه رد الشيء إلى أصله، لأن هذه الحروف

=

فَلَوْ أنَّ الأطبَّا كَانُ حَوْلي وَكَانَ مَعَ الأطبَّاء الأسَاةُ

فلو بنى على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات[1]، فأسقط الالتباس، وأسقط الكسر لما ذكرناه، فلم يبق إلا الفتح فبني عليه.

جزم فعل الأمر باللام:

١٠- فإن قال قائل: ما تنكرون أن يكون الأمر مجزومًا بلام محذوفة؛ لأن الأصل في قم: لتقم، والدلالة في ذلك قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم- ﴿**فبذلك فلتفرحوا**﴾[2]، فحذفت اللام والتاء، وبقي الفعل

=

المحذوفة زوائد.

وقال الفراء في معاني القرآن (٩١/١): "…. وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع اكتفى بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قالوا: قد قال ذلك، وهي في هوازن وعُلْيا قيس

- والأساة جمع آس، وهو هنا من يعالج الجرح: انظر خزانة الأدب (٣٨٥/٢).

(١) يريد هنا لغة هوازن وعليا قيس [معاني القرآن للفراء (٩١/١)].

(٢) يونس آية (٥٨).

قال ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع ص: ٦٢:﴿**فبذلك فلتفرحوا**﴾ بالتاء النبي -صلى الله عليه وسلم-، وعن الكسائي في رواية زكريا ابن وردان، وقد ذكرناه عن يعقوب. ﴿**فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون**﴾ بالتاء فيهما زيد بن ثابت وأبوجعفر المدني وأبو النتاج.

- وقال أبو حيان في البحَر المحيط (٧٦/٦) قرأ عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبورجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وابن جعفر المدني، والسلمي، وقتادة والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، والعباس بن الفضل الأنصاري فلتفرحوا بالتاء على الخطاب، ورويت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

- قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢٢٤/٦-٢٢٥) قال الزمخشري في الكشاف (٢٤/٢) وهو الأصل والقياس. وقال الشيخ أبو حيان في البحر (١٧٢/٥): إنها

=

مجزومًا كما كان؟

وقيل له: هذا يفسر من وجوه:

١- أحدها: أن حروف الجزم أضعف من حروف الجر، لأن الفعل أضعف من الاسم، والجر على هذا يجوز أن يكون أقوى من الجزم، وعوامل الجر يجوز حذفها، وما هو أضعف منها أولى ألا يحذف.

٢- ووجه آخر: وهو أن هذه الزوائد أوجبت للفعل المضارعة للاسم، فوجب أن يزول الإعراب الذي وجب من أجلها.

٣- ووجه آخر : وهو أن شرط المعرب أن تعتقب في آخره الحركات باختلاف العوامل، وشرط المبني أن يلزم طريقة واحدة. فلما وجدنا فعل الأمر لا يزول عن السكون.

لغة قليلة يعني أن القياس أن يؤمر المخاطب بصيغة أفعل، وبهذا الأصل قرأ أبي، "فافرحوا" وهو في مصحفه كذلك.

- وهذه قاعدة كلية : وهي أن الأمر باللام يكثر في الغائب والمخاطب المبني للمفعول مثال الأول: "ليقم زيد" وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: لِيُعن بحاجتي، ولتضرب يا زيد: فإن كان مبنيًا للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن معه.

وفي الحديث: "لتأخذوا مصافكم" بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة أفعل نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يضعف الأمر باللام للمتكلم وحده أو معه ومعه غيره. فالأول نحو "لأقم" تأمر نفسك بالقيام.

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "قوموا فلأصل لكم" أخرجه البخاري (٤٨٨/١) كتاب الصلاة (٢٠)، أبو داود (٤٠٧/١) كتاب الصلاة (٧١) ومثال الثاني: "لنقم" أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر:

إذا ما خَرَجْنا من دمشقَ فلا نَعُدْ بها أبدًا ما دام فيها الجُراضِمُ

ونقل ابن عطية في المحرر (٥٧/٩) عن ابن عامر أنه قرأ "فلتفرحوا" خطابًا، وهذه ليست مشهورة.

٤- وجب أن يلحق بحكم المبنيات دون المعرب، وليس معنى دخول "اللام" معنى الأمر.

لا يصح دخول الجزم على الأسماء:

والأسماء لا يصح دخول الجزم عليها، نحو: صـــــه ومه، وما أشبه ذلك[(١)]، فقد بان مما ذكرنا أن فعل الأمر يوجب أن يكون مبنيًا على السكون.

أسباب اختلاف أواخر الأسماء الستة:

١١- فإن قال قائل: لم صارت هذه الأسماء الستة تختلف أواخرها، نحو قولك: جاءني أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك[(٢)]، وغيرها من الأسماء إنما تختلف أواخرها بالحركات؟

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٤٢/١) اعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل وفي يومك ولكن المأمور والنهي مضمران في النية، وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به، لأنهما لا يكونان إلاّ بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه. وانظر الكتاب (٢٢٩/٤).

(٢) قال ابن الأنباري في الإنصاف (١٧/١): ٢- مسألة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي : أبوك وأخوك وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال- معربة من مكانين.

وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب.

انظر المسألة: شرح الأشموني (٣٦/١-٤٣)، أوضح المسالك (الشواهد ٦-٩)، وشرح التوضيح للشيخ خالد (٧٢/١-٧٧) شرح المفصل لابن يعيش (ص: ٦٠-٦٣ طبع أوربة)، شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين (٢٣/١ وما بعدها).

فالجواب في ذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية[1] والجمع.

وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد[2]، فلما شابهت هذه الأسماء التثنية والجمع في هذا الحكم، كانت أولى من غيرها التي لا مشاركة بينها وبين التثنية والجمع في هذا الحكم.

والوجه الثاني: أن هذه الأسماء تفرد في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أب، ورأيت أبًا، ومررت بأب فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إلى أصلها في الإضافة[3]، وقد كانت

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥٢/١) من أصناف الاسم المعرب.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٢/١) من أصناف الاسم المعرب ..... وقال قوم إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف.

قال ابن الأنباري في الإنصاف (١٩/١) .... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن هذه الحركات -التي هي الضمة والفتحة والكسرة- تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد... والذي يدل على صحة تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر وكذلك الواو والألف والباء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والباء علامة للجر، فدل أنه معرب من مكانين.

(٣) قال ابن الأنباري في الإنصاف (١٩/١) ٢- مسألة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة: "الإضافة طارئة على الإفراد -كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال

أوساطها تدخلها حركات الإعراب، أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها، ليدل بذلك على أنها مما يصبح أن يعرب بالحركات في حال الانفراد، فوجب أن يضموا أوساطها في الرفع، فلما ضموا وسطها انقلب آخرها واواً، لأن أصل "فعل"[1]، فحق أواخرها أن تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والألف متى انضم ما قبلها صارت واواً، وكذلك إذا انكسر ما قبلها صارت ياءاً، فلهذا وجب أن تختلف أواخر هذه الأسماء بالحروف

الحقيقة أن الإعراب مقدر في الأسماء الستة[2] :

واعلم أن الإعراب في الحقيقة مقدر في هذه الحروف، إذ شرط الإعراب أن يكون زيادة على بناء الاسم، ولا يجوز أن يكون ما تفتقر إليه الكلمة من بنائها إعرابًا، وإذا كان كذلك، فالإعراب مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة، وسنبين لم وجب تقديره، ولم يستحق اللفظ في موضعه.

الإفراد، هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذا غلام، ورأيت غلامًا، ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك، ورأيت غلامك، ومررت بغلامك.

فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابًا له في حال الإضافة.

(١) قال أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي في مجالس العلماء ص: ٢٥١، ٢٥٢، ١٤٧ باب مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة في مجلسه.

أصل أخ وأب أخو وأبو، على فعل بتحريك العين، فلو جاء على الأصل لقيل: هذا أخًا، ورأيت أخًا، ومررت بأخًا، وكذلك رأيت أبا ومررت بأباً، وهذا أبًا، لأن الواو والياء إذا تحركتا وما قبلهما مفتوح انقلبتا ألفين، فكان سبيل هذين الاسمين أن يكونا مقصورين مثل عصا ورحى وفتى، وما أشبه ذلك. ولكن أكثر العرب نطقتهما على النقصان في حال الإفراد فقالت: هذا أخٌ وأب، فأسقطوا لام الفعل... الخ.

(٢) العنوان من وضع المحقق.

لماذا ويجب أن يكون الإعراب في آخر الكلمة دون أولها ووسطها؟

١٢- فإن قال قائل: فلم وجب أن يكون الإعراب في آخر الكلمة دون أولها ووسطها[1]؟

---

(١) أجاب عن هذا السؤال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح ص: ٧٦ باب: القول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه؟

قال بعض النحويين: الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يلفظ به ثم يؤتى بالإعراب في آخره.

وقال أبو بكر بن الخياط كما ورد في (الأشباه والنظائر ٨٣/١) ليس هذا القول بمرض، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطها، فما دخلها أولاً قولك: الرجل والغلام، وما دخلها وسطًا ياء التصغير في قولك: فريخ وفليس. ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه.

قال والقول عندي هو الذي عليه جلة النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة، منها فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل وما أشبه ذلك من الأبنية، فلو جعل الإعراب وسطًا لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء فجعل الإعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب وإذا كان وسطًا لم يكن ذلك فيه.

وقال أبو إسحاق الزجاج: كان أبوالعباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء. لأنه لا يبتدأ بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يكن أن يجعل وسطًا، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثة ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.

وقال آخرون: الإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعًا للأسماء، لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها.

وهذا القول قريب من الأول. وكل هذه الأقوال يقنع في معناه.

=

فالجواب في ذلك: أن الأوائل لا يصح أن تكون الإعراب لوجهين:

أحدهما: أن بعض الإعراب سكون، فلو أعربت الأوائل لأدى ذلك أن يبتدأ بالساكن وهذا محال[1] ، لأن الابتداء مهيج للنطق ، فلا يـــجوز أن

وقال السيوطي في همع الهوامع (٤٣/١) : ومحله -الإعراب- آخر الكلمة، أو ما نزل مترلته.

المراد بآخر الكلمة نحو: الدال من زيد، والميم من يقوم وبما نزل مترلته الأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون وحذفها، وليست هي آخر الكلمة، ولا متصلة بالآخر بل الضمير الذي هو الفاعل.

والفاعل بمترلة الجزء من الفعل، وكذا اثنا عشر. واثني عشر، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة، قال ابن جني في الخاطريات لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمترلة المضاف، والمضاف إليه.

(١) قال أبو علي الفارسي في التكملة ص: ١٨١ باب: الابتداء بالكلم التي يلفظ بها "كل حرف في أول كلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية. والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساكن أنهم لم يخفضوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يبتدأ بها.

قال الأعشى بن ميمون بن قيس:

أأن رأت رجلاً أعشى أضربه ربب المنون ودهر منقذ خبل

ديوانه (ق٦/١٠ ص٥٥)، منسوب له في القيسي (٧٢ظ)، وسيبويه والشنتمري (١/ ٢٧٦)، جمهرة اللغة (٦٣/٣)، الموشح (٧١)، اللسان مواد "قبل" (٨٠/١٣)، متن (٣٠٣/١٧)، وهو غير منسوب، والمقتضب (١٥٥/١)، الحجة (٢١٣/١)، الرضي على الشافية (٢٦٣)، شواهد الشافية (٣٣٢).

ثم قال أبوعلي الفارسي في التكملة ص: ١٨٢ لأن في تخفيفها للصوت وتقريبًا من الساكن، فلما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئون بما قرب منه. وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن وهو أنهم لم يخرموا متفاعلن "كما خرموا فعولن" سكن ثانيه، لو خرم لأدّى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن فإن رفضوا يؤدي إليه، فإن يرفضوه نفسه أولى.

يثير تهيجه حركة مع الحرف ، ولو جاز الابتداء بالساكن ، لكان ذلك شائعًا في أكثر الحروف ، لأن الحركة غير الحروف ، فإذا جاز أن يجرد بعض الحروف من الحركة ، جاز ذلك في سائر الحروف ، فلما امتنع هذا الحكم عند من يخالف في هذا الموضع - إلا في حرف أو حرفين يقدر أنهما ساكنة ، وإنما هو اختلاس الحركة - صحّ ما ذكرناه لأن الابتداء بالساكن ممتنع.

والوجه الثاني: أن الابتداء لابدَّ له من حركة تختصه، ولما ذكرناه، فلو أعرب الأول لم تعرف حركة الإعراب من حركة البناء فلهذا لم يجز أن تدخل في الأول.

أسباب عدم دخول الحركة الإعرابية في وسط الكلمة:

و لم يجز أن تدخل في الأوسط لوجهين:

أحدهما: أنَّ الوسط به يعرف وزن الكلمة، هل هو على "فَعَلَ" أو "فَعُلَ" أو "فَعِلَ" فلو أعرب الوسط اختلطت أيضًا حركة الإعراب بحركة البناء[1] .

والوجه الثاني: أنَّ من الأسماء ما لا وسط له، وهو ما كان عدده

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥١/١) لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطًا أو آخر فلم يجز أن يكون أولاً لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركًا فلو جعل الإعراب أولاً لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنًا، و لم يجعل وسطًا لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فعل كفرس، أو فعل ككتف أو على فعل كعضد مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الأوّل والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخر فاعرفه.

زوجًا نحو ما كان على حرفين كـ"يد"، "ودم"[1] .

وما كان على أربعة أحرف نحو: جعفر، وما كان على ستة أحرف[2]، نحو عضرفوط[3] فلو أعرب الوسط لأدى ذلك إلى أن يختلف موضع الإعراب، إذا كان ما ذكرناه من الأسماء لا وسط له، فسقط أن تعرب الأوساط، فلم يبق إلا الأواخر، فلهذا صارت محلاً للإعراب[4] .

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب (٣٥٧/٣) هذا باب: الإضافة إلى بنات الحرفين اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامُه ولم يُردّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيّرته فرددت إليه ما حذف منه... وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردّ لأنها أسماء مجهورة، لا يكون اسم على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على رد اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مُرامي.

فمن ذلك قولهم في دم: دمي، وفي يد: يدي، وإن شئت قلت: دموي، ويدوي كما قالت العرب في غد: غدوي. كل ذلك عربيّ وانظر الكتاب (٥٩٧/٣) باب: ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث وواحدة على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه.

قال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٧٦: باب: القول في الإعراب لِمَ وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه: "فلو جعل الإعراب وسطًا، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء فجعل الإعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب، وإذا كان وسطًا لم يمكن ذلك فيه.

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب (٢٣٠/٤) باب: عدة ما يكون عليه الكلم.

(٣) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة. لسان العرب (٢٩٨٦/٤) عضرفط.

(٤) قال أبو إسحاق الزجاج: كان أبوالعباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب. لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطًا، لأن =

ووجه آخر في الأصل: وهو أن الإعراب قد بينا أنه دخل لإفادة المعنى(١) وهو زيادة على الاسم، وإنما يعرف الشخص عند الفراغ من ذكر اسمه، فيجب أن يكون إذا فهم معنى الشخص أن يزداد عليه معنى الإعراب، فإذا كانت معرفته إنما تقع عند الفراغ من الاسم، فلا سبيل أن يكون الإعراب فهم الشخص ومعناه، ولو كان على غير هذا لأشكل معناه.

أسباب تخصيص التنوين من بين سائر الحروف بأن أصبح علامة للانصراف(٢):

١٣- فإن قال قائل: لِمَ خصُّوا التنوين من بين سائر الحروف فجعلوه علامة للانصراف؟

فالجواب في ذلك: أن أولى ما يزداد من الحروف للعلامة حروف المد أو اللين، وإنما صارت أولى لكثرة دورها في الكلام، وإذ لا كلمة تخلو منها أو من بعضها فكرهوا أن يزيدوا حرفًا منها علامة للانصراف(٣).

أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما ذلك جعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته...

(١) قال الزجاجي في الإيضاح ص: ٧٦ باب: القول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه. "الإعراب" إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعًا للأسماء، لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها.

وقال عبدالقاهر الجرجاني في "المقتصد في شرح الإيضاح" (٩٨/١) ".... فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ. ولهذا قال: الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل".

(٢) العنوان من وضع المحقق.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٢٠/١) باب: مجاري أواخر الكلم من العربية" اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنًا فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء -أي الأفعال مشتقة من الأسماء، فقتل مشتق من القتل وهكذا- ألا ترى

إذا كانت هذه الحروف تدلُّ على التثنية والجمع، فكانت زيادتها تُؤدِّي إلى أحد أمرين:

أ- إما اللبس بالتثنية والجمع.

ب- أو يؤدي ذلك إلى ثقل اللفظ، فسقطت زيادتها، ولم يكن للحروف شيء أقرب إليها من التنوين، لأن التنوين نون خفيفة، وإنما لقب بهذا اللقب ليفصل بين النون التي يوقف عليها وبين هذه النون -أعني التنوين الذي لا يوقف عليه- وشبهت بحروف المد واللين[1] أنها غنة[2] في الخيشوم، فليس على المتكلم فيه كلفة إذ لا يعتمد له في الفم فجرى مجرى الألف في الخفة إذ كانت هواء في الحلق، فلهذا وجب أن يزداد التنوين علامة للانصراف[3] .

١٤- فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى إدخال التنوين إلى الفصل الذي ذكرتموه؟

قيل له: لأن الأسماء كلها نوع واحد، ثم دخل على بعضها ما أوجب له الشبه بالحروف، فهذا القسم يبنى على حركة أو سكون، لأنه أشبه

= أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا.

وقال أبو إسحاق الزجاجي في كتابه "ما ينصرف وما لا ينصرف" ص: ١ إن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم، وقد يكون عندهم، وقد يكون متمكن لا تنوين فيه فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون، ليفصل بين المستوفي التمكن وبين الناقص التمكن.

فهذه علة التنوين في جميع ما ينصرف، وعلة تركه في جميع ما لا ينصرف.

(١) سر صناعة الإعراب (٢/٤٣٨).

(٢) سر صناعة الإعراب (٢/٥٠١).

(٣) سر صناعة الإعراب (٣/٤٩٣).

المبني، وهو أحرف، وذلك نحو: أين، وكيف، وما أشبه ذلك[1] .

ووجه شبهه بالحروف: أنه ناب عنها، وذلك قول القائل: أين زيد؟ ينوب عنه قوله: أفي الدار زيد؟

وما أشبه ذلك من الأماكن، نحو: السوق وغيره، فلما ناب عن حرف الاستفهام وجب أن يبنى لبنائه.

ومن الأسماء ما دخلت عليه أوجبت له الشبه بالفعل، فهذا القسم يعرب إلا أنه لا يدخله الجر والتنوين، كما لا يدخل الفعل الذي أشبهه.

التنوين يميز بين الاسم والفعل[2] :

ومن الأسماء لم تعرض له علة تخرجه عن أصله،وهو الإعراب، فلو لم يدخل التنوين عليه لالتبس بالمعرب الذي يشبه الفعل[3]، فلم يكن بدٌّ من علامة

(١) قال ابن السراج في الأصول (٤٥/١) باب: الإعراب والمعرب والبناء والمبنى. "... فإن كانت الحركات ملازمة سمى الاسم مبنيًا، فإن كان مفهومًا نحو: منذ" قيل: مضموم، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحًا نحو "أين" قيل : مفتوح، ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسورًا نحو: "أمس، وجذام"، قيل: مكسور، ولم يقل: مجرور.

وجاء بهامشه أن ابن السراج يفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء، وهو مذهب البصريين انظر شرح الكافية (٣/٢).

- وقال المبرد في المقتضب (١٤٢/١): "أينَ" و"وكيفَ" يقال له مفتوح، ولا يقال له منصوب، لأنه لا يزول عنه الفتح.

- وقال ابن الأنباري في "أسرار العربية" ص: ١٦ فإن قيل: فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه "كيف" -اسمًا ولم تجعلوه فعلاً ولا حرفًا، قيل: لأن الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة، كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرعٌ.

(٢) العنوان من وضع المحقق.

(٣) قال الخليل بن أحمد في "العين" (٥١/١): "التنوين يميز بين الاسم والفعل، ألا =

تفصل بينهما، فهذا الذي أوجب أن يفصل بالتنوين بين المتصرف وغيره[1] .

أسباب إسقاط التنوين في الوقف[2] :

١٥- فإن قال قائل: فلم أسقطتم التنوين في الوقف؟

=

ترى أنك تقول: تفعل" فلا تجد التنوين يدخلها، وألا ترى أنك تقول: رأيت يدك، وهذه يدك، وعجبت من يدك فتعرب الدال وتطرح التنوين؛ ولو كان التنوين هو الإعراب لم يسقط .

(١) قال أبو إسحاق الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٩٧ باب: ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه. "اعلم أن التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معان.

أحدها: الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن، كذلك قال سيبويه في الكتاب (٦/١) وعبارته: اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأوّل وهي أشد تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون والتنوين علامة للأمكن عندهم، وتركه علامة لما يستثقلون فجعله سيبويه فارقًا بين المتصرف من الأسماء وغير المتصرف، وجعله لازمًا للمتصرف لخفته.

- وقال الفراء: التنوين فارق بين الأسماء والأفعال....
- وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف، وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين.....
- والمعنى الثالث يدخل التنوين من أجله، هو أن يكون فرقًا بين الأسماء المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصة، وهي الأسماء التي أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه وبكرويه وسيبويه وما أشبه ذلك. لأن هذه الأسماء لما جاءت في أواخر ألفاظ ليست في كلام العرب استثقلوها فأجروها مجرى الأصوات، ومنعوها الإعراب، وبنوها على الكسر. اهـ.
- وقال أبو إسحاق الزجاجي في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٣ التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم.

(٢) العنوان من وضع المحقق.

قيل له: لأن التنوين تابع للإعراب[1]، ألا ترى أنه يدخل في المرفوع والمنصوب والمجرور، فلمَّا كان تابعًا له، والإعراب لا يوقف عليه، وجب أن يسقط في اللفظ ، إذ كان تبعه من جهة اللفظ ، ألا ترى أن التنوين لا يوجد إلا بعد حركة، فإذا وجب إسقاط حركة ما قبلها تبعه في السقوط.

التنوين زيادة وحكم الزائد أنقص من حكم الأصلي:

ووجه آخر: قد ذكرناه، وهو -أي التنوين- قد بينا أنه زيادة على الكلمة ، وحكم الزائد أنقص من حكم الأصلي، فأسقطوه في الوقف ليدلوا بذلك على نقصه.

هلا أسقط التنوين في الدرج وأثبت في الوقف:

١٦- فإن قيل لك: هلا أسقط في الدرج، وأثبت في الوقف؟

فالجواب في ذلك من وجهين:

أحدهما: أن السؤال يرجع على السائل لو صرنا إلى ما قال، فلما لم يفدنا إلا ما نحن عليه من الفرق، لم يكن لأحد أن يعترض بهذا الاعتراض، إذ لو فعلوا ما سألنا السائل لكان جائزًا.

والوجه الثاني: أن ما فعلوه أولى مما سألناه، وذلك أن الإعراب قد

---

(١) قال ابن جني في [سر صناعة الإعراب (٢/٤٩١)] وكذلك أيضًا حذف من اللفظ في الوقف. فقالوا: هذا صالح، ومررت بجعفر. و لم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شبهه بحرف الإعراب".

وقال أبوالبقاء العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب (١/٧٤) والتنوين مصدر "نونت" وحقيقته نون ساكنة تزاد في آخر الاسم المعرب، ويثبت في الوصل دون الوقف.

وإنما سمى تنوينًا لوجهين:

أحدهما: أنه حادث بفعل الناطق، وليس من سنخ -بنية- الكلمة.

الثاني: أنهم فرقوا بين النون الثابتة وصلاً ووقفًا، وبين هذه النون.

استقر أن ثبت حكمه في درج الكلام، وهو زيادة على الاسم، وسقط في الوقف فحمل التنوين عليه، لاشتراكهما في أنهما علامتان زائدتان على الاسم، فلما وجب في الإعراب كان ما ذكرناه، لأنه عند الفراغ من الكلمة يجب أن تقع راحة المتكلم إذ كان آخر نشاطه آخر كلامه، فأرادوا أن يكون لفظه في هذه الحال أخفَّ من لفظه في حال النشاط، فجعل حال الدرج بالحركة والتنوين، لأنه موضع لاستراحته.

سبب إبدال التنوين ألفًا في الوقف:

١٧- فإن قيل لكم فلم أبدلتم من التنوين ألفًا في الوقف، وهذا قد أدى إلى التسوية بين الزائد والأصلي على ما عللتم لأنه قد ثبت في الوقف والوصل ؟ قيل : لأن القصد في الفصل بين الزائد والأصلي أن يحصل للزيادة حال نقص في حال الوقف والدرج، ولا يثبت في حال واحدة، كثبات الأصلي، والألف التي هي بدل من التنوين سقط في الدرج، كما يسقط التنوين في الوقف فقد فارق حكم الحرف الأصلي، وإنما أبدلوا من التنوين ألفًا لأن الألف خفيفة، وأنّ الإشارة إلى الفتح متعذرة لخفائه، فكان البدل من التنوين ألفًا يجتمع فيه أمران .

أحدهما: بيان الإعراب فيما قبله.

والآخر: أن تكون هذه العلامة لها حال تثبت في الوصل والوقف حتى لا يسقط حكمها في الوقف بحال، وإنما احتيج إلى ذلك لأن شرط العلامة أن تثبت في كل حال.

فلمّا عرض في ثباتها في جميع الأحوال اللبس بالحرف الأصلي، والتسوية بينها وبينه، أسقط التنوين فيما ذكرناه، وأثبت ها هنا لئلا يخل بحكمه.

أسباب وجوب الوقف على السكون:

١٨- فإن قال قائل: لم يجب الوقف على السكون، وعلى الإشارة إلى

-كذا- الضم والكسر؟

قيل له: قد بينا أن الأصل إنما يجب أن يكون بالسكون[1] والذي يشير إلى الضم والكسر فإنما غرضه أن يبين أن لهذا الحرف حال حركة في الدرج، وبعضهم يروم الحركة.

الفصل بين الروم والإشمام:

والفصل بين الروم والإشمام أن الإشمام إنما يفهمه البصير دون الضرير[2]

---

(١) قال عبد القاهر الجرجاني في "المقتصد في شرح الإيضاح" (١/١٣٢، ١٣٣): اعلم أن الأصل في البناء السكون على ما تقدم ولا تكون الحركة في الحروف إلا لعلتين من جملة العلل الثلاث .

إحداها: الابتداء بالساكن وذلك نحو واو العطف وفائه وسائر الحروف الكائنة على حرف واحد. ألا ترى أنك لو قلت: ضربت زيدًا وعمرًا فأردت إسكان الواو كنت متعرضًا للابتداء بالساكن، وكذا لو حاولت إسكان الياء واللام في بزيد "ولزيد"، والابتداء بالساكن لا يكون.

والعلة الثانية: التقاء الساكنين وذلك نحو أن وسوف، لأن ما قبل الحرف الأخير منهما ساكن، فلو بنى على السكون لالتقى ساكنان، وليس في الحروف العلة الثالثة؛ لأن الحرف لا تمكن له بوجه فيقال: إن شيئًا منه بنى على الحركة للدلالة على التمكن ، كما قلنا في يا زيد ويا حكم، والحروف لا يعلل لبنائها كما يعلل لبناء الأسماء لأجل أنها غير مستحقة للإعراب بوجه كما كانت الأسماء مستحقة له، فالبناء هو الواجب والقياس في الحروف. والشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل. ا هـ.

(٢) انظر: الكتاب (٤/١٧١) هذا باب: الوقف في آخر الكلم.

- قال ابن منظور في لسان العرب (٣/٢٣٣٣) (شمم):

الإشمام: روم الحرف الساكن بحركة خفيّة لا يعتد بها، ولا تكسر وزنًا...

- وقال الأزهري في "تهذيب اللغة" (١١/٢٩١) "شمم":

الإشمام أن يشم الحرف الساكن حرفًا كقولك في الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد في فيك إشمامًا للام لم يبلغ أن يكون واوًا، ولا تحريكًا يعتد به، ولكن شمة من =

لأنه عمل بالشفة بعد الفراغ من الحرف.

فأما الروم: فهو الاختلاس للحركة وهو مما يدركه البصير والضرير.

وهذه الثلاثة الوجوه تجوز في كل اسم قبل آخره ساكن، فإن كان قبل آخره متحرك جازت الوجوه الثلاثة فيه وجاز وجه رابع: وهو تشديد آخره[1]، كقولهم في عُمَرْ عُمَرّ. وفي خَالِدْ خَالِدّ[2]، وإنما شددوا لأن

=

ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضًا.

- وقال الجوهري في "الصحاح" (١٩٦٢/٥) "شمم": إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة، وهو أقل من روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة، قال: ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن.

(١) الوجوه الأربعة ذكرها ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٤٢٧/٢) باب: الوقف وقال سيبويه في الكتاب (١٦٩/٤): ".... ولهذا علامات فالإشمام نقطة، وللذي أجري مجرى الجزم، والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين.

وقال أبوسعيد السيرافي: أما جعله الخاء لما أجري مجرى الجزم والإسكان فلأن الخاء أول قولك خفيف، فدل به على السكون لأنه تخفيف. وأما جعله للتضعيف الشين فلأن الشين أول حرف في شديد، فدل به عليه ، لأن الحرف مشدد، وأما النقطة للإشمام فلأن الإشمام أضعف من الروم . فجعل الإشمام نقطة، وللروم خطًّا لأن النقطة أنقص من الخط.

ثم قال سيبويه: الإشمام قولك: هذا خالد، وهذا خرج وهو يجعل. وأما الذي أجري مجرى الإسكان والجزم فقولك: مخلد ، وخالد وهو يجعل.

وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عمر، وهذا أحمد كأنه يريد يرفع لسانه. حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبوالخطاب. وحدثنا الخليل عن العرب أيضًا بغير الإشمام، وإجراء الساكن.

(٢) وقال سيبويه في الكتاب (١٦٩/٤) هذا باب: الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف: وأما التضعيف فقولك : هذا خالد، وهو يجعلْش . حدثنا بذلك الخليل عن العرب.

الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنًا وقد علموا أن الجمع بين ساكنين لا يجوز في درج الكلام، فإذا شددوا علم بالتشديد أن الحرف الآخر لابد أن يتحرك في الوصل ، لسكون ما قبله، وهو التشديد، والتشديد أبين من روم الحركة، فإذا وصلت سقط التشديد، وهو إنما يجوز في المرفوع، ويجوز أيضًا في المجرور، إلا الإشمام فإنه لا يستعمل في المجرور، ولأن ذلك لا يؤدي إلى التسوية في الصورة فلهذا رفض.

وأما المنصوب[1] فإنه لا يستعمل في شيء من هذا لأنه يبدل فيه من التنوين ألف[2] ، فتظهر حركة الإعراب في الوقف ، ويصير هذا المعنى عوضًا مما تدخله الألف من التنوين، وذلك إذا كان في المنصوب ألف ولام، أو كان لا ينصرف.

أسباب جزم الأفعال:

١٩- فإن قال قائل: فلم وقع الجزم في الأفعال على ضربين:

أ- مرة بحذف حرف.

ب- ومرة بحذف حركة؟

قيل: أصل الجزم القطع[3]، ولابد للمجزوم أن يحذف من آخره علامة

---

(١) في شرح جمل الزجاجي (٢/٤٣٠) : وأما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أن الألف تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية. ألا ترى أن القراء قرأوا: مفترى وقرئ إذا كان في موضع رفع أو خفض بالإمالة إذا وقفوا و لم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يجز ذلك فيها، فتبين إذن أنّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) هذا مذهب المازني كما ورد في شرح جمل الزجاجي (٢/٤٢٩).

(٣) قال أبو إسحاق الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٩٣. باب: في معنى الرفع والنصب والجر من طريق. "وأما الجزم فأصله القطع. يقال جزمت الشيء وجذمته وتبرته وجذذته وصلمته، وفصلته وقطعت بمنعى واحد. فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف =

الرفع. وإذا كان الفعل معتلاً سكن آخره علامة للرفع، ولابد أن يكون للجزم علامة وتأثير، فلما لم يصادف في آخر الفعل إلا حرفًا ساكنًا حذفه، ليكون بينه وبين المرفوع فصل، وجاز حذف الحرف، لضعفه، إذ كان ساكنًا، فجرى مجرى الحركة، في جواز الحذف عليه.

أسباب وجوب حذف الواو:

٢٠- فإن قال قائل: فلم وجب حذف الواو من قولك: لم يقم، دون حذف الميم، و لم وجب الحذف في الجملة؟

ليس من كلام العرب الجمع بين ساكنين في الأصل:

فالجواب في ذلك: أنه ليس من كلام العرب الجمع بين ساكنين في الوصل، لأن الجمع بينهما في الوصل محال، ولكنه ليس بموجود، فلم يكن بد من حذف أحد الساكنين[1]، أو تحريكه ليخرج إلى كلامهم.

وقد يمكن تعليل امتناع الجمع بين الساكنين، بأن يقال: إن الحرف

=

على هذا، لأن حذف الحركة، وحذف الحرف جميعًا يجمعهما الحذف -وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب. فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه. وذلك أن الفعل المستقبل عنده، وعند البصريين، إنما يعرب إذا وقع موقع اسم فقولك مررت برجل يقوم، تقديره مررت برجل قائم، وكذلك محمد ينطلق تقديره محمد منطلق. قال المازني: فإذا قلت زيد لم يقم، فقد وقع الفعل موقعًا لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله وهو البناء.

(١) قال أبوعلي الفارسي في التكملة ص: ١٧١ باب: الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة و لم يكن الحرفان الساكنان مثلين.

وذلك قولك في الجزم: لم يقمْ، و لم يبعْ، و لم يخفْ، وفي الوقف في الأمر إذا قلت: قمْ، وخفْ، فقولك: لم يقم، الأصل فيه قبل الجزم يقوم، فإذا جزمت، سكن لام الفعل للجزم، وحروف اللين قبلها ساكنة فحذفتهنّ لالتقاء الساكنين. والوقف في الأمر فيما وصفت كالجزم.

الساكن إذا تكلم به، أن المتكلم في حكم الواقف عليه، والمبتدئ بما بعده، وقد بينا أن الابتداء بالساكن محال، فكان الجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن فلهذا امتنعوا.

أوجه وجوب الحذف في الواو دون الميم[1]:

وإنما وجب الحذف في الواو دون الميم لوجهين:

أحدهما: أنّ الميم لو حذفت وبقيت الواو لجاز أن يلقاها ساكن، ولابد من حذف الواو أو تحريكها، فلو حذفت أدى ذلك إلى الإجحاف بالفعل، ولو حركتها لأدّى إلى الاستثقال، إذ كانت الحركات على حروف مستثقلة ، فوجب أن تحذف الواو، وتبقى الميم التي لا يستثقل عليها الحركة، ولا يجب حذفها.

والوجه الثاني: أنَّ حروف المدِّ أضعف من غيرها، فلمَّا وجب حذف أحد الحرفين، وجب حذف الأضعف، وهو الواو.

٢١- فإن قال قائل: فلم لم يحركوا أحدهما؟

قيل: لو حركنا الآخر، وجب تحريكه بالفتح أو الضم، إذ الكسر ممنوع من الفعل، وأن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر، ولو حركنا الآخر بالضم أو بالفتح لم تعلم علامة الجزم، لأنه أدى اللفظ إلى لفظ النصب والرفع ولو حركنا الأول لأدى إلى الاستثقال إذ الحركات في هذه الحروف مستثقلة.

٢٢- فإن قال: أليس قد حركتم إذا لقيها ساكن من كلمة أخرى بالكسر لسكونها وسكون الواو؟

فالجواب في ذلك: أنها لو حركت بالكسر من أجل الواو التي قبلها لصار الكسر لازمًا لها، إذ كانت الواو لازمة، فلما صار الكسر لازمًا، والجر

(١) العنوان من وضع المحقق.

عارض لا يدخل الفعل، كان الكسر اللازم أولى بالمنع.

وأما الكسر لأجل الساكن من كلمة أخرى، فجاز لأجل أن الكسر لا يلزم الحرف، لأن الكلمة الثانية لا تلزم الفعل، فلما كان الكسر عارضًا استعملوه، لأنه الأصل، وليس مما يلزم(١)، وأما اللازم فتجنبوه، فهذا الفصل بينهما.

شرط حذف أحد الساكنين:

ووجه آخر في أصل المسألة: وهو أن تقول: إن أصل الساكنين إذا التقيا أن يحذف أحدهما، إلا أن يكون الحذف يوجب لبسًا أو إجحافًا بالكلمة فحينئذ تحركه.

فأما إذا خلا من هذين الوجهين، فالحذف أولى به، لأنه إذا كان الجمع بينهما ممتنعًا، وليس في حذف أحدهما ضرر، كان الحذف أولى من زيادة حركة مستغنى عنها.

٢٣- فإن قال قائل: قد قلت: إن الواو لا ترجع عند تحرك الميم، إذا قلت: لم يقم القاسم، لأن حركة الميم عارضة. فلم رجعت في قولك: لم يقوما. والتثنية عارضة؟

فالجواب في ذلك: أن الجزم إنما هو داخل على الرفع، وإذا كان كذلك فالتثنية إنما يجب أن تعتبر حالها في الرفع قبل الجزم، فلمَّا وجب أن تقول فلما يقومان(٢)، فتظهر الواو، لأنه لا شيء يوجب إسقاطها، ودخل الجزم، حذفت النون(٣)، وبقي الفعل على صورته في حال الرفع.

---

(١) ينظر التكملة لأبي على الفارسي ص: ١٧٧.

(٢) أثبت النون في "يقومان" ليدل على أنها علامة الرفع قبل الجزم.

(٣) التكملة لأبي على الفارسي ص: ١٧١، ١٧٢، والمقتصد (١٧٨/١) "... فإن ألحقت الفعل حرفًا جازمًا أو ناصبًا حذفت النونان فقلت: لم تفعلا، ولن تفعلا، و لم تفعلوا، ولن تفعلوا، و لم تفعلي يا امرأة".

وأما قولهم: لم يقم القاسم، فالواو قد وجب إسقاطها قبل مجيء ما يوجب تحرك الميم، لأن ما يدخل على أول الكلمة أسبق مما يجيء بعد الفراغ منها، وإذا كان كذلك صارت حركة الميم عارضة، إذ دخلت على ما استقر له السكون والحذف، وليس حكم التثنية[1] كذلك لما ذكرناه.

أسباب اختلاف التثنية والجمع:

٢٤- فإن قال قائل: لم اختلفت التثنية والجمع هذا الاختلاف؟

فالجواب في ذلك: أنه لضرورة أدت إليه، وذلك أن الاسم المرفوع كان حقه أن يثنى بالواو ، لأن الضمير بالواو، فيقال: جاءني الزيدون، بفتح ما قبل الواو، وفي الجمع: الزيدون، بضم ما قبل الواو، وكان يجب في الجر أن يقال مررت بالزيدين، بفتح ما قبل الياء في التثنية، وبكسره في الجمع، فيقع الفصل بين تثنية المرفوع وجمعه، وبين تثنية المجرور وجمعه باختلاف الحركات، فإذا بنينا المنصوب على هذا القياس لزم أن نقول: رأيت الزيدان، لأن الفتحة من الألف، ولو فعلنا هذا وأردنا الجمع، لزم أن ترجع الألف في الجمع، كما رجعت الواو والياء في جمع المرفوع والمجرور، ولو فعلنا هذا لم يقع فصل بين تثنية المنصوب وجمعه، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلما كان هذا يؤدي إلى اللبس بين التثنية والجمع أسقطت علامة المنصوب، ولم يكن بدٌّ من حمله -إذا ثُنِّي أو جمع على المرفوع أو المجرور،

لماذا كان حمله على المجرور أولى؟

فكان حمله على المجرور أولى من أربع جهات:

أحدها: [١٢] المنصوب والمجرور قد يشتركان في المعنى، كقولك: مررت بزيد، معناه: جزت زيدًا[2]، فلاشتراكهما في المعنى حمل النصب على الجر.

---

(١) ينظر المقتصد (١/١٨٣-١٩١) باب : التثنية والجمع. والإيضاح في علل النحو ص: ١٢١- ١٣٤.

(٢) أسرار العربية ص: ٢٣.

الجهة الثانية: أنهما يشتركان في الكناية، نحو قولك: مررت بك، ورأيتك[1] .

والجهة الثالثة: أن الجر ألزم للأسماء من الرفع، لأن الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل.

والجهة الرابعة: أن الجر أخف من الرفع، فلما أردنا حمل المنصوب، وهو خفيف، كان حمله على المخفوض أولى[2].

٢٥- فإن قال قائل: فلم أدخلتم في تثنية المرفوع الألف، ولم تبقوه على أصله؟

قيل له: لأنهم أرادوا أن يستعملوا الحروف الثلاثة في التثنية والجمع[3]، كما استعملوا حركاتها في الواحد ، فلما وجب إسقاط الألف من المنصوب، لما ذكرناه لم يبق موضع يدخل عليه سوى المرفوع والمجرور، فأدخلوها في تثنية المرفوع لما ذكرناه.

٢٦- فإن قال قائل: فهلاّ أدخلوها في تثنية المجرور؟ قيل له: إدخالها في تثنية المرفوع أولى، لأن الواو أثقل من الياء، فلما كان لابد من إسقاط الواو والياء وجب إسقاط الأثقل.

وجوب فتح واو التثنية وياء التثنية:

٢٧- فإن قال قائل: لم وجب فتح واو التثنية، وياء التثنية في الأصل؟

أسباب كسر ما قبل الياء[4]:

قيل له: لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا[5] ، والتثنية قبل

(١) أسرار العربية ص: ٢٣، والمقتضب (٧/١) هذا تفسير وجوه العربية، وإعراب الأسماء والأفعال.

(٢) أسرار العربية ص: ٢٢، ٢٣.

(٣) أسرار العربية ص: ٢٢.

(٤) العنوان من وضع المحقق.

(٥) أسرار العربية ص: ٢٤.

الجمع، فقد استحقت التثنية الفتح في النصب لأصل الألف، وحملت الياء والواو على الألف، وضم ما قبل الواو في الجمع وكسر ما قبل الياء لوجهين:

أحدهما : أن الكسر من الياء، والضم من الواو، فكان أولى ما يجر به ما هو من جنسها.

والوجه الثاني: أن الفتح قد فات باستحقاق التثنية له، فلم يبق إلا الضم، وكذلك لو ضم ما قبل ياء الجمع انقلبت واواً، فكان يختلط الجر بالرفع، والرفع بالجر، ولم يبق إلا الكسر.

باب

واعلم أن الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع من حروف الإعراب عند سيبويه[1] بمنزلة الدال في زيد، والإعراب فيها مقدر كما يقدر في أواخر المقصور، نحو: عصا ورحى[2] وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب. لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها، وصارت آخر حرف في الاسم، وقد بينا أن حكم الإعراب إنما يكون زيادة على بناء الاسم، فلهذا وجب أن تكون حروف الإعراب وإنما امتنع من الإعراب استثقالاً للحركات، فحذف استخفافًا، وقدِّر في النية.

---

(١) الكتاب (١/١٧) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، أسرار العربية ص: ٢٣.

سيبويه هو: عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد ويكنى أبا بشر وأبا الحسن، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح.

- ذكر ابن النديم في "الفهرست" قال: قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة "كتاب سيبويه" اثنان وأربعون إنسانًا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل، وكان المبرد إذا أراد أن يقرأ عليه "كتاب سيبويه" يقول له: هل ركبت البحر، تعظيمًا له، واستعظامًا لما فيه.

وكان المديني يقول: من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي. توفي سيبويه في سنة ثمانين ومائة بفارس في أيام الرشيد، وقبره بشيراز.

انظر ترجمته : الفهرست لابن النديم ٥١-٥٢، معجم الأدباء (١٦/١١٤-١٢٧)، إنباه الرواة (٢/٣٤٦) رقم (٥١٥) ، مرآة الجنان (١/٣٤٨)، شذرات الذهب (١/٢٥٢) غاية النهاية (١/٦٠٢)، تاج العروس (١/٣٠٥)، الكامل لابن الأثير (٥/١٤٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل (١/٥٥)، والمقتضب (١/٢٥٨) هذا باب ما بني من هذه الأفعال اسمًا.

٢٨- فإن قال قائل: فهلاّ لزمت التثنية والجمع لقبًا واحدًا ولم تتغير هذا التغيير كما أن المقصور لما قدر في آخره لزم وجهًا واحدًا فلم يتغير؟

فالجواب في ذلك: أن التغيير إنما لزم في التثنية والجمع، ولم يلزم في المقصور، وإن استويا فيما ذكره السائل ، لأنّ المقصور[١] يستدل على إعرابه بنظيره من الصحيح[٢] وبنعته فصار، ما في النعت والنظير من علامة الإعراب يغني عن تغير آخر المقصور، ألا ترى أنك إذا قلت: هذه عصا معوجة، بأن الرفع في "معوجة"، وكذلك لو وضعت في مكانها اسمًا غير معتل، لبان الإعراب فيه نحو: هذا جمل، وأما التثنية والجمع فلا نعت لهما إلا بتثنية أو جمع ولا نظير لهما إلا كذلك، فلو لزمت وجهًا واحدًا، لم يكن على إعرابها دليل فجعل بغيرها عوضًا من عدم النظير.

النون في المثنى والجمع عوضًا:

٢٩- فإن قال قائل: فلم دخلت النون في التثنية والجمع؟

قيل له: عوضًا عن الحركة والتنوين[٣] .

٣٠- فإن قال قائل: فلم وجب أن يعوض عن الحركة والتنوين؟

قيل له: لأن من شرط التثنية، وهذا الجمع أن يكون له علامة مزيدة على لفظ الواحد، فكان يجب أن تلحقه الحركة والتنوين، فلما وجب أن يدخل التنوين والحركة التثنية والجمع، وعوض ما يمتنع من دخولهما[٤]،

---

(١) المقتضب (٧٩/٣) هذا باب المقصور والممدود.

(٢) تاج العروس "عوج".

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١٨/١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية "التنوين بمنزلة النون لأن التأنيث نظيره الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها".

وانظر أسرار العربية ص: ٢٤، المقتصد (١٨٩/١) الفصل الثاني، المقتضب (٥/١) هذا تفسير وجوه العربية، وإعراب الأسماء والأفعال (١٥٥/٢).

(٤) ينظر : شرح المفصل (١٣٧/٤).

وجب أن يعوض منهما، لئلا يخل بما يوجبه ترتيب اللفظ، وقد بينا أن الحركة إنما سقطت استثقالاً.

وجوب إسقاط التنوين لأنه ساكن:

وأما التنوين فوجب إسقاطه لأنه ساكن، وهذه الحروف سواكن فلم يكن يخلو من أمرين:

١- إما إسقاط هذه الحروف لسكونها وسكون التنوين ، فتزول علامة التثنية والجمع، فيؤول إلى الاستثقال.

٢- أو تحرك التنوين، فيصير نونًا لازمة، وتخرج عن حكم العلامة التي وضع لها، فلم يبق غير حذفها، فلهذا وجب إسقاط التنوين، فلما دخلت النون -عوضًا لما ذكرناه- دخلت ساكنة، لأن الحرف إنما تحرك لزيادة الحركة عليه، وهي غيره، فإذا زدناه مجردًا من الحركة بقي ساكنًا، وقبله علامة التثنية والجمع ، وهي ساكنة ، فالتقى ساكنان فحركت النون لالتقاء الساكنين.

٣١- فإن قال قائل: فلم كسرت في التثنية، وفتحت في الجمع[1]؟

ففي ذلك وجوه:

أحدها: أن التثنية قبل الجمع، وحق الساكن إذا حرك حرّك بالكسر فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل ، لأنها سابقة للجمع، وجازت نون الجمع ، وقد فات كسرها، ففتحت لئلا تلتبس بنون التثنية، فلم يبق لها من الحركات إلا الضم والفتح، والضم مستثقل، فسقط وبقي الفتح.

---

(١) أسرار العربية ص: ٢٥، والمقتصد (١٩٢/١) قال: "وأما كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع، فللفرق بين القبيلين، ولأن نون التثنية يقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلما كان كذلك لم يستثقل فيه الكسر الذي هو أصل التقاء الساكنين، والنون في الجمع يقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فيختار فيه الفتح ليعادل خفته ثقل الضمة والواو والكسرة والياء.

ووجه ثان: وهو أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسرة النون، لئلا يثقل بتوالي الكسرات، أو يخرجوا من ضمٍّ إلى كسر، فسقط الكسر، وهو بالإسقاط أولى، فلم يبق إلا الفتح، فجعل الكسر للأخف، والفتح للأثقل ليعتدلا.

سبب الاحتياج إلى الفصل بين نون التثنية ونون الجمع:

٣٢- فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى الفصل بين نون التثنية ونون الجمع، وصيغة التثنية مباينة لصيغة الجمع، وإن سقطت النون، فما الحاجة إلى الفصل؟

قيل: قد يشكل جمع المقصور في النصب والجر بتثنية الصحيح، كقولك: رأيت المصطفين(١)، فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحًا، كما تقول في تثنية زيد: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح، فلما وجب الفصل بين هذين أجروا كل تثنية وكل جمع على هذا، لئلا تختلف طريقتهما.

٣٣- فإن قال قائل: لم كانت النون بالزيادة أولى من سائر الحروف؟

قيل له: لم يمكن زيادة بعض حروف المد في التثنية والجمع استثقالاً [١٤] لاجتماعهما، ومع هذا فكان يجب إذا وقع حرف المد بعد ألف التثنية أن يهمز، ولأن كل حرف مد وقع طرفًا قبله ألف زائدة، فلابدّ من همزه،

(١) يقول سيبويه في الكتاب (٣٩١/٣): هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب: "... وأما ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدّة الحروف وتوالي حركتين لازمًا، فلما كان معتلاً كرهوا أن يحركوه على ما يستثقلون إذ كان التحريك مستثقلا، وذلك قولك: رأيت مصطفين، وهؤلاء مصطفون، ورأيت حبنطين، وهؤلاء حبنطون، ورأيت قفين وهؤلاء قفون"وانظر الأصول (٤١٩/٢) ، وأسرار العربية ص: ٢٥، والمقتضب (٢٥٩/١) هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها.

فكان ذلك يؤدي إلى تغيير الحرف عن أصله، فوجب أن تزاد النون من بين سائر الحروف لما ذكرناه في الجمع من مذهب سيبويه، وهو الصحيح عندنا.

وأما أبوالحسن الأخفش[1] وأبوالعباس المبرد[2] ومن تابعهما[3] فيقولون: هذه الحروف دلائل على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب[4]، وهذا القول فاسد[5]، لأنه يقال لقائله: خبرنا عن قولك: إن هذه الحروف دلائل إعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، هل يدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها.

٣٤- فإن قال قائل: تدل على إعراب في الكلمة ، فلابد له من أن يقدر الإعراب فيها، إذ كانت هي أواخر الكلم، فيرجع قوله إلى سيبويه،

---

(١) أسرار العربية ص: ٢٣، الإيضاح في علل النحو ص: ١٣٠، المتقضب (١٥٤/٢).

(٢) أسرار العربية ص: ٢٣، الإيضاح في علل النحو ص: ١٣٠، المتقضب (١٥٤/٢، ١٥٥) محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عميرة بن حسان بن سليمان... أبوالعباس المبرد وكان أبوالعباس من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه.

انظر ترجمته في : إنباه النحاة (٢٤١/٣) ت(٧٣٥)، مرآة الجنان (٢١٠/٢)، المزهر (٤٠٨/٢)، غاية النهاية لابن الجزري (٢٨٠/٢)، شذرات الذهب (١٩٠/٢)، الكامل لابن الأثير (٩١/٦).

(٣) هو المازني أبوعثمان انظر : الإنصاف (٣٥/١).

(٤) الإنصاف (٣٣/١) ٣- مسألة: القول في إعراب المثنى والجمع على حده.

(٥) الإنصاف (٣٥/١) ٣- مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حَدِّه.

والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٧٧/١ بولاق)، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب (١٦٠/٢).

وتسقط هذه العبارة. أو تدل على إعراب في غير الكلمة.

فيقال له: فإذا الإعراب لا في الكلمة، وما عدم إعرابه فهو مبني. ومن مذهبه[1] أن التثنية والجمع معربان، فيناقض قوله، ولو لم يعترف بإعراب التثنية والجمع، لكان لقوله مساغ، وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج[2] .

وأما الجرمي[3] فجعل انقلاب هذه الحروف هو الإعراب، وقوله أيضًا مختل، لأن أول أحوال الاسم الرفع[4]، فإذا هو في حال الرفع غير منقلب،

---

(١) أي المبرد، كما ذكر ذلك في المقتضب (٢/١٥٥) هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفًا.

(٢) مذهبه هو أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع [الإنصاف (١/٣٣)] والزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق النحوي، صاحب كتاب معاني القرآن. كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، وله مؤلفات حسان في الأدب انظر ترجمته: إنباه الرواة بأنباء النحاة (١/١٩٤) ترجمة رقم (٩٦)، النجوم الزاهرة (٣/٢٠٨)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٧٠)، شذرات الذهب (٢/٢٥٩)، معجم الأدباء (١/١٣٠-١٥١)، الفهرست (٦٠، ٦١)، التهذيب للأزهري (١/١١٣)، وفيات الأعيان (١/٤٩)، طبقات المفسرين (١/٧).

(٣) صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي النحوي. صاحب الكتاب المختصر في النحو. بصري قدم بغداد، وناظر بها يحيى بن زياد الفراء... وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وصحة الاعتقاد، وكان أبو عمرو فقيهًا في الدين.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي (٢/٨٠) ت(٣٠٠)، شذرات الذهب (٢/٥٧)، غاية النهاية (١/٣٣٢)، معجم الأدباء (١٢/٥)، المزهر (٢/٤٠٨)، تاريخ بغداد (٩/٣١٣)، النجوم الزاهرة (٢/٢٤٣)، مسالك الأبصار ج٤ مجلد ٢/٢٨٤، اللباب (١/٢٢٢)، أخبار النحويين البصريين (٥٥)، أخبار أصفهان (١/٣٤٦).

(٤) أسرار العربية ص: ٢٤، المقتضب (٢/١٥٥) هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفًا. وقال: فأما سيبويه في الكتاب (١/٤): فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب، وكان الجرمي كما في =

وإذا لم يكن منقلبًا وجب أن يكون الاسم غير معرب فيؤدي إلى أن يكون بعض التثنية والجمع معربًا، وبعضه مبنيًا.

وقد روي عن غير هؤلاء[1] أنهم جعلوا هذه الحروف هي الإعراب[2] كالضمة والفتحة والكسرة، وهذا القول هو أضعف الأقاويل، لأن شرط الإعراب ألا يخل سقوطه بمعنى الكلمة ، إذا كان زائدًا على بنائها، ونحن لو أسقطنا هذه الحروف التي تدخل على التثنية والجمع، لزال معنى الكلمة، فلهذا لم يجز أن تكون إعرابا.

استواء المذكر والمؤنث في التثنية:

واعلم أن المذكر والمؤنث يستويان في التثنية، لأن طريقة التثنية واحدة[3]، إذ كان معناها لا يختلف، وإذا كان الاثنان لا يكونان أكثر من اثنين، فجعل لفظهما أيضًا غير مختلف.

الجمع غير محصور:

وأما الجمع وإن كان فرعًا على الواحد كالتثنية غير محصور[4]، فلم يجب أن يكون لفظه محصورًا، فلهذا جاء مختلفًا، وفارق التثنية، وإن استويا في أنهما فرعان على الواحد[5].

الواحد لا يجب أن يلزم لفظًا واحدًا:

وأما الواحد فلم يجب أن يلزم لفظًا واحدًا، لأنه أصل مبتدأ به،

الإنصاف (٢٢/١) يزعم أن الألف حرف الإعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب.

(١) وهم: قطرب والزيادي في أسرار العربية ص: ٢٣.

(٢) المقتضب (١٥٤/٢) هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفًا.

(٣) الأصل: واحد.

(٤) المقتضب (١٥٥/٢) هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفًا.

(٥) الواحد هو المفرد: أسرار العربية ص: ٢٢.

موضوع على أشخاص يفصل بينهما بحدود وخواص، فلابد أن تكون ألفاظه مختلفة، والتثنية والجمع يراد بهما الشيئين، يضم بهما الشيء إلى مثله، فلهذا كان يجب أن تكون ألفاظهما متفقة ، ولكن وجب الفصل بين التثنية والجمع لما ذكرنا.

كيفية جمع المؤنث جمع السلامة:

فإذا أردت جمع المؤنث جمع السلامة زدت في آخره ألفًا وتاء[1]، وإنما وجب زيادة هذين الحرفين لما ذكرناه.

إن حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الألف أولى في هذه المواضع، لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، والجمع أيضًا ثقيل، فوجب أن يدخل أخف الحروف، فكانت الألف أحق بذلك لخفتها، ولم يجز أن تزاد معها من حروف المد واللين لما ذكرناه من وجوه قبله إلى غير جنسه، ولم يجز الاقتصار على الألف وحدها لئلا يلتبس بالتثنية، فطلبوا حرفًا يكون بدلاً من الواو التي هي حروف مد، فجاؤوا بالتاء. [١٥]

ألا ترى أنها تبدل من الواو في "تخمة وتجاه"، والأصل: "وخمة ووجاه"[2]. وكان أيضًا إدخال التاء أولى، لأنها -مع مقاربتها للواو- توجب حذف التاء التي في الواحدة، فنقول في مسلمة: مسلمان، والأصل: مسلمتان، فأسقطوا التاء الأولى اكتفاء بالثانية، وكانت أولى بالإسقاط، لأن الثانية تفيد معنى التأنيث، ومعنى الجمع، فلهذا كانت أولى بالإسقاط من

---

(١) أسرار العربية ص: ٢٦، المقتصد (٢٠٣/١)، والمقتضب (٧/٤) هذا باب جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث.

(٢) سر صناعة الإعراب (١٤٥/١، ١٤٦) قال البغدادي في خزانة الأدب (١٨٢/٧) ألا تراهم قالوا: جاه في قلب وجه وقال (٢٢٧/٨) الوخم: الثقيل. يقول: ذاك من الرجال وخم ثقيل لا يرتاح لفعل المكارم ولا يهش للجود، ولا يبالي أن يسب، ويرى المال أحبَّ إليه من عرضه.

الثانية، وإنما أسقطوها لئلا يجتمع تأنيثان.

٣٥- فإن قال قائل: ألست تقول في حبلى: حبليات[١]، والألف في حبلى للتأنيث، فقد أثبتها في الجمع وجمعت بين تأنيثين، فهلا جعلت ذلك في التاءين؟ فالجواب في ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ علامة التأنيث في حبلى الألف، فإذا جمعت انقلبت الألف فزالت علامة التأنيث فعلى هذا الوجه لم يجمع بين تأنيثين.

والوجه الثاني: أنَّ علامة التأنيث في "حبلى" مخالفة لعلامة التأنيث في الجمع، ونحن في "مسلمات" لو أقررنا اللفظ على هذا، لكنّا قد جمعنا بين تأنيثين صورتهما واحدة، فلهذا حذفنا إحداهما فإذا أقررنا علامة التأنيث في "حبلى" مع علامة الجمع، لم نكن قد جمعنا بين صورتي تأنيث، فيجوز الجمع بينهما لاختلافهما.

وهذا الوجه أيضًا ذكرناه لنبين أن بين ما يجتمع فيه صورتا تأنيث وبين ما تختلف فيه الصورتان فرقًا، والعلة الأولى كافية.

٣٦- فإن قال قائل: قد ادعيت أنَّ التاء علامة التأنيث، ونحن نراها في الواحدة هاء في الوقف[٢]؟

قيل له: أصله التاء، وإنما وقف عليها بالهاء ليفصل بين تأنيث[٣] الاسم وتأنيث الفعل.

٣٧- فإن قال قائل: فما الدلالة على ذلك؟

قيل: من وجوه:

أحدها: أنا نصل بالتاء، كقولك: مسلمة يا هذا، فأصل الكلام الدرج

---

(١) المقتضب (٦/٤) هذا باب جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث، أسرار العربية (٣٧).

(٢) الأصول (٢/٤٠٧).

(٣) سر صناعة الإعراب (١/١٧٥).

فوجب أن تكون التاء الأصل لثباتها.

ألا ترى أنك تقول: رأيت زيدًا يا هذا، فثبت التنوين في الدرج، وتبدل منه في الوقف ألفًا، وكذلك فعلت بالتاء، أبدلت منها هاء في الوقف[1].

ثبوت التاء في الوصل والوقف وعدم اتصالها بالهاء إلا في موضع واحد

ووجه ثان: وذلك أن بعض العرب يقف على التاء فيقول في مسلمة مسلمت، وفي صالحة: صالحت.

قال الراجز[2]:

الله نجاك بكفي مسلمت

من بعدما وبعدما وبعد مت[3]

صارت بنات النفس عند الغلصمت[4]

---

(١) سر صناعة الإعراب (١/١٦٠، ١٦٣)، (٢/٥٦٣)، المقتضب (١/٦٠، ٦٣) هذا باب حروف البدل، (٣/٣٦٦) هذا باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور والأحياء والبلدان.

(٢) الراجز هو: أبو النجم العجلي ديوانه ص: ٧٦.

(٣) قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب في مجالسه (١/٢٧٠): يقول فعل مرة بعد مرة، أي فعلت فعلاً أبطأت فيه، قال البغدادي في خزانة الأدب (٤/١٧٧) في سياق الكلام على الشاهد الحادي والثمانين بعد المائتين: "أراد وبعدما، فأبدل الهاء في التقدير هاء، فصارت بعدمه، ثم إنه أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي التي تليها، وشجعه شبه الهاء المقدرة في قوله وبعدمه بهاء التأنيث في طلحة وحمزة، ولما كان يراهم قد يقولون في الوقف: هذا طلحت وحمزت. قال: هو أيضًا وبعدمت، فأبدل الهاء المبدلة من الألف تاء.

(٤) الغلصمت رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ في الحلق.

وكادت الحرةُ أن تدعى أمت[1]

فلما ثبتت التاء في الوصل والوقف[2]، ولم نجد أحدًا يصلها بالهاء إلا في موضع لا يعتد به، إذ كانت فيه علة توجب ذلك، علمنا بذلك أن التاء هي الأصل.

ووجه ثالث: وهو أنا وجدنا التاء في الفعل قد أدخلت علامة للتأنيث[3]، ووجدنا الاسم يدخله الهاء والتاء للتأنيث في الوصل والوقف، فوجب أن يحكم على التاء أنها الأصل في التأنيث، إذ لم نجد الهاء للتأنيث.

٣٨- فإن قال قائل: قد وجدنا الهاء تستعمل للتأنيث في قوله: هذه أنثى؟

قيل له: ليست الهاء علامة للتأنيث، وإنما هي بدل من ياء، لأنهم يقولون: (هذي أمة الله)[4] فالهاء بدل من الياء في

---

(١) يريد الراجز أن يقول: الله نجاك من الأعداء يكفي الرجل المسمى مسلمة بعدما كدت لا تفلت، واشتد الضيق بالناس، وكادت النساء الحرائر يصرن إماءً بالسبي.

- والرجز ذكره ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/١٧٧) وقال: وأخبرنا بعض أصحابنا، ويرفعه بإسناده إلى قطرب أنه أنشد. وذكره.

- وذكره ابن منظور في لسان العرب "ما" وذكره ابن جني في الخصائص (١/٣٠٥).

القاعدة: هو قول ابن جني في الخصائص (١/٣٠٥) إن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعَمَرت "عمت" به الحال بينهما ... وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو ... وذكر الرجز.

(٢) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/١٧٦، ١٧٧) "إن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير.... على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف هذا طلحت، وعليه السلام والرحمت.... وقد قلبوا هذا الأمر، فأجروا الشيء في الوصل على حد مجراه في الوقف".

(٣) نحو: أنت تقومين وتقعدين، وهي تقوم وتقعد، وقامت وقعدن سر صناعة الإعراب (١/١٥٩).

(٤) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤/١٩٨): هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي

(هذي)[1]، فدل أن الهاء ليست علامة [١٦] للتأنيث.

٣٩- فإن قيل: فما الدليل على أنها بدل من الياء؟

قيل له: الدليل على ذلك أنك تقول في تثنية هذه: تان[2]، فلو كانت الهاء أصلاً في نفسها لم يجز حذفها في التثنية، ولوجب أن تقول: هان، فلما وجدناهم قد أسقطوا الهاء في التثنية، ورجعوا إلى أن قالوا: تان، كما قالوا في الذي: اللذان، وفي ذا: ذان، علمنا أنَّ التاء هي الأصل.

ووجه آخر: وهو أنّ الكلمة لمّا استعمل فيها الهاء والتاء، ووجدنا التاء أثقل من الهاء، ولم نجد الهاء في غير هذا الموضع تحتمل أن تكون للتأنيث، وجب أن تقدر الهاء بدلاً من التاء، وذلك جائز، لأنه عدول من الأثقل إلى الأخف، فإذا كان ذلك محتملاً وجب حمله على ما ذكرنا، لئلا يخرج عمّا في كلامهم.

٤٠- فإن قيل: فما الحاجة في الفصل بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل؟

قيل: لأنّ الفعل قد تسمى به، فإن سمي بفعل فيه علامة التأنيث لزم أن يوقف عليه الهاء، كرجل سمي بـ"قامت" فيقال: جاءني قامه، فيوقف بالهاء، فصار من الفصل بينهما بيانٌ ودلالة على الاسم والفعل.

٤١- فإذا قال: فلم كان الاسم بالتغيير أولى من الفعل؟

قيل له: لأنَّ التاء إنما تلحق من الأفعال الفعل الماضي، والفعل الماضي

=

هي علامة الإضمار: "سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذه أمة الله. فيسكن.

- ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٨٢ ٣٢- باب: هذا باب ذكر الأسماء المبهمة.

(١) العضديات ص: ٣٦.

(٢) تثنية هذه : هاتان. وتان : تثنية "تا" المقتضب (٢٧٨/٢) هذا باب تصغير ما كان من الجمع ، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص : ٨٢) ٣٢: هذا باب ذكر الأسماء المبهمة.

مبني على الفتح، فلزم طريقة واحدة، والاسم يلحقه الإعراب فيتغير آخره، فلما احتجنا إلى تغيير أحدهما، غيرنا ما يلحقه التغيير، وهو الاسم.

٤٢- فإن قال قائل: فلم كانت هذه الهاء أولى بالبدل من سائر الحروف؟

قيل: لأنّ الهاء حرفٌ خفي، وهو من مخرج الألف[1] فكرهوا أن يبدلوا التاء ألفًا ، فيلتبس بالألف التي هي بدل من التنوين ، فكانت الهاء أولى لذلك.

واعلم أنّ التّاء في جمع المؤنث حرف الإعراب، فتضم في حال الرفع، وتكسر في حال النصب والجر.

وقد بينا أن الكسر إنما دخلها في حال النصب حملاً على المذكر[2]، وقد اشتركا في جمع السلامة، فلما سوى بين النصب والجر في الأسماء المذكورة، سوى أيضًا بينهما في جمع المؤنث.

٤٣- فإن قال قائل: قد قلتم: إن الجمع السالم: ما سلم فيه بناء الواحد، وإن المكسر ما تغير فيه بناء الواحد. ثم قلتم في "بنت وأخت" في حال الجمع: بنات وأخوات. ففتحتم أولهما، وكان مكسورًا أو مضمومًا، وجعلتم هذا الجمع جمع السلامة؟

قيل: لأنّ الأصل في بنت وأخت، بنوة وأخوة[3]، ولكنهما غير في

(١) مخرجهما من أقصى الحلق الكتاب (٤٣٣/٤) هذا باب: الإدغام المقتضب (١٩٢/٤) هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جر لمعنى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف "ما" النافية.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥).

(٣) يقول أبوالقاسم الزجاجي في مجالس العلماء ص:٢٥١، ٢٥٢، ١٤٧ - مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة في مجلسه: "وأصل أخ وأب أخو وأبو، على فعل

الواحد، ووجه التغيير أنهم حذفوا من "أخوة وبنوة" الواو استثقالاً، ثم ألحقوا "بنتًا" بـــ"جذع" و"أختا" بـــ"قفل"[(١)] .

وإنّما دعاهم إلى هذا الإلحاق لتحصل التاء على لفظة الحروف الأصلية، فيصير هذا الحكم لهما كالعوض من حذف الواو[(٢)] .

٤٤- فإن قال قائل: فما الدليل على أصل "بنت وأخت" ما ادَّعيته؟

قيل له: إنّ الدليل فيما ذكر أنّ المؤنث إذا كان على لفظ المذكر وجب أن تكون علامة التأنيث لاحقة للفظة المذكر، كما تقول: قائم وقائمة، فلما كان لفظ "بنت وأخت" على طريق لفظ "الأخ والابن" وجب أن تكون علامة التأنيث لاحقة على لفظ المذكر، فلما كان الأخ يقال في تثنية: أخوان، علمنا أنّ أصله "أخو" وأنّ حقَّ أن يدخل على اللفظ فلهـــذا [١٧] وجب أن تكون أخت: أخوة.

وأمّا "بنت" فكما أنا نقول في المذكر: بنون، علمنا أن الأصل الفتح، وأنّ "بنتًا" كان حقها أن تجيء مفتوحة الباء على حدّ الفتح في "بنين"، ولكنها غيرت لما ذكرناه من الإلحاق، فإذا جمعت لم يكن بدٌّ من حذف التاء في الواحد، لأنّها لم تخرج بالكلمة على حكم علامة التأنيث، بل فيهما حكم العلامة ، وإن كانت قد أجريت مجرى الحذف الأصليّ ، وليست بتاء

بتحريك العين، فلو جاء على الأصل لقيل: هذا أخًا، ورأيت أخًا، ومررت بأخًا، وكذلك: رأيت أبًا ومررت بأبًا، وهذا أبًا، لأن الواو والياء إذا تحركتا وما قبلهما مفتوح انقلبتا ألفين. فكان سبيل هذين الاسمين أن يكونا مقصورين مثل عصا ورحى وفتى وما أشبه ذلك.

ولكن أكثر العرب نطقتهما على النقصان في حال الإفراد فقالت: هذا آخٌ وأبٌ، فأسقطوا لام الفعل .... الخ.

(١) وانظر: سر صناعة الإعراب (١٤٩/١).

(٢) شرح اللمع لابن الدهان (٧١٨/٢).

مجردة زيدت للإلحاق المجرد؛ لأن ما زيد للإلحاق المجرد لم يتغير، لا في تثنية ولا في جمع، لأنّه قد أجرى مجرى الأصلي، ألا ترى أن الياء زائدة للإلحاق بـ"قنديل"[1]، ولا يتغير، فلمّا كانت تاء "بنت وأخت" ليست خالصة للإلحاق، ثمَّ جمعوا الاسم بالألف والتاء[2]، لم يكن بدٌّ من حذف التاء في الواحد، إذ فيها حكم التأنيث، فلم يجز الجمع بين تأنيثين، فلمّا وجبت حذفها بطل حكم الإلحاق، فوجب أن تردّ الكلمة إلى أصلها، فلهذا وجب أن يكون الجمع فيها جمع سلامة، وإن تغير الأول منه.

٤٥- فإن قال قائل: فلم وجب في الجمع المكسر أن يجري بوجوه الإعراب؟

قيل له: لأنّ هذا الجمع استؤنف له البناء، كما استؤنف الواحد، فلمّا أشبه الواحد في هذا الحكم، وجب أن يجري حكمه في الإعراب بحكم الواحد.

وأما ما يمتحنه بعض النحويين بتصغير الواحد فإن ثبتت التاء أجروا الاسم بجميع الإعراب، فليس بشيء، لأنك تقول: هذا بيوتات[3] العرب ومررت ببيوتات العرب، ورأيت بيوتات العرب، فتكسر التاء، ولو صغرت البيت[4] لثبتت التاء، فعلمت أن هذه العلامة ليست بأصل، وأنّ الموجب

(١) المقتضب (١/٥٧) هذا باب معرفة الزوائد ومواضيعها.

(٢) همع الهوامع (١/٧١، ٧٢) قال السيوطي : وتحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة : فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ...وقلب الألف ياء في نحو فتاة، واواً في نحو فتاة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة أو قلبه واواً نحو: فتيات، وقنوات، وسقاءات، وسقاوات، ويقال: في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس "بنتات" لأن هذه التاء قد غيرت لأجلها الكلمة وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء "ملكوت" في الزيادة. وفي "أخت" أخوات بحذف التاء ورد المحذوف، وكان القياس "أختان" لما ذكر.

(٣) لسان العرب، وتاج العروس "بيت".

(٤) تصغير "بيت": بييت -بالكسر والضم-.

لكسر التاء في النصب جمع السلامة.

قال أبوالحسن[1] : قد بينا أنّ من الأسماء ما أشبه الفعل فمنع التنوين والجر، ومنها ما أشبه الحرف فاستحق البناء ومنها ما لم يعرض له علة، فجرى بوجوه الإعراب ونُوِّن.

منع ما أشبه الفعل من التنوين والجر:

٤٦- فإن قال قائل: فلم كان ما أشبه الفعل يمنع من التنوين والجر؟

قيل له : لأن الفعل لا يدخله تنوين ولا جر فوجب أن يكون ما أشبهه حكمه كحكمه وقد بينا فلم امتنع الفعل من الجر[2]، فأما التنوين فإنما امتنع من الفعل لأنه زيادة، والفعل ثقيل، لم يحتمل الزيادة، ومع فالذي من أجله دخل التنوين في الاسم ليس بموجود في الفعل، فلم يجز أن يدخل الفعل التنوين، ولما حمل النصب على الجر في تثنية الأسماء وجمعها لما بينهما من المشابهة، حمل الجر فيما لا ينصرف على النصب[3] .

وأما من أي وجه أشبهت بعض الأسماء الأفعال حتى منع الصرف فله "باب"[4] يبين فيه إن شاء الله .

وإنما وجب فيما لا ينصرف الانصراف، إذا دخلت الألف واللام أو أضيف لوجهين:

أحدهما: أن الألف واللام والإضافة تقوم مقام التنوين وقد بينا وجود التنوين يوجب للاسم الانصراف[5]، فما قام مقامه أيضًا يوجب الانصراف،

(١) هو ابن الوراق، وقد مر قوله هذا في ق (٨).

(٢) مر في [ق/٥].

(٣) أسرار العربية ص: ١٢٣ الباب الخامس. باب: التعجب. ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١، ٢.

(٤) هو: باب: ما ينصرف وما لا ينصرف، وسيأتي في ق (١٣٣)، أسرار العربية ص: ١٢٣ الباب الخامس. باب التعجب.

(٥) المقتصد (١/٧٣).

فلهذا انصرف كل ما تدخله الألف واللام أو أضيف.

والوجه الثاني: أنّ الذي منع الاسم من الانصراف شبهه بالفعل[1]، والفعل لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، وأصل الأسماء الصرف فلمّا دخلها ما يخرجها من شبه الفعل، ردت إلى أصلها من الانصراف[2].

٤٧- فإن قال قائل: حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل، ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف بقي على حاله من الامتناع من الصرف، فهلاّ صرفته في هذه الحال، إذ قد خرج من شبه الفعل كما خرج بدخول الألف واللاّم عليه والإضافة؟

قيل له: هذا يفسر من وجهين:

أحدهما: أن حروف الجر هي أحد عوامل الأسماء كالنّاصب والرافع، فلو صرفناه بدخول حروف الجر عليه لوجب أيضًا أن نصرفه بدخول النواصب والروافع عليه، إذ كانت هذه العوامل لا يجوز دخولها على الفعل ولو فعل هذا لم يحصل فصل بين المنصرف وغيره فسقط الاعتراض بهذا السؤال.

والوجه الثاني: أن حروف الجر تجري فيما بعدها مجرى الأسماء التي تخفض ما بعدها، والأفعال قد تقع في مواضع الجر بإضافة ظروف الزمان

---

(١) قال أبو إسحاق الزجاج في كتابه "ما ينصرف وما لا ينصرف" ص٢: اعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء فإنما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء.
وذلك نحو: رجل سميته بـ "أحمد" اجتمع فيه شيئان وهما : أنه على مثال الفعل نحو: "أذهب وأعلم"، وأنه معرفة فاجتمع فيه شيئان وهما: شبه الفعل، والتعريف.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢٢/١، ٢٣) باب مجاري أواخر الكلم من العربية في: جميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين.

إليها، كقولك: هذا يوم زيد، فصار الاسم بعد حرف الجرّ لا يخلص للاسم إذ كان مثل هذا الموقع قد تقع فيها الأفعال.

فأمّا الألف واللام والإضافة[1] : فلا يجوز بحال أن تدخل على الأفعال، فلما صار هذا الموقع يخلص للاسم دون الفعل وجب أن ينصرف.

٤٨- فإن قال قائل: فلم صار التنوين يعاقب الألف واللاّم والإضافة؟

قيل له: لأن التنوين يدخل على الاسم أنه منصرف، وقد بينّا أن جميع ما تدخله الألف واللام والإضافة ينصرف، فلما كان جميع الأسماء إذا دخلها ما ذكرنا انصرف، لم يحتج إلى فرق، فسقط التنوين للاستغناء عنه.

واعلم: أنّك إذا قلت: جاءني قاض، فالأصل أن تضم الياء في الرفع، وتجرها في الجر، ولكن الضمة تستثقل في هذه الياء والكسرة[2]، فحذفتا فسكنت الياء، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين، فسقط الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أولى من التنوين، لأنّ التنوين علامة، والياء ليست بعلامة، فكان تبقية العلامة أولى، فإذا وقفت على الاسم، فقلت: هذا قاض[3]، فالاختيار حذف الياء أيضًا في الوقف[4].

---

(١) المقتصد (٩٦٨/٢).

(٢) أسرار العربية ص: ١٧، والمقتصد (١٦٢/١).

(٣) التكملة لأبي علي الفارسي ص: ١٩١ باب الوقف على الاسم المعتل .... والمنون نحو: رأيت قاضيًا وعميًا، لا سبيل إلى حذف الياء لتحركها، والوقف على الألف المبدلة من التنوين. وياء جوار وثمان كياء قاضٍ في الحذف في الوقف يلحقه التنوين.

(٤) قال أبوالبركات الأنباري في أسرار العربية ص: ١٨

"....فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان:

- إسقاط الياء وإثباتها.

واختلف النحويون في الأجود منهما، فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل هو الأصل. وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء =

٤٩- فإن قيل: فهلاً ردّت الياء قبل التنوين؟

قيل له: التنوين -وإن سقط في الوقف- فهو مراعي الحكم في الدّرج، وكرهوا ردّ الياء في الوقف، لما يلزمهم من حذفها في الدّرج، فكان ذلك يؤدي إلى تعب ألسنتهم ، وهم يقدرون على إزالة التعب بهذا التأويل، ومن أثبت الياء اعتلّ بالسؤال الذي ذكرناه ، فإذا جررت الاسم، فقلت: مررت بقاضي. فحكمه حكم المرفوع، والعلة واحدة.

فإذا نصبت فقلت: رأيت قاضيًا[1]، أثبت الياء لتحركها بالفتح، فأبدلت من التنوين ألفًا، كما تعمل في سائر الأسماء المنصرفة. فإذا أدخلت الألف واللام على هذه الأسماء فالاختيار إثبات الياء، لأنّ التنوين قد سقط مراعاته، لأنه لا يجوز إثباته مع الألف واللام بحال، فلما سقط حكمه ردت الياء.

وبعض العرب يحذفها[2]، ووجه ذلك أنه قدر إدخال الألف واللام على الاسم في حال الوقف وقد حذف منه ، فبقي الحذف على حاله [١٩] فحكم الألف كقولك: هذا قاضي البدو، وحذف الياء مع الألف واللام والإضافة ضعيف، وإنما يحسن مثله في الشعر[3].

٥٠- فإن قال قائل: فلم صارت "الواو" لا تقع في أواخر الأسماء إلا وقبلها ساكن، ولم تجر مجرى الياء؟

قيل له: لأنه لا يخلو أن تقع قبلها ضمة أو كسرة أو فتحة، فلم يجز أن تثبت وقبلها فتحة، لأن كل واو تحركت وقبلها فتحة يجب أن تقلب ألفًا، ولم يجز أن تقع قبلها كسرة، لأن ذلك أيضًا يوجب قبلها ياء، ولم يجز أن

إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف فوجب ردّ الياء".

(١) أسرار العربية ص: ١٨.

(٢) التكملة لأبي علي الفارسي ص: ١٩٢، باب الوقف على الاسم المعتلّ.

(٣) ما يجوز للشاعر أو الضرورة الشعرية ص: ١٤٣: ".... ومثله -أي حذف الياء- حذفها مع الألف واللام...".

تقع قبلها ضمة، لأنهم أرادوا الفصل بين الاسم والفعل في هذا الحكم، فقلبوا كل واو تقع طرفًا وقبلها ضمة إلى الياء، ليفصلوا بين الاسم والفعل نحو: يغزو ويدعو، والدليل على ذلك أنهم يقولون، في جمع دلو: أدل[1] ، بهذا والأصل: أدلو[2] كما يقال في جمع فلس: أفلس فبان بما ذكرناه أنهم يقلبون كل واو تقع طرفًا في الاسم وقبلها ضمة إلى الياء لما ذكرنا، ولابد من كسر ما قبلها لتسلم، لأنه لو بقي ما قبل الياء مضمومًا عادت واوًا، فبان أنهم قصدوا الفصل بين الاسم والفعل بهذا التغيير.

٥١- فإن قال قائل: فلم صار التغيير بالاسم أولى من الفعل؟

قيل له: إن الاسم يلحقه في آخره علامة الإضافة والنسبة ويدخله التصغير والجمع المكسر والترخيم مع الإعراب، فصارت تغييرات تلحق الاسم دون الفعل، فلما احتاجوا إلى تغيير أحدهما كان التغيير لما يلزمه التغيير في كثير من أحواله ألزم وأولى مما يلزمه التغيير.

قال أبوالحسن الأخفش: اعلم أن الأسماء المقصورة إنما ألزمن وجهًا واحدًا، لأن أواخرها لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون منقلبة من واو أو

(١) قال سيبويه -رحمه الله تعالى- في الكتاب (٥٦٧/٣) باب: تكسير الواحد للجمع: "... وربما جاء فعيلا"، وهو قليل نحو: الكليب والعبيد. والمضاعف يجري هذا المجرى، وذلك قولك: ضبٌّ وأضب وضباب، كما قلت: كلب وأكلب وكلاب، وصك وأصك وصكاك وصكوك، كما قالوا: فرخ وأفرخ وفراخ وفروخ، وبت وأبت وبتوت وبتات. والياء والواو بتلك المنزلة تقول: ظبي وظبيان وأظب وظباء، كما قالوا: كلب وكلبان وأكلب وكلاب، ودلو ودلوان وأدل ودلاء، وثدي وثديان وأثد وثدي، كما قالوا: أصقر وصقور. ونظير فراخ وفروخ قولهم: الدلاء والدّليّ". وانظر شرح الألفية (٧٦٩).

(٢) انظر ابن السراج في الأصول (٤٣٢/٢) على وزن أفعل (٤٣٢/٢)، والموجز (١٠٣).

ياء[1] أو تكون للتأنيث غير منقلبة[2] والذي أوجب قلبها ألفات تحركها وانفتاح ما قبلها[3] ، فلو حركتها رجعت همزات، فلما كان الإعراب لا يسلم منها كراهية إدخاله مع ما يوجب إسقاطه فيؤدي ذلك إلى التعب، فلم يجز تحرك المقصور، وقدر فيه الإعراب.

فأما ألف التأنيث فلو حركت لم تخل من أحد أمرين:

- إما أن تقلب إلى الياء، أو إلى الواو، أو إلى الهمزة، ولو قلبت واوًا، أو ياء لوجب أن ترجع إلى الألف، لما ذكرنا من أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما وجب أن تقلب ألفًا فلا يسلم الإعراب ، فلهذا وجب أن تقر على حالها ومع هذا فقلبها يبطل علامة التأنيث، فكان بقاء العلامة أولى من إدخال الإعراب، لأن الإعراب قد يسقط من جميع الأسماء في الوقف، فكان أولى هنا بالإسقاط.

واعلم أن ما ينصرف من الأسماء المقصورة فعلامة انصرافه إثبات التنوين فيه في الوصل، فإذا أثبت التنوين وهو ساكن، والألف في آخر المقصور ساكنة، التقى ساكنان، فلم يكن بد من حذف أحدهما، فكان حذف الأول[4] أولى لأنّ التنوين علامة، والألف ليست بعلامة فكان تبقية

---

(١) التكملة لأبي على الفارسي ص: ٢٧٢ وذلك نحو: رجا ورحى، فرجا : من الواو، لقولهم رجوان، ورحي: من الياء، لقولهم رحيان.

(٢) التكملة لأبي على الفارسي ص: ٢٧٢ التي للتأنيث نحو: بشرى وحبلى. وقد تكون الألف للإلحاق نحو: أرطي ومعزي.

- وقال المبرد في المقتضب (٢٥٨/١): والزائدة مثل ألف حبلى، لأنه من الحبل، وكذلك معزى وحبنطي، من قولك: معز وحبط بطنه"

وقد بيّن الدكتور عبد الخالق غنيمة في الهامش إلى أن: ألف معزى زائدة للإلحاق بدرهم . بدليل قولهم: معزاة، وبدليل تنوينها.

(٣) المقتضب (٧٩/١) هذا باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها.

(٤) يريد الألف المقصورة، ينظر: أسرار العربية ص: ١٩، لابن الأنباري.

العلامة أولى، فإن وقعت سقط التنوين ورجعت الألف المحذوفة.

وإنما قلنا: إن هذه الألف الثانية في الوقف هي الألف الأصلية وليست بدلاً من التنوين لوجوه:

أحدها: جواز الإمالة فيها وحسنها ولو كانت بدلاً من التنوين لقبح إمالتها.

ووجه آخر: أن التنوين أصله أن يسقط [٢٠] في الوقف على ما ذكرناه، فإذا سقط ردت الألف الذاهبة.

٥٢- فإن قيل: كيف خالف المقصور باب (قاض) وقد زعمت أنّ التنوين إذا سقط في الوقف لم ترجع الياء، فهلاّ وجب ذلك في المقصور متى سقط التنوين ألاّ ترجع الألف؟

قيل له: الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ باب (قاض) قد ثبتت الياء في حال النصب فلم يكن إسقاطها في حال الرفع والجر إخلالاً بها شديدًا، ولو أسقطنا الألف من المقصور في الوقف لم يكن لها حال رجوع ، فكان ذلك يؤدي إلى الإخلال بها، فوجب أن يردوها إذا وجب ردها في موضع من الإعراب وجب أن يرجع في جميع الأحوال، لأن الأصل لفظه واحد وحكم إعراب المقصور واحد.

والوجه الثاني: أن الألف خفيفة، والياء ثقيلة، فمن حيث جاز أن يبدل من التنوين ألفًا في حال النصب، وقبح البدل من التنوين ياء في حال الجر، لثقل الياء وخفة الألف، فكذلك هاهنا قبح رد الياء في (قاض) لثقلها، وحسن رد الألف في المقصور لخفتها.

٥٣- فإن قال قائل: ما الدليل على أن الأزمان ثلاثة حتى رتبتم الأفعال؟ قيل له: الدليل على ذلك أن الشيء قد تقع العدة به فيكون متوقعًا، وهذا لزمان الاستقبال، فإذا وجد فهذا الزمان هو زمان الحال، فإذا مضى

عليه وقتان أو أكثر صار ماضيًا، فقد حصلت لنا بما ذكرناه أزمان ثلاثة[1] .

أسبق الأزمنة ما هو؟ [2]

٥٤- فإن قال قائل: فأي هذه الأزمنة أسبق؟

ففيه جوابات:

أحدها: أن يكون زمان الحال هو السابق، لأن الشيء أقوى أحواله حال وجوده، فيجب أن يكون وجوده أولى، ثم تقع العدة به فيكون متوقعًا، ثم يوجد الموعود ويقضى فيصير ماضيًا[3] .

وذلك أن الأزمنة إنما احتجنا إليها لأمر الموجودات، والأمر فيما بيننا فلهذا أوجب ترتيبها على ما ذكرناه.

والجواب الثاني: أن المستقبل قبل الحال والماضي، لأنه بعد أن يقع بما ليس بموجود، ثم يصير موجودًا، ثم يمضي.

فقد بان بما ذكرناه أن الماضي من الزمان بعد المستقبل والحال، والمستقبل يجوز أن يكون بعد الحال، ويجوز أن يكون الحال بعد المستقبل.

والوجه الثالث: وهو أقوى عندنا: فأما من جهة اللفظ فالماضي قبل المستقبل، لأن قولك: (ضرب) ثلاثة أحرف، فإذا قلت: (يضرب) فقد زدت عليه حرفًا مما لا زيادة فيه قبل ما فيه الزيادة.

٥٥- فإن قال قائل: فلم جعلتم المستقبل والحال عبارة واحدة تدل

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/١٢٧-١٢٩)، والمقتصد للجرجاني (٨٢/١)

(٢) العنوان من وضع المحقق.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص: ٨٥ باب: القول في الأفعال أيها أسبق في التقدم. قال: اعلم أن الأفعال في التقدم الفعل المستقبل. لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال ثم ماضيًا فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي.

عليها، ولم تشركوا بين الماضي والحال بعبارة واحدة؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن المستقبل قد حصل مضارعًا للأسماء دون الماضي[1]،

---

(١) قال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٨٦، ٨٧، ٨٨ باب: عن فعل الحال وحقيقته: "....والمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود. والفعل الماضي ما تقضى، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك؛ زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت بأن وقته فهو المتكون في الوقت الماضي، وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي. فلهذه الصلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن، ويقوم غدًا، وعبدالله يركب الآن، ويركب غدًا، فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت: سيقوم زيد، وسوف يركب عبدالله فيصير مستقبلاً لا غير.

١- سؤال على البصريين في فعل الحال. يقال لهم: هلا كان للفعل الحال لفظ ينفرد به من المستقبل، لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض؟

الجواب: قالوا: لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم، قوي فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ واحد لمعان كثيرة، من ذلك العين التي يبصر بها، وعين الماء، وعين الركبة، وعين الميزان، وعين القوم وهو الربيئة، والعين الحاضر من المال وعين سحابة تنشأ من قبل القبلة، والعين نفس الشيء والعين مصدر عنت الرجل عينًا إذا أصبته بعين، في أشباه لهذا كثيرة جدًا معروفة في اللغة كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقًا بالأسماء حين ضارعها. والماضي لم يضارع الأسماء فتكون له قوتها، فبقي على حاله.

=

ووجدنا الأسماء قد تستعمل اللفظة الواحدة منها لأشياء مختلفة، ألا ترى أنهم قالوا: "العين" لعين الإنسان، ولعين الماء، ولعين الميزان، ولحقيقة الشيء، وللطليعة ، وغير ذلك فكذلك أيضًا جعلوا عبارة واحدة تدل على معنيين في الأفعال المضارعة، كما جعلوا ذلك في الأسماء. وأما الماضي فإنه لم يجب له هذا الحكم.

والوجه الثاني: أن الحال لما كان وقته قصيرًا، لم يستحق لفظًا يخص به لقصر مدته ، فجعل تبعًا في العبارة للزمان المستقبل ، لاشتراكهما في تقدمهم للماضي، فلهذا وجب أن ترتب الأفعال على الأزمنة [٢١] الثلاثة، وقد بينَّا حكم الأفعال في الإعراب والبناء، فلهذا لم نعده.

٥٦- فإن قال قائل: فلم خص الفعل المضارع بهذه الزوائد من بين سائر الحروف؟

فالجواب في ذلك: أنا قد بينا أن أول ما تزاد حروف المد، إلا أن الواو لم يجز أن تزاد لأنها تستقل، وتبدل إذا كانت أصلية، نحو قوله تعالى: ﴿**وإذا الرسل أقتت**﴾[١]، و(أرخ الكتاب)، والأصل: وقتت، وورخ الكتاب[٢] .

فإذا كانوا يفرون منها إذا كانت أصلية، وجب ألا يزيدوا ما يفرون منه، فلما بطل أن تزاد الواو في أول المضارع جعلوا في موضعها حرفًا يبدل منه، وهي التاء، لأنها تبدل من الواو مواضع منها: (تجاه وتخمة) ولم تجعل الهمزة بدلاً من الواو ، وإن كانت تبدل منها، لأنا نحتاج إلى أن نبدلها مكان الألف، وهي أقرب إلى الألف منها إلى الواو ، والألف لا يجوز أن تزاد أولاً، لأنها ساكنة، والابتداء بالساكن لا يجوز، فجعلت الهمزة بدلاً من الألف

=

- وانظر شرح الكتاب للسيرافي (١/١٢، ١٨٧).

(١) سورة المرسلات آية (١١).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/٩٢)، المبرد في المقتضب (١/٦٣).

لقربها منها، وبقيت الياء على أصلها، واحتجنا إلى حرف رابع، فكانت النون أولى من سائر الحروف، لما ذكرناه من شبهها بحروف المد.

٥٧- فإن قال قائل: فلم سكنتم الحرف الذي يلي حرف المضارعة في الأفعال الثلاثية، وحركتموه في الرباعية، قلتم: هو يضرب، فسكنتم الضاد وكانت متحركة في (ضرب) وقلتم: يدحرج، فجئتم بالدال على أصلها؟

فالجواب في ذلك: أنهم لو أبقوا الضاد على حركتها لتوالي أربع حركات لوازم[١]، وهذا ليس في كلامهم، إلا أن تكون الكلمة محذوفة نحو: علبط وهدبد ، والأصل: علابط وهدابد[٢]، لأنهم يستعملون الوجهين جميعًا

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٨٩/٤): هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل..

"وما لحقته من بنات الثلاثة و: الخدب: فليس في الكلام في بنات الأربعة على مثال فعلِل ولا فعلل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فعلل، إلا أن يكون محذوفًا من مثال فعالل، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك: علبط، إنما حذفت الألف من عُلابط. والدليل على ذلك أنه ليس شيء في هذا المثال إلا ومثال فعالل جائز فيه، تقول: عجالط وعجلط، وعكالط، وعكلط، ودوادم، ودودم.

- وقال المبرد في المقتضب (٢٠٥/١) هذا باب: معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف، وذلك قولهم: علبط ونحوه. وإنما أصله علابط. وكذلك "هدبد" وذلك جميع بابه رجل علبط وعلابط: ضخم شديد، والهدابد والهديد: اللبن الخاثر جدًا، وهو أيضًا غمش يكون في العينين.

وانظر :المنصف لابن جني (٣/٣)، والرضي في الشافية (٥١/١).

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٨٩/٤) هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة، وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو نفس الحرف ".... ليس حرف في الكلام تتوالى فيه

بمعنى واحد، فعلم أنهم خففوا اللفظة لطولها حتى صارت: علبط وهدبد.

وكذلك (ضربني) جاز أن يجتمع فيه أربع حركات متواليـــات، لأنَّ المفعول لا يلزم بالفعل، فلم يعتدوا بتوالي الحركات، إذ كانت غير لـــوازم، فإذا صح أنه ليس في كلامهم ما ذكرنا لم يجز تبقية الضاد في (يضرب) على حركتها.

٥٨- فإن قال قائل: لم صارت أولى بالإسكان؟

قيل له: لأنّ الأول لا يجوز إسكانه، لأنه ابتداء بســاكن، ولا يجــوز بإسكان آخر الفعل ، لأن ذلك يوجب بناءه ، وقد حصل مستحقًا للإعراب بالمضارعة للاسم، فلم يبق إلا الضاد، والراء عين الفعل وبها يعرف اختلاف الأفعال مما هو على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فلما كان الإســكان في الــراء يوجب لبسًا لم تسكن، ولم يبق إلا الضاد، فلهذا صارت بالإسكان أولى.

فأما (يدحرج) فلم يعرض فيه توالي أربع حركات وجاء على الأصل.

٥٩- فإن قال قائل: أليس (أكرم) على وزن (دحـــرج) والمضـــارع بإسكان الثاني من (أكرم) خلافًا لــ(دحرج) فما وجه ذلك؟

قيل له: الأصل في يكرم: يؤكرم[1]، كما تقول: يدحـــرج، ولكـــن

أربع متحركات، وذلك: علبط، إنما حذفت الألف من عُلابط... والدليل علـــى ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فعالل جائز فيه. وانظـــر: المقتصـــد (٣٢٨/١)، المقتضب (٦٧/١).

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢١٦٥/٤):

وَحَذْفُ هَمْزِ "أفْعَلَ" استمر في مُضَارِع وبنْيَتَي مُتَّصِفِ
وَإِنَّهُ أَهْلُ لأَيْ يؤكرمَا ونَحوه للاضطرار تَمَّمَا

الأصل أن يقال في مضارع (أفْعل): "يؤفعل"؛ لأن أحرف الماضي توجد في المضـــارع بعد زيادة حرف المضارعة الهمزة فحذفت همزة "أفعل" بعد همزة المتكلم لئـــلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة.

الهمزة حذفت، والسبب في حذفها أن المتكلم لو أخبر عن نفسه لزمه أن يقول: أنا أأكرم، فتلتقى همزتان زائدتان، وذلك مستثقل[1]، وقد وجدناهم يحذفون الهمزة الأصلية استثقالاً لها، كقولك: خذ وكل، والأصل: اؤخذ واؤكل[2]، لأنه من: أخذ وأكل، فكان حذف الزائد أولى مع ما فيه من الاستثقال، فوجب أن تحذف الهمزة [٢٢] ثم أتبعوا سائر حروف المضارعة الحذف[3]، لئلا يختلف طريق الفعل[4]، والهمزة المحذوفة هي الثانية، لأن الأولى دخلت لمعنى، فكان حذف التي لا معنى لها أولى، وأيضًا فإنّ الثانية هي الموجبة لثقل الكلمة، إذ كانت الأولى لا تثقل بها الكلمة، فكان الموجب للثقل أولى بالحذف[5].

٦٠- فإن قال قائل: فلم اختلف أول أفعال المضارعة، وكان الرباعي منها مضموم الأول، وعداه مفتوح الأول؟

فالجواب في ذلك: أن الأصل الفتح في جميع ذلك، وإنما وجب الفتح

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (٦/٢٥٠): الحذف القياسي والشاذ. ومن المطرد: حذف همزة أفعل من مضارعه، واسمى فاعله ومفعوله نحو: أكرم استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل: أأكرم وحمل: تكرم، تكرم، ويُكرم ومُكرَم طردًا للباب.

(٢) قال ابن عصفور في الممتع في التصريف ص: ٦١٩ الحذف على غير قياس. الحذف على غير قياس يكون في :الهمزة، والألف، والواو والياء، والهاء، والنون، والباء، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء.
حذف الهمزة: حذفت الهمزة من "خذ"، و"كل" و"مر" والأصل اؤخذ اؤكل، اؤمر" لأنها من الأخذ والأكل والأمر. فلما حذفت الهمزة استغنى عن همزة الوصل. لزوال الهمزة الساكنة.

(٣) الانصاف (١/١٢).

(٤) سر صناعة الإعراب (١/٣٨٥)، (٢/٧٣٢).

(٥) شرح الكافية الشافية (٤/٢١٦٥-٢١٦٦) فصل في الحذف.

لأنه أخف الحركات، ونحن نتوصل به إلى الابتداء، كما نتوصل بالضم والكسر، فكان استعمال الفتح أخف وأولى، إلا أن المضارع من الفعل الرباعي إذا كان أول الماضي همزة، وقد بينا أنه يجب إسقاطها فيصير لفظ المضارع على أربعة أحرف في الرباعي، فيصير كمضارع الفعل[1] الثلاثي، فلو بقيناه مفتوحًا التبس بالثلاثي، فضم أول مضارع الرباعي، ليفصل بينه وبين مضارع الثلاثي، ثم أتبع سائر مضارع الرباعي لهذا القسم، لئلا يختلف طريقه، ويجري الفعل على طريق واحد.

٦١- فإن قيل: فلم كان الفصل بالضم أولى؟

قيل له: لأن الضم هو الأصل، والكسر مستثقل، إذ كان الجر قد منع من الفعل، فلم يبق إلا الضم.

ووجه آخر: أن الضم أقوى الحركات، فأدخل على أول مضارع الرباعي، ليكون عوضًا من الحرف المحذوف.

٦٢- فإن قيل: فلم صار الرباعي أولى من ضم الثلاثي؟

قيل: لأن الرباعي أقل في كلامهم من الثلاثي، وكرهوا ضم الثلاثي لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون.

ووجه آخر: وهو أن الضم أقوى من الفتح، وكان الرباعي قد حذف منه حرف، فوجب أن يعطي الرباعي الحركة القوية، ليكون فيه مع الفصل عوضًا من المحذوف.

٦٣- فإن سئل: لم ضممتم أول (يدحرج) وهو خمسة أحرف وليس يلتبس بالثلاثي؟

قيل: لئلا يختلف طريق الفعل الرباعي، فلما لزم الضم في بعضه لعلة، أجري سائر تصاريفها عليها، لئلا يختلف.

---

(١) الأشباه والنظائر (١/٢٧٩) ٤٢- التعويض.

٦٤- فإن قال قائل: فلم استوى لفظ المتكلم، مؤنثًا كان أو مذكرًا، وفصل ما بين المخاطب والغائب؟

قيل: لأن المتكلم لا يختلط بغيره، فلما لم يقع فيه التباس، لم يحتج إلى فصل، فتقول: أنا أقوم، وإن كان مؤنثًا، وكذلك: نحن نقوم، للمذكر والمؤنث ، وسنبين لم استوى لفظ التثنية والجمع للمتكلم في (باب الضمير)، إن شاء الله.

فأما المخاطب: فيفصل بينه وبين المذكر، فقيل: أنت تقوم، للمذكر وأنت تقومين، للمؤنث، لأن المخاطب قد يشترك فيه المذكر والمؤنث، فلا يعلم المراد منهما إلا بالفصل والتمييز، فاحتيج إلى الفصل والتمييز، فزيد على لفظ المؤنث ياء ونون، فأما الياء فهي إظهار الفاعل، وفيها علامة التأنيث، وإنما اختص المؤنث بالعلامة لأنه فرع على المذكر[1]، فاحتاج إلى زيادة لفظ على لفظ المذكر، كما تقول: قائم وقائمة، ولم تجعل العلامة بالنقص من اللفظ الذي هو الأصل، لئلا يزول معناه، وإنما خص المؤنث بالياء علامة، لأن علامة التأنيث قد تكون بالكسر وبالياء في نحو: هذي أمة الله ورأيتك ذاهبة[2] .

---

(١) قال أبوعلي الفارسي في التكملة ص: ٢٩٣ باب: المذكر والمؤنث أصل الأسماء التذكير، والتأنيث ثان له، فمن ثم إذا انضم إلى التأنيث في الأعلام التعريف لم ينصرف. نحو امرأة سميت بقدم أو زينب. وإذا انضم إلى التذكير انصرف نحو رجل يسمى بحجر أو جعفر. والتأنيث.

ونقل عبارة أبي على الفارسي ابن سيده في كتابه المخصص (٧٩/١٦) أبواب المذكر والمؤنث وقال العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب (١٠٢/٢) الأصل هو المذكر فروجع فيه الأصل انظر هذه المسألة المراجع الآتية: سيبويه في الكتاب (١٧٣/٢)، ما يجوز للشاعر في الضرورة (١٧)، ضرائر الشعر (٢٧، ٢٧٦) الضرائر (١٢٧)، ما يجوز للشاعر في الضرورة (١٧)، ضرورة الشعر (٢٠٧).

(٢) كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ص : (٨٣ ، ٨٤) ٢٨- =

٦٥- فإن قال قائل: [٢٣] من أين زعمتم أن اليـــاء في [تضربـــين] ضمير الفاعل دون أن تكون علامة محضة[١] ؟

قيل: إذا ثنينا أسقطنا الياء، فقلنا: أنتما تضربان، فلو كانت الياء علامة محضة لم يجز إسقاطها، ألا ترى أنك تقول: قامتا، وذهبتا، فتثبت التاء مـــع إدخال الضمير، فلما سقطت الياء علمنا أنها ضمير الفـــاعل، لأن الألـــف تكتفي منها، وليست بعلامة محضة، ولكنها علامة وضمير، وإنمـــا زيـــدت عليها النون، لأن الفعل لما ظهر فاعله، والفعل والفاعل بمنزلة شيء واحـــد، لم يخرج الفعل بإظهار الفاعل عما يوجب له الإعراب ، إذ كانت المضارعة ثانية له، وقد بطل أن يكون آخر الفعل حرف الإعراب، لأنه قد لزمه اللين من أجل الياء، فوجب أن تجعل علامة الإعراب، وقد بينا أن النـــون تشـــبه حروف المد، وهي أولى بالزيادة بعدها، فزيدت النون، وجعلت علامة للرفع بمنزلة الضمة، فلهذا زيدت النون. وأما الغائب فجعل لفظ المذكر المخاطب للمؤنث الغائب، كقولهم: هي تقوم، وإنما وجب ذلك، لأن صيغة الفعـــل يكتفي بها في العلامة من غير زيادة لفظ آخر، وجعلوا للمذكـــر الغـــائب الياء[٢] فرفع الفصل بينهما بالياء والنون، كقولك: يضربن، لجماعة المؤنث، وهم يضربون، لجماعة المذكر.

=

باب: هذا باب أسماء السور.

وانظر الكتاب لسيبويه (١٩٨/٤) هذا باب: ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار، وحذفها.

(١) في حذف الياء انظر المراجع الآتية: اللباب في علل البناء والإعـــراب للعكـــبري (٣٧٥/٢)، وسر صناعة الإعراب (٧٧٠/٢)، الممتع ٦٤٢، شرح الملوكي لابن يعيش ٤٠٩.

(٢) قال ابن عصفور الأشبيلي في شرح جمل الزجاجي (١٢٩/١) "الياء التي تعطـــي الغيبة نحو: زيد يقوم.".

باب
ارتفاع الفعل المضارع

واعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع عند أهل البصرة[1] بوقوعه موقع الاسم[2] وسواء كان الاسم مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا كقولك: في المرفوع: زيد يقوم، وهو في موقع : زيد قائم.

فأما المنصوب فنحو قولك: كان زيد يقوم، في موضع: كان زيد قائمًا.

وأما المجرور فنحو قولك: مررت برجل يقوم، فهو في موضع: مررت برجل قائم وإنما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين:

أحدهما: بأن وقوعه موقع الاسم[3] معنى ليس بلفظ وهو مع ذلك

---

(١) قال ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص: ٢٢٨، ٦٤- باب: إعراب الفعل وعوامله: "يرفع المضارع لتعريه عن الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم، خلافًا للبصريين".

(٢) وقال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٨٠ باب: القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التي هي الأسماء والأفعال والحروف "... ونرجع إلى احتجاج الفراء والكوفيين. قال الفراء ومن تابعه وانتحل مذهبهم وناضل عنهم: أما ما احتججتم به للأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول، وبمثله ندلكم على أن الأفعال أيضًا في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة. فكان قولنا: "يقوم زيد" يحتمل معنى قائم... الخ.

وانظر: المقتصد ص: ١٢٠، ١٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٥٤٩) مسـألة (٧٤)، المقتضب (٢/٥)، التوضيح (٢/١٦٣)، شرح جمل الزجاجي (١/١٣٠) باب: الأفعال، أسرار العربية (٢٩)، الكتاب لسيبويه (١/٤٠١) هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور.

(٣) المقتصد (١/١٢٠)، الكتاب (٣/٩-١٠).

متجرد من العوامل اللفظية، فمن حيث استحق المبتدأ الرفع، أعطي الفعل في هذا الموضع الرفع[1] .

والوجه الثاني: هو أن الفعل له ثلاثة أحوال:

أحدها: أنه يقع موقع الاسم وحده، كقولك: زيد يقوم، وهو في موضع (قائم).

والثاني: أنه يقع موقع الاسم مع غيره، كقولك: أريد أن تذهب، فهو بمنزلة: أريد ذهابك.

والحالة الثالثة: ألا يقع موقع الاسم بنفسه، ولا مع غيره، كقولك: إن تأتني آتك، وكذلك: لم يقم زيد، لا يصح أن يقع الاسم موقع ما ذكرناه، ويكون بمعناه ، فلما كان الفعل قد حصل على الأشياء الثلاثة، وكان الاسم هو الأصل في الإعراب، كان وقوع الفعل في موضعه أقوى أحواله، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الرفع، ولما كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك في الرتبة، جعل له النصب، ولما كان وقوعه في موضع لا يصح وقوع الاسم فيه، فبعد بذلك من شبه الاسم بعداً شديداً، أعطي من الإعراب ما لا يصح دخوله على الاسم، لبعد شبهة منه، وهو الجزم.

والفراء يقول: إن الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم[2] .

---

(١) أسرار العربية ص: ١٣ المقتضب (٥/٢) الكتاب لسيبويه (١٠/٣).

(٢) يقول الفراء في معاني القرآن (٥٣/١) رفعت "تعبدون" لأن دخول أن يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت.

وفي قراءة عبدالله "ولا تمنن أن تستكثر" فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت.

وانظر الإنصاف (٥٥٣/٢) ٧٤- مسألة القول في رفع الفعل المضارع، شرح جمل الزجاجي (١٣/١)، التوضيح بشرح التصريح (٢٨٩/٢)، شرح الأشموني بحاشيته =

وعند الكسائي[1] : [٢٤] إنه يرتفع بما في أوله من الزوائد[2] .

فأما قول الكسائي فظاهر الفساد[3] ، لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا، لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا، وهي موجودة فيه، لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، لأنه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعًا منصوبًا في حال، وهذا محال، فلما وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم، والحروف في أوله

=

الصبان (٣/٢٣٤ بولاق)

(١) علي بن حمزة أبوالحسن الأسدي المعروف بالكسائي النحوي أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة، استوطن بغداد... دخل الكوفة وهو غلام، وكان يُعلِّم بها الرشيد ثم الأمين من بعده ... صنف "معاني القرآن"، و"الآثار" في القراءات .
قال الشافعي -رضي الله عنه-: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي. إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/٢٥٦) ت(٤٥٦)، تاريخ بغداد (١١/٤٣)، غاية النهاية (١/٥٣٥)، معجم البلدان (٢/٢٨)، (٤/٢٩٣)، النجوم الزاهرة (٢/١٣٠)، معجم الأدباء (١٣/١٦٧-٢٠٣)

(٢) الإنصاف (٢/٥٥١، ٥٥٣)، ٧٤- مسألة القول في رفع الفعل المضارع أسرار العربية (١٤).

(٣) رد على قول الكسائي البغدادي في خزانة الأدب (٨/٣٨٢) عند قرب الانتهاء من الحديث على الشاهد رقم (٦٣٧) فقال: "وأما قول الكسائي: إنه يرتفع بالزائد في أوله فهو فاسد من وجوه:
أحدها: إنه كان ينبغي أن لا يدخل عليه عوامل النصب والجزم لأنهما لا يدخلان على العوامل.
الثاني: كان ينبغي أن لا ينتصب، ولا يجزم بدخولهما، لوجود الزائد في أوله أبدًا.
الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو عملت لزم أن يعمل الشيء في نفسه. وانظر أسرار العربية ١٤، الإنصاف (٢/٥٥٣) ٧٤- مسألة القول في رفع الفعل المضارع.

موجودة، علمنا أنها ليست علة في رفعه.

وأما الفراء فقوله: أقرب إلى الصواب، وفساده مع ذلك، وهو أنه جعل النصب والجزم قبل الرفع، لأنه يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم، وأول أحوال الإعراب الرفع، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، فلهذا فسد، فاعلمه[1] .

واعلم أن: حروف النصب على ما ذكرنا تنقسم قسمين:

قسم [يعمل] بنفسه، وقسم يعمل بإضمار "أن" وإنما وجب النصب بـ "أن"[2] وأخواتها ، لأن (أن) الخفيفة مشابهة لـ(أنّ) الثقيلة في الصورة والمعنى، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصبت هذه الفعل، وما ذكرناه من أخواتها محمول عليها، ووجه الحمل: أن هذه الحروف -أعني (أن وكي وإذن) - تقع للمستقبل كوقوع (أن) له، فلما كانت مشابهة لـ(أن) في إيجابها لكون الفعل المستقبل، نصبت لا غير، كنصب (أنّ).

وقد ذكرنا في الفصل المقدم علة أخرى في نصب (أن)، فأغنى عن إعادته.

---

(١) قال ابن الأنباري في الانصاف (٥٥٣/٢) ٧٤- مسألة: القول في رفع الفعل المضارع . أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنه يرتفع بتعرية من العوامل الناصبة والجازمة" قلنا هذا فاسد، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب، والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب. وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً. وانظر أسرار العربية ص: ١٤.

(٢) أن المصدرية انظر عنها المراجع الآتية: اللباب في علل البناء والإعراب (٣٠/٢) ، الكتاب لسيبويه (٤٠٧/١، ٤٠٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٥٧، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢)، الأصول لابن السراج (٢٠٧/٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٥٩/٢) مسألة رقم (٧٧).

واعلم أنَّ: لـــ(إذن)[1] ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تنصب لا غير.

والثانية: أن يجوز إلغاؤها وإعمالها.

والثالثة: ألاَّ يجوز إعمالها.

والحال الأولى: أن تقع مبتدأة، كقولك: إذن أكرمك.

والحال الثانية: أن تقع وقبلها الواو والفاء، كقولك: أنا أحبك وإذن أكرمك، فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت فمن نصب قدر الواو عاطفة جملة على جملة، فصارت (إذن) في الحكم كالمبتدأة، فلهذا نصب.

ومن رفع جعل الواو عاطفة على الفعل الذي قبله، وألغى (إذن). وإنما ساغ إلغاؤها لشبهها بـــ(ظننت)[2]، إذ توسطت بين الاسم والخبر، وهذا التشبيه إنما ساغ، لأن العرب قد ألغت (إذن) في العمل كقوله تعالى: ﴿**وإذاً لا يلبثون خلفك إلى قليلاً**﴾[3] .

---

(١) انظر عن "إذن" المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٤١٠/١) ، (١٢/٣) ، المقتضب (٧/٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)، ابن السراج في الأصول (١٤٨/٢)، جمع فأوعى اللباب في علل البناء والإعراب (٣٤/٢)، شرح جمل الزجاجي لعبد القاهر (٢/ ١٧٠).

(٢) قال أبو البقاء في اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥/٢): إذن في عوامل الأفعال "ظننت" في عوامل الأسماء. لأن "ظننت" تعمل إذا وقعت في رتبتها، وتلغى إذا أزيلت عنها. وجاء بهامشه:يوضح هذا الكلام ما ورد في كتاب سيبويه (٤١٠/١): "اعلم أن "إذن" إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل "أرى" في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئك وإذن آتيك... الخ وانظر الكتاب (١٣/٣)، المقتضب (١٠/٢).

(٣) سورة الإسراء آية (٧٦).

قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (٤١١/١): وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: "وإذن لا يلبثوا خلفك إلى قليلا". وهي قراءة شاذة. وقد نسب هذه

ويجوز إنما حملهم على إلغائها ليكون في الحروف التي هي أضعف من الأفعال ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، كما جاز في الأفعال التي هي أقوى، فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها.

والحالة الثالثة: لا يجوز أن تعمل فيها، وهي تقع بين كلامين لابد لأحدهما من الآخر، كالمبتدأ والخبر، والشرط والجزاء، كقولك: زيد إذاً يكرمك، وإن تأتني إذن آتك وأكرمك[1] .

=

القراءة أبو حيان في البحر المحيط (٦/٦٦) إلى أبي بن كعب. وذكر أنها كذلك في مصحف عبدالله. وهي في المصاحف العثمانية ﴿**وإذن لا يلبثون**﴾ بإثبات النون. فهرس شواهد سيبويه ص: ٣٠.

- وبإسقاط النون "وردت هذه القراءة في المراجع الآتية: التفسير الكبير للرازي (٢١/٢٤)، الكشاف للزمخشري (٢/٥٣٥)، مختصر الشواذ لابن خالويه ص:٧٧، معجم القراءات (٣/٣٣٤).

- قال أبو البقاء العكبري -رحمه الله- في إعراب القراءات الشواذ (١/٧٩٧): قوله تعالى : ﴿**يلبثون**﴾ يقرأ بضم الياء والتشديد على ما لم يسم فاعله. ويقرأ كذلك إلا أنه بفتح الياء والأشبه أن يكون الأصل يلتبثون ثم أدغم اللام في التاء مثل "يخطف" البقرة (٢٠)، في مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ٧٧ عن الحسن وعطاء وقتادة .

والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٠٢)، أبو حيان في البحر المحيط (٦/٦٦)، الشوكاني في فتح القدير (٣/٢٤٧)، عن عطاء بن أبي رباح، وفي النشر في القراءات العشر (٣/١٥٥)، إتحاف فضلاء البشر (٢/٢٠٢، ٢٠٣)، التفسير الكبير (٢١،٢٤) .

- وقراءة الفتح هي ليعقوب . انظر: أبوحيان في البحر المحيط (٦/٦٦).

(١) قال أبوالبقاء العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٣٦) : "كقول القائل: أرورك... فإذا قلت: أنا إذن أكرمك فقد وقعت إذن بين المبتدأ وخبره، فيبطل عملها، ويعتمد الفعل على "أنا".

=

وكذلك إن وقعت بين القسم والمقسم به، كقولك: والله إذن لأقوم[1].

وإنما ألغيت في هذه المواضع، لاحتياج ما قبلها إلى ما بعدها، فجاز أن يطرح حكمها، لاعتماد ما قبلها على ما بعدها.

وأما (كي): فللعرب فيها مذهبان[2] :

أحدهما: أن يعملوها في الفعل كعمل (أن)، لما ذكرناه من التشبيه.

والمذهب الثاني: أن يجروها مجرى لام الجر، فيكون النصب بعدها بإضمار (أن)، وذلك [٢٥] أن بعض العرب يقولون كيمه، كما يقولون: لمه، فلما أجريت مجرى لام الجر، لم يجز أن تعمل في الفعل، فوجب أن

وانظر المقتضب (١١/٢، ١٠)، شرح المباني في شرح حروف المعاني ص: ٦٦، الأصول (١٤٩/٢)، الكتاب (١٤/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٩)، الجنى الداني ص: ١٤٤، همع الهوامع (٦/٢)، خزانة الأدب (٤٧٣/٨).

(١) قال أبوالبقاء العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب (٣٦/٢) : "كقول القائل: أزورك... فإذا قلت: أنا إذن أكرمك فقد وقعت إذن بين المبتدأ وخبره، فيبطل عملها، ويعتمد الفعل على "أنا".

وانظر المقتضب (١١/٢، ١٠)، شرح المباني في شرح حروف المعاني ص: ٦٦، الأصول (١٤٩/٢)، الكتاب (١٤/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٩)، الجنى الداني ص: ١٤٤، همع الهوامع (٦/٢)، خزانة الأدب (٤٧٣/٨).

(٢) انظر عن "كي" المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٤٠٧/١، ٤٠٨)، اللباب في علل البناء والإعراب (٣٣/٢)، (٦/٣)، المقتضب (٩/٢، ٦)، أسرار العربية ص: ٣٣١، شرح جمل الزجاجي (١٤٢/٢)، الإنصاف (٥٧٠/٢) المسألة ٧٨، ٥٧٩، المسألة (٨٠)، خزانة الأدب (٤٨١/٨)، معاني الحروف للرماني ص: ٩٩، رصف المباني ص: ٢١٥، شرح المفصل لابن يعيش (٤٩/٨)، (٩/ ١٤)، الجنى الداني ١٠٤، همع الهوامع (٤/٢، ٣١).

تضمر (أن) بعدها واعلم أنه قد حكى الخليل[1] -رحمه الله- أن أصل (لن): لا أن، ولكنها حذفت، فبقيت (لن) تخفيفًا، فردوا ذلك عليه بأن قالوا: إن ما بعد (أن) لا يعمل فيما قبلها، ولو كانت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز: زيدًا لن أضرب، فتقدم ما بعد (لن) عليها.

- وللخليل[2] أن ينفصل من هذا بأن يقول: وجدت الحروف متى ركبت خرجت عما كانت عليه، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيدًا هل ضربت ، لم يجز، فإذا زيد على (هل)[3] (لا) ودخلها معنى التحضيض، جاز أن يتقدم ما بعدها عليها، قولك زيدًا هلا ضربت.

-فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التركيب، لم يلزم الخليل في (لا أن) الذي ذكرناه.

---

(١) العين للخليل بن أحمد (٣٥٠/٨) وقال: "لن" فهي لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى "لا" ولكنها أوكد، تقول: لن يكرمك زيد، معناه، كأنه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بلن فكانت أوكد من "لا" وانظر عن "لن" المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٥/١، ٤٠٧)، ونقل كلام الخليل بن أحمد، الكتاب (٥/٣)، اللباب في علل البناء والإعراب (٣٢/٢)، خزانة الأدب (٤٤١/٨)، أسرار العربية ص: ٣٢٩، المقتضب (٨/٢)، معاني الحروف ص: ١٠٠، رصف المباني ص: ٢٨٥، شرح المفصل لابن يعيش (١١١/٨)، الجنى الداني ١٧، همع الهوامع (٣/٢)، الإنصاف (٥٧١/٢).

(٢) قال الخليل في كتاب العين (٣٥٢/٣): "هل" حرف استفهام.

(٣) أحكام "هل" انظر عنها المراجع الآتية : اللباب في علل البناء والإعراب (٥٦/١، ٢٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠)، (٤٧٤/٢، ٤٧٦)، الأزهية في علم الحروف ص: ٢٠٨، رصف المباني ص: ٤٠٦، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٨)، الجنى الداني ص: ١٣٧، المقتضب (٣٤/١) أسرار العربية ص: ١٣٠، النكت للأعلم ١١٦، الكتاب لسيبويه (٩٨/١)، (١١٥/٣).

إلاّ أن قول الخليل والجملة ضعيف من وجه آخر:

وهو أن اللفظ متى جاءنا على صفة ما، وأمكن استعمال معناه، لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعي أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة، ولا ضرورة.

ويدل أيضًا على ضعف قول الخليل: أنه يجوز أن يليها الماضي، وأنَّ (أَنْ) لا يليها إلا المستقبل، فعلمنا أن حكم (أَنْ) ساقط، وأنَّ (لَنْ) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل.

٦٦- فإن قال قائل: من أين زعمتم أنّ (أن)[1] تضمر بعد (حتى واللام والفاء والواو وأو) ولم تجعلها مقدرة بعد (إذن وكي ولن)؟

فالجواب في ذلك: أن (لن وإذن وكي) تلزم الأفعال[2]، ويحدث فيها معنى، وإن كان بعض العوامل قد يقع عمله بالتشبيه باللفظ دون المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيما بعدها كحكم (أن ولن) لاشتراكهما في لزوم الفعل، وأما (حتى والفاء والواو) فالدلالة قد دلت على أن (أن) مضمرة بعدها.

وذلك أن (حتى) قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء[3]، ولا يجوز

---

(١) أحكام "أن" تنظر عنها المراجع الآتية: اللباب: في علل البناء والإعراب ص: ٣٠، ٣٧، ١٢٦، ٢٢٠، الكتاب لسيبويه (٤١٨/١-٤٣١)، الإنصاف (٥٥٧/٢)، مسألة (٧٦) ، سر صناعة الإعراب (٢٧٤/١)، المقتضب (١٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٧)، الأصول للسراج (٢٠٧/٢)، أسرار العربية ص: ١٣١.

(٢) انظر أسرار العربية ص: ١٢٩.

(٣) وقال ابن السراج في الأصول (١٥١/٢) : اعلم أن "حتى" إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء ووليها فعل مضارع أضمر بعدها "أن" ونصب الفعل، وقال =

لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوبًا وقد استقر لها الخفض، وأمكن أن تجعل في هذا الموضع على بابها، بأن تقدر بعدها (أن) لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر ، فتصير (حتى) في المعنى خافضة لـ(أن) وما تعلق بها ، وجب أن تقدر (أن) بعدها، لئلاّ يخرجها عن أصلها وعن أحكام العوامل.

٦٧- فإن قال قائل: فهلاّ جعلتم أصلها النصب للفعل إذا كان إظهار (أن) لا يجوز، إذ صار أصلها النصب للفعل، احتجتم إلى إضمار حرف يخفض الاسم إذا وليها، كما فعلتم في إضمار ما ينصب الفعل؟

فالجواب في ذلك: أن حروف الجر من شأنها أن تقوم بنفسها، ومن شرط المحذوف، ألاّ يحذف حتى تقوم دلالة على حذفه، فلما وجدناهم يقولون: ضربت القوم حتى زيد[1]، ويخفضون، علمنا أنها خافض.

=

المبرد في المقتضب (٣٨/٢): اعلم أن حتى يرتفع الفعل بعدها . وهي "حتى" التي تقع في الاسم ناسقة.

(١) يجوز في نحو: "ضربت القوم حتى زيدًا ضربته" نصب زيد ورفعه. فالنصب من وجهين : بالعطف على المفعول والثاني بإضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعلى الابتداء والخبر.

انظر: شرح الكافية للرضي (١٥٧/١)، خزانة الأدب (٤٤٥/١، ٤٤٦)، المغني (١١٦/١)

وقال المبرد في المقتضب (٣٨/٢) واعلم أن "حتى" يرتفع الفعل بعدها، وهي "حتى" التي تقع في الاسم ناسقة، نحو ضربت القوم حتى زيدًا ضربته، ومررت بالقوم حتى زيد مررت به، وجاءني القوم حتى زيد جاءني.

- وقال ابن مالك في التسهيل ص: ١٤٦، ونقله المرادي في الجنى الداني ص: ٥٠٠ "حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده"يعني أنه يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها أو غير داخل فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد فزيد: يجوز أن يكون مضروبًا

=

٦٨- فإن قال : أليس [٢٦] يحسن أن تقول: ضربت القوم حتى[1] انتهيت إلى زيد؟

قيل له: هذا لا يجوز، لأنا نكون قد أضمرنا فعلاً وحرفًا، والأفعال التي تصل بحرف الجر لا يجوز إضمارها، فلهذا سقط أن نقدر الخفض بعد حتى بحرف سواها.

وأما إضمار (أن) فله نظير، لأنه تخفيف بعض الاسم، وبعض الاسم موجود في كلامهم، فلهذا كان جعل (حتى) خافضة للاسم أولى من جعلها ناصبة للفعل.

ووجه آخر: أن (حتى) معناها ومعنى (إلى) متقارب، وقد ثبت أنّ (إلى) خافضة، فيجب أن تكون خافضة لقربها من (إلى) في المعنى.

أما اللام: فوجب إضمار (أن) بعدها لأنها خافضة[2] ، وقد بينا أن

انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب. انتهى الضرب عنده.

(١) أحكام "حتى" انظر المراجع الآتية: الأشباه والنظائر (١/٣٨٢)، (٢/٤٥٩)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٨٢)، الكتاب لسيبويه (١/٤٨٣) (٢/٢٦٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٥، ١٩، ٩٤)، (٩/٦٥)، الأزهية ص: ٢١٤ باب: مواضع حتى، معاني الحروف للرماني ص: ١١٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣/٦) هذا باب: الحروف التي تضمر فيها أن، وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل. وحتى، وذلك قولك حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت أن حسن الكلام لأن "أن" وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد.

- ويقول المبرد في المقتضب (٢/٧): هذا باب: الحروف التي تنصب الأفعال. فـ (أن) بعد هذه اللام مضمرة. وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء

عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، ويمنع هذا أن إضمار (أن) بعدها حسن، كقولك جئت لأن تقوم، فدل على أن النصب بإضمار (أن) لا باللام.

واعلم أن هذه اللام إذا كان قبلها نفي، لا يحسن إظهار (أن) بعدها، كقولك: ما كان زيد ليقوم، ولا يحسن، ما كان زيد لأن يقوم. وإنما لم يحسن ذلك، لأنه جواب لقولك: كان زيد سيقوم، فتقول: ما كان زيد ليقوم، فلما كانت جوابًا لشيئين، و(ما) حرف لا يعمل، أرادوا أن يكون الجواب أيضًا بحرف لا يعمل في الفعل، ليشاكل كل الجواب ما هو جواب له، فلهذا لم يحسن إظهار (أن).

فأما (الفاء[1] والواو وأو): فحروف عطف، وحروف العطف لا تعمل شيئًا لأنها لا تختص بالدخول على الفعل دون الاسم، ولا بالدخول على الاسم دون الفعل، وكل حرف كان على هذا السبيل لم يعمل شيئًا، فلما وجدنا الفعل بعد هذه الحروف منصوبًا، علمنا أنه انتصب بغيرها، وهو (أن).

٦٩- فإن قال قائل: فلم صارت (أن) بالإضمار أولى من أخواتها؟

=

لا تعمل في الأفعال. فـ"أن" بعدها مضمرة، فإذا أضمرت "أن" نصبت بها الفعل، ودخلت عليها اللام لأن "أن" والفعل اسم واحد، كما أنها والفعل مصدر.

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٢٨): هذا باب الفاء. اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك. الكتاب (٣/٥٢) هذا باب اشتراك الفعل في "أن" وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن. وانظر: المقتضب (٢/٤، ٢٥، ٢٨) ، الأصول للسراج (٢/١٥٣، ١٥٤، ١٥٥) ، النكت للأعلم ١، ٥، ٥٢٧، ٥٣١.

ففي ذلك وجهان:

أحدهما: أنَّ (أن) هي الأصل لهذه الحروف في العمل لما ذكرناه، فوجب أن يكون المضمر (أن) لقوتها في بابها، وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعًا واحدًا ولا يتصرف.

والوجه الثاني: أنَّ (أن) يليها الماضي والمستقبل[1] ، فصارت أشد تصرفًا من أخواتها، لأنه لا يليها إلا المستقبل، فلما حصلت لها مزية، على أخواتها في الإظهار كانت أولى بالإضمار.

وأيضًا فإن (أن) ليس لها معنى في نفسها، كمعنى (لن وإذن وكي) ولأجل أن نضعها في معناها جاز أن تحذف ، ولم يجز إضمار أخواتها، لكثرة فائدتها.

٧٠- فإن قال قائل: فهل يجوز القياس على هذا حتى يجوز إضمار (أن) بكل موضع[2] ؟

قيل له: لا

٧١- فإن قال قائل: فلم خصت هذه المواضع بهذا؟

قيل له: إنما لم يجز إضمار (أن) في كل موضع، لأنه عامل ضعيف،

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٣٠: فإن قيل: فهل يجوز أن تحذف "أن" إذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل: لا يجوز ذلك، لأن من شرط الفاعل أن يكون اسمًا لفظًا ومعنى. وإذا قلت: "عسى أن يخرج زيد" فقد جعلت الفعل فاعلاً، والفعل لا يكون فاعلاً، لأن الفاعل مخبر عنه، والإخبار إنما يكون عن الاسم عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو: "عسى يخرج زيد".

(٢) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٣٠: فإن قيل: فهل يجوز أن تحذف "أن" إذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل: لا يجوز ذلك، لأن من شرط الفاعل أن يكون اسمًا لفظًا ومعنى. وإذا قلت: "عسى أن يخرج زيد" فقد جعلت الفعل فاعلاً، والفعل لا يكون فاعلاً، لأن الفاعل مخبر عنه، والإخبار إنما يكون عن الاسم عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو: "عسى يخرج زيد".

وليس من شرط العامل الضعيف أن يعمل مضمراً وإنما جاز إضماره في هذه المواضع لأن هذه الحروف والعوامل -أعني (اللام وحتى وأخواتها)- صارت عوضاً منها، فجرت في العوض مجرى (الواو) التي تقع عوضاً من (رب)، كقوله[1] :

وَبَلَد عَامِيَةٍ أعْمَاؤُهُ[2]

[وكقوله][3] :

وَبَلْدَةَ لَيْسَ بِهَا أَنيس   إلاَّ اليَعَافيرُ وإلاَّ العيسُ

وكقوله: وَبَلْدة قَطَعْتُ[4]

أي: رب بلدة قطعت، فلما صارت عوضاً من (أن) حسن حذفها.

---

(١) رؤية ابن العجاج في ديوانه ٣.

(٢) المقتصد (٨٦٨/٢)، شروح سقط الزند (١٥٧٢/٤).

(٣) البيت لجران العود. ديوانه ٩٧، معاني القرآن للفراء (٢٨٨/١) (١٥/٢)، المقتضب (٣١٩/٢، ٣٤٧)، (٤١٤/٤)، الطبري في تفسيره (٢٧٧/٥).

(٤) الموجز في النحو ٥٦.

بـــاب
حـــروف الجـــزم

٧٢- فإن قال قائل: لم [٢٧] صارت (لم)[١] وأخواتهـــا وحـــروف الشرط تختص بالجزم دون غيرها من الإعراب؟

قيل له: قد بينا أن الجزم لا بد من دخوله على الفعل، ليكون بـــإزاء الجر في الاسم، ووجب أن تكون هذه العوامل عاملة، لأنها قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى، وإنما خصت بالجزم لأن الشرط والجزاء يقتضي جملتين، كقولك[٢] : إن تضرب أضرب[٣]، فلطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختـــير له الجزم، لأنه حذف وتخفيف[٤].

وأما لم اختير الجزم بها: فلأنها ضارعت حروف الجزاء من أجـــل أن الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي[٥]، كما يقع الماضي بعد حـــروف الجزاء بمعنى الاستقبال، فلما تشابها من هذا الوجه جعل عملهما الجزم.

وأما (لا) في النهي[٦] : فإنما اختصت بـــالجزم، لأن النهـــي نقيـــض

---

(١) انظر عن "لم" المراجع الآتيـــة: الكتـــاب ســـيبويه (٦٨/١، ٤٠٨)، (٣٠٥/٢، ٤٦٠)، المقتضب (٤٦/١، ٤٧)، (٤٦/٢)، الأصول لابن الســـراج (١٥٦/٢، ١٥٧)، أسرار العربيـــة لابـــن الأنبـــاري ص: ٣٣٣، المقتصـــد للجرجـــاني (١٠٩١/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤١/٧)، (١٠٩/٨)، شـــرح الكافيـــة (٨١/٤)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤٧/٢)، باب: الجوازم، شرح جمـــل الزجاجي (١٩٥/٢)، دراسات لأسلوب القـــرآن (٦٠٣/٢)، مغـــني اللبيـــب (٣٦٥/١).

(٢) أسرار العربية ص: ١٣٢، شرح جمل الزجاجي (١٩٧/٢).

(٣) المقتصد لعبد القاهر الجرجاني (١٠٩٥/٢).

(٤) ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٣٢، ١٣٣.

(٥) الأصول (١٥٧/٢)، أسرار العربية ص: ١٣١، المقتصد (١٠٩١/٢).

(٦) الجنى الداني ص: ٣٠٦، مغنى اللبيب (١٩٤/٢)، المقتضب ١٣٤/٢، هذا باب =

الأمر[1]، والأمر مبني على السكون، إذ لم يكن في أوله اللام، فجعل النهي نظيراً له في اللفظ، فلهذا خص بالجزم.

وأما (لام الأمر)[2]: فجعلت لازمة للجزم، لاشتراك الأمر باللام وغير اللام في المعنى[3] . وخصت (اللام) بذلك، لأنها تدخل على الغائب[4] فشابهت لام التعريف، لأنها لا تستعمل للعهد ولمن هو غائب فأدخلت اللام من بين سائر الحروف لهذا المعنى.

وأما قولنا في الكتاب: (أفلم وأفلما) فالأصل (لم)، تدخل عليها فاء العطف، وواو العطف ، وألف الاستفهام، والجزم إنما هو بـ (لم) إذ كان ما دخل عليها لا تأثير له.

وأما (لما)[5] : فالجزم يقع بها وبينها وبين (لم) فرق، وذلك أن (لم)

=

الأمر والنهي.

(١) الأصول (١٥٧/٢)، أسرار العربية ص: ١٣٢.

(٢) اللامات ص: ٨٨، المقتضب (٤٤/٢) هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال (١٣٢/٢، ١٣٥) هذا باب الأمر والنهي.

(٣) أسرار العربية ص: ١٣٢ الباب السابع عشر. باب: كان وأخواتها.

(٤) المقتصد (١٠٩٣/٢).

(٥) قال ابن هشام في المغني (٢١٨/١) "لما" تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كلم إلا أنها تفارقها في خمسة أمور أحدها: لا تقترن بأداة شرط.. وفي التنزيل: "وإن لم يفعل"، "وإن لم ينتهوا".

الثاني: أن منفيها مستمر النفي الحال .... والثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي ... والرابع: أن منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم. الخامس: أن منفي لما جائز الحذف.

انظر عن "لما" المراجع الآتية: خزانة الأدب (٣١٠/٢)، (٥٨١/٨)، (١٠/٩)، (١١٤/١٠، ١١٧)، (٤٣/١١-٤٦، ٢١٦)، الكتاب لسيبويه (٢٢٣/٤) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم. الجنى الداني (٥٣٧)، المقتصد (١٠٩١/٢)،

=

نفي لقولك: قام زيد، ثم تقول: لم يقم زيد، فإذا قلت: قد قام، فنفيه: لما يقم، وذلك أن (قد) فيها معنى التوقع، فزيدت (ما) على (لم) بإزاء (قد) الداخلة على الفعل في أول الكلام.

والدليل على أن (لما) مخالفة في الحكم لـ(لم): أنه يجوز السكوت عليها فيقال في الجواب: لما[1]، ولا يذكر بعدها شيء، ولا يجوز ذلك في (لم) فعلم الفرق بينهما.

٧٣- فإن قيل: فما الذي أحوج إلى إمالة لفظ الماضي بعد (لم) إلى لفظ المستقبل؟

قيل له: لما وجب لـ (لم) عمل للفعل بما ذكرناه، فلو ألزموه الماضي لما بان عمله، فوجب أن ينقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل حتى يتبين الجزم.

٧٤- فإن قال قائل: أليس أصل حروف الشرط أن يليها المستقبل، كقولك: إن تضرب أضرب، ثم جوزوا أن يليها الماضي، فهلا استقام مثل هذا في (لم) وأوقعتم من بعدها الماضي والمستقبل جميعًا؟

قيل له: الفصل بينهما أن أصل حروف الجزاء أن يليها المستقبل، لأن الجزاء إنما يكون في المستقبل، والفعل المضارع أثقل من الماضي، إذا كان أخف منه.

وأما (لم): فالأصل أن يليها الماضي، وقد أوجبت العلة إسقاط الأصل، واستعمال الثقيل -أعني المضارع- فلم يجز أن يرجع إليه، لأنهم لو استعملوا الأصل الذي هو الخفيف ، وقع الجازم على غير ما بني له ، والمعنى لا يشكل المضارع، فوجب إسقاط الأصل رأسًا، واستعمال المضارع في موضعه، فلذلك افترقا، فاعرفه.

=

١٠٩٢)، المقتضب (٢/٤٤) هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/١٨٩).

واعلم أن الأمثلة التي تعلم نحو: يَفْعَلان، وتَفْعَلان ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ، وأنت تَفْعَلينَ، فإنما وجب أن يكون إعرابها بالنون[1]، لأن هذه الأفعال لما لحقتها ضمائر الفاعلين [٢٨] وكان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وجب أن يظهر الضمير معها كبعض حروفها، وهذه الضمائر -أعني: الألف والواو، والياء في تضربين- إنما لا يكون ما قبلها من حروف الإعراب ، لأنّه لو جعل ما قبلها من حروف الإعراب لجاز أن يسكن في الجزم، فيلتقي ساكنان، فكان يؤدي ذلك إلى حذف الضمير[2] لالتقاء الساكنين، وكان أيضًا يجب أن تنقلب الألف واوًا إذا انضم ما قبلها ، وكذلك الياء، فتختلط العلامات.

فلما كان يؤدي إعراب ما قبل هذه المضمرات إلى ما ذكرنا، بطل أن يكون ما قبلها حرف الإعراب[3] ، ولم يكن لحاق هذه الضمائر بمزيل للفعل عن استحقاق الإعراب، لأن مضارعته لم تزل، ولابد من إعراب، وقد فات حرف إعرابه أن يعرب، فجعلوا النون بمترلة الضمة، وجعلت بعد هذه الضمائر، ولم يجز أن تجعل هذه الضمائر حروف الإعراب، كما جعلت (الألف والواو والياء) في تثنية الأسماء وجمعها[4]، لأن هذه الضمائر ليست بجزء من الفعل في الحقيقة، وإنما هي أسماء في نفسها، ولم يجز أن يكون

---

(١) أسرار العربية ص: ١٢٤ الباب الخامس عشر باب: التعجب، والمقتضب للمبرد (٨٢/٤) هذا باب إعراب ما يعرب من الأفعال وذكر عواملها، والإخبار عما بني منها. والإيضاح في علل النحو ص: ٧٤ باب: القول في الإعراب: أحركة هو أم حرف؟

(٢) ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٢٨، الباب السادس عشر باب: عسى.

(٣) الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٧٤، باب: القول في الإعراب، أحركة هو أم حرف؟

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: ١٢٣، ١٢٩.

إعراب الفعل في غيره، لأنها من جهة اللفظ قد جعلت كجزء من الفعل، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وكانت النون من سائر الحروف لما ذكرناه من شبهها بحروف المد[1] ، وجعل تثنيتها علامة للرفع بمنزلة الضمة، وأسقطت في الجزم كما تسقط الضمة، وحمل النصب على الجزم إذا كان لفظ هذه الأفعال قد صار كألف تثنية الأسماء وجمعها، وحمل النصب على الجزم في هذه الأفعال، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء.

---

(١) ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٢٨، الباب : السادس عشر باب: عسى.

الأفعال لا تثنى ولا تجمع[1]

٧٥- فإن قال قائل: (أنت تذهبين)، إنما هو خطاب للواحدة، فلم استوى نصبه وجزمه، وليس في الأسماء المفردة ما حمل نصبه على جزمه؟

قيل له: إن قولنا: (أنت تضربين)، وإن كان خطاباً للواحدة، فهو مشبه للفظ الجمع، ألا ترى أن الجمع في حال النصب والجر يكون آخره ياء قبلها كسرة ، كما أن في (الزيدين) قبل الياء كسرة، والنون بعدها كما هي بعد الياء في الجمع، فلما شابه لفظ الجمع أجرى مجراه لهذه العلة، وفتحت النون تشبيهاً بنون الجمع في اللفظ.

فأما كسر النون في (تضربان)، وفتحها في (تضربين): فالعلة فيها كالعلة في تثنية الأسماء وجمعها، واعلم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع[2] وإنما علامة التثنية والجمع على وجهين:

أحدهما: أن تكون الألف والواو ضمير الأسماء إذا تقدمت، نحو قوله: الزيدان يقومان، والزيدون يقومون.

والوجه الثاني: أن تكون الأسماء الظاهرة بعد الفعل، فتصير الألف والياء، لاحقتين للفعل علامة للتثنية والجمع، وليست بضمير، وإنما زادوها

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري (٢٨/١)، أسرار العربية ص: ١٢٨، الباب السادس عشر باب: عسى، همع الهوامع (١٠١/٥) (٤/٢، ٥٦) قال: "ولا يصغر، ولا يوصف، ولا يعرف، ولا يثنى، ولا يجمع إلا على لغة: أكلوني البراغيث" خلافاً لابن حوط الله، فإن طابقهما فخبر مقدم، أو مفرداً أو مكسراً، أو ما استوى مفرده وغيره جاز.

وابن حوط الله هو: عبد الله بن سليمان بن داود بن عبدالله بن سليمان بن عمر بن حوط الله الحارثي الأندي أبو محمد ولد بأندة سنة ٥٤٩هـ ومات بغرناطة سنة ٦١٢

ليدلوا على أن الفعل لاثنين وجماعة، كما يلحقون الفعل علامة التأنيث، كقولك: قامت هند، ليدلوا على أن الفعل لمؤنث، فتقول على هذا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون[1] ، وليس ذلك بالكثير في كلام العرب.

٧٦- فإن قال قائل: فلِمَ لَمْ يلزموا الفعل علامة للتثنية والجمع، كما ألزموا الفعل علامة التأنيث؟

قيل له: الفصل بينهما أن التثنية ليست بلازمة في جميع الأحوال، فلم تلزم [٢٩] علامتها كما تلزم هي في نفسها. فأما التأنيث فلازم في الاسم لا يفارقه، فلهذا لزمت علامة التأنيث الفعل.

٧٧- فإن قال قائل: فلم زعمتم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع؟

قيل له: في ذلك وجوه:

أحدها: أنه لو جازت تثنيته مع الاسمين لجاز تثنيته مع الواحد، لأن الواحد يفعل من الجنس الواحد من الأفعال ما يفعله الاثنان والثلاثة، ولو كان ذلك شائعًا لوجد في كلامهم جمع الفعل مع الاسم الواحد، فكان يقال: زيد قاموا ، فلما خلا ذلك من كلامهم ، علمنا أنه لا يثنى ولا يجمع، وما لحقه من علامة التثنية والجمع إنما هو على ما شرحناه.

ووجه آخر: أن الفعل يدل على مصدر، وليس هو في نفسه بذات يقصد إليها حتى يضم إليها مثلها، كما يجب ذلك في الأسماء، فلذلك لم يثن ولا يجمع.

ووجه ثالث: وهو أن الفعل على مصدره، والمصدر لا يثنى ولا

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٩): هذا باب مجاري الكلم من العربية: "واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني يفعل". وانظر المقتصد (١/١٨٤).

يجمع[1]، لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه، كقولك: ضَرْبٌ وأَكْلٌ وشُرْبٌ، إلا أن يختلف، فحينئذ يجوز جمعه، كقولك: ضربت ضروبًا، إذا كان ضربًا مختلفًا، فلما كان الفعل إنما دل على مصدر واحد، والواحد من المصادر جنس واحد بينًا أنه لا يثنى على هذا الوجه ، فكذلك لا يثنى ما يدل عليه.

ووجه آخر: وهو أن الفعل لما كان دالاً على الزمان والمصدر، علم في المعنى أنه اثنان، فاستغنى عن تثنيته.

واعلم أن الفعل لجماعة المؤنث تلحقه النون على وجهين، كما لحقت الواو المذكر على وجهين:

أحدهما: أن يكون اسمًا مضمرًا يرجع إلى ما قبله، كقولك: الهندات يضربن.

والثاني: أن يكون علامةَ الجمع، فيكون على هذا الوجه حرفًا، كقولك: يضربن الهندات.

واعلم أن هذه النون إذا دخلت على الفعل أوجبت بناءه على السكون، وإنما وجب ذلك لأنه اسم ، ومن شرط الأسماء المضمرات أن تبنى على حركة، لأنها على حرف واحد، وكرهوا أن يبنوها على السكون[2] فيكون إجحافًا بها، فإذا أدخلناها على الفعل الماضي، نحو قولك:

الهندات ضربن، وجب إسكان حرف من الفعل، كراهية أن يجتمع في كلمة واحدة أربع متحركات متواليات لوازم ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، وليس في كلامهم نظير هذا، وقد بيناه قبل هذا فلم يكن بد من إسكان حرف من جملة هذه الكلمة. وإنما كانت الباء بالسكون أولى من وجهين:

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ١٢٩ الباب السادس عشر باب: عسى.
(٢) همع الهوامع (١٧٦/١).

أحدهما: أن الأول لا يجوز إسكانه، لأنه لا يبتدأ بساكن[1] ولا يجوز إسكان الثاني ، لأنَّه به يعرف اختلاف الأبنية[2] ، ولا يجوز إسكان النون لما ذكرناه من الإجحاف، فلم يبق غير الباء، فوجب إسكانها.

والوجه الثاني: أن أصل الفعل السكون، فلما احتجنا إلى تسكين حرف، كان ما أصله السكون أولى، لأن ذلك رد إلى اصله، فلهذا وجب إسكان الباء.

وأما (تضربن): فحمل على (ضربن)، وإن لم تكن فيه علة (ضربن) إلا من وجه النسبة أن (يضربن) من جنس (ضربن)، والباء التي سكنت في (يضربن) هي الباء التي سكنت في (ضربن)، فحملوا المستقبل على الماضي من الوجه الذي ذكرناه، لئلا يختلف طريق الفعل، فإذا ثبت أن الفعل [٣٠] المضارع إذا لحقته نون جماعة النساء بني على السكون، وجب أن يلزمه طريقة واحدة في حال الرفع والنصب والجزم ، لأن ذلك شرط المبينات، وما ذكرنا في الشرح من أنَّ النون لو حذفت لالتبس بفعل المذكر، وأيضًا فإن حذف النون لا يجوز بحال، فإنها اسم مضمر، ولا يجوز حذف الاسم للجزم، كما لا يجوز حذف الياء من قولك: (لم تضربي)، إذا خاطبت مؤنثًا، لأنها اسم وعلامة تأنيث.

واعلم أن الفعل المعتل إنما خالف ما آخره واو أو ياء لما آخره الألف، لأن الألف قد بينا في علة المقصور أنها لا تحرك في حال الإعراب، فذاك يغني عن الاعتلال هاهنا، لأن حكمها سواء.

٧٨- فإن قال قائل: للاسم أن يخفض اسمًا مثله، ومن شرط العامل ألا يكون من نوع المعمول فيه، لأنه لو كان من نوعه لم أجدهما بأن يعمل في الآخر أولى من الآخر أن يعمل فيه.

---

(١) أسرار العربية ص: ١١.

(٢) الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ٧٦.

قيل له: أصل الجرّ إنما هو بالحروف دون الأسماء، والإضافة في الأسماء على معنيين:

أحدهما: بمعنى اللام.

والآخر : بمعنى (من).

٧٩- فإن قال قائل: (جاءني غلام زيد)، فالأصل: غلام لزيد، فزيد جر باللام، وإذا حذفت اللام قام الغلام مقامها، فيبقى جر زيد على ما كان عليه، إذ كان قد قام مقام ما يخفضه شيء، وهو الغلام[1] .

وكذلك إذا قلت: (ثوب خز)، فالأصل: ثوب من خز، فلما حذفت (من) قام الثوب مقامها[2] .

---

(١) قال المبرد في المقتضب (١٤٣/٤): وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد. كقولك: مال زيد، وكما تقول: هذا أخو لزيد، وجارٌ لزيد، وصاحب له، فهذا بمنزلة قوله: جاره، وصاحبه. فلا فصل بينهما إلا أنّ اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل.

وقال ابن السراج في الأصول (٥/٢): المجرور بالإضافة القسم الثاني من الأسماء المجرورة من القسمة الأولى وهو المجرورة بالإضافة.... الإضافة التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف فالاسم نحو قولك غلام زيد، ومال عمرو، وعبد بكر، وضرب خالد..... وأما الظروف فنحو: خلف وقدام ووراء....الخ وانظر الإيضاح في علل النحو ص: ١٠٨ للزجاجي. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٦٨/١).

(٢) قال ابن السراج في الأصول: (٥/٢) المضاف بمعنى "من" وذلك قولك: هذا باب ساج، وثوب خز، وكساء صوف، وماء بحر، بمعنى: هذا باب من ساج، وكساء من صوف.

وقال أبوالقاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص: ١٠٨ باب: ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض... وإضافة الشيء إلى جنسه كقولك: هذا ثوب خز، وخاتم =

٨٠- فإن قال قائل: ما الفائدة في حذف اللام و (من)؟

قيل له: الفائدة في ذلك أنك إذا قلت: جاءني غلام لزيد، فإنما تخبر أن واحدًا من غلمان زيد جاءك، وليس معروفًا بعينه، فإذا أرادوا غلامًا بعينه حذفوا اللام، ووصلوا بين الغلام وزيد، وجعلوا هذا الاتصال من جهة اللفظ دلالة على اختصاصه من سائر غلمانه، فإذا قلت: جاءني غلام زيد، فمعناه: جاءني الغلام المعروف لزيد.

وأما قولهم: (ثوب خز) فإنما حذفت (من) تخفيفًا.

حديد، وباب ساج وما أشبه ذلك.

وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (٤٦٨/١) باب: حروف الخفض. إذ قال فيه:الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر والإضافة، والإتباع، أما الإتباع: فحكمه تقدم عند ذكر التوابع، فيبقى حكم الإضافة، وحروف الخفض.

الإضافة: على ما تبين في باها لا تكون إلى على معنى اللام نحو: غلام زيد، تريد غلامًا لزيد، وعلى معنى من نحو: ثوب خز، المعنى ثوب من خز، فحذف حرف الجر، وناب الاسم منابه، فخفض كما كان الحرف يخفض. فالخفض إذن: في الأصل إنما هو بحرف الخفض، فينبغي أن يقدم الكلام على حروف الإضافة.

بـــاب
حـــروف الخفـــض

٨١- فإن قال قائل: لم صارت هذه (اللام ومن) وسائر ما يجر من الحروف يعمل الجر دون النصب والرفع[1]؟

فالجواب في ذلك: أن حروف الجر تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها[2]، فتدخل مرة على الفاعل، ومرة على المفعول به، كقولك في الفاعل: ما جاءني من أحد ، والأصل : ما جاءني أحد[3] ، وتدخل على المفعول، كقولك: ما رأيت من أحد، ومعناه: ما رأيت أحدًا، فلما كانت

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (١/٦٨) باب: حروف الخفض.

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١/٤٠٨) حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء.

- وقال سيبويه في الكتاب (١/٢٠٩) هذا باب الجر: والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، ولا بشيء يكون ظرفًا وباسم لا يكون ظرفًا.

- وقال المبرد في المقتضب (٤/١٣٦) هذا باب الإضافة وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها .... ثم ذكر حروف الجر.

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣/٢٨١) هذا باب ما يحمل على المعنى، وحمله على اللفظ أجود.

اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد، استغناء اللفظ، وذلك قولك: ما جاءني غير زيد وعمرو. حمل "عمرو" على الموضع، لأن معنى قوله: "غير زيد" إنما هو إلا زيد فحمل عمرو على هذا الموضع وقال المرادي في الجنى الداني ص: ٢٦٠ وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن "عن" إذا دخلها عليها "من" باقية على حرفيتها منهج السالك ص: ٢٣٢، ٢٥٥، وزعموا أن "من" تدخل على حروف الجر كلها، سوى من واللام، والباء، وفي. انظر: منهج السالك ص: ٢٣٢، جواهر الأدب ص: ١٦٥، همع الهوامع (٢/٣٦).

هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول، جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطًا، وهو الكسر، لأنه وسط اللسان، والضم من الشفة، والفتح من أقصى الحلق[1]، لهذا خص بالجر.

واعلم أن (عن) تكون اسمًا وحرفًا[2]، إذا كانت اسمًا دخل عليها حرف الجر وصارت بمنزلة الناحية[3]، كقولك: زيد من عن يمين عمرو، قال

---

(١) أسرار العربية ص: ١٠، الإيضاح في علل النحو ص: ٩٣.

(٢) قال عبد القاهر الجرجاني في كتاب: المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٨٤٩) "..... وكان الشيخ أبوالحسن يقول: إن "من" تستعمل في ما ينتقل وكقولك: أخذت منه الدراهم، "وعن" فيما لا ينتقل كقولك: أخذت عنه العلم، وهذا تقريب وتمهيد لمذهب الاستعمال، وإلا فَعَنْ لا يعرى من الانتقال. ألا ترى أنَّ العلم وإن لم يكن قد انتقل انتقال زوال فقد حصل لك مثل ما كان له، وكذلك إذا قلت: أخذت عنه الحديث، كان الحديث كأنه منتقل إليك، وإن يزل عنه كما تزول الدراهم، وذاك لأجل أن شيئًا واحدًا يصح أن يعلمه أكثر من واحد، ولا يصح أن يكون درهم واحد عند أكثر من واحد في حال واحدة. وأما استعمال عن اسمًا فنحو ما أنشد من قوله:

جَرَتْ عَلَيه كُلُّ ريح سَيْهُوجْ   منْ عَنْ يَمين الخَطِّ أوْ سَمَاهيج

ديوان الأعشى ق٦١/٦ ص: ٦٣، الكامل للمبرد ٤٤، سمط اللالئ (٢/٨٧٥)، الأمالي الشجرية (٢/٢٢٩، ٢٨٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤٣)، اللسان. "دنا" (١٨/٢٩٨)، الأشباه والنظائر (٤/١١٥)، خزانة الأدب (٣/٢٦٣) الإيضاح ٢٦٠، همع الهوامع ٣٧٢، المقتضب (٤/١٤١)، الشواهد الكبرى للعيني (٣/٢٩١)، أسرار العربية ص: ٢٥٥ لأن من قد دخل عليه ولو كان حرفًا لم يجز أن يدخل عليه حرف الجرفإنه قال: من جانب يمين الخط، والخط ما أشرف على البحر وسماهيج اسم جزيرة، وجرت أن شدد في الكلام مفعول محذوف كقولك: جرى ذيلها، وإن خفف كان من جرى يجري، والتخفيف هو الذي أخذ به عند القراءة.

(٣) قال ابن السراج في الأصول (١/٤٣٧) : ".... وإذا قلت جئت من عن يمينه، =

الشاعر[1] :

فَقُلْتُ: اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّهَا   يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجم من عَنْ شِمَالِكَ

وإذا كانت حرفًا لم يحسن دخول حرف الجر عليها، كقولك:

رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك.

وأما (على) فتكون [٣١] اسمًا وحرفًا وفعلاً[2].

فالفعل نحو قولك: علا يعلو، والاسم نحو قولك: جاء النظر من عليه، كما قال الشاعر[3] :

فعن اسم ومعناها ناحية، وبنيت لمضارعتها الحروف، وأما الموضع الذي هي فيه اسم فقولهم: من عن يمينك، لأن "من" لا تعمل إلا في الأسماء.

- وقال المرادي في الجنى الداني ص: ٢٦٠: إذا قلت: قعد زيد عن يمين عمرو معناه: ناحية يمين عمرو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقًا لأول ناحية يمينه وألا يكون. وإذا قلت: من عن يمينه، كان ابتداء القعود نشأ ملاصقًا لأول الناحية. وانظر: أسرار العربية ص: ٢٥٤.

(١) ديوان ذي الرمة (١٧٣).

(٢) الجنى الداني ص : ٤٤١ قال المرادي: اعلم أن "على" قد تكون فعلا من "العلو" يرفع الفاعل كقوله تعالى: ﴿**إن فرعون علا في الأرض**﴾ [القصص: ٢] وأما "على" الاسمية فقال ابن يعيش: مختلف فيها.... وقال قوم: الأصل أن تكون حرفًا، وإنما كثر استعمالها فشبهت في بعض الأحوال بالاسم فأجريت مجراه وأدخل عليها حرف الجر كما يشبه الاسم بالحرف ويجري مجراه من نحو كم وكيف. وانظر شرح المفصل (٣٩/٨)، المقتضب (٤٦/١)، (٤٢٦/٤)، المقتصد (٨٤٦/٢، ٨٤٧) ، شرح جمل الزجاجي (٤٨١/١) ، الأزهية ص: ١٩٣، الكتاب لسيبويه (٢٣٠/٤) هذا باب: عدة ما يكون عليه الكلم.

(٣) القائل هو يزيد بن الطثرية من شعره ص: ٤٦، الكامل (٢٤٤/٦)، أسرار العربية ص: ٢٥٦. وهي في هذا الشاهد: "على" اسم دخل عليها حرف الجر فأصبحت بمعنى "فوق" وما بعدها مجرورًا بالإضافة.

أَتَتْ منْ عَلَيْه تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا   رأَتْ حَاجِبَ الشَّمْس اسْتَوى وَتَرَفَّعَا

(من عليه): أي: من فوقه.

وإذا كانت حرفًا لم يحسن شيئًا مما ذكرناه فيها، نحو قولك: على زيد مال[1]. وأما (حاشى) فلا تكون إلا حرفًا عند سيبويه[2]، وتكون حرفًا وفعلاً عند المبرد[3]، وسنستقصي الحجج في ذلك إذا انتهينا إليه إن شاء الله.

وأما (خلا)[4] . فتكون حرفًا وفعلاً بلا اختلاف، وإذا قدرتها حرفًا خفضت بعدها، وإذا قدرتها فعلا نصبت بعدها[5] .

وأما (الكاف) التي للتشبيه فتكون حرفًا واسمًا[6]، فإذا كانت اسمًا

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢٣٠/٤) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم "على" فاستعلاء الشيء تقول: .... عليه مال.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣٤٩/٢) هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما. "... وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب".

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣٩١/٤) هذا باب: الاستثناء "... وما كان حرفًا سوى إلا" فحاشا، وخلا، وما كان فعلاً فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا، ولا يكون".

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٣٤٩/٢) هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما . "... وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب".

(٥) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٤٧٩/١): ".... والذي يستعمل حرفًا وفعلاً خلا" في الاستثناء فتكون حرفًا إذا انخفض ما بعدها وتكون فعلا إذا انتصب ما بعدها.

(٦) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٤٧٩/١): "... والكاف عندنا قد تكون اسمًا في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما =

قدرها تقدير (مثل)، وجاز أن يدخل عليها حرف الجر، كقول الشاعر[1] :

وَصَالِيَات كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ

فالكاف الأولى حرف الجر، والثانية اسم[2] :

واعلم أن كل حرف من حروف الجر له معنى.

فأما (من) فتقع في أربعة مواضع[3] :

أحدها: أن تكون لابتداء الغاية، كقولك: مررت من الكوفة إلى

ذكر حرف.

(١) الكتاب لسيبويه (٣٢/١)هذا باب: ما يحتمل الشعر البيت لخطام المجاشعي. صاليات: أثافي القدر، لأنها صليت النار، أي وليتها وباشرتها . ككما يؤثفين، أي كمثل حالها إذا كانت أثافي في مستعملة.

وشاهد استعمال الكاف الثانية موضع "مثل" فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها. خزانة الأدب (٣٦٧/١)، (٣٥٣/٢)، (٥٧٣/٤)، الاقتضاب ٤٣٩، وشرح شواهد الشافية ٥٩، وشرح شواهد المغني ١٧٢، مجالس ثعلب (٤٨)، مجالس العلماء (٤٨).

(٢) وقال القزاز في كتابه "ضرائر الشعر" أو" ما يجوز للشاعر في الضرورة" ص: ١٨٨ ومما يجوز له -أي الشاعر- إدخال الكاف على الكاف. وذكر الشاهد.

(٣) قال المبرد في المقتضب (١٣٦/٤) "من" فمعناه ابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع، ويكون دخولها كسقوطها.

-وقال الرماني في معاني الحروف ص: ٩٧: وهي من الحروف العوامل وعملها الجر.

- وقال المالقي في رصف المباني ص: ٣٢٢ "من" تنقسم قسمين: قسم لا تكون زائدة، وقسم تكون زائدة. وانظر عن "من" الأضداد ٢٥٢، الأزهية ٢٣٢، أمالي ابن الشجري (٣٠٩/٢)، المقتصد (٨٢٣/٢، ٨٢٤)، المعرب لابن عصفور (١٩٧/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٤)، (١٠/٨، ١٣٧)، الجنى الداني (١٢٣) ، أسرار العربية ص: ١٠٤، المغني (٣٥٣)، أوضح المسالك (٢٤١/٤).

البصرة، أي: ابتداء سيرى كان من الكوفة.

والثاني: أن تكون للتبيين، كقوله عز وجل: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾[1] لأن سائر الأرجاس يجب أن يجتنب، فدخلت (من) لتبين المقصود بالاجتناب من الأرجاس.

والثالث: أن تدخل مع النكرات لنفي الجنس، كقولك: ما جاءني من رجل، نفيت جميع جنسه، وإذا قلت: ما جاءني من أحد، فـ(من) أيضاً مفيدة، وإن كان (أحد) لا يستعمل إلا في النفي[2] ، فإنه قد استعمل في بعض المواضع بمنزلة (الواحد)[3] .

فلو قلت: ما جاءني أحد، جاز أن يتوهم: ما جاءني واحد، فإذا قلت: من أحد[4]، جاز هذا التوهم.

والوجه الرابع من وجوه (من) : أن تكون للتبعيض، كقولك: أخذت درهمًا من مال زيد.

وبعض الناس يعتقد في الوجه الثالث أن (من) فيه زائدة[5]، في نحو قولك: ما جاءني من أحد، وقد بينّا أن له فائدة.

واعلم أن (من) مع هذه الأوجه الأربعة يجوز أن تجعل كلها للتبعيض، وإن شئت جعلتها لابتداء الغاية إلا الموضع الذي تدخل فيه الأجناس،

---

(١) سورة الحج آية (٣٠) .

(٢) أوضح المسالك (٢٤١/٤).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣١/٦).

(٤) شرح الكافية الشافية (٥٧٩/٢)، الجنى الداني ص: ٢٤٠.

(٥) المقتضب (١٣٦/٤) هذا باب الإضافة وفي سيبويه (٢٠٩/١) هذا باب الجر والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا.

ولأجل تقديرها زائدة لم يثبت حكمها كالأوجه الثلاثة، فاعرفه.

وأما (إلى): فمعناها الغاية، كقولك: سرت إلى البصرة، أي: انتهيت إليها[1] .

وأما (اللام): فمعناها الملك والاستحقاق، كقولك: المال لزيد. أي: هو يملكه ويستحقه[2] .

وأما (الباء): فمعناها للإلصاق، وقد تكون باستعانة وغير استعانة، كقولك: مررت بزيد. أي ألصقت مروي به، والاستعانة: كتبت بالقلم. أي: ألصقت كتابي به، وفيه استعانة مع ذلك[3] .

وأما (الكاف): فتكون للتشبيه، نحو قولك: زيد كعمرو. أي: شبهه[4].

وأما (عن)[5]: فلما عدا الشيء، كقولك: أخذت عنه حديثاً. أي:

---

(١) انظر حرف الجر "إلى" في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣٧٣/٢)، المقرب (١٩٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤/٨)، الجنى الداني (١٥٤) همع الهوامع (٢٠/٢)، رصف المباني ص: ٨٠.

(٢) انظر عن اللام: اللامات ص: ٤٧، المقتضب (٣٩/١)، (٧/٢-٤٤)، المقتصد (٨٢٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٥/٨-٢٦)، (٢٠/٩، ٢٢، ٢٤)، الجنى الداني ص: ٣٥، المخصص لابن سيده (٥٠/١٤، ٥٢)، رصف المباني ص: ٢١٨، معاني الحروف للرماني ص: ٥١، الكتاب (٢١٧/٤).

(٣) انظر عن معاني الباء: الكتاب (٢١٧/٤)، همع الهوامع (٢٠/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٢/٨، ١٣٨)، (١٠٠/٩)، الجنى الداني ص: ١٠٢، المخصص (٥١/١٤)، المقتصد (٨٢٥/٢) رصف المباني ص: ١٤٢.

(٤) انظر مراجع هذا الحرف (الكاف) المخصص (٤٩/١٤)، الجنى الداني ص: ٢٦٠، أمالي السهيلي ص: ٤٠، رصف المباني ص: ١٩٥.

(٥) انظر المراجع التي تخص "عن" : المخصص (٥٤/١٤)، ورصف المباني ص: ٣٦٦، شرح المفصل (٥٤/١٤)، همع الهوامع (٢٩/٢)، والجنى الداني (٩٦).

عدا إلى منه حديثًا.

وأما (على)[1] : فمعناها الاستعلاء، كقولك: زيد على الجبل. أي: قد علا، وكذلك: على زيد دين. أي: قد علاه، [٣٢] وهذا التمثيل بالأول[2].

وأما (حاشى وخلا) فنفسرهما في باب الاستثناء إن شاء الله.

---

(١) انظر المراجع عن "علي" الكتاب (١/٣٧٣)، (٤/٢٣٠)، المبرد في المقتضب (١/٤٦) الجنى الداني (٤٤١)، الأزهية (٢٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٣٧)، همع الهوامع (٢/٢٨).

(٢) سيأتي في ق(١٠٨).

بـــــاب
حـــروف القســـم[1]

٨٢- إن سأل سائل فقال: لم زعمتم أن أصل حروف القسم (الباء)؟

قيل له: في ذلك جوابان[2] :

أحدهما : أنَّ المقسم به معلق بفعل محذوف، وذلك أن قولك: بـــالله لأفعلن، معناه: أحلف بالله، وهذا الفعل إذا ظهر لا يجوز أن يستعمل معـــه إلا الباء، فدل ذلك على أن الأصل الباء[3] .

٨٣- فإن قال قائل: لم لا يجوز: أحلف والله؟

قيل له: لأنه يلتبس، أنك قد حلفت بيمينين، وذلك أن القـــائل قـــد يكتفي بقوله: أحلف، ويجري مجرى القسم، فيقول: أحلف لأفعلـــن، فلـــو قال: أحلف والله، لجاز أن يتوهم أنه يمينان، فلذلك لم يستعمل، وأمـــا إذا قلت: أحلف بالله ، لم يتوهم في ذلك إلا يمين واحدة، لأن من شأن الباء أن يلصق ما بعدها بحكم ما قبلها[4]، ولا يصح الابتداء بها.

٨٤- فإن قيل: أيضًا قالوا: ولا يبتدأ بها؟

قيل له: لو كانت الواو غير مبدلة من الباء لصارت في القسم قائمـــة بنفسها ، لأنها ليست من الحروف التي تكون موصلة الأفعال إلى ما بعدها ، كحروف الجر، فلهذا وجب أن يقع اللبس بالواو، ولا يقع مثله في البـــاء. وهذا الفصل الذي ذكرناه يجوز أن يجعل دلالة على أن البـــاء هـــي الأصـــل

---

(١) انظر هذا الموضع في المراجع الآتية : المقتضب (٣١٨/٢) هذا باب القسم المقتصد (٨٦٢/٢)، شرح جمل الزجاجي (٥٢٠/١).

(٢) سر صناعة الإعراب (١٥٨/١).

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٢٤/١) ، الجنى الداني (١٠٨) ، المقتضب (٣١٩/٢) هذا باب القسم.

(٤) أسرار العربية ص: ١٠٩.

للواو[1].

---

(١) قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب" (١/١٤٥) حروف العطف غير عاملة جرًا ولا غيره لم يجز أن يجر بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه، كما يجر بحروف الجر لأنها قد أوصلت الأفعال.

- وقال ابن هشام في مغني اللبيب (٢/٣٣)... (والثاني) أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم: أنت أعلم ومالك، وبعت الشاء شاة ودرهمًا قاله جماعة وهو ظاهر (٢/٣٥) واو القسم ولا تدخل إلى على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو: ﴿والقرآن الحكيم﴾.

فإن تلتها واو أخرى نحو: ﴿والتين والزيتون﴾ فالتالية واو العطف وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

- وقال ابن عصفور الإشبيلي في شرح الجمل للزجاجي (١/٥٢٤، ٥٢٥) الأصل في حروف القسم الباء وذلك أن فعل القسم إنما هو أقسم أو أحلف وهما لا يصلان إلا بالباء، فدلّ ذلك على أن الباء هي الأصل، ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فحرت الظاهر والمضمر والواو بدل من الباء، وإنما أبدلت منها لأمرين:

أحدهما: أنّ معنى الباء قريب من معنى الواو، لأن الواو للجمع والباء للالصاق، والإلصاق جمع في المعنى.

والآخر: أنها من حروف مقدم الفم.

ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرف الباء، لأن الفرع لا يتصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة، ولم تجر المضمر، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها. والأصل هو الباء، والتاء بدل من الواو، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون بدلاً من الواو أو الباء، لا ينبغي أن تجعل بدلاً من الباء لأن التاء لم يثبت إبدالها من الباء في موضع، وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل تراث وتخمة وتكأة فينبغي أن تجعل في هذا الباب بدلاً من الواو، ولم تتصرف تصرفها، فلذلك لم تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب وانظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ١٤٢، باب الباء ، معاني الحروف للرماني ص: ٣٦ وما بعدها.

٨٥- فإن قال قائل: فلم لا يجوز: أحلف والله، إذا ثبت أن الواو بدل من الباء، وقد علم أنها إذا اتصلت بالفعل الذي قبلها أنها ليست بمبتدأة؟

قيل: إنما ذكرنا ذلك على الوجه الذي قدرناها فيه أنها أصل في نفسها، فأما الذي منع من استعمالها مع الفعل على هذا الوجه أيضًا فلأجل أنها فرع، فكرهوا أن يستعملوها مع إظهار الفعل، فيصير بمنزلة الأصل، ولا يكون على إبدالها دليل، فأسقطوها مع إظهار الفعل، ليدلوا على أنها فرع.

٨٦- فإن قيل: فلم صار إبدالها مع حذف الفعل أولى من إبدالها مع إظهاره؟

قيل له: يجوز أن يكونوا خصّوا البدل عند إضمار الفعل، لأن حروف الجر لا يبدأ بها، وقد تقع الواو في الابتداء في بعض المواضع، كقولك: ضربت زيدًا وأبوه قائم، فهذه الواو تسمى واو الحال، وما بعدها مبتدأ، فلما كانت الواو تقع للمبتدأ حسن إبدالها عند حذف الفعل لما ذكرناه.

ودلالة أخرى في أصل المسألة، وهو مأخوذ من استبراء كلام العرب[١]، وهو أنا وجدنا العرب تستعمل الاسم المضمر والمظهر[٢] بعد الباء، كقولك: بالله، وبه، ولا يستعمل المضمر بعد الواو، فلولا أن الواو فرع لما منعت ما يستعمل في غيرها، فلما منعت ذلك دل على أنها فرع.

٨٧- فإن قال قائل: فمن أي وجه جاز أن تبدل الواو من الباء دون غيرها؟

فالجواب في ذلك: أن الواو من مخرج الباء، وهي مع ذلك كثيرة الدور

---

(١) الاستبراء: الاستنقاء، واستبرأت الأمر: طلبت آخره لأقطع الشبهة عنه: لسان العرب: برأ، الصحاح (٣٦/١) برأ، القاموس المحيط (٨/١) الخليل في العين (٢٨٩/٨).

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني (١٤٣/١)، ابن الأنباري في أسرار العربية ص:١٠٩.

في الكلام، وتزاد في مواضع كثيرة، فلقربها من الباء، وما فيها مما ذكرناها، كانت أولى من غيرها[1] .

٨٨- فإن قال: أليس عندكم أنه لا يجوز حذف الفعل [٣٣] إذا كان يتعدى بحرف جر، فكيف جاز في القسم أن تقول: بالله، وأنت تقدر فعلاً يتعدى بالباء، ولا يجوز أن تقول: بزيد، وأنت تريد: مررت بزيد؟

قيل له: إنما ساغ ذلك في القسم لأنه كثير الدور في كلامهم، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى جواب[2]، فصار افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثرة الاستعمال.

٨٩- فإن قال قائل: فهل الواو التي هي بدل من الباء في القسم تجري مجرى الواو التي هي عوض من (رب)[3]، وهي واو العطف ، فالخفض بعدها بإضمار (رب)؟

قيل له: أما الواو في القسم فهي بدل من الباء، والخفض يقع بالواو دون الباء والدليل على ذلك أنه يحسن أن تدخل على واو القسم واو العطف، كما تدخل على الباء، فتقول: ووالله لأفعلن، كما تقول: وبالله،

---

(١) قال المبرد في المقتضب (٣١٩/٢) فأما إبدالها -الباء- من الواو فنحن نذكره مفسرًا في التصريف تقدم في المقتضب (٦٣،٩١/١) ألا ترى أنك تقول: هذا أتقى من هذا، والأصل أوفى، لأنه من وقيت. وكذلك تراث. إنما هو وارث، لأنه من ورثت. وتجاه فعال من الوجه وكذلك تخمة من الوخامة. وهذا أكثرمن أن يحصى أو يؤتى بجميعه وانظر: سر صناعة الإعراب (١٤٤/١).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (٨٦٢/٢).

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣١٨/٢): "... الباء هي الأصل كما كان في مررت بزيد، وضربت بالسيف يا فتى، لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما من الشفة، فلذلك أبدلت منها، كما أبدلت من رب في قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيس   إلا اليعافير وإلا العيس

لأنها لما أبدلت من الباء دخلت على (رب).

فدل على أنها بمنزلة الباء.

فأما الواو التي هي عوض من (رب) فلا يصلح دخول واو العطف عليها، فدل ذلك على أنها واو العطف، وأنها عوض وليست ببدل.

وأما التاء فهي بدل من الواو[1]، والدليل على ذلك أن الحرف لايجوز أن يبدل من الحرف، إلا أن تكون بينهما مناسبة، ولا مناسبة بينهما وبين الباء، لأنها ليست من مخرجها ، ولا قريبة منها ، فلا يشتركان في شيء، فلم تجعل بدلاً منها[2] .

وأما الواو فهي تشابه التاء، لأنها من حروف الزوائد والبدل، والتاء أقرب حروف البدل إلى الواو، فلهذا كانت بدلاً من الواو دون الباء، وكانت أولى من سائر الحروف أيضًا، والذي يدل على أنها ليست بأصل ما ذكرناه في الواو، وإنما خصت باسم واحد، لأنها لو استعملت في اسمين لم يكن بينهما وبين ما عداهما حرف ، فوجب أن يلزم اسمًا واحدًا، ليدل بذلك على أنها بدل من بدل ، وأنها أضعف حكمًا من الواو، ومع هذا فالتاء أنقص حكمًا منها، لأنها تدخل على اسم الله تعالى فقط[3]، فدل على

(١) قال المبرد في المقتضب (٢/٣١٩) تقول: والله لأفعلن، وتالله لأفعلن، وتبدل التاء مع الواو، ولا تدخل من المقسم به إلا في (الله) وحده. وذلك قوله: "وتالله لأكيدن أصنامكم" [الأنبياء: ٥٧].

(٢) الباء ليست من مخرج الواو. قال الخليل بن أحمد في كتاب: العين (١/٥٨): "الراء واللام والنون في حيز واحد، ثم الفاء والباء والميم في حيز واحد. ثم الألف والياء في حيز واحد".

(٣) قال ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (١/٥٢٤): ".... وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى: نحو تالله لأفعلن. وحكى الأخفش دخولها على الرب، حكى من كلامهم: ترب الكعبة لأفعلن كذا. وقال المرادي في الجنى الداني ص: ١١٧، فأما تاء القسم فهي من حروف الجر ولا تدخل إلا على اسم الله نحو: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾ [يوسف: ٨٥] وانظر: رصف المباني في =

أنها ليست بأصل(1)، وقد بينا في الشرح لما صار اختصاصها باسم الله تعالى أولى من سائر الأسماء، و لم منعت الدخول على غيره، بما يغني عن إعادته.

واما (أيمن الله)(2) فاشتقاقها من أحد أمرين:

إما أن يكون من اليمن، لأن العرب قد تختلف بلفظ اليمين، فتقول يمين الله لأفعلن، ثم غير إلى لفظ (أيمن) وقد بينا حكمه أيضًا.

٩٠- فإن قيل: فكيف جاز أن يقال: ايم الله لأفعلن، فتدخل ألف الوصل على الميم وهي متحركة؟

قيل: في ذلك جوابان:

أحدهما: أن الأصل في كلمة (أيمن الله) فالألف داخلة على الياء وهي ساكنة، فلما حذفت و لم يكن حذفها لازمًا بقي حكمها، و لم تحذف ألف

=

شرح حروف المعاني للمالقي ص: ١٥٨.

(١) قال ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٥٢٤/١): "..... وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى: نحو تالله لأفعلن. وحكى الأخفش دخولها على الرب، حكى من كلامهم: ترب الكعبة لأفعلن كذا. وقال المرادي في الجنى الداني ص: ١١٧، فأما تاء القسم فهي من حروف الجر ولا تدخل إلا على اسم الله نحو: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾ [يوسف: ٨٥] وانظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص: ١٥٨.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٥٠٢/٣، ٥٠٣)، باب: ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم. وذلك قولك: لعمر الله لأفعلن، وايم الله لأفعلن. وبعض العرب يقول: أيمن الكعبة لأفعلن، كأنه قال: لعمر الله المقسم به، كذلك ايم الله وأيمن الله إلا أنّ أكثر في كلامهم فحذفوه كما حذفوا غيره.

وقال السيوطي في همع الهوامع (٢٣٨/٤) بعد أن ذكر ضبط "أيمن" بفتح الهمزة، وضم الميم ، ويقال فيها: "إيمن" بالكسرة فالضم "وأيمن" بفتحها "وإيمن" بالكسر فالفتح.... الخ الأصح أنه اسم، وقال الرّمّاني والزجاجي: هو حرف. قال أبوحيان : وهو خلاف شاذ

الوصل لتحرك ما بعدها، إذ لم يكن لازمًا.

والوجه الثاني : أن حركة الميم حركة العرض ، تسقط في الأصل، فلم تصر الحركة لازمة، فلذلك بقيت ألف الوصل، والدليل على ذلك أن العرب تقول في (الأحمر)[1] إذا حذفوا همزة أحمر:

(الأحمر)، فلا يحذفون الألف، لأن حركة اللام ليست بلازمة، وبعضهم يقول (لحمر)[2] فيحذف ألف الوصل لتحرك ما قبلها، ولم يجز ذلك في (ايمن الله) عوضًا مما حذف. وأما قولهم: (ها)، في قولك (لا ها الله)، فهي بدل من الباء[3]، وليس طريق بدلها من الباء كطريق بدل الواو منها، ولكن (ها) التي للتنبيه تضارع الباء [٣٤] من جهة أن (ها) يتوصل بها في التنبيه إلى المنبه، والباء موصلة أيضًا بالإلصاق، فلما تضارعا من هذا الوجه أبدلت منها[4]، فاعرفه.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٢٢٤، ٣٢٥) هذا باب: إرادة اللفظ بالحرف الواحد والدليل على أن ألف ايم ألف وصل قولهم: ايم الله، ثم يقولون ليم الله. وفتحوا ألف ايم في الابتداء شبهوها بألف أحمر لأنها زائدة مثلها -وقالوا في الاستفهام: آلرجل شبهوها أيضا بألف أحمر، كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس، فهذا قول الخليل، انظر كتاب العين له (٣/٢٢٦).

(٢) قال ابن جني في الخصائص (١/٣٠٦) باب: من غلبة الفروع على الأصول وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم "لحمر، وريا" وجاء بهامشه: "لحمر" يريد أن "الأحمر" إذا خفف بحذف الهمزة نقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل في غير الوصل لتحريك اللام، وهو وإن كان عارضًا فقد أجري مجرى اللازم على هذا الوجه.

- "ريّا" يريد أن "رؤيا" إذا خففت همزتها بإبدالها واو فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وهو يجعل العارض كالأصلي اللازم، وعامة العرب على خلافه فيقولون: الرؤيا من غير إبدال.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٣/٥٠٣) هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو. ومثل ايم الله وايمن : لاها الله ذا. إذا حذفوا ماهذا مبني عليه، فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو.

(٤) سر صناعة الإعراب (١/١٣٣).

بـــاب
الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار

اعلم أنا ذكرنا تفسير هذا الباب في الشرح، وتسامح الجرمي[1] فيـــه ولكننا نذكرها ها هنا ما فات منها وعذر أبي عمر الجرمي، فأمـــا جـــواز إطلاقه على ما ذكر في الباب من تسمية ذلك بالحروف، فـــلأن الأسمـــاء المذكورة في هذا الباب مبنية لمضارعتها الحروف ، فجاز أن يسميها باسم ما ضارعته.

وأما جواز قوله: لأنها ترفع، فإنه لما رأى أن الأسماء أكثر ما تستعمل مبتدأة بعد هذه الحروف نسب الرفع إليها للمجاورة، فهذا تخريـــج قولـــه، فاعرفه.

واعلم أن الحروف تنقسم ثلاثة أقسام[2]:

قسم يختص بالاسم.

وقسم يختص بالفعل.

---

(١) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي. صاحب كتاب المختصر في النحـــو، بصري قدم بغداد.... وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهـــب، وصحـــة الاعتقاد. وقيل : إنه مولى لجرم بن ربان، وجرم من قبائل اليمن... قال المـــبرد: كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة، وكـــان عالمًـــا باللغة، حافظًا لها، وله كتب انفرد بها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، ولـــه كتاب في السيرة عجيب . مات الجرمي في سنة ٢٢٥هـــ، وكان أبوعمر فقيهًـــا في الدين، وله في النحو كتاب جيد يعرف بالفرخ معناه كتاب سيبويه.

انظر ترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/٨٠) ترجمة رقـــم (٣٠٠)، شـــذرات الذهب (٢/٥٧)، مرآة الجنان (٢/٩٠)، اللباب لابن الأثـــير (١/٢٣٢)، غايـــة النهاية (١/٣٣٢)، معجم الأدباء (١٢/٥، ٦) النجوم الزاهرة (٢/٢٤٣).

(٢) المقتصد (١/٨٦، ٨٧)، شرح ابن عقيل (١/٢٤)، الجنـــى الدانـــي ص: ٩٠، الأصول (١/٤٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥).

وقسم يدخل عليهما.

فأما ما يختص بالاسم ولا يكون كجزء منه، ولابد أيضًا من عمله أن يعمل فيه، فنحو: إن وأخواتها وحروف الجر[1]، وما أشبه ذلك.

وأما ما يختص بالفعل، ولا يكون كجزء منه، ولابد أيضًا من عمله فيه، نحو: (أن ولن)[2] وما أشبه ذلك.

- وأما ما يدخل عليهما ولا يعمل شيئًا، فنحو[3]: حروف الاستفهام[4]، وحروف العطف[5] وما أشبهها.

٩١- فإن قال قائل: فالألف واللام يختص بالاسم ولا يعمل فيه، وكذلك (السين وسوف) قد يختص بالفعل ولا يعمل فيه؟

قيل له: قد أخبرنا في الأصل بأن قلنا: إن العامل من الحروف ما لزم الاسم، والفعل، ولم يكن كجزء منه، ألا ترى أنها تحدث في الاسم النكرة تعريفًا، والتعريف قد يصح في النكرات لمواطآت المخاطبين، فدل أنه ليس لها زيادة حكم الاسم، لأنها إنما تدخل لتعيينه، وكذلك (السين، وسوف)[6] تعين الأفعال التي كان منها تحتمل الحال والاستقبال ، وإنما عينت بهما ذات الفعل الذي كان يصح أن يفهم تخصيصه بغيرهما.

وكذلك (قد) إنما هي لتوقع ذات الفعل، فلم تدل على أكثر ما تحتمله نفس الفعل ، فجرت مجرى بعض حروفه ، فلهذا لم تعمل شيئًا وفارقت

---

(١) همع الهوامع (١/٢٧)، المقتصد (١/٨٦)، الجنى الداني ص: ٩٠.

(٢) الجنى الداني ص: ٩٠، ٩١، المقتصد (١/٨٧).

(٣) شرح المفصل (٨/٥)، المقتصد (١/٨٧).

(٤) نحو: هل زيد خارج ؟ وهل خرج زيد؟ المقتصد (١/٨٧).

(٥) نحو: ضربت وقعدت، كما تقول: ضربت زيدًا وعمرًا المقتصد (١/٨٧).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥) شرح جمل الزجاجي (١/٤٢٢).

سائر العوامل[1] .

وإنما وجب أن يكون ما دخل على الاسم مرة، وعلى الفعل مـــرة لا يعمل شيئًا لأن الأفعال نوع مخالف لنوع الأسماء، فيجب أن يكون عاملهـــا مختلفًا، فإذا اتفق دخول الحرف عليها، و لم يختص أحدهما دون الآخر لم يجز أن يعمل فيها ، لأن ذلك يؤدي إلى أن يصير ما يعمل فيها شيئًا واحدًا، وقد بينا أن اختلاف نوعيهما يوجب اختلاف عواملهما، فلهذا لم يعمل هـــذا النوع من الحروف.

٩٢- فإن قال قائل: لم شرط في (هل) أن يكون بعدها اسمان؟

قيل له: لأن أصل حروف الاستفهام أن يليها الفعل، وقبيح أن تليهـــا الأسماء إذا كان بعدها سوى ألف الاستفهام[2] نحو قولك : زيـــد قـــائم ،

(١) يقول البغدادي في خزانةالأدب (٢٥٣/١١) الشاهد رقم (٩٢٢) قد مع الفعـــل المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار -قال سيبويه: وتكون بمنزلـــة ربما وأنشد

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفرًّا أناملُهُ   كأن أثوابَهُ مُجَّتْ بفرصاد

انظر هذا الشاهد في المراجع الآتية:

الكتاب لسيبويه (٣٠٧/٢)، شرح أبيـــات الكتـــاب لأبـــي ســـعيد الســـيرافي (٣٦٨/٢)، المبرد في المقتضب (٤٣/١)، الأزهية (٢٢١)، ابن الشجري في أماليه (٢١٢/١)، ابن يعيش في شرح المفصل (١٤٧/٨)، ورصـــف المبـــاني (٢٩٣)، همع الهوامع (٧٣/٢)، ديوان عبيد بن الأبرص (٧١)، المقتضب (٤٣/١).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٠١/١): هذا باب ما يختار فيه النصب اعلم أن أحرف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم.

لو قلت: هل زيد قام وأين زيد ضربته، لم يجز إلا في الشعر.

فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب لأن الألف قد =

فلهذا شرطنا ما ذكرناه. وسنفسر أحكام الاستفهام في بابه إن شاء الله.

٩٣- فإن قال قائل: لم صارت (ليت) إذا دخلتها (ما) أكثر في العمل من أخواتها؟

قيل له: إن (ليت) استعملتها بعض العرب بمنزلة وددت[١]، فعداها إلى مفعولين، وأجراها مجرى الأفعال[٢]، كقولك:

ليتما زيداً شاخص[٣]

فبدخول هذا المعنى فيها صارت أقوى من أخواتها.[٣٥]

واعلم أن سيبويه[٤] لم يجز في (إن و لكن) العمل إذا دخلتهما (مـــا)،

=

يبتدأ بعدها الاسم.

فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحـــو ضارب، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه لكان جيداً في الكلام، لأن ضاربًا وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر.

وانظر المقتضب للمبرد (٧٥/٢) هذا باب ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه.

(١) وهي لغة بني تميم ، ويقولون : ليت زيداً قائم ، كما يقولون : ظننت زيدا قائما. انظر : الأصول (٢٨٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٤٦/٢، ٣٤٧)، المنصف من الكلام (٦٩/٢).

(٢) انظر : الأصول (٢٨٥/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٤٦/٢، ٣٤٧)، المنصف من الكلام (٦٩/٢).

(٣) انظر: الكتاب (١٣٨/٢) ، الأصول (٢٨٥/١) ، شرح اللمـــع لابـــن برهـــان (٧٦/١).

(٤) قال سيبويه في الكتاب (١٣٧/٢): هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعد =

وأجاز ذلك أبوبكر بن السراج[1] في (كتاب الأصول)، وأظن ذلك سهوًا

=

كعمل الفعل فيما بعده في قول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا   أنْ هالِكٌ كلُّ من يَحْفَى ويَنْتعِلُ

فإن هذا على إضمار الهاء، ولم يحذفوا لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة إن ولكنّ، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علمًا لحذف الإضمار في إن كما فعلوا ذلك في كأن.

والبيت مصادره: المنصف (١٢٩/٣)، ابن الشجري في أماليه (٢/٢)، الإنصاف (١٩٩/٢)، الهمع (١٤٢/١)، خزانة الأدب (٥٤٧/٣، ٢٥٦/٤)، شرح المفصل (٧٤/٨، ٨١)، الخصائص لابن جني (٤٤١/٢).

وأما ليتما زيدًا منطلقٌ فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا ونصفه فقد

والبيت في ديوان النابغة ص: ٢٤.

وانظر: خزانة الأدب (٦٧/٤)، ابن الشجري في أماليه (١٤٢/٢، ٢٤١)، الخصائص لابن جني (٤٦٠/٢)، الإنصاف (٤٧٩)، ابن يعيش في شرح المفصل (٥٤/٨، ٥٨)، همع الهوامع للسيوطي (٦٥/١، ١٤٣) ثم قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١٣٨/٢)، فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قوله من قال: "مثلا ما بعوضة" وهي قراءة الضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج وقطرب في الآية (٢٦) من سورة البقرة.

- أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق.

- قال أبوسعيد السيرافي رحمه الله معلقًا على عبارة سيبويه: أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي، كأنه قال:

ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا   وكذلك: مثلاً الذي هو بعوضة

والوجه الآخر: أن تجعل ما كافة للعامل، مثل إنما زيد منطلق، وليست باسم.

(١) محمد بن السري أبوبكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي وكان أحد

=

منه على مذهب أصحابنا[1].

والوجه في إبطالها ومخالفتها لأخواتها: أن (إنّ ولكن) لهما معان في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ، وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب .

وكان حقهما ألا يعملا شيئًا ولكن شبهها بالفعل من جهة لفظهما دون معناهما، فصار عملهما ضعيفًا، فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه ، فضعفا عن العمل.

وأما أخواتها ففيها معاني الأفعال، نحو: التشبيه والترجي والتمني[2]، وتزيل أيضًا معنى الابتداء فقويت، فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه.

=

العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، وكان ثقة.

انظر ترجمته: إنباه الرواة (٣/١٤٥) ت (٦٥٣)، شذرات الذهب (٢/٢٧٣)، معجم الأدباء (١٨/١٩٧)، اللباب (١/٥٤٧)، مرآة الجنان (٢/٢٧٠)، الفهرست (٦٢)، كشف الظنون (١١١).

(١) الأصول لابن السراج (١/٢٣٢)، شرح جمل الزجاجي (١/٤٣٣).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/١٤٨،١٤٩) هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيًا على الابتداء لأن المعنى واحد في أنه حال ، وأنَّ ما قبله قد عمل فيه، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولاً على إنّ.

- المقتصد (٤٥٢) .

- والمقتضب (٤/١٠٨) هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال قال: "... فهذه الحروف مُشبهّة بالأفعال ، وإنما أشبهتها، لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها من المعاني: الترجي والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي.

٩٤- فإن قال قائل: فلم صار عمل هذه الحروف -إذا خلت بينها وبين ما تعمل فيه- أضعف من حروف الجر إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه؟

قيل له: إن حروف الجر تعمل على أنها أصل في العمل، وليست مشبهة بغيرها.

فأما هذه الحروف فإنها تشبيهًا بالفعل[1]، فما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره.

٩٥- فإن قال قائل: فلم صارت (ما) بالزيادة أولى من سائر الحروف؟

قيل له: لأنها تصرف على جهات كثيرة، وليس مع هذا لها معنى في نفسها إذا كانت زائدة، فحسن إلغاؤها من بين سائر الحروف، لكثرة تصرفها وزوال معناها.

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢/١٣١) هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده.
وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرّف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرّف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع....إلخ... وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال ، وهي إن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، .... وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عمدت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ.
- وانظر المقتصد (١/٤٤٣)، الأصول (١/٢٢٩)، المقتضب (٤/١٠٧، ١٠٨) هذا باب الحروف الخمسة المشبهة بالأفعال.

وقد يمكن أن تجعل (ما) في قوله تعالى: ﴿**فبما نقضهم ميثاقهم**﴾[1] غير زائدة، وتكون اسمًا بنفسها مبهمًا[2]، ونقضهم: بدل منها.

فعلى هذا الوجه لا تكون قد فصلت بين الباء وما تعمل فيه، فإذا صح هذا الوجه لم يلزم الانفصال الاول بين (ليت) وأخواتها، وبين حروف الجر، وإن كانت أصلاً في العمل، فهي وما تعمل فيه كالشيء الواحد، ولا يجوز تقديم ما تعمل فيه، ولا تأخير[3]، فضعف الفصل بينها وبين ما تعمل فيه،

---

(١) سورتي النساء أية (١٥٥)، والمائدة (١٤).

(٢) يقول سيبويه –رحمه الله في الكتاب (١/١٨٠، ١٨١) هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى. بعد ما ذكر الآية: فإنما جاء لأنه ليس لـ(ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثم جاز ذلك، إذ لم ترد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عامل، ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يجز، الكتاب (٤/٢٢١) هذا باب: عدة ما يكون عليه الكلم. وعقب على "ما" في الآية قائلا: وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام

وانظر :المتقضب (١/٤٨)، (٣/٥٢) هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف.

وقال ابن الأنباري في البيان في غريب اعراب القرآن (١/٢٧٣) "ما" زائدة للتوكيد، وزعم بعضهم أنها اسم نكرة، ونقضهم، بدل منه، وليس بشيء لأن إدخال "ما" وإخراجها واحد، ولو كانت اسمًا لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها، وإذا كان دخولها كخروجها. فالأولى أن تكون حرفًا زائدًا على ما ذهب إليه الأكثرون.

وانظر: مشكل إعراب القرآن (١/١١،١٢).

(٣) المقتضب للمبرد (٤/١٠٩) هذا باب الأحرف الخمسة المشبَّهة بالأفعال، (٤/١٩٠) هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو

كما ضعف التقديم والتأخير.

وأما حروف النصب وإن كانت مشبهة بالأفعال، فيجوز أن يتأخر ما تعمل فيها عنها، كقولك: ليت في الدار زيداً، فلهذا لم يقبح و لم يضر الفصل فيها، كما لم يقبح التأخير فيها.

واعلم أن بعض النحويين يعتقد أن (ما) في قولك: إنما زيد قائم،وما أشبهها من أخواتها اسم ، وموضعه نصب[1] ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، وشبه ذلك بالهاء التي هي ضمير الأمر والشأن[2]، نحو قولك : إنه زيد قائم.

وقول هذا الرجل باطل من جهات:

[أحدها]: أنه لو كانت في هذا الموضع اسماً وما بعدها خبر، لوجب أن يرجع من الجملة ذكر إلى (ما) ، فلما لم يرجع إليها ضمير علمنا أنها زائدة وليست باسم.

ووجه آخر: أن ضمير الأمر والشأن لا يضمر إلا بعد تقدم الذكر، وتصير الجملة التي بعدها مفسرة له. إن هذا الضمير إنما يعتمد على الذكر الذي جرى، فلهذا احتاجوا إلى تفسير، وليس كضمير يختص اسماً بعينه.

وقولك: إنما زيد قائم لا يصح الكلام به من غير تقدمة خبر بوجه من

=

حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف (ما) النافية.

(١) المقتصد (٤٦٩/١).

(٢) المقتصد (٤٦٤/١).

الوجوه، على أنّ (ما) نصب بـــ(إنّ). فعلم بذلك أن (ما) لا تشبه ضمير الأمر والشأن ، لأنه لا يضمر إلا بعد تقدمة الذكر ، وتصير الجملة التي بعده مفسرة له.

ووجه ثالث: أنَّ (ما) إذا أدخلت على (أنّ) غيرت معناها، ويدخلها معنى التقليل، كقولك: إنما زيد قائم، وهذا أنّ (ما) تستعمل إذا ذكرت لزيد أحوال، فتخص أنت بعضها، وتقصد بذلك إلى بعض أحواله، فلما كانت (ما) إذا دخلت على (إنَّ) تزيل معناها ، علمنا أنها ليست باسم، لأنّ شرط الاسم أن يغير معنى عمله عن معناه.

فهذا الوجه يقوي ما ذكرناه عن سيبويه في إبطال عمل (ما)، ويضعف قول ابن السراج.

٩٦- فإن قال قائل: قد حصل في هذا الباب أسماء مبنية نحو: (متى وكيف وحيث) وما أشبهها، وهي أبنية مختلفة البناء، فما الوجه في بنائها واختلافها؟

فالوجه في ذلك : أنّا قد بينا أن أصل الأسماء الإعراب، وإنما البناء منها فيما أشبه الحرف[١] .

فأما (متى): فالذي أوجب لها البناء أنها نائبة عن حرف الاستفهام في الاستفهام[٢] وعن حرف الجزاء في الجزاء[٣]، وذلك قول القائل: متى تخرج؟ هو نائب عن قولك: أتخرج يوم الخميس أو يوم السبت؟ ونحو ذلك، فلما تضمنت [معنى] حرف الاستفهام والجزاء ، والحروف مبنية، وجب أن يبنى ما قام مقامه، وناب منابه.

٩٧- فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى إقامة "متى" مقام حرف

---

(١) المقتصد (١٢٧/١).

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ١٥٣.

(٣) الصاحبي ص: ٢٧٧، "متى"، الجنى الداني ص: ٤٦٨، الأزهية ص: ٢٠٠.

الاستفهام، وهلا استغنى بحرف عنها؟

قيل له: في استعمال ذلك حكمة عظيمة واختصار[1]، وذلك أن القائل لو قال: أتخرج يوم السبت؟ لجاز ألا يريد المخاطب الخروج إلا في اليوم الثاني، فيقول: لا، فيلزم السائل تكرير السؤال مرارًا كثيرة.

ووجدوا (متى) تستثقل على الأوقات، فأقاموها مقامها، ليلزموا المسؤول الإجابة بوقت خروجه، وينحذف هذا التطويل، فلهذا دخلت (متى) في الاستفهام.

وكذلك حكمها في الجزاء[2]، إذا قلت: متى تخرج أخرج[3]، فهذا اللفظ يوجب التعيين عن خروجك للذي تخاطبه.

- فإن قلت: إن تخرج يوم السبت أخرج معك، فقد يجوز أن تخرج في غيره من الأيام، ولا يجب عليك الخروج فلما صارت (متى) فيها عموم للأوقات استعملت في الجزاء ، وتضمنت معنى حروف الشرط، فلهذا بنيت، والله أعلم.

واعلم أن المبنيات على قسمين:

أحدهما: أن يبنى الاسم على حركة.

والآخر: أن يبنى على السكون.

فالذي يستحق أن يبنى على حركة: كل اسم كان معربًا قبل استحقاق البناء، نحو: قبل وبعد[4]، ألا ترى أنهما كانا ينصبان ويخفضان

---

(١) الجنى الداني ص: ٢٠٠ باب مواضع متى، أسرار العربية ص: ١٥٣.

(٢) اللمع ص: ٢٨٨.

(٣) المقتصد (١١١٢/٢).

(٤) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٨٦/٣) هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة. وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة وذاك .... قبل، وبعد....، ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١٥، شرح الرضي =

قبل حال البناء، نحو: جئت قبلك وبعدك.

والذي يستحق أن يبنى على السكون: كل اسم لم تكن له حال إعراب، و لم تقع إلا مستحقًّا للبناء ، وإنما وجب ذلك، لأنَّ ما كان له حال تمكن أقوى في اللفظ ممَّا لا تمكن له ، والتمكين يستحق الإعراب، فيجب أن يكون ما قرب (الاسم) منه أقوى في اللفظ ممّا بعد منه ، والحركة أقوى من السكون، فلهذا وجب ما ذكرناه.

وأما (ما)(١) : فبنيت على السكون لأنها لم تقع متضمنة لمعنى الحرف الذي يوجب له البناء، فلهذا لم يزد على السكون.

وأما (أين)(٢): فسؤال عن المكان ، بمنزلة (متى) في السؤال عن الزمان وهي متضمنة لحرف الاستفهام والجزاء(٣) على ما شرحنا في (متى)، فاستحقت البناء(٤) لأنها لم تقع إلا متضمنة (لمعنى) الحرف، وجب أن تبنى على السكون، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان، وهي الياء [٣٧] والنون،

=

للكافية (٢/٩٥)، المقتضب (٣/١٧٥) هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى.

(١) المقتصد (١/١٣٠) ، الأزهية في علم الحروف ص : ٧٥، وما بعدها باب: القسام (ما).

(٢) سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤/٢٣٣) هذا باب عدة ما يكون عليه، المبرد في المقتضب (٢/٥٣) هذا باب المجازاة وحروفها. (٣/٦٣، ٢٨٩) هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة، وهذا باب أمْ.

(٣) سيبويه في الكتاب (٣/٥٩، ٦٠) هذا باب الجزاء.

(٤) سيبويه في الكتاب (٣/٢٩٩) هذا باب الشيئين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس. "العيضموز: العجوز الكبيرة، ومنه الناقة العيضموز. والعنتريس: الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة. الكتاب لسيبويه (٣/٥٣٣) هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول، من غير أهل الحجاز.

ولا يجوز الجمع بينهما، فحركت النون بالفتح، فكان الفتح أولى، وإن كان الكسر الأصل[1]، لأن الكسر بعد الياء مستثقل، فسقط لاستثقاله، والضم أثقل منه، فلم يبق إلا الفتح[2] وهو مع ذلك أخف الحركات، ولم يجز تحريك الياء، لأنها لو حُرِّكت انقلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها وذلك يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، فلما كان تحريك الياء لا يسلم لها سقط حكمه، ووجب تحريك ما ذكرناه.

وأما (كيف)[3]: فسؤال عن حال، وهو ينوب عن حرف الاستفهام، ويتضمن معنى حرف الشرط، وإن لم تجزم كـ(متى وأين) لعلة سنذكرها، فلما تضمن معنى الحرف، وجب أن يبنى على السكون كـ(أين) وعلة تحريكه كعلة (أين).

٩٨- فإن قال قائل: فلم صارت (متى وأين) تدخل عليهما حروف الجر، ولا تدخل على (كيف)، وقد تشاركت فيما ذكرتم؟

فالجواب في ذلك: أن (كيف) هي الاسم الذي بعدها، وذلك أن قول القائل: كيف زيد؟ معناه: أصحيح زيد أم سقيم؟ والصحيح والسقيم هو زيد، فلما كان دخول حرف الجر على ما نابت عنه (كيف) لا يجوز، فكذلك لا يجوز دخول حرف الجر على (كيف). ألا ترى أنك لا تقول: أمن صحيح زيد، وكذلك لا تقول: من كيف زيد.

فأما (أين ومتى): فإنهما نائبان عن قولك: أفي الدار زيد؟ وفي أي وقت يخرج زيد؟ فلما نابتا عما يدخل عليه حرف الجر، دخل عليهما.

٩٩- فإن قال قائل: فلم صار قولك: من صحيح زيد، لا يجوز، وجاز فيما نابت عنه (أين ومتى)؟

---

(١) المقتصد (١/١٣٤).

(٢) المقتضب (٣/١٧٨) هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى.

(٣) سيبويه في الكتاب (٤/٢٣٣) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم.

قيل له : لأن (كيف) هي الاسم الذي بعدها على ما ذكرناه . وكان خبر المبتدأ - إذا كان هو المبتدأ - لا يحتاج إلى واصل يصل بينه وبين المبتدأ، لم يحتج إلى حرف.

وأما (أين ومتى): فهما غير الاسم الذي بعدهما، ولا بد لخبر المبتدأ - إذا كان غير المبتدإ- من واصلة توصل بينه وبين المبتدإ، ألا ترى أنك لو قلت: زيد عمرو قائم، فعمرو قائم غير زيد، وليس بينه وبين الجملة علقة، فلم يحسن الكلام حتى تقول : من أجله، أو: في داره، فتعلق الجملة التي هي غير زيد بما ذكرناه من الضمير، لأنها غير الأول. وكذلك لمّا كانتا (متى وأين) غير الاسم الذي بعدهما احتاجا إلى حرف فاعلمه.

١٠٠- فإن قال قائل: كيف جاز الجزم بـ(متى وأين) ولم يجز الجزم بـ(كيف) ، كقولك : أين تكن أكن ، ومتى تقم أقم ، ولم يجز : كيف تكن أكن؟

فالجواب في ذلك من وجوه:

أحدها: أن قول القائل: كيف تكن أكن[1]، إنما شرط له، متى كان في بعض البقاع أن يكون هو أيضًا في تلك البقعة ، وكذلك شرط في (متى) في أي: زمان قام أن يقوم هو فيه، وهذا غير متعذر.

فأما (كيف) فهي سؤال عن حال[2]، فظاهر الشرط لو شرط بها يقتضي في أي حال كان المخاطب أن يكون السائل هو المستفهم فيها، وهذا لا يجوز، لأنه قد يكون المخاطب المسؤول عن أحوال كثيرة، يتعذر

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/١٩٦).

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/٢٣٣) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم، المبرد في المقتضب (٣/٢٨٩) هذا باب أم، وأو المقتضب (٤/٣٣٣) هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسميها، وتمكّنها . وامتناع ما يمتنع منها من التصرف. ويقال من الصرف.

أن يتفق للمجازي أن يكون عليها، فلما كان متعذراً ذلك عليه سقط الجزاء بـ(كيف)، وجاز في (متى وأين).

١٠١- فإن قال قائل: أليس قد أجزتم: كيف تكون أكون، فظاهر هذا يقتضي ما منعتموه، إذ جزتموه؟

فقيل: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا [٣٨] الفعل بعد (كيف)، فإنّا نقدر أنّ هذا الكلام قد خرج عن حال عرفها المجازي فانصرف اللفظ إليها، فلهذا صح الكلام.

١٠١م- فإن قيل: فهلاّ كان أيضًا التقدير في الجزم هذا التقدير، حتى يخرج عن حاله؟

قيل له: الأصل في الجزاء بـ(إن) وأنت إذا قلت: إن تأتني آتك[1]، فوقت الإتيان غير معلوم، فلما كان أصل الجزاء أن يقع مبهمًا، وكذلك (متى وأين)، قدرنا (كيف) أنها واقعة على حال معلومة عند المجازي، خرجت من الإبهام، وباينت حروف الجزاء، فلهذا لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة.

ووجه ثان في أصل المسألة: أن الجزاء أصله يقع بالحروف إلاّ أن يضطر إلى الأسماء، لما ذكرناه من الفائدة، فإذا لم يضطر إلى استعمال الأسماء، لم يجز أن يجازى بالأسماء.

ووجدنا (أيًّا) تنوب عن معنى (كيف)، فاستغنى بها عن (كيف).

ألا ترى أن القائل إذا قال: في أي حال تكن أكن، فهو في معنى:

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣/٣٦) هذا باب: الفاء اعلم أنك إن شئت قلت: ائتني فأحدثك، ترفع. وزعم الخليل: أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببًا لحديث، ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدثك البتة، جئت أم لم تجيء. وانظر المقتضب للمبرد (٢/٤٦، ٥٠) المقتصد للجرجاني (٢/١٠٩٥).

كيف تكن أكن[1]، فلمّا كانت (أي) تتضمن الأحوال وغيرها، استغنى بها عن (كيف).

ووجه ثالث: أن الجزاء[2] إنما هو بـ(إن)، وسنبين ذلك في بابه، و(إن) لم يختص بالمعرفة دون النكرة، ألا ترى أنك تقول: إن يقم زيد أقم، وإن يقم رجل من الناس أقم. وكانت (متى وأين) يصح أن يقع جوابهما معرفة ونكرة، كقولك: أين زيد؟ فيقول: في الدار، وإن شئت قلت: في دار، في موضع كذا وكذا، وكذلك حكم (متى) في الأوقات.

وأما (كيف)[3] : فلا يقع جوابها إلا نكرة، فخالفت حروف الجزاء.

وأما (حيث)[4]: فالذي أوجب لها البناء أنها مبهمة لا تختص بمكان دون مكان، فوجب أن تحتاج إلى ما يوضحها، كما أن (الذي) اسم مبهم يحتاج إلى ما يوضحه، فمن حيث وجب أن يبنى (الذي) وجب أن يبنى (حيث) والذي أوجب لـ(الذي) أن يبنى أنه اسم لا يتم إلا بما يوضحه، فجرى ما بعده مجرى بعض اسم مبنى، فوجب أن يبنى (الذي وحيث) لما

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣/٦٠) هذا باب: الجزاء وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حال تكن أكن.

وانظر: شرح جمل الزجاجي (٢/١٩٦).

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣/٦٠) هذا باب: الجزاء وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حال تكن أكن.

وانظر: شرح جمل الزجاجي (٢/١٩٦).

(٣) أحكام كيف انظر عنها المراجع الآتية: مغنى اللبيب (١/١٧٣).

(٤) أحكام حيث انظر عنها المراجع الآتية: المقتضب (٣/١٧٥، ١٧٦، ٤/٣٤٦)، مغنى اللبيب (١/١١٦)، النكت للأعلم (١٧)، شرح المقصورة لابن دريد ص: ٤٦٥، المقتصد (١/١٣٠) باب: البناء.

فيهما من الشبه لبعض الأسماء.

وكذلك حكم (إذ)[1] لأنها للزمان كله، بوقت دون وقت، فاحتاج إلى إيضاح.

فأما (إذا)[2] ففيها من الإبهام ما في (إذ)، لأنها للزمان المستقبل كله، وفيها مع ذلك شبه بـ(إن) التي للجزاء من جهة المعنى، ألا ترى أن (إذا) تحتاج إلى الجواب كاحتياج (إن) إلى ذلك، فوجب لمّا ذكرناه أن يبنى.

١٠٢- فإن قال قائل: فهلا أضفتم (حيث) إلى اسم مفرد، نحو زيد وعمرو، فقلتم: زيد حيث عمرو، كما تضيفون أسماء الأماكن إلى اسم مفرد نحو: خلف عمرو؟

قيل: قد بينا أن (حيث) مبهمة لا تختص بجهة دون جهة، كاختصاص غيرها من أسماء الأماكن، والأسماء الدالة على الشخص لا تخص الجهات، وإنما يعرف بما يضاف إليها[3]، فإذا قلتم: زيد خلف عمرو، عرفت هذه الجهة المخصوصة بعمرو، فاختصت به دون سائر الأشخاص، فإذا قلت: زيد حيث عمرو، تخبر عنه أنه في مكان عمرو، ومكان عمرو مبهم، يجوز أن يكون خلفه وقدامه، وفي جميع أقطاره، فلم يخرج بهذه الإضافة إلى أن يختص جهة دون جهة، فوجب بهذا المعنى أن يضاف إلى جملة، لأن الجمل تتضمن معنى الفعل، فتصير (حيث) مختصة بالفعل فتتعين، ألا ترى أنك لو

---

(١) أحكام "إذ" انظر المراجع الآتية: مغنى اللبيب (٧٤/١)، النكت للأعلم (٢١)، المقتصد (١٤٩/١) باب البناء.

(٢) أحكام "إذا" انظر المراجع الآتية: مغنى اللبيب (٧٩/١)، المقتصد (١٣٠/١، ١٣١) باب: البناء.

(٣) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٣٣٥/٢) : " .... أما حيث فبنيت في الأصل على السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين.... حيث ففيها ثلاث لغات : الضم والفتح والكسر . أما الضم فتشبيها بقبل وبعد، لأنها مضافة إلى الجملة والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنها مقطوعة عن الإضافة.

قلت: رأيتك حيث قام زيد، اختصت (حيث) موضع القيام، فلما صارت الجملة تفيد فيها تخصيصًا أضيف [٣٩] إليها[١]، ولم تضف إلى اسم مفرد، إذ كان لا يختص.

وإن شئت قلت: إن (حيث) لما كانت مبهمة في المكان كإبهام (إذ) في الزمان، فمن حيث جاز إضافة (إذ) إلى الجملة، جاز إضافة (حيث) إليها، لاشتراكهما في الإبهام.

١٠٣- فإن قال قائل: فلم جاز الضم في (حيث)، وخالفت (أين وكيف)، وقبل آخر كل حرف منها ياء؟

قيل له: إن حيث قد أشبهت (قبل وبعد)[٢] من جهة، وهو ما بيناه، وهو أن أصل (حيث) أن تضاف إلى اسم مفرد كإضافة أخواتها من الظروف فلما منعت ما تستحقه من الإضافة، وأضيفت إلى الجمل أشبهت (قبل وبعد) من حيث حذف منهما المضاف إليه، فمن هذا الوجه حرك آخر (حيث) بالضم، وإن كان الضم في (حيث) لالتقاء الساكنين[٣]، وفي (قبل وبعد) لاستحقاق ذلك. ومن كسر في (حيث) فعلى أصل ما يجب من التقاء الساكنين، ولم يجعل بالياء.

١٠٤- فإن قال قائل: ممن حيث استحقت (قبل وبعد) البناء؟

فالجواب في ذلك: أن (قبل وبعد) يضافان إلى الأسماء، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلما حذف ما أضيف إليه ودلا عليه جرى مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم مبني، فلهذا وجب أن يبنى[٤] .

---

(١) المقتصد (١/١٣٤).

(٢) المبرد في المقتضب (٣/١٧٨) هذا باب : ما يعرب من الأسماء وما يبنى، والنكت للأعلم الشنتمري (١/١٨).

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢/٣٣٥).

(٤) عبارة سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢/١٩٩) هذا باب: ما ينتصب على

١٠٥ - فإن قال قائل: فلم استحقا أن يبنيا على حركة، و لم يبنيا على السكون كـ(أين و كيف)؟

(فالجواب في ذلك): لما بينا أن ما بني من الأسماء، وله حال تمكن يجب أن يبنى على حركة، وجب أن يبنيا على حركة.

١٠٦- فإذا قيل: لم كانت الحركة الضم دون الفتح والكسر؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن (قبل وبعد) يدخلهما في حال الإعراب النصب والجر[١]، فلو بنيا على الفتح والكسر ، لجاز أن يتوهم أن حركتهما حركة إعراب، فعدلا إلى الضم بهما، ليزول هذا اللبس.

والجواب الثاني: أن الضم أقوى الحركات، فلما كانت (قبل وبعد) قد حذف منهما المضاف، حركا بأقوى الحركات، ليكون ذلك عوضًا من المحذوف[٢] .

= المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه.

وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعدًا فيقول: أبدأ بهذا قبلاً. فكأنه جعلها نكرة. فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردًا، فإذا طال وأضيف شبّهه بهما مضامين إذا كان مضافًا لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أنَّ قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوعٌ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل.

وانظر : معاني القرآن للأخفش (١/١٠) سورة الفاتحة.

(١) المبرد في المقتضب (٣/١٧٥) هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى، معاني القرآن للأخفش (١/١٠) سورة الفاتحة الآية (٢).

(٢) قال أبوالبقاء العكبري في اللباب (٢/٨٢) باب : قبل وبعد. حركا تنبيهًا على أن بناءهما عارض فلهما تمكن و لم يحركا لاجتماع الساكنين ألا ترى أن قولك: يا حكم في النداء محركٌ، ولا ساكن قبل الطرف لكن لما ذكرنا.

وانظر عن : قبل وبعد المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٢/٤٤، ٣١١)، المقتضب =

فأما (من وما والذي): فإنما وجب بناؤها، لأن (الـــذي) لا يتـــم إلا بصلة، فصارت كبعض اسم.

ومن وما: إذا كانا استفهامًا أو جـــزاء فبناؤهمـــا أيضًـــا واجـــب، لتضمنهما معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الجزاء، وبنيا على السكون لأنهما لم يكن لهما ولا لـــ(الذي) حال تمكن.

فأما (أي): فهي معربة[1] في جميع الوجوه، إلا في موضع سنبينه، وإنما استحقت الإعراب لأنها متضمنة للإضافة، وهي مع هذا متمكنة مســـتعملة في موضع الرفع والنصب والجر، فلتمكنها في الإخبـــار عنهـــا، وتضمنهـــا للإضافة استحقت الإعراب، لأن الإضافة تقوم مقام التنوين، وما تلحقه على هذا السبيل الإضافة، فلابد من أن يكون معربًا، فلهذا خالفت (مـــن ومـــا والذي)[2] .

وأما الموضع الذي تبنى فيه (أي): فهو أن تجريهـــا مجـــرى (الـــذي) وتصلها باسم مفرد، كقولك: لأضربن أيُّهم قائم، وكان الأصل: لأضربـــن أيهم هو قائم[3]، فيكون (هو) المبتدأ، و(قائم) الخبر، والجملة صلـــة (أي)،

=

(١٧٤/٣، ١٧٥)، أسرار العربية ص: ٣١، شرح المفصـــل (٨٨/٤)، شـــرح الكافية (١٦٧/٣).

(١) يقول سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (٣٩٨/٢) هذا باب أي اعلم أن أيًّا مضافًا وغير مضاف بمنزلة من.... فحال الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد.

انظر المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٢٧٠/٥، ٢٧١)، المقتضب (٢٩٤/٢)، مغنـــى اللبيب (٧١/١)، خزانة الأدب (٥٦١/١٢).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبـــاري (٧١٢/٢، ٧١٣) ١٠٢– مســـألة "أيّ" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية أحيانًا.

(٣) يقول سيبويه – رحمه الله – في الكتاب (٤٠٣/٢) هذا باب مجرى أي مضافًـــا على القياس. وذلك قولك: اضرب أيهم هو أفضل، واضرب أيَّهم كان أفضـــل، =

كما تكون صلة (الذي)، وحذف (هو) وهو قبيح، وإنما قبح لأنه لا يجوز أن يقع موقعه أخوه وأبوه[١]، وما أشبه ذلك، فيقع لبس في الكلام، ومع هذا فإن المبتدأ لابد منه ، وإنما يجب الحذف للفضلات لّما لابدَّ منه، إلاَّ أن العرب قلما تستعمل حذف المبتدإ مع (الذي)، وقد استعملوا حذفه مع (أي).

[٤٠] قال سيبويه[٢]: لما جاءت (أي) في هذا الموضع الذي ذكرناه مخالفة لما تجيء عليه أخواتها بنيت على الضم لمخالفتها أخواتها -أعني: (الذي ومن وما).

وقال الخليل[٣]، رحمه الله: هي معربة في هذا الموضع، وإنما رفعت على المعنى للحكاية، والتقدير عنده، لأضربن الذي يقال له: أيهم قائم.

وقال يونس[٤]: الفعل ملغى، وشبهه بأفعال القلوب التي يجوز إلغاؤها.

وقول يونس ضعيف جداً ، لأن (ضربت) فعل مؤثر ، ومحال أن يلغى

=

واضرب أيهم أبوه زيد، جرى ذا على القياس، لأن "الذي" يحسن هاهنا.

(١) يقول سيبويه – رحمه الله – في الكتاب (٤٠٣/٢) هذا باب مجرى أي مضافاً على القياس. وذلك قولك: اضرب أيهم هو أفضل ، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب أيهم أبوه زيد، جرى ذا على القياس، لأن "الذي" يحسن هاهنا.

(٢) الكتاب لسيبويه (٣٩٨/٢) هذا باب أي، مغني اللبيب (٧١/١).

(٣) وعبارة الخليل كما في كتاب سيبويه (٣٩٨/٢، ٣٩٩) هذا باب أي وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم اضرب أيهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأن أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي.

وانظر المغني (٧١/١)، الإنصاف (٧١٠/٢، ٧١٦) ١٠٢- مسألة "أيٌّ" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية أحيانًا.

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٤٠٠/٢) هذا باب أي "... أما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد أنك لرسول الله" وانظر: الإنصاف لابن الأنباري (٧١١/٢،٧١٦) ١٠٢- مسألة "أي" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية أحيانًا، النكت للأعلام (٤٩٣).

ما له تأثير.

وقول الخليل أقرب، وإن كان فيه بعض البعد؛ لأن تقدير الحكاية إنما يسوغ فيما جرى له ذكر، ونحن نبتدئ الكلام بالمسألة التي ذكرناها، ولم يبق ما يعمل عليه إلا قول يونس، وقد طعن عليه أبوبكر بن السراج[1]، فإن قال: وجدت المفرد مما يستحق البناء فإذا أضيف أعرب، نحو (قبل وبعد) فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، ووجدنا (أيًّا) إذا أفردت أعربت[2]، وهذا نقض الأصول، وهذا الذي حكيناه معنى قوله.

قال أبوالحسن: والذي قدره أبوبكر ليس بصحيح، وذلك أن الإضافة ترد الاسم إلى حال الإعراب، إذا استحق البناء في حال الإفراد، فإذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة ذلك الشيء، كان حال الاسم مفردًا أشد افتقارًا إلى البناء ألا ترى أنَّ (لدن) مبنية[3]، وهي مع هذا مضافة، لأنها استحقت البناء في حال إضافتها، وإذا كان ذلك على ما ذكرناه سقط ما اعتمد عليه أبو بكر، وصح ما قاله سيبويه.

وإنما وجب أن تعرب (أيّ) في حال الإفراد؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين وهي متضمنة للإضافة[4]، فلما زال لفظ الإضافة رجع التنوين، ومتى

---

(١) الأصول (٣٣٣/١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٧٧٢/٢).

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله- وجزمت لَدُنْ، ولم تجعل كعند لأنها لا تمكن في الكلام تمكن عند ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة. [الكتاب (٢٨٦/٣) هذا باب: الظروف المبهمة غير المتمكنة]

- وقال سيبويه -رحمه الله- في موضع آخر من كتابه (٢٣٣/٤) هذا باب: عدة ما يكون عليه الكلام. (...أما "لَدُنْ" فالموضع الذي هو أوّل الغاية، وهو اسم يكون ظرفًا يدلك على أنه اسم قولهم: من لَدُنْ. وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين.

(٤) انظر الأصول لابن السراج (٧٩/٢).

حصل التنوين الذي هو علامة الانصراف في الاسم[1]، وجب أن يعرب.

هل الإضافة تقوم مقام التنوين؟

١٠٧- فإن قال قائل: أليس الإضافة تقوم مقام التنوين فقد استويا، فلم صار في حال الإضافة أولى من حال الإفراد؟

قيل له: لأنها إذا بنيت في حال الإضافة، فإنما دخلها نقص واحد بالبناء ، فيحمل بناؤها في هذه الإضافة لخفة حكمة ، فإذا أفردت كرهوا أن يجمعوا عليها حذف المضاف والبناء، فإذا تمت بصلتها فلابد من إعرابها، وهذا يقوي ما قال سيبويه[2]، لأنَّ معنى الحكاية لا يتغير بإظهار المبتدإ بعد (أي)، فلما وجدنا العرب تنصب (أيًّا) إذا تمت بصلتها، وتضمها إذا حذفت منها المبتدأ، علمنا أنَّ الضم[3] بناؤها دون ما سواه، وتمامها أن تقول: لأضربن أيهم هو قائمٌ.

وبعض العرب يعربها، وإن حذفت منها المبتدأ، وهي لغة جيدة، ووجهها: أنَّ (أيًّا) قد بينًّا تمكنها واستحقاقها للإعراب، وسبب الحذف بعدها للاستخفاف، ولا ينبغي أن يكون ما حذف للاستخفاف يؤثر في إزالة تمكن الاسم.

---

(١) يقول أبو إسحاق الزجاجي في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١: إن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم، وقد يكون متمكن لا تنوين فيه، فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون ليفصل بين المستوفي التمكن وبين الناقص التمكن.

فهذه علة التنوين في جميع ما ينصرف وعلة تركه في جميع ما لا ينصرف. وانظر أسرار العربية ص: ١٢١.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/٣٩٩).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٢/٧١٤).

مقارنة بين "الذي، "وأي في حذف الصلة

١٠٨- فإن قيل: فلم قبح استعمال "الذي" إذا حذف من صلته المبتدأ، ولم يقبح ذلك مع أيّ؟

قيل: يجوز أن يكون ذلك؛ لأن (أيًّا) لا تنفك من الإضافة[١]، فيصير المضاف إليه كالعوض من حذف المبتدإ، فلهذا كثر في (أيّ) الحذف من بين سائر أخواتها.

أضرب استعمالات "إذا":

١٠٩- فإن قال قائل: قد ذكرت في الباب أن (إذا) لابد أن يذكر بعدها فعل، وقد وجدنا العرب تقول: خرجت فإذا زيد قائمٌ، وقائمًا؟

قيل له: إنّ إذا تستعمل على [٤١] ضربين:

أحدهما: أن تكون للزمان المستقبل، ويدخل فيها معنى الشرط والجزاء[٢]، فهذه التي لابد أن يذكر بعدها الفعل.

والضرب الثاني: أن تكون (إذا) بمعنى المفاجأة، وظاهرها أن تكون ظرفًا من المكان، فهذه لا تحتاج إلى الفعل[٣]، إذ ليس فيها معنى الشرط

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٧١٤/٢).

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٣٢/٤) هذا باب: ما يكون عليه الكلم. "... إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم..." وقال ابن هشام في مغنى اللبيب (٧٩/١) إذا على وجهين أحدهما أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية، ولاتحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿فإذا هي حية تسعى﴾، وقوله تعالى: ﴿إذا لهم مكر﴾.... الخ. انظر: المقتضب (١٧٧/٣،١٧٨)

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٣٢/٤) هذا باب: ما يكون عليه الكلم. "... إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم..." وقال ابن هشام

والجزاء، فإذا قلت: خرجت فإذا زيدٌ قائم، فزيد، رفع بـــالابتداء، وإذا: في موضع خبره، ونصبت (قائماً) على الحال، والعامل في الحال فعل تقديـــره: خرجت فحضرني زيدٌ في حال قيامه، أو فاجأني زيـــد، فتكـــون (إذا) في موضع نصب بهذا الفعل.

١١٠- فإن قال قائل: فلم لا تكون ظروف الزمان خبراً عن الجثث؟

قيل له: لأن المراد بالخبر فائدة المخاطب وإعلامه ما يجوز أن يجهله.

١١٠م- فإن قيل: القتال اليوم[1]، فقد يجوز أن يخلو اليوم من القتال، فإذا أخبرت المخاطب بوقوعه في اليوم ، فقد أخبرته ما كان يجوز أن يجهله، وإذا قلت: زيد اليوم، فالمعنى: أن زيداً في اليوم، ونحن نعلم والمخـــاطب أنّ

=

في مغنى اللبيب (٧٩/١) إذا على وجهين أحدهما أن تكون للمفاجأة فتختـــص بالجمل الأسمية، ولاتحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناهـــا الحـــال لا الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿فإذا هي حية تسعى﴾، وقوله تعـــالى: ﴿إذا لهـــم مكر﴾.... الخ. انظر: المقتضب (١٧٧/٣، ١٧٨).

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤١٨/١) هذا باب: ما شبه من الأمـــاكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذا كانت تقع على الأماكن "وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة، والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك: "القتال يوم الجمعة" إذا جعلت يوم الجمعة ظرفـــاً، و"الهلال الليلة" وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة، والهلال في الليلة" وإن قلت: الليلة الهلال، واليوم القتال نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول".

قال أبوسعيد السيرافي معلقاً على عبارة سيبويه رحمهما الله: اعلم أن ظروف الزمـــان تكون أخباراً للمصادر ولا تكون أخباراً للجثث. وأما ظروف المكان فتكـــون أخباراً للمصادر وللجثث، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها أعني الأماكن.

وانظر : شرح جمل الزجاجي (٣٤٩/١)، الأصول لابن السراج (١٩٤/١).

وانظر: المقتضب (١٧٢/٤).

زيدًا لا يخلو من اليوم حيًّا كان أو ميتًا، وكذلك سائر الناس، فلم يصر في الخبر فائدة، وما لا فائدة فيه لا يجوز استعمال الكلام به، فلهذا لم يجز أن تكون ظروف الزمان خبرًا للجثث.

١١١- فإن قال قائل: فقد يقال: الهلال الليلة، والهلال جثة، والليلة ظرف من ظروف الزمان فقد جاز ذلك؟

قيل: إنما يقع هذا الكلام عند توقع حدوث الهلال، فالتقدير: الليلة حدوث الهلال[1]، والحدوث مصدر، فحذف وأقيم الهلال مقامه توقيعًا واختصارًا ، وكذلك يجوز أن تقول: اليوم زيد، إذا كنت تتوقع قدومه، أي: اليوم قدوم زيد، والدليل على أن المراد ما ذكرناه أنه لا يجوز أن تقول: الليلة القمر، ولا: اليوم الشمس، لأنهما لا يتوقعان[2]، ولابد من طلوعهما.

١١٢- فإن قال قائل: فما الذي أحوج أن تجعل العرب في الأسماء أسماء نواقص؟

قيل له: يجوز أن يكون الذي أحوج إلى ذلك الأسماء النكرات تنعت بالجمل، فجاؤوا باسم يحتاج أن يوصل بالجمل، وهو في نفسه معرفة بالألف

---

(١) انظر الحاشية السابقة، المبرد في المقتضب (٣/٢٧٤).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١/٦٣) فإن قال قائل فأنت قد تقول: الليلة الهلال، والهلال جثة فمن أين جاز هذا؟؟ فالجواب في ذلك: أنك إنما أردت: الليلة حدوث الهلال، لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم، ولا القمر الليلة، لأنه غير متوقع، وكذلك إذ قلت: اليوم زيد، وأنت تريد هذا المعنى جاز.

- وقال عبدالقاهر في المقتصد (١/٢٩٠) إن الزمان لا يكون خبرًا عن الأشخاص نحو زيدًا أمس والدرهم غدًا، سأل نفسه عن قولهم: الليلة الهلال، لأن الهلال جثة والليلة خبر عنه في الظاهر، وهي زمان كما ترى فأجاب بأن الكلام ليس على ظاهره، وإن فيه محذوفًا هو المخبر عنه، وذلك أن التقدير: الليلة حدوث الهلال ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ... التقدير الليلة ليلة الهلال.

واللام، أي (الذي) والجملة توضحه فتوصلها بالذي إلى أن صارت الجملة في المعنى كالنعت للمعرفة، فهذا الذي أحوج إلى ما ذكرناه، وحملت (من وما وأي) على (الذي) ولم يصح الوصف بها؛ لأنها لا معنى لها في نفسها ولا فيها ما يدل على العهد كالألف واللام في (الذي)، فجرت مجرى الأسماء الأعلام، وسنبين أحكام النعوت في بابها، وأنه لا ينبغي أن ينعت إلا بفعل أو باسم فيه معنى الفعل ، والأسماء الأعلام خالية من ذلك، فلهذا لم ينعت بها ولا بما جرى مجراها.

بــــاب

الحروف التي تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار

١١٣- فإن قال قائل: لم وجب أن تنصب هذه الحروف الاسم وترفع الخبر، هلاَّ رفعت الاسم ونصبت الخبر[(١)]؟ وبالجملة لم وجب أن تعمل؟ فالجواب في وجوب عملها: أنها حروف تختص بالاسم، ولا تدخل على الفعل، وبعضها يحدث معنى في الاسم، وأواخرها كأواخر الفعل الماضي[(٢)]، فلما شاركت الفعل في لفظها ولزومها [٤٢] الاسم، وجب أن تعمل عمله، والذي أوجب لها أن تعمل عملين: الرفع والنصب، أنها عبارة عن الجمل[(٣)]، وليس لها معنى في العبارة عن الاسم المفرد، فلما اقتضت اسمين وجب أن تعمل -لما ذكرناه- فيهما، ولا يخلو عملها فيهما من أحد ثلاثة أشياء:

إما أن ترفعهما جميعًا، أو تنصبهما جميعًا، أو ترفع أحدهما وتنصب

---

(١) يقول ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٤٢٤): لما وجب رفع أحدهما تشبيهًا بالعمدة ونصب أحدهما تشبيهًا بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنها غير مقصورة، فلما رفع الخبر تشبيهًا بالعمدة نصب الاسم تشبيهًا بالفضلات.

-وعلل ابن السراج ذلك بأن تفريق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال وإن وأخواتها وهي حروف . الأصول (١/١٧٢).

(٢) يقول ابن السراج في الأصول (١/٢٣٠) : جميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح.

وقال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٤٢٣) باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر أنها أشبهت من الأفعال ضرب، فكما أن ضرب ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف وانظر : المقتضب (٤/١٠٨).

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٦١، باب: جمع التأنيث.

الآخر، فلم يجز رفعهما جميعًا[1]، لأنها قد جرت مجرى الفعل في العمل، والفعل لا يجوز أن يرفع فاعلين بغير اشتراك ولا تثنية، فلو رفعت الاسمين لخالفت ما شبهته به، وهو الفعل و لم يجز أن تنصبهما جميعًا، لأن الفعل الذي شبهت به لا يجوز أن ينصب بغير فاعل يكون معه ، فلو نصبنا بها الاسمين لصارت بمنزلة فعل نصب مفعوله بغير فاعل، وهذا لا يوجد في الأصل والفرع ، وأولى ألاّ يوجد فيه ، فلم يبق من الأقسام إلاّ أن تعمل في أحدهما رفعًا، وفي الآخر نصبًا ، ليكون المرفوع كالفاعل ويكون المنصوب كالمفعول[2]، وإنما وجب أن يكون المرفوع مؤخرًا والمنصوب مقدمًا ، وإن كان الأصل في الفعل أن يكون فاعله قبل مفعوله لوجهين:

أحدهما: أنّا لو رفعنا الأول ونصبنا الخبر، لجرى المفعول مجرى الفاعل فكان يجوز إضماره، ولو أضمرناه لم يخل من أن يكون المضمر غائبًا أو متكلمًا أو مخاطبًا ، وإضمار الغائب مستتر فيما عمل فيه، كقولك: قام زيد، فلو قيل لك: أضمر زيدًا، لقلت: قام، فلو جاز أن ترفع (إن وأخواتها) الاسم الذي يليها لوجب أن يستتر ضميره فيها، إذا كان غائبًا، ويظهر تاء المتكلم، نحو قولك: إنّت، لو تكلم به، فلكان ذلك يؤدي إلى اللّبس بـ(أنت) وإلى إضمار في الحروف ، والحروف لا يجوز الإضمار فيها ؛ لأنها جوامد لا تتصرف، وإنما جاز الإضمار في الأفعال، لأنّ في أوائلها حروفًا تدل على الضمير، وحمل ما لا دلالة فيه على ما فيه الدلالة، لاشتراكها في الفعلية. فهذا الذي يجوز في الأفعال دون الحروف والأسماء.

١١٤- فإن قال قائل: أليست قد شبهت بالفعل، وهي حرف، ومع

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (٤٢٣/١، ٤٢٤) باب: الحروف التي تنصب الاسم وترفع في الخبر.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي (٣٧٩/١) الخبر والاسم في بابي كان وإنّ.

هذا فقد رفعت الاسم ونصبت الخبر، فلم يجب من حيث رفعت أن تضمر فيها مرفوعًا، فهلا عملت (إنّ) الرفع فيما يليها؟

قيل: لم يكن على كونها حرفًا دلالة، إذ كان لفظها لفظ الفعل، وعملها عمله[1] ، وترك التصرف في الشيء لا يدل على أنه حرف، لأنّ من الأفعال مالا تتصرف، نحو: نعم وبئس[2]، فلو رفعت (إنَّ) الاسم لم يعلم أنها حرف، فجعل عملها فيها بعدها مخالفًا لعمل الفعل، ليدل بذلك على أنها حرف، ولولا ما ذكرناه لكان حقُّها أن ترفع الاسم وتنصب الخبر، لتجري مجرى الفعل الذي شبهت به.

وأمّا (ما)[3] فلم تشبه الفعل من جهة اللفظ، وإنما أشبهته من جهة المعنى، فأعطيت عمله، لأن اللبس يرتفع، فأمّا ما ذكرناه في (إنّ) من الإضمار فليس يعرض في (ما) ، لأن الضمير إذا اتصل به لا يوجب لبسًا في اللفظ، كما يوجبه في (إنَّ)، وإنما لم يلزم في (ما) ولزم في (إن) من الإضمار فيها لأن (إنَّ) تعمل في جميع اللغات عمل الفعل، فكان يجب أن يقع الإضمار فيها كوقوعه في الفعل، ولم يجز أن يستتر الضمير في (ما)، ولا

---

(١) قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (١٣١/٢) هذا باب: الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعدها.

".... هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي أنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل، وكأن وذلك قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ، وإن عمرًا مسافرٌ، وإنّ زيدًا أخوك، وكذلك أخواتها . وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب...". وانظر المقتضب للمبرد (١٠٨/٤)، الأصول (٢٢٩/١).

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام (٢٥/٢)، أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٦١.

(٣) قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (٢٢١/٤) هذا باب: عدة ما يكون عليه الكلم "... وأما "ما" فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، وتكون بمنزلة ليس في المعنى وانظر: مغنى اللبيب (٢/٢)، المقتضب (١٨٨/٤)، المقتصد (٤٢٩/١) .

يتصل بها وإن عملت الرفع ، لأنه قد يبطل عملها في جميع اللغـــات ، إذا تقدم خبرها[1] ، فلم يعتد بها وجرت مجرى ما لا يعمل [٤٣] من الحروف، فلهذا لم يجب فيها من الحكم ما وجب في (إن وأخواتها) وقد دخـــل في هذا الفعل من علة مخالفة عملها لعمل الفعل في نصبها لما يليهـــا ورفعهـــا للخبر.

١١٥- فإن قال قائل: أليس إذا نصبت الاسم ورفعت الخـــبر فقـــد علمت في الخبر، وقد قلت: إن ما تعمل في الاسم رفعًا يجب أن يستتر فيها ضميره، وهذا الشرط غير موجود فيها وإن رفعت؟

فالجواب في ذلك: أن الذي منع من استتار ضمير ما رفعته إذا كـــان مؤخرًا، أنه لا يجوز تقديمه إذا كان مظهرًا، فلما كان الظاهر لم يجز تقديمـــه إذا كان مظهرًا ، لم يجز أيضًا تقديم ضميره، فلهذا لم يجز أن يستتر ضمير ما رفعته إذا كان مؤخرًا، ويجب استتاره لو وقع مقدمًا، إذ لا مانع يمنع من ذلك.

١١٦- فإن قيل: فهلاَّ كان المانع مما رفعته (إنَّ) لو وقع متقدمًا هـــو أنها حروف لا يصح الإضمار فيها؟

قيل له: إنما يجب ما ذكرته لو كان لا طريق إلى إعمالها إلاّ على هذا الوجه، فأما إذا جاز أن تعمل عمل الفعل على طريق يشبه عمـــل الفعـــل، كان أولى من أن تعمل عمله، ولا تجري مجراه.

١١٧- فإن قيل: فما الذي منع من التقديم والتأخير؟

قيل له: ضعفها[2] في أنفسها إذ كانت حروفًا لا تتصرف في أنفسها،

---

(١) المقتضب للمبرد (١٨٩/٤، ١٩٠) هذا باب: ما جرى في بعض اللغات مجـــرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجـــرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف (ما) النافية.

(٢) ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٤٣٩/١) باب: الحـــروف الـــتي تنصب الاسم وترفع الخبر.

فإنما عملت بالتشبيه به فألزمت وجهًا واحدًا[1] .

١١٨- فإن قال: فلم خصت الظروف وحروف الجر[2] بالفصل بينها وبين ما تعمل فيه؟

فالجواب في ذلك: أن الظروف وحروف الجر ليست مما تعمل فيها (إنّ) وذلك أنك إذا قلت: إن زيدًا عندك، فعندك: منصوب بإضمار فعل تقديره استقر عندك، فاستقر في التحقيق هو موضع الخبر، والظروف مفعولة فيها، فإذا قدمت فلم نقدم شيئًا قد عملت فيه (إن)، وإنما لم يجز تقديم ما عملت فيه إنّ لضعفها[3] فأما تقديم ما عمل فيه غيرها فليس بمنكر، إذا كان ذلك العامل فعلاً، والفعل يعمل في مفعوله مقدمًا ومؤخرًا.

١١٩- فإن قال قائل: أليس عندكم أنه لا يجوز: كانت زيدًا الحمى تأخذ[4]، لأن (زيدًا) منصوب بـ(تأخذ)، وتأخذ: الخبر، كما أن الظرف منصوب بـ(استقر)، واستقر : هو الخبر، فمنعتم من وقوع (زيد) بين (كان) واسمها، لأنه بمنزلة الأجنبي فلم يجز الفصل بين (كان) واسمها، إذا كان الفعل

---

(١) عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٢٣٤/٨) باب: الابتداء، وابن الأنباري في أسرار العربية ص: ٦٢، الباب: السادس: باب جمع التأنيث.

(٢) ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٤٣٩/١) باب: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

(٣) ذكر ذلك أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣-٥٧٧هـ في كتابه أسرار العربية ص: ٦٢ الباب: السادس باب: جمع التأنيث.

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٧٠/١) هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ: "لو قلت: كانت زيدًا الحمّى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحًا".

- وقال عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد (٤٢٥/١) قال الشيخ أبوعلي: "ولا يجوز كانت زيدًا الحمى تأخذ، إن رفعت الحمى بكانت لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها، وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها. فإن جعلت التأنيث في كانت للقصة ورفعت الحمى بالابتداء، وجعلت تأخذ خبر المبتدأ جازت المسألة".

والفاعل كالشيء الوحد، فهلا منعتم من جواز الفصل بين (إن) واسمها بالظرف، إذ قد صار كالأجنبي، وحكم اسم (إنّ) كحكم اسم (كان)، وإن كان أحدهما منصوبًا والآخر مرفوعا، لاشتراكهما في أنهما كانا مبتدأين دخلت عليهما (إن وكان)؟

فالجواب في ذلك: أنَّ (كان وإن) حكمهما واحد، فيما سألت عنه، ونظير مسألتنا أنه يفصل بين (كان) واسمها بظرف قد عمل فيه الخبر ، كما جوزنا الفصل بين (إن) واسمها بظرف قد عمل فيه خبرها، فلو قلت: كان خلفك زيدٌ قائمًا، لجاز ولو قلت: إن زيدًا عمرًا ضاربٌ، لم يجز في (كان).

١٢٠- فإن قال قائل: من أين خالفت الظروف لسائر الأسماء حتى جاز الفصل بها؟

فالجواب في ذلك على وجهين:

أحدهما: أن الظروف قد تقوم مقام الأخبار، نحو قولك: إن زيدًا خلفك، فلما [٤٤] كفت عن الخبر وقامت مقامه لم يصر كالأجنبي من الاسم، وإن كانت في تقدير مفعول الخبر، فجاز الفصل بها، لأنها قد صارت كالخبر، فأما غيرها من الأسماء فلا تقوم مقام الخبر فصار أجنبيًا محضًا، فلم يجز أن تتخلل بين شيئين، أحدهما مع الآخر كالشيء الواحد.

والوجه الثاني: أن الظروف فيها اشتمال على الجملة[1] التي تتعلق بها،

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٣٤٤) باب: الابتداء قال: "... وفي جعل الظروف والمجرورات من حيز المفردات خلاف فمنهم من ذهب إلى أنها من حيز الجمل ، واستدلَّ على ذلك بوصل الموصلات بهما نحو: جاءني الذي عندك والذي في الدار، والموصلات لا توصل إلا بالجمل، ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجمل، وأن يكونا من حيز المفردات، وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه.... ومنهم من جعل قسمًا برأسه ليس من حيز الجمل ولا من حيز المفردات وهو مذهب أبي بكر بن السراج.

فقدمت الظروف وأخرت، فقد صارت بهذا الاشتمال على الجملة والتعلق بها والاحتواء عليها بمنزلة بعض الجملة، وما ليس بأجنبي من الاسم والخبر، فجاز لك أن تفصل به، فجاز الفصل بها و لم يجز بغيرها تقدير هذا المعنى والفصل به، لأنه ليس له هذا المعنى الذي في الظروف[1] .

١٢١- فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى تقدير فعل مع الظروف غير الاسم المتقدم، نحو قولك: إن زيداً خلفك، والخلف غير زيد، وهو في موضع خبره؟

قيل له : لا يجوز أن يكون ضمير فاعله ، وذلك الضمير يرجع إلى المخبر عنه ، فبان بما ذكرنا أن الخبر في الحقيقة (استقر)[2] ، وأنَّه لابد من تقديره لما ذكرناه.

فأمَّا الفعل الماضي والمستقبل إذا وقعا في خبر (إنَّ) لم يتغيرا عن حالهما، لأنَّ (إنَّ) قد بينَّا أنَّها من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فسلمت الأفعال من عامل فيها، فبقي الماضي على فتحه، وارتفع المستقبل لوقوعه موقع الاسم.

١٢٢- فإن قال قائل: إذا كانت (إن) لا يجوز أن تعمل في الماضي

---

(١) يقول عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٤٥٣/١): "واعلم أنّ الفصل بين هذه الحروف وبين ما يعمل فيه بالظرف جائز كقولك: إن في الدار زيد قائمٌ.

(٢) المقتضب للمبرد (٣٢٩/٤) هذا باب: الظروف من الأمكنة والأزمنة، ومعرفة قسمها، وتمكنها، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف.

واعلم أن الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال، فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار

- وقال عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٢٧٥/١): "اعلم أن من الناس من لم يعدّ الظرف في الجمل وذاك لأجل أنه يُقدِّرُ فيه اسم فاعل. فإذا قال: زيدُ في الدار، قدر مستقر في الدار دون استقَّر ويستقر.

والمستقبل، كما لم تعمل في الظروف، وقد جوزتم تقديم الظروف، فهلاَّ جوزتم تقديم الفعل؟

فالجواب في ذلك: أن الفعل -وإن لم تعمل فيه (إنَّ)- فقد عملت في موضعه رفعًا، ويصير في المعنى كأنا قدمنا ما عملت فيه[1] .

وأما الظروف فقد بينا أن العامل فيها (استقر) وليس لـ(إن) عمل فيها، ولا في موضعها ، فلذلك جاز تقديمها. وكذلك حكم الجملة إذا حلت محل الخبر لا يجوز تقديمها. فهذه هي العلة في المنع من تقديم الفعل.

ووجه آخر : وهو أن (إنَّ) مشبهة بالفعل، فكما لا يجوز أن يلي فعل فعلاً[2]، فكذلك لا يجوز أن يلي ما شبه به.

١٢٣- فإن قال قائل: فلم جاز العطف على موضع (إن ولكن) و لم يجز العطف على موضع باقي الحروف -أعني أخواتها؟

فالجواب في ذلك: أن (إن ولكن) لا يغيران معنى الابتداء، و(كأن وليت ولعل) تحدث معاني من التشبيه والتمني والترجي، فيزول معنى الابتداء[3].

وجاز العطف على موضع (إنّ ولكن) لبقاء المعنى مع دخولهما، و لم يجز في (كأنَّ) وأختيها لزوال المعنى معها واستيلاء المعاني المذكورة قبل هذا مع دخولها.

١٢٤- فإن قال قائل: هل العطف وقع على موضع (إنَّ) وحدها، أو

---

(١) الكتاب لسيبويه (١٣٢/٢) هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهمع الهوامع (١٥٩/٢)، والمقتضب (١٠٩/٤، ١٩٠).

(٢) المقتضب (١١٠/٤).

(٣) قال الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٤٥٢/١): اعلم أن ليت معناها التمني، ولعل تفيد الترجي، وكأن للتشبيه، وهذا كله من معاني الفعل فيبطل معنى الابتداء بدخولها. ألا ترى أنك إذا قلت: ليت زيدًا منطلقٌ لم يكن بمعنى الابتداء، كقولك: زيدٌ منطلقٌ.... الخ.

على موضع (زيد)، أو على موضعها جميعًا؟

قيل له: بل على موضعهما جميعاً[1]، والدليل على ذلك أنَّ (إنَّ) عاملة فيما بعدها غير منفصلة منه، وليس لها في نفسها حكم فيجوز العطف عليها[2].

فأما زيد في نفسه فلا يصح أن يقال: موضعه رفع، لأنَّا إنما نقول: موضع الشيء رفع أو نصب، إذا لم يبن فيه أثر العامل، نحو قولك: إنّ هذا زيد، فـ(هذا) تقول : إن موضعه نصب ، لأنَّ (إنَّ) لم تؤثر في لفظ (هذا)، ولو جاز أن تقول: إنَّ موضع (زيد) رفع [٤٥] لأدى ذلك إلى تناقض، وذلك أنه لو جاز أن تقول : موضع (زيد) رفع، لكنَّا إذا قلنا : إنَّ هذا زيد، يجب أن نقول: إن (هذا) موضعه نصبٌ ورفعٌ، لحلوله محل (زيد) في اللفظ والمعنى، فقد بان بما ذكرناه أنه لا يصلح أن يكون موضع (إنَّ) رفعًا وحدها، ولا موضع (زيد)، وإنما استحقا هذا الحكم باجتماعهما.

وقد امتنع بعض النحويين من جواز العطف على موضع (لكن)[3]، لدخول معنى الاستدراك في إبطال حكم الابتداء، كدخوله معنى التشبيه في (كأنَّ) والتمني في (ليت) وهذا الذي قاله ليس بشيء، وذلك أن (لكنّ) يستدرك بها بعد النفي، فتصير الجملة المستدركة بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنَّ القائل إذا قال: ما زيد ذاهبًا لكن عمرو شاخص[4]، فأدَّى ما

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١/٤٥٢-٤٥٧)، الأصول (١/٢٤٠).

(٢) الأصول لابن السراج (١/٢٥٠)، والمقتضب (٤/١١١).

(٣) شرح جمل الزجاجي (١/٤٤٢، ٤٤٣) باب : الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

(٤) يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (١/٤٥١): اعلم أنَّ لكنَّ يفيد الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التوكيد، فيجوز فيه العمل على الموضع نحو أن تقول: ما خرج زيد لكنّ أخاك خارج وعمرو، تعطف عمرو على موضع أخاك مع لكنّ كأنك قلت: بل أخوك =

يستفيد لو قال: عمرو شاخص، فصار حكم الاستدراك لا تأثير له في رفع حكم المبتدأ، وإذا خففنا (لكن) كان رفعًا ما بعدها بالابتداء والخبر، وحكم الاستدراك باق، فثبت بما ذكرناه أن دخول هذا المعنى في (لكنَّ) لا يؤثر في حكم المبتدأ.

١٢٥- فإن قال قائل: لم صار العطف على موضع (إن) أجود من العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد؟

قيل: هو ضعيف في كل موضع، وإنما ضعف لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وربما يستتر الضمير الفاعل في الفعل، فلو عطفنا على الضمير من غير توكيد، لصرنا قد عطفنا على بعض الفعل، أو على نفس الفعل، فقبح العطف لهذا المعنى، فإذا أكد الضمير صار التوكيد عوضًا من اتصال الضمير بالفعل واختلاطه به، فكأنَّا قد عطفنا على ظاهر[1].

وأما العطف على موضع (إنَّ ولكنَّ) فحسن في نفسه، لأنه لا مانع منه، فلمَّا كان العطف على الموضع يعرض فيه ما ذكرنا من القبح، وكان

=

خارج وعمرو بمنزلة قولك: زيد منطلق وعمرو.

وأما العطف على الضمير نحو لكن زيدًا منطلق هو وعمرو، والنصب على اللفظ نحو لكنّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا، فلا شبهة في جوازه.

(١) يقول عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد شرح الإيضاح (١/٤٥٠)... الوجه الثاني في العطف في قولك: إن زيدًا منطلقٌ وعمرو، وإن عطفت على الضمير في منطلق، وإذا قصدت ذلك وجب أن تأتي بضمير منفصل، فتقول: إن زيدًا منطلق هو وعمرو حتى يحسن، وإنما قال : أحدهما: مستحسن وهو الحمل على الموضع، بمعنى أن الحمل على الضمير غير مستحسن إذا لم تظهره إلا أنه يستحسن في كل حال، لأن العطف على الضمائر بمنزلة العطف على المظهرات في الاستمرار، وإنما الذي يقبح ولا يستمره هو العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستكن من غير أن تؤكده بالمنفصل فأما إذا ثبت المنفصل فليس فيه استنكار بوجه نحو قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ و﴿**إنه يراكم هو وقبيله**﴾.

العطف على موضع الضمير المرفوع في كل موضع قبيحًا من غير توكيد، فاجتمع مع شيء غير مستقبح، وجب أن يكون العطف على الموضع أقوى من العطف على الضمير، لسلامته من القبح، وحصول القبح في العطف على الضمير يدل على صحة ما ذكرناه، أنه لا فرق بين أن تقول: جاءني هذا وعمرو، وبين قولنا: جاءني زيد وعمرو، وإن كان (زيد) يتبين فيه الإعراب و(هذا) لا يتبين فيه الإعراب، فكذلك حكم (إنَّ) وما بعدها، لا فرق بين العطف على الموضع وبين العطف على المبتدأ لو تجرد من (إنَّ).

١٢٦- فإن قال قائل: فهل يجوز أن تعطف على الموضع قبل تمام الخبر، نحو قولك: إن زيدًا وعمرو قائمان؟

قيل له: لا، فإن قال: فما الفصل بين جوازه بعد تمام الخبر وامتناعه قبل الخبر؟

فالجواب في ذلك: أن الذي منع من المسألة الأولى، أنّ شرط ما يعمل في الاسم أن يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إنّ زيدًا قائم، فـ(زيد) : نصب بـ(إن) وقائم: رفع بـ(إنّ). وإذا قلنا: إنّ زيدًا وعمرو قائمان[1]، وجب

(١) قال ابن السراج في الأصول (١/٢٥٧) : الكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكني ، فإن نعت اسم أو أكدته أو أبدلت منه ، فالنصب عندنا لا يجوز غيره، وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط.... وقال قوم: إن الاختيار مع الواو التثنية، في قولك: إن زيدًا وعمرًا قائمان، ويجوز: قائم، مع ثم والفاء التوحيد، ويجوز التثنية، يجوز: إن زيدًا ثم عمرًا قائم، وقائمان، وإن زيدًا فعمرًا قائم وقائمان. ومع "أو" و"لا" التوحيد، لا غير، لأن الخبر عن أحدهما خاصة دون الآخر".

وأما قوله: "جاء عندنا على الغلط" يشير إلى قول سيبويه في الكتاب (١/٢٩٠) واعلم: أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان".

ووجه الغلط أنهم رأوا أن معنى: إنهم ذاهبون هم ذاهبون فاعتقد سقوط أن من =

أن يرفع (عمرو) بالابتداء، لأنه عطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر عمرو الابتداء، وفي خبر زيد (إنّ)، وقد اجتمعا في لفظة واحدة، وهو قوله: قائمان، فكان يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فساد، فلهذا صحت المسألة.

والفراء[1] [٤٦] يجيز مثل المسألة الأولى إذا كان اسمان، أحدهما مكنى، أومبهم لا يتبين فيهما الإعراب، نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمرو منطلقان. وما ذكرناه من الحجة فيما يتبين فيه الإعراب، لا يغير حكم العامل عن عمله ، بل حكمه فيها وفيما يتبين فيه الإعراب سواء. فإن قلت: إنّ زيدًا وعمرو قائم، فأردت الخبر، جازت المسألة، والأجود في تقديرها أن يكون المحذوف خبر الاسم الثاني، وإنما اخترنا الوجه الأول، لأن الخبر يلي الاسم الثاني ، فلا يبقى علينا من التوسع في المسألة إلا حذف خبر الأول، ولو قدرنا حذف الثاني، لأوجب ذلك اتساعين في المسألة، وهما حذف الأول والتقدير في الخبر المذكور المتقدم، وقد جاء في الشعر كقول الشاعر[2] :

=

اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع".

(١) قال ابن السراج في الأصول (٢٥٦/١) يجيز: إن هذا وزيد قائمان، وإن الذي عندك وزيد قائمان، وإنك وزيد قائمان، إذا كان اسم "إن" لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا. وانظر: معاني القرآن للفراء (٣١١/١).

(٢) الشاعر هو ضابئُ البرجمي. قاله في السجن حينما حبسه عثمان لهجائه قومًا من بني جرول بن نهشل. وقيار: اسم فرسه . والرحل: المنزل. أراد: فإني بها لغريب، وإن قيارًا بها لغريب.

مصادر الشاهد: الكتاب لسيبويه (٧٥/١) هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك. خزانة الأدب (٨١/٤،٣٢٣)، شرح المرزوقي للحماسة (٩٣٦)، الإنصاف (٦٥)، لسان

=

فَمَنْ يَكُ أمْسَ بالمدينَة رَحْلُهُ   فإنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ

فأتى بخبر واحد اكتفاء بما ظهر، وإنما جوزنا الوجه الثاني لأنه صحيح المعنى، وهذا التقدير الذي جوزناه ليس بممتنع مثله في الكلام إن شاء الله.

ويدل على حسن الوجه الثاني إدخال اللام في قوله: لغريب، وإنّما يحسن دخول هذه اللام في خبر (إنّ)[1]، فأمَّا دخولها في خبر المبتدأ فضعيف، وإنّما يجوز ذلك على تقدير مبتدأ محذوف : كأنّك وقيارٌ لهو غريب[2]، لأنَّ

مصادر الشاهد: الكتاب لسيبويه (٧٥/١) هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك. خزانة الأدب (٣٢٣/٤، ٨١)، شرح المرزوقي للحماسة (٩٣٦)، الإنصاف (٦٥)، لسان العرب "قير"، النوارد لأبي زيد الأنصاري ص: ١٨٢، ثعلب في مجالسه (٢٦٢/١)، الكامل (٣٢٠/١)، الشعر والشعراء (٧٥). وفي النوادر: قال الأصمعي : قيارٌ: صاحبه. قيّارٌ: جمله. أراد فإني غريب، وإن قيّارًا بها لغريب. ولو قال: لغريبان . لكان أجود . ويجوز قيار بالرفع على الابتداء، وانظر: معاني القرآن (٣١١/١)، مجاز القرآن (١٧٢/١)، النقائض (٢٢٠/١).

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٤٦/٣) هذا باب آخر من أبواب إنَّ تقول: أشهدُ إنّه لمنطلقٌ، فأشهد بمترلة قوله: والله إنه كذاهبٌ. وإن غير عاملة فيها أشهد، لأن هذه اللام لا تُلحق أبدًا إلا في الابتداء. ألا ترى أنك تقول: أشهد لعبد الله خيرٌ من زيد، كأنك قلت: والله لعبد الله خير من زيد، فصارت إنّ مبتدأة حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبدالله متبدأة حين أدخلت فيه اللام، فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة، كما أنَّ عبدالله لا يجوز هنا إلاّ مبتدأ. ولو جاز أن تقول: أشهد أنك لذاهب لقلت أشهد بلذاك فهذه اللام لا تكون إلاّ في الابتداء، وتكون أشهد بمترلة والله .

وانظر المراجع الآتية: المقتضب (٤٣٤/٢، الأصول (٢٦٠/١) ، المقتصد (٤٥٤/١) ، شرح جمل الزجاجي (٤٢٩/١).

(٢) شرح جمل الزجاجي (٤٥٣/١).

بـــاب

الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[1]

١٢٧- إن قال قائل: لم وجب لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وليست بأفعال مؤثرة، وإنما يخبر عنه بها عمّا مضى، ويخبر عما يستقبل، ولا يخبر أنه قد وقع فعل على مفعول، نحو قولك: كان زيدٌ قائماً؟

فالجواب في ذلك: أنَّ هذه الأفعال لما كانت عبارة عن الجمل، وجب من حيث كانت أفعالاً أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال ، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية ، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية، فوجب أن ترفع أحد الاسمين، ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار.

والدليل على أنها أفعال وجود التصرف فيها[2]، واتصال الضمير بها الذي لا يتصل إلا بالأفعال، كقولك: كان يكون فهو كائن ومكون، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب[3]، وتقول: كنت، كما تقول: ضربت.

---

(١) ينظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: الكتاب (١/٤٥-٥٦)، خزانة الأدب (١٢/٥٩٣)، المقتضب (٣/٩٧-١٠١)، النحو الوافي (١/٥٤٣)، الأصول (١/٨١-٩٢)، أسرار العربية (٥٥-٥٩)، اللمع في العربية (٩٥-١٠٢)، شرح اللمع لابن برهان ٤٨-٦١.

(٢) الأصول لابن السراج (١/٨٢)، أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٥٥.

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٤٦) هذا باب: الفعل التي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

يقول أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يكنُها أو تكنه فإنّه أخوها غَذَتْه أمُه بلبانها

انظره: في لسان العرب: لبن، وخزانة الأدب (٢/٤٢٦). أخوها: نبيذ الزبيب. اللبان: اللبن للآدمين خاصة.

=

فهذا دليل قاطع على أنها أفعال، وكذلك أيضًا (ليس) فعل[1]، لأنك تقول: لست، كما تقول ضربت.

١٢٨- فإن قال قائل: فما الذي منع (ليس) من التصرف[2] ؟

فالجواب في ذلك: أنه لما دخلها معنى النفي، ضارعت (ما) التي للنفي، حتى أنّ بعض العرب يجري (ليس) مجرى (ما) ، فلما دخلها شبه الحروف -والحروف لا تتصرف- لم تتصرف هي أيضًا[3]، وألزمت وجهًا واحدًا.

١٢٩- فإن قال قائل: فلأي زمان تستعمل؟

قيل له: لنفي الحال والاستقبال [٤٧] كقولك: ليس زيد قائمًا أمس.

١٣٠- فإن قيل: لم خصت بنفي الحال دون الماضي؟

قيل: لما كان الأصل فيها أن تتصرف في جميع الأزمنة الثلاثة وضعت ما تستحقه من التصرف ، لشبه الحرف ، وجب أن يبقى لها أكثر حكمها ،

=

والشاهد فيه: تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربني.

قال سيبويه: معلقًا على بيت أبي الأسود الدؤلي: فهو كائن ومكونٌ كما تقول ضارب ومضروب.

(١) الأصول لابن السراج (١/٨٢-٨٣)، المقتصد للجرجاني (٢/٤٠٨)، المنصف (١/٢٥٨)، النكت للأعلم (٧٦)، شرح جمل الزجاجي (١/٣٧٩).

(٢) قال ابن هشام في المغني (١/٢٢٧): ليس .. هي فعل لا يتصرف، وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه، و لم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فعل بالضم، لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيؤ، وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ. وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة "ما" وتابعه الفارسي في الحلبيات، وابن شقير وجماعة. والصواب الأول بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست ولسن وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٥٥.

ولا يزيلها الشبه من أكثر حكمها، فجعلت لنفي زمانين ومنعت زمانًا واحدًا، وهو الماضي ، لأنَّ لفظ زمان الحال والاستقبال واحد، لما تضمن من كثرة الفائدة، ويجوز أن تكون لما بقيت لنفي الحال والاستقبال اللذين يدل عليهما لفظ الماضي، استغنى عن أن يستعمل منها لفظ المضارع.

١٣١- فإن قال قائل: فهلاَّ استعمل لفظ المضارع وأسقط لفظ الماضي؟

ففي ذلك ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الحروف أشبه بالفعل الماضي من المضارع، لأن الماضي مبني كبنائها، وقد بينا أن بدخول النفي أشبهت الحروف، فوجب أن يستعمل اللفظ الذي أشبه الحروف دون ما لا يشبهها، فلهذا خصت بالماضي[1] .

والوجه الثاني: أن الماضي أخف في اللفظ من المستقبل، فوجب أن يستعمل الأخف، لأنّا نصل به إلى ما لا نصل بالأثقل.

والوجه الثالث: أن المضارع فرع على الماضي من جهة اللفظ، ألا ترى أن لفظ الماضي ليس فيه زائد، ولفظ المضارع يتضمن لفظ الماضي وزيادة حرف، فكان استعمال لفظ الأصل أولى من استعمال لفظ الفرع.

ويحتمل وجهًا رابعًا، وهو: أن هذا الفعل لما خولف به عن طريق أخواته من الأفعال، جعل لفظه مخالفًا لحكم ما ينفيه، ليدل به الخلاف في الأصل على أنه قد ألزم وجهًا واحدًا، ولو استعملوا من (ليس) المضارع لم يكن في المستقبل على خروجه من الأصل ، وجاز أن يشك في استعمال لفظ الماضي فعدل به إلى جهة ترفع الشك من هنا.

١٣٢- فإن قال قائل: فلم لزمت بعض هذه الأفعال (ما) نحو: مازال، وما انفك، ومابرح، وما فتئ، ومادام، وهل لـ(ما) فيها حكم واحد؟

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١/٢٨٠).

فالجواب في ذلك: أن (ما) في (دام) وحدها مخالفة لـ(ما) في باقي الأفعال، وذلك أنّ (ما) في (مازال) نفي من سائر الأفعال للنفي[1]، وهي في (مادام) لغير النفي، وأنّ (ما) مع ذلك بمنزلة المصدر[2] النائب عن الفعل، والدليل على ذلك أنه لا يصح الابتداء بها، وإنما تستعمل متعلقة بفعل، كقولك: إني أنتظرك ما دمت قائمًا، والمعنى: وقت دوام قيامك، فموضوع الوقت نصب بانتظارك، فلما حذفت الوقت صار موضع (مادام) نصبًا، لقيامه مقام الوقت، كما تقول: أنتظرك خفوق النجم[3]، ولو كانت في (مادام) للنفي لوجب أن يبتدأ بها، كما يبتدأ بأخواتها من الأفعال التي معها، كقولك: مازال زيد قائمًا، وما انفك عمرو ذاهبًا، فبان بذلك اختلاف حكم ما ذكرناه وإنما لزمت هذه الأفعال (ما) سوى (دام) لأنّ فيها معنى النفي، وذلك أنّ قول القائل: زال زيد وبرح، أي: انتفى من هذه المواضع، وفتئ بمنزلة زال في المعنى، وانفك معناه: افترق، والافتراق [٤٨] بمعنى الانتفاء، لأنّه زوال عن حال الاجتماع.

فلما كانت هذه الأفعال متضمنة لمعنى النفي، ومن شرط النفي إذا دخل عليه نفي صار إيجابًا[4]، ألا ترى أنّ قول القائل: مازال زيدٌ ذاهبًا، معناه: أنّه ذاهب، فلهذا خصت بالنفي وغيرها من الأفعال لا تتضمن النفي، وإنما هي للإيجاب المحض، نحو، كان وأصبح وما أشبههما، فإن أردت الإيجاب جردتهما من حروف النفي، فإن أردت النفي أدخلت (ما)، فاعلمه.

---

(١) الإنصاف (١٥٦/١).

(٢) أسرار العربية ص: ٥٨، والنكت للأعلم الشنتمري (٧٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٦٩/١).

(٣) المقتصد (٤٠٠/١)، شرح اللمع لابن برهان (٥٦/١).

(٤) أسرار العربية ص: ٥٨، والمقتصد (٣٩٩/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١٥٦/١).

واعلم أن (كان) تستعمل على ثلاثة أوجه[1] :

أحدها: أن ترفع الاسم وتنصب الخبر، على ما ذكرناه ، فهذه إنما هي عبارة عن الزمان فقط.

والوجه الثاني: أن تقع ملغاة من العمل والمعنى، وقد تكون ملغاة من العمل دون المعنى، وأحسن ذلك فيها إذا أردت الإلغاء أن تؤخرها أو توسطها[2] فمما جاءت فيه ملغاة في المعنى واللفظ: الإلغاء بعد التوكيد، وتحسين اللفظ قوله تعالى: ﴿**كيف تكلم من كان في المهد صبيًّا**﴾[3] والمعنى: كيف تكلم من صار في المهد صبيًّا[4]، فـ﴿**صبيًّا**﴾ نَصْبٌ على الحال، والعامل فيه: نكلم، والتقدير: كيف نكلم من هو في المهد في حال الصِّبَا، ولو جعلت (كان) معنى الماضي لخرج عيسى عليه السلام من أن

---

(١) النكت للأعلام الشنتمري (١/٧٥)، شرح اللمع لابن برهان (١/٤٨-٥١)، المقتصد (١/٤٠١،٤٠٢).

(٢) المقتصد (١/٤٠٢)، شرح الكافية الشافية (١/٤١١).

(٣) سورة مريم آية (٢٩).

(٤) تفسير الطبري (١٦/٧٩) مجاز القرآن (٢/٧)، وقال أبوالبقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن (٢/٨٧٣) "صبيًا" حال من الضمير في الجار، والضمير المنفصل المقدَّر كان متصلاً بكان وقيل: كان الزائدة لا يستتر فيها ضمير، فعلى هذا لا تحتاج إلى تقدير هو، بل يكون الظرف صلة من.

وقال ابن الأنباري في البيان (٢/١٢٤) قوله تعالى: ﴿**كيف نكلم من كان في المهد صبيًّا**﴾ (٢٩) كان، فيها ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون بمعنى "حدث ووقع" فيكون "صبيًا" منصوبًا على الحال من الضمير في "كان".

والثاني: أن يكون بمعنى "صار" فيكون "صبيًّا" منصوبًا لأنه خبر "صار".

والثالث: أن تكون "كان" زائدة، و"صبيًا" منصوبٌ على الحال، والعامل فيها على هذا الاستقرار.

يكون له اختصاص بهذا الحكم من بين سائر الناس، ألا ترى أن جميع النَّاس قد كانوا صبيانًا في المهود، فدل بعجب القوم من قول مريم أنَّ عيسى عليه السلام يتكلم في حال الصِّبا.

فأمَّا ما تدخل فيه ملغاة في العمل دون المعنى، فنحو قولك: زيد كان قائمٌ، والمعنى: زيدٌ قائمٌ كان، فقد أفادت (كان) معنى المضي، وإن لم تعمل.

واعلم أنَّ كان متى ألغيت فلابدَّ لها من فاعل في المعنى، لأنَّ الفعل لا يخلو من الفاعل، فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ كان، فالمعنى: كان الكون، فالكون هو الفاعل لـ(كان)، وهو بمعنى الجملة المتقدِّمة، ومثله قول الشاعر[1]:

سَرَاةُ بَنِى أبي بَكْرٍ تَسَاموا   عَلَى -كَانَ- المُسَوَّمَة العِرَاب

أي: على المسومة العراب كان تساميهم.

والوجه الثالث من أحكام (كان): أن تكون بمعنى (وقع، وحدث) فتكون فعلاً حقيقيًا، فيرتفع الاسم بعد (كان) كارتفاعه بعد قام بقام، ولا تحتاج إلى خبر، ومتى ذكرت بعدها اسمًا صفة نكرة كانت منصوبة على الحال، كقولك: كان الأمر، أي حدث ووقع، فإن قلت: كان الأمر معجبًا، نصبت

---

(١) قال ابن هشام في شرح الشواهد: السَّريُّ: ذو السخاء والمروءة، الشريف تسامى: تعلو. المسومة: الخيل التي جعلت عليها سومة، وهي العلامة، وتركت في المرعي. العرب: الخليل العربية. المعنى: أن خيل بني أبي بكر تفضل خيل غيرهم. البيت شاهد: على زيادة كان بين الجار والمجرور.

وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب (٢٩٨/١) إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جرّه بكان من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجرى مجرى "ما" المؤكدة.

مصادر البيت: الأزهية (١٩٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٧، ١٠٠)، الضرائر (٧٨)، رصف المباني (١٤٠،١٤١،٢١٧،٢٥٥)، همع الهوامع (١٢٠/١)، المقتصد (٤٠٢/١)، شرح الكافية الشافية (٤١٢/١)، المفصل: (ص: ٢٦٥)، الأشباه والنظائر (٣١١/٢)، التصريح على التوضيح (١٩٢/١)، والأشموني (٢٤١/١)، حاشية يس (١٩١/١).

(معجبًا) على الحال، ومثله قوله تعالى: ﴿**إلاّ أن تكون تجارة عن تراض**﴾[1] في قراءة من رفع التجارة[2]، أي: إلاَّ أن تقع التجارة، ومثله قول الشاعر[3]:

فدى لبني ذهل بني شَيْبَانَ نَاقَتِي   إذَا كَانَ يَومٌ ذُو كَواكِب أَشْهَبُ[4]

أي: إذا وقع يوم.

واعلم أن (زال) التي تحتاج إلى اسم وخبر أصلها (فعل يفعل) كعلم يعلم، تقول من ذلك: زال يزال، كما تقول: خاف يخاف، فأما التي تقول فيها: زال يزول، فليست من هذا الباب في شيء[5]، ولكنها تستعمل في غيرها من الأفعال كقولك: زال زيد عن المكان يزول عنه، وأما الأولى فلا تستعمل إلا [٤٩] بحرف النفي لما ذكرناه.

وأما (مادام) فقد تستعمل بغير (ما)، وإذا لم ترد المصدر والدلالة على الوقت، كقولك: دام زيد على الشرب يدوم.

واعلم أن (دام) التي تستعمل مع (ما) لا يستعمل منها المستقبل، فلا

---

(١) سورة النساء آية (٢٩).

(٢) هذه قراءة ابن كثير ونافع. انظر كتاب: السبعة لابن مجاهد ص: ٢٣١.

(٣) هو مقّاس العائذيُّ. وانظر الكتاب لسيبويه (١/٤٦)، جمهرة أنساب العرب (١٣، ١٧٤، ١٧٥).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/٤٦، ٤٧) هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، ولسان العرب: "شهب" أشهب: يعني يوم الحرب، جعله كالليل تبدو فيه الكواكب، ووصفه بالشهبة، وهي البياض، إما لكثرة السلاح الصقيلة فيه، وإما لما ذكره من النحوم. وذهل ابن شيبان من بكر بن وائل، وكان مقاس نازلاً فيهم.

وشاهده: ورود "كان" بمعنى وقع. وكذا قال سيبويه رحمه الله (١/٤٧).

مواضع البيت: شرح المفصل (٧/٩٨)، شرح أبيات سيبويه (١/١٧١)، النكت للأعلم الشنتمري ص: ٧٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٣٨٤).

يجوز أن تقول: ما يدوم زيد قائمًا، وإنّما ألزموه الماضي، لأنّ القائل إذا قال: أنا أنتظرك ما دمت قائمًا، فإنّما يخبر عن حال وقت دوامه، فلمّا كان هذا المعنى المقصود لا يحتمل إلا معنى واحدًا لزم لفظًا واحدًا.

١٣٣- فإن قال قائل: فلم اخترتم أن يكون الاسم في هذه الأفعال معرفة؟

قيل له: لأن هذه الأفعال وباب (إنّ) إنما تدخل على المبتدأ والخبر، ومن شرط الخطاب أن يكون مبنيًّا على المعادلة بين المتخاطبين، فإذا أردت أن تخبر غيرك عن اسم بخبر لا يعرفه جاز أن ينصرف عن استماع خبره، لأن الإنسان لا يتوهم بخبر من لا يعرفه، ومع هذا فيكون المتكلم لم يعدل في المخاطبة، إذ لم يستو علم من يخاطبه في معرفة المخبر عنه مع علمه، فإذا كان المخبر عنه معرفة اهتم المخاطب بخبره، وتساويا في المخاطبة، فلهذا اختير أن يكون المبتدأ معرفة ، وإنما جوزُوا في الشعر أن يكون الاسم نكرة ، لان الاسم والخبر يرجعان إلى شخص واحد ، ولا تشبه هذه الأفعال الأفعال المؤثرة، نحو قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وإنّما افترقت لدخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فوجب أن يكون ترتيب ما تعمل فيه كترتيب المبتدإ والخبر، وأما ضرب وأخواته من الأفعال فليست داخلة على شيء مستغني قبل دخولها عليه، وإنما يخبر بها عن سبب ما يقع عليه، وليس ذلك أبدًا يوجب أن يكون الفاعل أبدًا معرفة للمتكلم ولا للمخاطب لأنه لا يحتاج أن يكون الفاعلُ معرفة، لأنه لا يُتوهَّمُ بالفاعل أصلاً، ويكون اهتمامه وعنايته بالمفعـــول، فإذا كل واحد من الفعل والمفعول له حكم وفائدة تختص دون صاحبه لم يجب اعتبار معادلة الفاعل مع المفعول، بل يجب أن يختبر اهتمام المخبر بالفاعل والمفعول، فيقدم له ما يعلم أنه أهم عنده، فاعلاً كان أو مفعولاً، فلهذا اختلف حكم باب (كان) وحكم ما ذكرناه من الأفعال المؤثرة،ومما جاء في الشعر في جعل الاسم لنكرة، والخبر معرفةُ قول

الشاعر[1]:

كَأَنَّ سُلافَةً مِنْ بَيْتِ رَأس   يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

العسل نكرة، وهي اسم (كان) والمزاج معرفة، وهو الخبر، وإنما حسن مثل هذا لأن العسل اسم جنس ، فتعريفه كتنكيره في المعنى، وقلما يوجد في أشعارهم أن يكون الخبر معرفة محضة، والاسم نكرة محضة، لما ذكرناه بالنكرة من قبح ذلك.

١٣٣م- فإن قال قائل : فلم يحسن في النفي أن تخبر بالنكرة ، نحو قولك: ما كان أحد مثلك، و(أحد) نكرة، ومن أي وجه كان في النفي، ولم يجز في الإيجاب؟

فالجواب في ذلك: أنّ موضع (كان) موضع الإخبار للفائدة، فمتى حصل فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها، فلو قال قائل: كان رجل قائمًا، لم يكن في هذا الكلام فائدة[2] للمخاطب ، لأن المخاطب يعلم أن

---

(١) ديوان حسان بن ثابت ص: ٧٢، يروى: سبيئة من بيت رأس

انظر: الكتاب لسيبويه (٢٣/١)، لسان العرب (٨٦/١)، معجم المبلدان (٧٧٦/١)، خزانة الأدب (٤٣/٤)، رسالة الغفران ص: ١٢٨-١٢٩.

- الكامل ص: ٧٣ ط ليبزج.

- معجم ما استعجم ص: ٢٨٨.

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٨/١) هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحد: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام، لأنهما شيءٌ واحدٌ ..... ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك قلت: كان إنسانٌ حليمًا أو كان رجل منطلقًا، كنت تلبسُ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللّبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس".

=

الدنيا لم تخل من رجل قائم، ولو قال له: كان رجل في الدار قائمًا، لكانت له في ذلك فائدة، لأن المخاطب قد يجهل أن يكون في الدار رجل قائم، فإذا كانت الدار معينة، فقد بان بما ذكرناه أنه لا تختلف المعرفة والنكرة في الإخبار عنها، إذا كان في الخبر فائدة، إلا من جهة الحسن والقبح، وجاز أن يخبر عن النكرة، لأنَّ المخاطب مستفيد ما قد كان يجوز أن يجهله، ألا ترى أنك إذا تقول: ما كان أحدٌ مثلك[1]، فقد يجوز أن يكون يعتقد أن له مثلاً، ثم يستفيد بخبرك عنه خلاف ما كان يعتقده، فقد بان أن في هذا الخبر -وإن كان نكرةً- فائدة، وإن لم يجز استعمال عكس هذا في الواجب، نحو: كان أحدٌ مثلك، لأنَّ (أحدًا) اسم عامٌّ، والنفي يصح أن يقع على عموم الأشياء، ولا يصح إيجابها، ألا ترى أنّك لو قلت: ما جاءني أحد[2]، لصح الكلام، ولو قلت: جاءني أحدٌ، كان محالاً، إذا أردت بـ(أحد) النَّاس أجمعين، وإنما اختص النفي بهذا، لأنه قد يصح نفي الضدين، ولا يصح إثباتهما نحو قولك: زيد ليس بالأبيض ولا الأسود ولا يجوز أن تقول: زيد أبيض أسود، فجاز أن يختص النفي ببعض العبارات التي للعموم، لأن في العموم اجتماع الأضداد، كما جاز أن يختص بجواز نفي الضدين، ولم يجز

=

- المقتضب (٤/٨٨) هذا باب الفعل المتعديّ إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

(١) الكتاب لسيبويه (١/٥٤) هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة : "وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ مجترئًا عليك. وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ مثل هذا".

-المقتضب (٤/٩٠) هذا باب : الفعل المتعدي إلى المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري (١/٨٤).

وقوع العموم المختص بالنفي في الإيجاب، كما لا يجوز اجتماع الضدين في جوهر واحد.

١٣٤- فإن قال قائل: فلم جاز تقديم الخبر على هذه الأفعال، و لم يجز تقديم الاسم؟

قيل له: إن الاسم المرفوع في هذه الأفعال مشبه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول، ومن شرط المفعول أنه يجوز أن يتقدم على الفاعل والفعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لما سنبينه في باب (الفاعل والمفعول به)[1] فجوّزنا تقديم الخبر على الفعل تشبيهًا بالمفعولات، وامتنعنا من تقديم الاسم، كما امتنعنا من تقديم الفاعل، فاعلمه.

واعلم أن سيبويه[2] قد نص على جواز تقديم خبر (ليس) في مسألة، وإن كان فيها معنى النفي، ووجه جوازه: أن (ليس) فعل في نفسها، وإنما منعت من التصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها، ولما ذكرناه من العلل، وهذا المعنى ليس تنقص به في ذاتها، وهي مع ذلك تعمل في جميع الأسماء، المعرفة والنكرة، والمضمرة والظاهرة[3]، فوجب أن يجوز تقديم خبرها عليها، كما يجوز في غيرها من الأفعال. ولا يلزم جواز ما تعمل فيه (نعم وبئس) وفعل التعجب، لأنّ (نعم وبئس) لا يعملان في المعارف غير

---

(١) سيأتي في ق(٥٦)، وق(٥٧).

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٦١/١): هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أهله: "... ولكن ليس و كان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر و لم يكن ملتبسًا لأنّك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدَّمًا مثله مؤخرًا، وذلك قولك: ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا قائمًا عمرو".
- وانظر: النكت للأعلم الشنتمري (١١٧/١)، المقتصد (٤٠٩/١).

(٣) شرح الألفية ص: ١٣٥.

الأجناس[1]، فقد نقصتا من درجة (ليس)، فجاز أن يمتنع تقديم المفعول عليها، وأما فعل التعجب فقد أجروه -وإن كان فعلاً- مجرى الأسماء، فصغروه كما يصغرون الأسماء، فبعد عن حكم الأفعال الحقيقية، ومع هذا فلا يتصل بضمير الفاعل[2]، وإنما يضمر فيه الفاعل بعد نقص بما ذكرناه عن رتبة (ليس)، ومع هذا لا يؤنث، وهذا مما يوجب نقص فعل التعجب عن حكم (ليس) فقد افترقا في [٥١] جواز تقديم المفعول.

١٣٤م- فإن قال قائل: فـ(عسى)[3] يصل به ضمير الفاعلين ويؤنث، ومع هذا فلا يجوز تقديم مفعوله عليه، نحو قولك: عسى زيد أن يقوم، فـ(أن يقوم) في موضع نصب بـ(عسى)، ولا يجوز أن يتقدم المفعول نحو: أن يقوم عسى زيد؟

فالجواب في ذلك: أن (عسى) -وإن كانت على ما ذكره السائل- فليست مما تعمل في جميع الأسماء، لأنه لا يجوز أن يكون مفعولها إلاّ (إن) مع الفعل[4]، ولو قلت: عسى زيد القيام أو قياماً، لم يجز لأنها جعلت

(١) الأصول (١/١١١)، شرح جمل الزجاجي (١/٦٠).

(٢) شرح الألفية ص: ١٣٥، ١٣٦.

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/١٥٨) هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر، المقتضب (٣/٦٨-٧٢) هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة، شرح الكافية الشافية (١/٤٥٨) باب: أفعال المقاربة.

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/١٥٨) هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر، المقتضب (٣/٦٨-٧٢) هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة، شرح الكافية الشافية (١/٤٥٨) باب: أفعال المقاربة.

لتقريب الفعل[1] ، وإن أدخلت على الفعل المضارع كان مستقبلاً محضًا، فوجب أن يؤتى بلفظ الاستقبال المحض، ليصح تقريبه، ولم يجز اللفظ بنفس المصدر، لأنه لا يدل على زمان بعينه، فلمّا صارت (عسى) تختص بالعمل في بعض الأسماء دون بعض، نقصت عن رتبة (ليس) فمنعت من تقديم مفعولها.

١٣٥- فإن قال قائل: فهل يجوز تقديم الخبر على (مادام وما زال)؟

قيل له: لا يجوز ذلك عندي، فأمّا امتناعه[2] في (مادام) فلأنه بمنزلة المصدر، وما تعلق بالمصدر فمن صلته، وما فيه الصلة لا يتقدم على الموصول لأنه يجري منه مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم لا يتقدم على بعض، فلم يجز تقديم خبر (مادام) (ومازال)، فـ(ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه، لأن الموجب للنفي حرفٌ، والحروف ضعاف، وليست لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها فلهذا لم يتقدم الخبر على (مازال)، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال.

١٣٦- فإن قال قائل: فلو كانت (ما) في (مازال) للنفي، لجاز أن تقول: ما زيد إلا قائمًا، فلما امتنعت هذه المسألة في ذلك، علمنا أنها مخالفة لحكم (ما) الداخلة على (كان) في قولك: ما كان زيدٌ إلا قائمًا؟

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد (٣٥٦/١) قال: اعلم أن عسى من أفعال المقاربة، فإذا قلت: عسى زيدًا أن يخرج، كان زيد فاعلاً، وكان أن في موضع نصب، لأن المعنى قارب أن يخرج.

(٢) الإنصاف لابن الأنباري (١٥٥/١) ١٧- مسألة القول في تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن، أسرار العربية ص: ٥٧، حاشية الصبان (٢٢٤/١)، التصريح للشيخ خالد الأزهري (٢٣٦/١ط بولاق)، شرح الأشموني (٣٥٢/١)، شرح رضي الدين على الكافية (٢٦٧/٢).

فالجواب في ذلك: أن هذه المسألة إنما امتنعت من (مازال) لأن حكم الاستثناء أن يبطل حكم النفي[1]، ألا ترى أنك إذا قلت: ما كان زيدٌ قائمًا، نفيت القيام وإذا قلت: ما كان زيدٌ إلا قائمًا، أثبت القيام، فصار بمنزلة قولك كان زيد قائمًا، وكذلك لو جوزنَا الاستثناء بعد (مازال)، لصار التقدير: زال زيد قائمًا، وقد بينا أن ذلك لا يستعمل إلا بحرف النفي، وإدخال حروف الاستثناء يبطل ما وضعت عليه، فلهذا منعناها الاستثناء، وليس امتناعها عن جواز الاستثناء لما ذكرناه يخرج عن أن تكون للنفي، لأنّ (ليس) لا تخلو إذا أدخلت على (زال) من أن تكون للنفي أو لغيره، فلو كانت لغير النفي لم يجز أن تخرج زال عن موضعها في المعنى، فلما وجدنا معناها ينقلب بدخول (ما) عليها، علمنا أنها للنفي، فوجب أن يجري عليها حكم النفي، وإن كانت جملة الكلام في معنى الإيجاب وقد أجاز بعض النحويين[2] تقديم خبر (مازال) عليها لما ذكرناه من الشبه، وشبهها

---

(١) ابن عصفور في شرح جمل الزجاج (٢٤٨/٢): باب الاستثناء قال: الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك، وهي إلا وغير وسوى وحاشى وخلا وعدا، وما خلا وما عدا، وليس ولا يكون.
.... ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأوّل: ما كلمت زيدًا إلاّ يوم الجمعة. فقولك: ما كلمتُ زيدًا، يقتضي العموم في الزمان، فأخرجت يوم الجمعة مما يقتضيه حكم اللفظ.

(٢) همع الهوامع (٨٩/٢) قال السيوطي: "...وأما زال وأخواتها ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقًا سواء نفيت "ما" أو بغيرها، وعليه الفراء.
والثاني: الجواز مطلقًا، وعليه سائر الكوفيين لأن "ما" عندهم ليس لها الصدر كغيرها.
والثالث: وهو الأصحّ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـــ"ما" لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها كـــ"لا" ولم، ولن، ولما، وإن، وألحق دون: لم، ولن بـــ(ما) فمنع التقديم إن نفي بهما. الإنصاف (١٥٥/١) ١٧- مسألة: القوم في تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن.

بالإيجاب.

واعلم أن (أمسى، وأصبح، وأضحى) قد تستعمل على وجه آخـــــر، فيقال صار زيد إلى عمرو، فليست هاهنا الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنك لو أسقطتها من الكلام لم يجز أن تقول: عمرو إلى زيد، دون صـــــار [٥٢] فعلمنا بهذا التقدير أنها ليست الداخلة على الابتداء والخبر، ولكنها داخلـــــة لمعنى الانتقال والصيرورة، ولذلك جاز فيها هذا الاستعمال، وصار زيد إلى عمرو، وكذلك قد تقول: أمسى زيد، وأصبح عمرو، وأضحـــى عبـــدالله، وتسكت، ويكون المعنى: دخل زيد في وقت المساء، ودخل عمرو في وقت الصباح[1]، ودخل عبدالله في وقت الضحاء[2]، كما تقول: أظهر الرجل إذا دخل في وقت الظهيرة، و(بات) تستعمل لليل، و(أضحى) للنهار، و(ظل) تستعمل فيهما جميعًا، وإن كان الأشهر أن تستعمل في النهار.

---

(١) شرح اللمع لابن الدهان (ت٥٣).

(٢) القاموس المحيط (٣٥٤/٤).

بـــاب: مـــا[1]

١٣٧- فإن قال قائل: ما الذي منع من تقديم خبر (ما) عليها؟

قيل له: لأنها حرف مشبه بالفعل، فلم تبلغ قوتهـــا أن تتصـــرف في معمولها، إذ كانت هي في نفسها لا تتصرف.

١٣٨- فإن قال قائل: فما الذي أوجب إبطال عملها إذا فصلت بين الاسم والخبر بـــ(إلاَّ)؟

قيل له: لأنَّ (إلاَّ) توجب الخبر، فبطل معنى (ما)، فإنَّما هي مشـــبهة بـــ(ليس) من جهة المعنى لا اللَّفظ[2]، فإذا زال المعنى بطـــل عملهـــا، لأن الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها، واعلم أن الأقيس في (ما) ألاَّ تعمل شيئًا وإنما كان الأقيس فيها هذا، لأنها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخـــل حروف الاستفهام عليها[3]، وإنما يعمل العامل في الجنس إذا استبد بـــه دون غيره، وهذا أصل في العوامل، و(ما) في هذا ليســـت بالأسمـــاء أولى منهـــا بالأفعال، ولكن أهل الحجاز[4] لما رأوها بمعنى (ليس)، تنفي ما في الحـــال

---

(١) انظر الكلام عن "ما" المصادر الآتية: الكتاب لسيبويه (٥٧/١-٦٩)، المقتضـــب (١٨٨/٤-٢٠١) ونقول في شيء من مسائل هذا الباب، هذا باب: من مســـائل "ما"، المقتصد (٤٢٩/١)، الجنى الداني ص: ٣٢٥، خزانة الأدب (٦٠١/١٢).

(٢) سيبويه -رحمه الله- في "الكتاب" (٥٩/١) هذا باب ما أجري مجرى ليـــس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله.

(٣) المقتصد (٤٢٩/١).

(٤) يقول سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٥٩/١): هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. ".... ومثل ذلك قوله عز وجل:﴿**ما هذا بشرًا**﴾ [يوسف: ٣١] في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونهـــا إلا من درى كيف هي في المصحف". لكن السيوطي قـــال في همـــع الهوامـــع (٣٩/٢): "وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك. سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربي وتحياتك".

=

والمستقبل أجروها مجراها[1] في العمل، وأصل موضع عمل الأفعال أن يكون فاعلها قبل مفعولها، فرفع ما عملت فيه، فقدم على منصوبها تشبيهاً بـ(ليس) على أصل موضع عمل الأفعال، فإذا زالت (ما) عن ترتيب الأصل بطل عملها[2]، ورجعت إلى ما تستحقه من القياس، وهذه العلة كافية في (ما) وانصرافها عن العمل.

واعلم أنّ (إن) الخفيفة المكسورة الألف قد تدخل على (ما) زائدة، إلا أنها متى دخلت عليها بطل عملها، للفصل بينها وبين ما تعمل فيه، إذ كانت حرفًا ضعيفًا، وجرت في بطلان عملها إذا دخلت (إن) عليها مجرى (إنَّ) إذا دخلت (ما) عليها[3]، نحو: إنما زيد قائمٌ، فصارت (إنَّ) مع (ما) كما مع (إنَّ) في قولك: إنما زيد قائمٌ.

١٣٩- فإن قال قائل: أيجوز إدخال الباء على خبر (ما) إذا تقدم، وما

- المقتضب (١٨٨/٤) هذا باب ما جَرَى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العاملة وذلك الحرف (ما) النافية المقتصد (٤٢٩/١).

(١) المقتضب (١٨٨/٤) هذا باب: ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه....الخ.

(٢) الجنى الداني ص: ٣٢٦.

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله في الكتاب (١٥٣/٣) هذا باب آخر من أبواب "إنّ": "... وتكون في معنى ما. قال الله عز وجل: ﴿**إن الكافرون إلا في غرور**﴾ [الملك: ٧] أي: ما الكافرون إلا في غرور.

وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما، وذلك قولك: ما إن زيدٌ ذاهب.

وانظر: مغني اللبيب (٢١/١-٣٥)، المقتضب (٥١/١)، خزانة الأدب (٥٥٨/١٢، ٥٥٩، ٥٦٠)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: ٢٥٨، الجنى الداني ص: ٣٢٨.

الفائدة في إدخالها؟

فالجواب في ذلك: أنه غير ممتنع إذا أدخل الباء على خبر (ما) إذا تقدم كقولك: ما بقائم زيد[1]، والأحسن تأخيرها، وأما فائدة دخول الباء فلوجهين:

أحدهما: التوكيد للنفي، والثاني: أن تقدر أنها جواب لمن قال: إن زيداً لقائم، فالباء أدخلت بإزاء اللام في خبر (إن).

١٤٠- فإن قال قائل: فلم كانت الباء أولى بالزيادة من بين سائر الحروف؟

فالجواب في ذلك: أنها حرف واحدٌ لا تفيد إلا الإلصاق[2]، فلمّا أرادوا نفي الخير لـ(ما) أدخلوا الباء على الخبر للإلزاق، والمعنى بالباء، فلهذا كانت أولى من سائر الحروف بالزيادة في هذا الموضع على ما بيناه.

وإنما قبح أن تلي الباء (ما) لما كان قبح أن تلي لام التوكيد لـ(إنّ).

وأما السبب في قبح الموضعين أنّ اللام للتوكيد و(إنّ) للتوكيد، فاستقبح الجمع بين توكيدين، والباء [٥٣] قد بيّنا أنها لتوكيد النفي، فقبح أيضًا أن يجمع بينهما لاشتراكهما في المعنى.

---

(١) انظر: خزانة الأدب (١٢٥/٤) (٥٠٢/٨)، النحو الوافي (٥٩٣/١) مسألة رقم (٤٨)، اللامات ص: ٦١.

(٢) قال ابن هشام في المغنى (٩٥/١) حرف الباء: الإلصاق قيل وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه. ثم الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب، ونحوه.

ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف، ومجازي مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد.

وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل قوله تعالى: ﴿**وإنكم لتمرون عليهم مصبحين**﴾، وانظر: الجنى الداني ص: ١٠٢، خزانة الأدب (٥٦٢/١٢).

١٤١- فإن قال قائل: فقد جوزت أن تلي الباء (ما) في قولك: ما بقائم زيد، واللام لا يجوز أن تدخل على (إن) بحال، فما الفصل بينهما؟

فالجواب في ذلك : أن اللام مجردها يفيد التوكيد للجملة[1] التي تدخل عليها كما تفيد (إنّ)، وهما جوابان للقسم[2]، فقبح الجمع بينهما لاشتراكهما في معنى واحد، وأمّا الباء فليست في نفسها للنفي، وإنما هي مؤكدة لمعناها، ولأجل مخالفتها في المعنى لحكم النفي جاز أن تليه، فلهذا خالفت اللام الباء لما ذكرناه.

١٤٢- فإن قال قائل: أليس تقول: جاءني القوم كلهم أجمعون[3]، فتجمع بين توكيدين، فهلاَّ جاز الجمع بين اللام وإن؟

فالجواب في ذلك: أنَّ (أجمعين) يفيد ما لا يفيده (كلهم)، وذلك أنَّ قول القائل: جاءني القوم كلهم، يفيد مجيئهم، والدليل على أنه لم يبق بعضهم ، و(أجمعون) يفيد ما أفاد (كلهم) ويزيد اجتماعهم في حال المجيء ، فلمَّا اختلف معنى التوكيدين، جاز الجمع بينهما، وقبح الجمع بين (اللام وإنّ) لاتفاقهما في المعنى.

---

(١) خزانة الأدب (١٠/٥٦)، (١١/١٤٠، ١٤١)، اللامات ص: ٦٠، مغني اللبيب (١/١٩٠)، الكتاب لسيبويه (٥/٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) خزانة الأدب (١٢/٥٦٢)، مغني اللبيب (١/٩٥)، الكتاب لسيبويه (٥/٢٧٢).

(٣) وورد في كتاب الله عز وجل: ﴿**فسجد الملائكة كلهم أجمعون**﴾ [الحجر: ٣٠] [ص: ٧٣]، وهو ما يعرف في فن البلاغة باسم الإيغال.

قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٥٠، ١٥١) هذا باب: من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول. وذلك قولك: رأيتك قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمّك ناسًا منهم، ورأيت عبدالله شخصه .... الخ.

انظر المراجع الآتية: شرح الكافية (٣/١١٧٢)، شرح جمل الزجاجي (١/٢٦٦)، المفصل للزمخشري (١١٣).

١٤٣- فإن قال قائل: أليس قد تقول: جاءني القوم أجمعون أكتعون أبصعون[1] ، وكل هذه الألفاظ التي بعد (أجمعين) لا تفيد إلا ما تفيد (أجمعون) وقد جمعت بينَ توكيدَين بمعنى واحد؟

فالجواب في ذلك: أنّ الأسماء التي بعد (أجمعين) لا معنى لها في نفسها، ولا تستعمل بحال مفردة، وإنما أتبع (أجمعين) بها لتحسين المعنى وتوكيده، فلهذا جاز الجمع بينهما، وتقول: ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه[2]، فلك في (قاعدا) الرفع والنصب[3]، فالنصب على أن تعطف (قاعداً) على (قائم)، وترفع (الأب) بقاعد، فعلى هذا الوجه إذا ثبتت المسألة قلت: ما الزيدان قائمين ولا قاعداً أبواهما، أفردت الفعل؛ لأنه فعل الأبوين، ومن شرط الفعل إذا ظهر فاعله بعده ألا يثنى ولا يُجمع، وإن كان اسمًا أجروه مجرى الفعل في هذا الموضع، فلهذا أفردته. وأما (قائم) فإنما تثنيته في المسألة لأنّ فيه فاعلاً مضمراً يرجع إلى زيد.

وأما الرفع في (قاعد) فعلى أن تجعل (الأب) مبتدأ، و(قاعداً) خبره، فإذا قدرته هذا التقدير صار ابتداءً وخبراً، لأنك إذا أفردت ما بعد حرف العطف -فالخبر مقدم- قبح الرفع، وإن لم تقدر ما بعد حرف العطف، فالرفع واجب ، لأنه ابتداءٌ وخبرٌ، وعلى هذا الوجه ثني (قاعدًا) ، فتقول: ما

(١) المفصل لابن يعيش ص: ١١٤، شرح اللمع لابن برهان (١/٢٢٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١١٧٢، ١١٧٣) باب: التوكيد.

(٢) المقتصد (١/٤٤١).

(٣) المقتضب (٤/١٩٣) هذا باب من مسائل (ما) ألا ترى أنك تقول: ما زيد قائمًا أبوه، كما تقول: ما زيد قائمًا، ولو قلت: ما زيد قائمًا عمرو. كان محالاً، وفي الكتاب لسيبويه (١/٣٠) "وتقول: ما زيد كريمًا ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم، لأنه ملتبس به إذا قلت: أبوه تجريه عليه، كما أجريت عليه الكريم، لأنك قلت: ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلامًا".

الزيدان قائمان ولا قاعدان أبواهما، لأنَّ النية في (قاعدين) التأخير، ففيهما ضمير فاعل، وفي النية، فلهذا وجب.

وتقول: (ما كل إبراهيم أبو إسحاق)، تُنَوِّنُ (إبراهيم) ولا تُنَوِّنُ (إسحاق) وإن كانا معرفتين أعجميين.

والفصل بينهما أن كل اسم مفرد فلا بد من أن يكون نكرة يدل على جنسه، أعني المسمى باسمه إذا نحي به هذا النحو، و(كل) إحاطة، فإذا وقعت على علم نكَّرته، ودلت بالواحد الذي تقع عليه على جنسه ، فلما جاء (إبراهيم) بعد (كل) صار نكرة ، أي أحد أمة، كل واحد يقال له إبراهيم انصرف ولحقه التنوين.

وأما إسحاق فلم يدخل عليه ما يزيله عن تعريفه ، فبقي على امتناعه [٥٤] من الصرف .

ولو قلت: ما كل أبي إسحاق إبراهيم، لصرفنا (إسحاق) لوقوعه بعد (كل) و لم نصرف إبراهيم لبقاء تعريفه[١].

[ما كل] سوداء [تمرة] ولا بيضاء [شحمة][٢]، في الكتاب، وإن

---

(١) يقول أبو إسحاق الزجاجي في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف (ص٤٥) :

٢١-هذا باب: الأسماء الأعجمية. اعلم أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب... وما أشبهها من الأعجمية... فإن هذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة.

(٢) قال أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢/٢٨٧) رقم (١٦٩٦) قال زفر بن الحارث: وكُنَّا حَسبْنَا كُلّ سَوْدَاءَ تَمْرةً لَيَالي لاقَيْنَا جذامَ وَحِميرَا

وانظر المثل في: الفاخر ص: ١٩٥، مجمع الأمثال للميداني (٢/١٥٦)، المستقصي للزمخشري (٢/٣٢٨)، الكتاب لسيبويه (١/٦٥) هذا باب: ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، الأصول لابن السراج (٢/٧٤)، الأمالي النحوية (١/٤٦).

وقعت بعد (كل)، لأنّ (كل) اسم علم ممتنع من الصرف في المعرفة، ينصرف في النكرة لخفة النكرة، وكل صفة على (فعلاء) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة[1] ، فلهذا امتنع (سوداء وبيضاء) من الصرف ، ولو تؤثر فيه كل فاعرفه.

وتقول : ما زيد قائمًا بل قاعدٌ[2] ، ترفع (قاعدًا) لأنه وقع بعد (بل)، وبل فيها معنى الإضراب عن الأول، والإثبات لما بعدها، وصارت بمنزلة (إلا)، فلهذا وجب الرفع في (قاعد).

وتقول ما زيد قائمًا ولا أبوه، فترفع (الأب) بقيامه[3] . وأبو العباس يقدر هذه المسألة على تقدير : ما زيدٌ آكلاً شيئًا إلا الخبز. وكذلك: ما زيد

---

(١) قال أبو إسحاق الزجاجي في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٢٦
هذا باب: ما ينصرف من الأمثلة، وما لا ينصرف : "كل فعلة" تكون معرفة لا تنصرف، وتنصرف إذا كانت نكرة.

(٢) مغني اللبيب (٢/٢)، شرح الكافية الشافية (٤٣٣/١)، المقتصد (٤٣١/١)، خزانة الأدب (٦٠١/١٢).

(٣) يقول المبرد في المقتضب (٢٠١/٤):
وتقول : ما زيد قائمًا إلا أبوه، أردت: ما زيد قائمًا أحد إلا أبوه، فجاز ذلك لأن أحدًا منفي عنه القيام.
وكذلك : ما زيد آكل إلا الخبز، أردت: ما زيد آكلاً شيئًا إلا الخبز، وما زيد إلا طعامك آكل . رفعت آكلاً، لأنه وقع موجبًا، فعلى هذا يجري أصول هذا الباب ومسائله.
وجاء بهامش المقتضب : إذا نقض نفي معمول الخبر بقي الخبر منفيًا، فعلمت "ما" وإنما يبطل عملها إذا انقض نفي الخبر.
وانظر الكتاب لسيبويه (٢٦٢/١) في قوله: "ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به".

قائمًا أحدًا إلا أبوه، والذي دعاه إلى هذا التقدير أنَّ الاستثناء يجب أن يكون من الجملة، و(إلا) بابها الاستثناء، فيجب أن تقدر فيها ما يصح أن يكـــون الذي بعدها مستثنى منه، وليس أحد وشيء، وإن كانا مقدمين في المعنى من جهة اللفظ، بل (الأب) مرتفع بـــ(قائم) والخبر منتصب بـــالأكل لا علـــى طريق البدل وإنما قال أبوالعباس ذلك من جهة المعنى، يدلك على صحـــة ذلك أن (أحدًا) لم يجر له ذكر فيجوز إضماره، وكذلـــك الشـــيء يقبـــح إضماره لأنه مفعول لا يستتر في الفعل، فعلم أن التقدير إنما هو من جهـــة المعنى لا اللفظ.

بـــاب
الابتـــداء وخبـــره[1]

١٤٤- فإن قال قائل: لم استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع؟

فالجواب في ذلك: أنَّ الدفع له التعرية، وليست بلفظ.

فالجواب في ذلك: أن العوامل اللفظية[2] إنما جعلت علامات للعمل إلا أنها تعمل شيئًا، فإذا كان معنى العامل اللفظي إنما هو علامة، فالعلامة قـــد تكون حدوث الشيء وعدمه[3]، ألا ترى أن ثوبين أبيضين متســاويين لــو أردنا أن نفصل بينهما، فسودنا أحدهما، لكان المسود منفصلاً من الآخر[4]، والآخر منفصلاً منه، وإن لم تكن فيه علامة، فكذلك عدم العامل علامـــة أيضًا، فإذا قد ثبت أن التعرية من العوامل عامل، فالذي يجب أن يبـــين: لم خُصَّ بعمل الرفع دون غيره؟ وإنّما خصَّ بالرفع لأنَّ المبتدأ أول الكلام[5]،

(١) انظر هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب (١/٢٣، ٢٤)، المقتضـــب (٤/١٢٦، ١٣٥)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٢)، شرح جمل الزجـــاجي (١/٣٤٠، ٣٦٠)، النحو الوافي (١/٤٤١)، الأصول (١/٥٨-٧٢)، شرح قطر الندى وبل الصدى ص: ١٦٠، المقتصد (١/٢١٣، ٣٢٥).

(٢) يقول عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شـــرح الإيضـــاح (١/٢١٣) بـــاب: الابتداء . الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفه المبتدأ أن يكون معرى عن العوامل الظاهرة، ومسند إليه شيء، مثال ذلك: زيد منطلق... فزيد ارتفـــع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو إنّ وكأن وظننت..." وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٨٣).

(٣) أسرار العربية ص: ٣٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١/٨٤).

(٥) يقول المبرد رحمه الله في المقتضب (٤/١٢٦) هذا باب: المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه. "...فأما رفع المبتـــدأ فبـــالابتداء. ومعنـــى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجـــار والناصب والرافع سوى الابتداء، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر".

=

فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجًا، وهو الضم.

ووجه آخر: وهو أن المبتدأ محدث عنه، كما أن الفاعل محدث عنه، فلما استحق الفاعل الرفع -لعلة سنذكرها في بابه[1]- حمل المبتدأ عليه[2].

وأما أبو إسحاق الزجاج[3] فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، قال: لأنّ الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ، والصحيح ما بدأنا به، لأنه لو كان الأمر كما رتبه أبو إسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً، لما جاز أن يدخل عامل وهو باق، وأمّا العلة الأولى فلا يلزم عليها هذا السؤال، لأن العامل في [٥٥] المبتدأ -على ما رأيناه- تعريته من العوامل اللفظية[4]، فمتى دخل عامل لفظي على المبتدأ زال العامل الذي هو التعرية، فلم يدخل عامل على عامل.

=

- ويقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٧) "... ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقًا، وليت زيدًا منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده". وانظر شرح جمل الزجاجي (١/٣٤٠).

(١) راجع ق (٥٦)، ق (٥٧).

(٢) أسرار العربية ص: ٣٠.

(٣) يقول ابن السيد البطليوسي في كتاب "الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل" (ص١٤٦): وحكى أبوجعفر ابن النحاس عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال: رفعت المبتدأ، لأنه في المعنى يشبه الفاعل، لأنك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل.

(٤) التعريفات للجرجاني ص: ٤.

وجوب رفع خبر المبتدأ[1] :

١٤٥- فإن قال قائل: من أين وجب الرفع لخبر المبتدأ؟ فالجواب في ذلك: أنّ المبتدأ لما كان لابدّ له من خبر، كما أنّ الفعل لابد له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فَكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر[2].

ووجه آخر: أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل، وليست بلفظ، وكان الخبر هو المبتدأ وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النعت على المنعوت[3] .

١٤٦- فإن قال قائل: قد رأينا المبتدأ يُنصب، والخبر مرفوع، كقولك: إن زيداً أخوك ، فلو كانت علة رفعه أنه هو المبتدأ في المعنى -وقد جرى النعت- لوجب أن ينتصب كما ينصب المبتدأ؟

فالجواب في ذلك: أنا قد احترزنا من هذا السؤال، وذلك أنا جعلنا العلة في جواز حمل الخبر على المبتدأ، أن العامل في المبتدأ غير لفظي، وإذا كان العامل لفظيًا في هذا -أعني: إن زيداً أخوك- لم يلزم هذا السؤال، وإنما انفصل العامل اللفظي في هذا الحكم لأنَّ العامل مشبّه بالفعل، والفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً.

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) المقتصد للجرجاني (٢٥٧/١) وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣٣٤/١) باب: الابتداء : "…. وأما الخبر: فرافعه المبتدأ -وحده- أو الابتداء -وحده- أو المبتدأ والابتداء -معا- هذه الثلاثة أقوال البصريين. والأوّل قول سيبويه، وهو الصحيح، والاستدلال على صحته، وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط، وهو أليق بشرح كتابي الكبير. فمن أحب الوقف عليه فليسارع إليه. وهو شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (٤٤/١) وما بعدها. وانظر الكتاب لسيبويه (٢٧٨/١).

(٣) ابن الأنباري في الإنصاف (٤٧/١) ٥-مسألة القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر.

فلم يجز أن يتبع في هذا الخبر المبتدأ إذا كان منصوبًا، لأنه لا يجوز أن يخلو الفعل من فاعل أو ما يقوم مقامه، ولا يجوز أن يتبعه بعامل لفظي، نحو: كان زيدًا أخاك، لأنه لا يكون للفعل فاعلان، فلهذا لم يلزم السؤال عن العلة الأولى، وجاز أن يجعل الخبر كالمبتدأ في الإعراب، ويشبه بالنعت من حيث كان العامل غير لفظي.

١٤٧- فإن قيل: قد علمنا بما ذكرت في المبتدإ، فما العامل في الخبر؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن الابتداء وحده عامل في الخبر(١)، كما كان في المبتدإ، وإنما وجب أن يعمل في الخبر قياسًا على العوامل اللفظية، نحو: (إنّ وكان وظننت) فكل هذه عاملة في المبتدإ والخبر، لأن نظير الابتداء (ظننت) لأنّ (ظننت) قد عملت في المبتدإ والخبر عملاً واحدًا، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن يكون العامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعًا(٢)، وإنما

---

(١) يقول ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/٤٤): ٥- مسألة القول في رافع المبتدأ أو رافع الخبر والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن يقع بعده. فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب.

وانظر هذه المسألة في المراجع الآتية: التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/١٨٩)، حاشية الصبان (١/١٨٦)، شرح الأشموني (١/٢٥٤)، شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٧٤).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١/١٤) : ٥-مسألة: القول في رافع المبتدأ أو رافع الخبر، والمقتضب (٢/٤٩) هذا باب المجازاة وحروفها (٤/١٢) هذا باب ما يحكى من الأسماء وما يعرب، (٤/١٢٦) هذا باب المسند والمسند إليه وهما لا يستغنى كل واحد من صاحبه، الكتاب لسيبويه (١/٧) باب المسند والمسند إليه.

وجب ذلك لأن المبتدأ لا ينفك من الابتداء، فلا يصح للخبر معنى إلا بمقدمتهما جميعًا، فوجب أن يكونا جميعًا العاملين[1] . وكلا القولين جيد.

واعلم أن المبتدأ إذا كان خبره ظرفًا، أو اسمًا متعلقًا بحرف جر، فتقديمه وتأخيره سواء، كقولك: زيد عندك، وعندك زيد، فزيد مرتفع بالابتداء في الوجهين جميعًا، وكذلك: المال لزيد، ولزيد المال.

١٤٨- فإن قال قائل: أليس إذا قلنا: زيد عندك، فعندك: منصوب بإضمار فعل تقديره: زيد استقر عندك[2]، فإذا قدمت (عندك) على (زيد) فكيف يصلح أن ترفع (زيدًا) بالابتداء وقد تقدمه (استقر) وهو فعل؟

فالجواب في ذلك: أنَّ (استقر) لو كان تقديره على ما سألت عنه لم يجز أن ترفع (زيدًا) بالابتداء، وإنَّما (استقر) مؤخر بعد ذكر الابتداء وخبره.

١٤٩- فإن قيل: فمن أين لك أنّ التقدير يجب على ما ذكرت دون أن يكون على ما سألنا عنه؟

قيل له: الدليل على ذلك أنا نقول: إنَّ عندك زيدًا، فتنصب (زيدًا) بـ(إنَّ) ولو كان (استقر) مقدرًا بين (عندك، وزيدًا) لم يجز أن تتخطاه (إن) فتعمل في (زيد)[3]، فقد بان بما ذكرنا أن الظرف تقدم أو تأخر فلا يمنع الاسم من الابتداء[4] .

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٣٤.

(٢) انظر همع الهوامع للسيوطي (٢/٢١)، الكتاب الأول: في العمد المبتدأ والخبر، ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ٣٢، ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٣٤٩/١) باب: الابتداء.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٤٤/١) باب: الابتداء.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري (٥٤/١) ٢٧- مسألة: في رافع الاسم الواقع بعد الظروف والجار والمجرور ، وانظر التصريح على التوضيح (١٩٨/١)، حاشية الصبان (١٩٣/١)، شرح الرضي على الكافية (٨٣/١).

وأما أبوالحسن الأخفش[1]: فكان يجيز أن يرفع (زيداً) بتقدير (استقر) إذا تقدمت الظروف، ويجيز ما ذكرناه عن سيبويه فإذا لزم الأخفش ما ذكرناه من قولك: إن عندك زيداً، لم يلزمه على هذا المذهب الذي يرفع (زيداً) بـ(استقر) ، وتبطل المسألة، وهذا القول ضعيف، لأنه ليس أحد من العرب حكى عنه الامتناع من قولك: إنّ عندك زيداً، وما أشبه هذا من المسائل، فلو كان ما ذهب إليه الأخفش من أحد الوجهين صحيحاً لوجب أن يحكى ذلك عن العرب، ولو أسقطنا عنه الإلزام من جهة العرب لكان القياس يؤيد قول سيبويه ، ويضعف قول الأخفش فيما يقدره به، وذلك أنه لا خلاف في جواز تقديم خبر المبتدإ، على المبتدإ، نحو قولك: عمراً زيدٌ ضاربٌ، فإذا ثبت جواز هذا، فيرجع إلى قولنا: زيدٌ عندك، زيدٌ: مبتدأ بلا خلاف، وعندك : نائب عن الخبر ، وهو (استقر)، والظرف مفعول فيه، فإذا قدمنا الظرف فيجب أن يبقى المبتدأ على ما كان عليه، لأنّ تقديم مفعول الخبر لا يوجب تقديم الخبر، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً، فإذا قدمت (عمراً) على (زيد) لم تخرج (زيداً) من أن يكون مبتدأ، ولم يجب تقديم (ضارب) مع تقديم (عمراً)، وكذلك إذا قدمنا الذي يعمل فيه الخبر، لم يجب تقديم الخبر، فاعلمه.

واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يجز أن يكون خبره ظرفاً لزمان، كقولك: زيد يوم الجمعة[2]، وإنما امتنع من ذلك لان الغرض في الخبر إفادة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥١/١)، شرح الكافية الشافية (٣٥٠/١).

(٢) انظر الأصول (٦٣/١)، المقتضب (٣٢/٤)، هذا باب الشيئين المجعولين اسماً واحداً وأحدهما حرف أو كلاهما (١٧٢/٤) هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله، لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون "الحال". (٣٥١/٤) هذا باب: إضافة الأزمنة إلى الجمل.

يقول أبوسعيد السيرافي كما جاء في الحاشية رقم (١) في كتاب سيبويه (٤١٨/١) =

المخاطب، فلا يجوز أن يجهله، وقد علمنا أن زيدًا وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزمّان، حيًا كان أو ميّتًا، فلما كان هذا الخبر يعلمه المخاطب، لم يستفد به (....) فوجب أن يسقط التكلم به، إذ لا فائدة فيه، وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرف الزمان يكون خبرًا، كقولك: القتال يوم الجمعة[1]، وإنما صحَّ ظرف الزمان أن يكون خبرًا لما ليس بجثة -أعني المصادر- للفائدة الواقعة في الخبر، إذ كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مستقبلاً للخبر، فلهذا صحَّ الكلام.

١٥٠- فإن قال قائل: أليس قد قالوا: الهلال الليلة، والهلال جثة، فما وجه ذلك[2]؟

قيل له: إنما استعمل هذا الكلام عند توقع رؤية الهلال، فإن كان جائزًا أن يحدث، وجائز أن يظهر حسن الكلام معنى الحدوث، فصار التقدير: الليلة حدوث الهلال[3] ، ثم حذفت (الحدوث) وأقمت (الهلال) مقامه، فلم

=

اعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارًا للمصادر، ولا تكون أخبارًا للجثث، وأما ظروف المكان فتكون أخبارًا للمصادر وللجثث.

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤١٨/١) هذا باب: ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن. ".... وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: "القتال يوم الجمعة" إذا جعلت يوم الجمعة ظرفًا، والهلال الليلة". وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفًا وجعلت القتال في يوم الجمعة والهلال في الليلة.-وإن قلت : الليلة الهلال ، واليوم القتال نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء.

انظر : المقتضب (٣٢٩/٤) هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من التصرُّف ويقال من الصرف الأصول (١٦٣/١)، المقتصد (٢٧٥/١).

(٢) الأصول لابن السراج (٦٣/١).

(٣) شرح الألفية ص: ١١٢، المقتصد (٢٨٩/١)، الأصول (٦٣/١).

يخرج ظرف الزمان في هذه المسألة من أن يكون خبرًا لمصدر دون جثـــــة، وعلى هذا الوجه يجوز أن تقول: اليوم زيدٌ، إذا كنت متوقعًا لقدومه، فيصير التقدير: اليوم قدوم زيد، والدليل على أن المراد عند العرب ما ذكرناه، أنهم لا يقولون القمر الليلة، ولا الشمس اليوم[1] ، لأنهما كائنات لا محالة.

---

(١) شرح المفصل (١/٩٠)، الأصول (١/٦٣)، المقتصد (١/٢٨٩).

بـــاب

الفاعل[1] والمفعول به[2]

١٥١- إن قال قائل: لم وجب [٥٧] أن يرفع الفاعل وينصب المفعول به؟

ففي ذلك أوجه:

أحدها: أنهم فصلوا في هذا الفصل بين الفاعل والمفعول به بالنَّصب، لأن الفاعل أقل من المفعول في الكلام[3]، وذلك أنّ الفعل الذي يتعدى يجوز أن تعديه إلى أربعة أشياء، فلما كان الفاعل أقل في الكلام من المفعول[4]، جعلت له الحركة الثقيلة، وجعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا[5] .

ووجه آخر: وهو أن الفاعل قد بيَّنَّا أنه مشبه للمبتدأ[6]، إذ كان هو والفعل جملة، فحسن عليها السكوت، كما أن المبتدأ والخبر جملة يحسن عليها السكوت، فلمَّا وجب للمبتدإ أن يكون مرفوعًا، حمل الفاعل عليه.

ووجه آخر: وهو أن الفاعل لَمَّا كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يعطى حركة أول الحرف مخرجًا، كما أنه قبل المفعول، وإنَّما

---

(١) انظر مواضع الفاعل في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣١/١، ٣٤)، خزانة الأدب (١٣٩/٨)، (١٧٢/١٠)، (٤١٦/١١)، النحو الوفي (٦٣/٢).

(٢) انظر موضوع المفعول به المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣٦٧/٥)، خزانة الأدب (١٢٠/٢، ١٢٨، ١٣٢)، (٣١٧/٤)، النحو الوافي (١٥٠/٢).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/١، ٧٥).

(٤) المقتصد (٣٢٦/١).

(٥) المقتصد (٣٢٦/١).

(٦) المقتصد، (٢١٥/١، ٢١٦)، أسرار العربية ص: ٣٤، خزانة الأدب (١٧٢/١٠).

وجب الابتداء بالفاعل على المفعول، لأنه الفعل منه يحدث[1]، فصار أحق بالتقديم من المفعول، فوجب لهذه العلة أن يرتب قبله، وأيضًا فإنّ الفاعل يستغني بالفعل عن المفعول، نحو: قام زيد، فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل، فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه.

ووجه آخر في استحقاق الفاعل الرفع: أن الفاعل أقوى من المفعول، لأنه يحدث الفعل ، فوجب أن يعطى أقوى الحركات ، وهو الضم، والمفعول كان أنقص أعطي أضعف الحركات، وهو الفتح[2] .

١٥٢- فإن قال قائل: بأي شيء يرتفع الاسم وينتصب؟

فالجواب في ذلك : أنّ الاسم إنما يرتفع بالإخبار عنه، فلهذا لم يختلف حاله في النفي والإثبات[3] لأنّه في كلا الحالين مخبرٌ عنه، والفعل هو العامل فيه وفي المفعول[4] .

وبعض النحويين يجعل العامل في المفعول الفعل والفاعل معًا[5]، وهذا خطأ لأنّ الفعل قد استقر أنه عامل في الفاعل، فيجب أيضًا أن يكون هو عاملاً في المفعول، لأنّ الفعل بمجرده لا يصح أن يعمل في المفعول، فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٣٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٥).

(٣) أسرار العربية ص: ٣٥، الباب الرابع: باب: إعراب الاسم المفرد، المبرد في المقتضب (١/١٤٧،١٤٦) هذا باب: الفاعل.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٧٨) ١١- مسألة: القول في عامل النَّصب في المفعول وجاء بهامشه: شرح المفصل ص: ١٥٣، أسرار العربية ص: ٣٧، طبع ليدن، التصريح على التوضيح (١/٣٧٤ ط بولاق)، شرح الكافية (١/١١٥).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٧٨) ١١- مسألة : القول في عامل النّصب في المفعول، شرح جمل الزجاجي (١/١٦٦).

الباب، إذ كان زيد وعمرو وما أشبههما لا يصح أن يعملا في غيرهما من الأسماء[1]، لأنه لو جاز للاسم أن يعمل في الاسم، لم يكن المفعول فيه أولى بالعمل من العامل فيه، إذ هما مشتركان في الاسمية.

١٥٣- فإن قال قائل: فهلاّ اقتصروا على أن يكون الفاعل مقدمًا على المفعول، واستغنوا عن الإعراب؟

قيل له: لو فعلوا هذا لضاق الكلام عليهم، وفي كلامهم الشِّعر الموزون، ولابد أن يقع فيه تقديم وتأخير لينتظم وزنه، فجعلوا للفاعل علامةً يعرف بها أين وقع وكذلك المفعول.

فأما إذا كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب، فالواجب أن يكون الفاعل المقدم، والمفعول المؤخر، كقولك: ضرب موسى عيسى[2] ، فإن نعت أحدهما بما يتبين فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير[3] ، لزوال اللبس، نحو: ضرب عيسى الظريف موسى، وكذلك إن كان أحد الاسمين لا يصح أن يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً ، جاز التقديم والتأخير ، لأن هذا المعنى بين في الإعراب، نحو: كسر الحُبْلَى العَصَا، فالكسر إنما يقع على العَصَا [٥٨] دون المرأة، فيجوز التقديم والتأخير.

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٣٧، الباب الرابع- باب: إعراب الاسم المفرد.

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع (٢/٢٦٠) الفصل بين الفعل وفاعله. ويجب تأخير المحصور فاعلاً أو مفعولاً ظاهرًا أو ضميرًا محصورًا بإنما إجماعًا خوف الإلباس - وكذا بالإ على إلا صحَّ لها مجرى "إنما" نحو: إنما ضرب عمراً زيد، أي لا ضارب له غيره.

وقد يكون لزيد مضروب آخر. وإنما ضرب عمراً زيد، أي لا ضارب له غيره. وقد يكون لزيد مضروب آخر، وكذا إنما ضرب زيد أنا وما ضرب زيد إلا أنا. وما ضربت إلا زيدًا أو إلاَّ إيّاك. وانظر: الإنصاف (١/٣٦).

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣/٩٥)، هذا باب الفعل المتعدي إلى المفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ، وانظر المقتصد (١/٣٣٠).

١٥٤- فإن قال قائل: المفعول إذا تقدم على الفعل بقـــي مفعـــولاً، والفاعل، إذا تقدم على الفعل خرج من أن يكون فاعلاً وارتفع بالابتداء ؟

فالجواب في ذلك: أن المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم عامل آخر يوجب نصب المفعول، فيجب ألا يخرج عمّا كان عليه في حال التأخـــير، وأمّا الفاعل فإنّه إذا تقدم على الفعل أمكن أن يقدر له عامل غير الفعـــل، وهو الابتداء وعمله رفع، كعمل الفعل في الفاعل، فلمّا كان الابتداء سابقًا لذكر الفعل، وجب أن يعمل فيه، وأما المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم قبله عامل لفظي ولا وهمي غير الفعل الذي قدم قبله ، إذا خلا ذلك الفعل من ضمير، ولا سبيل إلى ضمير حتى يرجع إلى مذكور قبله، فرتبة المفعـــول باقية مع التقديم لما ذكرناه، ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء الذي لا يظهر له عامل لفظي.

١٥٥- فإن قال قائل: فهلاَّ نوي بالفاعل التأخير، وإذا نوي به التأخير لم يجز كونه مبتدأ؟

فالجواب في ذلك: أن هذا لا يصح، وذلك أن شرط الفاعل إذا كـــان بعد الفعل أن يقوم مقامه غيره وهو موجود، نحو: قام زيد، فمحال أن تذكر فاعلاً للقيام من غير عطف ولا تثنية مع وجود زيد، فلمَّا كان زيدٌ إذا تقدم على الفعل بهذه المنزلة استحال وجود فاعل سواه، فإذا جاز أن يكون لهذا الفعل فاعل سوى زيد، علمنا بهذه الدَّلالة أن زيدًا قد خرج من أن يكـــون فاعلاً، نحو قولك: زيد قام أبوه[1]، فالقيام للأب لا محالة، فوجب أن يكون

---

(١) يقول ابن السِّيد البطليوسي في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمـــل (ص١٤٦) باب: الابتداء: ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد قام" "قام زيـــد" فكـــل واحد منهما محدث عنه مسند إليه غير أن حديث المبتدأ بعده وحديث الفاعل قبله وكذلك كان قطرب يزعم أنك إذا قلت: "زيد قام"، أن "زيدًا" فاعل في حـــال تقديمه كما هو في حال تأخيره، ولم يفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي، وأن ذلك =

(زيد) مرتفعًا بغير هذا الفعل، وهو الابتداء.

ووجه آخر : وهو أن الفاعل لو كان مرتفعًا بفعله إذا تقدم، لم يختلف حال الفعل ، فلمّا وجدناه مختلفًا ، علمنا أنه ليس مرتفعًا بفعله إذا تقدَّم على الفعل، وذلك ظهور علامة التثنية والجمع ، كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا[1].

١٥٥م- فإن قال قائل: قد قالت العرب: (أكلوني البراغيث)[2] فأظهروا علامة الجمع في الفعل، وإن كان الفاعل كما يظهرونها إذا تقدم على الفعل؟

قيل له: إنما يحكى مثل هذا عن طريق الشذوذ، وليس بمستقيم في كلامهم، ولو كان لا فرق بين تقديم الفاعل وتأخيره، لوجب أن يستوي استعمال الفعل في كلامهم، فلمّا اختلف -على ما ذكرناه- حال الفعل لم يصح الاعتراض بما يجري مجرى الشذوذ.

١٥٦- فإن قال قائل: فما السبب في إظهار علامة التثنية والجمع في الفعل إذا تقدمه الفاعل، ولم يحسن إذا تأخر الفاعل؟

فالجواب في ذلك: أن الفاعل إذا تقدم الفعل ارتفع بالابتداء، ولابد للفاعل من فعل، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل، كقولك: زيد قام، والتقدير: زيد قام هو، وإذا ثنيت زيدًا ثنيت ضميره، فقلت:

= لو كان كما زعم لم يجز أن يقول : زيد قام أبوه، فيرفع بقام فاعلاً آخر، وإن ذلك يوجب عليه أن يقول في التثنية والجمع: الزيدان قام، والزيدون قام فيخلى الفعل من الضمير في حال تأخيره كما يفعل به في حال تقديمه. وقد حكى مثل هذا القول الفاسد عن ثعلب.

(١) أسرار العربية ص: ٣٧، الباب الرابع: باب: إعراب الاسم المفرد، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك (١/٤٦٦).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/١٩)، (٣/٢٠٩)، همع الهوامع (٢/٤، ٢٥٦)، (٥/١٠١).

الزيدان قاما، وإذا جمعت زيداً جمعت الضمير، فقلت : الزيدون قاموا ، وإذا تقدم الفعل لم يجعل فيه ضمير، والافعال لا تثنى في أنفسها ولا تجمع[1]، فلهذا أفردت لفظها فقلت: قام الزيدان [٥٩] وقام الزيدون.

١٥٧- فإن قال قائل: فلم استتر ضمير الواحد إذا كان لواحد، و لم يستتر إذا كان لاثنين فصاعداً؟

فالجواب في ذلك: أنَّ الفعل لا يخلو من أن يكون له فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين فصاعداً، فإذا قدمنا اسمًا مفرداً قبل المفعول، لم نحتج إلى إظهار الفاعل لدلالة تقدم الأسماء عليه وإحاطة العلم به، فإنه لابد للفعل من هذا الفاعل، وأما إذا ثنيت الاسم فلو أفردت فعلهما لم يعلم أن الفعل للاثنين، إذ قد يخلو من ذلك فوجب أن تظهر علامة التثنية، لئلا يدخل الكلام لبس[2] ، ولئلا يعتقد المخاطب انقطاع الفعل عن الاسمين المتقدمين ، وأنه خبر مبتدإ.

١٥٨- فإن قال قائل: فما وجه قول العرب (أكلوني البراغيث)؟

قيل له: في ذلك وجوه[3] :

أحدها: أن يكون الكلام على التقديم والتأخير، أي : البراغيث أكلوني، وهذا الأشبه به.

ووجه آخر: أنه يجوز أن يكون الإضمار وقع على شريطة التفسير، فيكون (البراغيث) بدلاً من الواو.

ووجه ثالث: وهو الذي قصده سيبويه[4]، أن تكون الواو علامة

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (٤/٣) المبتدأ والخبر، (٢٥٦/٢) تجرد عامله . وقال: "...وهذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث، الأصول (١٧٢/١).

(٢) الأصول (١٧٣/١).

(٣) شرح جمل الزجاجي (١٦٧/١).

للجمع، كما التاء في الفعل علامة للتأنيث ويراد بها أنّ الفعل لمؤنث، فكذلك يراد بالواو أنَّ الفعل لجماعة.

١٥٩- فلو قال قائل: إذا كان الفعل قد يكون لواحد، وقد يكون لجماعة، كما يكون للمذكر والمؤنث، فهلاّ لزمت علامة التثنية والجمع في الفعل، كما لزمت علامة التأنيث؟

فالفصل بينهما أن التأنيث لازمٌ للاسم، لأنه معنى لا ينفك عنه المؤنث، فوجب أن تلزم علامته ، وأما التثنية والجمع فليست بلازمة، لأنّ ما يثنى ويجمع يجوز عليه الإفراد ، فلهذا لم تلزم علامتهما كما تلزم في الاسم ، فاعرفه.

واعلم أن الواو التي تكون علامة للجمع هي حرف وليست باسم، والتي هي ضمير أسماء الفاعلين هي اسم لا حرف، وإنما وجب أن تكون الأولى حرفًا لأنها دخلت علامة، كما تدخل تاء التأنيث علامة، والعلامة حقها أن تكون بالحروف لا بالأسماء، فلهذا افترقا.

١٦٠- فإن قال قائل: ما الدليل على أن لفظ التثنية والجمع اللاحقين للفعل هما علامة على ما ذكرتم وليستا بتثنية الفعل ولا جمعه؟

فالجواب في ذلك: أن الأفعال لا تصح تثنيتها ولا جمعها من وجوه:

أحدها : أن الفعل لو ثُنِّي وجمع من أجل أنه من اثنين أو جماعة ، لجاز

=

(٤) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣/٢٠٩-٢١٠) هذا باب: ما يتصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً. إن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء -ولو سميت رجلاً : مسلمين على هذه اللغة لقلت: هذا مسلمين، صرفت وأبدلت مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وصرت كأنك سميته بمثل: يبرين، وإنما فعلت هذا بهذا حين لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع كما فعلت ذلك بضربت حين كانت علامة للتأنيث، فقلت: هذا ضربته قد جاء.

أيضًا أن يثنى ويجمع مع فاعل واحد، إذ كان الفعل قد يتكرر من الفاعل الواحد، كما يتكرر من الفاعلين، فكان أولى بتثنيته وجمعه مع الواحد، لأنَّ الفاعل إذا كان أكثر من واحد، جاز أن يقتصر بما ظهر من تثنية الفاعل وجمعه عن تثنية الفعل وجمعه، فلما كان هكذا سقط تثنية الفعل وجمعه من كلامهم، علمنا أن الفعل في نفسه لا يثنى ولا يجمع(١).

ووجه آخر : أن الفعل يدل على معنى وزمان وليس هما دون الآخر، وصار في المعنى كأنه اثنان(٢)، ومحال أن تدخل تثنية على تثنية، فلهذا لم يثن.

ووجه آخر، وهو ثالث: أن الفعل يدل على مصدر مبهم، والمصدر المبهم لا يثنى ولا يجمع(٣)، فكذلك ما يدل عليه، وإنما سقطت [٦٠] تثنية المصدر لأنه اسم لجنس الضرب والأكل وما أشبههما، والجنس يدل على الواحد فما فوقه، فلا معنى للتثنية والجمع إلا أن تختلف أنواعه، كقولك: ضربت زيدًا ضربتين، إذا كان أحدهما شديدًا والآخر خفيفًا، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**وتظنون بالله الظنونا**﴾(٤) أي: ظنونًا مختلفة.

١٦١- فإن قال قائل: هلا غيرت أوائل الأفعال المستعارة نحو: مات زيد، ورخص السعر، لأن فاعلها لم يذكر، كما يغير أول الفعل إذا لم يسم فاعله، نحو: ضرب زيد؟

---

(١) الأصول (١/١٧٢) ، أسرار العربية ص: ١٢٨، الباب السادس عشر: باب: عسى، همع الهوامع (٢/٤، ٢٥٦، ٥/١٧).
(٢) أسرار العربية ص: ١٢٩ الباب السادس عشر: باب: عسى.
(٣) شرح اللمع لابن الدهان [ق١٠٥/ب]، الأصول (١/١٧٢)، أسرار العربية ص: ١٢٩ الباب: السادس عشر باب: عسى.
(٤) سورة الأحزاب آية (١٠).

فالجواب في ذلك: أن أفعال الاستعارة[1] ينبغي أن يكون ما ارتفع بها فاعلاً لأن المعنى قد علم، وذلك أن الموت والرخص ما يصح أن يفعلهما غير الله تعالى عز وجل، وكذلك إذا قلت: سقط الحائط، لم يكن للحائط فعل في الحقيقة، وإنما الفعل في ذلك لله تبارك وتعالى، وعلم هذا غير خفي على أحد من الأمم، فلمّا أمن اللبس في هذه الأفعال لم يحتج إلى فاعل. وأما قولك: ضرب زيدٌ عمراً، فزيدٌ: فاعل للضرب، وعمرو: مفعول، وقد يتأتى من عمرو الضرب، فإن حذفت زيداً أقمت عمراً مقامه، فلو علم تغير الفعل، لم يعلم أعمرو فاعل أم مفعول، فلهذا وجب تغيير الفعل.

(١) الأصول (٧٤/١)، والمقتضب (١٨٨/٣) هذا باب: مخارج الأفعال واختلاف أحوالها وهي عشرة أنحاء.

بـــاب
ما لم يسم فاعله[1]

١٦٢- إن قال قائل: لم وجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع؟

فالجواب في ذلك : أن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسمًا مرفوعًا، ألا ترى أنهم قالوا: مات زيد، وسقط الحائط، فرفعوا هذه الأسماء وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة ، وإن شئنا جعلنا الرفع في المفعول الذي قام مقام الفاعل بعلة أخرى، وهو حمله على الفاعل، فمن جهة اشتراكهما في الفعل صار خبراً عن المفعول الذي يتعدى الفعل إليه مفعولاً آخر، كما أقيم مقام الفاعل؟

قيل: لا يجب ذلك لأنّ الفعل ليس يفتقر إلى المفعول، كافتقاره إلى الفاعل، ألا ترى أنّك قد تقصر على الفعل وحده في الفعل المتعدي فلا تذكر

---

(١) وهو نائب الفاعل انظره في المراجع الآتية: الكتاب (١/٤١، ٤٣)، خزانة الأدب (٦٠٨/١٢)، المقتضب (٤/٥٠-٧١)، النحو الوافي (٩٧/٢)، الأصول لابن السراج (٧٦/١،٨١)، شرح جمل الزجاجي (٥٣٤/١-٥٤٩)، المقتصد (٣٤٤/١)، حاشية الصبان ج٣ باب: أفعل التفضيل .

- وجاء في النحو الوافي (١٠٩/٢) أنكر بعض المحققين -كابن بري- ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة وحجة -ابن بري في الإنكار أن "ثعلبًا" ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه وردوه ونصه: عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأوّل، و لم يقولوا إنه إذا سُمي فاعله جاز بغير ضم، وهذا غلط منهم، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإن لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، و لم نخص بذلك بعضها دون بعض وقد بينا ذلك بعلته وقياسه، فيجوز عنيت بأمرك، وعناني أمرك- وشغلت بأمرك- وشغلني أمرك -وشدهت بأمرك، وشدهني أمرك..." اهـ.

المفعول، كقولك[1] : ضربت وأكرمت، فإذا جاز إسقاطه في هذا الموضع من غير إقامة شيء مقامه، فكذلك أيضًا إذا أقيم مقام الفاعل لم يجب أن يقيم غيره مقامه.

١٦٣- فإن قال قائل: لم وجب ضمُّ أول الفعل وكسر ثانيه، إذا لم يسم فاعله، وهلا ترك الفعل على حاله؟

قيل له: إنَّما يجب تغيير الفعل إذا حذفت الفاعل، لأنَّ المفعول يصحُّ أن يكون فاعلاً للفعل ، هل المفعول فاعلٌ في الحقيقة ؟ وقد قام مقام الفاعل، فلهذا وجب تغيير الفعل، وإنما غير أوله بالضمِّ، لأنَّ الضَّمَّ من عَلامات الفاعل[2]، وكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يحرَّكَ بحركة ما يدلُّ عليه، وقد بينَّا في (شرح كتاب سيبويه) الكلام في هذا والخلاف فيه، وإنما نذكر هنا النكت التي لابد منها ولا يلزم عليها سؤال.

١٦٤- فإن قال قائل: فلم كسر ثانيه؟

قيل: لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه، جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء من أبنية الأسماء، ولا من أبنية الفعل الذي [٦١] قد سمى فاعله[3]، فبنى على هذه الصيغة لهذه العلة ، ولو فتح ثانيه أو حرك بالضم لم تخرج عن الأمثلة التي في الأسماء.

١٦٥- فإن قال قائل: فلم كانت الأفعال المعتلة مكسورة الأوائل، نحو: سير وقيل؟

فالجواب في ذلك: أنَّ أصل أوائلها الضمُّ، وفيها ثلاث لغات للعرب، أجودها : كسر أوائلها، والثانية: الإشارة إلى الضم من غير تحقيق[4]، والثالثة

---

(١) الأصول لابن السراج (٧٨/١) باب: الإعراب والمعرب والبناء والمبني.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٧٠/٧) ومن أصناف الفعل المبني للمفعول.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٧)، ومن أصناف الفعل المبني للمفعول.

(٤) الممتع في التصريف (٤٥٢/٢) قال : "ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين =

وهي أضعفها: ضمها على الأصل، وقلب ما يليها واوًا، نحو قولك: سور وقول وبوع وصوغ[1] الخاتم، إلا أنّ الكسر يستثقل في الواو والياء، فقلبت إلى أول الكلمة، وسكنت الواو والياء[2] . فأمّا الياء فتسلم لانكسار ما قبلها، وأما الواو فتنقلب لسكونها وانكسار ما قبلها ياء، وأما من أشار إلى الضم فأرادوا الدلالة على أن أصل أوائل هذه الأفعال الضم، وأما الذي لا يضم فيحذف الحركة من الواو والياء ، ولا ينقلها إلى ما قبلها، فتسكن الواو والياء، وقبل كل واحد منهما ضمة، فأما الواو فتسلم لانضمام ما قبلها، وأما الياء فتنقلب واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك تنقلب إذا كان ما قبلها مضمومًا في سائر الكلام، نحو قولك: موقن، وأصله الياء[3]، لأنه من

=

إلى الفاء أشم الفاء الضمة، دليلا على أنّ الفاء مضمومة في الأصل.

وذلك بأن تضمّ شفتيك ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمة. ولو لفظت بشيء من الضمة لكان رَوْمًا لا إشمامًا.

(١) شرح جمل الزجاجي (٥٤٢/١) ".... فأما المضارع فيفعل فيه ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله، ويقلب حرف العلة ألفًا فتقول: يقال ويباع والأصل: يَبْيَعُ ويَقْوَل، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا: يقول ويبيع، ثم انقلبت الياء والواو ألفًا لتحرك ما قبلهما في اللفظ وتحركهما في الأصل.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٥٤٢/١) ".... فأما المضارع فيفعل فيه ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبل، ويقلب حرف العلة ألفًا فتقول: يقال ويباع والأصل: يَبْيَعُ ويَقْوَل، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا: يقول ويبيع، ثم انقلبت الياء والواو ألفًا لتحرك ما قبلهما في اللفظ وتحركهما في الأصل.

(٣) قال ابن عصفور الإشبيلي في (الممتع في التصريف) (٤٣٦/١): "وأما الياء إذا وقعت فاء فلا تقلب" إلاّ أن تقع ساكنة بعد ضمة فإنها واوًا، نحو "موقن"، أصله ميقين لأنه من اليقين، فقلبت واوًا لسكونها، وانضمام ما قبلها.

=

أيقنت، وكذلك حكم الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها أن تنقلب ياء في جميع الكلام، كقولك: ميزان، وميعاد، فأصل الياء الواو، لأنها من الوعد والوزن[1]، وإنما اخترنا الوجه الأول، وهو نقل الحركة إلى أول الكلمة، لأنه أخف في اللفظ، إذ كان ذوات الواو كذوات الياء، ويكون بعض الحروف المنقلب حاصلاً في الكلمة، فلهذا كان الوجه الأول مختاراً، والوجه الثاني يقرب من الأول، ولفظ الوجه الأول موجود فيه، وإنما فيه زيادة في الدلالة على أصل الكلمة، وإنما لم تكن هذه الزيادة أقوى من الوجه الأول، لأن على المتكلم مشقةٌ في الإشارة إلى الضم مع حصول الكسر في الحرف، فيصير كأنه جامع بين كسرة وضمة في حال واحدة، وهذا محال، فلما قارب في هذا الحكم لهذه الزيادة المحال، وهو مع هذا فيه تكلف، كان الأول السالم مما ذكرنا أجود إن شاء الله.

١٦٦- فإن قال قائل: كيف ساغت العبارة في قولكم: إن الأفعال تنقسم قسمين:

أحدهما متعدٍّ، ثم قلتم مع هذا ما لا يتعدى يتعدى إلى أربعة اشياء، وهذا في الظاهر متناقض؟

فالجواب في ذلك: أن هذه الأربعة الأشياء لا يقصر فعل من الأفعال أن يتعدى إليها، فلما كانت هذه الأفعال كلها متساوية في التعدي إليها،

=

وفي موضع ثاني قال (٥٠٤/١): إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واواً، نحو قولهم: "موقن" وهو من اليقين. وانظر نزهة الطرف في علم الصرف (٣٦).

(١) قال ابن عصفور الإشبيلي في الممتع في التصريف (٤٣٦/٢) "...ما عدا ذلك، مما تقع الواو فيه فاء، من اسم أو فعل على ثلاثة أحرف أو أزيد، فإنها لا تقلب ولا تحذف، إلا أن تقع ساكنة بعد كسرة، فإنها تقلب ياء، نحو "ميزان" و"ميعاد" الأصل فيهما "موزان" و"موعاد" لأنهما من الوزن والوعد، فقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها. نزهة الطرف في علم الصرف (٣٤).

وكان بعضها يتعدى إلى زيادة عليها، وبعضها لا يتعدى إلى هذه الزيادة، صار ما جاز تعديته إلى زيادة عليها متعديًا ، إذ زاد حكمه على الفعل الذي لا يجاوز هذه الأشياء الأربعة، فلهذا ساغت العبارة بما سألت عنه.

١٦٧- فإن قال قائل: فمن أين وجب أن يكون كل فعل لا يقصر عن المتعدى إلى هذه الأشياء الأربعة؟

قيل له: لأن كل فعل إنما يتعدى على حسب دلالته على ما يتعدى إليه، ومتى لم يدل الفعل [٦٢] على ما يتعدى إليه لم يصح تعديه إليه ، فإذا كان الأمر على ما ذكرنا، وقد علمنا أن المصدر يدل على المصدر وعلى الزمان، فقد حصل فيه دلالة على المصدر فيتعدى إليه وهو المفعول المطلق، وتعدّى أيضًا إلى الزمان، وهو مفعول فيه، لدلالته عليه، وقد أحاط العلم أن الفعل لابد له من مكان يعمل فيه، فصار في الفعل أيضًا دلالة على المكان[1]، إلاّ أنَّ الفعل دلالته على الزمان وعلى المصدر من جهة لفظه، ودلالته على المكان من جهة المعنى[2]، ولأنّ الفعل لا يخلو من فاعل، ولابد للفاعل من هيئة يكون عليها، وهو الحال[3] نحو قولك: قام زيد ضاحكًا، فصار من الفعل أيضًا دلالة على الهيئة فلهذا نعدِّي كلَّ فعل إلى هذه الأشياء الأربعة ، لاشتراك الأفعال في الحكم الذي ذكرناه.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٣٢٤) باب: ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية.

(٢) المرجع السابق (١/٤٢٨).

(٣) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٣٢٦) باب: ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية.

"... والحال وهو كل اسم منصوب على معنى "في" مفسر لما أبهم من الهيئات نحو: جاء زيدٌ ضاحكًا، ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكًا لكانت هيئة زيد في وقت المجيء مبهمة. ومثال المؤكدة: قام زيد قائمًا.

١٦٨- فإن قال قائل: فلم منعتم أن تقوم الحال مقام الفاعل؟

قيل: لأنَّ كل فاعل يجوز أن يضمر، فلو أقمت الحال مقام الفاعل لجاز إضمارها، وكل مضمر بعد ذكره يجب أن يكون معرفة، وهي لا تكون إلا نكرة(١)، فلهذا لم يجز أن تقوم مقام الفاعل.

وأما الظروف والمصادر فتكون معرفة ونكرة، فلهذا جاز أن نقيمها مقام الفاعل، وإذا لم تسم الفاعل في الأفعال غير المتعدية أقمت المصدر والظرف من الزمان أو المكان مقام الفاعل، والأحسن إذا أقمت هذه الأشياء مقام الفاعل أن تكون معرفة أو منعوتة، كقولك: ذهب ذهابٌ حسن، وذهب يوم الجمعة(٢)، ولو قلت: ذهب ذهابٌ، أو ذهب وقتٌ، لم يحسن، لأنه لا فائدة في ذلك، إذ كان الفعل يدل على وقوع ذهاب في وقت.

واعلم أن الظروف متى أردت أن تقيمها مقام الفاعل فلابد من أن تخرجها من حكم الظرف وتجعلها مفعولات(٣)، كزيد وعمرو،

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣٧٧/١) هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهواسم.

"زعم يونس أن وحده بمنزلة عنده، وأن خمستهم. والجماء الغفير وقضَّهم كقولك: جماعة وعامَّة، وكذلك: طُرًّا وقاطبةً بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة كلمته فاهُ إلى فيَّ.

وليس مثله، لأن الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى، وفاه إلى فيَّ ههنا غير الأول، وأما طُرًّا وقاطبة فأشبه بذلك، لأنه جيد أن يكون حالاً غير المصدر نكرة والذي نأخذ به الأول وانظر: المقتصد (٦٨١/١).

(٢) قال المبرد في المقتضب (٥١/٤) هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، ".. يجوز أن تقيم المصادر، والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل وذلك نحو:.... وسير بزيد يوم الجمعة. وانظر شرح المفصل (٧٦/٧).

(٣) قال المبرد في المقتضب (٥٢/٤) هذا باب: المفعول الذي لا يذكر فاعله "... إذا

على سعة الكلام[1]

١٦٩- فإن قال قائل: فما الفصل بين جعلها منصوبة على الظرف وبين أن تجعلها مفعولات كزيد؟

قيل له: الفصل بينهما أنها إذا كانت منصوبة على الظرف تضمنت[2] (في) استغناء بدلالة الظرف عليه، ألا ترى أنّ قولك: قمت اليوم، إنما معناه: قمت في اليوم، فحذف (في) فوصل الفعل إلى اليوم، وإنّما ينفصل حكم الظرف وغيره من المفعولين في الإضمار، إذا قيل لك: أضمر اليوم، قلت: قمت فيه، فأظهرت حرف الجرّ، وإذا قيل لك: أضمر زيداً، في قولك: ضربت زيداً، قلت: ضربته[3] ، فانفصل الإضمار في اللفظ، وإنما أظهرت المضمر لأن لفظ المضمر يدل على اللفظ دون غيره، فأظهرت (في) لتدل بها على أن المضمر ظرف ، فكما كان الظرف يتضمن (في) وهو مفعول ، شبه بالمفعول الذي لا يتضمن حرف الجر، لاشتراكهما في كونهما مفعولين، فصار حمل الظرف على المفعول يفيدنا تخفيف اللفظ وإسقاط حرف الجر من تقديرنا، ولم يجز حمل المفعول على الظرف لأن تلك توجب فعلاً في النية واللفظ، وإنما حمل المفعول على الظرف لما ذكرناه من الخفّة، فإذا جعلت الظرف مفعولاً على سعة الكلام أضمرته، كما تضمر المفعول فقلت: اليوم

=

نصبت المصادر والظروف على مواضعها، فلم تجعلها مفعولات على السعة. فإن جعلتها مفعولات على السعة فالوجه فيها الرفع، لشغلك الأسماء بحروف الجر وانظر (٤/٣٣٢) هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف. ويقال من الصرف.

(١) الأصول (١/٢٠٣).

(٢) الأصول (١/١٩٠).

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣/١٠٥) هذا باب: الإخبار عن الظروف والمصادر: ومن جعله اسمًا على الاتساع قال: اليوم سرته، كما تقول: زيد ضربته.

قمته، كما تقول: زيد ضربته، قال الشاعر[1] :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا   قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

١٧٠- فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى نقل هذه الظروف إذا أقيمت مقام الفاعل؟

قيل له: لأن الفعل لا يتعلق به الفاعل بواسطة بينه وبين الفعل، فلو لم تنقل هذه الظروف إلى باب المفعول، كما قد أقمناها مقام الفاعل، وهي مع ذلك متضمنة لحرف الجر، وليس ذلك حدّ الفاعل، وكذلك ينبغي أن يكون ما قام مقامه لا يحتاج إلى حرف الجرّ، فهذا سبب نقل هذه الظروف.

١٧١- فإن قال قائل: فالمصدر لا يتضمن حرف الجر فهل يحتاج إلى نقل؟

قيل له: نعم، وإنما وجب نقله لأن الفعل يدل عليه، وإنما نذكره بعد الفعل توكيداً كقولك: ضربت ضرباً، والذي أوجب لها النقل شيئان:

---

(١) قال البيت : رجل من بني عامر.

قال ابن الشجري في أماليه (٦/١) وقال: أكثر أهل العربية منهم سيبويه (١٧٨/١) والأخفش: يجوز الأمران والأقيس عندي أن يكون حرف الظرف حذف أولاً فجعل الظرف مفعولاً على السعة كما قال..... وذكر الشاهد.

-وعبارة سيبويه في الكتاب (١٧٨/١) هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى. فإن قلت: كرّار وطبّاخ، صار بمنزلة طبخت وكررت، تجريها مجرى السّارق حين نونت، على سعة الكلام، ثم ذكر الشاهد.

- وسليم وعامر: قبيلان من قيس بن عيلان. والطعن: جمع طعنة، والنهال: المرتوية بالدم، وهي جمع نَهَل بالتحريك، ونَهَل جمع ناهل كخدم وخادم، وحرس وحارس. يقول: لا ينال في ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك.

والشاهد: فيه نصب ضمير "يوم" بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعًا ومجازًا.

وانظر الشاهد في المراجع الآتية: الكامل (٣٣٩/١)، شرح اللمع لابن برهان (٥٧٦/٢)، المقتضب للمبرد (١٠٥/٣)، (٣٣١/٤)، المفصل (٥٥).

أحدهما: أن النقل لابد له من فاعل فصار اعتماد الكلام على الفاعل، والمصدر لو لم يذكر لدل عليه الفعل، فلم يجز أن نقيمه مقام الفاعل على أصله، لأن ذلك يؤدي إلى أن يصير الفاعل لا يحتاج إليه، فوجب أن تنقله إلى حكم المفعول الذي يدل الفعل عليه، لتحصيل الفائدة، ولا يجوز إسقاطه.

والوجه الثاني: أنّ المصدر لما كان يذكر لتوكيد الفعل جرى مجرى الفعل، فصار قولك: قمت قيامًا[1]، فلما كان الفعل لا يقوم مقام الفاعل، وكذلك ما يقوم مقامه -وهو المصدر- لا يجوز أن تقيمه مقام الفاعل حتى تغيره وتنقله إلى حكم المفعول.

واعلم أن الفعل الذي لا يتعدّى يجوز أن تعديه[2] بإدخال الهمزة على أوله، كقولك: ذهب زيد، ثم تقول: أذهب زيد، ويجوز أن تعدّيه بحرف الجر، فتقول: ذهب زيدٌ بعمرو، وهذان القسمان يطردان، ويجوز أن تعديه بتشديد عين الفعل[3]، كقولك: عرَّف زيدٌ عمراً، وتقول: عرفت زيداً عمراً، فإذا عديت الفعل بحرف جرّ فلك أن تقيم الاسم المجرور مع الحرف مقام الفاعل، كقولك: ذهبت بزيد، فإن ذكرت بعده ظرفًا أو مصدراً فأنت بالخيار، إن شئت أقمت الظرف والمصدر مقام الفاعل، فصار موضع حرف الجر مع المجرور نصبًا، وإن شئت أقمت حرف الجرّ مع الاسم مقام الفاعل ونصبت الظرف والمصدر، وإنّما كنت بالخيار لأنَّ الاسم المجرور إنّما يحسن أن نقيمه مقام الفاعل بأن تقدره تقدير اسم غير مجرور، كأنّك قلت: أذهب زيد، إذا كانت الباء والهمزة تقومان مقامًا واحدًا، فلمَّا كان المجرور يحتاج إلى تقدير فعل، كما تحتاج الظروف والمصادر، استوى حكمُها، فلهذا صارت بالخيار، وإن كان مع المجرور اسم ليس بظرف ولا مصدر، لم يجز

(١) همع الهوامع للسيوطي (٩٦/٣) نوعا المصدر.
(٢) شرح اللمع لابن برهان (ق١٠٩/١، ١١٠).
(٣) المفصل للزمخشري ص: ٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٤/٧، ٦٥).

أن تقيم المجرور مع حرف الجرِّ مقام الفاعل، كقولك: أعطي لزيد درهم، فإنَّما لم يجز ذلك لأنَّ الدرهم مفعولٌ يحتاج إلى ضرب من النقل، فوجب إذا ذكر الفاعل أن يستعمل ما لا يحتاج إلى نقل، إذ كان أسبق في الحكم مما يحتاج إلى نقل، فلهذه العلة لم يجز أن تقيم الظروف والمصادر مقام الفاعل، إذ كان معها مفعولاً غير مستعمل بحرف جرٍّ[1]، إذ كانت المصادر والظروف [٦٤] تحتاج إلى نقل، والمفعول به لا يحتاج إلى نقل.

واعلم أنَّ المتعدي إلى مفعولين ينقسم قسمين:

أحدهما: أن تدخل على المبتدإ والخبر، نحو: (ظننت وأخواتها)[2] .

والآخر: ألاَّ يدخل على المبتدإ والخبر، نحو: أعطيت وكسوت[3] ، وامتحانُها بأن تسقط الفعل وإن كان ما بقي من المفعولين يصح منه كلام فهو القسم الأول، ألا ترى أنَّك إذا تقول: ظننت زيدًا أخاك، فحذفت (ظننت) وجاز أن تقول: زيد أخوك[4]، فإذا قلت: أعطيت زيدًا درهمًا، ثم حذفت (أعطيت) فالوجه أن تقيم مقام الفاعل المفعول الأول، كقولك: أعطي زيد درهمًا، وإنّما كان الاختيار هذا، لأنّ المفعول الأوَّل فاعل في المعنى لأجل المفعول الثاني، لأنه أخذه، فوجب أن تقيم مقام الفاعل من هو

---

(١) المقتضب للمبرد (١٠٤/١) هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك: كان ، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهنّ. المقتضب (٥٢/٤)، هذا باب: المفعول الذي لا يذكر فاعله، (٤/ ٣٣٢) هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها، وتمكنها، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف، ويقال: من الصرف.

(٢) ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٧/١)، باب: العوامل التي تدخل على المبتدإ والخبر وانظر صفحات (٤٢١، ٤٩٣، ٥٠٤) من المرجع المذكور، والمقتضب للمبرد (١٨٩/٣).

(٣) الجرجاني في المقتصد (٤٩٤/١) باب: ظننت وأخواتها.

(٤) الجرجاني في المقتصد (٤٩٤/١) باب: ظننت وأخواتها.

فاعل في الحقيــقة ، إلاَّ أنه يجوز أن تقيم الثاني مقام الفاعل، وإذا لم يشكل أنه مأخوذ، كقــولك: أعطي درهم زيدًا[1]، وإنّما جاز ذلك لاشتراكهما في الفائدة، وأنَّ الــفعل تعدى إليهما على طريقة واحدة، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت فليس في الكلام دلالة على أن المعطي زيد، وعمرو، حتى تقول: زيدًا وعمرًا، فتبينِّه ، وكذلك ليس في اللفظ دلالة على ما أعطى زيد، حتى تبينه، فتقول: درهمًا أو دينارًا ، فلهذا جاز إقامة الثاني مقام الفاعل، فأمَّا إذا كان الثاني مما يصحُّ أن يكون آخذًا للأوَّل، فلا يجوز أن تقيم مقام الفاعل إلاَّ الأوّل لئلاَّ ينقلب المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدًا عمرًا، فإنَّــما يعلم أنَّ زيدًا أخذ عمرًا، بترتيب اللفظ لأنك لو قدمت عمرًا، وأخرت زيـــدًا لصار عمرٌو هو الآخذ لزيد، فقد بان لك أنَّ الفاعل منهما يعلم بترتـــيب اللفظ دون الإعراب ، فلهذا وجب أن تقيم الأول مقام الفاعل، وأمـــا قولك: أعطيت زيدًا درهمًا، فقد علم أنَّ الدرهم مأخوذ ولا يجوز أن يكـــون آخذًا لزيد، فلم يشكل رفعه، إذ كان معناه يدل على المراد، وأما (ظـــــننت) فالوجه أن تقيم المفعول الأول أيضًا مقام الفاعل، كقولك: ظننت زيدًا أخـــاك، فإذا لم تسم الفاعل، قلت: ظنَّ زيدٌ أخاك، وإنَّما اختير هذا الوجـــه لأنَّ قولك: ظننت أخاك، يدل على أنَّ زيدًا معروف، والأخوة مشكوك فيها[2]، لأنَّ

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤١/١، ٤٢) هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: كسي عبدالله الثوب، وأعطي عبدالله المال. رفعت عبدالله ههنا كما رفعته في ضرب حين قلت ضرب عبدالله، وشغلت به كُسِيَ وأعطي كما شغلت به ضرب. وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمترلة الفاعل.

(٢) المقتضب للمبرد (٩٥/٣) هذا باب : الفعل المتعدي إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. ويقول سيبويه -رحمه الله- في الكـــــتاب

الشكّ إنّما يقع في الخبر، فلو قدمت (الأخ) وأخرت (زيدًا) لصار ترتيب اللفظ يدل على هذا المعنى، فلو جوّزت التقديم والتأخير، انقلب المعنى فلهذا لم يجز إلاّ أن تقول : ظننت زيدًا أخاك، فيكون الأول معرفةً، والثاني نكرة، فيجوز على هذا الوجه أن تقيم المفعول الثّاني مقام الفاعل، إلاّ أنّ المبتدأ حقُّه أن يكون معرفة، والخبر نكرة، فصار من أجل هذه الدلالة ظاهر الكلام يدل على أن الشّك وقع في خبر زيد لا في زيد.

وأمّا ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين(1)، فإنه وجب أن يقوم الأول منهم مقام الفاعل لأنه الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: علم زيدٌ عمرًا خير الناس، وجب أن يكون (زيدًا) فاعلاً، فإن قلت: أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس(2) . صار (زيدٌ) مفعولاً ، فإذا لم تسم الفاعل وجب أن تقيم مقام الفاعل من كان فاعلاً في الأصل، واعلم أن الاسم إذا قام مقام الفاعل جرى [٦٥] مجرى الفاعل في الإضمار والإظهار، فتقول على هذا إذا أقمت نفسك مقام الفاعل: ضربت، كما تقول: قمت، إذا كنت فاعلاً على الحقيقة، وكذلك تقول: زيدٌ ضرب، فترفع (زيدًا) بالابتداء، ويستتر ضميره

(١/١٨) هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر.

(١) المقتضب للمبرد (٣/١٢١) هذا باب: الإخبار في باب الفعلين المعطوف على أحدهما على الآخر ويقول في موضع آخر (٣/١٨٩) ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وهو من باب: الفعل المتعدي إلى مفعولين...الخ. وانظر الكتاب لسيبويه (١/٤١، ٤٣).

(٢) المقتضب للمبرد (٣/١٢١) هذا باب: الإخبار في باب الفعلين المعطوف على أحدهما على الآخر ويقول في موضع آخر (٣/١٨٩) ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وهو من باب: الفعل المتعدي إلى مفعولين...الخ. وانظر الكتاب لسيبويه (١/٤١، ٤٣).

في الفعل، كما تقول: زيدٌ قام، وإنّما وجب ذلك لأنَّه قام مقام الفـــاعل في اللفظ، في حال الإضمار، كما وجب أن يساويه في حال الإظـهار.

١٤- باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها[١]

١٧٢- إن قال قائل: لم وجب أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين؟

قيل له: لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لابدَّ له من خبر[٢]، فوجب لدخولها عليهما[٣] أن ينتصبا.

١٧٢م- فإن قال قائل: أنت قلت: ظننت زيدًا خارجًا، فالشك إنما وقع في خروجه لا في زيد، فلو وجب أن ينتصب زيد؟

فأما الفائدة من ذكره فليعلم من الذي وقع الشك في خروجه، فلو لم يذكر زيد لم يعلم صاحب الخروج، فلهذا وجب ذكر زيد[٤]. وإنما عمل فيه الفعل نصبًا إذ كان هو والخبر شيئًا واحدًا، والفعل قد استغنى بفاعله، فوجب نصبه، إذ قد جرى مجرى المفعول المحض.

١٧٣- فإن قال قائل: فلم جاز التعدي في هذه الأفعال في الجملة، وليست بمؤثرة في المفعول، إذ كان الفاعل يخبر عما استقر في قلبه من علم أو شك؟

قيل له: هي وإن لم تكون مؤثرة فقد تعلق الظن بمظنون[٥]،وليس كل فعل يعمل يكون مؤثرًا، ألا ترى أنك تقول: ذكرت زيدًا، وإن كان ميتًا، فإذا حصل الفعل تعلق بمفعول تعدى إليه، فلهذا جاز أن تتعدى هذه الأفعال.

١٧٤- فإن قال قائل: فلم جاز إلغاؤها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت؟

قيل له: لأنك إذا ابتدأت بالاسم، فقد حصل على لفظ اليقين، كانت

---

(١) ينظر في هذا الباب: الأصول (١/١٧٧)، المقتصد ٤٩٣، شرح المفصل (٧/٨٢).

(٢) المقتصد ص ٤٩٩، أسرار العربية ص ٦٥.

(٣) الأصل: عليها.

(٤) ينظر: الكتاب (١/٤٠).

(٥) أسرار العربية ص ٦٥، شرح المفصل (٧/٨٤).

هذه الأفعال ضعيفة[1] في العمل ، ووجب أن يحمل الخبر على ما اعتقد عليه الكلام ، وهو اليقين ، وجعل الفعل في هذا الموضع في تقدير الظرف[2]، وإن أوجب شكًا في الجملة، كقولك: زيد منطلق في ظني[3] فلما كان قولك: في ظني لا يعمل فيما قبله، جعل أيضًا: زيدٌ منطلق ظننت، كأنك قلت: في ظني.

وأما من أعمل الفعل إذا توسط أو تأخر، فلأنّه حمل الكلام على ما في نيته من الشك، فصار الفعل -وإن تأخر- مقدمًا[4] في المعنى، فلهذا جاز إعماله.

١٧٥- فإن قال قائل: فقد وجدنا العرب تقول: حسبت ذاك، فتكفي باسم واحدٍ، وكذلك تقول: حسبت أن زيدًا منطلق، فـ(أنّ) وما[5] بعدها في تقدير اسم، لأنها بمنزلة المصدر، كأنك قلت: حسبت انطلاق زيد، ولما[6] تكلم بهذا التقدير لم يصح؟

قيل : أما قولهم: حسبت ذاك[7]. ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون ذاك إشارة إلى المصدر، كأنك قلت: حسبت ذاك الحسبان ، وكل فعل يجوز أن يقتصر على فاعله، إن شئت عديته إلى المصدر أو الظرف أو الحال، فلما كان ليس يراد به المبتدأ حتى يحتاج إلى خبر، جاز قولك: حسبت ذاك، فجرى مجرى (حسبت) فقط[8].

---

(١) المقتضب ص٤٩٦،٤٩٧، أسرار العربية ص٦٦.

(٢) شرح اللمع لابن برهان (١٠٧/١)، أسرار العربية ص٦٦، شرح المفصل (٨٥/٧).

(٣) المقتضب (٩٥/٣،١٤٤)، شرح اللمع لابن برهان (١٠٧/١)، أسرار العربية ص٦٦، شرح المفصل (٨٥/٧).

(٤) أسرار العربية ص٦٦.

(٥) الأصل: وأما.

(٦) الأصل: ولم

(٧) الكتاب (٤٠/١).

(٨) الكتاب (٤٠/١)، الأصول (١٨١/١).

والوجه الثاني: أنّ (ذاك) يعبر به عن الجملة، فلما صار عبارة عن الجملة جاز أن يكتفى به عن المفعولين، ألا ترى أنَّ القائل يقول: زيد منطلق [٦٦] فتقول له: قد بلغني ذاك، تريد به ما تقدم من الجملة، وأمَّا اقتصارهم بـــ(أنَّ) وما بعدها عن المفعولين، فلأن (أنَّ) تدخل على المبتدأ والخبر، كدخول (ظننت) عليهما، فلما حصل بعد (أنَّ) ما تقتضيه هذه الأفعال استغنى الكلام بذلك، لأن الفائدة قد حصلت، وصار دخول أنَّ لتوكيد الظن، وأما إذا أسقطت لفظ الجملة بعد (أنَّ) وجئت بلفظ المصدر[١] لم يجز الاقتصار على ذاك، إذ كانت ليس في لفظ الجملة، وإنما هو اسم مفرد، وقد بينا أنَّ هذه الأفعال لدخولها على المبتدأ والخبر لا يقتصر بها على مفعول واحد.

وفي إيجاب المفعولين بعد هذه الأفعال علة أخرى، وهو أن قولك: حسبت زيدًا منطلقًا ، قد بينا أن الحسبان قد وقع في الانطلاق ، فلو اقتصرت على ذكر الانطلاق لم يعلم لمن هو، ولو ذكرت (زيدًا) وحده كنت قد أتيت باسم لم يقع فيه شك، فاقتصرت عليه، ولا يجوز أن تأتي بلفظ لا فائدة به، فصار كل واحد من المفعولين لابد له من الآخر، فاعرفه.

١٧٦- فإن قال قائل: فلم صار بعض هذه الأفعال قد يجوز أن يتعدى

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٢٤، ١٢٥) هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت ، ورأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن.

إلى أن قال: ".... وزعم أبوالخطاب -وسألته عنه غير مرة- أن ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب قلت: أجمع مثل ظننت" وقال: "... لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلاً من اللفظ به، فكره إظهار المصدر ههنا... وقال: "فأما ظننت أنه منطلق فاستغنى بخبر أن، تقول: أظن أنه فاعل كذا وكذا، فتستغني، وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر أن.

إلى واحد مرة ، وإلى اثنين، وهو (ظننت ورأيت وعلمت ووجدت) والقسم الثاني ليس له إلا طريقة واحدة؟

قيل له: لأن (حسبت وخلت)[1] قد علمت أن بابها الشك، وهو التعدي إلى مفعولين ، وحولت (ظننت) من باب الشك إلى باب التهمة[2] ، إذ كان ذلك إخراجًا لها عن أصلها ، وجواز هذا المعنى في واحدها يغني عن سائرها، فلهذا خالفت (ظننت) أخواتها.

فأما (علمت ورأيت ووجدت) فاستعملت على المعنيين اللذين ذكرناهما في الشرح، فجاز أن يختلف عملها لاختلاف معناها.

وأما الأفعال التي تتعدي إلى مفعولين إذا لم يسم فاعلها، نحو: أعلمت وأريت وأنبئت، ونبئت فالأصل: علم ورأى ونبأ وأنبأ، فلما دخلت عليها الهمزة، وشددوا عين الفعل، صارت متعدية إلى ثلاثة مفعولين، وقد بينا أن المفعول كان في الأصل مصدراً، فلم يجز إلا تعديتها، وكان أبوعثمان المازني[3] يجيز الاقتصار على المفعول الأول، كقولك: أعلمت زيداً، وتسكت ، وعلى هذا القياس يجوز ذلك في ثاني الأفعال، ليجري الأمر فيها مجرى واحدًا، واعلم أن (أعلمت) إذا لم تسم الفاعل فيها ، ثم وسطتها بين

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٦٤.

(٢) يقول سيبويه – رحمه الله – في الكتاب (١٢٦/١) هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: ".. وقد يجوز أن تقول: ظننت زيداً، إذا قال: من تظن، أي من تتهم؟ فتقول : ظننت زيداً ، كأنه قال: اتّهمْتُ زيدًا. وعلى هذا قيل: ظنين أي متهم، ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلت وأرى ، لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء، لا يدخل في مثله. انظر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٥٠٣/١) باب: ظننت وأخواتها.

(٣) المقتضب (١٢١/٣) هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر، (١٢٧/٣) هذا باب: الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى.

المفعولين، فالقياس فيها ألاّ تلغى كإلغاء (ظننت) لأنها قد صارت بـــالنقل الذي دخل فيها بمنزلة الفعل المتعدي في الحقيقة، ألا ترى أنـــك إذا قلـــت: أعلمت زيدًا عمرًا خير الناس[1] ، فقد أوصلت إلى زيد علمًا ، كما أنك إذا قلت: أعطيت زيدًا درهمًا[2]، فقد أوصلت إلى زيد درهمًا فلهذا خـــالفت باب (ظننت وأخواته) فاعلمه.

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٤١) هذا باب: الفاعل. الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى.

(٢) وتقول: أعلمت هذا زيدًا قائمًا العلم اليقين إعلامًا، وأدخل الله عمـــرًا المدخـــل الكريم إدخالاً، لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى. وانظـــر: المقتضـــب (١٢١/٣، ١٨٩).

بـــاب
نِعْـــمَ وَبِئْـــسَ[1]

١٧٧- فإن قال قائل: لم وجب أن يلزم (نعم وبئس) الجنس[2] ؟

ففي ذلك وجهان:

أحدهما: يحكى عن الزجاج[3] أنهما لما وضعا للمدح والذم العام خصًّا بأن يليهما لفظ عام.

والوجه الآخر: أنَّ لفظ الجنس إنما وجب تقديره إلى جنب (نعم وبئس) ليدل بذلك على أن الممدوح قد حصل له من الفصل ما في الجنس[4]، فإذا قلت: نعم الرجل زيدًا، دللت بلفظ (الرجل) أنه فاضل في الرجال[5]، وكذلك إذا قلت : نعم الظريف زيد، دللت بذلك على أن زيدًا [٦٧] ممدوح في الظراف، فلهذا وجب تقدير الجنس.

١٧٨- فإن قال قائل: من أين جاز في (نعم وبئس) أربع لغات[6] ، وكذلك جميع ما ثانيه حرف حلقي ، مما هو على ثلاثة أحرف، اسمًا كان أو

---

(١) هذا الموضوع اقرأ عنه في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٧٣/١)، (١٧٥/٢، ١٧٩)، (٢٦٦/٣)، (١١٦/٤)، مغني اللبيب (٢٥/٢)، المقتضب (١٤٠/٢، ١٤١، ٤٩، ١٥٠)، (٦٦/٣) ، (١٧٥/٤) ، خزانة الأدب (٦٠٢/١٢، ٦٠٣، ٦٠٩، ٦١٠)، النحو الوافي (٣٦٧/٣-٣٩٣).

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٤.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١٣٠/٧).

(٥) الأصول لابن السراج (١١٢/١)، خزانة الأدب (٦٠٩/١٢، ٦١٠).

(٦) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٠٧/٤) هذا باب: الحروف الستة إذا كان واحد منها عينًا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً: "إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطرد فيه فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلُ، إذا كان فِعْلاً أو اسمًا أو صفة فهو سواء...الخ.

فعلاً، نحو: فخذ[1]، وحروف الحلق ستة[2]، وهي: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين والغين؟

فالجواب في ذلك: أن حروف الحلق لما كان بعضها مستعليًا، وبعضها قريب من الألف، فالهمزة مقاربة الألف، والفتح قريب من الكسرة، أتبع الفتح الكسر، ليكون الكلام على طريقة واحدة[3] ، كما يتبع الفتح الألف الممالة، فلما جاز إتباع الكسرة تتابع في الفعل كسرتان، فسكن الثاني للاستثقال[4].

١٧٩- فإن قال قائل: إذا كان الإسكان جائزًا في أصل الفعل قبل اتباعه، ففيم الاسكان بعد ذلك؟

قيل له: لأن الإسكان بعد الاتباع أقوى، لأن إسكان فتحة بعدها كسرة أقوى من إسكان كسرة قبلها فتحة، لثقل الكسرتين، فيجوز أن يكون "اتبعوا" ليكون أعلى في الإسكان.

١٨٠- فإن قال قائل: فمن أين زعمتم أن أصل هذين الفعلين (فعل)، وهلا كان (فعل) أو (فعول)؟

قيل له: الدليل على أنَّ (فَعَلَ) لا يجوز اسكانه لخفة الفتح فيسقط أن يكون على (فعل)، وجواز كسر أولهما دلالة (فعل) دون (فعل)، أن الثاني لو كان مضمومًا فيهما لم يجز كسر الأول، لأنه لا كسر بعده، فتكسر الأول لكسرة التي بعده، ولا يجوز أن يكون الأصل فيهما كسر الأول وضم

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٤.

(٢) يقول الخليل بن أحمد -رحمه الله- في كتاب العين (٥٢/١): "...أما مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلق. وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق المهتوتة مضغوطة..." وانظر: المقتضب (١٤٠/٢).

(٣) المبرد في المقتضب (١٤٠/٢).

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٤.

الثاني لأنه ليس في أبنيتهم، ولا يوجد في كلامهم كسرة بعدها ضمة لازمة، فوجب أن يكونا (فعل) لما ذكرناه.

١٨١- فإن قال قائل: فلم زعمتم أنهما فعلان[1]، وقد وجدنا العرب تدخل عليهما حرف الجر كقول الشاعر[2] :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَه[3]

وروى أنَّ أعرابيًّا بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرها سرقة[4]؟

قيل له: أما الدليل على أنهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حدٍّ ثباتها في الفعل ، نحو: نعمت وبئست، كما تقول : قامت وقعدت، فلو كانا اسمين ، لكان الوقف عليهما بالهاء، فلما وقف عليهما بالتاء، علم أنهما فعلان، وليسا باسمين.

---

(١) لابن الأنباري في الإنصاف (١/٩٧-١٢٦) ذكر لآراء البصريين والكوفيين في "نعم وبئس" هل هما فعلان أم اسمان، وخزانة الأدب (١٢/٦٠٩، ٦١٠)، أمالي ابن الشجري (٢/١٤٧).

(٢) الشاعر هو حسان بن ثابت. ديوانه ص: ٣٥.

(٣) وعجزه: "لذي العرف ذا مال كثير وبعدما".

(٤) يقول ابن الشجري في أماليه (٢/١٤٧)، المجلس الموفي الستين. يتضمن الخلاف في نعم وبئس بين البصريين وبين الفراء وأصحابه.أجمع البصريون من النحويين على أن نعم وبئس فعلان وتابعهم علي بن حمزة الكسائي.... واحتج الفراء بقول العرب: ما زيد بنعم الرجل وبقول حسان بن ثابت ثم ذكر الشاهد. وبقول بعض الفصحاء العرب: نعم السير على بئس العير ودخول الباء وعلى عليهما يحقق لهما الإسمية.

وانظر البيت: الإنصاف (١/٩٧)، شرح المفصل (٧/١٢٧)، أسرار العربية (٤٣)، أسرار النحو (٢٥٨)، الأصول (١/١١٤).

وأما كونهما حرفين فلا شبهة في بطلانه لاستتار الضمير فيهما، ولا يستتر ضمير الفاعل إلاَّ في الأفعال. وأمّا جواز دخول الباء عليهما فإنّ ذلك عندنا على معنى الحكاية[1]، كأنه حكى ما قال له، وحروف الجر تدخل على الفعل الذي لا شبهة فيه على هذا الوجه، كما قال والله ما زيد بنام صاحبه[2].

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية، فليس بمنكور دخول الباء على (نعم) التي فيها بعض الإشكال، فقد ثبت بما أوردناه أنها فعل لا اسم والله أعلم.

١٨١م- فإن قال قائل: إذا نصبتم النكرة بعد (نعم وبئس) على التشبيه بالمفعول به، لأن فيهما إضمار الفاعل فهل يجوز إظهار ذلك الفاعل

---

(١) ذهب فريق من النحاة إلى أن حرف الجر داخل على محذوف، أي بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول وبقي المحكيُّ به وتمثلوا لذلك بقول الشاعر: "والله ما ليلي بنام صاحبه" انظر هذا الشاهد في : الخصائص (٣٦٦/٢)، أمالي ابن الشجري (١٤٨/٢)، الإنصاف (١١٢)، الخزانة (٧٦٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٦٢)، السيوطي في همع الهوامع (٦/١)، (١٢٠/٢)، اللسان : "نوم".

(٢) وذهب صاحب اللباب إلى أنه من باب حذف الموصوف غير المقول.

قال : تقديره: بليل نام صاحبه فيه، فالجر دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٣٨٩/٩)، شاهد (٧٦٢) لا فرق بينهما، فإن كلا منهما ضرورة يختص بالشعر إلا أن ما ذهب إليه الشارح المحقق أقرب إلى القياس، وهو قول أبي علي في التذكرة، قال فيها: ومن زعم أن نعم اسم لدخول حرف الجر عليه قول حسان وذكر بيت حسان بن ثابت -رحمه الله- وقال : فلا حجة له فيه، لأنه يقدر فيه الحكاية، ويلزمه على هذا أن يكون نام اسمًا. وانظر الإنصاف (١١٢/١)، شرح الكافية (١١٠٢/٢، ١١٠٣)، أسرار العربية ص: ٤٣.

مع بقاء المنصوب؟

فالجواب في ذلك: أن سيبويه[1] يمنع منه، وأما أبوالعباس المبرد[2] فقد اختاره، وهو قولك: نعم الرجل رجلاً زيدٌ. فأما امتناع جوازه فلأن أحد الرجلين يكفي عن الآخر، لأنّ كل واحد منهما اسم للجنس، فلا وجه للجمع بينهما، [٦٨] وأبوالعباس أجازه على طريق التوكيد.

١٨٢- فإن قال قائل: فلم خصت بجواز الإضمار قبل الذكر[3] ؟

قيل له: لأنّ المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبهة من النكرة، إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى تفسره[4]، وقد بينّا أن (نعم وبئس) لا يجوز أن يليهما معرفة محضة، فصار الضمير على شريطة التفسير[5] لما فيه الألف واللام من أسماء الجنس.

١٨٣- فإن قال قائل: فما الفائدة في هذا الإضمار، وهلا اقتصروا على قولهم: نعم الرجل زيد؟

قيل له: الفائدة تخفيف اللفظ[6] ، وذلك أنهم إذا أضمروا فيها،

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٧٩/٢) هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمراً "اعلم أنّك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نعموا رجالاً يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلّ . وقال الله عز وجل: ﴿وكلٌّ أتوه داخرين﴾ [النمل: ٨٧] فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان، وكما ألزموا خُذِ الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء كثيرة استعمالهم هذا في كلامهم.

(٢) المقتضب للمبرد (١٥٠/٢).

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٤، ٤٥.

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٤، المقتضب للمبرد (١٤١/٢، ١٤٢).

(٥) شرح اللمع لابن الدهان [ق(١٠٠/ب)].

(٦) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٥.

احتاجوا إلى مفسر نكرة منصوبة[1] وهي أخف من معرفة فيها الألف واللام[2]، فلما كان المضمر لا يظهر، وكان ما يفسره خفيفًا، أضمروا فيها، ليخف اللفظ عليهم، ولو اقتصروا على إضمار الفاعل، لكان ذلك شائعًا.

١٨٤- فإن قال قائل: فهلاَّ ثنَّوا الضمير وجمعوه، كما يثنون الاسم الظاهر، نحو: نعم الرجلان الزيدان؟

فالجواب في ذلك: أنهم إنما أضمروا على شريطة التفسير، ليخف اللفظ، فلما كان المفسر يثنى ويجمع، وفيه دلالة على أن المضمر يجري مجراه، استغنوا عن تثنية الضمير . بما أظهروا من تثنية المفسر وجمعه، فلو ثنوا الضمير وجمعوه، لولى (نعم وبئس) اسمان ليس في لفظهما دلالة على الجنس، فلهذا لم يثن ويجمع المضمر فيهما[3] .

١٨٥- إذا قلت نعم الرجل زيد، فزيد رفع بالابتداء، ونعم الرجل: خبره[4]، وليس في الجملة ضمير يرجع إلى المبتدإ ، ومثل هذا لا يجوز في غير هذين الفعلين؟

قيل له: لم يجز في غيرهما من الأفعال لوجهين:

---

(١) المقتصد لعبدالقاهر الجرجاني (١/٣٦٤).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/٢٤٢).

(٣) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (١/٦٠٦) إذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد نعم وبئس كان فيه ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ مضمر.

والآخر: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، وكأنه في الوجهين لما قال: نعم أو بئس الرجل قيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم؟ فقال: زيد على تقدير: زيد الممدوح وزيد المذموم.

والثالث: أن يكون مبتدأ ونعم الرجل في موضع الخبر.... وإن كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عنه.

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري (ص: ٤٥).

أحدهما: أن قولك: زيد قام الرجل لو جوزناه لالتبس الكلام، لأنَّ قولك: قام الرجل ، يجوز أن يكون كلامًا تامًّا قائمًا بنفسه، فلا يعلم هل هو خبر الابتداء، أو هم استئناف جملة أخرى منقطعة مما قبلها، وأمَّا (نعم الرجل) فلا يتوهم فيه لأنه لا يقتصر عليه، فصار تعلقه بما قبله كتعلق الضمير بما قبله، كقولك: زيد قام، فجرى المظهر بعد (نعم وبئس) مجرى المضمر في غيرهما من الأفعال.

والوجه الثاني: أنَّ قولك: زيد نعم الرجل، محمول على معناه، إذ كان قولك: نعم الرجل ، يقوم مقام (زيد) الممدوح في الرجال[1]، فلمَّا قام مقامه في المعنى اكتفى به، ولم يكن في غيره من الأفعال هذا المعنى، فلهذا اختلفا.

١٨٦- فإن قال قائل: من أين حسن إسقاط علامة التأنيث من (نعم وبئس) إذا وليهما مؤنث، ولم يجز في غيرهما من الأفعال؟

قيل له: قد ذكرنا في الشرح وجهًا آخر أجود منه، وهو أن المؤنث الذي يلي (نعم وبئس) يجب أن يكون اسم جنس يجري مجرى الجمع، والفعل إذا كان للجماعة -وإن كانوا مؤنثين- ذكر فعلهم، كقولك: قام النسوة، فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين[2] .

---

(١) قال ابن السراج في الأصول (١١٣/١): وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فترفعه، وفيه الألف اللام فله نكرة تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع. والذي ليست لها نكرة ألبتة تنصبها.

ولا يجوز أن تقول: زيد نعم الرجل، والرجل غير زيد، لأنه خبر فإن زعم زاعم: أن قولك: نعم الرجل زيد، إنما زيد بدل من الرجل يرتفع بما ارتفع به، كقولك مررت بأخيك زيد، وجاءني الرجل عبدالله قيل له: إن قولك جاء في الرجل عبدالله إنما تقديره: إذا طرحت الرجل جاءني عبدالله...الخ.

(٢) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٦٠٤/١، ٦٠٣) ومنهم من ذهب إلى أن فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير، ألا ترى أنه يراد به الجنس فالجواب: أن الذي على ذلك شيئان:

=

بـــاب
حبـــــذا[1]

١٨٧- إن قال قائل: ما الأصل في (حبَّ)؟

قيل له: الأصل فيه (فعل) على وزن (كرم)، فحذفت الضمة من الباء الأولى وأدغمت في الباء الثانية.

وإنما حكمنا عليها بـــ(فعل) من وجهين:

أحدهما: أن اسم الفاعل منها (حبيب)، و(فعيل) أكثر ما يكون [٦٩] لما ماضيه على (فعل)، نحو: كرم فهو كريم[2]، ولأن الأفعال إذا أريد منها على ما يراد في (نعم وبئس)، فأكثر ما يستعمل على (فعل) كقولك: حسن رجلاً زيد، فلما استعملت (حبذا) استعمال (نعم) -وإن كانت نعم على وزن فعل- وجب أن يحمل (حبذا) على (فعل)، لكثرة (فعل) في هذا الباب.

١٨٧م- فإن قال قائل : فما الذي أحوج أن يجعل (حبَّ) مع (ذا) اسمًا واحدًا؟

أحدهما: التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو أن يكون مضمرًا يفسره اسم الجنس . فولا أنه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ما هو بمترلتهما.

والأخر: أنه يجوز في فصيح كلام العرب: نعم المرأة أو نعمت المرأة بإلحاق العلامة وحذفها، ولا يجوز: قام المرأة إلا شذوذًا.. الخ وانظر شرح المفصل (١٣٦/٧).

(١) انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (١٨٠/٢)، ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد (١٤٠/٢-١٤٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٣٨)، النحو الوافي (٣٨٠/٣)، أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٤٥-٤٧، شرح جمل الزجاجي (٦٠٩/١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١٣٨/٧).

قيل: يجوز أن يكون الغرض تخفيف اللفظ، لأنهم إذا قدروها بمنزلة شيء استغنوا عن تثنية (ذا) وتأنيثه، فلهذا جعلا شيئًا واحدًا[1] .

١٨٨- فإن قال قائل: فلم صار لفظ التذكير أولى من لفظ التأنيث؟

قيل له: لأن المذكر قبل المؤنث، وهو كالأصل له[2]، فلما أرادوا تركيب حرف اسم، كان تركيبه مع المذكر السابق للمؤنث أولى من المؤنث.

١٨٩- فإن قال قائل: فلم خص بالتركيب مع (ذا) من بين سائر الأسماء؟

قيل له: لأن (ذا) اسم مبهم ينعت بأسماء الأجناس[3]، وقد بينّا أن لفظ الجنس يستحق أن يقع بعد (نعم وبئس)، فوجب أن يجرى مجراها ، فركبوها مع اسم يقتضي النعت بالجنس.

١٩٠- فإن قال قائل: فلم غلبتم على (حبذا) الاسمية، وقلتم: إنهما

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٨٠/٣): هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا : "... وزعم الخليل -رحمه الله- أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا ابن عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ.

ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول حبذه، لأنه صار مع حبَّ على ما ذكرت لك، وصار المذكور هو اللازم، لأنه كالمثل. وانظر السيوطي في همع الهوامع (٤٥/٥)، شرح جمل الزجاجي (٦٠٩/١، ٦١٠)، المفصل (١٣٨/٧).

(٢) انظر شرح المفصل (١٣٩/٧).

(٣) في اللباب: في علل البناء والإعراب للعكبري (٤٨٤/١) ذا: اسم الإشارة للمذكر. وقال الكوفيون: الاسم "الذال" وحدها والألف زائدة للتكثير... إلخ.

وانظر هذه المسالة : الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٦٩/٢-٦٧٧) مسألة رقم (٩٥)، الكتاب لسيبويه (٢٦٣/٢)، المبرد في المقضتب (٥٢/٣)، ابن يعيش في شرح المفصل (٦٦/٩)، (١٤٠/٧)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤٥٧/٢).

صارا بمنزلة اسم واحد؟

قيل: وجدنا في الأسماء اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد، فوجب أن يحمل حبذا على حكم الاسمية، لوجود النظير في الأسماء[1]، ولو يجز حملها على الفعل لعدم النظير.

والوجه الثاني: أنَّ الاسم أقوى من الفعل[2]، فلو جعلا شيئًا واحدًا، وجب أن يغلب عليهما حكم الاسمية، لقوة الاسم وضعف الفعل، فإذا وجب هذا، جاز أن تقول: حبذا زيد، فتجعل (حبذا) اسمًا مبتدأ، وزيد: خبره[3]، فاعرفه.

---

(١) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٦١٠/١) : "... الذاهبون إلى أنه اسم -حبذا- استدلوا على ذلك بأن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم، لأن الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبدًا تُغلّب على الفروع إذا اجتمعت.

انظر هذه المسألة في الكتاب لسيبويه (٣٠٢/١)، المقتضب (١٤٥/٢)، الأصول لابن السراج (٧١/١)، الجمل (١٢٢)، شرح المفصل (١٤٠/٧)، المساعد على تسهيل الفوائد (١٤١/٢).

(٢) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٦١٠/١) : "... الذاهبون إلى أنه اسم -حبذا- استدلوا على ذلك بأن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم، لأن الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبدًا تُغلّب على الفروع إذا اجتمعت.

انظر هذه المسألة في الكتاب لسيبويه (٣٠٢/١)، المقتضب (١٤٥/٢)، الأصول لابن السراج (٧١/١)، الجمل (١٢٢)، شرح المفصل (١٤٠/٧)، المساعد على تسهيل الفوائد (١٤١/٢).

(٣) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٦١٠/١) : " ...الذاهبون إلى أنه اسم -حبذا- استدلوا على ذلك بأن تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم، لأن الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبدًا تُغلّب على الفروع إذا اجتمعت.

=

بــاب
الإضمــار[1]

١٩١- فإن قال قائل: ما وجه تكرير العرب: الأسد الأسد، والطريق الطريق، إذا أردوا التحذير[2] ؟

قيل له: وجه ذلك أنهم جعلوا أحد الاسمين عوضًا من الفعل المحذوف، والدليل على ذلك أنهم إذا أسقطوا أحد الاسمين جوزوا إظهار الفعل، كقولك : احذر الأسد، فإذا كرروا لم يظهر الفعل[3] ، فدل ذلك على أنهم جعلوا [أحد] الاسمين عوضًا من الفعل[4] ، والوجه أن يكون العوض هو الأول[5]، كما أن الفعل يجب أن يكون مقدمًا على المفعول[6] .

١٩١- فإن قال قائل: فلم قدَّرتم الفعل في (إيــاك) بغير تكرير،

انظر هذه المسألة في الكتاب لسيبويه (٣٠٢/١)، المقتضب (١٤٥/٢)، الأصول لابن السراج (٧١/١)، الجمل (١٢٢)، شرح المفصل (١٤٠/٧)، المساعد على تسهيل الفوائد (١٤١/٢).

(١) انظر هذا الموضع في المراجع الآتية: الكتاب (٢٥٣/١، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٧٩)، خزانة الأدب (٣٢٢/١)، (٥٥٤/١٢)، المقتضب (٢١٢/٣-٢١٥)، همع الهوامع (٢٣/٣-٢٨)، شرح الكافية الشافية (١٣٧٦/٣-١٣٨١).

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٥٣/١) هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل: "..وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد... وإنما نهيته عن أن يقرب الأسد".

(٣) همع الهوامع للسيوطي (٢٤/٣)، التحذير، المفصل ص: ٤٩.

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري (ص ٦٨).

(٥) شرح الكافية الشافية (١٣٨٠/٣).

(٦) أسرار العربية لابن الأنباري (ص ٦٩).

كقولك: إياك، تريدون: إياك احذر[1]؟

قيل له: لأن (إياك) لا يجوز أن يقع فعل قبلها، لأنك لا تقدر الكاف، ولا يجوز أن تقول: ضربت إياك، لأنك تقدر أن تقول: ضربتك، فلهذا وجب تقدير الفعل بعد (إياك).

١٩٣- فإن قال قائل: فلم لا تضمر الفعل إذا كان يتعدى بحرف جرٍّ؟

قيل له : لو أضمرنا لوجب أن يبقى الاسم مجرورًا، لتقدير حرف الجرِّ ولو فعلنا هذا لكنَّا قد أضمرنا حرف الجر، وهذا لا يجوز، لأن حرف الجر يجري في الضعف مجرى حروف الجزم، وحروف الجزم لا تضمر، وكذلك حروف الجر، وجملة الأمر أن جميع الحروف لا يجوز إضمارها لضعفها، وإنما جاز إضمار الفعل لقوته، إذ كان متصرفًا فيعمل في التقديم والتأخير، فلما كانت هذه الحروف ناقصة عن حكم الفعل، لم يجز أن تعمل مضمرة، وأيضًا فإن [٧٠] المصدر إذا كان يمكن أن يقدر فعلا ينصب بنفسه، وأمكن أن يقدر فعلا يصل بحروف جرٍّ، وجب تقدير شيء واحد، إذ كان تقديره ينوب عن شيئين، وصار بذلك أولى لخفة حكمه.

واعلم أن إضمار الفعل يقع في كلام العرب على ثلاثة أوجه:

أحدها: لا يجوز إظهاره.

والآخر: يجوز أن يضمر ويظهر.

والثالث: لا يجوز إضماره.

فأمّا ما لا يجوز إظهاره: فنحو ما ذكرناه من: إياك وزيدًا، وكذلك

---

(١) انظر هذه المسألة في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (١/٢٧٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٩)، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/٣٠٦)، الزجاجي في كتاب: اللامات ص: ٧٠، خزانة الأدب (٣/٤٦٥)، درة الغــواص (٢٩-٣٠)، معجم الشعراء (٣١٠)، أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٦٩، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٤٦٣).

ما تكرر من الأسماء، نحو: الطريق الطريق، وكذلك إن كان أحد الاسمين معطوفًا على الآخر لم يجز إظهار الفعل، كقولك: رأسك والجدار[1].

وأما ما يجوز إظهاره وإضماره فإنه يجري ذكر الفعل، أو يكون الاسمان في حال الفعل، كقولك: زيدًا، إذا سمعت ذكر ضرب، أو رأيت إنسانًا يريد أن يضرب، فأنت بالخيار إن شئت قلت: اضرب زيدًا[2]، وإن شئت حذفت الفعل لدلالة الحال عليه.

فأما الوجه الثالث فأن تقول: زيدًا، فتضمر الفعل، وهو لم يجز له ذكر، فهذا لا يجوز ، لأنه لا يدرى أنك تريد: اضرب زيدًا، أو أكرمه، فلمّا لم يكن على الضمير دليل لم يجز[3] .

١٩٤- فإن قال قائل: فلم خصّت العرب (إياك) وحدها من بين سائر أخواتها، فلم يستعملوا معها الفعل -وإن أفردت- كقولك: إيَّاك، إذا أردت احذر؟

فالجواب في ذلك: أنَّ (إيَّاك) أقاموها مقام فعل الأمر[4]، فلم يجز

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب (١/٢٧٥)، هذا باب: ما جرى منه على الأمر والتحذير فلو قلت: نفسك، أو رأسك أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزًا نحو قولك: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار.

وانظر: المقتضب (٣/٢١٥)، المفصل ص: ٤٨.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب (١/٢٥٧) هذا باب: ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي.

.....ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلا، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيدًا، تريد: اضرب زيدًا، أو أتضرب زيدًا.

وانظر: المقتضب (٣/٢١٦)، شرح المفصل (٢/٢٥).

(٣) المقتضب (٣/٢١٦).

(٤) يقول سيبويه في الكتاب (١/٢٧٣-٢٧٤) هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت محذرًا: إياك، كأنك قلت: إياك نحِّ، وإياك باعد، =

إظهار الفعل معها[1]، إما غيرها من الأسماء فلم يقم مقام الفعل معه، فجاز إظهار الفعل معه، وإنما خص (إياك) بهذا، لأنه اسم لا يقع إلاّ علامة للمنصوب، فصار لفظه يدل على كونه مفعولاً[2]، وأما غيره من الأسماء فيصح أن يقع منصوبًا أو مرفوعًا أو مجرورًا، فلما لم يختص من الأسماء اختصاص النصب الذي يقتضيه الفعل الناصب ، لم يقم مقامه، ولما اختصت (إياك) بهذا المعنى، جاز أن تقوم مقام الفعل، فاعرفه.

وإياك اثق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يافلان أي أتق نفسك، إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره.

وانظر: المقتضب (٣/٢١٢)، شرح المفصل (٢/٢٧،٢٩)، خزانة الأدب (٣/٦٣، ٦٤)، النحو الوافي (٤/١٢٦).

(١) يقول سيبويه في الكتاب (١/٢٧٣-٢٧٤) هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت محذرًا: إياك، كأنك قلت: إياك نحِّ، وإياك باعد، وإياك اثق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يافلان أي أتق نفسك، إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره.

وانظر: المقتضب (٣/٢١٢)، شرح المفصل (٢/٢٧،٢٩)، خزانة الأدب (٣/٦٣، ٦٤)، النحو الوافي (٤/١٢٦).

(٢) يقول سيبويه في الكتاب (١/٢٧٣،٢٧٤) هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت محذرًا: إياك، كأنك قلت: إياك نحِّ، وإياك باعد، وإياك اثق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يافلان أي أتق نفسك، إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره.

وانظر: المقتضب (٣/٢١٢)، شرح المفصل (٢/٢٧،٢٩)، خزانة الأدب (٣/٦٣، ٦٤)، النحو الوافي (٤/١٢٦).

بـــاب
اسم الفاعـــل[1]

١٩٥- إن قال قائل: لم وجب لاسم الفاعل أن يجري مجرى الفعـــل، إذا أريد به الحال والاستقبال، و لم يجز هذا المعنى فيه، إذا أريد به المعنى[2]، ولزم وجهًا واحدًا وهو الجر؟

قيل له: لأنّ أصل الأسماء ألا تعمل إلا الجرّ، وأصل الأفعال أن تعمـــل في المفعول، إلاّ أنّ الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه، قد ذكرناها في صدر الكتاب، أوجبت له الإعراب بعد أن كان مســـتحقًا للبنـــاء علـــى السكون، فكذلك الاسم أيضًا حمل على الفعل المضارع فعمل عمله[3]، وأما الفعل الماضي فلم يشابه الاسم مشابهة قويّةً، فلهذا لم يزد على البناء علـــى الفتح، وكذلك يجب في الاسم الذي معناه ألاّ يزال عن أصله، والأصـــل في الأسماء ألاّ تعمل إلاّ الجر، لما ذكرناه أيضًا في (باب الجرِّ)[4] فبقـــي اســـم الفاعل إذا أريد به الماضي على أصله، وجاز في اسم الفاعل أن ينصـــب إذا أريد به الحال والاستقبال[5]، حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه.

---

(١) انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: شرح الكافية (١٠٢٧/٢، ١٠٢٨)، شرح الألفية (٤٢٣)، خزانة الأدب (١٣٩/٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٧١) ، هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كـــان نكرة منونًا، المقتضب (١٤٨/٤، ١٤٩)، هذا باب اسم الفاعل الذي مع الفعـــل المضارع، ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٠٢٨٧/٢) باب: إعمال اســـم الفاعل.

(٣) الكتاب لسيبويه (١٧١/١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، المقتضـــب (١٤٩/٤) هذا باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع.

(٤) تقدم في [ق٢٩].

(٥) المقتصد (٥٠٦/١)، باب: أسماء الفاعلين والمفعولين الإيضاح في شرح المفصـــل

١٩٦- فإن قال قائل: فلم جاز في اسم الفاعل -إذا أريد به الحال والاستقبال- الجر، وقد استقرت مشابهته بالفعل، وهلاَّ امتنع من الجر، كما امتنع [٧١] الفعل المضارع من البناء، إذ كان بحصول شبهه بالأسماء يستحق الإعراب؟

قيل له: لأنّ اسم الفاعل -وإن أجري مجرى الفعل- لم يخرج عن حكم الاسمية ، ولأجل كونه اسمًا، جاز أن يجر ما بعده، ولأجل ما بينه وبين المضارع من الشبه ، جاز أن ينصب، وأما الفعل المضارع فقد جاز فيه أيضًا الردُّ إلى أصله، وهو السكون، وذلك إذا لحقته علامة جماعة النساء، كقولك: الهندات يضربن، فقد استوى حكم نون الفاعل والفعل المضارع[١]، فيما سألت عنه، وأيضًا فإنَّ بين حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع، وبين حمل الفعل على الاسم فرقًا، وذلك أنّ الفعل حمل في التثنية بما يختص الاسم، حمل على الفعل لهذا المعنى أيضًا، فصار حمل الاسم على الفعل أنقص[٢] حكمًا من حمل الفعل على الاسم، فإذا كان كذلك وجب ألاّ يزول عن الاسم ما كان يستحقه من جواز الجر به، ولم يجز في الفعل السكون، لأنه قد انتقل عن أصله، لحصول الشبه فيه.

١٩٧- فإن قال قائل: فلم جاز في اسم الفاعل إذا أريد به المضي أن يتعدّى إلى المفعول الثاني، نحو قولك: زيدٌ معطي عمرو درهمًا أمس؟

قيل له: في ذلك وجهان:

أحدهما[٣] : أن يكون الاسم منصوبًا بفعل مقدّر، تقديره : أخذ

(١/٦٤٠)، شرح الألفية (٤٢٣).

(١) المقتصد (١/٥٠٦،٥٠٧) باب أسماء الفاعلين والمفعولين.

(٢) المقتصد (١/٥٠٧) باب أسماء الفاعلين والمفعولين.

(٣) المقتصد (١/٥١٨) باب أسماء الفاعلين والمفعولين، وشرح جمل الزجاجي (١/٥٥٢).

درهمًا أمس.

والوجه الثاني، وهو أجودهما: أن الفعل الماضي لما كان قد بني على حركة لما بينه وبين الاسم من الشبه وجب أن يكون لهذا الشبه تأثير في الاسم، فجعل هذا في المعنى يجوز أن يتعدى إلى المفعول الثاني.

١٩٨- فإن قال قائل: فلم جاز أن تقول: هذان الضاربان زيدًا[1]، وأنت تريد الماضي بهذا القول؟

فالجواب في ذلك أن أصل الكلام: هذان اللذان ضربا زيدًا، فانتصب (زيدٌ) بالفعل، لأنّ العرب تختصر بعض كلامها فتنقل لفظ (اللذين) إلى الألف واللام، لأنَّ الفعل لا يصح دخول الألف واللام[2] عليه، فلابدَّ أن ينقل إلى لفظ الاسم وهو (ضارب)، ليصح دخول الألف واللام عليه، وصار لفظ (الضاربان زيدًا) منصوبًا بمعنى الفعل المقدّر[3]، فلهذا جازت المسألة، فاعلمه.

واعلم أنَّ المفعول لا يتقدم على اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام، نحو قولك: هذا الضارب زيدًا، فلو قلت: زيدًا هذا الضارب، لم يجز[4]، وإنما لم يجز لأنَّ الألف واللام بمعنى (الذي)[5] فما بعدها في صلة (الذي)

---

(١) شرح جمل الزجاجي (٥٥٣/١).

(٢) المقتصد (٥٢٧/١) باب أسماء الفاعلين والمفعولين.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٠٤٤/٢) باب: إعمال اسم الفاعل، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٥٥٣/١).

(٤) المبرد في المقتضب (١٤/١) هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول، (١٦٥/٤) هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله، لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون "الحال"، شرح الجمل للزجاجي (٥٥٤/١).

(٥) المقتصد (٥٢٧/١) قال الشيخ أبوبكر: اعلم أنك إذا ألحقت الألف واللام تغير الحكم، وذلك أن قولك: الضارب بمعنى يضرب، فيعمل في كل حال.

=

وما في الصلة لا يتقدم على الموصول، فلهذا لم يجز.

١٩٩- فإن قال قائل: فمن أين جازت الإضافة مع الألف واللام، مع التثنية والجمع في هذا الباب، كقولك: هذان الضاربا زيد، والضاربو عمرٍو[١]، و لم يجز ذلك في المفرد، نحو قولك: الضارب زيد؟

قيل: أما جواز الإضافة في التثنية والجمع، فلأن النون إذا ثبتت وجب نصب الاسم بعدها، كما يجب نصبه إذا نونت الاسم في قولك: ضارب عمراً، فكما أنه إذا حذفت النون خفضت الاسم، وجب أيضًا إذا حذفت النون من التثنية والجمع أن تخفض الاسم[٢].

وأما قولك: هذا الضارب زيدًا، فالألف واللام قد قامت مقام التنوين،

= تقول: هذا الضارب زيدًا أمس، وهذا الضارب زيدًا الآن وغدًا وذلك أن اسم الفاعل هنا قائم مقام الفعل فهو اسم لفظًا فقط. وإنما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل، وإن كان قد تنزل منزلة الذي لأنَّ كونه بمنزلة الذي قرعٌ ، وأصله أن يكون للتعريف، أو للجنس فلما لم يصح ذلك في الفعل أعني التعريف والجنس من حيث كان الفعل خبرًا مجهولاً لا يتصور تعريفه وكان جنساً، وانظر: شرح جمل الزجاجي (١/٥٥٤)، المقتضب (١/١٦٥).

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/١٨٤) هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونًا: "...فإن كففت النون جررتَ وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام و لم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام، لأنه لا يكون واحدًا معروفًا ثم يثنى فالتنوين قبل الألف واللام، لأن المعرفة بعد النكرة، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثابت النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع وذلك قولك: هما الضاربان زيد والضاربو عمرو.

(٢) المقتصد (١/٥٢٨،٥٣١).

فلم يكن في الاسم شيء يحذف منه لأجل الإضافة، فلهذا لم يجز الجر فيه.

٢٠٠- فإن قال قائل: فقد قالوا: زيد الضارب [٧٢] الرجل، فأضافوا إلى ما فيه الألف واللام، وإن لم يكن فيه تنوين؟

قيل له: جازت الإضافة تشبيهًا من جهة اللفظ، كقولك: زيد الحسن الوجه، وكما قالوا: الحسن الوجه[(١)] تشبيهًا بقولك: الضارب الرجل[(٢)] وسنبين وجه الشبه بينهما في (باب الصِّفة)[(٣)]، فصار جواز إضافة (الضَّارب) إلى ما فيه الألف واللام من الأسماء، نحو قولك: هذان الغلاما زيد كما قلت الضاربا زيد.

قيل له: الفصل بينهما أن جواز الإضافة فيما بعد (الضارب) لما ذكرناه من جواز وقوعه منصوبًا بعدها بحال ، فلهذا لم تجز إضافتها، ألاترى أنك لو قلت: هذان الغلامان زيد، لم يجز، فلهذا لم تجز الإضافة.

٢٠١- فإن قال قائل: فهلا جوزت الإضافة في هذا من غير هذا التقدير؟

قيل له: إنما لم تجز، لأن الفصل في الإضافة تخصيص المضاف وتعريفه، فإذا كانت في المضاف الألف واللام تعرف بهما، ولم يحتج إلى تعريف آخر من جهة الإضافة[(٤)]، فلهذا لم يجز. فاعرفه.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/١٨٢) : هذا باب مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى: "... ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضارب زيدًا والرَّجُلَ، لا يكون فيه إلاّ النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون : هو الضارب عمرو كما لا يكون: هو الحسن وجه. ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعبدالله، (١/١٩٣) هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.

(٢) شرح جمل الزجاجي (١/٥٢٦)، المقتصد (١/٥٤٧، ٥٤٨)

(٣) انظر [ق(١٠٢)].

(٤) المقتصد (١/ ٥٤٧) قال الشيخ عبدالقاهر : اعلم أنه إذا كان لا يتعرف بالإضافة =

١٩- باب: ما يعمل من المصادر

٢٠٢- إن قال قائل: من أين جاز أن يعمل المصدر-وهو أصل الفعل- عمل الفعل؟

قيل له: من وجهين:

أحدهما: أن الفعل لمّا كان مشتقًا منه، وكان في المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله ، إذ كل واحد منهما يدل على الآخر ، والوجه الثاني: أنك إذا قلت: أعجبني ضرب زيد عمراً، فالمعنى: [أعجبني][1] أن ضرب زيد عمراً ، فلمّا كان المصدر مقدراً بـ(أن والفعل)[2]، صار العمل في المعنى للفعل، فلما حذف لفظ الفعل بقي حكمه، فلهذا جاز أن يقع بعد الاسم مرفوعًا ومنصوبًا، إذا نونته أو أدخلت فيه ألفًا ولامًا[3]، وإذا أسقطت الألف واللام أو التنوين وجبت الإضافة ، لأنّ المصدر اسمٌ ، ما لم يحل بينه وبين ما يعمل فيه الحائل -أعني التنوين- وجب خفض ما بعده.

٢٠٣- فإن قال قائل: قد ادعيت أن المصدر اسم للفاعل، فمن أين وجب له ذلك؟

قيل له: في ذلك وجوه:

أحدها: إجماع النحويين على تسميته مصدراً، والمصدر في اللغة: هو

= فليس إلاّ أن تعرفه بالألف واللام إذا أردت وصف المعرفة به. فتقول: مررت بزيد الحسن الوجه لأن المعنى الحسن وجهه فهو مضاف لفظًا وغير مضاف تقديراً.

وكذا مررت بهند الحسن وجهها لم تؤنث لأن الضمير فيه لهند، فإن رجعت إلى الأصل فقلت: مررت بهند وجهها، لم تؤنث لأنك رفعت وجهها، ولم يكن فيه ضمير كما قلت في النكرة مررت بامرأة حسن وجهها.

(١) المقتصد (١/٥٥٣).

(٢) المقتضب (١/١٤،١٦) هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول.

(٣) المقتضب للمبرد (١/١٤) هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول.

الموضع الذي تصدر منه الإبل وترده، فلما استحق هذا الاسم، وجب أن يكون الفعل هو الصادر عنه[1] .

ووجه آخر: وهو أن الفعل يدل على مصدر وزمان[2]، والمصدر يدل على نفسه فقط[3] ، فلما كان المصدر أحد الشيئين اللذين دلَّ عليهما الفعل بالواحد من الاثنين، فلهذا وجب أن يكون المصدر أصلاً للفعل؟

ووجه ثالث: وهو أنّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه[4]، كقولك: ضربك وجيع، كما تقول: والدك عالم، فقد لحق المصدر بالأسماء بالقيام بنفسه، والفعل لا يستغني عن الاسم، فإذا كان كذلك وجب أن ما لا يحتاج إلى غيره أصلاً في نفسه، وهو الاسم، وما افتقر إلى غيره فرعًا، وهو الفعل، وهذا الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر ، لا أن المصدر مأخوذ من الفعل.

٢٠٤- فإن قال قائل: فقد وجدنا المصدر يؤكد به الفعل ، كقولك ضربت ضربًا، والتأكيد بعد المؤكد؟

قيل : هذا غلط [٧٣] وذلك أن المصدر[5] -وإن أطلقنا عليه أنه توكيد- فإنّما يقتضي أنه بعد المؤكد في اللفظ، كما أنك لو قلت: ضربت

---

(١) الإنصاف لابن الأنباري (١/٢٣٨)، ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟، أسرار العربية ص: ٧٠، الإيضاح في علل النحو ص: ٥٨.

(٢) أسرار العربية ص: ٧٠، الإنصاف (١/٢٣٧) ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر، المقتصد (١/١١١).

(٣) الإنصاف لابن الأنباري (١/٢٣٨)، ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟

(٤) ابن الأنباري في الإنصاف (١/٢٣٧)، ٢٨- مسألة: القول في أصل الاشتقاق، العمل هو أو المصدر؟

(٥) الأصول لابن السراج (٢/٢٩٧).

ضربت، وجاءني زيد زيد، وكررت الاسم والفعل، لكان المكرر توكيدًا للأول، وليس الأول أصلاً له[1]، من سبب أنه جاء قبله وأيضًا فإن قولك: ضربت ضربًا، معناه: أنك أوقعت فعلاً[2]، فالمصدر مفعول، كقولك: ضربت زيدًا، فلو اعتبرنا ترتيب اللفظ، وكون الفعل عاملاً فيما بعده، وجعلناه أصلاً لهذه العلة، لوجب أن يكون الفعل قبل الاسم -أعني: قبل (زيد) في قولك : ضربت زيدًا، وكذلك سائر الأسماء- ووجب ما هو أقبح من هذا، وهو أن تكون الحروف أصلاً للفعل والاسم، إذا كانت عوامل فيهما، فلما بطل هذا سقط الإلزام.

٢٠٥- فإن قال قائل: قد وجدنا المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته[3]، كقولك: قام قيامًا، والأصل: قوامًا، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وجرى المصدر على فعل وقد اعتل ، فإذا قلت: قاوم، فصحت الواو، قلت في المصدر: قوامًا[4]، فلم تقلب الواو لصحة الفعل، فلمّا كان المصدر يتبع الفعل في اعتلاله وصحته، وجب أن يكون الفعل أصلاً له؟

قيل له: هذا غلط بين، وذلك أن الشيء يحمل على الشيء لأنهما من نوع واحد، لأنَّ أحدهما أصلٌ للآخر يحمل عليه، لئلا يختلف طريق تصاريف الكلمة[5]، ألا ترى أنك تقول: وعد يعد، فتحذف الواو، لوقوعها

---

(١) الإنصاف لابن الأنباري (٣٤٠/١) ٢٨- مسألة: القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟

(٢) همع الهوامع للسيوطي (٩٨/٣، ١٠٠) ناصب المصدر.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٧٠، الإنصاف (٢٣٥/١) القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟

(٤) المقتضب للمبرد (١٣٠/٢) هذا باب الأمر والنهي، الإنصاف لابن الأنباري (١/ ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩) ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟

(٥) أسرار العربية ص: ٧١.

بين ياء وكسرة[1]، [وقالوا: أعد ونعد وتعد. والأصل فيه: أوعد ونوعد وتوعد، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة][2] وليس (يعد) أصلاً في (عد) ولكنه من نوعه، فحمل عليه، لئلاً يختلف تصريف الفعل، وكذلك المصدر لما كان مشتقًا من لفظه، صار بينهما مناسبة من جهة اللفظ فحمل عليه، ومما يدل أيضًا على فساد ما ألزمنا المخالف أنه من مذهبه في الفعل الماضي في القبح على أن التثنية فرع على الواحد، فإذا أجاز للفراء[3] أن يحمل الأصل على الفرع[4]، وهو المخالف لنا في هذه المسألة، جاز لنا أن نحمل المصدر وإن كان أصلاً للفعل في باب الإعلال، وقد استقصينا هذه المسألة بأكثر من هذا الشرح في "شرح كتاب سيبويه".

واعلم أن المصدر يقدر بـ"أن والفعل" متى لم يعمل فيه فعله المشتق منه، فإن عمل فيه فعله لم يقدر بـ(أن)، مثال قولك: أعجبني ضرب زيد عمراً[5]، فلو قلت: ضربت زيداً ضربًا، لم يجز أن تقدره بـ(أن) فتقول:

---

(١) الكتاب لسيبويه (٥٢/٤) هذا باب: نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء.
تقول: وَعدتُه فأنا أعدُه وعْدًا، ووزنتُه فأنا أزنهُ وزنًا، ووأدته فأنا أئده وأدًا، كما قالوا: كسرتُه فأنا أكسرُه كسرًا.
- المقتضب (٨٨/١، ٢٤١) هذا باب ما كان فاؤه واواً من الثلاثة، هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل. الإنصاف (٢٣٩/١) ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟ شرح المفصل (٥٩/١٠).

(٢) الإنصاف (٢٣٩/١) ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: ٥٦.

(٤) سيأتي في (ق٩٧).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٦)، المقتضب (١٤/١، ١٦) هذا باب: من مسائل الفاعل والمفعول.

ضربت زيداً، وإنما وجب ما ذكرناه، لأن لفظ المصدر لا يدل على معنى معين، فإذا قلت: أعجبني ضرب زيد، لم يعلم أنه ضرب ماض أو مستقبل أو حال، فتفصل بـ(أن والفعل) لأنّ لفظ الفعل يدل على زمان مخصوص، فلهذا قدِّر بـ(أن) إذا عمل فيه غير فعله ، وأما إذا عمل فيه فعله فلا حاجة بنا إلى تقديره، لأنّ الفعل المتقدم قد دلَّ على الزَّمان الذي وقع فيه. وأما قوله تعالى: ﴿**أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة**﴾[1] إن قيل: أين فاعل "الإطعام"؟

قيل: هو محذوف من الكلام، للدلالة عليه.

٢٠٧- فإن قال قائل: فما الذي يدل عليه؟

قيل: قوله تعالى: ﴿**وما أدراك ما العقبة**﴾[2] [٧٤] هذا خطاب للنبي

---

(١) سورة البلد الآيتان (١٤،١٥) قال ابن الأنباري في البيان في إعراب غريب القرآن (٢/٥١٤) غريب إعراب سورة البلد. "...يتيماً منصوب، لأنه معمول (إطعام)، وهو مصدر (أطعم) وتقديره أن أطعم يتيماً" وانظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٨١٩).

(٢) سورة البلد آية (١٢)، قال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٢١٤) غريب إعراب سورة البلد: ما العقبة تقديره: ما اقتحام العقبة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وفك رقبة، مرفوع، لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره، اقتحامها فك رقبة. أو إطعام عطف عليه، ويتيماً منصوب، لأنه معمول (إطعام) وهو مصدر "أطعم" وتقديره أن أطعم يتيماً.

كقول الشاعر:

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قد صاروا لنا كالموَارِدِ

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (١/٩٧، ٢٣٦) ولم ينسبه لقائل.

والشاهد فيه: تنوين لرهبة ونصب ما بعدها، على معنى وإن نرهب عقابك.

يقول: لولا رجاؤنا لنصرك لنا عليهم، ورهبتنا لعقابك لنا إن انتقمنا بأيدينا منهم لوطئناهم وأذللناهم، كما توطأ الموارد، وهي الطرق إلى الماء وخصها لأنها أعمر =

-صلى الله عليه وسلم- دلّ ذلك على أن الفاعل هو المخاطب، والتقدير: أو إطعام أنت يتيماً[1] .

٢٠٨- فإن قيل: فهلاّ كان الفاعل مضمراً في (الإطعام) كما يضمر في اسم الفاعل، كقولنا: أنت مطعم، ففي (مطعم) ضمير مستتر، كما استتر في الفعل، إذا قلت: تطعم؟

فالجواب في ذلك: أنَّ المصادر لا تقبل الضمير، وإن عملت عمل الفعل، وإنما لم يصح فيها هذا لأنها أصل الأفعال، فجرت مجرى أسماء الأجناس، نحو رجل وفرس، فلما كانت هذه الأسماء لا تقبل الضمير ، وجب أن يكون المصدر كذلك ، فإذا لم يظهر الفاعل بعدها، فإنما ذلك لأجل حذفه للدلالة عليه لا لاستتاره.

٢٠٩- فإن قيل: ألستم تزعمون أن الفعل لا يخلو من فاعل مظهر أو مضمر، فالمصادر أجريتموها في العمل مجرى الفعل ، فكيف جاز أن يخلو من لفظ الفاعل؟

قيل له: إن المصدر، وإن عمل عمل الفاعل فيظهر في نفسه اسم، وهو متعلق بالفاعل، والمفعول، فهو في نفسه، اسم، وهو متعلق بالفاعل والمفعول، كما قلت: إذا كان الفاعل أحدثه، والمفعول به وقع به، فصار ما تعلق به معه كالشيء الواحد، وكما يجوز أن يحذف في بعض الكلام للدلالة عليه، جاز أيضًا حذف الفاعل.

٢١٠- فإن قيل: فهلاَّ أجرى اسم الفاعل مجرى المصدر لأنه اسم من المصدر، وكيف جاز أن يقبل الضمير و لم يقبله المصدر؟

قيل له: لأنّ اسم الفاعل والفعل جميعًا فرعان للمصدر، فلما جاز

=

الطرق. وانظر مشكل إعراب القرآن (٢/٧٥٣، ٨١٩).

(١) شرح المفصل (٦/٦١).

استتار الفاعل في الفعل جاز استتاره أيضًا في اسم الفاعل، لاشـــتراكهما في الفرعية، إلاّ أن بين استتار الفاعل في الفعل وبين استتاره في اســـم الفـــاعل فرقًا، وهو أن ضمير الفاعل المستتر في الفعل يظهـــر في التثنيـــة والجمـــع، كقولك: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، وفي اسم الفاعل يســـتتر في النية ولا يظهر في اللفظ، فإنما وجب ذلك في اسم الفاعل، لأنـــه اســـم في نفسه، فلابد أن تلحقه تثنية تخصه لنفسه، فلم يجز إظهار تثنية الضمير مـــع تثنية الاسم لأن ذلك يوجب الجمع بين تثنيتين، وهذا محال.

٢١١- فإن قال قائل: كيف تقدرون قولهم: أعجبني أكـــل الخـــبز، والخبز مفعول؟

قيل له: في ذلك تقديران:

أحدهما: أن يكون المصدر مقدرًا بـــ(أن) وفعـــل لم يســـم فاعلـــه، فالتقدير: أعجبني أن آكل الخبز.

والثاني: أن المصدر اسم متعلق بالفاعل والمفعول، وقد بيّنا أنه يجوز أن يكتفى بالفاعل مع المصدر وحده، وكذلك يكتفى بالمفعول مـــع المصـــدر، فجاز إضافة المصدر إلى المفعول[1]، إذ ليس مفتقرًا إليه من جهـــة اللفـــظ فاعرفه.

(١) المقتضب للمبرد (١/١٤، ١٥، ١٦، ٢١)، هذا باب: مـــن مســـائل الفـــاعل والمفعول.

باب: ما يشتغل عنه الفعل[1]

اعلم أنّك إذا قلت: زيد ضربته[2]، فالاختيار الرفع في (زيد)، والنصب جائز، وإنما اختير الرفع لأنّ الرفع بغير إضمار، والنصب بإضمار، فكان ترك الإضمار أولى، لأنه أخف مؤونة من النصب، وليس أيضًا في الكلام ما يقتضي إضمار فعل، فلهذا كان الرفع أولى، وأما إذا قلت: ضربت زيدًا وعمرًا كلمته[3]، فالاختيار نصب عمرو [٧٧]، والرفع جائز، وإنما اختير النصب في (عمرو) لأن واو العطف حقها أن يكون ما بعدها مشاكلاً لما

---

(١) مصادر هذا الباب: شرح جمل الزجاجي (١/٣٦١).

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٨) هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدر أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم. "... وإن شئت قلت: زيدًا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت ضربت زيدًا ضربته، إلاّ أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمر.

وقال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٣٦٨) باب: الاشتغال: "ومنهم من ذهب إلى أنّ جملة الاشتغال إن كانت معطوفة بالواو لم يحتج فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قلت في: زيدٌ ضربته وعمرًا أكرمته زيدٌ جمعت بين ضربه وإكرام عمرو.

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٩٣) هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل "تقول: ضربت زيدًا وعمرًا أنا ضاربه، يختار هذا كما يختار في الاستفهام" .

وقال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٠٠) هذا باب ما يختار فيه النصب "... وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربت زيدًا وعمرًا كلمته، لأنه ليس هاهنا حرف هو بالفعل أولى، وإنما اختير هذا على الجواز وليكون معنى واحدًا فهذا أقوى، والذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف.

وانظر : شرح جمل الزجاجي (١/٣٦٧، ٣٦٨)، باب: الاشتغال.

قبلها، فلما بدأت بالفعل، كان إضمار الفعل بعد الواو أولى، لتكون قد عطفت فعلاً على فعل، فلهذا اختير النصب[1]، والرفع جائز على أن يجعل ما بعد الواو النصب، متى كان الفعل الذي بعد الواو ابتداءً وخبرًا، فتصير عاطفًا جملة على جملة[2].

واعلم أنه متى كان المبتدأ به الفعل فالاختيار فيما بعد الواو والنصب، متى كان الفعل الذي بعد الواو ناصبًا لضمير الاسم الذي يلي الواو عاملاً في سببه ، وسواء كان الفعل المبتدأ به ممّا ينصب أو يرفع أو يتعدى بحرف جرٍّ ، كقولك فيما يرفع: جاء زيدٌ وعمراً كلّمته[3]، وكذلك لو قلت: جاءني زيدٌ وعمرًا، كلَّمت أباه، لأنك بدأت في جميع هذه المسائل بالفعل، فإن قلت: إن زيدٌ قائمًا وعمراً كلَّمته، فالاختيار في (عمرو) الرفع لأنك لم تبتدئ بفعل، إذ كانت (إن) حرفًا، وهي وإن غيرت اللفظ فما بعدها في حكم المبتدإ، فلهذا اختير الرفع في (عمرو)، ويجوز النصب، كما جاز في الابتداء بإضمار فعل مثل الفعل الذي قد عمل في الضمير، فإن قلت: ضربت زيدًا وعمرو قائم، أو يقوم، لم يجز في (عمرو) إلاّ الرفع، لأنك لم تذكر بعد الواو فعلاً يجوز أن يعمل في (عمرو) وليس بمعطوف على الاسم

(١) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٣٦٨) باب: الاشتغال. "..وذهب الفارسي إلى أنّ النصب يختار وإن كان العطف على الجملة الكبرى.

(٢) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/٦٢٠) باب: اشتغال العامل عن المعمول "... ومن الأسباب المرجحة للنصب أن يلي الاسم عاطفًا قبل معمول فعل، منصوبًا كان المعمول أو غير منصوب نحو: قام زيدٌ وعمرًا ضربته"... وإنما رجح النَّصب هنا، لأنّ المتكلم به عاطف جملة فعلية".

(٣) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/٦٢٠) باب: اشتغال العامل عن المعمول "... ومن الأسباب المرجحة للنصب أن يلي الاسم عاطفًا قبل معمول فعل، منصوبًا كان المعمول أو غير منصوب نحو: قام زيدٌ وعمرًا ضربته"... وإنما رجح النَّصب هنا، لأنّ المتكلم به عاطف جملة فعلية".

الأول فيدخل في حكمه، ولكنّه عطف جملة قائمة بنفسها على جملة مثلها، فلهذا لم يجز نصب ما بعد الواو ، لأنك لو نصبت بقي الفعل أو الاسم الذي بعده متعلقًا إذ لا يتعلق بما قبله من الكلام.

فإن قلت: زيد ضربته وعمرو كلمته، كنت في (عمرو) بالخيار، إن شئت نصبته، وإن شئت رفعته، وإنما اعتدل النصب والرفع هاهنا، لأنك بدأت بالاسم في أول الكلام وشغلت الفعل بالضم، وإن قدرت ما بعد الواو كأنّه معطوف على الهاء، اختير النصب في (عمرو)، ليكون ما بعد الواو الفعل، كما أنّ المضمر محمول على الفعل، فإن قدرت ما بعد الواو اسمًا مبتدأ بمنزلة المعطوف عليه رفعت ، واختير الرفع، فإن دخلت ألف الاستفهام على الاسم وقد اشتغل الفعل، اختير النصب، كقولك: أزيد ضربته[1]؟ وإنما اختير النصب[2]، لأنّ الاستفهام وقع على الفعل فصار حرف الاستفهام يطلب الفعل، فيجب أن يضمر الفعل ويكون الموضع الذي يقتضي الفعل أولى بالإضمار ، فإذا وجب إضمار الفعل قبل الاسم وجب النصب، والرفع جائز على المبتدإ والخبر، وإنما جاز الرفع لأنّ الاستفهام قد يقع بعده المبتدأ والخبر، كقولك: أزيد قائم؟

فكما جاز الابتداء بعد حرف الاستفهام، وإن كان خبر المبتدإ اسمًا، فكذلك يجوز الرفع في الاسم، وإن كان خبر المبتدإ فعلاً، إذ الفعل المشتغل

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب (١/١٠١) هذا باب ما ينصب في الألف. "نقول: أعبد الله ضربته، وأزيداً مررت به.... ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره".

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/٦٢٣) (...الأقسام المتقدمة مع فعل يباشر الضمير جارية مع ما منع من مباشرته حَرْف جرٍّ أو إضافة...ومثل: أزيدًا لقيته؟ ....الخ.

(٢) مجالس العلماء (٣٢٣).

بالضمير لا تسلط له على المبتدإ، فجرى مجرى الاسم، فلهذا جاز، فاعرفه.

وكذلك إذا أدخلت عليه [٧٦] حرف النفي، كقولك[١]: ما زيد ضربته عمراً كلمته، وإنما اختير التصب، لأنّ النفي لّما كان غير واجب ضارع الاستفهام، فاختير فيه النصب، كما يختار في الاستفهام، والرفع أحسن في الاستفهام[٢]، لأنّ النفي تقديره أن يدخل على الموجب، كأنك أدخلت (ما) على قولك: زيد ضربته، فلمّا دخل النفي على شيء قد استقر فيه الرفع، كان بقاؤه على ما كان عليه حسناً.

٢١١م- فإن قيل: فهلاّ كان الرفع المختار لأجل هذا العلة؟

قيل له: إنما ذكرنا أن النفي يدخل على لفظ الإيجاب على طريق التقدير، وليس ذلك بواجب، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد[٣]، ولو قدرت الكلام موجبًا لم يجز، فبان أن النفي قائم بنفسه، وربما دخل على الكلام الموجب، فإذا كان كذلك يدخل النفي بطل الإيجاب، وصار الحكم للنفي، وحصل مضارعًا للاستفهام، واختير النصب بحصول مضارعته للاستفهام في اللفظ، وحسن الرفع لما ذكرناه من التقدير.

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٤٥) هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستقهام وحروف الأمر والنهي. "وهي حروف النفي، شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل، لأنهن غير واجبات، كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين. "... وذلك قولك: ما زيدًا ضربته ولا زيدًا قتلته، وما عمرًا لقيت أباه ولا عمرًا مررت به ... الخ.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/١٤٦) هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام، وحروف الأمر والنهي.

(٣) أوضح المسالك (٤/٢٤١).

واعلم أنك إذا جئت بالأمر والنهي[1] والمجازاة[2]، فالرفع فيها بعيد، كقولك: زيد اضربه وزيد لا تضربه، وإن زيد تكرمه يأتك[3]، والنصب هو المختار، والرفع قبح، وإنما قبح الرفع، لأنها أشياء لا تكون إلا بالفعل، فبعدت من الرفع، وإنما جاز الرفع، لأنك بدأت بـ(زيد) وشغلت الفعل عنه بضميره، فامتنع من العمل في (زيد) فشبه بقولك: زيد ضربته، إذ كان الرفع لا يغير المعنى، واستخف إذ كان فيه إسقاط تقدير فعل مضمر، وهذا الذي ذكرناه يجوز في الأمر والنهي[4].

٢١٢- فإن قال قائل: من شرط خبر المبتدإ أنه يجوز فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي لا يجوز أن يكون فيهما، فكيف جاز أن يقعا خبراً للمبتدإ؟

قيل: جاز ذلك بحمل الكلام على معناه، وذلك أن الأصل: اضرب زيداً، فإذا قدمت (زيداً) مرفوعاً، وشغلت الكلام بضميره، فمعنى الكلام باق، وإنما رفع بشبه لفظه بالمبتدإ والخبر، فلما وجدنا مساغ جواز رفعه، لأنّ فيه تقدير إسقاط تقدير الفعل المضمر جوزنا رفعه، وحمل في الحكم على معناه، وأما إذا رفعت الاسم بعد حرف الجزاء، فلا يجوز أن ترفعه

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٣٨) هذا باب الأمر والنهي. "... وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم...الخ.

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١٤٠) هذا باب الأمر والنهي: "ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز" علق السيرافي على هذه العبارة قائلاً: لأن دخول الفاء لا معنى له هنا لأن الكلام إخبار محض، ولا مذهب للمجازاة فيه.

ثم قال سيبويه: "... وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء".

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٦٤، ٢٦٥) باب: الاشتغال.

(٤) الكتاب لسيبويه (١/١٣٨) هذا باب : الأمر والنهي.

بالابتداء، لأن حروف الشرط ألفاظ تقتضي الفعل، فلا يجوز أن يخلو منـــه، ومع ذلك فلو رفعت الاسم بالابتداء، لم يجز جزم الفعل بعده، لفصلها بين حرف الشرط وما قد عمل فيه الاسم ، لأنّ الجازم مع المجزوم، كالجار مـــع المجرور، وأضعف حالاً، فلهذا جاء في الجزاء الأمر والنهي، وإن اشـــتركا في قبح الرفع فيهما.

٢١٣- فإن قال قائل: فبأي شيء يرفع الاسم بعد حرف الجزاء، وقد شغلت الفعل بضميره، وهو مفعول في المعنى؟

قيل له: يرفع على إضمار فعل ما لم يسم فاعله، كأنك قلت: إن يكرم زيد تكرمه يأتك، وإنما جاز ذلك لأن الفعل إذا لم يسم فاعله لا يتغير معنى، ولو سميت فاعلاً لم يكن ينقض عملهن فجريا مجرى واحداً ، فوجب إضمار فعل ما لم يسم فاعله، ليصح رفع (زيد).

٢١٤- فإن قال قائل: أليس [٧٩] إذا رفعت (زيداً) بالفعل المضمـــر فقد جزمت الفعل الظاهر بـــ(إن)، وقد فصلت بينهما، فكيف جاز ذلـــك وقد امتنعت منه، إذ لم يظهر الفعل؟

فالجواب في ذلك: أنّ (إن) عملت في الفعل المضمر، والفعل الظـــاهر تبيين له وتوكيد، والفصل بين التوكيد والمؤكد، والبيان والمبين، بشيء يتعلق بالأول جائز، فلهذا حسن جزم الثاني إذا أضمرت الفعل.

واعلم أن حكم (هلا، وألا، ولولا، ولوما) في اختيار النصب بينهما[1]

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/٩٨)، هذا باب: ما يختار فيه النصب. وليـــس قبلـــه منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام: "وذلك أنّ من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً... وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، مقدمًا ومؤخرًا، ولا يســـتقيم أن يبتـــدأ بعـــده الأسماء، فهلاّ ولولا ولوما وألاّ".

كحكم حروف الجزاء، كقولك: هلا زيدًا ضربته[1]، فإن رفعت فعلى إضمار فعل ما لم يسم فاعله، ولا يجوز رفعه بالابتداء، لأنها حروف تقتضي الفعل[2]، إذ كان فيها معنى الأمر والتحضيض[3] فجرت مجرى الجزاء.

واعلم أن الفعل إذا كان لا يصل إلا بحرف جر لم يضمر، ولكن يضمر فعل في معناه، لأنّ حرف الجرّ لا يجوز إضماره، وحرف الجر مع المجرور كالشيء الواحد، وعمل حروف الجر كعمل حروف الجزم، فكما لا يجوز إضمار الجازم، فكذلك لا يجوز إضمار الجار، وعلة ذلك أجمع أنها عوامل ضعاف ، إذ كانت حروفًا ، وإنما يحذف العامل لقوته، كالفعل لجواز عمله مقدَّمًا ومؤخرًا، فلما كانت هذه الحروف لا يعمل فيها ما قبلها، وهي جوامد في أنفسها، لم يجز إضمارها، إذ كان عملها مؤخرة أضعف من عملها فيما قبلها، فاعرفه.

٢١٥- فإن قال قائل: فقد أجزتم إضمار (رُبَّ) في قوله[4]:

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٩٨/١) هذا باب ما يختار فيه النصب...الخ عقب العبارة التي في الحاشية السابقة مباشرة. "ولو قلت: هلا زيدًا ضربت ولولا زيدًا ضربت، وألاّ زيدًا قتلت جاز، ولو قلت: ألاّ زيدًا وهلا زيدًا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز.

(٢) المفصل (ص ٥٣).

(٣) وعقب عبارة سيبويه المذكور في الحاشية السابقة قال في الكتاب (٩٨/١): "وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض، فجاز فيه ما يجوز في ذلك".

(٤) قائله جران العود. في ديوانه ص: ٥٢، وانظر: خزانة الأدب (٣٦٣/٧)، (١٥/١٠) شاهد رقم (٨٠٤) وعقبه: إلاّ اليعافير وإلاّ العيسُ.

على أنّ الواو في "وبلدة" واو ربَّ. وبلدة مجرورة بربَّ المحذوفة وأنشده سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٦٣/١) هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. والبلدة: الفلاة. والأنيس: ما يؤنس به من إنسان أو حيوان.

قال الأستاذ عبد السلام هارون -رحمه الله- وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع

وبلدة ليس بها أنيس؟

قيل له: إنما جاز ذلك لأنَّ الواو صارت عوضًا.

٢١٦- فإن قال قائل: فلم جوزتم إضمار (من) باتفاق النحويين في قولهم: بكم درهم اشتريت ثوبك؟[1]

قيل له: إنما جاز إضمار (من) هنا لدخول الباء في (كم)، لأنَّهم استثقلوا إحاطة حرفين خافضين باسم، والمعنى لا يشكل، وقوي (من) في هذا الكلام، فكان قوة معناها في قولهم: بكم درهمًا، عوضًا منها.

=

قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه.

وأنشده سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣٢٢/٢) هذا باب يختار فيه النصب لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول. وهو لغة الحجاز . والشاهد فيه الموضع الثاني في رفع "اليعافير والعيس" بدلاً من الأنيس على الاتساع والمجاز. واليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبي. والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش لبياضها، وأصله في الإبل فاستعاره للبقر.

مواضع الشاهد: الإنصاف ص: ٢٧١، ٣٧٧، شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٢، ١١٧، ٢١/٧، ٥٢/٨)، همع الهوامع (٢٢٥/١، ١٤٤/٢)، التصريح على التوضيح (٣٥٣/١)، معاني القرآن للفراء (٤٧٩/١)، المقتضب (٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤/٤)، شذرات الذهب ٢٦٥، مجالس ثعلب ٣١٦، ٣٥٢.

(١) قال المبرد في المقتضب (٥٦/٣) هذا باب والبصريون يجيزون على قبح: على كم جذع، وبكم رجل؟ يجعلون ما دخل على "كم" من حروف الخفض دليلاً على "من"، ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، وبكم من رجل فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار.وليس إضمار "من" مع حروف الخفض بحسن ولا قوي، وإنما إجازته على بعد وما ذكرت لك حجة من أجازه، فهذه "كم" التي تكون للاستفهام.

بـــاب: حتى[1]

٢١٧- إن قال قائل: ما الأصل في (حتى)، أن تكون عاطفة أم جارة؟

قيل له: الأصل فيها أن تكون جارة، ودخولها في باب العطف حملاً على الواو ، والدليل على أن أصلها الجر أنها إذا جعلت عاطفة لم تخرج من معنى الغاية، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القوم حتى زيد، ومررت بالقوم حتى زيد[2]، فـــ(زيدٌ) بعض القوم، وإذا رفعت أيضًا على العطف، فهو بعض القوم ولو كان أصلها العطف لوجب أن يكون ما بعدها من غير جنس ما قبلها، إذا كانت حروف العطف هكذا حكمها، نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ولا يجوز جاءني زيد حتى عمرو، وكذلك لا يجوز الخفض على الغاية، فهذا دليل على أنها أصل الغاية[3].

٢١٨- فإن قال قائل: فمن أين أشبهت الواو؟

قيل: لأن أصل الغاية أن تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، ألا ترى أن قولك: ضربت القوم حتى زيد[4]، معناه: أن الضرب وقع على زيد، كما أنك لو قلت: ضربت القوم وزيدًا، لكان (زيدٌ) مضروبًا، فلما اشتركا في المعنى حملت (حتى)[5] على الواو.

---

(١) الأصول (٤٢٤/١)، الكتاب (١٦/٣)، المقتضب (٣٨/٢)، حروف المعاني ٦٤، الجنى الداني ٥٤٢، شرح جمل الزجاجي (٥١٣/١)،(١٦٤/٢).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (٤٢٥/١): "فإن قلت: مررت بالقـــوم حتى زيد، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الياء لتفرق بين ما انجر بالباء وبين ما انجر "بحتى".

(٣) أسرار العربية ص: ١٠٦ الباب الثالث عشر باب: نعم بئس.

(٤) المقتصد (٨٤١/٢)، الموجز في النحو ص: ٥٦، ٥٧.

(٥) الكتاب لسيبويه -رحمه الله- (٩٦/١) هذا باب يحمل في الاسم على اسم بُنِيَ عليه الفعلُ مرةً ويحملُ مرة أخرى على اسم مبني على الفعل: "ومما يختار فيه النصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته، وضربت القوم حتى زيدًا أباه،

٢١٩- فإن قال قائل: فلم وجب أن يكون ما بعد (حتى) جزءًا مما قبلها؟ قيل له: لأنّ معناها أن تأتي لاختصاص ما يقع عليه، إما لرفعته أو لدناءته، وذلك إذا قلت: ضربت القوم، فلابد أن يكون القوم عند المخاطب [٧٨] مخصوصين معروفين، وفيهم دنيء ورفيع، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فلابد أن يكون زيد إما أرفعهم أو دونهم، ليدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو إلى الخبثاء(١) ولو لم يكن (زيد) بهذه الصفة، لم يكن لذكره إياه فائدة، إذ كان قولك: ضربت القوم، يشتمل على (زيد)، فلما كان لابد من ذكر (زيد) على الوجه الذي ذكرناه، وجب أن يكون بعضًا مما قبله، ليدل على هذا المعنى، ولهذه العلة لا يجوز أن تقول: ضربت الرجال حتى النساء(٢)، لأن النساء ليس من نوع الرجال، ولا يتوهم دخولهن مع الرجال، فلهذا لم يجز، وإذا قلت ضربت القوم حتى زيدًا ضربته(٣)، فذكرت بعد (حتى) اسمًا وفعلاً من جنس الفعل المتقدم، وكان ناصبًا لضمير الاسم، فلك فيه ثلاثة أوجه:

الخفض على الغاية، وإذا خفضت الاسم صار الفعل الذي بعد الاسم مؤكدًا للفعل المتقدم، ولا موضع له، وإن نصبته أضمرت فعلاً ينصبه، وصار الفعل الظاهر تفسيرًا للفعل المضمر، ولا موضع لهما من الإعراب، لأنّ الفعل المضمر معطوف على المبتدإ به، فلما كان الفعل المبتدأ به لا موضع له من الإعراب، فكذلك حكم ما عطف عليه، والمفسر له يجري مجراه، فإذا رفعت

وأتيت القوم أجمعين حتى زيدًا مررت به، ومررت بالقوم حتى زيدًا مررت به. فحتى تجري مجرى الواو وثم. أسرار العربية ص: ١٠٦.

(١) لسان العرب، وتاج العروس "خبث".

(٢) أسرار العربية ص: ١٠٦، الباب الثالث عشر . باب: نعم وبئس، المتقصد (٨٤٢/١).

(٣) الأصول (٤٢٨/١)، المقتضب (٣٩/٢) هذا باب حتى.

الاسم صار مبتدأ، والفعل الذي بعده في موضع خبره[1]، وعلى هذا الوجه يصير موضع الفعل رفعًا، لأنه في موضع خبر المبتدإ. وأما إذا كان بعد (حتى) اسمان فلا يجوز الرفع على الابتداء والخبر، وذلك أن حرف الجر لا يجوز أن يخفض أكثر من اسم واحد إلا على طريق الاشتراك والنعت، فلو خفضت الاسم الأول في قولك: ضربت القوم حتى زيد غضبان، بقي (غضبان) بلا شيء يخفضه ولا يرفعه ولا ينصبه، وهذا يستحيل أن يكون مفردٌ معرب بغير شيء يُعربه، فلهذا بطل الجرُّ، وصار (حتى) هاهنا بمنزلة الواو وأمّا بيت الفرزدق[2]:

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب (١٧/٣) هذا باب حتَّى اعلم أنَّ حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول سرت حتى أدخلها، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت حتى أدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء. فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنها لم تجيء على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النَّصب كما خرجت إذن منها في قولك: إذن أظنُّك.

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن...الخ.

(٢) ديوان الفرزدق (٥١٨) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٨/٣) هذا باب حتى. بعد أن ذكر الشاهد: فحتَّى ههنا بمنزلة إذا، وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء.

- يهجو كليب بن يربوع رهط جرير، فجعلهم من الهون بحيث لا يسابُّون مثله لشرفه، ونهشل ومجاشع ابنا درام، وهم رهط الفرزدق.

والشاهد فيه: أن "حتى" هنا ابتدائية، دخلت على الجملة الاسمية، كما هي في حالة رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية.

وانظر : خزانة الأدب (٤٧٦/٩) شاهد رقم (٧٨٢)، الأصول (٤٢٥/١)، المقتضب

فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

فلو ذكرنا قبل (حتى) لفظ السبِّ، كقولك: يا عجبا يسبُّني الناس حتى كليب تسبني[1]، لجاز في (كليب) الرفع والجر، فالرفع على الابتداء والخبر[2]، والجر على الغاية، ويكون (تسبني) توكيدًا للسَّبِّ المتقدم، وإذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، إلا أن البيت لما لم يذكر في أوله السب لم يجز أن تخفض (كليبًا)، لأنه يبقى معلقًا بغير شيء، فلهذا لم يجز عندنا إلا الرفع،

=

(٤١/٢) هذا باب مسائل حتى في البابين: النصب والرفع، وشرح المفصل لابن يعيش (١٨/٨، ٦٢)، همع الهوامع (٢٤/٢)، شرح شواهد المغني (١٣٠)، رصف المباني (١٨١)، الجمل (٧٨).

(١) جاء في خزانة الأدب (٤٧٥/٩) قال الأندلسي -علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي- ت٦٦١هـ يقع بعدها الجملة الفعلية -أي حتى- والاسمية، وتسمى حرف ابتداء. وتفيد معناها الذي هو الغاية إما في التَّحقير أو في التَّعظيم ثم ذكر قول الفرزدق.

ثم قال البغدادي: أي تعجَّبوا لسبِّ الناس إيّاي حتى كليب، كأنه يقول: كلُّ الناس تسبني حتى كليب على حقارتها. ولو خفض هنا كليب لجاز، ويكون تسبُّني إما حالٌ من كليب، أو مستأنف. وحتى كليب متعلق به

قال ابن المستوفي بعد أن نقله: قوله أي تعجبوا في تفسير "واعجبًا" غير صحيح لأنه ينادي العجب على ما ذكره العلماء تأدُّبًا لا يأمر أحدًا به وقوله: "ولو خفض كليب هنا لجاز" محال، لأن الخفض بعد حتَّى إما أن يكون بالعطف على المجرور قبلها، أو يكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه. وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفردًا من جنس ما بعدها. فبقي الرفع لا غير وذكر قسميها في التعظيم والتحقير. ولم يأت إلا التحقير. وقوله: "يكون تسبني إما حال من كليب أو مستأنف بالرفع فيهما" وصوابه: "النصب فيهما" ولا أعلم ما أراد بقوله: "وحتّى كليب متعلق به" اهـ.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري (٥٣٥/١).

وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة، وحملوا الكلام على المعنى، والأجود قولنا، لأن اللفظ له حكم، وليس كل ما جاز على المعنى يجوز على العطف، فاعرفه.

بـــاب
ما تنصبه العرب وما ترفعه

٢٢٠- إن قال قائل: بأي شيء تنصب (وراءك) في قولك: (وراءك أوسع لك)[١]؟

المعنى المقدر هو: تأخر وراءك.

فإن قال قائل: فلم حسن النصب في قولك: ما صنعت وأباك؟[٢]

قيل له: لأن ضمير المرفوع لا يحسن العطف عليه إلا أن يؤكد، فعدل به إلى النصب، لقبح العطف على الضمير المرفوع فإن أكدت الضمير، قلت:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/٢٨٢) هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمترلة المثل: "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿**انتهوا خيرًا لكم**﴾ [النساء: ١٧١] و"وراءك أوسع لك"، وحسبك خيرًا لك"، إذا كنت تأمر.

انظر المفصل ص: ٤٩، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٨،٢٧).

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٢٩٧) هذا باب: ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم: "لأنه مفعولٌ معه، ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت النَّاقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تعمل في الاسم ما قبلها"

وعلق على هذه العبارة السيرافي فقال: "مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع، وهي والواو يتقاربان، فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ، وجعلوا الإعراب الذي كان مع الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف، كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها.

وخالفه الزجاج فقال: إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل، كأنه قال: ما صنعت ولا بست أباك. وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل في المفعول وبينهما الواو...

ما صنعت أنت وأبوك، حسن الرفع، والنصب [٧٩] أي جائز[1]، فاعرفه.

واعلم أنه ليس كل فعل يحسن فيه هذا، لو قلت: قمت وعمرًا، لم يحسن، ولا يجوز مع ذلك والأحسن أن يستعمل هذا الباب في كل فعل بمعنى (مع)، ألا ترى أن قولك: ما صنعت، يقتضي (مع)، إذ كان قولك: ما صنعت يقتضي مصنوعًا معه، فلهذا حسن تقدير (مع) في هذه الأفعال.

٢٢٢- فإن قال قائل: فمن أين جاز أن تنوب الواو عن معنى (مع)؟

قيل له: لأن (مع) تقتضي مشاركة ما بعدها مع ما قبلها، كقولك: جاءني زيد مع عمرو، فعمرو قد شارك زيدًا في المجيء، كما شاركه لو قلت: جاءني زيد وعمرو، فلهذا قامت مقامه[2].

واعلم أن المفعولات التي ذكرناها إنما نُسبت إلى ما ذكرناه من أجل المعنى، فسمي المصدر مفعولاً مطلقًا، لأن العامل أحدثه. وسمي (زيدٌ) وما جرى مجراه من المفعولات مفعولاً به، لأن الفاعل لم يفعل زيدًا، وإنما هي

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٩٧/١) هذا باب: ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم: "لأنه مفعولٌ معه، ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت النَّاقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تعمل في الاسم ما قبلها"

وعلق على هذه العبارة السيرافي فقال: "مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع، وهي والواو يتقاربان، فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ، وجعلوا الإعراب الذي كان مع الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف، كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها.

وخالفه الزجاج فقال: إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل، كأنه قال: ما صنعت ولا بست أباك. وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل في المفعول وبينهما الواو...

(٢) المفصل ص: ٥٦، شرح المفصل (٤٨/٢).

أفعال تحل بزيد، فلأجل تقديرنا أن الفاعل حل به، سمي مفعولاً به، وكذلك سمي الظرف مفعولاً فيه، لأنّ معنى الفعل أنه حلّ فيه.

وكذلك الحال[1] إذا كان معنى قولنا: أقمت ضاحكًا، أي: إقامتي في هذه الحال[2] .

وكذلك قولنا: جئتك مخافة الشر، فسمي أيضًا من أجله، لأنّ اللام مقدرة[3] .

---

(١) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٣٢٧/١) الحال تنقسم قسمين : مؤكدة ومبينة، فالمبينة هي التي تفيد من المعنى ما لا يفيده الكلام الذي يكون فيه نحو : جاء زيدٌ ضاحكًا. ألا ترى أنه لو لم تجيء بضاحك لم يكن قولك: جاء زيدٌ، مفيداً معناه. وانظر: المفصل للزمخشري ص: ٦١.

(٢) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٣٢٧/١) الحال تنقسم قسمين : مؤكدة ومبينة، فالمبينة هي التي تفيد من المعنى ما لا يفيده الكلام الذي يكون فيه نحو : جاء زيدٌ ضاحكًا. ألا ترى أنه لو لم تجيء بضاحك لم يكن قولك: جاء زيدٌ، مفيداً معناه. وانظر: المفصل للزمخشري ص: ٦١.

(٣) اللامات ص: ١٥٠، المفصل ص: ٦٠.

بـــاب

وهو ما كان من الأفعال يتعدى بحرف جر

اعلم أنّ الأصل في هذا الباب أن يتعدى الفعل بحرف الجـــــر، وإنمـــا حذف حرف الجرِّ استخفافًا، ولا يقاس عليه، وأكثر ما يحذف منه حـــرف الجرِّ إذا كان في الفعل دليل عليه، ألا ترى أن قولك: اخترت الرجال زيدًا، أن لفظ الاختيار يقتضي تبعيضًا، فلهذا جاز حذف (من) لدلالـــــة الفعـــل عليها، ومنه ما يحذف استخفافًا لكثرته في كلامهم، كقولهم: نصحت زيدًا، وسميتك زيدًا، وكنيتك أباعبدالله، لأن هذه الأشياء قد كثرت في كلامهـــم فاستخفوها، فحذفوا حرف الجر. وكلتك[1] ووعدتك، حذفوا حرف الجر، إذ لا يشكل معناهما.

فأمّا الباء[2] في قولك: لست بمنطلق، فليست ما تقتضيه منها (ليس) اقتضاء الأفعال لحرف الجرِّ إذ كانت (ليس) تعمل في الخبر، كعمل (كان) في خبرها[3]،

---

(١) جاء في معاني القرآن للأخفش (٢/٥٣٢): "...لأن أهل الحجاز يقولون: كلتُ زيدًا وزنته، أي كلتُ له ووزنت له".

(٢) قال أبو البقاء العكبري في اللباب (١٢٥) "أما قولهم بحسبك قول السوء، فالبـــاء زائدة، وقد عملت في لفظ الاسم، والموضع مرفوع، وشرط فيه الإسناد لتحصل الفائدة" وانظر سيبويه في الكتاب (٢/٩٣).

(٣) قال أبو البقاء العكبري في اللباب (١/١٧٣) وإنما أكد خبر "ليس" بالباء لثلاثـــة أوجه:

أحدها: أن الكلام إذا زيد فيه قوي، ولهذا زيدت (من) في قولك: ما جاءني من أحد.

والثاني: أنها بإزاء (اللام) في خبر "إنّ" وذكره أبوالبركات في هذا الوجه ما الحجازية (١/١٦٧).

والثالث: أن دخول حرف الجر يؤذن بتعلق الكلمة بما قبلها من فعل، أو ما قام مقامه، ولو حذفه لكان مرفوعًا أو منصوبًا. وكلاهما قد يحذف عامله، ويبقى بخلاف في حرف الجر.

وإنما تدخل في خبر[1] (ليس) على طريق التوكيد للنفي، لما ذكرناه في باب (ما)، فاعرفه، وقد تحتمل أن تجعل من قولك: من أحد[2]، مفيدة، وذلك أن (أحدًا) تستعمل بمعنى العموم[3]، فإذا قلت: ما جاءني أحد، جاز أن يتوهم إيجاب، و(أحد) قد دخلت من جهة المعنى، وصار اللفظ مختصًا لنفي الجنس.

---

(١) الجنى الداني ص: ١١٥.

(٢) اللباب لأبي البقاء العكبري (١/١٧٣)، شرح الكافية الشافية (٢/٥٧٩)، الجنى الداني ص: ٢٤٠.

(٣) قال أبو البقاء في اللباب (٢/٢٩٢) فأما أحد المستعمل للعموم كقولك: ما جاءني من أحد فهي أصل إذ ليس معناها واحدًا. وانظر شرح المفصل (٦/٣١)، "أوضح المسالك" (٤/٢٤١).

باب: التعجب[1]

٢٢٣- إن قال قائل: لم خصت (ما) من بين سائر الأسماء بالتعجب؟

قيل له: لإبهامها، والشيء إذا أبهم كانت النفس مشرفة إليه[2]، والدليل على أنّ (ما) أشدُّ إبهامًا من (من وأي)[3]، أنها تقع على ما لا يعقل، وعلى صفة من يعقل، و(من) تختص بمن يعقل، فصارت (ما) أعم، ومع ذلك فإن (ما) واقعةٌ على الشيء الذي يتعجب منه، وذلك أن الشيء ليس مما يعقل، فلم يجز إدخال (من) هنا . وأمّا (أي) فهي متضمنة للإضافة، والإضافة توضحها، فلذلك لم تقع هذا الموقع.

٢٢٤- فإن قال قائل: فهلا استعملوا (الشيء) إذ كان أبهم الأشياء؟

قيل له: إن (الشيء) ربما يستعمل للتقليل [٨٠]، ولو قلت: شيء أحسن زيدًا ، لجاز أن يعتقد أنك تقلل المعنى الذي حسن زيدًا، فتجنبوه لهذا الوجه، وأيضًا فإن الغالب على قولك: شيء حسن زيدًا، أنه إخبار عن معنى مستقر، وما تتعجب منه ينبغي أن يسرك في الحال، فأما ما قد استقر

---

(١) التعجب هو استعظام زيادة في وصف الفاعل ففي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره.

انظر المسألة: التبيين لأبي البقاء العكبري ص: ٢٨٢، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٨/٧، ١٤٩)، البحر المحيط (٤٩٤/١)، شرح جمل الزجاجي (٥٧٦/١)، المرتجل لابن الخشاب ص: ٤٧، الجنى الداني ٢٣٧، شرح الكافية (٣١٠/٢)، مجالس العلماء ١٦٤.

(٢) قال أبوالبقاء في التبيين ص: ٢٨٢: "ما" في التعجب اسم تام غير موصول، ولا موصوف، وقال أبو الحسن: هي بمعنى الذي. أما الفراء فإنه يراها استفهامية. معاني القرآن (١٠٣/١)، وأبوحيان وابن درستويه يريان كذلك الرأي. البحر المحيط (٤٤٩/١). وانظر : أسرار العربية (٤٧)، اللباب في علل البناء والإعراب (١٣١/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٩/٧)، وانظر المراجع السابقة.

وعرف، فلا يجوز التعجب منه، فلهذا خصت من بين سائر الأسماء بالتعجب.

٢٢٥- فإن قال قائل: فلم خص فعل التعجب بأن يكون منقولاً من الثاني؟

قيل له: إن النقل لا يكون إلا بالأفعال الثلاثية[1]، كقولك: قام زيد، ثم تقول: أقمته، وكذلك تقول: حسن زيد، فتخبر عنه، ثم تقول: أحسنته، إذا أردت أنك حسنته، نقلت هذه الأفعال إلى لفظ الرباعي، فصار: ما أحسن زيدًا، بمنزلة[2]: شيءٌ أحسن هو زيدًا، فصار (زيد) مفعولاً بجعل الفعل لغيره.

٢٢٦- فإن قال قائل: فلم لا يجوز في الأفعال الرباعية في غير التعجب؟

قيل له: في ذلك وجوه:

أحدها: أنه لو جاز النقل في الرباعي، لجاز في الخماسي والسداسي، ولو جاز ذلك أيضًا لصار السداسي سباعيًا، وليس في الأفعال ما هو على سبعة أحرف، فلما كان نقل الرباعي يؤدي إلى الخروج عن الكلام، لم يجز.

ووجه آخر: أن الأفعال الأصول تقع على ضربين: ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي ليحمل على الرباعي الذي هو الأصل، فلو نقل الرباعي لم

---

(١) قال عبدالقاهر الجرجاني في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (٣٨٤/١)، إن فعل التعجب منقول بالهمزة من غير التعدي إلى التعدي، وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١٤٤/٧): إن فعل التعجب محمول على أفعل في التفضيل لأن مجراهما واحد في المبالغة والتفضيل.

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٧٢/١) هذا باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه. وذلك قولك ما أحسن عبدالله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب و لم يتكلم به.

يكن لنا أصل يرد إليه، فلهذا لم يجز.

ووجه ثالث: وهو أن الثلاثي[١] أخف الأبنية، فلخفته جاز أن تزاد عليه الهمزة للنقل، وما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم تجز الزيادة فيه[٢].

٢٢٧- فإن قال قائل: فلم خصت الهمزة من بين سائر الحروف[٣]؟

قيل له: لأنها أقرب إلى حروف المد، إذ كانت من مخرج الألف، والألف لا تكون الابتداء بها[٤]، وكانت أولى من الهاء، لأنها قد كثر زيادتها في هذا الموضع، نحو: أصفر وأحمر[٥]، وما أشبه ذلك، فلما كثر زيادتها أولاً كانت أولى من سائر الحروف.

٢٢٨- فإن قال قائل: فمن أين زعمتم أن (أحسن) في التعجب فعل[٦]،

---

(١) انظر سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٧٣/١) هذا باب: ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل و لم يتمكن تمكُّنه.

(٢) ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ٥٠، ٥١ الباب الخامس: باب: التثنية والجمع.

(٣) يقول الخليل بن أحمد في كتاب العين (٥٢/١): "...أما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإن رفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح.

(٤) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٣٣/٤) هذا باب: الإدغام ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا. فللحلق منها ثلاثة. فأقصاها مخرجًا: الهمزة والهاء والألف...الخ.

وانظر المقتضب (١٩٢/١) هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد.

(٥) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٥١ الباب الخامس باب: التثنية والجمع.

(٦) يقول المبرد في المقتضب (١٧٣/٤) هذا باب: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة، لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب: التعجب. وذلك قولك: ما أحسن زيدًا، وما أكرم عبدالله فـ"ما" اسم مرتفع بالابتداء، و"أحسن" خبره، وهو فعل و"زيدا" مفعول به =

وما تنكرون أن يكون اسمًا[1] لوجهين: أحدهما: أن التصغير يدخله، كقولك: ما أحيسن زيدًا. والثاني: أنه يصح الأسماء، كقولك: ما أقوم زيدًا، والفعل معتل، فيقال: أقام زيد عمرًا، ولا يقال: أقوم زيد عمرًا؟

قيل له: الدليل على أنه فعل لزوم الفتح[2] لآخره، ولو كان اسمًا لوجب أن يرفع إذا كان المبتدأ ، ألا ترى أنك تقول: زيد أحسن من عمرو، ترفع وإن فتحتها قلت ما أحسن زيدًا، فتفتح، ولو كان الذي بعدها اسمًا

فتقديره: شيء أحسن زيدًا، إلاّ أن معنى التعجب دخله مع "ما"، ولا يكون ذلك في شيء غير "ما" وانظر سيبويه في الكتاب (١/ ٣٧) باب : ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل... الخ.

وانظر هذه المسألة في الإنصاف (١/١٢٦، ١٣٦، ١٣٧)، أسرار العربية ٤٨، ١١٣، ١٢٥، أمالي ابن الشجري (٢/١٣١، ١٣٤)، الأشباه والنظائر (٢/١٣١، ١/٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٨)، الرضى (٢/٢٨٨)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/١٤٧).

(١) يقول المبرد في المقتضب (٤/١٧٣) هذا باب: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة، لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب: التعجب. وذلك قولك: ما أحسن زيدًا، وما أكرم عبدالله فـ"ما" اسم مرتفع بالابتداء، و"أحسن" خبره، وهو فعل و"زيدا" مفعول به
فتقديره: شيء أحسن زيدًا، إلاّ أن معنى التعجب دخله مع "ما"، ولا يكون ذلك في شيء غير "ما" وانظر سيبويه في الكتاب (١/ ٣٧) باب : ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل... الخ.

وانظر هذه المسألة في الإنصاف (١/١٢٦، ١٣٦، ١٣٧)، أسرار العربية ٤٨، ١١٣، ١٢٥، أمالي ابن الشجري (٢/١٣١، ١٣٤)، الأشباه والنظائر (٢/١٣١، ١/٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٨)، الرضى (٢/٢٨٨)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/١٤٧).

(٢) شرح جمل الزجاجي (١/٥٨٤).

لارتفع، فلما لزمه الفتح دلَّ على أنه فعل ماض[1] .

٢٢٩- فإن قال قائل: فمن أين دل عليه قوله الفراء[2]: إنما يفتح آخره، ليفرق بينه وبين الاستفهام، والأصل فيه الاستفهام؟

قيل له: هذا لا يجوز، وذلك أن للاستفهام معنى مباينًا لمعنى التعجب، وإذا تباينت المعاني لم يجز أن يجعل أحدهما أصلاً للآخر ، فإذا كان قد فسد أن يجعل الاستفهام أصلا للتعجب ثبت ما ذكرناه وأما احتجاجهم بالتصغير فساقط، وذلك أن فعل التعجب قد لزم طريقة واحدة، فجرى في اللفظ

---

(١) يقول المبرد في المقتضب (١٧٣/٤) هذا باب: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة، لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب: التعجب. وذلك قولك: ما أحسن زيدًا، وما أكرم عبدالله فـ"ما" اسم مرتفع بالابتداء، و"أحسن" خبره، وهو فعل و"زيدا" مفعول به فتقديره: شيء أحسن زيدًا، إلاّ أن معنى التعجب دخله مع "ما"، ولا يكون ذلك في شيء غير "ما" وانظر سيبويه في الكتاب (١/ ٣٧) باب : ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل... الخ.

وانظر هذه المسألة في الإنصاف (١٢٦/١، ١٣٦، ١٣٧)، أسرار العربية ٤٨، ١١٣، ١٢٥، أمالي ابن الشجري (١٣١/٢، ١٣٤)، الأشباه والنظائر (١٣١/٢، ٦٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٨/٧)، الرضى (٢٨٨/٢)، المساعد على تسهيل الفوائد (١٤٧/٢).

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد (١٤٧/٢) ٣٤ : باب التعجب ويقول ابن الأنباري في الإنصاف (١٣٧/١) ١٥- مسألة: القول في "أفعل" في التعجب اسم هو أو فعل؟ "...وما اعترضوا به ليس بصحيح: أما قولهم: "إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب" فمجرد دعوى لايقوم عليها دليل، إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب، عن وجهه في موضع ما، فكذلك هاهنا، ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق ولا الكذب، فلا يصح أن يكون أصلاً له.

مجرى الأسماء، فأدخلوا عليه التصغير تشبيهًا بالاسم، وليس يجب أن يكون الشيء إذا حمل على غيره لشبه بينهما [٨١] أن يخرج من جنسه، إلاّ أن اسم الفاعل قد عمل عمل الفعل، ولم يخرجه ذلك إلى أن يكون اسمًا، وكذلك فعل التعجب -وإن صغر تشبيهًا بالاسم- فلا يجب أن يكون اسمًا.

ووجه آخر: وهو أن الفعل يدل على مصدره، وإذا زادوا ياء التصغير أرادوا تحقير الجنس الذي وقع فيه التعجب، وهو المصدر بعينه، فلم يمكنهم لعدم لفظ المصدر، فأدخلوا التصغير على الفعل، وهم يريدون به المصدر[١]، لأنه شبيه به ودال عليه، فإذا كان التصغير دخل على الفعل على طريق العارية لا على طريق التحقيق، لم يكن تصغيره دلالة على أنه اسم، وأما تصحيحه فلما ذكرناه من تشبيهه بالاسم، إذ قد لزم طريقة واحدة، كما يصح الاسم.

٢٣٠- فإن قال قائل: فما أوجه تصحيح الاسم؟

قيل له: ليفصل بينه وبين الفعل، وذلك أن ما كان على (أفعل) -وهو صفة- لا ينصرف[٢]، فإذا لم ينصرف، لم يدخله الجر ولا التنوين، كما أن الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، فلو أعللنا الاسم كما يعل الفعل لم يقع بينهما فصل، فجعل التصحيح فصلاً بينه وبين الفعل، وإنما كان الاسم الصحيح أولى من الفعل، لأن الفعل يتصرف فتدخل الحركات على حروف المد في تصاريف الفعل، وذلك مستثقل، والاسم يلزم طريقة واحدة، والحركة إنما تدخل على حروف المدّ في الاسم في موضع واحد، فكان أولى بالتصحيح من الفعل لما ذكرناه.

وأمّا (دار، وباب)[٣] فإنما أعلا لأن الجر والتنوين يدخلهما، فيقع بهما

---

(١) شرح اللمع لابن الدهان [ق(٩٣/أ)].

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٦ ، ١-هذا باب أفعل إذا كان صفة.

(٣) يقول ابن عصفور الإشبيلي في الممتع (٢/٣٦٤) فإن قيل: وما الدليل على أن =

الفصل بين الاسم والفعل، فلم يجب تصحيحهما، فحملا على الفعل في الإعلال لأنه أخف[1] .

واعلم أنك إذا قلت: ما أحسن ما قام زيد، فـ(ما) الثانية مع الفعل مصدر، وزيد: فاعل القيام، ولا تحتاج (ما) إلى ضمير يرجع إليها عند سيبويه لأنها بمنزلة (أن) في هذا الموضع، وإن كانت بمنزلة (الذي) لم تجز المسألة، لأنها في صلتها ضمير يرجع إليها، فإن أردت أن تجعلها بمنزلة (الذي) قبح، وكان لفظه: ما أحسن ما قام زيدٌ إليه، وكذلك تقول: ما أحسن ما كان زيد[2]، إذا جعلت (كان) بمنزلة (وقع) وجعلت (ما) والفعل

"بابًا"، "دارًا" و"ساقًا" وأمثالها على "فعل" بفتح العين في الأصل، ولعلها مضمومة في الأصل أو مكسورة؟ فالجواب أنه لابد من ادعاء أن العين متحركة في الأصل، لأن الألف لا تكون أبدًا أصلاً إلا منقلبة عن ياء أو واو، ولا يمكن أن يدعى قلب الألف في "باب"، و"دار" إلا عن حرف علة متحرك، إذ لو كان ساكنًا في الأصل لصحّ كما صح قول "بين"

(١) قال ابن جني في المنصف (٢٨٤/١) "باب"، و"دار" إذا جعلته علمًا فالتنوين لازم له، فجرت إبانة التنوين: أن الكلمة اسم لا فعل. مجرى إبانة : الميم الزائدة في أول الاسم الجاري على الفعل: أن الكلمة اسم لا فعل: فمن هنا وجب تصحيح "يفعل" اسمًا من "قام" ونحوه، ووجب إعلال "باب" و"دار".

(٢) يقول ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٥٨٤/١، ٥٨٥): إذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله، فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت: ما كان أحسن زيدًا، ففي ذلك خلاف بين النحويين: فمنهم من ذهب إلى أنّ كان زائدة وأحسن في موضع الخبر، ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع خبر "ما"، واسمها مضمر فيها يعود على "ما" والجملة التي هي أفعل وفاعلها في موضع خبرها. وهذا فاسد لأن (ما) التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن أفعل، إلا ما جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم: ما خير. وانظر: شرح جمل الزجاجي (٥٨٥/١).

مصدرًا ، فإن نصبت زيدًا بـــ(كان)[1] جعلتها بمنزلة (الذي)[2] وجعلت في (كان) ضميرًا يرجع إليها، ونصبت زيدًا على خبر (كان)[3] (...)[4] قبح أن تجعل (ما) بمنزلة (الذي) في هذا الموضع، لأن (ما)[5] إنما تقع على ذات مالا يعقل، وأحسن لا يعقل، ولا يحسن أن تقع على ذات ما يعقل[6]، ألا ترى أنك إذا قلت: ما كان في الدار؟ لكان الجواب: حمار ، أو ثور، ولا يجوز أن يكون الجواب : زيد ولا عمرو، إلا أنه جاز ما ذكرناه، لأن الصفة هو الموصوف، فإن قلت: ما أظرف ما كان زيد، وما أعلم ما كان زيد، كان محالاً، لأن (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر، فيصير التقدير: ما أظرف كون زيد، وما أعلم كون زيد، والكون لا يوصف بالظرف والعلم.

فإن نصبت (زيدًا) على أن تجعل (ما) بمنزلة (الذي) جاز ذلك، فاعرفه.

واعلم أن الألوان والخلق إنما لم يشتق منهما فعل، للتعجب لوجهين[7]:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٧).
(٢) المبرد في المقضب (١٨٤/٤)، ونقول في شيء من مسائل هذا الباب.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٥١/٧).
(٤) كلمة غير واضحة بالأصل.
(٥) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص: ٢٦٤، هذا باب وجوه "ما"، وقال: "ما" تقع سؤالاً عن ذات غير الأناسي وسؤالاً عن صفاتهم.
(٦) المقتضب (١٨٥/٤) ونقول في شيء من هذا الباب.
(٧) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٩٧/٤) هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله: "وذلك ما كان أفعل، وكان لونًا أو خلقه... وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجلا، ولا هو أفعل منه لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه...
=

أحدهما: أن أصل أفعالها أن يستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف وذلك أن (عور) أصله الاستعمال (اعور)، وكذلك (حول) [٨٢] أصله (احول)[1] .

وما زاد عن الثلاثي من الأفعال في باب الاستعمال لم يجب أن ينبى منها فعل التعجب، لأن ذلك يؤدي إلى إسقاط الزوائد منه حتى يرجع إلى ثلاثة أحرف، ثم تدخل عليه همزة التعدي، وإسقاط الزوائد منه يبطل معناه، فلهذا لم يجز أن يبنى من الألوان، ولا مما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال، وإن كان زيداً، إلاّ أن تكون الزوائد لو حذفت لم يخل بمعنى، كقولك: ما أفقر زيداً، وإن كان المستعمل : أفتقر زيد، لأنك رددت (أفتقر) إلى (أفقر)، فكان اللفظ لا يغير من معنى الكلمة، فلهذا جاز، وكذلك تقول: ما أعطاه للدرهم، وأولاه بالجميل، لأنك رددت (أولى وأعطى) إلى أصلهما، ثم نقلتهما بالهمزة، فأصلهما واحد، فلهذا جاز نقل (أعطى وأولى)[2] .

=

وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل. ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل. فلمّا كان مضارعًا للفعل موافقًا له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً.

وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذا ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجل، وما ليس فيه فعل من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشدّ يده، وما أشدّ رجله، ونحو ذلك".

وانظر: المقتصد (٣٨٠/١)، المقتضب (١٨١/٤).

(١) الإنصاف لابن الأنباري (١٤٦/١)، المنصف لابن جني (٢٦٠/١).

(٢) المقتضب (٩٧/٤) هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (٩٧/٣) هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وفي كتاب سيبويه (٢١/١): هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد...

٢٣١- فإن قال قائل: فمن أين زعمتم أن الأصل في (عور): أعـورّ، وما تنكرون أن أصله (عور) لا (اعورّ)؟

قيل: الدليل على ما ذكرناه من وجهين:

أحدهما: أنه قد اطرد في هذه الألوان والخلق[١] أن يجيء على (أفعلّ)، كقولك: اصفر واخضر، ولا يجيء على (فعل) نحواً، فـدلّ امتنـاع فعـل التعجب من جميعها أنه مرفوع في الاستعمال[٢]، فإن الأصل في الاسـتعمال الفعل المطرد في جميع الباب.

والوجه الثاني: أن (أفعل) أثقل من (فعل)، ومـن كلامهـم جـواز التخفيف من الثقيل، أعني أنهم ينتقلون من الثقيل إلى الخفيف، وإنما نقـل (عور) من (أعورّ)، و(حول) من (احول)، وليس من كلامهـم أن ينقلـوا الخفيف إلى الثقيل، إذا اتفقا في المعنى، أعني الخفيف والثقيـل، لأن نقـل الخفيف يوجب تكلفًا لا فائدة فيه، إذا كانا في هذا الموضع قـد اتفقـا في المعنى، ومثل هذا لا يقع من حكيم، فدل استعمالهم (عور) و(اعور) بمعنى واحد، أنّ (عور) مخفف من (أعور) ويجوز أن يعتل في امتناع اشتقاق الفعل من الألوان والخلق بما يحكى عن الخليل[٣]، وهذه الأشياء لما كانت مستقرة في الشخص ولا تكاد تتغير، جرت مجرى (....)[٤] الثلاثة التي لا يعني للفعل

---

(١) الكتاب لسيبويه (٩٧/٤) هذا باب ما لا يجوز فيه أفعله.

(٢) المقتضب (١٨١/٤) هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهـم ولا يتصرف تصرّف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة، لأن المعنى لزمه علـى ذلك وهو باب التعجب وانظر الكتاب لسيبويه (٢٥٠/٢، ٢٥١) باب: مـا لا يجوز فيه ما أفعله.

(٣) الكتاب لسيبويه (٤/ ٩٨) هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله . "وزعم الخليل أنهم إنما منعهم ....الخ" تقدمت العبارة كاملة وانظر: المقتضب (١٨٢/٤).

(٤) غير واضحة بالأصل.

فيها كـ(اليد والرِّجل)، فكما لا تقول: ما أيداه، ولا: ما أرجله، إذ كانا اسمين ليس بجاريين على فعل ، فكذلك لا يجوز في الألوان والخلق اشتقاق فعل التعجب حملاً على (اليد والرِّجل)[1] .

واعلم أنك إذا قلت: أحسن بزيد، وأظرف بعمرو، فالباء يجوز أن يكون موضعها رفعًا ونصبًا، والأظهر أن يكون موضع الباء وما بعدها رفعًا[2]، لأنّ (أحسن) فعل، ولابد للفعل من فاعل، ووجب أن تكون الباء مع الاسم في موضع الفاعل، فهذا هو الظاهر.

وأما من جوز أن يكون موضعها رفعًا ونصبًا، فإنه يقول: في الفعل والفاعل، وهو (أحسن)، كما أضمر فيه، إذا كان بعد (ما) فاعل قدر الثاني مضمراً، صار حرف الجر مع ما تعلق به في موضع المفعول، وهذا القول ضعيف ، وإنما ضعف وفارق: ما أحسن زيدًا، وإنما جاز الإضمار في: ما أحسن، لتقدم (ما) عليه، وما اسم مبتدأ، وأحسن: في موضع خبره[3]، فلم يكن بد من تقدير ضمير يرجع إلى المبتدإ.

وأما قوله: أحسن بزيد، فلم يتقدم قبله ما يدل على الإضمار [٨٣]، فإذا أمكننا أن تحمل الكلام على ظاهره، كان ذلك أولى من التأويل البعيد.

٢٣٢- فإن قال قائل: فما وجه استعمال فعل التعجب على لفظ

---

(١) هذه عبارة الخليل بن أحمد كما في الكتاب (٩٨/٤) هذا باب: ما لا يجوز فيه ما أفعله وتقدم نقلي بها وانظر: المقتصد (٣٨١/١)، شرح المفصل (١٤٦/٧)، المقتضب (١٨٢/٤) هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة، لان المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب.

(٢) شرح المفصل (١٤٨/٧)، شرح جمل الزجاجي (٥٨٨/١).

(٣) المقتصد (٣٧٣/١، ٣٧٤)، المقتضب (١٧٣/٤) هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرّف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة، لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب.

الأمر، وإدخل الباء معه؟

قيل له: يجوز أن يكون أرادوا بذلك المبالغة في المدح، فأدخلوا الباء لأنهم قدروه بأحسن: اثبت بزيد، فلما أرادوا هذا المعنى أدخلوا الباء، إذ كان (اثبت) يتعدى بحرف الجر ، ودخله معنى: حسن جدًّا، لأن لفظ الأمر فيه طرف من المبالغة[1]، فلهذا أجازوه ويجوز في إدخال الباء وجه آخر، وهو أنهم أرادوا أن يفصلوا بين لفظ الأمر الذي هو يراد به التعجب وبينه ، إذ كان أمرًا في الحقيقة[2].

واعلم أن لفظ: أحسن بزيد، لا يتغير لواحد خاطبت أو لاثنين أو لجماعة، أو لمؤنث أو لمذكر[3]، كقولك: يا زيد أحسن بعمرو، ويا هند أحسن بعمرو[4]،وإنما لم يختلف لفظه لأنك لست تأمره أن يفعل شيئًا ، وإنما هذا اللفظ بمنزلة قولك: ما أحسن عمرًا، فكما أن: ما أحسن عمرًا، لا يتغير، فكذلك ما قام مقامه.

واعلم أن الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه لا يجوز ، هكذا ذكر سيبويه[5]، وقد أجاز بعضهم الفصل بينهما بالظروف

---

(١) ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد (١٤٩/٢) ٣٤- باب: التعجب قال: "وإن كانت صيغته صيغة الأمر، وهو خبر بمعنى إنشاد التعجب .... مجرورًا بعده المتعجب منه بباء زائدة كما مثل، وهو في زيادة الباء نظير قول العرب: كفى بالله، أي كفى الله".

(٢) ابن عصفور الإشبيلي في شرح جمل الزجاجي (٥٨٨/١).

(٣) أسرار العربية ص: ٥٢، المقتصد (٣٧٧/١).

(٤) شرح اللمع لابن الدهان [ق٩٧/أ].

(٥) الكتاب لسيبويه (٧٣/١) هذا باب: ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكنَّ تمكنه. وذلك قولك: ما أحسن عبدالله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به، ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما ولا تزيل شيئًا عن موضعه ولا تقول فيه ما يحسن، ولا =

وحروف الجر[1].

فأما امتناع الفصل فلأنّ (أحسن) قد لزم طريقة واحدة، فقد شابه من هذا الوجه الحروف في العمل[2]، وكان المنصوب بعده -وإن كان معرفة- يشبه التمييز، وإن كان ليس بتمييز في الحقيقة، ووجه شبهه بالتمييز أنك إذا قلت: ما أحسن، فقد أبهمت، فإذا ذكرت زيداً أو عمراً، بينت من الذي قصد بالإخبار عنه بهذا المعنى، وإن لم تجعل نصبه على هذا المعنى، لأن فعله مقول عنه، فجرى مجرى المفعول الذي يتعدى إلى الفعل، وخرج من حكم التمييز، وهو مع ذلك: يجري مجرى المثل، لا يفارقه لفظه في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع، والأمثال حقها ألا تغير عمّا سمعت[3]، فلما اجتمع في فعل التعجب هذه الجهات التي ذكرناها منع الفصل بينه وبين مفعوله، إذ كانت الأشياء حقها ألا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه.

فأما من أجاز الفصل بينه وبين معموله بالظرف وحروف الجر، فقال: إن فعل التعجب وإن لم يتصرف، فليس يكون أضعف من الحروف، لأنه لم يخرج من الفعل إذا لم يتصرف، وقد وجدنا الحروف الناصبة يفصل بينها وبين ما تعمل فيه بالظروف، فكان فعل التعجب أولى بجواز الفصل، وهذا لا يدخل على ما ذكرناه، لأنّ اجتماع الأمور التي ذكرناها بمجموعها منع الفعل، وأما إذا انفرد بعض أوصافه، فليس يجب أن يجري حكمه مجرى مجموع الأوصاف.

٢٣٣- فإن قال قائل: قد قالت العرب[4]: ما أحسن بالرجل أن يفعل

=

شيئًا مما يكون الأفعال سوى هذا وانظر: شرح المفصل (١٥٠/٧).

(١) المفصل للزمخشري ص: ٢٧٧، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٩/٧، ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية (١٠٩٨/٣) باب عطف النسق.

(٢) ابن عقيل في المساعد في تسهيل الفوائد (١٥٧/٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٧).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٧).

الجميل، والتعجب وما عمل فيه لحرف الجرّ؟

قيل له: لا يلزم، وذلك إن كان أوقع التعجب، فإن وقع بها فهي وما بعدها مصدر ، والمصدر (....)[1] الرجل المخصوص ، لأن معنى الكلام: ما أحسن فعل إلا جميل بالرجل، فالمدح والذم إنما يقعان بأسماء الأفعال، فصار (بالرجل) -وإن كان مخصوصًا- يرجع التعجب إليه[2]، فلم يقع الفصل، لأنه في المعنى هو المتعجب منه، فأما [٨٤] ما كان من حروف الجرّ والظروف التي تجري هذا المجرى فيما تعلقت به، فلا يجوز الفصل بينها لما ذكرناه من الفصل بينهما.

واعلم أنك إذا رددت فعل التعجب إلى نفسك قلت: ما أحسنني[3]، زدت نونًا قبل ياء المتكلم، ليسلم الفعل، وأنت بالخيار إن شئت سكنت النون الأولى وأدغمتها في النون الثانية، وإن شئت أظهرت النونين، وهذا أجود، لأن المفعول منفصل مما قبله، وكذلك إذا جمعت.

فأما إذا رددت إلى نفسك في حال الاستفهام زدت ياء مجردة على النون وكسرتها ، لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا ، فإن ثنيت أو جمعت قلت : ما أحسننا[4] ، فرجعت الفتحة إلى النون لزوال الياء، ويجوز أيضًا الإدغام ، فأما إذا رددت الفعل في النفي إلى نفسك ، قلت: ما أحسنت[5] ، سكنت النون ، لمجيء تاء المتكلم ، وقد بينّا ذلك فيما

---

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

(٢) شرح اللمع لابن الدهان [ق٩٣/أ].

(٣) شرح جمل الزجاجي (١/٥٩٠)، المقتضب (١٨٥/٤)، ونقول في شيء من مسائل هذا الباب.

(٤) شرح جمل الزجاجي (١/٥٩٠).

(٥) المقتضب (١٨٦/٤)، ونقول في شيء من مسائل هذا الباب.

مضى، فإن جمعت قلت: ما أحسنّا[1]، بالإدغام، لا غــــير، لأن النــون في (أحسن) تسكن، ولا يجوز تحريكها فلما لقيتها النـــــون الثانيـــة ، وهـــي متحركة، التقى حرفان من جنس واحد، وهما في تقدير كلمة واحدة، وإذا كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فلهذا وجب الإدغام.

(١) شرح جمل الزجاجي (١/٥٩٠).

بـــاب: النـــداء[1]

٢٣٤- إن قال قائل: ما بال الاسم المفرد مبنيًا، والمضاف معربًا، وإذ مثلت ما انتصب عليه المضاف، كان هو والمفرد في ذلك سواء، كقولـــك: دعوت زيدًا ودعوت عبدالله، فإذا جئت بـــ(يا) اختلفا؟

قيل: هذا الذي ذكرت إنما هو عبارة الكلمة، وأنت إذا قلت: يا زيد، فلست مقبلاً على مخاطب بهذا الحديث عن زيد، إنما خطابك فيه لزيـــــد، وإذا قلت: دعوت زيدًا، فأنت مخاطب غير زيد بهذا، ولو خاطبت بهــــذا زيدًا، لقلت : دعوتك ، ولم تقل: دعوت زيدًا، والتـــأويل تـــأويل فعـــل، والمعنى معنى خطاب ، فوقع (زيد) بين حالتين، بين المخبر عنــــه -وهـــو غائب، لأنّه معرض عنك- وبين المخاطب، لأنك تريد[2] غيره. فضــــارع المكنى، لأنك إذا خاطبت فإنما تقول: أنت فعلت، وإيـــاك أردت، وهمـــا اسمان مبنيان، فلما خوطب المنادى باسمه الذي يقع فيه الحديث عنه عند من يخاطب، صار غير متمكن في هذا الموضع، فعدل عن الإعراب إلى البنــــاء، لأنه وقع موقع اسم مبني[3] .

٢٣٥- فإن قال قائل: ما بال هذا المفرد كان بناؤه على حركة؟

قيل له : لأن المنادى من قبل كان مستحقًا للإعراب ، وكل اسم كان معربًا ثم أزيل عنه الإعراب لعلة عرضت فيه، وجب أن يبنى على حركـــة، ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق، نحو: (من وكم

---

(١) مصادر هذا الباب: الكتاب (١٨٢/٢)، المقتضب (٢٠٢/٤) هذا باب النـــداء، المقتصد (٧٥٣/٢)، شرح جمل الجرجاني (٨٢/٢)، شرح قطر النـــدى وبـــل الصدى (٢٨٧)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٦٠٦/١٢).

(٢) المقتضب (٢٠٤/٤) هذا باب النداء.

(٣) أسرار العربية ص: ٩١، المقتصد (٧٥٤/٢)، المقتضب (٢٠٥/٤) هـــذا بـــاب: النداء.

وما) فلهذا وجب أن يبنى المنادى على حركة.

٢٣٦- فإن قيل: فلم صار الضم أولى من سائر الحركات؟

قيل له[1]: لأنّ الفتح مبني على أصل لو بنى عليه لم يعلم أمعرب هذا أم مبنيٌّ، إذ كان في الأسماء ما لا ينصرف، فلو ناديته وفتحته لم يُعلم أنه منصوب على أصل ما يستحقه المنادى أو مبني، فسقط الفتح لما ذكرناه، ولم يجز الكسر، [٨٥] لأن المضاف إلى المتكلم الاختيار فيه حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها، نحو: يا غلام أقبل[2]، فلو كسرت المنادى، لم يعلم أنه مفردٌ أو مضاف، فسقط الكسر أيضًا، فلم يبق إلا الضم، فلهذا خصَّ بالضم[3].

٢٣٧- فإن قال قائل: أليس النكرة (و) المضاف مخاطبين كالمفرد، فهلاَّ يبنيا لوقوعهما موقع المكنيّ، كما يبنى المفرد؟

قيل له: الفصل بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ المفرد وقع بنفسه موقع المكنى، ألا ترى أنه يتعرف بنفسه كما يتعرف المكنى، وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه[4]، فلم يقم مقام المكنّى في جميع أحكامه، كما رفع المفرد، وأما النكرة فبعيدة الشبه بالمكنى،

---

(١) الإنصاف (١/٣٢٦).

(٢) الأصول (١/٣٣٠).

(٣) أسرار العربية ص: ٩١، شرح جمل الزجاجي (٢/٨٣)، المقتصد (٢/٧٥٤)، المقتضب (٤/٢٠٥) هذا باب: النداء.

(٤) أسرار العربية ص: ٩٢، الباب الثاني عشر باب ما لم يسمَّ فاعله، المقتضب (٤/٢٠٥) هذا باب النداء قال: فإن قال قائل: فالمضاف والنكرة مخاطبان، كما كان في المفرد المعرفة ، وقد كان حقهما أن يخبر عنهما ، ولا يخاطبا. قيل له: قد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه، كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء، كما كان قبل ذلك.

فلم يجز بناؤهما.

والوجه الثاني: أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع المكنى، كوقوع المفرد لم يلزم بناؤهما، لأنه عرض في المضاف ما يمنع البناء، وكذلك ما يقوم مقامه، وأما النكرة فنصبت للفصل بينها وبين النكرة المقصود قصدها، فبنيت النكرة المحضة على أصل البناء، وبنيت النكرة المقصود قصدها، إذ كانت هي المخرجة عن بابها، وكانت أولى بالتغيير[1].

٢٣٨- فإن قال قائل: فقد وجدنا مضافًا مبنيًّا، كقوله تعالى: ﴿**من لدن حكيم عليم**﴾[2] ؟

قيل له: إنما ترد الإضافة الاسم إلى الإعراب، إذا لم يكن المضاف مستحقًا للبناء في حال الإضافة، وهو متضمن للإضافة كالمنادى، ألا ترى أنه لا تلزمه الإضافة في جميع أحواله، وأما (لدن) ليس لها حال تنفك بها من الإضافة، فلما كان البناء يلزمه في حال إضافته، لم يجز إعرابه.

٢٣٩- فإن قال قائل: أليس إذا خاطبت إنسانًا، فقلت له: أنت تفعل، فقد يجوز أن يُشْكل عليه خطابك له، إذ كان هذا اللفظ يصلح أن يكون له ولغيره ، فهلاّ جعل المنادى كالمضمر، إذ كان مخاطبًا، وإن وقع فيه اللبس الذي ذكرته؟

قيل: الفصل بينهما أن المنادى معرض عمن يناديه، وليس يعلم أنه المقصود إلا بنفس اللفظ فقط، واللفظ لا يدل عليه دون غيره[3]، فاحتجنا إلى ذكر اسمه (....)[4] .

وأما المخاطب غير المنادى فثم إشارة بيد أوعين مع اللفظ، فصار هذا

(١) أسرار العربية ص: ٩٢، الباب الثاني عشر باب: ما لم يسمّ فاعله.

(٢) سورة النمل آية (٦).

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢/٨٦،٨٧).

(٤) كلمة غير واضحة.

المعنى يضطر المخاطب إلى العلم بأنه مقصود بالخطاب، فلهـــذا اســتغنى بالمضمرات عن الأسماء الظاهرة.

واعلم أن المنادى المعرفة فيه اختلاف، فمن النحويين[1] من يقول: إن تعريفه الذي كان فيه قبل النداء قد بطل، وحـــدث فيـــه تعريـــف آخـــر بالنداء[2]، وأما ابن السراج[3] فيقول: تعريفه باق فيه، والأجـــود القـــول الأول، وإنما كان أجود لأن الاسم العلم تعريفه من جهة القصد، وإذا اجتمع القصد إلى النداء تعرّف المنادى، ألا ترى أن قولك: يا رجل، معرفة بالقصد و(يا)، فوجب إذا نادينا زيدًا وما أشبهه أن يبطل تعريفه من جهـــة النيّـــة، ويصير ما حصل له من التعريف و(يا) ، إذا كان هذا التأويل ممكنًا في (زيد) وما أشبهه ، فحمل الشيء على معناه، وما هو حاصل له في الحال أولى.

وأمّا ما ذهب إليه ابن السراج فإنه رأى أن بعض الأسماء لا يقع فيهـــا اشتراك[4]، نحو: الفرزدق، [٨٦] قال: والتنكير إنما هو باشـــتراك الأسمـــاء، وهذه شبهة ضعيفة، لأنه لا يمتنع أن يسمى بالفرزدق أشخاص كثـــيرة، إذ كانت التسمية ليست بمحظورة، وإذا كان كذلك، صار حكم جميع الأسماء واحدًا في جواز الاشتراك فيها، فوجب أن يكون الأمر على ما ذكرنا أولى، ولا يجوز وجه آخر في إيجاب تنكير الأسماء، أن يقال لما كـــان المكنـــى لا يختص بشخص دون شخص في حال النداء، ثم ذكرنا أن الاسم العلم وقع

---

(١) شرح اللمع لابن برهان [ق٢٥/ب]، المبرد في المقتضب (٢٠٥/٤) هـــذا بـــاب النداء. قال: "ألا ترى أنك تقول: إذا أردت المعرفة يا رجل أقبل. فإنما تقديره: يا أيها الرجل أقبل، وليس على معنى معهود، ولكن حدثت فيه إشـــارة النـــداء، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٨٩/٢).

(٣) شرح اللمع لابن الدهان [ق٢٥/أ]، الأصول (٣٣٠/١).

(٤) شرح اللمع لابن الدهان [ق٢٥/ب]، الأصول (٣٣٠/١).

في موضعه، وجب أن يحصل في موضعه جهالة، حتى يتبين بالقصد إليه، كما حصل ذلك في المضمر الذي قام مقامه.

واعلم أنّ المفرد المعرفة إذا نعته بمفرد معرفة، فلك في النعت وجهان: الرفع والنصب[1]، فأما الرفع: فبالحمل على اللفظ، وأما النصب: فبالحمل على الموضع.

٢٤٠- فإن قال قائل: أما الحمل على الموضع فمسلم، لأن الموضع نصب، فمن أين حمل النعت على اللفظ، وهذه الحركة ليست بحركة إعراب، فإذا جاز الحمل على اللفظ فهلا جاز أيضًا النعت على لفظ ما لا ينصرف، كقولك: مررت بعثمان الظريف[2] ؟

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١٨٢/٢) هذا باب: النداء زعم الخليل -رحمه الله- أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد، وموضعها واحد.

وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل.

قلت: أرأيت قولهم يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل؟

قال نصب لأنه صفة لمنصوب.

وقال: وإن شئت كان نصبًا على أعني.

فقلت: أرأيت الرفع على أيّ شيء هو إذا قال يا زيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع.

وفي المقتضب (٢٠٧/٤) هذا باب: النداء. قال المبرد: "فإن نعتّ مفردًا بمفرد فأنت في النعت بالخيار إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته".

(٢) المقتضب (٢٠٧/٤) هذا باب النداء. قال المبرد: فإن قال: فهذا المرفوع في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة قولك: مررت بعثمان الظريف؟ لم تتبعه الاسم لأن الاسم في موضع مخفوض، وأنه منعه أنه لا ينصرف، فجرت صفته على ما كان ينبغي أن يكون عليه.

فالفصل بينهما اطراد البناء في كلّ منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب، وليس كلّ اسم ممنوعًا من الصرف.

قيل له: إنما جاز حمل النعت على اللفظ في المنادى، لأنّ الضمّ قد اطـــرد في كل مفرد، فصار اطراده يجرى مجرى عامل أوجب له ذلك، فشـــبهت الضمة في المنادى بحركة الفاعل ، لما ذكرناه من الاطراد، وإنما يجب ذلك في عامل الرفع، وإنما قبح فيما لا ينصرف في حال الجر، فليس ذلك بمطـــرد في اسم، فصارت الفتحة عارضة؛ فلم تبلغ من قوتها أن تشبه بالحركة التي تجب من أجل عامل ، فإذا كان كذلك، فإن حمل النعت على الموضع[1] الذي قد عمل فيه عامل واحد، ولم يجز حمل النعت على حركة عارضة لما ذكرناه.

٢٤١- فإن قال قائل: كيف جاز أن يكون النعت معربًا والمنعوت مبنيًّا؟

قيل له: لأن المنعوت استحق البناء لعلة فيه، وهو كونه منادى، وأمـــا النعت فليس بمنادى، فلم تعرض له علة البناء، فوجب أن يكون معربًا، رفعته أو نصبته، ألا ترى أن ما لا ينصرف ينعت بالمنصرف، إذا لم تعرض فيه علة تمنع الصرف، فقد بان لك أن المنادى وإن كان مبنيًا فنعته معرب.

٢٤٢- فإن قال قائل : فلم لا يجوز الرفع في نعت المضاف، حملا على لفظ المنادى، كما يجوز الرفع فيه إذا كان مفردًا؟

قيل له: لأنّ نعت المفرد كان حقه أن يحمل على الموضع، لأنه الأصل، وإنما تحمله على اللفظ ، لاجتماع علتين : أحدهما : ما ذكرناه من اطراد الضم في كل مفرد ، والثانية : أنه يجوز حذف الموصوف وإقامـــة الصفـــة مقامه، فلما كانت الصفة المفردة لو حلت محلّ المنادى ضمت جـــاز فيهـــا الرفع، كما يجوز فيها الضم.

وأما الصفة المضافة[2] فليس لها هذا الحكم، ألا ترى أنها لو قـــامت

---

(١) الكتاب لسيبويه -رحمه الله- (١٨٤/٢) هذا باب: النداء.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٨٤/٢) هذا باب النداء. قال الخليـــل: "المنـــادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه... فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته... المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصبًا إذا =

مقام الموصوف لم تكن إلا المنصوبة، فلم يكن لدخول الضم وجه، فلزمت وجهًا واحدًا، وهو النصب.

فأما ما لزمه النصب إذا كان منادى، فليس له إلا طريقة واحدة، ونعته أيضًا لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب[1]، كقولك: يا عبدالله الظريف، ويا رجلاً صالحًا، ويا خيرًا من زيد.

واعلم أن حكم المعطوف أن يجري حكمه [٨٧] على ما يستحقه لو وليه عامل المعطوف عليه، إذ كان شريكًا له، فإذا عطفت على المنادى فاعتبره في نفسك، فإن كان مفردًا وجب له الضم، وكان المعطوف مثله أيضًا مضمومًا، وإن كان مضافًا أو نكرة أو مضارعًا للمضاف نصب، كقولك[2] : يا زيد، ويا عبدالله، ويا زيد ورجلاً صالحًا، ويا زيد وخيرًا من عمرو، وكذلك لو قدمت هذه الأسماء التي تستحق النصب ثم عطفت عليها بمفرد معرفة ضممته ، إذ كان حكم كل واحد منهما كأنّه منادّى في نفسه، إلا أن يكون المنادى معرفة مفردة ، فعطفت عليها باسم فيه ألف ولام ، فإنه يجوز ذلك -فيما فيه الألف واللام- الرفع والنصب، كقولك: يا زيد والحارث[3]، وإن شئت نصبت (الحارث)، وقد قرئ بالوجهين جميعًا: ﴿يا

=

كان المفرد ينتصب في الصفة".

-المقتضب (٢٠٩/٤) هذا باب النداء.

(١) شرح جمل الزجاجي (٩١/٢) المقتضب (٢٠٩/٤) هذا باب النداء قال: "..فأما المضاف المنادى فنعته لا يكون إلا نصبًا، مفردًا كان أو مضافًا، وذلك قولك: يا عبدالله العاقل.

لأنك إن حملته على اللفظ فهو منصوب، والموضع موضع نصب".

(٢) الأصول لابن السراج (٣٣٢/١، ٣٣٣، ٣٤٤).

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١٨٦/٢) هذا باب النداء : "... وتقول: يا زيد وعمرو، ليس إلاّ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: "يا" وكذلك يا زيد وعبدالله، ويا

=

جبال أوِّبي معه والطير﴾.

وقرأ الأعرج بالرفع[1]، فأما الرفع فعلى العطف على اللفظ، وأما النصب فبالعطف على الموضع، وإنما جاز فيه الوجهان لأن (يا) لا يصح أن تدخل (على) ما فيه الألف واللام، فلما لم يجز لما فيه الألف واللام أن يليه حرف النداء، لم يكن له حكم يختص به كما كان ذلك لما ذكرناه من الأسماء المضافة والمفردة ، فلما لم يكن له حكم يختص به، وكان الاسم الذي قبله له لفظ ومعنى، حمل ما فيه الألف واللام على اللفظ مرة، إذ كان اللفظ قد يجري مجرى لفظ المرفوع، وحمل مرة على الموضع إذ كان نصبًا، واعلم أن الرفع عند سيبويه[2] ومن تابعه الوجه ، وأما أبو عمر الجرمي[3] وأبوعثمان[4] ومن تابعهما[5] فإنهم يختارون النصب[6]، والحجة لمن اختار

=

زيد لا عمرو، ويا زيد، أوعمرو، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ولكنه على يا.

وقال الخليل -رحمه الله- من قال : يا زيد والنضر فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يردّ فيها الشيء إلى أصله.

فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج ﴿**يا جبال أوبي معه والطيرُ**﴾ فرفع [سورة سبأ آية ١٠] وانظر : المتقضب (٢١٢/٤) هذا باب النداء، الأصول (٣٣٦/١)، معاني القرآن (٣٥٥/٢)، المعارف (٤٦٥)، الاتحاف (٣٥٨)، النشر (٣٤٩/٢)، الشواذ (١٢١)، المقتصد (٧٧٦/٢).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢٠٢/٢) هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه. وانظر: شرح اللمع لابن الدهان [ق٣٤/ب].

(٣) شرح اللمع لابن الدهان [ق٢٧/ب].

(٤) الصرف والنحو (٢٠٧)، شرح اللمع لابن الدهان [ق٣٤/ب، ق٢٧/ب].

(٥) الصرف والنحو (٢٠٧)، شرح اللمع لابن الدهان [ق٣٤/ب، ق٢٧/ب].

الرفع قوية، وذلك أن ما فيه الألف واللام لفظه لفظ المفرد، وهو معرفة فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف بالقصد مع (يا)، ألا ترى أنّ قولك: يا رجل، إذا قصدت قصده يجري في التعريف مجرى ما فيه الألف واللام بمنزلة المفرد المعرفة العلم، ولو عطفت على الأول -أعني الذي فيه الألف واللام- لم يجز فيه إلا الضم، ووجب أن يختار ما يشاكله، وهو الرفع.

وأما من اختار النصب فقد جعل الألف واللام مقام التنوين والإضافة، فلو كان الاسم مضافًا آمنوا بالنصب، فكذلك مقام مقامهما يوجب لهما النصب ، وهذه العلة فيها إدخال، وذلك أن التقدير لو كان صحيحًا لوجب النصب في النعت، إذ كانت فيه الألف واللام، ولم يجز رفعه كما لم يجز رفع المضاف، فلما كانت الألف واللام في النعت لم توجب نصبه، علمنا أهما لا يجعلان الاسم كالمضاف، وإذا كان كذلك جرى ما فيه الألف واللام مجرى المفـــرد العلم المعرفة، فكان الأولى فيه أن يكون مرفوعًا ليشاكل لفظ ما قبله.

واعلم أنّ ما فيه الألف واللام لا يجوز أن تدخل عليه (يا) إلا اسم الله تعالى، وإنما لم يجز ذلك لأنّ الألـــف واللام تعريفهما من جنس تعريف (يا) مع القصد، وهما لفظ ممكن إسقاطه من الكلمة ، فلما نابت (يا) مـــع القصد عنهما ، لم يحتج إليها والدليل [٨٨] على أنّ تعريف الألف واللام من جنس تعريف (يا) مع القصد، لأنك لو قلت في ضرورة الشعر: يا الرجل[١]، لكان كمعنى: يا رجل، لأن الألف واللام تبطل مع العـــهد، ويصير تعريفها للجنس فقط، والدليل على أن العهد ساقط -أعني مع العهد- أنه يجوز للشاعر أن يقول : يا الرجل، من غير تقديمه ذكر، فإذا

=

(٦) المقصد (٧٧٨/٢)، المبرد في المقتضب (٢١٢/٤) هذا باب النداء.

(١) المقتصد (٧٥٩/٢)، الأصول (٣٧٢/١).

كانت (يا) تنوب عنها، لم يحتج إليها، فهذا هو الأصل، وإن اضطر شاعر فأدخل (يا) على الألف واللام جاز، كما قال[1] :

فَيَا الغُلامان اللَّذان فرَّا

إيَّاكُمَا أنْ تَكْسِبَانَا شَرَّا

فوجه ذلك أنه أراد: يا أيها[2] الغلامان، فحذف المنادى وهو (أي) وأقام الصفة مقامه.

وأما اختصاص (يا) باسم الله تعالى فجواز دخول (يا) عليها فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره، أحدها: كثرة الاستعمال ومنها: أنه جرى مجرى الأسماء الأعلام. ومنها : أن الف واللام لا يفارقانه[3]. ومنها : أن الأصل فيه (إلاه) فلما أدخلت فيه الألف واللام أسقطت همزة (الاه)، فأدغمت لام التعريف في اللام التي بعدها، فصارت الألف واللام عوضًا من الهمزة[4] الساقطة ، فجرى الألف واللام فيه مجرى بعض حروفه ، فلاجتماع هذه الجهات جاز دخول (يا) عليه[5].

---

(١)أسرار العربية ص: ٩٣، الضرائر ص١٨، شرح جمل الزجاجي ٢/٩٠، ما يجوز للشاعر للقزاز (١٤٦)، المقتضب (٢٤٣/٤)، هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو وهي: يا، وأيا، وهيا، وأيَّ، وألف الاستفهام.

(٢)أسرار العربية ص: ٩٣، الباب الثاني عشر. باب: ما لم يسم فاعله، الإنصاف (١/ ٣٣٨).

(٣) ما يجوز للشاعر من ضرورة ص: ١٤٦.

(٤) الكتاب لسيبويه (١٩٥/٢) هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا ولا عطفًا عليه، الكتاب (٤٩٨/٣) هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها.

(٥) شرح جمل الزجاجي (٩٠/٢)، أسرار العربية ص: ٩٣، ٩٤ الباب: الثاني عشر. باب: ما لم يسمَّ فاعله.

فأما (الذي والتي)[(١)]: فلا يجوز دخول (يا) عليهما، وإن كانت الألف واللام لا يفارقانهما ، لأنهما صفتان ، ولم يكثر استعمالهما، ففارقتا اسم الله تعالى، وكذلك لو سميت رجلاً بالحارث والعبّاس، لم يجز إدخال (يا) عليهما لما ذكرناه في قلّة استعمالهما، ولأنَّ الألف واللام ليستا فيه بعوض من حرف، فقد بان لك اسم الله تعالى لم اختص بما لا يشاركه فيه اسم، فلهذا جاز أن يختص بدخول (يا) عليه، واعلم أنك إذا ناديته تعالى قطعت ألفه: يا ألله[(٢)] اغفر لي، وإنما قطعت الألف لتدل بقطعها أنها في هذا الموضع قد خالفت سائر ما فيه الألف واللام، لأن هذا اسم قد نودي نداء ما فيه الألف واللام أصلية، فوجب أن يؤتى بلفظها على لفظ الألف واللام الأصلية، ليطابق لفظها الحكم الذي قد اختصت به، إن شاء الله .

واعلم أنه يجوز أن تدخل ميماً مشددة آخر هذا الاسم بدلاً من (يا) ، فلهذه العلة شدّدت ليكون التشديد بمنزلة (يا) إذ كانت حرفين، فتقول: اللهم[(٣)] اغفرلي، فتجري مجرى: يا ألله[(٤)] اغفر لي، ولا يحسن الجمع بينهما

---

(١) المقتضب (٢٤١/٤) هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعوّ وهي: يا، وأيا، وهيا، وأيّ وألف الاستفهام.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٩٥/٢) هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلا أنّهم قد قالوا: يا ألله اغفر لنا...".

انظر: الإنصاف (٣٣٧/١) ٤٦- مسألة: القول في نداء الاسم المحلّى بأل، أسرار العربية ص: ٩٣، التصريح على التوضيح (٢١٦/٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (١٩٥/٢) هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأول، ولا عطفًا عليه. المقتضب (٢٣٩/٤) هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو وهي: يا، وأيّا، وهيا، وأيّ، وألف الاستفهام.

(٤) معاني القرآن للفراء (٢٠٣/١) عند قوله تعالى: ﴿**قل اللهم مالك الملك**﴾ [آل عمران:٢٦] اللهم: كلمة تنصبها العرب. وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ =

إلاّ في ضرورة الشعر[1]، وإنما فتحت الميم لأنّ الحروف أصلها السكون، فإذا زيدت الميمان، وهما ساكنان، لم يجز الجمع بين ساكنين، فحركت الميم الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين، وصار الفتح أولى لخفته وثقل التشديد وقد حكى عن الفراء[2]: أن الميم عوضٌ من قولك: يا ألله[3] أمّنا منك بخير، فحذفت الياء وبقيت الميم التي في (أمّنا) مشددة مفتوحة.

وهذا القول ليس بشيء من وجهين:

أحدهما: أنه يستحسن أن يقال: يا ألله أمنا منك بخير، فتاتي بـ(يا) في أول الكلام و(أمنا) في آخره ، ولو كان على ما قال لحسن: يا اللهم اغفر لي، فلما قبح الجمع بين الميم و(يا) علمنا أن الأمر فيها على ما ذكرناه دون ما ذكره[4] .

والوجه الثاني: أنه مستحسن: [٨٩] اللهم أمّنا منك بخير، فلو كانت الميم، المراد بها ما ذكر، لحصل في الكلام الذي ذكرناه تكرار، والتكرار مستقبح، وحسن استعماله دليل على فساد ما قال[5]، إن شاء الله، فقد ثبت

زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادي بيا، كما تقول: يا زيد، ويا عبدالله، فجعلت الميم فيها خلفًا من ياء، المقتضب (٢٣٩/٤) هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو....إلخ.

(١) أسرار العربية ص: ٩٤.

(٢) قال الفراء في معاني القرآن (٢٠٣/١) سورة آل عمران آية (٢٦): "...ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخفَّفة، مثل الفم وابنم وهم، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها، أم، تريد: يا ألله أمّنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت. فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها".

وانظر أسرار العربية ص: ٩٣، واللامات ص: ٨٥.

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) شرح جمل الزجاجي (١٠٧/٢).

(٥) شرح جمل الزجاجي (١٠٧/٢).

بما ذكرناه أن (يا) لا تدخل على ما فيه الألف واللام، فإن أردت أن تذكر اسمًا فيه الألف واللام جئت بـ(أي) وأوقعت حرف النداء عليها، كقولك: يا أيها الرجل أقبل، فـ(أي) هنا مبنية على الضم كـ(زيد) وموضعها نصب، لأنّ لفظ النداء وقع عليها، والرجل: مرفوع وهو نعت لـ(أي)، بمنزلة قولك: يا زيد الظريف[1]، إلاّ أنّ (الرجل) لا يجوز فيه النصب، كما يجوز في (الظريف)، والفصل بينهما أنّ (يا) إنما تدخل وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، فصارت معه كالشيء الواحد[2]، فجرى (يا) مجرى المفرد، فأرادوا أن يكون لفظه كلفظ المفرد، فلهذا لم يجز النصب في نعت (أي).

وقد أجاز المازني[3] النصب فيه تشبيهًا بنعت (زيد)، والوجه ما بدأنا به لما ذكرنا من العلة. وايضًا فإن حقّ اللفظ أن يكون اللفظ أخذًا من المعنى، والضم في المنادى قد اطرد حتى جرى مجرى المفعول ، فلمّا كان المنادى في المفرد له لفظ ومعنى، (صار) حمل النعت على اللفظ أكثر، وقد يجوز أن يحمل على المعنى، إذ كان المنادى يصحُّ السُّكوت عليه، فيقع التصرف في النعت، فإذا كان المنادى لا يصح السكوت عليه، لم يجز التصرف في نعته، وحمل على لفظه[4] .

٢٤٣- فإن قال قائل: فمن أين خصت (أي) من بين سائر الأسماء المبهمة بأن جعلت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام؟

---

(١) شرح جمل الزجاجي (٩٢/٢)، الإنصاف (٣٣١/١) ٤٥-مسألة المنادى المفرد العلم، معرب أو مبني.

(٢) المقتضب (٢٦٧/٤) هذا باب: المبهمة وصفاتها.

(٣) المقتصد (٧٧٨/٢)، شرح الكافية الشافية (١٣١٨/٣) قال ابن مالك: فأجاز المازني والزّجاج نصف صفة "أي" قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة، همع الهوامع (٥٠/٣) المفعول به.

(٤) المقتضب (٢٦٦/٤، ٢٦٧)، هذا باب المبهمة وصفاتها.

قيل له: لأن (أيا) لا معنى لها في نفسها، وإنما يحسن معناها لما يضاف إليها. وأما (هذا وذاك) وما أشبههما فلها معان في أنفسها، فلما أرادوا إدخال اسم لغير فائدة في نفسه، بل للوصلة إلى غيره، كان (أيّا)، إذ لا معنى له في نفسه، فكان أولى بالزيادة مما له معنى في نفسه.

٢٤٤- فإن قيل: فلم زيدت (ها) على أصلها؟

قيل: في ذلك أقوال:

أحدها: أن (أيًّا) تستعمل مضافة ولا تنفصل من الإضافة إلاّ في النّداء فلمَّا حذف منها المضاف عوضت (أيّ) ها[١] .

وقول آخر: أنهم أدخلوها توكيداً للنداء[٢] .

ووجه ثالث: أنّ ما فيه الألف واللام هو المنادى في المعنى، فلمّا لم يصحّ دخول (يا) عليه، لما ذكرناه، أدخلوا على (أيّ) ها للتنبيه[٣]، فليكن قائماً مقام حرف النداء الذي يستحقه الألف واللام.

واعلم أنك إذا قلت: يا هذا الرجل، فلك فيه وجهان:

أحدهما: أن تقدره تقدير (أيّ) أعني وصلة إلى ما فيه الألف واللام، فإذا قدرت هذا التقدير، لم يجز في (الرجل) إلاّ الرفع[٤] .

والوجه الثاني: أن تجعل (هذا) بمنزلة (زيد)، لأن في السكوت عليه فائدة[٥]، فإذا قدرت هذا التقدير صار (الرجل) بعده بمنزلة (الظريف) بعد

---

(١) همع الهوامع (٣/١٩٧).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/١٩٧) هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه.

(٣) المقتضب للمبرد (٤/٢١٦) هذا باب النداء.

(٤) المقتضب (٤/٢١٦) هذا باب: النداء.

(٥) الكتاب (٢/١٨٨) هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا، ولا يقع في

(زيد)، فيجوز لك حينئذ الرفع والنصب[1]، فإن قلت : يا أيها[2] الرجل ذو المال، فلك في (ذي المال) الرفع والنصب ، فالرفع بالنعت لــ(الرجل)، والنصب على البدل من (أيّ)[3]، ولا يجوز أن تقول:لأنه نعت، لأنَّ المبهمة لا تنعت بالمضاف، وإنما لم يجز أن يكون المضاف نعتًا لـــ(أيّ) في النّداء، لأنّ المضاف يمكن أن [٩٠] تدخل عليه (يا) وقد بينّا أنّ (أيّا) إنّما احتيج إليها وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، لامتناع دخول (يا) عليه، فإن كان المضاف يصح دخول (يا) عليه لم يحتج إلى (أيّ)، فلهذا لم يجز أن تنعت (أيًّا) بالمضاف، وأمّا إذا قلت يا زيد الطويل ذو الجمة[4]، فلك في (ذي الجمة) الرفع والنصب ، فالرفع على النعت لــ(زيد) والنصب على وجهين: أحدهما: أن تجعله بدلاً من زيد، كأنّك قلت: يا ذا الجمة والوجه الثاني: أن يكون نعتًا لــ(زيد).

واعلم أن الحروف التي ينادى بها خمسة وهي (يا ، وأيا ، وهيا ،

موقعه غير المفرد، المقتضب (٤/٢١٧) هذا باب: النداء.

(١) الكتاب (٢/١٨٨) هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا، ولا يقع في موقعه غير المفرد، المقتضب (٤/٢١٧) هذا باب: النداء.

(٢) الكتاب (٢/١٩٥) هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أوالشتم لأنه لا يكون وصفًا للأوّل ولا عطفًا عليه.

(٣) الكتاب (٢/١٩٢، ١٩٣) هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا، ولا يقع في موقعه غير المفرد. المقتضب (٤/٢١) هذا باب الاسمين اللذين يجعلان اسمًا واحدًا، نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعد يكرب.

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢/١٩٣) هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا ولا يقع في موقعه غير المفرد: "ومن قال: يا زيد الطويل قال: ذا الجُمَّة، لا يكون فيه غير ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل. وإن رفع الطويل وبعده ذوالجمّة كان فيه الوجهان". وانظر شرح اللمع لابن الدهان [ق٣٣/ب].

وأي، والألف)[1] .

فأمّا الألف فلا تستعمل إلاّ للقريب منك، كقولك: أزيد أقبل، فإن كان بعيداً استعملت له (يا) وسائر الحروف، وإنما وجب ذلك لأنّ البعيد منك لا يحتاج إلى مدّ الصوت، وسائر الحروف -سوى الألف- فيها حرف مدّ يمكنك مدّ الصوت به ، فلهذا وجب استعمالها للبعيد، وأما القريب منك فلا يحتاج إلى مد الصوت[2]، فاختيرت لأنه له الهمزة لا مد فيها، وهي همزة الاستفهام، وإنّما كانت الهمزة أولى، لكثرة زيادتها أولاً، وأما (يا) فقد تستعمل للقريب والبعيد، وإنما جاز ذلك فيها خاصة لكثرة استعمالهم للبعيد، بحصول مدّ الصوت فيها، واستعمالهم (أيا، هيا) للقريب على طريق التوكيد والحرص على البيان.

واعلم أنّ حروف النّداء قد تحذف، إذا كان المنادى منك قريبًا، كقولك[3]: زيد أقبل، وغلام عمرو تعال، فهذا[4] مطرد في جميع الأسماء إلا

---

(١) الكتاب سيبويه (٢/٢٢) هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه.

وانظر: شرح جمل الزجاجي (٢/٨٢)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٨٨)، المقتضب (٤/٢٣٣) هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعوّ وهي: يا، وأيا، وهيا، وأيّ وألف الاستفهام.

(٢) شرح اللمع لابن الدهان [ق٢٩/ب)].

(٣) شرح اللمع لابن الدهان [ق٣٠/أ].

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/٢٣٠) هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو قال: "ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد، يا هذا، ويا رجل ولا يجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من أيّ حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيهذا، ولكنك تقول: إن شئت: من لا يزال محسنًا أفعل كذا وكذا، لأنه لا يكون وصفًا لأيّ.

النكرة والمبهم فإنّه لا يجوز إسقاط حرف النداء منهما، لأنّ المبهم هو من نعت (أيّ)، لأنك تقول: يا هذا أقبل، الأصل فيه : أي هذا فيصير (هذا) نعتًا لـ(أيّ) كالألف واللام، فلو قلت: هذا أقبل، لأجحفت بالاسم، إذا حذفت الموصوف وحذفت النداء، لا يجوز أن تقول: رجل أقبل، مما يكون نعتًا لـ(أيّ)، والأصل: يا أيها الرجل، فلو أسقطت (يا) منه، لكنت قد أجحفت به، لحذف الموصوف وحرف النداء، وقد كثر حذف حرف النداء في القرآن كقوله تعالى: ﴿**يوسف أعرض عن هذا**﴾[1]، و﴿**ربنا لا تزغ قلوبنا**﴾[2]، ويجوز أن يكون الحذف كثيرًا في القرآن لأن الله تعالى قريب ممن يدعوه، فلهذا حذف النداء.

فأمّا: يا تيم تيم عدي[3] .

ففيه وجهان:

أحدهما : يختاره المبرد[4] : وهو أن يكون الأول مضافًا إلى (عدي) ،

---

(١) سورة يوسف آية (٢٩).

(٢) سورة آل عمران آية (٨).

(٣) قال البغدادي في خزانة الأدب (٢/٢٩٨) شاهد رقم (١٣٢) على أن "تيمًا" الأول يجوز فيه الضم والنصب، وفي الثاني النصب لا غير. قال اللخمي في "شرح أبيات الجمل" وأضاف تيمًا إلى عدي للتخصيص.

- الكتاب لسيبويه (١/٢٦، ٣١٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠، ١٠٥)، (٣/٢١)، الخصائص (١/٣٤٥)، أمالي ابن الشجري (٢/٨٣)، ديوان جرير ص:٢٨٥، في طبعة أخرى (٢١٢)، الكامل (٧/١٤٦)، المقتضب (٤/٢٢٩).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/١٣٢١) قال ابن مالك مذهب المبرد أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، المقتضب (٤/٢٢٩) هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف.

كإضافة الثاني إليه ثم حذفه ، فبقي منصوبًا على نية الإضافة ، وأما قول سيبويه[1] فيجعل الاسم الأول هو المضاف إلى (عدي) لاعتماد الكلام عليه، ويصير (تيم) الثاني حشو الكلام ، فكأنه مع الأول مضافًا إلى الثاني، وانتصب الثاني بوجود لفظ الإضافة فيه ، والأول مضاف في الحقيقة.

وأما (ابن أم، وابن عم)[2] فمن فتحهما بناهما، والذي أوجب لهما البناء تضمنهما لحرف الجر[3] وكثرة استعمالهما، ووقوعهما موقع ما يجب له البناء، نحو : يا زيد ، ويا عمرو، فلاجتماع هذه المعاني يبنى، واكتفى بالمعنى على إضافة اللفظ، وهو أن اللام تقتضي ذلك لا محالة، فأغنى هذا المعنى عن إضافتها في اللفظ.

وأما من كسر فالوجه فيه ما ذكرناه من جعل الاسمين اسمًا واحدًا[4]، فلما صار بهذه المترلة جريا مجرى (غلام وصاحب)، وتجتزئ بالكسرة[5]،

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٢٠٦)، هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمترلة الآخر، همع الهوامع (٣/٥٨) قال المبرد: هو على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف إليه الثاني والثاني توكيد أو بيان، أو بدل.

-شرح الكافية الشافية (٣/١٣٢١) وقال ابن مالك: ....وإن فتح الأول فهو على مذهب سيبويه [الكتاب (١/٣١٤)] منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/٢٠٥) هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمترلة اسم واحد، شرح اللمع لابن الدهان [ق٤١/أ].

(٣) أي لام الإضافة [الأصول لابن السراج (١/٣٨٨)]، المقتضب (٤/٢٥١).

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢/٢١٤) هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافًا إليك.

(٥) شرح اللمع لابن الدهان[ق٢٦/ب].

وكذلك يحذف: يا ابن أم، ويا ابن عم[1] .

(١) قبل المضاف إليه: وقالوا: "يا ابن أم، ويا ابن عم، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي. وقد قالوا أيضًا: يا ابن أم ويا ابن عم ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسمًا، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلوا. وإن شئت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم. وانظر : الأصول (٣٨٨/١).

بـــاب: الترخيـــم[1]

اعلم أن الترخيم لا يستعمل إلا في النداء، لأنه باب حذف، [٩١] ألا ترى أن المنادى المفرد قد حذف منه التنوين والإعراب، فلما جاز حـــذف التنوين منه والإعراب[2] ، جاز أيضًا حذف بعض حروفه استخفافًا لدلالة ما بقي عليه.

ولا يرخم من الاسماء إلا ما يستحق البناء[3]، أما ما جرى في النـــداء على أصله في النصب، فلا يجوز ترخيمه، لأنه في النداء بمنزلته في غير النداء، فإن اضطر شاعر، جاز أن يرخم الاسم في غير النداء، ويحمل ذلك في غـــير النداء[4] على طريق التشبيه، وإنما صار في الترخيم المختار أن يحذف آخـــره ويبقى ما قبله على حركته وسكونه لأن الاسم في الحقيقة موضع الحروف، وإنما يحذف هذا الموضع فقط، فوجب أن يبقى ما قبله على أصله، ليدل على ذلك المحذوف، وإنما لم يجز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، مما ليـــس في

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١١٣/٢)، المقتصد (٧٩١/٢) همع الهوامع (٧٦/٣)، علل النحو [ق٩١] قال السيوطي في الهمع (٧٦/٣) الترخيم حذف آخر المنادى، ولا يرخم غيره إلاّ ضرورة إن صلح له، وله غير علم، وذي تاء، ومعوض ومنتظر في الأصح، ولا ملازم النداء، ومندوب، ومستغاث باللام قطعًا ولا دونها ومضاف ومبني غير النداء خلافًا لزاعمها.

وقيل: الترخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء. والـــترخيم في اللغـــة: التسهيل واللين.

(٢) أسرار العربية ص: ٩٥.

(٣) المقتصد (٧٩١/٢).

(٤) قال سيبويه (٢٤٧/٢) هذا باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلـــة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط.

- أسرار العربية ص : ٩٦، ٩٧. المقتضب (٢٥١/٤، ٢٥٢) هذا باب ما لا يجوز فيه إلاّ إثبات الياء.

آخره الهاء، لأن الغرض في الترخيم تخفيف، وفي الأسماء ما هو على سبعة أحرف، وهو نهاية بنائها، وأقلها ما كان على ثلاثة أحرف، وإنما نحط السبعة حتى نبلغ بها إلى الثلاثة، فلما كانت الثلاثة نهايتها في الحقيقة لم ترخم[1] وأما ما كان ثالثه الهاء[2]، فإنما جاز ترخيمها، لأنّ الهاء ليست من بناء الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم[3] ، فلما كانت في المعنى منفصلة جاز حذفها.

وأما المبهم فلا يجوز ترخيمه، لأنه وإن كان معرفة فهو في الأصل من نعت (أي) ، فلما كان في المعنى نعتًا صار غير منادى ، فلهذا لم يرخم، وإن شئت قلت: إنه لما كان نعتًا للاسم ثم حذفت المنعوت قبح ترخيمه، لأن ذلك يكون إجحافًا به.

وأما الجمل فلا يجوز ترخيمها لأنها تحكي[4]، وذلك أنك لو رخمتها بطلت حكايتها.

وأما ما كان في آخره ألف ونون زائدتان فإنما حذفا معًا في الترخيم لأنهما زيدا معًا فجريا مجرى زيادة واحدة[5] .

وأما ما كان في آخره حرف مد زائد فإنما حذف مع حذف الآخر تشبيهًا بألف (عثمان)، وذلك أن الألف في (عثمان) ساكنة، وهي قبل آخره، وهي حرف مد بمنزلة الألف واللام، فحذفت مع الألف من (عمار)[6].

---

(١) شرح اللمع لابن الدهان [ق٤٦/ب].

(٢) أسرار العربية ص: ٩٦، شرح جمل الزجاجي (١١٤/٢).

(٣) أسرار العربية ص: ٩٦.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد (٥٥٣/٢) قال : "ويجوز ترخيم الجملة وفاقًا لسيبويه" النحويون متفقون على منع ترخيم العلم المركب تركيب إسناد، ونصّ سيبويه في باب الترخيم على المنع، قال: الحكاية لا ترخم، ومثل بتأبط شرًا.

(٥) المقتصد (٧٩٤/٢).

(٦) المقتصد (٧٩٤/٢)، شرح جمل الزجاجي (١١٤/٢)، المساعد على تسهيل الفوائد (٥٥٠/٢).

وحكم ألفي التأنيث كحكم الألف والنون لأهما زيدتا أيضًا معًا. فأما إذا حذفت الزائدتان ، وهي في الأسماء أقل من ثلاثة أحرف ، لم يجز إلا حذف الآخر، لما ذكرناه من الإجحاف بالاسم، وكرهوا أن يبقى الاسم على حرفين.

وأما الهاء فإنما وجب حذفها وحدها، طال الاسم أو قصر، لأها ليست من بناء الاسم الأول، وهي كالمنفصل منه، وإذا حذفت لم يجز أن يحذف معها غيرها، إذ كانت غير متعلقة بالاسم تعلقًا شديدًا، فلهذا حذفت وحدها[١] .

٢٤٥- فإن قال قائل: لِمَ لَمْ يعمل ما قبل الاستفهام فيه وفيما بعده؟

قيل له: لأن الاستفهام إذا دخل على الجمل كان استفهامًا عن جميعها، مثل قولك: أضربت زيدًا؟ فلو قدمت (ضربت) على الألف لم يبق معنى الاستفهام فيه، وهو مقدم، والمعاني ليس لها قوة تصرف فيما قبلها وفيما بعدها، فلذلك لم يجز أن يعمل: ضربت زيدًا، وبينها ألف الاستفهام[٢].

وأما الأسماء نحو: (أيّ، ومن، وما) فلا يجوز أيضًا أن يعمل فيها ما قبلها، لهذا لو قلت: علمت أيهم في الدار، بنصب (أيَّهُم)، لم يجز[٣]، وإنما لم

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١٢٣/٢).

(٢) المقتضب (٢٩٧/٣) هذا باب من مسائل "أمْ" في البابين المتقدمين لنوضّح كلَّ باب على حياله، ونبينه من صاحبه إن شاء الله.

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٠٦/٢) هذا باب أي مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بصلة. "....فأما الوجه الذي يستحيل فيه أن يكون يريد في موضع مريد إذا كان حالاً فيه وقع الإتيان، لأنه معلق بيأتينا، كما كان فيها معلقًا برأيت في: أي من رأيت في الدار أفضل، فكأنك قلت: أيهم فنـــــحدثه فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام. وانظر: المقتضب (٢٩٩/٢)، هذا باب مسائل (أيّ) في

يجز ذلك لأن الأصل أن يدخل ألف الاستفهام على هذه الأسماء، وإنما حذفت ألف الاستفهام [٩٢] استغناء، لأن هذا الكلام لا يكون إلاّ استفهامًا، فصارت الألف محذوفة وحكمها باق، فلهذا منعت الفعل من العمل في هذه الأسماء.

٢٤٦- فإن قال قائل: فكيف جاز أن تعمل فيها حروف الجر، كقولك: بأيهم مررت؟

قيل له: الضرورة دعت إلى ذلك، وذلك أن حروف الجر لا يجوز أن تقوم بأنفسها، ولابد أن تتعلق بما يدخل عليه، وقد بينّا أن الأسماء التي يستفهم بها تنوب عن شيئين: عن ألف الاستفهام، وعن الاسم، فيصير قولنا: أيهم في الدار؟ بمنزلة: أزيد في الدار؟ فإذا قلت: بأيهم مررت؟ صار التقدير: أبزيد مررت؟ لأن الباء موصلة للفعل الذي بعد الاستفهام أن يعمل فيه، لأنهما مقدران بعد ألف الاستفهام، فلهذا خصت حروف الجر بجواز العمل من بين سائر العوامل، ولهذه العلة أيضًا جاز لما بعد الاستفهام أن يعمل فيه.

واعلم أن الأفعال التي تدخل على الاستفهام لو قلت: ضربت أيهم عندك، وأنت تريد الاستفهام، كان محالاً، وإنما فسد ذلك، لأن (ضربت) وما جرى مجراها لا يصح إلغاؤه، لأنه فعل مؤثر، فإذا تقدم قبل الاستفهام لم يخل من أحد أمرين: إما أن يعمل وإما أن يلغى. وقد بينّا أن عمل ما قبل الاستفهام باطل، وإلغاء هذا الفعل أيضًا محالٌ، فلذلك لم يجز هذا الكلام.

فأما أفعال القلوب فهي إذا توسطت بين مفعولين تلغى ، وقد بينّا فيما مضى لم جاز الغاؤها، وتقول: قد علمت زيدًا أبو من هو[1]، فـ(هو) خبر

= الاستفهام.

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٣٧/١) هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله =

(الأب)، والراجع إلى زيد (هو)، ولما كان هو الأب، لم يحتج الأب إلى راجع إليه، وإنما صار النصب في (زيد) أقوى من الرفع، لأنّ (زيدًا) ليس بمستفهم عنه في اللفظ، وإنما هو مستفهم عنه في المعنى، واللفظ أقوى من المعنى، لأن الحاسة تقع عليه مع العقل، والمعنى إنما يقع عليه العقل فقط، فلذلك كان النصب أقوى.

وأما قولهم: (كل رجل وقرينه) فهو إضمار: ليكن كل رجل مع قرينه، والأحسن إظهار الفعل ، إلاّ أنّ العطف جعل كالعوض منه، وكذلك ما ينصب في هذا الباب فهو معطوف أو مكرر، ولا يجوز إظهار الفعل، نحو قولك : رأسك والحائط[1] والأسد الأسد[2]، وما أشبه ذلك، لما ذكرناه من

من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره: "... وتقول: قد عرفت زيدًا أبو من هو، وعلمت عمرًا أأبوك هو أم أبوغيرك، فأعملت الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام، كما أنك إذا قلت: عبدالله أأبوك هو أم أبوغيرك، أو زيد أبو من هو، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده.

ومما يقوى النصب قولك: قد علمته أبو من هو، وقد عرفتك أي رجل أنت وتقول: قد دريت عبدالله أبو من هو، كما قلت ذلك في علمت، و لم يؤخذ ذلك إلا من العرب. ومن ذلك: قد ظننت زيدًا أبومن هو.

وإن شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو؟ كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول، وذلك قولك: اذهب فانظر زيد أبو من هو؟ ولا تقول: نظرت زيدًا واذهب فسل زيدٌ أبو من هو؟ وإنما المعنى: اذهب فسل عن زيد، ولو قلت: اسأل زيدًا على هذا الحد، لم يجز. وانظر: شرح جمل الزجاجي (١/٣٢٠).

(١) ذكر هذه المسألة سيبويه في الكتاب (١/٢٧٥) هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وشرح المفصل (٢/٢٦)، المفصل ص: ٤٨، وقد تقدمت.

(٢) ذكر ذلك سيبويه في الكتاب (١/٢٥٣) هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. وابن الأنباري في أسرار العربية ص: ٦٨ وقد تقدم ذلك.

التكرار، والعطف عوض من الفعل، فلم يجز إظهاره مع وجود العوض منه.

وأما قولهم : (المرء مجـــزى بعملـــه، إن خـــيرا فخـــيرا وإن شـــرا فشرا)[1] فإنما اختير النصب في الأول بإضمار (كـــان) لكـــثرة دورهـــا في الكلام، لأنها عبارة عن جميع الأفعال ، ألا ترى أنك تقول: قام زيد، فيقول القائل: قد كان ذلك، فلهذا وجب أن تضمر (كان)، وإنما كان إضمارهـــا مع اسمها أولى من إضمارها مع خبرها، لأن الخبر متمكن من الاسم، والاسم متمكن في الفعل ، فهو معه كالشيء الواحد، فصار إضمارها مع اسمها أولى من إضمارها مع خبرها، وكلما خفَّ الإضمار كان أولى من كثرته، وإنما لم تقدر (كان) بمعنى (وقع وحدث)[2] -وإن كان جائزًا- لأن (كان) الـــتي بمعنى (وقع وحدث) فعلٌ حقيقيٌ بمنزلة: ذهب وضرب، وليـــس ككـــثرة (كان) التي للعبارة عن الجمل، فلهذا كان الاختيار في الأول النصب.

فأما الذي بعده الفاء فإنما اختير فيه الرفع[3]، لأنّ الفاء [٩٣] التي تقع جوابًا للجزاء إنما تدخل ليليها المبتدأ والخبر، وإنما وجب ذلك لأن جـــواب الجزاء إذا كان فعلاً لم يحتج إلى الفاء، لأن (إن) تعمل فيه، فإذا كان خـــبرًا

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢٥٨/١) هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعـــد حرف ، (١١٣/٣) هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل (١٤٩/٣) هذا باب آخر من أبواب إنّ وانظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٠/١)، همع الهوامع (١٠٣/٢) حذف كان.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٣٨١/١) الخبر والاسم في بابي كان وإنّ

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٣٨١/١، ٣٨٢) الخبر والاسم في بـــابي كـــان وإن "...وإذا قدرت كان فإمّا أن يكون التقدير إن كان عمله خيرًا كان جزاؤه خيرًا، وهو ضعيف، لأنّه يلزم منه حذف الفاء الثانية في المسألة وهو غير مستقيم، وأيضًا فإنه حذف الفعل على غير قياس، وحذف المبتدأ المذكور حذف على القيـــاس، فكان أولى، وإما أن يكون التقدير إن كان عمله خيرًا فيكـــون جـــزاؤه خـــيرًا فيضعف من حيث إن مجيء الفاء مع فعل المضارع قليل".

ومبتدأ لم يجز لأن (إنّ) تعمل في الأسماء، فلو جئنا بالمبتدأ والخبر، فجعلنا جوابًا للشرط، لم يعلم تعلقه به، لأنّ الجمل قائمة بنفسها، فاحتاجوا إلى حرف يعلق الجملة بالشرط ، فأتوا بالفاء، فقد بان بما ذكرناه أنّ الفاء تطلب الاسم ، فوجب أن يضمر بعدها المبتدأ فيصير خبرًا له، فلهذا اختير الرفع في الثاني.

وأما الوجه الثاني : فإنه صار أقرب إلى الأول ، لأنك تضمر أيضًا بعد (إن) فعلاً ، فأنت مخيرٌ إن شئت كانت (كان) التي بمعنى (وقع) ، وإن شئت أضمرت (كان) التي هي عبارة في خبرها.

والوجه الثالث : أضعف من هذا ، لأنك تضمر بعد الفاء شيئين، وهو الفعل والمبتدأ، وذلك أنك إذا قدرت الكلام على شيء يجيء مؤخرًا، لم يكن بدٌّ للفاء من مبتدإ، لما ذكرناه من أنها تطلب المبتدأ، فضعف لكثرة الإضمار من غير ضرورة تدعو إليه.

وأما الوجه الرابع: فأضعفها لأنه عكس المختار، لأنك ترفع الأول وتنصب الثاني، فلهذا ضعف جدًا.

وأما قولهم: (قد كان ذلك إن صالحًا وإن فاسدًا)[1] فإنما وجب نصبه لأن قولك: (قد كان ذلك)، إشارة إلى أمر ما، فالصالح والفاسد هو ذلك الأمر بعينه، فإنما يرتفع مثل هذا على أنك تقدره اسم (إن)، وتجعل الخبر في تقدير الظرف له، ومحال ان تكون جملة الشرط ظرفًا لجميعه، فلهذا استحال أن تقدره بقولك: إن كان فيه صالح، فأما إذا قلت: إن كان فيه صلاح أو

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٦٨/١) هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: "...ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك إما صلاحًا وإما إفسادًا، كأنك قلت: قد كان ذلك صلاحًا أو فسادًا.

ولو قلت: قد كان ذلك إن صلاحًا وإن فسادًا كان النصب على كان أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا.

فسادٌ، فجائز[1]، لأنّ الصلاح والفساد غير الشيء المذكور، فجاز أن تقدر في تقديره الظرف للصلاح والفساد، فلهذا حسن رفعه.

وأما قول الشاعر[2]:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مَطَرِّف إنْ ظَالِمًا فيهم وَإنْ مَظْلُومَا

فإنما وجب نصبه لأن المخاطَب مضمر في الفعل ، فانتصب (ظالمًا) على الخبر، ولا يمكن غير ذلك، لما يقتضيه البيت.

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) ديوان ليلى الأخيلية ص: ١٠٩، ديوان النابغة الذبياني ص: ١٠٣.

بـــاب الإغـــراء[1]

٢٤٧- إن قال قائل: لم خصت العرب (عندك وعليك ودونـــك)[2] بإقامتها مقام الأفعال من بين سائر الظروف؟

قيل له: لأن الفعل لا يجوز أن يضمر إلا أن يكون عليه دليـــل مـــن مشاهدة حال أو غير ذلك ، فلما كان (على) للاستعلاء، والمستعلى يرى ما تحته، وكذلك (عندك) للحضرة، ومن بحضرتك تـــراه، وكذلـــك (دون) للقرب، فلمّا كانت هذه الظروف أخصّ من غيرها، جاز فيها ذلك[3] .

٢٤٨- فإن قال قائل: لم خص المخاطب بهذا دون غيره؟

قيل: لأن المخاطب لا يحتاج إلى حرف ســـوى الفعـــل، والغـــائب والمتكلم الأمر لهما باللام[4]، كقولك: ليقم زيد، ولأقم معه، فلما أقمـــت هذه الظروف مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم، فتصـــير نائبة عن شيئين ، وهما الفعل واللام[5]، فوجب أن تختص بالمخاطب، لتقوم مقام شيء واحد، وقد سمع من العرب[6] :

(عليه رجلاً ليسني)[7]، فأمر بـــ(على) وحدها للغائب، ولا يقـــاس

---

(١) انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية كتاب **كتاب** ســـيبويه (١/٢٥٣، ٢٥٦)، خزانـــة **الأدب** (٥/١٥)، (١٢/٥٥٥)، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٦)، النحو الـــوافي (٤/١٢٦).

(٢) يقول سيبويه –رحمه الله– في **الكتاب** (١/٢٤٩) **هذا باب**: من الفعل سمى الفعل فيه **بأسماء** مضافة. **فأما ما** يتعدى المأمور إلى مأمور به فهو قولك: عليك زيـــدًا، ودونك زيدًا، وعندك زيدًا، تأمره به. حدثنا بذلك **أبوالخطاب**.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٦٧، **الباب**: الثامن **باب**: المبتدأ.

(٤) اللامات ص: ٢٨٨، أسرار العربية ص: ٦٧، **الباب** الثامن. **باب** المبتدأ.

(٥) أسرار العربية ص: ٦٧، **الباب** الثامن **باب** المبتدأ.

(٦) شرح الكافية الشافية (١/٢٣١).

(٧) قال سيبويه –رحمه الله– في **الكتاب** (١/٢٥٠) **هذا باب**: من الفعل سمي الفعـــل

عليه، وقد تستعمل (على) بمنزلة فعل يتعدى إلى مفعولين إذا أمرت نفسك [٩٤] ولا يقاس عليه ، كقولك: على زيدًا[١]، معناه: أعطني زيدًا، ولا تقول[٢]: عندي زيدًا، ولا دوني عمرًا، لما بيّناه أن هذه الظروف أقيمت مقام الفعل والفاعل اتساعًا، فليس يجب أن تتصرف تصرفه -أعني تصرف الفعل- فما اتسعت فيه العرب قلناه وما تركته على أصله لم نجاوزه إلى غير ذلك.

واعلم أنك إذا قلت: عليك زيدًا[٣]، فللمخاطب ضميران، مجرور ومرفوع، فالمجرور الكاف الظاهرة، والمرفوع مستتر في النية[٤]، فإذا أردت أن تؤكد المرفوع أو تعطف عليه، جاز ذلك، كقولك: عليك أنت نفسك

=

فيه بأسماء مضافة. "...وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني. وهذا قليل شبهوه بالفعل" وانظر المقتضب (٣/٢٨٠) هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت...

(١) الكتاب لسيبويه (١/٢٥٠) وهذا باب: من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/٢٥٢) وهذا باب: من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيدًا، تريد به الأمر، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: ليضرب زيدًا، لأنّ عليه ليس من الفعل... واعلم أنه يقبح: زيدًا عليك...".

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٢٥٠) هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة "ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرت فاعلاً في النية، وإنما الكاف للمخاطبة، قولك: عليّ زيدًا.... وإذا قال: عليك زيدًا فكأنه قال له: ائت زيدًا. ألا ترى أن للمأمور اسمين: اسمًا للمخاطبة مجرورًا، واسمه الفاعل المضمر في النية. كما كان له اسم مضمر في النية حين قلت: عليّ. فإذا قلت: عليك فله اسمان: مجرور ومرفوع. ولا يحسن أن تقول: عليك وأخيك، كما لا يحسن أن تقول هلمّ لك وأخيك.

(٤) انظر التعليق السابق.

زيداً وعليك أنت وعمرو زيداً، ولا يحسن إذا أردت العطف على المضمر المرفوع أن تسقط توكيده، وقد بينّا ذلك، فإن أردت أن تعطف على الكاف لم يجز ، لأن المضمر المجرور لا يعطف عليه الظاهر، إلا بإعادة حرف الجر، ومع هذا أنك لو أردت أن تعيد حرف الجر لم يجز ، لأنه يصير اللفظ: عليك وعلى زيد عمراً، فيصير: أمر الغائب المخاطب، وقد بينّا أن هذا لا يجوز في هذه الحروف ، فإن أردت أن تؤكد الكاف جاز ذلك ، نحو: عليك نفسك زيداً[1]، وقد يجوز أن تجعل النفس مفعولة، كما قال الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾[2] أي: اتقوا أنفسكم، وما أشبه ذلك على ما ذكرناه ، أو تقول : عليك نفسك نفسك نفسك، فترفع الأول على التوكيد للضمير المرفوع المتوهم الفاعل، وتجر الثانية على التوكيد للكاف، وتنصب الثالثة على الإغراء إلاّ أن الأحسن إذا أردت التوكيد بالنفس للمرفوع أن تقدم (أنت)، لما بينّاه من اختلاط الفعل للفاعل، أن النفس قد تستعمل غير مؤكدة ، كقولك: خرجت نفسه، فلما جرى مجرى ما لا يكون تابعاً ، استقبحوا أن يتبعوها ما قد جرى مجرى بعض الفعل حتى يؤكدوا ذلك، فيقوى بالتوكيد، كما ذكرنا في العطف.

---

(١) المقتضب (٢٧٩/٣) هذا **باب** مسائل من هذه المصادر التي جرت قال: "فأما عليك، ودونك، وما أشبه ذلك -فإن الكاف في موضع خفض، وله ضمير المرفوع الذي يكون به فاعلاً، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعاً، وإن شئت كان مخفوضاً تقول: عليك نفسك زيداً، وإن شئت نفسك، لأن تريد انظر نفسك. والدليل على أن الكاف لها موضع أن حروف الإضافة لا تعلق ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء.

(٢) سورة المائدة آية (١٠٥).

بـــاب المصـــدر[1]

اعلم أنّ المصدر إنّما ينصب لأنه مفعول، ألا ترى أنـــك إذا قلـــت: ضربت ضربًا ، فقيل لك: ما فعلت؟ فقلت: أحدثت ضربًا، فقد بان لك أن المصدر مفعول، فلهذا انتصب.

فإن قال قائل: فهل المصدر أصل للفعل، أو الفعل أصل للمصدر؟

قيل له: بل المصدر أصل للفعل[2]، والدليل على ذلك من وجوه:

أحدها: أنّ المصدر يدل على نفسه فقط، ألا ترى أنـــك إذا قلـــت: ضربت، دل على الضرب ، وهو الألم الذي يوجد منه، فصار (ضرب) يدل على جوهر الضرب ، كأنه مصوغ من جوهر ما يدل إذا أضفته إلى ما صيغ منه دل أنه منه، وإن كانت صورته مخالفة لصيغة آخر صيغ من ذلك الجوهر وآخر كذلك، وكلها تدل على ذلك الجوهر ، فقد صار الجوهر أصلا لها، وكذلك كل فعل يدل على مصدره الذي أخذ منه ، لأن المصدر جوهـــره الذي يوجد فيه ذلك الفعل.

ووجه آخر : وذلك أن الفعل يدل علـــى شـــيئين ، وهـــو الزمـــان والمصدر[3]، والمصدر يدل على نفسه فقط، فصار الفعل بمنزلة المركـــب، إذ

---

(١) هذا الموضوع في المراجع الآتيـــة: **الكتـــاب** لســـيبويه (٣٦٢/٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥)، المقتضب (١٢٢/٢) هذا **باب** معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال ومـــا يلحقها من الزيادة للمبالغة، خزانة **الأدب** (٦٠٣/١٢، ٦٠٤)، همـــع الهوامـــع للسيوطي (٩٤/٣)، النحو الوافي (١٨١/٣-٢٣٧).

(٢) انظر **الإنصاف** (٢٣٥/١)، أسرار العربية لابن الأنبـــاري: (٢٣٥/١)، البـــاب الرابع: **باب** النداء، العين (٩٦/٧) قال الخليل بن أحمد: المصدر: أصل الكلمة التي تصدر عنه الأفعال. وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهـــاب والسمع والحفظ...الخ **الإيضاح** في علل النحو ص: ٥٦.

(٣) **الإنصاف** لابن الأنباري (٢٣٧/١) ٢٨- مسألة القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟: "...ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصـــدر هـــو

كان يدل على المصدر وعلى الزمان فلما صار في تقدير اثنين، وأحد الاثنين المصدر، والواحد قبل الاثنين، وجب أن يكون قبل الفعل[1].

ووجه ثالث: أن المصدر يقوم بنفسه، ألا ترى أنك تقول: [٩٧] ضربك حسن ، ولا تحتاج إلى ذكر الفاعل، والفعل لا يجوز أن تذكره خاليًا من الاسم ، فوجب أن يكون المصدر -لاستغنائه عن الفاعل- أصلاً للفعل لافتقار الفعل إليه.

ووجه رابع: وهو أن المصدر في اللغة[2] هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده، فلمّا استحق هذا الاسم وجب أن يكون الفعل صادرًا عنه، وإذا كان صادرًا وجب أن يكون فرعًا.

٢٥٠- فإن قال قائل: ما تنكرون أن يكون المصدر لا يراد به الموضع وإنما يراد به المفعول، أي: المصدور به عن الفعل، كما تقول: (مركب فاره)[3]، وكما يقال: (مشرب عذب)، أي مشروب عذب؟

قيل له: هذا يفسر من وجهين:

أحدهما: أن الألفاظ إذا أمكن تأويلها على ظاهرها، فليس ينبغي أن

=

الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد، وهوالحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل".

(١) أسرار العربية ص: ٦٩ الباب: الثامن باب: المبتدأ.

(٢) **الإنصاف** (٢٣٦/١) ٢٨- مسألة: القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟، **الإيضاح** في علل النحو ص: ٥٨ **باب**: القول في الفعل والمصدر، أيهما مأخوذ من صاحبه.

(٣) **الإنصاف** (٢٣٦/١) ٢٨-مسألة: القول في أصل الأشتقاق، الفعل هو أو المصدر. **الإيضاح** في علل النحو ص: ٦٢، **باب**: القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه.

تعدل عن الظاهر إلا بدلالة، فإذا كان ظاهر المصدر يوجب أن يكون اسمًا للموضع هاهنا ما يمنع من ذلك، وجب أن يحمل على ظاهره، وإذا كان كذلك فيجب أن يكون اسمًا للموضع على ما ذكرناه.

والوجه الثاني: أنّ قولهم: (مركب فاره، ومشرب عذب) يجوز أن يكون موضع المركوب والمشروب[1]، وإنما ينسب إلى الفراهة والعذوبة للمجاورة[2]، كما يقال: جرى النهر، وإنما يجري الماء في النهر.

٢٥١- فإن قال قائل: قد رأينا المصدر يصحُّ بصحة الفعل ويعتل باعتلاله، فيجب أن يكون فرعًا له، إذ تبعه في الاعتلال والصحة[3]، كقولك: قاومته قوامًا؟

قيل له : هذا لا يدل على ما ذكرت ، وذلك أنّ الفرّاء[4] الذي يخالفنا في هذه العلة قد حمل الأصل على الفرع، وذلك أنه قال: بنى (قام) لدخول التثنية عليه، والتثنية فرع على الواحد، وقوله: يمتنع أن يبنى المصدر على الفعل - وإن كان أصلاً للفعل - وأيضًا فإنّ الشيء قد يحمل على الشيء في الاعتلال، للمشاركة بينهما، ولئلاّ يختلف طريق الكلمة، وليس أحدهما أصلاً للآخر، ألا ترى أنهم يقولون: وعد يعد، فيحذفون الواو من (بعد)

---

(١) **الإنصاف** (٢٤٤/١-٢٤٥) ٢٨-مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر: "...فدل على أن المراد بقولهم: "**مركب** فاره، ومشرب **عذب**" موضع **الركوب**، وموضع **الشرب**، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاروة".

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) **الإنصاف** (٢٣٥/١) ٢٨-مسألة: القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟ **الإيضاح** في علل النحو ص: ٦٠ **باب**: القول في الفعل والمصدر. أيهما مأخوذ من صاحبه.

(٤) **الإيضاح** في علل النحو ص: ٥٦ **باب**: القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه.

لوقوعها بين ياء وكسرة، ويحذفونها أيضًا من: نعد وأعد، وإن لم تكن قد وقعت بين ياء وكسرة[1]، فحملا على (يعد)[2] لئلاَّ يختلف طريق الفعل، فإذا ثبت أن الحمل في باب الاعتلال لا يدل على أن المحمول على غيره فرع على المحمول عليه ، لم يجب أن يكون المصدر فرعًا للفعل ، وإن حمل عليه في باب الاعتلال.

٢٥٢- فإن قال قائل: الفعل يعمل في المصدر[3]، ومن شرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه، فإذا كان كذلك يجب أن يكون الفعل قبل المصدر؟

قيل له: هذا ساقط، لأن الحرف يعمل في الأسماء والأفعال، فلو وجب ما قلت لصارت الحروف أصلاً للأسماء والأفعال، وهذا بيّن الفساد.

٢٥٣- فإن قال قائل: أليس قلتم: إن المصدر مؤكد، والتأكيد بعد المؤكد، فيجب أن يكون الفعل أصلاً للمصدر لأنه المؤكدَ[4]؟

قيل : هذا يفسر من وجهين:

أحدهما: أنّ المصدر في المعنى مفعول، وقد بينّا أنه من هذا الوجه لا يجب أن يكون فرعًا، وليس ذكر المصدر بأكثر من كونه مفعولاً.

والوجه الثاني: أنّ المصدر إنّما أقيم [٩٦] مقام تكرير الفعل، فكما

---

(١) **الكتاب** لسيبويه (٤/٥٢-٥٣) هذا **باب**: نظائر **بعض ما ذكرنا من بنات** الواو التي الواو فيهن فاء. "تقول: وعدته فأنا أعده وعدًا...الخ"، شرح المفصل (١٠/٥٩).

(٢) **الإنصاف** (١/٢٣٩) ٢٨-مسألة: القول في أصل الاشتقاق، **الفعل** هو أم المصدر؟ المقتضب (١/٨٨) هذا **باب ما** كان فاؤه واوًا من الثلاثة.

(٣) **الإنصاف** لابن الأنباري (١/٢٣٦) ٢٨-مسألة القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر؟

(٤) الأصول (٢/٢٩٧) **الإيضاح** في علل النحو ص: ٦١، **باب**: القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه.

أنّ الشيء لا يجوز أن يكون أصلاً لنفسه، فكذلك لا يجوز أن يكون ما قام فرعًا عليه.

واعلم أنّ إقامة الآلة مقام المصدر جائز ، وإنّما الغرض فيه الاختصار، فإذا قلت: (ضربت) زيدًا سوطًا واحدًا، دلّ ذكر السوط على أنّ الضرب به وقع، ويثنى ويجمع، فتكون تثنيته وجمعه دلالة على الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدًا مائة سوط، فالمعنى: مائة ضربة بسوط واحد.

واعلم أنك إذا قلت: أنت سيرًا سيرًا[1]، فإنما المعنى: أنت تسير سيرًا، فحذفت الفعل لدلالة المصدر عليه، إذ كان مشتقًا من لفظ المصدر، ومع هذا فإنهم جعلوا أحد المصدرين بدلاً من الفعل، ويجوز أن يكون حذفوا الفعل هاهنا، لأنّ المبتدأ يجب أن يكوه خبره هو والسير غير أنت، فدل ذلك على المحذوف، وهو: يسير، وقد يجوز الرفع، فنقول: أنت سير سير[2]، فالرفع من وجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير: أنت صاحب سير، فحذف الصاحب

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله تعالى- في الكتاب (٣٣٥/١) هذا باب: ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر. "وذلك قولك: ما أنت إلا سيرًا، وإلا سيرًا سيرًا، وما أنت إلا الضرب الضرب...الخ.

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣٤٧/١) وهذا باب ما جرى من الاسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل: "...وزعم يونس أنهم يقولون: عائذ بالله فإن أظهر هذا المضمر لم يكن إلا الرفع، إذ جاز الرفع وأنت تضمر، وجاز لك أن تحمل عليه المصدر وهو غيرك، في قوله: أنت سيرٌ سيرٌ فلم يجز حيث أظهر عندهم إلا الرفع، كما أنه لو أظهر الفعل الذي هو بدل منه لم يكن إلا نصبًا.

وأقيم (السير) مقامه، ومثل هذا قول الخنساء[1]:

تَرْتَعُ مَا علفَتْ حَتَّى إذا ادّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

أي: صاحبه إقبال وإدبار.

والوجه الثاني: أن تجعل المبتدأ هو على سعة الكلام، ويكون المعنى فيه: أن السير كثر منه فجرى مجراه.

---

(١) قال سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٣٣٦/١، ٣٣٧) هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر . "…. وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام. ومن ذلك قول الخنساء… وذكره ثم قال: فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائم وليلك قائم.

انظر: ديوانه ص: ٤٨، وفي طبعة (٢٩). ادّكرت: تذكرت. تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه، فأقبلت وأدبرت في حيرة. فضربتها مثلاً لفقدها أخاها صخرًا.

والشاهد فيه: التجوز في الإخبار عن اسم العين بالمصدر. قال السيرافي: النحويون يقدرون مثل على تقديرين: أحدهما: أن يقدروا مضافًا إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : واسأل القرية. والوجه الثاني: أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل، وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأوّل. ومما يقوى الثاني أنك تقول: رجل ضخم وعبل فتجعلهما في موضع اسم الفاعل، وليسا بمصدرين لضخم وعبل.

وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٨٢/١)، الشعر والشعراء (١٩٧/١)، الأغاني (١٢٩/١٣)، المقتضب (٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤).

دواعي حذف الفعل من كلمتي أهلاً ومرحبًا

وأما (مرحبًا وأهلاً)(1) فإنما حذف الفعل منه لوجهين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا للفعل من لفظه، فكأنه بدل من: رحبت مرحبًا، وأهّلت أهلا(2)، وإن لم يستعمل.

والوجه الثاني: أن يكون مفعولاً لفعل من غير لفظه، كأنّه قال: أصبت أهلاً، وأصبت مرحبًا.

و(3) أما (لقيته فجاءة)(4) وما أشبهه، فنصبه على وجهين:

أحدهما: أن تضمر فعلاً بعد (لقيته) من لفظ (فجاءة) ينصبها، لأنّ اللقاء قد يكون على ضروب ففيه دلالة (فجيء) فلهذا جاز إضماره.

والوجه الثاني: أن تجعل نفس (لقيته) عاملاً فيه، لأنّ اللقاء لما كان قد يقع على هذه الصفة، صار (لقيته) بمنزلة (فاجأته).

---

(1) يقول سيبويه -رحمه الله- في **الكتاب** (1/295) هذا **باب**: **ما** ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في **غير الأمر** والنهي "...فإنما رأيت رجلاً قاصدًا إلى مكان أو طالبًا أمرًا فقلت: مرحبًا وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه ...الخ".

انظر: شرح جمل الزجاجي (2/408، 421)، المبرد في المقتضب (3/218) هذا **باب** جمع **ما** لحقته الهمزة في أوّله من الثلاثة.

(2) **لسان العرب**: "رحب".

(3) همع الهوامع (4/14) ورود الحال مصدرًا.

(4) قال سيبويه - رحمه الله- في **الكتاب** (1/370) هذا **باب ما** ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه **الأمر** فانتصب لأنه موقوع فيه **الأمر**. "وذلك قولك قتلته صبْرًا، ولقيته فجاءة ومفاجأة ...... وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا **الباب** يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر ههنا في موضع الفاعل إذا كان حالاً " وانظر : شرح المفصل (2/59) ، شرح جمل الزجاجي (2/423).

وكذلك: (أخذته عنه سماعًا)[1] .

وأما قولهم: (مررت بهم الجماء الغفير)[2] فإنما قدر في موضع الحال، كقولهم : (أرسلها العراك)[3]، ولم تجئ الأسماء غير المصادر في موضع الحال بالألف واللام ، وإنّما قدرناه حالاً، لأن الفعل الذي قبله ليس من لفظه، ولا يرجع إلى معناه ، إذ كان (الغفير) في المعنى إنّما يراد بهم: القوم، والحال هو الاسم الذي قبلها، فلهذا قدر في موضع الحال.

٢٥٤- فإن قال قائل: فلم جاز في المصادر أن تقع موقع الحال وفيها الألف واللام؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن يكون المصدر منصوبًا بفعل من لفظه، وذلك الفعل في موضع الحال، فلما حذف الفعل قام المصدر مقامه، فجاز أن يقال: إنه في موضع الحال ، كقولهم[4] : (أرسلها العراك)[5]، فالتقدير : أرسلها تعترك

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/ ٣٧٠) هذا **باب ما** ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب ولأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك: "..... وأخذت ذلك عنه سمعًا وسماعًا"، همع الهوامع (٤/ ١٤) ورود الحال مصدرًا.

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في **الكتاب** (١/٣٧٥) هذا **باب ما** يجعل من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك. "وهو قولك: مررت بهم الجَمَّاء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير فهذا ينتصب كانتصاب العراك"، وانظر: النكت للأعلم الشنتمري (١/٢٥٥).

(٣) **الكتاب** لسيبويه (١/٣٧٢) وهذا **ما** جاء منه في الألف واللام. وذلك قولك: أرسلها العراك، النكت للأعلم الشنتمري (١/٢٥٣) وانظر التخريج التالي.

(٤) القائل هو لبيد بن ربيعة -رضي الله عنه- .

(٥) البيت هو:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

كأنه قال: اعتراكًا، والبيت في: ديوان لبيد ص: ٨٦، وخزانة **الأدب** (١/٥٢٤)، =

العراك[1]، فالعراك نصب على المصدر[2]، والمصادر تكون معرفة ونكـــرة، وتعترك: هو الحال، فأقيم (العراك) مقامه.

والوجه الثاني: أنّ المصادر التي فيها الألف واللام، قد تقوم مقام فعل الأمر، كقولهم: الحذر الحذر، والأفعال مع فاعلها جمل، والجمل نكـــرات، فلما جاز أن يقوم المصدر الذي فيه الألف واللام مقـــام الفعـــل في الأمـــر [٩٧]، جاز أن يقوم مقام الحال لما ذكرناه .

واشتقاق الجماء[3]: من الجمة وهو الشعر المجتمع على الرأس، فمثـــل كثرة الناس بالشعر.

وإنما أنّث فقيل: الجماء لأن المصادر قد تؤنّث، كقولهم: ضربته ضربة.

وإنما قيل: الغفير، بغير لفظ التأنيث لأنه (فعيل) في معنى (مفعـــول)، كأنه غفر بعضهم بعضًا ، أي[4]: غطى ، فلهذا لم يؤنث الغفير ، كما يقال: (كف خضيب)[5] .

=

وشرح المفصل (٦٢/٢)، وهمع الهوامع (٢٣٩/١)، العيني (٥٢٤/١)، **الإنصاف** (٨٢٧/٢) يصف عيرًا يسوق أتنه نحو الماء، وشبه بذلك العـــير ناقتـــه. يقـــول: أوردها العير مزدحمة و لم يذدها، أي لم يحبسها عنه، و لم يبال أن ينغـــص عليهـــا **الشرب** بدخولها، أي بدخول القوى بين ضعيفين أو الضعيفين بين قويين، فينغص ذلك عليها **الشرب** لعدم تمكنها منه.

وشاهده: نصب "العراك" على الحال، وهو معرفة، لأنه مصدر، والفعـــل يعمـــل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضـــع الحال فقال: أرسلها تعترك الاعتراك.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) لسان **العرب** وتاج العروس "جمم".

(٤) النكت للأعلم (٢٥٥/١).

(٥) وهي من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي قالها في عائشة بنت طلحة بن عبيدالله

=

وأما قولهم: (هذا زيد حقًّا، والحق لا الباطل)[1]، فالنصب على المصدر، كأنك قلت: أحق الحق وأحق حقًّا[2]، لا أتوهم الباطل، وإنّما تذكر هذه المصادر بعد الجمل توكيدًا، لأنّ الخبر قد يكون حقًا وباطلاً،

=

التيمي الصحابي وهو:

لقد عوضت لي بالمحصَّب من مِنَى — مع الحجّ شمس سيرت بيمان

فلما التقينا بالثَّنية سلَّمت — ونازعني البغل اللعين عناني

بدا لي منها معصم حيث حمَّرت — وكفٌّ خضيبٌ زينت ببنان

قال البغدادي في خزانة الأدب (١١/١٢٥) عند ذكر الشاهد رقم (٧٠٣) بعد ذكر الأبيات السابقة: خضيب: مخضوبة بالحناء أو بغيرها. والبنان: أطراف الأصابع، فإن قيل: ما معنى تَزيُّن الكف بالبنان، وهي من تمام الخلقة، والزينة إنما تكون بما زاد عليها؟

فالجواب: أن تلك الكفَّ زيِّنت بلطافة البنان وحسنها، أو بمغايرة خضابها في اللّون خضاب الكف. على أنا نقول: لو أريد أن الزينة حصلت بنات البنان لاستقام، ويكون إشارة إلى ما خصّ الله به النوع الإنساني من الأعضاء المتناسبة، بالنسبة إلى سائر الحيوان. كذا في شرح المغنى لابن الملا. وروى ابن المستوفي في المصراع هكذا: وكف لها مخضوبة ببنان

فلا يرد السؤال والجواب.

وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص: ٤٥١، خلق الإنساني ٢٥٢.

(١) وقال سيبويه في الكتاب (١/٣٧٨) هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لما قبله. وذلك قولك: هذا عبدالله حقًّا ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول. وانظر : المقتضب (٣/٢٦٦).

(٢) وقال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٣٨٣) هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا: "... واعلم أنّ نصب هذا الباب المؤكد به العامُّ منه وما وُكّد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأوّل، لأنه ليس في معنى كيف ولا لم كأنه قال: أحقُّ حقًّا...الخ" وانظر : الأعلم الشنتمري في النكت على كتاب سيبويه (١/٢٥٨).

فصار في الجملة دليل على (أحقُّ).

واعلم أنك إذا وسطت هذه المصادر بين المبتدإ وخبره جاز، كقولك: زيد حقًا أخوك، فإن قلت: حقًّا زيدٌ أخوك، لم يجز، وإنما جاز توسيطها، ولم يجز تقديمها، لأنّا قد بينّا أن هذه المصادر توكيد للجواز، فلو قدمناها قبل الجمل لبدأنا بالتوكيد قبل المؤكد، فهذا فاسد، لأن التوكيد تابع، والتابع حقه أن يكون بعد المتبوع، فأما إذا توسطت فقد تقدم قبلها ما يكون توكيدًا له، فلهذا افترق حال التقديم والتوسيط، إن شاء الله.

فأما قوله تعالى: ﴿ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون﴾[1] فالرفع[2] فيه من وجهين:

أحدهما: أن يكون على خبر ابتداء محذوف.

والثاني: أن يكون ﴿قول الحق﴾ نعتًا لـ ﴿عيسى﴾، وإنما جاز أن

---

(١) سورة مريم آية (٣٤).

(٢) قال أبوشامة الدمشقي في إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي سنة ٥٩٠هـ ص: ٥٨٣ عند البيت رقم (٨٦٤)

﴿ذلك عيسى ابن مريم﴾ أي قلت قول الصدق، أي قولاً صدقًا حقًا، وقيل: هو نصب على المدح، والحق هو اسم الله تعالى، والرفع على تقدير هو قول الحق، أي عيسى كلمة الله، أو هذا الكلام قول الحق أي الصدق، أو كلام الله الذي هو الحق المبين.

وقال الفراء في "معاني القرآن" (٢/١٦٧) وقوله: قول الحق في قراءة عبدالله ﴿قال الله الحق﴾ والقول والقال في معنى واحد. والحق في هذا الموضع يراد به الله. ولو أريد به قول الحق فيضاف القول إلى الحق ومعناه القول الحق كان صوابًا... وقد قرأت القراء بالنصب ﴿قولَ الحقّ﴾ وهو كثير يريدون به: حقًا. وإن نصبت القول، وهو في النية من نعت عيسى كان صوابًا، كأنك قلت: هذا عبدالله أخاه بعينه. والعرب تنصب الاسم المعرفة في هذا وذلك وأخواتهما. فيقولون: هذا عبدالله الأسد عاديًا كما يقولون: أسدًا عاديًا. وانظر : السبعة لابن مجاهد (٤٠٩).

ينعت بالقول، لأنّ الله تعالى قد سمّاه كلمته[1]، فجاءت من معنى القــــول، فلذلك جاز أن ينعت به[2]، وأما قول رؤبة بن العجّاج[3]:

إنّ نزارًا أصبحت نزَارًا دَعْوَةَ أبرارٍ دَعَوا أبرَارا

ففي قوله : إنّ نزَارًا أصبحت نزارًا، دلالة على أنهم قد كانوا مختلفين، ثم اجتمعوا وصاروا على دعوة واحدة، فدلّ على قوله: دعوا دعوة أبرَار.

٢٩- **باب**: الظروف

٢٥٥- إن قال قائل: لم تعدى الفعل إلى ظروف الزمـــان خاصيًّـــا وعاميًّا من غير توسط حرف الجر، نحو قولك: قمت وقتًا، وقمت يوم الجمعة؟

فالجواب في ذلك: أن الفعل يدل بصيغته على الزمان[4]، وهو مضارع للزمان بنفسه، فلما صار الزمان مشاركًا للفعل هذه المشــــاركة، اســـتحق طرح حرف الجر منه، إذ كان حذفه لا يشكل، وهو أخفُّ في اللفظ.

وأما ظروف المكان فالفعل لا يدل عليها من لفظه، وإنما يدل عليهـــا بالمعنى، كما يدل على الفعل والمفعول، إذا تعدى الفعل إليه بحرف جر، لا

(١) اعراب القرآن (١/١٩٠).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/١٦٨).

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٣٨٢) هذا باب ما يكون المصدر فيـــه توكيدًا لنفسه نصبًا. "لأن قولك: أصبحت نزارًا، بمنزلة: هم على دعوة بارّة".

وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/١١٧)، النكت للأعلم (١/٢٥٦) قال الأعلـــم الشنتمري: المعنى أن ربيعة ومضر ابنى نزار كانت بينهما حرب بالبصرة وتقاطع، وكان المضري ينتمي في الحروب إلى مضر ويجعلهما شعاره، والربيعي ينتمـــي إلى ربيعة، فلما اصطلحوا انتموا كلهم إلى أبيهم نزار وجعلوه شـــعارهم. فجعـــل دعوتهم برّةَ بذلك.

الشاهد: فيه نصب "دعوة" على المصدر المؤكد لما قبله لأنه لما قال: إن نزارًا أصبحت نزارًا علم أنهم على دعوة برة.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد شرح الإيضاح (١/٦٣١).

يجوز حذف حرف الجر منه، إلاّ أن يسمع ذلك من العرب[1]، ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد، ولا يجوز أن تقول: مررت زيداً، وكذلك كان القياس في جمع ظروف المكان أن يتعدى الفعل إليها بحرف الجر، كقولك: قمت في الدار، وقمت في خلفك، إلاّ أنّ الظروف المبهمة يجوز حذف حرف الجر منها ، لأنها قد أشبهت ظروف الزمان ، وذلك أنه ليس لها خلقٌ، كما أن الزمان لا خلقة له، يباين بعضها بعضاً، وكذلك الخلف والقدام، وما أشبه ذلك من هذه الظروف المبهمة ، يجوز أن تنقلب كلها، فيصير الخلفُ قداماً، والقدام خلفاً[2]، ألا ترى أنّ الجهة التي هي خلف -إن تقدمها الشخص- صارت قدَّامًا له، وكذلك [٩٨] حكم القدَّام له، فلما كانت هذه الظروف شبيهة بظروف الزمان عدوا الفعل إليها من غير توسط حرف الجر، ومع ذلك فإن هذه الظروف ليس يتعلق الفعل بها إلاّ على طريق الاستقرار، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: هدمت خلفك ولا قدامك، كما تقول: هدمت الدار، ولهذه العلّة جاز حذف حرف الجر منها، فأما ما كان من ظروف المكان مخصوصًا نحو: الدار والمسجد[3]، وما أشبه ذلك[4]، فلهذه خلف كزيد وعمرو ، ألا ترى أنه لا تسمى كل بقعة بمسجد ، ولا دار فلما جرت هذه الظروف مجرى زيد وعمرو، وجب ألا يتعدى الفعل إليها إلا

---

(١) ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٣٢٨).

(٢) أسرار العربية ص: ٧٣.

(٣) قال المبرد في المقتضب (٤/٣٣٦) هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها. وتمكنها. وامتناع ما يمتنع منها من التصرف. ويقال في الصرف: "فإن قلت: جلست الدار يا فتى، أو قمت المسجد أو قمت البيت لم يجز، لأن هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل".

(٤) انظر التعليق السابق.

بحرف الجر[1] .

٢٥٦- فإن قال قائل : من أين زعمتم أن الأصل في جميع هذه الظروف أن يكون الفعل متعديًا إليها بتوسط حرف الجر؟

قيل له: لأن الأفعال التي تتعلق بها وتنصبها غير متعدية، كقولك: قمت يوم الجمعة، وقمت لا يتعدى، ولما كانت الأفعال لا تتعدى، تعدت بحرف الجرّ ، فكانت هذه الظروف مفعولاً فيها في الحقيقة ، وجب أن يكون الأصل : قمت في يوم الجمعة ، فحذف حرف الجر - لما ذكرناه - ووصل الفعل.

٢٥٧- فإن قال قائل: أليس الحال مفعولاً فيها، فهل تُقدّر تقدير حرف الجر فيها كتقديره في الظروف؟

قيل له: الحال وإن كانت في معنى المفعول فليس حرف الجر مقدراً فيها كتقديره في الظروف، فتحلُّ الأفعال فيه فتنصبه، والحال هي الاسم التي هي منه فاعلاً كان أو مفعولاً أو مجرورًا، كقولك: جاء زيدُ مسرعًا، فالمسرع هو زيد، وليس بظروف، فوجب أن يكون (مسرع) ليس بظرف له، ولكنه مشبه بالظرف، إذ كانت الحال تذكر على طريق توقيت الفعل[2] وتبينه، وكيف وقع كما يبين الظرف إن وقع، فشابهت الحال للظروف، فقيل: مفعولاً فيها على التشبيه بالظروف[3]، لأنّ حروف الجرّ مقدرة فيها،

---

(١) المقتضب للمبرد (٢/٢٣٦) هذا **باب ما** كان من المذكر على ثلاثة أحرف وابن الأنباري في أسرار العربية ص: ٧٣، **الباب التاسع باب:** خبر المبتدأ.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور **الإشبيلي** (٣٢٧/١) **باب: ما** تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية.

(٣) انظر: عبدالقاهر الجرجاني في كتاب: المقتصد في شرح **الإيضاح** (٦٧١/١) **باب: ما** انتصب على التشبيه بالمفعول. وقال: "الحال تشبيه الظروف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف كذلك. وذلك قولك: جاءني زيدٌ راكبًا، =

ألا ترى أنه لا يجوز إظهاره بحال، والظروف إذا كنى عنها ظهر مع المضمر، كقولك: قمت يوم الجمعة، فإذا أضمرت، قلت: قمت فيه، والحال لا يصح فيها هذا، فجرت مجرى قولنا: إن زيداً مفعول به، ليس قولنا: ضربت زيداً، مقدراً معه حرف الجر، ولكنه مجهول على هذا المعنى، وكذلك الحال لما شبهت بالظروف، قيل: مفعول فيها، لأنّ حرف الجر مقدر فيها، وإذا قلت: زيدٌ خلفك، فإنما وجب تقدير الاستقرار، لأن "زيداً" مبتدأ فلا بد له من خبر، والخبر يحتاج أن يتعلق بالمخبر عنه، فلو لم تقدر الاستقرار لم يتعلق الخبر بـ"زيد".

وأمّا "القتال اليوم"[1] فلا يجوز أن يكون "اليوم" منصوبًا بـ"القتال" لأنه لو انتصب به لصار من صلته، فيبقى المبتدأ بلا خبر، وإذا كان كذلك، وجب أن نقدر في "القتال" فعلاً ينتصب "اليوم" به.

٢٥٨- فإن قال قائل: فمن أين جاز أن تقوم المصادر مقام الظروف في قولهم: "زيد منّي مزجر الكلب وأتيتك مقدم الحاج"[2] ؟

= وخروج عمرو مسرعًا، فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع، ووقت الإسراع، فأشبهت ظروف الزمان".

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤١٨/١) هذا **باب ما** ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور. "... وإن قلت: الليلة الهلال، واليوم القتال نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول. وانظر: الأصول (١٩٤/١)، شرح جمل الزجاجي (٣٤٩/١).

(٢) قال سيبويه في **الكتاب** (٤١٣/١) **باب: ما** يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافه فلان، وصلاة العصر، فإنما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار"، وقال المبرد في المقتضب (٣٤٣/٤) هذا **باب** الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها، وامتناع **ما** يمتنع منها =

قيل له: لأنّ الفعل لما كان دالاً على المصدر والزمان دلالة واحدة اشتركا من هذا الوجه، وأن الأفعال تقتضي الزمان، فجرت المصادر مجرى الزمان، فجاز أن تخلفها.

٢٥٩ [٩٩]- فإن قال قائل: فهل يجوز القياس على ما سمع من العرب فيقال[1]: مكان السارية؟

قيل له: لا يجوز ذلك[2]، والسبب فيه أن هذه لما كانت معلومة المواضع في القرب والبعد، جعلت تمثيلاً للقرب والبعد، فإذا قلت: "زيد منى مقعد القابلة"[3] .

=

من التصوف. ويقال من الصرف.

"وكذلك ما كان من المصادر حينًا فإن تقديره حذف المضاف إليه، وذلك قولك: موعدك مقدم الحاج. وخفوق النجم، وكان ذلك خلافه فلان، فالمعنى في كل ذلك : وقت خفوق النجم، وزمن مقدم الحاج، وزمن خلافة فلان وانظر: الأصول لابن السراج (١٩٩/١).

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤١٤/١) هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن. ".....وليس يجوز هذا في كلّ شيء، لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأً زيد، أو مربط الفرس، لم يجز. فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا".

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤١٣/١) في الباب المذكور آنفًا. "وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو مني منزلة الشّغاف وهو مني منزلة الولد. ويدلك على أنه ظرف قولك: هو مني بمنزلة الولد، فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا، وهو مني مزجر الكلب، وأنت منّي مقعد القابلة، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك.

وانظر : المقتضب (٣٤٣/٤)، خزانة الأدب (٤١٩/١)، عند الشاهد رقم (٦٧): هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها

=

دَلَّ ذَلكَ عَلَى قُرْبِهِ مِنّي، إِذْ كَانَت القابلة قد استقرّ قربها ممّن تقبله في النفوس فإذا قلت: "هو مني مزجر الكلب"[1] .

دَلَّ على إبعاده وإهانته.

فأمّا: "مكان السارية ومرْبط الفرس"[2] فليس لها مواضع مخصوصة، وقد تكون قريبة وبعيدة، فلما لم يستقر حكمها على قرب مخصوص ولا على بعد مخصوص، لم يجز أن تجعل تمثيلاً لأحدهما لاحتمال أمرين فاعرفه.

=

من التصرف ويقال من الصرف.

قال أبو سعيد السيرافي: ".... وجاز أن تكون هذه الأشياء ظروفًا".

(١) عبارة سيبويه في الكتاب (٤٠٤/١) هذا باب: ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأمكان "... وليس يجوز هذا في كل شيء لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد، أو موبط الفرس، لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا".

وجاء بهامشه: السيرافي: "منع سيبويه أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفًا غيره من الأماكن ، نحو موبط الفرس ، إلا أن تظهر المكان فتقول: هو مني مكان موبط الفرس، فيجوز". وانظر خزانة الأدب للبغدادي (٤١٩/١)، الشاهد رقم (٦٧).

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب (٤٠٤/١) هذا باب: ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأمكان "... وليس يجوز هذا في كل شيء لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد، أو موبط الفرس، لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا".

وجاء بهامشه: السيرافي: "منع سيبويه أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفًا غيره من الأماكن ، نحو موبط الفرس ، إلا أن تظهر المكان فتقول: هو مني مكان موبط الفرس، فيجوز". وانظر خزانة الأدب للبغدادي (٤١٩/١)، الشاهد رقم (٦٧).

بـــاب: الحال[1]

إنما وجب أن تكون الحال نكرة لأمرين:

أحدهما: أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفـــة لم يستفدها المخاطب، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت[2] لمـــا قبلها من المعرفة، والنكرة أعم من المعرفة[3] .

والوجه الثاني: وهو أجود الوجهين، أن الحال هي مضارعة للتميـــيز، لأنك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرنــــاه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة[4]، وإنما قبح الحال مـــن النكرة، إذا قلت جاءني رجل ضاحك فأجريت "ضاحكًا" نعتًا لـــ "الرجل" ثم لو قلت: جاءني رجل ضاحكًا، فنصبت (ضاحكًا) على الحال، كــــان معنى الحال، ومعنى الصفة واحدًا، لأنك إذا قلت: جاءني رجلٌ ضـــاحك، فليس يجب أن يكون في حال الخبر ضاحكًا، وكذلك إذا نصبته على الحال، فلمّا استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفـــاق اللفـــظ، وليـــس كذلك حكم نعت المعرفة، لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ الظريف، وجب ألاّ يكون "الظريف" حالاً له وقت الخبر، لأنك ذكرته لتبين به زيدًا[5] وزيـــد معرفة قد كان مستغنيًا بنفسه، فلما خفت اختلاطه بغيره من الزيدين بينتـــه

---

(١) انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: **الكتـــاب** لســـيبويه (١/٤٤، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٧٠، ٣٧٧)، (٢/٦٠، ٩٢) المفصل للزمخشري ص: ٦١.

- خزانة **الأدب** (١٢/٥٧٢)، النحو الوافي (٢/٣٦٣)، همـــع الهوامـــع للســـيوطي (٤/٧)، المقتصد لعبد القاهر الجرجاني (١/٦٧١).

(٢) أسوار العربية لابن الأنباري ص: ٧٨.

(٣) انظر : خزانة **الأدب** (٣/٢٠٦، ٢٠٩)، (١٠/١٦٠).

(٤) المتقصد شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني (١/٦٧٥).

(٥) المبرد في المقتضب (٤/١٦٦) هذا **باب** المفعول الذي لا يذكر فاعله.

بالنعت. وأما النكرة فليس عينًا بائنًا ، فالصفة إنما تفيد فيها تخصيصًا، وليس يجب بقاء ذلك التخصيص في حال الخبر فلهذا حسن الحال من المعرفة، وقبح من النكرة، ووجب جوازه فيها على التشبيه بالمعرفة، وإنما وجب أن تقدم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفًا، لأن الحال مفعولةٌ، فإذا كان العامل فيها فعلاً متصرفًا جاز تقديمها عليه، كما يجوز تقديم المفعول على الفعل لقوة الفعل، سواء كانت من اسم مضمر أو مظهر، والفراء[1] يمنع من تقديم الحال إذا كانت من اسم ظاهر، نحو: ضاحكًا جاء زيد، قال: لأن في "ضاحك" ضميرًا يرجع إلى "زيد" لا يجوز تقديمه عليه، وهذا ليس بشيء عندنا[2]، لأن الضمير إذا تعلق باسم، وكان ذلك الاسم مقدمًا على شريطة التأخير، جاز تقديمه، كقولك: ضرب غلامه زيد، لأن المفعول شرطه أن يقع بعد الفاعل، فكذلك حكم الحال.

وأما إذا كان العامل معنى فعل، لم يجز تقديم الحال عليه، كقولك: "المال لك خالصًا"[3] .

فلو قلت: خالصًا المال لك، لم يجز لأنّ الفعل ليس بملفوظ به [١٠٠] وإنما اللام بتأويل الفعل، لأنها تفيد الملك، فلما كان العامل ضعيفًا لم يجز تصريفه، ألا ترى أن "إن وأخواتها" لا تعمل فيما قبلها لضعفها.

٢٦٠- فإن قيل: أليس إذا قلت: زيد خلفك ضاحكًا، فالعامل في

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٧٨، **الإنصاف** في مسائل الخلاف (٢٥١/١).

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٧٨، **الإنصاف** في مسائل الخلاف (٢٥٢/١).

(٣) قال سيبويه في **الكتاب** (٩١/٢)، هذا **باب: ما** ينتصب فيه الخبر ومثل قولك: **فيها** عبدالله **قائمًا**: هو لك خالصًا، وهو لك خالص كأنّ قولك هو لك بمنزلة أهبه لك ثم قلت: خالصًا. ومن قال : **فيها** عبدالله **قائمٌ** قال: هو لك خالص، فيصير خالص مبنيًا على هو كما كان قائم مبنيًا على عبدالله "**فيها**" لغو، إلا انك ذكرت **فيها** لتبين أين القيام، وكذلك لك **إنما** أردت أن تبين لمن الخالص.

"خلف" فعل مقدر، وهو استقر، والمضمر من الأفعال يجري مجرى المظهر في عمله، فهلاّ جاز تقديم الحال على الظرف، لأنّ العامل في الحقيقة ليس هو الظرف؟

قيل له: لأنّ هذا الفعل لا يجوز أن يجري مجرى غيره من الأفعال في جواز التصرف، لأنه قد خلفه الظرف، ومع هذا فإنّ هذا الفعل حكمه مسقطًا بأن لا يجوز إظهاره، فلما صار في حكم المسقط، وأقيم مقامه ما ليس بفعل، فضعف عمله.

٢٦١- فإن قال قائل: فكيف جاز أن تقول: "يوم الجمعة المال لك" فتنصب "يوم الجمعة" بمعنى اللام، والظرف مفعول فيه، كما أن الحال مفعول فيها فمن أين اختلفا؟

قيل له: إنما جاز ذلك في الظرف لاحتوائه على الجملة المتعلق بها فصار في هذا المعنى تقديمه وتأخيره سواء[1]، وأما الحال فهي بمنزلة المفعول وليس فيها معنى الاحتواء، فوجب أن يراعى فيها قوة العامل وضعفه، واعلم أنما قبح من النكرة، لأن معناها، ومعنى الصفة سواء، وذلك إذا قلت: جاءني رجلٌ ضاحك، فإنما أخبرتنا عن مجيء رجل ضاحك، و لم يجب أن يكون ضاحكًا في حال خبرك، فلما اتفق معنى الحال والصفة كان إجراء الصفة على ما قبلها أولى، لأنّ اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف المعنى، فإذا وجب أن يوفق بين اللفظين، ويكون المعنى كمعنى المختلف كان أولى.

فأما المعرفة فالحال فيها مختلف كحكم الصفة، وذلك أنّك إذا قلت: جاءني زيدٌ الظريف، وجب أن يكون "الظريف" حالاً له في خبرك، ولولا ذلك لم يحتج إليها، لأن زيدًا معروف، وأما الحال فلا يجب أن تكون في الخبر فاصلة، ولهذا حسنت الحال من المعرفة، وقبحت من النكرة .

(١) المبرد في المقتضب (٣٢٨/٤، ٣٣٢) هذا **باب** الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها. وتمكنها. وامتناع ما يمتنع منها من التصرف. ويقال من الصرف.

وقوله: أحسن ما يكون زيد قائماً، فأحسن: رفع بالابتداء، و"ما" مع "يكون" : في موضع خبره، لأنها مع الفعل مصدر، ولا تحتاج إلى عائد يعود عليها ، إذا كانت مصدراً ، لأنها قد جرت في هذا الموضع مجرى "أن" فكما لا تحتاج "أن" إلى عائد في قولك : أن يكون قائماً أحسن ، فكذلك "ما" في هذا الموضع، وعند الأخفش لابد لها من عائد، لأنّها أبداً عنده اسم، وإذا كانت اسماً فلابد لها من عائد إليها . ففي هذه المسألة لا عائد عليها، إذ هي بمعنى "أن"، وهذا يدل على صحة قول سيبويه[1]، ونصب "قائم" على الحال والعامل فيها فعل تقديره: إذا كان قائماً، وإذ كان قائماً، وإنما وجب إضمار "إذ وإذا" لأنهما يدلان على الزمان الماضي والمستقبل، وليس تخلو حال الإنسان من أن تكون ماضية أو مستقبلة، فلهذا وجب إضمار "إذ وإذا" لدلالة الكلام عليها.

واعلم أن الفعل إذا أضيف إلى جنس كان من جنس ما أضيف إليه، فلما أضيف "أحسن" إلى المصدر وجب أن يكون مصدراً ، والمصادر يكون خبرها ظروف الزمان فلهذا [١٠١] احتجنا إلى إضمار "إذ وإذا" ، إذ كانا ظرفين من الزمان، وموضعها نصب بإضمار "استقر"، كما تقول: "القتال اليوم"، ولا يجوز أن تنصبهما بـ "كان"، لأنهما في موضع جر بـ "إذ وإذا"، والمجرور لا يجوز أن يعمل في الجارّ.

٢٦٢- فإن قال قائل: فهلا جعلت "قائمًا" نصبًا على خبر "كان" أو "يكون" التي تلي "ما"؟

قيل له: لا يجوز ذلك، لأنّا لو نصبنا "قائمًا" على خبر "يكون" لكان

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٠٢/١) هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور : "... وأما عبدالله أحسن ما يكون قائماً فلا يكون فيه إلاّ النصب لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن قائماً على وجه من الوجوه".

مع "يكون" من صلة، "ما" وبقي "أحسن" بغير خبر، فلهذا بطل أن يكون خبر "يكون" .

ووجه آخر: أنه لو كان خبرًا لجاز أن يقع معرفة، والعرب لا تستعمل هذا إلا نكرة، فدل ذلك على أنه حالٌ، وليس بخبر، ولهذه العلة لم يجز أن يكون خبرًا لـ"كان" المضمرة.

واعلم أنّ الحال إنما تجوز في هذا الجنس من المسائل متى كانت راجعة إلى غير المصدر، كقولك: ضربي زيدًا قائمًا، إنما هو راجع إلى زيد وإلى المتكلم، وإذا كانت الحال راجعة إلى نفس المصدر، لم يكن فيها إلاّ الرفع، كقولك: ضربي زيدًا شديد، وإنما وجب الرفع، لأن الأول هو الثاني، فصار قولك: زيدٌ قائمٌ.

واعلم أنه إذا جاز أن تقول[1] :

"أرخص ما يكون السمن منوان"[2] ، فتحذف خبر "المنوين" الراجع إلى المبتدأ الأول ، لأن السعر في[3] نفوس الناس مستقر معلوم بدلالة الكلام عليه . وأما الراجع إلى المبتدأ فإنما حسن حذفه هاهنا، لأنّ في الكلام أيضًا دليلاً، أنه قد أحاط العلم أن "المنوين" ليسا جميع السمن ، إذ كان السمن اسم الجنس فصار ذكره بعد السمن يدلُّ على أنهما بعض له ، والمحذوف منه (من) التي للتبعيض ، فلمّا كان في الكلام ما يدل عليه حسن حذفه.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤٠٢/١) هذا **باب ما** ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور. النكت للأعلم (٢٧٠/١)، المقتضب (٢٥٣/٣) هذا **باب** مسائل "أفعل" مستقصاة **بعد ما ذكرنا** من أصوله.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري (٢٧٠/١).

(٣) المقتضب (٢٥٤/٣) هذا **باب** مسائل مستقصاة **بعد ما ذكرنا** من أصوله.

وأما قوله: "أخذته بدرهم فصاعدًا"[1] .

فمعنى هذا الكلام: أنك أشرت إلى عدل متاع وقع سعر ثوب منه بدرهم، ثم غلا السعر فزاد على الدرهم، فيكون التقدير: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدًا، ونصب "صاعدًا" على الحال، والعامل فيه "زاد".

ولا يجوز أن تجعل بدل "الفاء" الواو، كما تقول: "أخذته وزيادة"، لأن قولهم: "أخذته بدرهم وزيادة"[2] أنها إخبار عن شيء واحد، وقع ثمنه الدرهم مع زيادة، وأمّا أخذته بدرهم فصاعدًا، فلست تريد أن تجعل

---

(١) ذكره سيبويه في الكتاب (١/٢٩٠) هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي. وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهم فزائدًا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحًا، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدًا، أو فذهب صاعدًا...الخ.

وعلق على كلام سيبويه السيرافي فقال: لا يحسن أن تقول أخذته بدرهم فصاعد لأن صاعدًا نعت، ولا يحسن أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ولأن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء، لا تقول أخذت الثوب بدرهم فدانق، لأن الثمن يقع جملة عوضًا عن المبيع، فلا يتقدم بعضه على بعض، وإنما يعطف بالواو، لأنها للجميع.

وانظر العبارة في المراجع الآتية: المقتضب (٣/٢٥٥) هذا باب التسعير، النكت للأعلم (٢١٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٨، ٦٩)، الخصائص (٢/٢٦٨) باب: في التطوع بما لا يلزم.

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/ ٢٩٠) هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنّهي: "...ولا يجوز أن تقول: وصاعدًا، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنّك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولاً، ثم قررت شيئًا بعد شيء لأثمان شتى قالوا لم ترد فيها هذا المعنى، و لم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر، وانظر: المقتضب (٣/٢٥٥) هذا باب التسعير.

"صاعدًا" مع الدرهم ثمنًا لشيء واحد، وإنّما الدرهم كان ثمنًا لبعض الجملة، ثم زاد السعر، وإذا كان كذلك صار إدخال الواو بطل هذا المعنى، ولو جئت بـ"ثم"[1] في موضع الحال، لجاز ذلك، إلاّ أن الفاء أحسن، وإنما كانت الفاء أحسن للاستئناف الذي في معنى دخولها هنا.

---

(١) انظر الهامش السابق.

٣١- باب: حروف العطف[١]

اعلم أنّ (الواو) أصل حروف العطف[٢]، والدليل على ذلك أنّها لا توجب إلاّ الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على هذا.

ألا ترى أن "الفاء" توجب الترتيب[٣].

و "أو" للشك[٤].

و"بل" للإضراب[٥].

---

(١) تعريف العطف: هو تابع جامد -غالبًا- يخالف متبوعه في لفظه، ويوافقه في معناه المراد منه الذات مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة وتخصيصها إن كان نكرة. [النحو الوافي (٣/٥٤١)].

انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: اللمع ص: ١٧٤- ١٨٤، المقتصد (٢/٩٣٧، ٩٦١)، شرح اللمع لابن برهان (١/٢٣٨)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/٤١٦).

(٢) قال أبوالبقاء العكبري في اللباب (١/٤١٦) باب: عطف النسق. "... والواو أصل حروف العطف، لأنها لا تدلّ إلا على الاشتراك عند المحققين. وانظر: أسرار العربية ص: ١١٨، الجنى الداني ص: ١٨٨، المقتصد (٢/٩٣٧).

(٣) المقتصد (٢/٩٤١)، الجنى الداني (١٢١)، الأزهية ص: ٢٤١ الفصول الخمسون ص: ٢٣٧، الفصل التاسع في العطف قال: "والفاء للترتيب والتعقيب. ومعاني الحروف للرماني ص: ٤٣ وقال: الفاء من العوامل، لأنها تخص أحد القبيلين دون الآخر، ولها ثلاثة مواضع: العطف، والجواب، والزيادة.

(٤) اللمع ١٧٥، والمقتصد (٢/٩٤٢)، الأزهية ص: ١١١، رصف المباني ص: ١٣١، وهي عنده لها معنيين حرف عطف، وتكون لإباحة. معاني الحروف للرماني ص: ٧٧، وقال ابن معطي في الفصول الخمسون ص: ٢٣٧، وأو، وإمّا للشك والإبهام، والتخيير والإباحة، وقال أبوالبقاء العكبري في اللباب (١/٤٢٢)، وأمّا "أو" فتشرك في الإعراب.

(٥) اللمع ص: ١٧٦، المقتصد (٢/٩٤٦)، الفصول الخمسون ص: ٢٣٧، الجنى

فلما كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة، والواو مفردة، فصارت كالبسيط، والمركب بعد المفرد[1] البسيط، فلهذا صارت "الواو" أصلاً.

واعلم أن "إما" [١٠٢] في العطف أصلها "إن ما"[2] فأدغمت النون في الميم، والدليل على أنّ الأصل ما ذكرناه قول الشاعر[3] :

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَأَصْدُقَنْهَا   فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ[4]

=

الداني ص: ٢٥٣، الأزهية ص: ٢١٩، رصف المباني ص: ١٥٣، وقال: اعلم أن معنى "بل" في كلام العرب للإضراب عن الأول.

وقال الرماني في معاني الحروف ص: ٩٤، بل، وهي من الحروف الهوامل، ومعناها الإضراب عن الأول والإيجاب للثاني.

(١) أسرار العربية ص: ١١٩.

(٢) المقتضب (٢٨/٣)، هذا باب "أما" و"إمّا".

(٣) الشاعر هو دريد بن الصمة في ديوانه ص: ٦٨، وكذا نسبه الشنتمري وهو من قصيدة يرثي بها معاوية أخا الخنساء.

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢٦٦/١) هذا باب: ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف.

فهذا على إما، وليس على إن الجزاء، كقولك: إن حقًا وإن كذبًا فهذا على "إما" محمول. ألا ترى أنك تدخل الفاء، ولو كانت على "إن" الجزاء، وقد استقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: فإن جزعًا كقوله: إن حقًا وإن كذبًا، ولكنه على قوله تعالى: ﴿**فإما منّا بعد وإما فداء**﴾ [محمد: ٢٤] ولو قلت: فإن جزعٌ وإن إجمال صبر، كان جائزًا، كأنك قلت: فإما أمري جزع، وإما إجمال صبر، لأنك لو صححتها فقلت: إمّا جاز ذلك فيها.

- ونبه البغدادي على أن صوابه "فكذبيها" والخطاب للمؤنث. وقال: لم يتنبه له من شرح أبيات سيبويه غير أن ابن السيرافي، وأنشد البيتين قبله كذا:

أسرك أن يكون الدهر وجهًا   عليك بسببه يغدو ويسري

=

أراد إمّا، والدّليل على ذلك أنّه لم يأت لـ"إنّ" بجواب بعد البيت[1] .

ولا قبله، وذلك أنّ "الفاء" إذا دخلت على حرف الشرط، لم يجز أن يكون ما قبلها جوابًا لها، كقولك: أنا أحبك فإنّ تأتيني، ولو أسقطت "الفاء" صار ما قبلها جوابًا، فدلّ على ما ذكرناه أنّ البيت لا يحتمل إلاّ معنى "إمّا"، وإذا كان كذلك صحّ أنّ أصلها من "إن وما".

٢٦٣- فإن قال قائل: "إمّا" هذه التي تكون للشك هي التي تكون للجزاء أو غيرها؟

=

وإلا ترزئي أهلا ومالاً يضرك هلكه ويطول عمري

يقول لعاذلته أو امرأته العاذلة : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه، فاكذبي نفسك فإما أن أجزع عليه جزعًا فلي العذر في ذلك، وإما أن أجمل الصبر إجمالا فأمدح بذلك ، وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق. والشاهد في البيت صرح به سيبويه واضحًا.

وعلق الأستاذ عبدالسلام هارون على عبارة سيبويه "لاحتجت إلى الجواب" أي لو جعلنا إن هاهنا لاحتجنا إلى جواب، لأن جواب "إن" يكون فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مغنيًا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف، كقولك أكرمك إن جئتني. فإن أدخلت عليها فاء أو ثمّ، بطل أن يكون ما قبلها مغنيًا، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة عن السيرافي.

انظر البيت المراجع الآتية: الكتاب (٣٣٢/٣)، المقتضب (٢٨/٣)، شرح الكافية (١٢٢٧/٣)، الكامل (٢٨٩/١)، ما يجوز للشاعر ١٥٩.

(١) الكتاب لسيبويه (٢٦٦/١)، هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، (٣٣٢/٣) هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٠٨/١)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٢٧/٣)، وما يجوز للشاعر من ضرورة ويسمى الضرائر الشعرية للقزاز ص: ١٥٩، وقال أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ١٥٩ هذا القول عن ابن الوراق.

قيل له: هي هي، إلا أنها في الشك يلزم[1] تكريرها، وإنّما انتقلت للجزاء لأن الشرط يجوز أن يكون، ويجوز ألاّ يكون.

- ومعنى "إما" في العطف إيجاب أحد الشيئين، لما تصارعا من هذا الوجه أدخلت في العطف، أعني التي للجزاء مع "ما" .

- واعلم أن "إمّا" في العطف إذا تكررت فإنّ العاطفة منها الثانية[2] لا الأولى، وإنما أدخلت الأولى لوجهين:

أحدهما: أن يكون الابتداء بالشك والتخيير، وإنّما احتاجوا إلى ذلك، لئلاّ يتوهم أنّ ما قبل "إمّا" منقطع مما بعدها، لأنّه قد يستأنف بعدها الكلام، فأدخلوا "إمّا" في الكلام ليعادلوا بين الاسمين، إن شاء الله.

وأما "بل" فتستعمل على ضربين[3] :

أحدهما: بعد النفي.

والآخر: بعد الإيجاب.

---

(١) المتقضب (٢٨/٣)، هذا باب "أمّا" و"إمّا".

(٢) الجنى الداني ص: ٤٨٨ ، ورصف المباني ص: ٩٦ ، حروف المعاني للرماني ص: ١٣٠.

(٣) المتقصد (٩٤٦/٢) قال الشيخ أبوعلى الفارسي: بل وهي تستعمل بعد النفي والإيحاب كقولك: رأيت زيدًا بل عمرًا: وما جاءني عمرو بل تكبر، وهي أعمّ في الاستدراك بها من لكن"

قال الشيخ الإمام أبوبكر: اعلم أن بل معناها الإضراب عن الأوّل والإثبات للنفي.

- وقال المبرد في المقتضب (١٥٠/١) هذا باب حروف العطف بمعانيها. بل: ومعناه: الإضراب عن الأوّل، والإثبات للثاني نحو قولك: ضربت زيدًا، بل عمرًا، وجاءني عبدالله، بل أخوه، وما جاءني رجل بل امرأة.

- وقال سيبويه في الكتاب (٢١٦/١): ومنه أيضًا: ما مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى، وأشركت بينهما بل في الإجراء على المنعوت...

وإذا استعملت بعد النفي كان خبرًا بعد خبر، والثاني موجب، والأول منفي كقولك[1] : ما جاء زيد بل عمرو، وإن استعملت بعد الواجب فما قبلها يذكر على وجهين:

- إمّا على طريق الغلط.

- وإما على طريق النسيان كقولك : جاء زيد بل عمرو ، وإنّما صار الأول غلطًا أو نسيانًا، لأنك أثبت للذي أتيت به بعد الأول المجيء، وأضربت عنه عن الأول ، فعلم أنه مرجوع فيه، وما جاء في القرآن[2] من كلام الله تعالى و"بل" مستعملة فيه بعد إيجاب، فهو على تقدير خبر واجب، لأنّ الله عز وجل لا يجوز عليه الغلط والنسيان، فلهذا قدرناها على ما ذكرنا.

- وأما "لكن"[3] : فإنها إذا استعملت بعد النفي جرت مجرى "بل" بعد النفي، وإذا استعملت بعد الإيجاب، لم يجز أن يقع بعدها إلاّ جملة

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٤٤٠/١) هذا باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿**وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه بل عباد مكرمون**﴾ [الأنبياء: ٢٦] فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا، وعلى الوجه الآخر، والمعرفة والنكرة في لكن وبل، ولا بل سواء، المقتضب (١٢/١) هذا باب حروف العطف بمعانيها.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿**وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه بل عباد مكرمون**﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي: بل هم عباد، ونحو قوله تعالى: ﴿**أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق**﴾ [المؤمنون: ٧٠].

(٣) قال سيبويه (٤٣٥/١) هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك قال: "واعلم أن بل، ولا بل، ولكن، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو والفاء، وثم وأو، ولا، وإمّا وما أشبه ذلك". وانظر : المقتضب (١٢/١) هذا باب: حروف العطف بمعانيها.

مضادة للجملة التي قبلها، كقولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء[1]، وإنما لم يجز أن تقول: جاءني زيدٌ لكن عمرو، وتسكت، لأن ذلك يوجب الغلط، لما ذكرناه، فقد استغنى في ذلك بـ"بل"، إذ لا يحتاج العرب أن تكثر الحروف الموجبة للغلط فإذا كان كذلك، وجب أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها ليكون خبرين مختلفين[2] .

---

(١) المقتصد (١/٥٤٨).

(٢) المقتصد (٢/٩٤٧، ٩٤٨).

٣٢- باب: الصفة[1]

اعلم أنّ الأصل ألاّ توصف المعارف، لأنها وضعت في أوّل أحوالها تدل على شخص بعينه لا يشاركه فيه غيره، وذلك أنهم سمّوا الشخص زيدًا على تقدير أنه ليس في العالم قد سمى بزيد سواه، ثم التسمية للآخر على هذه النية، فلمّا كانت الأشخاص أكثر من الأسماء، اشترك في الاسم الواحد جماعة.

٢٦٤- فإذا قال القائل: جاءني زيد، فخاف ألاّ يعرف المخاطب زيدًا، الذي بعينه، لاشتراك جماعة فيه بينه بالنعت[2]، فصارت [١٠٣] نعوت المعارف دواخل عليها، إذ أشبهت النكرة من هذا الوجه.

وأما النكرة: فالأصل فيها أن تنعت، لأنّ الغرض من النعت تخصيص المنعوت، فلما كانت النكرات مجهولة، احتاجت إلى التخصيص[3]، وإنّما صار الاسم العلم معرفة ، لأنها وضع دلالة على شخص واحد بعينه من بين سائر أمته، فلهذا صار معرفة.

وأما ما فيه الألف واللام: فإنّما يذكر لمعهود[4] قد عرفه المخاطب، فيذكره بدخولهما هذا الشخص الذي قد عهده، فلما كانت تدل على شخص بعينه صار الاسم بها معرفة.

---

(١) وتسمى النعت والوصف، وهي كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ. ينظر : الأصول (٢٣/٢) ، واللمع ص : ١٦١ ، وشرح جمل الزجاجي (١٩٣/١).

(٢) ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية ص: ١١٥، مثالاً لذلك وهو: نحو: جاءني زيد الظريف أو العاقل أو الأديب.

(٣) أسرار العربية ص: ١١٥، الباب الخامس عشر باب: التعجب، شرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٣).

(٤) المقتصد (٩١٩/٢) باب: وصف المعرفة.

وأما المضمر[1] : فإنما صار معرفة، لأنك لا تضمر الاسم حتى تعرفه فصار المضمر يدل على شخص بعينه.

وأما المبهم[2]: فإنما صار معرفة بالإشارة التي فيها، فصارت الإشارة -إذ كان يقصد بها شخص بعينه- تجري مجرى ما فيه الألف واللام.

وأما النكرة فحدها[3]: أن يكون الاسم واقعًا على اثنين فصاعدًا، يشتركان في التسمية، ألا ترى أنّ قولهم: رجل، يدل على من كان له بنية مخصوصة بهذا الاسم، وليس كذلك الأسماء الأعلام، لأنها وضعت للدّلالة

---

(١) قال عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٩١٧) : "أما المضمر فمعرفة من حيث أن الشيء إنما يضمر بعد جرى ذكره ومعرفته ، ولا فصل بين ضمير المعرفة والنكرة في أنه لا يكون واحدٌ منهما نكرة. تقول: زيدٌ ضربته، فتكون الهاء معرفة كزيد، لأنه لا يكون في هذا الكلام إلا له، وهذا هو التعريف. وانظر شرح المفصل (٣/٥٦).

(٢) قال عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٩٢٢) "...وأما المبهم نحو: مررت بزيدٍ هذا، فإنما جاز الوصف به مع أنه اسم كزيد، حملاً على المعنى حتى كأنه قيل: مررت بزيد الحاضر.

قال الشيخ أبوعلى الفارسي: وأما المبهمة فتوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام، نحو مررت بهذا الرجل، وقد تقام الصفة مقام الموصوف فتقول : مررت بهذا الطويل، وأحسن من ذلك أن يكون صفة مقصورة على جنس كالعاقل والكاتب والضاحك، ولا يوصف المبهم بالمضاف، لا تقول مررت بهذا ذي المال وأنت تريد الصفة.

(٣) يقول المبرد في المقتضب (٤/٢٧٦) هذا باب المعرفة والنكرة : "وأصل الأسماء النكرة وذلك لأنّ الاسم المنكرّ هو الواقع على كلّ شيء من أمّته لا يخصُّ واحدًا من الجنس دون سائره".

وقال سيبويه في الكتاب (١/٦-٧) "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنًا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة".

على معنى يخص الاسم ألا ترى أن أنقص البرية قد يجوز أن يسمى بزيد، وزيد مأخوذ من الزيادة(١)، فعلمت لما ذكرنا.

واعلم أنّ حق النعت أن يكون تعريفه أنقص تعريفًا من المنعوت، ولا يجوز أن تنعت الاسم بالأخص، وإنما وجب ما ذكرنا، لأنّ المخاطب إذا كان قصده تعريف مخاطبه، وجب أن يذكر له أخص الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص، حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت، وإذا ذكر أخصها، لم يخل المخاطب من أن يعرفه أو لا يعرفه، فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان، وإن أشكل عليه بين بأخصّ صفة فيه، حتى يعرفه المخاطب، إذ كان اجتماع الأوصاف في شخص واحد لا يكاد يشاركه فيها إلا اليسير، فلهذا تعرف بكثرة الوصف، فإذا ثبت ما ذكرناه جاز أن ينعت الاسم العلم بثلاثة أشياء(٢) :

أحدها: مافيه الألف واللام(٣) .

والثاني: المبهم(٤) .

والثالث: المضاف إلى المعرفة(٥).

وإنما صار الاسم أخصّ من هذه الأشياء، لأنه وضع في أول أحواله عليه وصفًا واحدًا من بين سائر الأشخاص، وليس كذلك ما فيه الألف

---

(١) لسان العرب، وتاج العروس : "زيد".

(٢) الكتاب لسيبويه (٦/٢) هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها يقول رحمه الله: "... واعلم أن العَلَمَ الخاصّ من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، واللام، وبالأسماء المبهمة".

انظر : الأصول (٣٢/٢)، المقتضب (٢٨١/٤) هذا باب المعرفة والنكرة.

(٣) نحو: مررت بعمرو الطويل [الكتاب (٨/٢)].

(٤) نحو: مررت بزيد هذا، وبعمرو ذاك [الكتاب (٨/٢)].

(٥) نحو مررت بزيد صاحب عمرو. [الكتاب (٨/٢)].

واللام، لأنّ الألف واللام توجب على المخاطب تذكر العهود، والاسم العلم تذكرة، إذ كان موضوعًا لا يشاركه في هذا الاسم غيره، والعهد قد يقع في أشياء مختلفة ، فلمّا كانت الألف واللام توجب ما ذكرنا من التذكير حتى يعرف الشخص بعينه، صار أنقص رتبة مما لا يحتاج إلى تذكرة.

وأما المبهم: فليس موضوعًا لشيء بعينه، ألا ترى أن الإشارة لا تختص بزيد دون عمرو، فلما احتاج المشير إلى الشخص أن يميز بين الشخصين حتى يعرف المشار إليه بعينه[1]، صار هذا الحكم أنقص رتبة من الأعلام، لأنه يعرف بغيره فصار تعريفه فرعًا، فلذلك صار أنقص من الأعلام مرتبة.

وأما المضمر: فإنه لا يجوز نعته[2]، لأنك لا تضمره حتى يعرفه المخاطب[3] .

وأما ما فيه الألف واللام: فلا يجوز أن ينعت بالأسماء المبهمة، لو قلت مررت بالرجل هذا، وأنت تجعل [١٠٤] هذا نعتًا لـ"الرجل" لم يجز لأنّ المبهم أخصُّ ممّا فيه الألف واللام، والدليل على ذلك أنّ تعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب والعين[4] جميعًا، فصار ما فيه تعريفان أقوى مما فيه تعريف واحدٌ، ولذلك جاز أن تنعت بما فيه الألف واللام[5]، ولم يجز[6] أن ينعت ما فيه الألف واللام بالمضاف إلى الأعلام والمضمرات، لأنّ العلم

---

(١) الكتاب لسيبويه (٨/٢) هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها.

(٢) شرح المفصل (٥٦/٣)، همع الهوامع (١٧٥/٥).

(٣) المقتضب (٢٨٤/٤) هذا باب المعرفة والنكرة.

(٤) الكتاب لسيبويه (٧/٢) ، هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها. شرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٣).

(٥) الكتاب لسيبويه (٧/٢)، هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها، المقتضب (٢٨٢/٤) هذا باب المعرفة والنكرة.

(٦) المقتضب (٢٨٣/٤).

المضاف أكثر تعريفًا مما فيه الألف واللام لما بيناه، والمضاف يكتسب تعريفًا من المضاف إليه فيصير المضاف إلى العلم والمضمر كأنّ فيه تعريفهما، فلذلك لم يجز أن يكون نعتًا لما فيه الألف واللام.

وأما المبهمات: فإنّما أصلها أن تنعت بأسماء الأجناس، لأنّ الإشارة تقع أولاً إلى ذات الشخص، فينبغي إذا أشكل أمر الإشارة أن يبين بما تقتضيه الإشارة، وهو اسم، وإذا ذكرت الجنس فما أشكل بعد ذلك ذكرت الصفة المشتقة من الأفعال كقولك: يا هذا الرجل الظريف، وقد يجوز أن تقول: مررت بهذا الظريف على وجهين:

أحدهما: أن تجعل "الظريف" عطف بيان[١] لـ"هذا".

والثاني: أن تقيم الصفة مقام الموصوف.

ولا يجوز أن تنعت المبهمات بالمضاف الذي فيه الألف واللام[٢]، لأنّ الإشارة تطلب العهد من الألف واللام، وكذلك صارت المبهمات مع نعوتها.

---

(١) تعريف عطف البيان عند النحاة: أنه تابع جامد -غالبًا- يخالف متبوعه في لفظه، ويوافقه في معناه المراد منه الذات، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان نكرة. انظر النحو الوافي (٣/٥٤١)، حاشية الصبان ج٣، عند آخر بيت في باب: تابع المنادى، شرح جمل الزجاجي (١/٢٩٤-٢٩٦)، أوضح المسالك (٣/٣٤٦).

(٢) يقول سيبويه (٢/٧،٨) هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها. "اعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا. وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء، وليست بمنزلة الصفات زيد وعمرو إذا قلت مررت بزيد الطويل....الخ.

وانظر : المقتضب (٤/٢٨٣) هذا باب المعرفة والنكرة.

كالشيء والواحد[1]، ولا يجوز الفصل بينهما لما أحدثت في نعتها من المعنى، وهو إبطال العهد، والدليل على ذلك أن تقول جاءني هذا الرجل من غير تقدمة ذكر، ولو قلت: جاءني الرجل، ولم يتقدم عهد بينك وبين المخاطب فيه، لم يجز فبان أنّ الألف واللام يسقط منها حكم العهد بالإشارة، ولو جاز أن تنعت المبهمات بالمضاف إلى الألف واللام لصار المضاف معرفة بهما ، وصار في حكم المعهود، ولأجل تقدم الإشارة يجب أن يكون المشار إليه غير معهود، لأنه لا يجوز اسم في حال واحدة معهودًا، وهو غير معهود.

واعلم أن في الأسماء أسماء تضاف إلى المعرفة ولا تكون معرفة، لمعان تدخل فيها ، فمن ذلك: "شبهك ومثلك"[2] لم يتعرفَا بالإضافة، لأنّ المماثلة تكون من جهات، وإنّما تفيد المخاطب أنه مثله، وليس يعلم من أيّ وجه يماثله ، فلذلك لم يتعرفَا ألاّ يكون شخصان وقد اشتهرا في الشبه بين النّاس،

---

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٢٣/١) هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك: "وزعم يونس أنه يقول: مررت بزيد مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة. ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائمًا كأنه قال: هذا أخوك قائمًا...الخ"

- المقتضب (٢٨٥/٤) هذا باب المعرفة والنكرة فإذا قلت: مررت برجل مثلك، أو حسبك من رجل، أو مررت برجل أيّما رجل فمعنى مثلك إنما هو يشبهك. وأيما رجل معناه: كامل، وقولك: حسبك إنما معناه: يكفيك . يقال: أحسبني الأمر أي كفاني، وقوله عزّ وجل: ﴿**عطاءً حسابًا**﴾ [النبأ: ٣٦] أي كافيًا.

- قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٠/٣): "وأما المصادر التي ينعت بها وهي مضافة فقولهم: مررت برجل حسبك من رجل..فحسبك مصدر، في موضع محسب يقال: أحسبني الشيء: أي كفاني".

فيكون على هذا الوجه معرفة فتقول: مررت برجل مثلك وشبهك، المعروف بشبهك فلذلك تعرف على هذا الوجه.

- وأما "حسبك"[1] بمعنى: حسب الاكتفاء، وهو مبهم، فلذلك لم يتعرف.

- وأما "شبيهك"[2] فلا يكون إلاّ معرفة لأنّه من أبنية المبالغة، فصارت المبالغة فيه تؤدي عن شبه المعروف، فلذلك تعرّف.

- وأما "غيرك"[3] فلا يكون إلا نكرة، لأن معناه عند المخاطب مجهول، فلذلك لم يقع معرفة.

وأما باب "حسن الوجه"[4]: فالأصل فيه أن يستعمل في غير المتعدية، نحو ظريف، وحسن، وكريم، وما أشبه ذلك، فتقول:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١١١/٢) "....وهذا حسبك من رجل من منطلق، ويدلك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة، فتقول: هذا رجل حسبك من رجل، فهو بمنزلة مثلك، وضاربك إذا أردت النكرة".

انظر: خزانة الأدب (٣٩٢/٩)، شرح المفصل (٥٠/٣)، المقتضب (٢٨٥/٤).

(٢) شرح المفصل (١٢٦/٢)، المقتضب (٢٨٨/٤) هذا باب مجرى نعت النكرة عليها.

(٣) المقتضب (٢٨٩/٤)، هذا باب مجرى نعت النكرة عليها فأما "غيرك" إذا قلت: مررت برجل غيرك -فإنما هو: مررت برجل ليس بك، فهذا شائع في كلّ من عدا المخاطب.

(٤) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٢٩/١) هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك.

".... إلا حسن الوجه فإنّه بمنزلة رجل لا يكون معرفة. وذاك أنه يجوز لك أن تقول: هذا الحسن الوجه، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام، ولا يكون معرفة إلا بهما".

وانظر : المقتضب (٢٨٩/٤) هذا باب مجرى نعت النكرة عليها.

مررت برجل حسن وجهه فـ"حسن" : نعت لـ"الرجل"، والهاء في "وجه" ترجع إلى الرجل، والوجه: فاعلٌ للحسن، فإن ثنيت الأول أو [١٠٥] جمعته، أو انثته لم تغير لفظ "حسن" لأنّ الوجه مذكر، والفعل إنّما يؤنث إذا كان فاعله مؤنثًا ، فلما كان فاعل الـ"حسن" مذكرًا ليست فيه علامة التأنيث، و لم يثنَّ و لم يجمع لظهور فاعله فإن نقلت الضمير من "الوجه" إلى "حسن" صار الفعل للضمير، ووجب أن تعتبر حال الضمير فإن كان مذكرًا ذكرت فعله، وإن كان مؤنثًا لحقته علامة التأنيث و لم يعتد بـ"الوجه" وثنيته وجمعته بحصول الضمير فيه، فإذا استقر ما ذكرناه فبقي "الوجه" يحتاج إلى إعراب، وليس يجوز أن يبقى مرفوعًا، لأنّه لا يكون لفعل واحد فاعلان، فسقط رفعه، و لم يبق له من الإعراب إلاّ النصب، والجر أولى به، لأنّ هذه الصفة ليست بمعنى فعل متعد، فيستحق ما بعدها النصب فوجب أن يجري مجرى : غلام زيد، إلاّ أنك لما نقلت الضمير من "الوجه" اختارت العرب أن تعوض منه الألف واللام، لأن الألف اللام هما بمعنى الضمير، لأنهما يعرفان ما دخلا عليه، كما يعرف الضمير، ومع ذلك فإنّ الألف واللاّم لّما كانت للعهد، والمعهود غائب جرتا مجرى الضمير، إذ كان للغائب، أعني الضمير، فلذلك كانتا بالعوض أولى من سائر الحروف، فتقول: على هذا: مررت برجل حسن الوجه ، وبامرأة حسنة الوجه، وقد يجوز أن تنون الصفة، وتنصب الوجه، تشبيهًا بضارب، وإنما جاز أن يحمل عليه لاشتراكهما في الصفة، وأنهما اسما فاعلين، والتثنية والتأنيث تلحقهما، فجريا مجرى شيء واحد، فجاز أن يحمل أحدهما على الآخر، فتقول: مررت برجل حسن الوجه، ويجوز ألاّ تعوض من الضمير، لأنه قد علم أن الوجه للأوّل، إذ كانت هذه الصفة ليست متعدية، وكان إسقاطها أخفّ عليهم، فإذا أسقطت الألف واللام ، جاز لك وجهان: الجرُّ والنصب، فالجرُّ على الأصل، والنصبُ على التشبيه بالمفعول.

ويجوز أن تدخل الألف واللام على الصفة، لأنها لم تتعرف بما أضيف إليها وإن كان معرفة، وإنما لم تتعرف به، لأنّ المجرور فاعل في المعنى، والفاعل لا يعرفه فعله، فلما كانت إضافته لا يتعرف بها، وكان حقه من جهة اللفظ أن يعرف لعلة، فلمّا منع ما يكون في نظيره جوزوا فيه جمع الألف واللام والإضافة فتقول : مررت بزيد الحسن الوجه، ويجوز أن تنصب "الوجه" على التشبيه بالمفعول، وإن أسقطت من الوجه الألف واللام، لم يكن إلا منصوبًا، لأنّ إضافته كانت على أصلها، إذ كان شرط النكرة إذا أضيف إلى معرفة أن تتعرف فلمّا جرى في بابه مجرى إضافة النكرة إلى المعرفة التي تعرف المضاف، وكانت الألف مع هذه الإضافة لا يجتمعان أيضًا أن تجتمع الألف واللام مع الإضافة إلى النكرة.

واعلم أن الفاعل في هذا الباب إذا كان مضافًا إلى سببه الموصوف، جاز فيه هذه الثمانية الأوجه كقولك: زيدٌ حسن وجه أخيه، وزيد حسن وجه الأخ [١٠٦] وزيد الحسن وجه الأخ[1].

واعلم أن الفائدة في هذا النقل اختصار الكلام والمبالغة في مدح الأول، وذلك أنك إذا نقلت الضمير خفَّ اللفظ بالنقل ، لاستتار الضمير في الفعل، وصارت الصفة في اللفظ الأول، ولذلك صار مدحها .

---

(١) الجمل لأبي القاسم الزجاجي ص: ٩٤، باب: الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه.

٣٣- باب: التوكيد[١]

اعلم أنّ الغرض في البدل خلاف الغرض في النعت ، وذلك أن النعت إنّما يؤثر به بيانًا للمنعوت، فيصير في التقدير كجزء من المنعوت.

وأما البدل: فالغرض منه أن يجمع المخاطب البدل والمبدل منه، على أنه قد يجوز أن يفهم بالمبدل منه وحده، وقد يجوز أن يفهم بهما جميعًا، كقولك[٢]: مررت بأخيك زيد، فالمخاطب يجوز أن يعرف زيدًا باسمه، أو بأنّه أخٌ للمخاطب أو بمجموعهما، فلهذا الفصل بين البدل والنعت.

وأما التوكيد: فالغرض إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه، أخبرت أن الذي تولى المجيء هو بعينه، فلذلك دخل التوكيد في الكلام، ولهذه العلة لم يجز أن تؤكد النكرة، لأنه ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلم يحتج إلى إثباقما إذا كانت لا تثبت بالتوكيد، فلهذا أسقط التوكيد عنها، ولما كانت المضمرات معارف جاز توكيدها، لأن أعيانها ثابتة، إلاّ أن يكون المضمر مجهولاً فلا يجوز توكيده كالمضمر بعد "ربَّ" نحو قولك: ربّه رجلاً[٣]،

(١) التوكيد: "تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله".

وقيل: "تابع يدل على أن معنى متبوعه حقيقي، لا دخل للمبالغة فيه، ولا للمجاز، ولا للسهو، أو النسيان ونحوهما".

انظر عن التوكيد المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٥/٢٨٧)، شرح جمل الزجاجي (١/٢٦٢)، النحو الوافي (٣/٥٠١) مسألة (١١٦)، خزانة الأدب (١٢/٥٦٨).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/١٤) هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة"، والمبرد في المقتضب (١/٢٦) هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون.

(٣) شرح اللمع لابن برهان (١/٥١)، المقتصد (٢/٩٣١)، الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٤).

وكالمضـــمر بعد "نعم وبئس" وما أشبه ذلك[1] .

واعلم أنّ الاسماء التي يؤكد بها لها مراتب، فـــ"النفس والعين": يجب تقديمهما على كل حال، وإنما كانا بالتقديم أولى[2]، لأنهما قد يستعملان غير مؤكدين كقولك: نزلت بنفس الجبل، ورأيت عين زيد فلما كانا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد، وكان "كل وأجمعون" لا يجوز أن يستعملا إلاّ تابعين، أو في تقدير التابع وجب أن يقدم ما يقوم بنفسه على التابع.

وأما تقديم "كل" على "أجمعين" فإنما ذلك لأن "كلاًّ" قد تستعمل مبتدأة[3] كقولهم كلهم منطلقون، ولا يجوز أن تقول : أجمعون منطلقون، فلما كانت "كل" قد تستعمل مبتدأة، وليس قبلها ما يتبعه، وكانت "أجمعون" لا تستعمل إلا تابعة، وجب أن يتقدم الأقوى، أعني "كلاًّ" وأمّا "أجمعون" فيتقدم على "أكتعين وأبصعين".

وإنما وجب تقديمها عليها، لأنّها ليست بمشتقة اشتقاقًا بيّنًا و"أجمعون" مأخوذة من الاجتماع المعروف، فلما قوى معنى "أجمعين" -لأنها مشتقة- تقدمت "أكتعين"، وإن كان يجوز في "أكتعين" أن يشتق من قولهم "مر عليه حول كتيع"[4]، أي تمام، فإن تركت "أجمعين" فقلت: مررت بالقوم أكتعين، أو أبتعين، أو أبصعين، أو جمعت بينهما من غير أن تذكر "أجمعين" لم يجز فزاد هذا الإتباعات من غير أن يتقدمها "أجمعون" فإن قدمتها جاز أن

---

(١) شرح اللمع لابن برهان (٢٥١/١).

(٢) أسرار العربية ص: ١١٢.

(٣) شرح اللمع لابن الدهان (٢٢٦/١) الكتاب لسيبويه (٥٥/٢) هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها.

(٤) لسان العرب، وتاج العروس : "كتع"، النحو الوافي (٥٠١/٢) .

تذكر ما شئت بعدها من التوابع[1] ، وإذا شئت قدمت بعضها على بعض[2] لأنها متساوية في هذا الحكم، فلذلك اتفقت أحكامها في ما ذكرناه [١٠٧] وحكم المؤنث في هذا كحكم المذكر.

٢٦٥- فإن قال قائل: قد علمنا أن "كلهم وأنفسهم" يتعرفان بالإضافة، فمن أين زعمت أنّ "أجمعين" معرفة؟

قيل له: لأنّ جمعه أقيم مقام الإضافة، أي: مقام إضافته إلى ما يعرفه إذ كان الأصل أن تقول: مررت بالقوم أجمعهم، فحذف لفظ الضمير، وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه.

٢٦٦- فإن قال قائل: فلم كرهوا : مررت بالقوم أجمعهم؟

قيل: لأنّ "أجمع" على وزن "أفعل" ومن شرط "أفعل" إذا أضيف إلى شيء أن يكون بعضه، فلو قالوا: مررت بالقوم أجمعهم، لتوهموا أنّ القوم بعض الهاء والميم، وإنّما غرضهم أن يخبروا عن جميع القوم، فلذلك عدلوا عن إضافته في اللفظ، وأتوا بالواو والنون[3] ليدلوا بذلك على استغراق المذكورين.

فأمّا "كلا": فهي عند البصريين[4] اسم مفرد يدل على اثنين فما فوقهما.

وأما الفراء فيقول هو مثنى، وهو مأخوذ من "كل"، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية ويحتج بقول الشاعر[5] :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٣)، وأسرار العربية ص: ١١٢، وشرح الكافية (١١٨٢/٣) باب: التوكيد.

(٢) رأي ابن كيسان في المفصل ص: ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٣).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤٥/٣).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٣٩/٢)، شرح جمل الزجاجي (٢٧٥/١).

(٥) قال البغدادي في خزانة الأدب (١٢٩/١) شاهد رقم (١٣): على أن "كلت"
=

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ   كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

فأفرد "كلا" وهذا القول ليس بشيء ، وذلك أنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في الجر والنصب ياءً مع الاسم المظهر، فلما وجدناه بالألف في جميع الإعراب ، علمنا أنّ ألفه ليست للتثنية، ومن جهة المعنى، فإن معنى "كلا" مخالفة لمعنى "كل" لأن "كلا" للإحاطة، و"كلا" تدل على شيء مخصوص[1]، فعلمنا أيضًا في المعنى أنه ليس أحدهما مأخوذًا من الآخر، وإنما حذف الشاعر الألف من "كلتا" للضرورة، وقدر أنها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة.

٢٦٧- فإن قال قائل: فلم صار "كلا" بالياء في النصب والجر مع المضمر، ولزمت الألف مع المظهر، وكذلك هي في الرفع مع المضمر بالألف؟

=

أصلها كلتا، حذفت ألفها ضرورة، وفتحة التاء دليل عليها، رأيت في حاشية الصحاح: أن هذا البيت من رجز يصف فيه نعامة فضمير "رجليها" عائد على النعامة، والسُّلامى على وزن حبارى: عظمٌ في فرسن البعير، وعظام صغار طول إصبع أو أقل في اليد والرجل، والجمع سلاميات: والفرسن بكسر أوله وثالثه، وهو للبعير بمنزلة الحافر للفرس.

والضمير في "كلتاهما" للرجلين. وقوله: "في كلت" خبر مقدّم، والكسرة مقدرة على الألف المحذوفة و"سلامى" مبتدأ مؤخر ، و"زائدة" وصفة و"كلتاهما" مبتدأ، وما بعدها الخبر.

وهذا المصراع تأكيد للأول، وفيه قلب: يجعل المجرور والمرفوع في الأول مرفوعًا ومجرورًا في الثاني، أي قرنت بواحدة من السلاميات

انظر مصادر هذا البيت: معاني القرآن للفراء (١٤٢/٢)، أسرار العربية ص: ١١٣، الباب الخامس عشر . باب التعجب، الإنصاف (٤٣٩/٢)، ما يجوز للشاعر (٢٠٢)، شرح جمل الزجاجي (٢٧٦/١).

(١) الإنصاف (٤٤٩/٢).

قيل له: إن حقها أن تكون بالألف في جميع الجهات كما أن "معي"[1] لا تختلف ألفه إذا اتصلت بمضمر أو مظهر إلاّ أن "كلا" لما كانت لا تنفك من الإضافة، شبهت بـ"على وإلى"[2]، فجعلت مع المضمر في النصب والجر بالياء، لأنّ "كلا" لا تقع إلاّ منصوبة أو مجرورة، ولا تستعمل مرفوعة، فبقيت "كلا" في الرفع على أصلها مع المضمر ، لأنها لم تشبه "على" في هذه الحال.

فأما "كلتا" التي للمؤنث: فبين أصحابنا فيها اختلاف، أما سيبويه[3] فيقول: ألفها للتأنيث، والتاء بدل من لام الفعل، وهي واو والأصل "كلوا".

وإنما أبدلت تاءً، لأنّ في التاء علم التأنيث، والألف في "كلتا" نظير "يا" مع المضمر، فتخرج عن علم التأنيث، فصار إبدال الواو تاءًا تأكيدًا للتأنيث، فلهذا أبدلوا.

وأما الجرمي[4]، فكان يقول: وزنها "فعتل" والتاء ملحقة، والألف لام الفعل. وقول سيبويه أقوى، لأن التاء في "كلتا" لو كانت للإلحاق المحض، وليس فيها من حكم التأنيث ما ذكرناه، لوجب أن تثبت في النسبة، فيقال: كلتوي، أجمعوا على إسقاطها في النسبة دل ذلك على أنهم قد أجروها مجرى التاء في أخت[5] .

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣٦٤/٣) هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاّ الرد قال: "وأما كلتَا فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخويك فكلاّ كمعًا واحد الأمعاء . ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث. فإن سمى بها شيئًا لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت الثاء بمنزلة الواو في شروى".

(٢) شرح اللمع لابن الدهان (٢٢٨/١).

(٣) شرح الكافية للرضي (٣١/١) الكتاب لسيبويه (٣٦٤/٣) هذا باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله.

(٤) شرح الكافية للرضي (٣٢/١).

(٥) شرح الكافية للرضي (٣٢/١).

٣٤- بـــاب: التمييـــز[1]

اعلم أن التمييز إنما وجب أن ينصب على التشبيه بالمفعول، لأن مـــا قبله تقدير الفاعل على طريق [١٠٨] التشبيه ، وذلك أنك إذا قلت: عندي عشرون درهمًا ، فالنون منعت الدرهم من الجر، كما منع الفاعل من الرفع، يعني من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل، وصار التمييز كالمفعول.

وكذلك قولهم[2] : خمسة عشر درهمًا، وإنما انتصـــب الدرهـــم لأن التنوين فيه مقدر[3]، وإنما حذف لأجل البناء، كما يحذف لمنع الصـــرف، وكل تنوين حذف للإضافة وللألف واللام، فحكمه مراد، لأنه لم يدخـــل على الكلمة ما يعاقبه فلذلك وجب النصب.

وكذلك إذا قلت[4]: لي مثله وزنًا، فالهاء منعت "الوزن" مـــن الجـــر فصارت الهاء كالفاعل، فلذلك انتصب "الوزن".

واعلم أنه لا يجوز أن تقدم شيئًا من التمييز على ما قبله لأنّ العامل فيه ضعيف ، لأنّه ليس بفعل متصرف ، والمنصوب به مفعـــول في الحقيقـــة، فلذلك ضعف تقديمه.

---

(١) انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: المقتضب (٣٤،٣٢/٣) هذا بـــاب التبيـــن والتمييز، شرح جمل الزجاجي (٢٨١/٢)، الكتاب لســـيبويه (٢٠٢/١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٤١٧)، (١١٧/٢)، خزانـــة الأدب (٩٩/٤، ٢٧٠/٣، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٩٨، ٣٠٦)، (٤٧٠/٣، ٢٨٧)، (٣٧٠/٧، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠)، (٣٩٤/٩، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧)، (٢٥٥/٨).

(٢) أسرار العربية ص: ٨٠ الباب العاشر: باب الفاعل، شـــرح جمـــل الزجـــاجي (٢٨٢/٢).

(٣) أسرار العربية ص: ٨٠ الباب العاشر: باب الفاعل.

(٤) الكتاب لسيبويه (١٧٢/٢) هذا باب ما ينتصب كم إذا كانت منوّنة في الخـــبر والاستفهام وذلك ما كان من المقادير... ولي مثله عبدًا.

وأما قولهم: "هو ينتصب عرقًا ويتفقأ شحمًا"[1] .

ففيه خلاف:

- أما سيبويه[2]: فكان لا يرى التقديم في هذا الباب، وإن كان العامل فيه فعلاً.

- وأما المازني[3]: فكان يجيز تقديم التمييز، إذا كان العامل فيه فعلاً ويشبه بالحال[4].

فأما حجة سيبويه في امتناعه من ذلك، فإن التمييز في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت: تصبب عرقًا، فالفاعل العرق في المعنى[5]، ولكنه نقل عنه إلى الشخص، فلما كان فاعلاً في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه إلا على نية التأخير، كذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذا كان فاعلاً.

---

(١) ذكره سيبويه في الكتاب (١/٢٠٤) هذا باب: الصفة المشبّة بالفاعل فيما عملت فيه. وقال: وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقأت شحمًا، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته.

وقال ابن جني في الخصائص (٢/٣٨٦) ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبة فعلاً متصرفًا فلا نجيز: شحمًا تفقأت ولا عرقًا تصببت.

وانظر: أسرار العربية ص: ٧٩، الأصول (١/٢٢٢)، المقتضب (٣/٣٦).

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٢٠٥) : "...وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافًا، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذ، وهو - في أنهم ضعفوه- مثله.

(٣) انظر: الخصائص لابن جني (٢/٣٨٤) فصل في التقديم والتأخير، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٣)، شرح الكافية الشافية (٢/٧٧٦) باب التمييز.

(٤) المقتصد (٢/٦٩١) باب: التمييز.

(٥) المقتصد (٢/٦٩١) باب: التمييز.

٢٦٨- فإن قال قائل: قد جاء في الشعر قوله[1]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراق تطيب

فالجواب في ذلك: أن "النفس" منصوبة بإضمار فعل على طريق التبيين كأنه قال: وما كان تطيب بالفراق، ثم قال: نفسًا فإن أمكن أن يكون منصوبًا بـ"أعني" لا بـ"تطيب"، لم يكن لمن احتج به حجة على سيبويه.

٢٦٩- فإن قال قائل: فلم نقلت هذه الأسماء عن كونها فاعلة، ولم تستعمل على أصلها؟

قيل له: الفائدة في ذلك أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل للجثة، ويجعلوا هذه الأسماء تبيينًا، لأن الجثَّة توصف بذلك، فقد يمكن أن يكون، المتصبب منها العرق وغيره ، فإذا جعلوا الفعل للجثة، جاز أن يتصل بها جميع ما يتعلق بها ، ولو جعل الفعل للعرق[2] فقالوا: تصبب عرق زيد، وتصبب ماء زيد، لم يكن فيه دلالة على ذلك متصل به ، فلذلك تغير الفعل على فاعله لهذا المعنى فاعرفه.

---

(١) قائله المخبل السعدي كما في الخصائص (٣٨٦/٢) وقال: ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبة فعلاً متصرفًا فلا نجيز شحمًا تفقأت ولا عرقًا تصببت.
فأما ما أنشده أبوعثمان وتلاه فيه أبوالعباس من قول المخبل:..... وذكر الشاهد ثم قال وتقابله. برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق وما كان نفسي بالفراق تطيب.
فرواية برواية، والقياس بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى، وكذلك تجده في الصبح المنير (٣١٢)، وانظر العيني على هامش الخزانة (٢٣٥/٣) وانظر: الحماسة للمرزوقي (١٣٢٩/٣)، الجمل للزجاجي (٢٤٦)، المبرد في المقتضب (٣٧/٣)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٣٠.

(٢) المقتصد (٩٦٢/٢) باب: التمييز.

٣٥- بــاب: الاستثنــاء[١]

٢٧٠- إن قال قائل: لم وجب أن ينصب المستثنى من الموجب، نحو: جاءني القوم إلاّ زيداً، ولم يجز البدل منه، كما جاز في النفي، نحـو: مـا جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ؟

فالجواب في ذلك: أنّ البدل مستحيل، وذلك أنّ المبدل منه يجـوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، وإذا قدرنا على هذا، صار اللفظ: جـاءني إلاّ زيدٌ، لأنه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد، وليس يستحيل هـذا في النفي ، لأنّك إذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، فالكلام صحيحٌ، لأنّه لا يجوز أن ينفي مجيء العالم سوى مجيء زيدٌ ، فلذلـك لم يجـز البـدل في الإيجاب[٢].

٢٧١- فإن قال قائل: [١٠٩] فلم صار البدل في النفي أجود مـن النصب على الاستثناء؟

ففي ذلك جوابان[٣] :

أحدهما: أن البدل مطابق للفظ ما قبله، ومعناه ومعنـى الاسـتثناء سواء، فلما كان المعنى واحداً، كانت مطابقة اللفظ أولى مـن اختـلاف يوجب تغيير حكم فلذلك كان البدل أجود.

والوجه الثاني: أن البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه في سـائر الكلام، ويعمل فيه من غير تشبيه، فغيره والمنصوب على الاسـتثناء يشـبه

---

(١) الاستثناء هو: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في الحكم السـابق عليها انظر الاستثناء في المراجع الآتية: أسرار العربيـة ص:٨١، النحـو الـوافي (٣١٥/٢)، الكتاب لسيبويه (٢٤٨/٥، ٢٤٩)، خزانة الأدب (٥٥٠/٢، ٥٥١).

(٢) المقتضب (٤٠١/٤) هذا باب : ما لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصبـاً، المقتصـد (٧٠٠/٢)، باب: الاستثناء، أسرار العربية ص: ٨٣، الباب العاشر باب الفاعل.

(٣) أسرار العربية ص: ٨٢، ٨٣.

بالمفعول به، فكان ما يجري على الأصل أقوى من المشبه.

٢٧٢- فإن قال قائل: فهلاّ جعلتم إلاّ هي العاملة في الاستثناء دون التشبيه بالمفعول؟

فالجواب في ذلك: أن "إلاّ" لو كانت عاملة ما جاز أن يقع ما بعدها مختلفًا، فلمّا وجدنا ما بعدها مختلفًا، منصوبًا ومخفوضًا ومرفوعًا، ومعناها قائمٌ علمنا أنّها ليست بعاملة[١]، ويدل على ذلك أيضًا أنا لو وضعنا في موضعها "غير" لا تنصب "غير"[٢]، كقولك: جاءني القوم غير زيد، فلما انتصب "غير زيد" وناب عن "إلا"، علمنا أنّ النّاصب هو الفعل المتقدم[٣]، إذ كان الشيء لا يعمل في نفسه، فصحّ أن المنصوب في الاستثناء إنّما عمل فيه فعل متقدم لا "إلاّ"، وإنما كان النصب الوجه فيما ليس من جنس الأول، لأنه متى حمل عليه في البدل، وجب أن يحمل الكلام على المجاز، ويقدر الاسم الأول كأنّه من جنس الثاني، إذ شرط البدل أن يكون هو المبدل أوّ بعضه، فلما كان حمل ما ليس من جنس الأوّل على الثاني يحتاج إلى تأويل فإنّ النصب الوجه، لأنّه لا يحتاج إلى تأويل.

---

(١) أسرار العربية ص: ٨١، المقتضب (٣٩٠/٤) هذا باب: الاستثناء.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٢٥٣/٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣٣٠/٢) هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصبًا.

باب: الحروف التي يجر بها من حروف الاستثناء

اعلم أن "حاشى"[١] عند سيبويه[٢] حرف، وعند أبي العباس المبرد[٣] فعل، ويجوز أن تكون حرفًا وفعلاً.

فأما حجة سيبويه: أنها لا تكون إلاّ حرفًا بإجماع النحويين، على أنها لا تكون صلة لـ"ما" مع كونها متصرفة عندهم، دلَّ ذلك على أنها ليست بفعل.

واحتج أبوالعباس في كونها فعلاً بأشياء:

أحدها: قول النابغة[٤] :

ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ منْ أَحَدِ[٥]

فلما تصرفت علم أنها فعل.

الثاني: ومنها: أنه قال: وجدنا الحذف يدخلها، كقولك : حاش لزيد، والحذف إنّما يقع في الأفعال والأسماء دون الحروف.

الثالث: ومنها: أنه قال: سمع من العرب[٦] :

"اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع".

---

(١) شرح جمل الزجاجي (٢/٢٥٩)، أسرار العربية ص: ٨٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣/٣٤٩) هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما : "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء".

(٣) أسرار العربية ص: ٨٤، المقتضب للمبرد (٤/٣٩١) هذا باب الاستثناء.

(٤) زياد بن معاوية هو النابغة. شاعر جاهلي، انظر ترجمته: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/١٥٧)، الأغاني (١١/٣)، طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (١/٥٦).

(٥) صدره: ولا أرى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ

مواضع الشاهد: الأصول لابن السراج (١/٢٨٩)، لسان العرب، تاج العروس (حشا)، مجالس ثعلب (٢/٥٠٤)، المقتصد (٢/٧١٦)، التبيين ص: ٤١٣.

(٦) الأصول لابن السراج (١/٢٨٨)، وشرح جمل الزجاجي (٢/٢٤٩)، (١/٤٨٠).

الرابع: ومنها: أنه قال: لو كانت حرفًا لما جاز أن يتصل بها لام الجر، إذ كان حرف الجر لا يدخل على حرف جر وجميع ما ذكـره أبوالعباس يمكن تأويله، فإن أمكن تأويله، كان ما حكى سيبويه أولى، لأن ذلك متعلق بالحكاية عن العرب، فلذلك صار قول سيبويه أقوى.

وأما قول النابغة، فإنما اشتق من "حاشى"، كما يقول القائل: قد حوقل الرجل ، وبسمل[1]، إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله، فكذلك تقدير قول النابغة، أي: هذا المعنى الذي في "حاشى" لا يمتنع قوله لجميع الناس.

فإذا أعمل ذلك، لم يكن في البيت حجة. فأما الحذف الذي ذكره فقد يوجد في الحرف مثله، نحو "رب ومذ" فيجوز أيضًا أن يحذف من "حاشى"، لكثرة استعمالهم إيّاها، ولاتصال الكلام بها.

- وأما الجمع بينها وبين اللام، فتقدير ذلك [١١٠] أن تكون اللام التي للجر متعلقة بفعل، أو تكون زائدة، فإذا كانت زائدة فلا شبهة في الكلام وإذا كانت متعلقة بفعل، فالتقدير في قولك: ضربت القوم حاشى لزيد ، لأنك لما قلت : حاشى ، أردت أن تبين من المميز ، فقلت : لزيد، أي: أعني.

٢٧٣- فإن قال قائل: كيف يتبين كلام غير تام، وإنما يتبين الكلام إذا تممه المتكلم و لم يفهمه المخاطب، فحينئذ يجب البيان؟

قيل: قد حكى سيبويه[2] مثل هذه المسألة، فقال: "إنه المسكين أحمق" وقال: هذا على طريق التبيين، يعني: هو المسكين، فإذا كان قد بين، فهو وخبر

---

(١) أسرار العربية ص: ٨٢.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٧٦/٢) هذا باب: ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه. وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يقول إنه المسكين أحمق على الإضمار الذي جاز في مررت، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق. وهو ضعيف.

"إنّ" بعد لم يحصل، لأنّه قوله: أحمق، فجاز مثل هذا على هذا، إن شاء الله.

وأما "خلا": فلا خلاف في كونها فعلاً وحرفًا، وإذا كانت فعلاً نصبت ما بعدها، لأن فيها ضمير الفاعل، لأن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما استغنى الفعل بفاعله، صار المستثنى فضلة كالمفعول، فلذلك انتصب.

فإن قدرت "خلا" حرفًا خافضًا[1] خفضت ما بعدها.

ونظير خلا "عدا"[2]، لأنها قد تكون حرفًا وفعلاً، فإذا ما أدخلت "ما" على "خلا" لم يجز أن تكون إلاّ فعلاً، لأن "ما" إنما توصل بالفعل إذ كانت مصدرًا، لأنّها تصير مع الفعل مصدرًا، ولا يجوز أن توصل بالحروف، فلذلك وجب أن تكون "خلا" مع "ما" فعلاً غير حرف، فإذا كانت فعلاً وجب النصب فيما بعدها.

٢٧٤- فإن قال قائل: فما موضع "ما" مع "خلا"؟

فالجواب في ذلك: أن يكون نصبًا، لأنه اسم جاء بعد استغناء الفعل بفاعله، فلذلك وجب أن يكون موضعها نصبًا[3].

وأما "غير": فهي اسم[4]، وتقع في الاستثناء موقع "إلا" فإن كان

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣٤٩/٢) هذا باب: لا يكون وليس وما أشبهها. وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله فيجعل خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلت: ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٢٦٠/٢)، المقتضب للمبرد (٤٢٦/٤) هذا باب الجمع بين (إلاّ) و"غير"، والحمل على المعنى إن شئت.

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢٦٠/٢).

(٤) قال سيبويه في "غير" ليس باسم متمكن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام. الكتاب (٤٧٩/٣)، هذا باب: ما جرى في

الاسم الذي قبلها مرفوعًا منفيًا رفعتها ، وكذلك إن كان مخفوضًا خفضتها، وإنما وجب ما ذكرناه، لأن "غير" عاملة، فإذا حلّت محل "إلاّ"، وجب أن يخفض المستثنى على جميع الوجوه ولابد لـ" غير" من إعراب، فنقل إعراب المستثنى إليه، ليدل ذلك على أنّها قامت مقام حرف الاستثناء.

وأمّا "سواء" الممدودة[1] : فيجب أن تكون منصوبة بالفعل الذي قبلها على جميع الجهات، لأنها ظرف غير متمكن، فلم يجز أن ينقل إليها الإعراب مما بعدها ، فترفع وتخفض ، لأن ذلك يؤدي إلى تمكنها، وهي غير متمكنة[2] فلذلك لزمت وجهًا واحدًا[3] .

- وحكم المقصورة[4] كحكم الممدودة، وإن لم يظهر فيها الإعراب[5].

واعلم أن الجرمي ترجم باب الاستثناء بالحروف على طريق المسامحة،

=

الكلام مصغرًا وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره.
وانظر : المقتضب (٣٩١/٤، ٤١٠) وقال ابن هشام في المغني (١٣٦/١) حرف الغين المعجمة. غير: اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى، وتقدمت عليها كلمة ليس.

(١) قال ابن هشام في المغني (١٢٤/١) تقع صفة واستثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف .... وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين:
انظر : الكتاب لسيبويه (٤٠٧/١، ٤٠٩، ٢/ ٣٥٠)، المقتضب (٣٤٩/٤،٣٩١)، شرح الجمل للزجاجي (٢٤٩/٢، ٢٥٩).

(٢) كذا قال سيبويه في الكتاب (٤٧٩/٣) باب: ما جرى في الكلام مصغرًا وترك تكبيره...الخ.

(٣) لأنها أبدًا تكون في موضع نصب على الظرف [شرح جمل الزجاجي (٢٥٩/٢)].

(٤) الأصول لابن السراج (٢٨٤/١).

(٥) النكت للأعلم ص: ٢٨٤.

إذ كان أصل الباب "إلاَّ"، فلذلك غلب حكم الترجمة للحروف.

٢٧٥- فإن قال قائل: لأي شيء أن أصل الاستثناء بـ"إلاَّ" .

قيل له: لأنه لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره. وأمّا سواها ممّا يستثنى به، فيخرج عن الاستثناء لمعان تدخله، فصار في الحكم زائدًا على حكم "إلاّ"، فوجب أن يكون فرعًا في الباب ، إذ زاد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب، وكانت "إلا" مختصة بما يقتضيه الباب فلذلك وجب أن تكون أصلاً في الباب[1]، وإنما استثنى بجميع ما ذكرنا على طريق التشبيه بـ "إلاَّ".

فأما "غير" فإنما دخلت في الاستثناء، لأنَّها توجب إخراج من عدى المضاف [١١١] إليها من الحكم المتقدم فعلها، كقولك: مررت برجل غيرك، فمعناه أني اقتطعت بمروري آخر من الناس كلهم، والاستثناء إنما هو اقتطاع شيء من شيء ، فلما ضارعت معنى الاستثناء، أدخلت فيه حكم "سوى" كحكم "غير" لتقارب ما بينها من المعنى.

فأما "حاشى" فمعناها تنزيه المذكور بعدها عمّا حصل لغيره، فصارت منقطعة له من غيره، فلذلك دخلت في الاستثناء.

فأما "خلا وعدا" فمعناهما المجاوزة، والمجاوزة للشيء فيها معنى الانقطاع لمن جاوزته دون غيره فلذلك أدخلها في الاستثناء.

فأما "ليس ولا يكون"[2] فاستعملتا أيضًا في الاستثناء، لأنَّ النفي يوجب إخراج المنفي من حكم غير المنفي، فإن ثبت له معنى آخر فصار فيها معنى الانقطاع فدخلا في حكم الاستثناء فإنّما خصًّا بهذا [هذه]

(١) قال المبرد في المقتضب (٤٦/٢) هذا باب المجازاة وحروفها "الأحق بالاستثناء".

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣٤٧/٢) هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما. فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ...الخ.

الأفعال من بين سائر الأفعال، لأن "ليس" تضمنت معنى النفي، فلو استعمل غيرها احتيج إلى حرف آخر معها، فلو تضمنت معنى حرف النفي، كانت أولى بالاستعمال، لنيابتها عن فعل وحرف، إذ هي لتضمنها معنى الحرف تشبّه بـ"إلاّ"[1].

وأمّا "إلاّ أن يكون"[2] فاستعملت لكثرة دوران "أن ويكون" في الكلام.

واعلم أن "ليس ولا يكون" معناهما في الاستثناء معنى الإيجاب، لأنهما أقيما مقام "إلاّ" للإيجاب، فلذلك لم يكونا للنفي، فإذا قلت: أتاني القوم ليس زيداً[3]، فهو بمعنى قولك: أتاني القوم إلا زيداً، وإنما استويا في هذا الحكم لأنّ "إلاّ" تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، كما أنَّ النفي له هذا الحكم، فلهذا استويا.

- واعلم أن "ليس، ولا يكون" إذا أريد بهما الاستثناء ففيهما ضمير اسمهما ولا يثنى ذلك الضمير ولا يجمع، ولا يؤنث، وإن كان ما قبله مؤنثاً، كقولك: جاءني النسوة ليس فلانة[4]، وتقدير المضمر: ليس بعضهم فلانة، وكذلك لا يكون بعضهم فلانة، وإنما قدر الضمير بتقدير "البعض" لأن

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩) ، هذا باب: لا يكون وليس وما أشبههما.

(٢) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣٤٩/٢) في الباب السابق ذكره في الحاشية السابقة وإذا قلت : أتوني إلا أن يكون زيدٌ فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن يكون صلةٌ لأن، وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيدٌ.

(٣) المقتصد للجرجاني (٧١٤/٢)، شرح جمل الزجاجي (٢٦١/٢)، المقتضب للمبرد (٤٢٨/٤).

(٤) المقتضب (٤٢٨/٤) ، الكتاب لسيبويه (٣٤٧/٢)، هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما.

البعض ينتظم الواحد فما فوقه، وهو مذكر في اللفظ، وإن كان مضافًا إلى مؤنث، فلذلك لزما وجهًا واحدًا، وإنما وجب ذلك، لأنهما قاما مقام الحرف، أعني "إلاَّ" وكانت "إلاَّ" لا يختلف لفظها في جميع الوجوه، وجب أيضًا أن يكون ما قام مقامها على لفظ واحد، فيجري مجراها، ويدل استعماله على هذا الوجه أنه خارج عن أصله وملحق بحكم غيره.

وأما إذا جعلت "ليس، ولا يكون" صفات لما قبلها، ولم تجعلها استثناءًا ثنيت، وجمعت، وأنثت، فقلت: أتتني امرأة ليست فلانة[1]، وعلى هذا فقس، وهذا الذي ذكرناه ينتظم في جميع هذا الباب. إن شاء الله.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣٤٨/٢) هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما : "ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتتني امرأة لا تكون فلانة، وما أتتني امرأة ليست فلانة، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكر . ألا تراهم يقولون: أتينني لا يكون فلانة، وليس فلانة، ويريد: ليس بعضهن فلانة، والبعض مذكر".

وانظر: المقتضب للمبرد (٤٢٨/٤) هذا باب الاستثناء بليس، ولا يكون.

٣٧- بـــاب: كـــم[١]

٢٧٦- إذا قال قائل: لم وجب أن تبنى "كم"؟

قيل له: إنما وجب بناؤها في الخبر لأنها نقيضة "رب"[٢]، ورب حرف فوجب أن تجري نقيضتها مجراها ، إذ كان قد دخلها معنى الحرف، ووجب بناؤها في الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام[٣] فقد استحق البناء لما ذكرناه في الوجهين، وإنّما وجب أن تبنى على السكون ليكون بينه وبـــين ماله حال تمكن فصل ، وإنما وجب [١١٢] أن يخفض بها في الخبر، وينصب بها في الاستفهام لوجهين:

أحدهما: أنها في الخبر نقيضة "رب"[٤] فكما وجب الخفض بـــ"رب" وجب الخفض بنقيضتها.

والوجه الثاني: أنّ "كم" في الخبر للكـــثرة[٥]، وفي الاســـتفهام يقـــع الجواب عنها بالقليل والكثير من الأعداد، لأنّ المستفهم لا يدري قدر مـــا

---

(١) انظر عن "كم" المراجع الآتية كتاب سيبويه (١٥٧/٢) فهارس د/محمد عبدالخالق عضيمة (ص: ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠) لكتاب سيبويه، المقتضب (٥٥/٣)، الجنـــى الداني ٢٧٥، حروف المعاني (٦٠)، مغنى اللبيب (١٥٧/١).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٤٦/٢).

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص: ٧٦، وشرح جمل الزجاجي (٤٦/٢).

(٤) يقول سيبويه رحمه الله في الكتاب (١٥٦/١) "اعلم أن لكم موضعين، فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخـــبر، ومعناها معنى "رب".

- وقال ابن هشام في المغني (١٥٧/١) كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية والإبهام والافتقار إلى التميـــيز والبناء ولزوم التصدير.

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام (١٥٧/١)، وشرح جمل الزجاجي (٤٦/٢).

يستفهم عنه ألا ترى أنك إذا قلت : كم رجلاً أتاك[1]؟ جاز أن يقول ثلاثة، أو مائة لاحتمال الأمرين جميعًا.

فلمّا كانت "كم" تقع في الاستفهام للتكثير والتقليل، صار متوسط الحكم بين القليل والكثير، فجعل لها حكم الأعداد المتوسطة بين الكثيرة والقليلة، وما بين المائة إلى العشرة فما دونها، فالعشرة فما دون للقلة، والمائة فما فوقها للكثرة، وما بينهما هو المتوسط، فلذلك جاز أن ينصب بها في الاستفهام، وجعلت في الخبر خافضة[2]، حملاً على لفظ العدد الكثير، أعني المائة فما فوقها، وإنما خصت بأن جعلت صدر الكلام[3]، لدخول معنى الاستفهام فيها وجعلت في الخبر كذلك لأنها نقيضة "رب"، وربَّ تقع صدر الكلام، لأن فيها معنى النفي، إذ كانت القلة نفي الكثرة، فلمّا دخلها النفي -والنفي له صدر الكلام- حملت عليها لما ذكرناه.

٢٧٧- فإن قال قائل: فلم جاز أن يعمل فيها ما تجر من بين سائر العوامل؟

فالجواب في ذلك: أن الجار والمجرور كالشيء الواحد، فلا يجوز انفصال الجار من المجرور وقيامه بنفسه، كما يجوز انفصال الرَّافع من المرفوع، والنّاصب من المنصوب، فصار تقديم الجار عليه ضرورة، ولم يجز ذلك في الرافع والنَّاصب إذ ليس مضطرًّا فيه إلى ذلك.

---

(١) العضدي في الإيضاح (١/٢١٩).

(٢) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢/١٥٨) هذا باب: كم .. وكذلك كم، إنما أرادوا كم لك من الدراهم، أو كم من الدراهم لك. وزعم أنّ كم درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا، وإن كانت عربية جيدة. ذلك أنّ قولك العشرون لك درهمًا قبح قبح، ولكنها جازت في كم جوازًا حسنًا.

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/١٥٨) هذا باب: كم وقال ابن السـراج في الأصول (١/٣١٦): "واعلم أن كم لا تكون إلا مبتدأة" في الاستفهام والخبر.

- واعلم أنك إذا قدرت دخول الجار عليها بحال الاستفهام، قدرت الاستفهام على حرف الجر، كقولك[1] :

"على كم جذعًا بيتك مبنيٌّ"؟

وإنما وجب التقدير على ما ذكرنا، لئلاَّ يتقدم العامل على حرف الاستفهام.

- وأمّا في الخبر فالعلة فيها ما ذكرنا، والجارُّ داخل عليها من غير توسط، إن شاء الله.

واعلم أن النصب فيها على تقدير تنوين فيها، كما أن النصب بخمسة عشر وأخواتها على تقدير التنوين بها، فمن خفض بها في الاستفهام فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون قدر حذف التنوين، ولم يجعلها كخمسة عشر، بل جعلها بمنزلة العدد الذي لا ينوَّن[2] .

والوجه الآخر: أن يكون الخبر بتقدير "من"، لكثرة استعمالهم إيَّاها في هذا الموضع، وإنما نصب بها في الخبر، وقدّر التنوين فيها، وجعلها بمنزلة المستفهم بها.

واعلم أنّك إذا نصبت بها في حال استفهام ، لم يجز أن يكون بعدها الاسم إلاّ مفردًا نكرة ، كما لا يجوز أن يذكر بعد العشرين إلاَّ اسم مفرد نكرة.

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٦٠/١) هذا باب: كم وسألته -أي الخليل بن أحمد- عن قوله: "على كم جذع بيتُك مبنيٌّ"؟

فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس -أي جمهورهم ومعظمهم- فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان، وصارت على عوضًا منها.

(٢) انظر: المقتضب للمبرد (٥٩/٣) هذا باب كم.

فأما في الخبر: فيجوز أن يذكر بعدها الفعل[1]، خفضت أو نصبت، لأنّها تجري مجرى: ثلاثة أثواب، وثلاثة أثوابًا، إذا نوّن كما نون في العشرين، وربما جاز الفصل بينها وبين ما تنصبه[2]، نحو قولك: كم عندك غلامًا، وإن كان مثل هذا لا يجوز في العشرين، لا تقول: هؤلاء عشرون عندك غلامًا ، وربما سهل ذا في "كم" لأنه جعل الفصل فيها عوضًا ممّا منعته من التمكن، ولزومها طريقة واحدة، و لم يجز ذلك في [١١٣] العشرين، لأنها متمكنة، فمنعت تأخر معمولها على العامل، فلذلك ضعف الفصل بينها وبين معموليها.

(١) شرح جمل الزجاجي (٥١/٢).

(٢) المقتصد (٧٤٥/٢)، شرح جمل الزجاجي (٤٩/٢).

٣٨- بـــاب: لا[1]

اعلم أنَّ "لا" تنصب الاسم تشبيهًا بـــ"إنَّ"[2]، لأنَّها نقيضتها، وهـــي تدخل على الأسماء، كدخول "إنَّ" عليها، فوجب أن تنصب الأسماء، كمـــا تنصب "إنَّ" وإنما بنيت الأسماء من "لا" لوجوه[3] .

أحدها: أنَّه جواب لقولك[4]: هل من رجل في الدَّار؟

والجار والمجرور بمنزلة الشيء ما هو جوابه، إذا كان النّـــاصب مـــع المنصوب لا يكون كالشيء الواحد[5] .

ووجه آخر: وهو أن تكون "من"[6]، مقدرة بين "لا" وما تعمل فيـــه فيكون الأصل: لا من رجل في الدار، فلما حذفت "من" تضمـــن الكـــلام معنى الحرف، والحروف مبنية، فوجب أن تبنى "لا" مع ما بعدها، لتضمنها الحروف.

ووجه ثالث: إنها لما كانت مشبهة بالحروف في العمـــل، وكـــانت الحروف مشبهة بالفعل، وصارت فرعًا للفرع، فضعفت، فجعل البناء فيهـــا دليلاً على ضعفها.

---

(١) عن "لا" انظر المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٢/٢٧٤)، المـــبرد في المقتضـــب (٤/٣٥٧)، مغني اللبيب (١/١٩٤)، عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد (١/٧٩٩)، ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (٢/٢٦٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/٢٧٤) هذا باب النفي بلا: "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبـــه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. الجنى الداني ص: ٣٠٠.

(٣) أسرار العربية ص: ١٠٠.

(٤) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢/٢٧٥): هذا باب النفي بلا "فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك : هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

(٥) شرح جمل الزجاجي (٢/٢٧٠).

(٦) أسرار العربية ص: ٩٩.

واعلم أنَّ النكرة التي تبنى مع "لا" في المفردة،- وإن كانت موصولة أو مضافة -لم يجز البناء فيها، لأنَّ التنوين يصير في وسط الكلمة، فيجري مجرى سائر الحروف، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين، فيمتنع أيضًا من البناء وذلك نحو قوله: لا غلام رجل عندك[1]، ولا خيرًا من زيد عندك[2]، فصار ما عوض فيها يمنع من البناء، كما منع ذلك في المنادى.

واعلم أنَّ النكرة التي تنصبها "لا"، أعني : لا يراد بها الجنس، ولا يراد بها نفي شخص واحد لأنها جواب تقتضي الجنس، وليس يراد بها نفي شخص واحد ، فإذا قلت: لا رجل عندك، فالمعنى: لا واحد من هذا الجنس عندك ولا أكثر منه.

واعلم أن "لا" وما تعمل فيه في موضع رفع بالابتداء[3]، ولابدَّ له من خبر، وحكم خبره -إن كان اسمًا- أن يكون مرفوعًا كخبر المبتدأ ، إذ كان هو الأول، كقولك: لا رجل أفضل منك، فـ"أفضل منك" خبر الابتداء،

---

(١) العضدي في الإيضاح (٢٤٣/١).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢٨٧/٢) هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم، وإنما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم، وهو قولك: لا خيرًا منه لك، ولا حسنًا وجهه لك. فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم، لأن الحذف فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم، لأن الحذف في النفي في أواخر الاسماء. ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهمًا لك.

(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١٧٥/٢) هذا باب النفي بلا: واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك : ما من رجل ، وما من شيء ، والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان.

وإن فصلت بين "لا" وما تعمل فيه بطل عملها[1] لأنها مشبهة بالحروف فلم تقو على العمل مع الفصل، ومع ذلك فإنها مع النكرة المفردة كاسمين جعلا اسمًا واحدًا ، وأما مقامهما فكما أن الفصل بين الشيئين اللذين هما كالشيء الواحد لا يجوز، فكذلك أيضًا لم يجز الفصل بين "لا" وما تعمل فيه، إذ قد جريا مجرى شيء واحد[2]، واعلم أنك إذا رفعت ما بعد "لا" فعلى وجهين:

أحدهما: بالابتداء، فإذا قدرت هذا التقدير، استوت المعرفة والنكرة بعدها إلاّ أن الأحسن -إذا أردت هذا الوجه- أن تكرر[3] فتقول: لا زيد عندي ولا عمرو ، ليكون الجواب عن المعرفة خلاف الجواب عن النكرة التي تؤدي معنى الجنس ولا يكون مفردًا، لأنّه جواب: أزيد عندك أم عمرو؟ و لم يحسن الإفراد لأن هذا الموضع من مواضع "ما"، فاستغنوا بها عن أن يستعملوا ذلك في "لا" فلذلك لم يجز الإفراد ما بعد "لا" في هذا الموضع، وكذلك حكم النكرة بعدها.

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢/٢٦٧) هذا باب النفي بلا: "...واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه .

انظر: مغني اللبيب (١/١٩٤)، المقتضب (٤/٣٦١)، خزانة الأدب (٣/٣٩، ٣٣٧، ٤/٤، ٣٦، ٣٩، ٧/١٩٠، ١٠/٨٩، ١/٤٦٧).

(٢) يقول سيبويه في الكتاب (٢/٢٧٦) هذا باب النفي بلا مبينًا ذلك: لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام، لأنها مشبهة بها.

(٣) يقول سيبويه في الكتاب (٢/٢٨٥) هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة وتقول: لا رجل ولا امرأة يا فتى إذا كانت لا بمنزلتها في ليس حين تقول: ليس لك لا رجل ولا امرأة فيها. وانظر الكتاب (٢/٢٩٥).

والوجه الثاني: أن تشبهها بـــ"ليس"(١) فترفع [١١٤] الاسم بها فإذا قدرتها هذا التقدير، لم تعمل أيضًا إلاّ في النكرة، وإن كانت قـــد شـــبهت بـــ"ليس"، فقد حصل لها الضعف بشبهها بـــ"ليس"، و لم يختلف معناهــــا فلذلك وجب في العمل أن تلزم طريقة واحدة، أعني: أن تختص بـــالعمل في النكرة دون المعارف.

ومتى فصل بينها وبين ما تعمل فيه -وهي رافعة- فالأحسن أن يبطل عملها، لما ذكرناه من ضعفها.

واعلم أنك إذا قلت: لا مسلمين، فتثبت النون، فعند ســـــيبويه(٢) أنّ

---

(١) في قول سعد بن مالك القيسي:

من فرَّ عَنْ نيرانهـــا   فَأَنَا ابْنُ قَيْس لا براحُ

قال سيبويه في الكتاب (٥٨/١) هذا باب: ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله معلقًا على البيت : جعلها "لا" بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع.

والبيت : ذكره المرزوقي في شرح الحماسة ص: ٥٠٠، البغـــدادي في خزانـــة الأدب (٢٢٣/١، ٢٢٤)، لسان العرب: "برح"

- وقال سيبويه في الكتاب (٢٩٦/٢) هذا باب ما لا تغير فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل "لا" وذكر قول الراعي:

وما صَرَمْتُك حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً   لا ناقةٌ لِيَ في هَذَا ولا جَمَلُ

صرمتك : قطعتك

الشاهد فيه: رفع ما بعد "لا" على الابتداء والخبر، وذلك لتكرارها.

انظر البيت: شرح المفصل لابن يعيش (١١/٢، ١١٣)، التصريـــح علـــى التوضيـــح (٢٤١/١)، نهاية الأرب للنويري (٩/٣)، مجمع الأمثال للميداني في "لا".

(٢) الكتاب لسيبويه (٥٨/١) هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغـــة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، (٢٩٦/٢) هذا باب ما لا تغير فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا، الجنى الداني ص: ٣٠١.

"لا" مبنيةٌ مع التثنية والجمع[1]، كبنائها مع الواحد ولم يجز حذف النون، وإن حذفت التنوين مع الواحد، لأن النون أقوى من التنوين، ألا ترى أنها تثبت مع الألف واللام، والتنوين يسقط معهما، فقد بان أنه ليس يجب حذف التنوين، وإنما جرت التثنية والجمع مجرى الواحد في البناء، لأنّ إعرابهما كإعراب الواحد، فصارا بمنزلته.

وأما أبو العباس المبرد[2] فيمنع من ذلك، ويجعل التثنية والجمع منصوبين كنصب المضاف، وإنَّما امتنع من ذلك، لأنه لم يوجد في كلام العرب اسمان جعلا اسمًا واحدًا ، والثاني مثنى أو مجموع، فلهذا امتنع منهما، وقول سيبويه أولى بالصواب، لأنا قد نثني حضرموت، ونجمع فتقول: جاءني حضرموتان. ونجمعه فتقول: حضرموتون. إذ كان اسم رجل، فقد لحقت التثنية والجمع الاسم الثاني، وإن كان قد جعل اسمًا واحدًا، فكذلك يجب أيضًا أن تلحق علامة التثنية والجمع[3] فيما بعد "لا"، ولا يتغير من حكم البناء شيء، كما يتغير ذلك في حضرموت[4].

فأمّا الذي لم يوجد في كلام العرب أن يكون الاسمان جعلا اسمًا واحدًا، والثاني مثنى أو مجموع في أول أحوالهما.

فأمّا ما تلحقه علامة التأنيث والجمع ويزولان عنه ، فليس حكمه هذا الحكم فمن أجل هذا أدخلت الشبهة على أبي العباس ، والصحيح ما ذكرنا عن سيبويه.

واعلم أن لام الجر تزاد في النفي فيكون دخولها كخروجها ، فيصير

---

(١) الكتاب (٢/٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦) هذا باب ا لمنفي المضاف بلام الإضافة.

(٢) المقتضب للمبرد (٤/٣٦٦) هذا باب: ما تعمل فيه "لا" وليس باسم معها.

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢/٢٧٢).

(٤) المقتضب للمبرد (٤/٣٦٤) هذا باب: ما تعمل فيه "لا" وليس باسم معها.

الاسم الذي قبلها في تقدير المضاف إلى ما بعدها ، كقولك : لا مسلمي لك[1]، إذا قدرت "لك" زائدة، لأنه في المعنى قد أضفت "مسلمي" إلى الكاف[2]، و لم يعتد باللام، فلذلك حذفت النون، وإنما فعلوا ذلك كراهة أن يضيفوا الاسم من غير توسط اللام ، فيصير في اللفظ معرفة ، و"لا" لا تعمل في المعارف، فلما كان اللفظ يصير معرفة، استقبحوا ذلك، ففصلوا بينهما باللام، وإنما كانت اللام أولى من سائر الحروف، لأنَّ الإضافة تضمنتها[3]، وإن كانت محذوفة، ألا ترى أن معنى قولك: جاءني غلام زيد، كمعنى قولك: جاءني غلام لزيد، وإن كان الأصل معرفة يتعرف بالإضافة، فلما كانت الإضافة تتضمن اللام، أظهروها دليلاً على أن الاسم نكرة، وساغ أيضًا ذلك من أجل حذف التنوين لأجل البناء، فيصير دخول اللام عوضًا من بناء الاسم، فإن لم ترد باللام الزيادة أثبت النون، وجعلت اللام وما بعدها خبر الابتداء، إن شئت، وإن شئت [١١٥] جعلتها صلة للكاف، وأضمرت الخبر ، كأنك قلت: لا مسلمين مملوكان لك، مما يعرفه المخاطب من حكم الخبر.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٢٧٦) هذا باب النفي بلا، (٢/٢٧٨) هذا باب المنفيّ المضاف بلام الإضافة، المقتصد (٢/٨١١).

(٢) أي تقول: لا مسلميك. الكتاب (٢/٢٧٨).

(٣) ينظر اللامات ص: ٤٧، ٤٨.

٣٩- بـــاب الضميــر

٢٧٨- فإن قال قائل: لم جاز أن يقع الاسم المرفـــوع والمنصـــوب ضميرًا منفصلاً، ولم يكن في المجرور إلاّ ضميرًا متصلاً؟

فالجواب في ذلك: أن المرفوع والمنصوب يجوز أن يفصل بينهما وبين ما عمل فيهما، والمجرور مع الجار كالشـــيء الواحـــد، ولا يجـــوز الفصـــل فيهما[1]، فلما جاز الفصل في المرفوع والمنصوب، وجب أن يكـــون لهمـــا ضمير منفصل، وأعني بالمنفصل الذي يقوم بنفسه ، ولا يتصل بعامل ، ولمـــا كان المجرور لا يجوز انفصاله من عامله لم يكن له إلا ضمير واحد.

٢٧٩- فإن قال قائل: هل الاسم من "أنا" جملته أو بعضه؟

قيل له: الاسم "أن" والألف زيدت لبيان حركة النون، والدليل علـــى ذلك أنك إذا وصلت الكلام، قلت: أن، فسقطت الألـــف، كقولـــك: أن فهمت ، ولو كانت الألف من نفس الكلمة لم تسقط[2]، وإنما كانت الألف أولى بالزيادة[3]، لأنها أخف الحروف. وبعض العرب يجعل في موضع الألف هاء، إذا وقف ، فيقول: أنه[4]، وهذا يدلك على أن الألف ليست من بنـــاء الاسم، وإنما زيدت لما ذكرنا، وإنما كانت الألف أكثر من الهاء، لأنها قـــد تتصل بالضمير، إذا كانت "أن" العاملة قد يتصل بها ضمير الغائب كثـــيرًا، فلذلك كانت الألف أكثر استعمالاً في هذا الموضع من الهاء.

وأمّا "أنت"[5] : فالاســـم أيضًـــا منـــه "أن" ، والتـــاء زيـــدت

---

(١) الكتاب لسيبويه (١٦٤/٤) هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك وانظـــر الأصول لابن السراج (٤٦٣/١).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢٢/٢)، شرح المفصل (٩٣/٣،٩٤).

(٣) همع الهوامع (٢٠٦/١).

(٤) شرح المفصل (٩٤/٣)، همع الهوامع (٢٠٧/١).

(٥) شرح المفصل (٩٥/٣)، شرح جمل الزجاجي (٣٢/٢).

للمخاطب[1]، وليس لها موضع من الإعراب، لأنها لو كانت لها موضع من الإعراب، لم تخل من أن تكون رفعًا أو نصبًا أو جرًا، والتاء ليست من علامات المجرور ولا المنصوب ، فسقط أن يكون موضعها نصبًا أو جرًا، ولم يجز أن يكون رفعًا، لأن العامل هو "أن" في قولك: ما قام إلاّ أنت، فلو كانت "التاء" في موضع رفع، لكنت قد جعلت للفعل فاعلين من غير اشتراك بينهما في تثنية أو عطف، ويتبين لك أنها لا موضع لها، إذا أدخلتها علامة كالهاء التي تدخل علامة التأنيث ، والعلامات لا تكون لها مواضع ، لأنها ليست لها أسماء.

وأما قولنا: "هو"، فالاسم الهاء والواو جميعًا[2]، وأهل الكوفة[3] يجعلون الاسم الهاء وحدها، ويستدلون على ذلك بإسقاط الواو في التثنية، نحو قولك: هما، وكذلك تسقط في الجمع، نحو هم ذاهبون، فالجواب في هذا أن الحرف يسقط في التثنية والجمع، إذا عرضت فيه علة توجب إسقاطه، وإن كان الحرف من أصل الكلمة ، ألا ترى إذا جمعنا قاضيًا قلنا في جمعه : قاضون[4]، فأسقطنا الياء ، وهي لام الفعل، ولم يدل إسقاطها على أنها زائدة، وكذلك إسقاط الواو من التثنية والجمع من: هما وهم، لا يدل على زيادتها.

٢٨٠- فإن قال قائل: فما العلة التي من أجلها سقط الواو؟

---

(١) همع الهوامع (١/٢٠٨)، شرح المفصل (٣/٩٥).

(٢) شرح المفصل (٣/٩٦)، الإنصاف (٢/٤٧٧).

(٣) شرح المفصل (٣/٩٦)، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٢)، الإنصاف (٢/٦٧٧).

(٤) إن أصلها: قاضيون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها، فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان، والساكنان لا يجتمعان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وإن كانت أصلية لعلة عارضة . [الإنصاف (٢/٦٨١)].

قيل: لأنها لو لم تسقط لوجب ضمها، فكان إثباتها يوجب أن تكون مضمومة وقبلها ضمة، وذلك مستثقل، فحذفوها للاستثقال، فكانت العلة في [١١٦] حذف الواو استثقال الضمة فيها، فلهذا حذفت(١).

٢٨١- فإن قال قائل: فلم وجب أن تضم، وهي مفتوحة في الإفراد؟

قيل: لأنها لو بقيت مفتوحة، وقد زيدت عليها الميم والألف، لتوهم أنهما حرفان منفصلان في أمرين متصلين، فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في آخره، كما غيرت في قولك: أنتما، فدلت الضمة على أنها شيء واحد، فلذلك وجب ضم الواو فاعلمه.

٢٨٢- فإن قال قائل: فلم زيدت الميم في التثنية؟

قيل: ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن التثنية لما كانت توجب تغيير الواحد، كثر اللفظ أيضًا بزيادة الميم، إذ كانت هذه المكنيات قد تبنى على حرف واحد، وأقل الأسماء أصولا يجب أن يكون على ثلاثة أحرف، فلذلك زادوا الميم.

والوجه الثاني: أن القافية إذا كانت مطلقة تبعتها ألف، فلما زادوا على "أنت" ألفًا، وهو ألف التثنية، جاز أن يتوهم في بعض الأحوال أنَّها ألف الإطلاق كما قال الشاعر:

يَا مُرَّتَ بْنَ رَافِعٍ يَا أَنْتَا   أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا(٢)

---

(١) شرح المفصل (٣/٩٧).

(٢) هذا هو الشاهد رقم (١٠٥) في خزانة الأدب (٢/١٣٨،١٣٩، ١٤٠) وعلق عليه بأن قال: على أن المضمر لو وقع منادى جاز نظرًا إلى المظهر، فإن المظهر بصورة الرفع، والضمير ضمير رفع.

قال ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٢٥)، (٢/٦٨٢) نقلاً عن البصريين: "بأن المفرد المعرفة ، إنما بنى لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد =

فزادوا الميم ليزول اللَّبس ، وإنما كانت الميم أولى بالزيادة من بين سائر الحروف، لأنها من زوائد الاسماء.

والمضمر اسم، فلذلك وجب ان يزاد عليه الميم، فإذا جمعت زدت واواً مع الميم ، لتكون الواو تحل محل التثنية ، فتقول: أنتمو، وهمـــو[1]، إلاّ أنّ هذه الواو تحذف استخفافًا، لأنه لا يشكل حذفه، ويجوز أن يتكلم بهـا علـى الأصل.

=

ومنهم من قال: إنما بنى لأنه وقع موقع اسم الخطاب، لأن الأصل في قولك: يـا زيد: أن تقول : يا إياك، أو يا أنت، لأن المنادى لّما كان مخاطبًا كان ينبغـي أن يستغنى عن اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، فيقال: يا إياك.

- وقال ابن الحاجب في الإيضاح : "نداء المضمر شاذ، وقد قيل: إنه على تقدير: يـا هذا أنت، ويا هذا إياك أعني.
- وقال أبو حيان في "تذكرته" : "وأما يا أنتا فشاذ، لأن الموضع موضع نصب، وأنت ضمير رفع، فحقه أن لا يجوز في إياك، لكن بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائبًا عن غيره كقولهم: رأيتك أنت، بمعنى رأيتك إياك فناب ضمير الرفـع عـن ضمير النصب.

انظر هذا الشاهد المراجع الآتية: شرح المفصل لابن يعيـش (١/١٢٧، ١٣٠)، ابـن الشجري في أماليه (٢/٧٩)، أبو زيد في نـوادره (١٦٣)، ابـن الأنبـاري في الإنصاف (١/٣٢٥)، (٢/٦٨٢)، السيوطي في همع الهوامع (١/١٧٤)، ابـن الدهان في شرح اللمع [ق٦/أ، ق٢٦/ب]، ابن عقيل في المساعد (٢/٤٨٣).

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب(٤/١٩١) هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار، وحذفهما: "وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هـي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت، وإن شئت أثبت، فإن أسكنت حذفت الميم فالإثبات: عليكمو، وأنتمو ذاهبون، ولديهمي مالٌ، فأثبتوا كمـا تثبت في التثنية إذا قلت: عليكما، وأنتما، ولديهما". وانظـر شـرح المفصـل (٣/٩٧).

فأما المؤنث: فإنه في التثنية لا يختلف طريقها، فلذلك استويا، فإذا جمعت زدت نونًا مشددة، فقلت: هن، وأنتن، وإنما شددت النون لأنك زدت للمذكر حرفين، وهما الميم والواو، فجعلت النون مشددة لتكون بمنزلة ما زدت للمذكر و لم تثقل كثقل الواو ، فتخفف، ولو خففت أيضًا لزالت المشاركة التي قصدت بتشديد النون، فأما المتكلم إذا انضم إليه غيره واحدًا كان أو جمعًا مؤنثًا أو جمعًا مذكرًا، فلفظه "نحن"[(١)]، وإنما لم يثن على اللفظ ، لأن شرط التثنية إذا اتصلت أن تكون على لفظ الواحد، والمتكلم لا يقترن إليه متكلم، وإنما يقترن إليه غائب أو مخاطب، ألا ترى أنك إذا قلت: نحن فعلنا وفعلت ذلك، كان تقديره: أنا وزيد وأنت فعلنا ذلك، و لم يكن تقديره، أنا وأنا، فإذا كان المنضم إليه من غير جنس المتكلم لم يجز أن يثنى على لفظه، وإنما كان الأمر على ما ذكرنا وجب أن يبطل لفظ الواحد، ويستأنف للتثنية اسم، لأن التثنية أول الجموع، لأن معنى الجمع ضم شيء إلى شيء، فلما فات لفظ التثنية المحققة، وجب أن يستأنف لفظ يدل على الاثنين فما فوقه، فلذلك قالوا: نحن[(٢)] .

٢٨٣- فإن قال قائل: فلم جعل ضمير المرفوع الغائب المنفصل مستترًا وظهرت علامة المتكلم والمخاطب، نحو: قمت؟

فالجواب في ذلك: أن الغائب لما كان لا يذكر إلا بعد تقدمة ذكر، صار ذكره قبل الفعل كعلامة، فأغنى عن ذكره علامة أخرى في الفعل.

وأما المخاطب والمتكلم: فليس [١١٧] يتقدم لهما ذكر، فلو استترت

---

(١) قال أبوالفتح ابن جنى في اللمع ص: ١٨٧: "والتثنية والجمع جميعًا: نحن". وانظر: همع الهوامع (٢٠٨/١)، شرح المفصل (٩٤/٣).

(٢) قال الحافظ جلال الدين السيوطي في همع الهوامع (٢٠٩/١) وقال هشام: الأصل : "نَحْنُ" بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون، وأسكنت الحاء.

علامتهما، لم يكن عليهما دليل، فلذلك ظهرت علامة الغائب في التثنية والجمع نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

٢٨٤- فإن قال قائل : لِمَ لَمْ تكتف بتقدم الأسماء عن إظهار العلامة كما اكتفيت بالواحد؟

قيل له : إنما جاز استتار ضمير الواحد لإحاطة العلم أنّ الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين أو أكثر من ذلك، فلو أسترنا ضمير الاثنين والجمع لجاز أن يتوهم أن الفعل لواحد ، فلذلك وجب إظهار علامة التثنية والجمع.

وأما الضمير المنصوب: فإياك وإياي وأياه، وقد اختلف في هذا الاسم على وجوه:

- فكان الخليل[1]-رحمه الله- يقول: هو اسم مظهر مضاف ناب عن الضمير فاستدل على إضافته بقول العرب[2]: "إذا بلغ المرء الستين فإياه وإيا

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٧٩/١) هذا باب ما يكون معطوفًا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفًا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول. "وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إيّاك نفسك لم اعنفه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة. وانظر: الإنصاف (٦٩٥/٢)، التاج: "شبب".

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٧٩/٢) الباب المذكور في الحاشية السابقة وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول: ..... ثم ذكره. وجاء في لسان العرب (١٨٨/١) (أيا) بعد ذكر مقالة الخليل : ومن قال : إن إياك بكماله الاسم، قيل له: لم نر اسمًا للمضمر، ولا للمظهر، إنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد ، قال : والدليل على إضافته قول العرب: فإيّاه وإيَّا الشواب يا هذا، وإجراؤهم الهاء في إياه مجراها في عصاه. انظر بقية المسألة عنده. وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٩٧/٢)، الأشموني (١٩٢/٣)، وقال الصبان: "ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية، جمع سوءة" والشواب: جمع شابة، =

الشواب".

فلو كان مضمراً لم تجز إضافته، لأن المضاف يقدر قبل الإضافة نكرة ثم يضاف، لأن الغرض في الإضافة تعريفه، فلذلك وجب أن يقدر نكـــرة، فلو كان الضمير لا يجوز أن يكون نكرة لم يجز أن يكون مضافاً.

– وأما الأخفش فكان يقول: إنه اسم بكماله، وذلك أن "إيـــا" لمـــا نابت عن الكاف في قولك : ضربتك، كانت اسمًا بكمالها، وأن ما بعد "إيا" من "الكاف والياء والهاء" لا موضع لها من الإعراب ، وأنها متعلقة بـــ"إيّا"، كما تتعلق "التاء" من "أنت" بـــ"أن".

– فألزم على هذا القول أن قيل له: لم كانت اسمًا للمضمر، والمظهـــر يتغير آخره، بانتقال الحروف، وإنما تنتقل الأواخر بالحركات؟

فالجواب له عن هذا الإلزام أنه قد خص بما ذكره ، وله نظير مع ذلك ألا ترى أنهم يقولون: جاءني أخوك، ومررت بـــأخيك، ورأيـــت أخـــاك فيغيرون هذه الأسماء بالحروف علامة للإعراب، فبتغير هذه الحروف جاز أن تتغير أواخرها علامة للأشخاص، إلاّ أنّ ما ذكرناه عن الخليل من إضافـــة هذه الأسماء يدل على ضعف قول الأخفش، والوجه عند الأخفش: أنّ "إيّا" الاسم ، وما اتصل بها لا موضع له كـــ"التاء" وغيره أنه لكمالـــه اســـمٌ ، ليعلم أنه ليس بمضاف، و لم يعبأ بالذي ذكره الخليل، إذ كان عنده شاذًا[1]،

=

والمساعد (٢/٥٧١).

(١) قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (٣٩٨/٤) هذا باب ما جاء على أنّ فعلـــت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام فمما جاء في الكلام على أن فعلـــه مثل بعت: آي، وغاية، وآيةٌ، وهذا ليس بمطرد، لأن فعله يكون بمنزلة خشـــيت ورميت، وتجري عينه على الأصل فهذا شاذٌ كما شذّ قود، وروِع، وحـــول، في باب: قلت . و لم يشذّ هذا في فعلت لكثرة تصرُف الفعل وتقُلب ما يكرهون فيه فعل ويفعل.

=

ويجوز أن تدخل الشبهة على من أضافه لما رأى آخره يتغير، كتغير المضاف، والمضاف إليه إن شاء الله.

وقال أهل الكوفة: إن "الكاف والهاء والياء" هي الأسماء، وإنّ "إيّا" عمدتها، واستدلوا على ذلك بلحاق التثنية والجمع لما بعد "إيّا" ولزوم "إيّا" لفظًا واحدًا ، وهذا القول ظاهر السقوط ، وذلك أنه لا يجوز أن يبنى الاسم منفصلاً على حرف واحد ، فلذلك لم يجز أن يقدر هذا التقدير ، ويدل على فساد قولهم أيضًا أنه لا يجوز أن يكون أكثر الكلمة تبعًا لأقلها، لأنّ ذلك نقض ما يبنى عليه الكلام، وليس احتجاجهم بلحاق التثنية والجمع لما بعد "إيّا" مما يدل على أنها هي الأسماء.

فأما على مذهب الخليل: فلا شبهة في تثنيتها وجمعها إذ كانت اسمًا مضافًا إليها.

وأما على قول الأخفش: فلا يلزم أيضًا، لأن الحروف لما زيدت [١١٨] للدّلالة على الأشخاص جاز أن يلحقها التثنية والجمع، كـ"الكاف" التي هي حرف ، ومع ذلك تثنى وتجمع، فبان بما ذكرناه فساد ما اعتمدوا عليه، لأنّ ما بعدها علامة للمخاطب والغائب والمتكلم، فلم يكن بدٌّ من لحاق علامة التثنية والجمع.

ومما يقوي قول الخليل أن بعض النحويين ذكر أن "إيا" على وزن "فعلى" وأنه مشتق من الآية، والآية: العلامة، يقال: رأيت آية فلان، أي: شخصه، فأصل "إيّا" على هذا القول أن تكون الهمزة فاء الفعل، والياء عينه،

=

وهذا قول الخليل وقال غيره: إنما هي آيّة وأيٌّ فعل، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تكرهان كما تكره الواو إن فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان ...الخ.

وانظر: الإنصاف (٦٩٧/٢)، المجيد في إعراب القرآن المجيد [ق٦/أ].

والألف الآخرة زائدة، لأنّ "آية" أصلها[1]: أيية، وغيره يقول: أصلها آيَّة فلما اشتق لفظ. "إيَّا" منها -والاشتقاق إنما هو للأسماء الظاهرة- دلَّ على أنَّ "إيَّا" مظهرة[2] .

وقد ذكره سيبويه في "كتابه"[3] ، فيجوز أن يكون موافقًا لقول الأخفش ، فوجه قوله الموافق لقول الخليل: أن العرب لما أضافت "إيَّا" في المثال الذي ذكرناه، وجب أن تكون مضافة وجاز قول الأخفش أن يكون إضمارًا، لأنها لما استعملت استعمال المضمر كانت كعلامة المرفوع، ألا ترى أنك متى قدرت على التاء لم تأت بـــ أنت فكما اتفقوا على أن "أنت" مضمر وجب أن يكون "إيَّا" مضمرًا، ومع هذا فإنّ "إيَّا" لو كانت اسمًا مظهرًا، لحسن أن تقول: ضربت إيّاك.

٢٨٥- فإن قيل: فقد قال الشاعر:

كأَنَّا يَوْمَ قُـــرَّى إذا ... نَّما نَقتـــلُ إيَّانَا[4]

---

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣٩٨/٤) هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام..... وقال غيره -أي الخليل- إنما هي أَيَّةٌ وأيٌّ فعلٌ، ولكنَّهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا كما قالوا الحيوان، وكما قالوا: ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة. وهذا قول.

(٢) هذا رأي أبي إسحاق الزجاجي في شرح المفصل (١٠٠/٣).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢٧٩/١) هذا باب: ما يكون معطوفًا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفًا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول.

(٤) وبعده: قلنا منهم كلَّ ... فتى أبيض حسانا

وهما لذي الإصبع العدواني أو أبي بجيلة.

قُرى: بالضم وتشديد الراء: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب . والحسان، كرمان: الحسن، وهو مثال للمبالغة نظير كبار في كبير، وكرام بمعنى كريم. وصـــف بأن

قيل له: إنَّ الشاعر إنّما أراد: نقتل أنفسنا، فلما رأى "إيّانا" تقوم مقام النفس في المعنى، فعلى ذلك جاز على طريق الاستعارة.

٢٨٦- فإن قيل: كيف جاز إضافة المضمر؟

قيل له: إن "إيَّا" لما كانت لا تنتقل من الإضافة، ولا يحصل لها معنى بانفرادها، ولم تقع قط إلا معرفة ، فتحتاج إلى التنكير، وخالفت في موضعها سائر المضمرات، جاز أن تخص بالإضافة، عوضًا ممّا منعته، وإنّما جاز كسرها في هذين الموضعين كراهة لخروجهم من الكسر إلى الضم[1]، إذ كان ذلك لا يوجد في أبنيتهم لازمًا، ولأنَّ الكسر من الياء، فاختاروا في الياء أيضًا ما اختاروا مع الكسر، وجاز الضم على الأصل، إذ ليس بلازم للهاء، لأنّه قد يكون ما قبلها مضمومًا ومفتوحًا.

وأما ضمير الغائب المتصل ، المنصوب والمرفوع ، فأصله الضم ،

=

قومه أوقعوا ببني عمهم، فكأنهم قتلوا أنفسهم، كما ذكر الشنتمري، أو يكون شبه أعداءهم الذين قتلوهم بأنفسهم في السيادة والحسن.

شاهده: إجراء "حسان" على كل نعتًا له لأنه نكرة مثله. كما أن الوجه في نقتل إيانا "نقتلنا" ولكنه وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل، وكان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا. فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس لأنهما مترادفان.

مواضع الشاهد في المراجع: شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠١، ١٠٢)، خزانة الأدب (٢/٤٠٦)، الخصائص لابن جني (٢/١٩٤)، أمالي ابن الشجري (١/٣٩)، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٢/٦٩٩)، سيبويه في الكتاب (٢/٣٦٢).

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤/١٩٥) هذا باب: ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو ، لأن في الكلام كله هكذا ، إلا أن تدركها هذه العلّة التي أذكرها لك. وليس يمنعها ما أذكر لك أيضًا من أن يخرجوها على الأصل.

كقولك رأيته ، وجاءني غلامه ، وإنّما وجب أن يبنى على الضم ، لأن الهاء حرف خفض[1] .

وقد بينّا أن المضمر يجب أن يبنى على حركة فاختاروا الضم، لأنه أقوى الحركات ، فصار تقوية للهاء وبيانًا لها، وكذلك أتبعوا الهاء واواً على طريق التبين لها، وليست الواو من بناء الاسم، والدليل على ذلك أنها تسقط في الوقت كقولك: رأيته، ولو كانت من الأصل لم تسقط.

واعلم أن الاختيار -إذا وصلت الضمير- أن تلحقه الواو[2]، إذا تحرك ما قبله، ويجوز حذف هذه الواو في الشعر، لأنّ الضمة تسقط في الوقف.

قال الشاعر[3] في حذف الواو

وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَـهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لا الجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَا[4]

---

(١) يقول سيبويه رحمه الله في الكتاب (١٩٥/٣) هذا باب: ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة، لأنها خفية كما أن الياء خفيّة، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من مواضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافًا كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياء، لأنه لا تثبت واوٌ ساكنة وقبلها كسرة، فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو كلاب وعابد، وذلك قولك : مررت بهي قبل ، ولديهي مال ، ومررت بدار قبل.

- وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مالٌ، ويقرؤن: ﴿**فخسفنا بهو وبدار هو الأرض**﴾ [القصص: ٨١].

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) الشاعر هو الأعشى في ديوانه ص : ١١٥ وفي طبعة أخرى ص : ١٤ برواية "وما عنده مجد تليد ولا له من الريح فضل". وعلى هذا لا يكون فيه شاهد.

(٤) المجد: ما يصنعه الإنسان من إحراز حب في نفوس الناس واحترام، تليد: قديم.

شاهده: هنا "وماله" الأولى بحذف واو الإشباع ضرورة، المعنى: يهجو رجلاً أنه لم يرث مجدًا قديمًا، وأنه ليس له حظ في الخير فإن الجنوب والصبا أكثر الرياح

فإن انكسر ما قبل الواو ، وكان ما قبلها ياءًا كسرتها ، وانقلبت الواو ياء للكسرة والاختيار إثبات [١١٩] الياء، إذا تحرّك ما قبل الهاء، ويجوز حذف الياء والاجتزاء بالكسرة، كما جاز حذف الواو، ويجوز الضم على الأصل لأنّ الهاء إذا كان قبلها حرف مد ، فالاختيار ألاّ تلحقها واوٌ، كقوله تعالى: ﴿**خذوه فغلوه**﴾ [الحاقة: ٣٠] ، ﴿**فألقى موسى عصاه**﴾ [الشعراء: ٤٥] ، ﴿**وعليه ما حمل**﴾ [النور: ٥٤]، وإنما حذفوا الواو، لأنّ قبل المضمر حرف مدٍّ[(١)]، والهاء تشبه بحرف المدِّ ، لأنَّها خفيفة، فاجتمعت ثلاثة أحرف متجانسة وليس بين الساكنين حرفٌ حصين، فصار كاجتماع ساكنين، ولذلك اختاروا حذف الواو، ويجوز إثباتها على الأصل[(٢)] .

وأما المؤنث: فأثبتوا الألف بعد الهاء، نحو: ضربتها، وأكرمتها، وإنما ألحقوا الألف للفصل بين ضمير المذكر، وضمير المؤنث[(٣)]، وكانت الألف أولى بالمؤنث، لأنها أخف الحروف، والمؤنث أثقل من المذكر، لأن التنوين يبدل منه ألف في الوقف، فيجب ألاّ يختلف، ولأنّ الزوائد التي لحقت الهاء يجب إسقاطها لمجيء علامة التثنية، إذ الهاء تقوى بما زيد عليها للتثنية، فلم تحتج إلى الزيادة التي في الواحد، فإذا وجب إسقاطها، رجعت الهاء إلى

=

عندهم خيرًا، فالجنوب تلقح السحاب، والصبا تلقح الأشجار.

انظر: الكتاب لسيبويه (٣٠/١) هذا باب: ما يحتمل الشعر.

(١) المقتضب (٣٧/١).

(٢) المقتضب (٣٧/١، ٢٦٤).

(٣) يقول سيبويه في الكتاب (١٩٠/٤) هذا باب : ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار، وحذفها لا تحذف الألف في المؤنث فيلتبس المؤنث بالمذكر فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان قبل الهاء ساكنًا لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الألف.

الأصل، واستوى لفظ المؤنث والمذكر، فإذا جمعت فالأصل أن تلحق واوٌ بعد الميم.

كما ذكرنا فيما تقدم، والأحسن حذفها، كقولك: ضربتهم، والأصل: ضربتهمو، فحذفت الواو كما ذكرنا.

وأما المؤنث: فدليله نون مشددة، نحو: ضربتهن، وإنما شددت النون لأنك لما زدت للمذكر حرفين، وهما الميم والواو، اختاروا أيضًا أن يزاد للمؤنث حرفان، لاشتراكهما في الجمع، ولا يجوز تخفيف النون لوجهين:

أحدهما: زوال المعادلة بين المذكر والمؤنث فيما ذكرناه.

والثاني : أن الاستثقال الذي كان في الواو، والخروج عن نظير الأسماء ليس بموجود في النون، فلذلك لم يخفف.

فأمّا الكاف التي للمخاطب فتفتح للمذكر، وتكسر للمؤنث[1]، وإنّما اختير الكسر للمؤنث، لأنّ الياء قد ثبتت في بعض المواضع فيها علم التأنيث.

نحو: أنت تضربين، والكسر من الياء، فلذلك اختير للمؤنث، ولم يكن للضم مدخلٌ هاهنا لأنّ الفتح يغني عنه، وهو أخف منه في ذلك، سقط حكمه هاهنا ، فإذا ثنيت ضممت الكاف، والعلة في ضمها في التثنية والجمع كالعلة في التاء في "أنتن، وأنتما" وحكم المؤنث في تشديد النون كحكمة في "أنتما" لعلة واحدة.

واعلم أنّ الفصل إنما دخل في الكلام، ليبين أنّ ما بعدها خبرٌ، وذلك أنك إذا قلت: زيد هو العاقل، علم بهذا الضمير أن ما بعده خبر، وليس بنعت، فلما كانت علّة لم يجز أن يقع إلاّ بين كلامين، أحدهما محتاج إلى

---

(١) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١٩٩/٤) هذا باب: الكاف التي هي علامة المضمر "اعلم أنها في التأنيث مكسورة، وفي المذكر مفتوحة. وذلك قولك: رأيتك للمرأة، ورأيتك للرجل. والتاء التي هي علامة الإضمار كذلك، تقول: ذهبت للمؤنث وذهبت للمذكر.

الآخر، لأنّه إذا كان ما قبله تامًّا ، لم يحتج إليه ، إذ كان إنّما دخل لينبيء عن تمام ما بعده، وإنّما جعل ضمير المرفوع مختصًّا بهذا المعنى الأوّل، إذ كان الرفع أوّل أحوال الاسم، فلمّا كان سابقًا للضمير المنصوب -وهو مع ذلك أخفّ في اللفظ منه- كان أقوى في الاتساع والتصرف [١٢٠] من ضمير المنصوب.

وإنما وجب أن يقع الفصل في كلّ موضع لا يخل سقوطه بمعنى الكلام، لأنه لو أخل، لم يكن فصلاً، وكان داخلاً لمعناه ولافتقار الكلام إليه، فلذلك وجب أن يجعل فصْلاً في كُلّ موضع لاَ يخلُّ سقوطه بالكلام، فلما كان الفصل يقع بالضمير ، والضمير معرفة، لم يجز أن يقع إلاَّ بين معرفتين، أوْ ما قاربهما ، إذ كان قد دخل ليبين ما قبله وما بعده، فوجب أن يكون ما قبله وما بعده مجانسًا له ، فلذلك لم يجز أن يكون ما قبله وما بعده نكرةً محضة ولا أحدهما.

٤٠- بـــاب: أيّ[1]

اعلم أنّ "أيًّا" موضوعها أن تكون جزءًا ممًّا تضاف إليه، وهو على كلِّ حال ممًّا يتجزأ كقولك: أيُّ الرجال عندك؟

فهي في هذه الحال من الرجال جزءٌ، وإذا قلت: أيُّ الثياب عندك؟

فهي في هذه الحال من الثياب. وعلى هذا يجري حكمها في جميع مـــا يتجزّأ.

وقد بينّا أنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وإنّما لم يحتج في الاستفهام إلى صلة توضح الموصول ، والمستفهم لا يعلم ما يستفهم عنه، فلذلك لم يجز أن توصل في الاستفهام.

وكذلك الشرط والجزاء لا يجوز أن يكون معلومًا، لأنّه ممّا يجــــوز أن يكون، ويجوز ألاّ يكون، فلم يحتج أيضًا في الجزاء إلى صلة.

واعلم أنَّه لا يجوز أن يلي "أيًّا" إذا كانت استفهامًا من الأفعـــال، إلاَّ أفعال القلوب ، لأنّك تحتاج أن تلغيها ، لأنَّه لا يجوز أن يعمل في الاستفهام ما قبله.

وخصت أفعال القلوب بذلك لأنها قد تلغى في الخبر إذا توسطت بين المفعولين، ويكون معناها باقيًا، فلذلك جاز أن تدخل على الاســـتفهام، ولا تعمل فيه، ويكون معناها باقيًا.

---

(١) يقول سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢/٣٩٨) باب : أي. اعلم أنّ أيًّا مضافًا وغير مضاف بمنزلة من. ألا ترى أنك تقول: أيٌّ أفضل، وأيُّ القوم أفضـــل، فصـــار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى مَنْ.

ويقول ابن هشام في المغني (١/٧٢) أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يـــأتي علـــى خمسة أوجه .انظرها.

وقال المبرد في المقتضب (٢/٢٩٧): "واعلم أن أيًّا مضافـــة ومفـــردة في الاســـتغناء والاحتياج إلى الصلة.

وأما الأفعال المؤثرة: فإنه لا يجوز أن تدخل على الاستفهام لأنك إن أدخلتها على الاستفهام، وجب أن تعملها، ولا يجوز أن تعمل ما قبل الاستفهام فيه فلا يجوز لذلك دخولها عليه.

٢٨٧- فإن قال قائل: أليس من شرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه، إذا قلت أيهم تضرب؟ فنصبت "أيًّا" بـ"تضرب"، وتقدير: أيهم تضرب؟ أن تكون "تضرب" قبل "أي" فقد جاز أن يعمل ما قبل الاستفهام فيه وتعمل فيه الأفعال المؤثرة؟

فالجواب في ذلك: أن "أيًّا" نائبة عن شيئين: أولهما: الاسم، والثاني: حرف الاستفهام[1]، فإذا قلت: أيهم تضرب؟

فالتقدير: أزيداً تضرب؟ فصار الفعل حكمه بعد الاستفهام، فلم يجز تقديمه -لما ذكرنا- على "أيّ".

واعلم أن "أيًّا" إذا كانت بمعنى "الذي" ، فصلتها تجري مجرى "الذي" إلاَّ أنَّ بعض العرب قد استعمل حذف المبتدإ مع "أي"[2] أكثر من استعمالهم حذفه مع "الذي"، كقولك : لأضربنَّ أيُّهم قائم، والأصل: لأضربن أيهم هو قائمٌ، فإذا حذفوا المبتدأ، ألزموا "أيًّا" الضم، فعند سيبويه[3] أنّ الضم في "أيّ"

(١) المقتضب (٢/٢٩٩) هذا باب مسائل "أي" في الاستفهام.

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢/٤٠٠) هذا باب "أيّ" : "....فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً وانظر : أسرار العربية ص: ١٥١.

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢/٤٠٠) هذا باب " أيّ ". "وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا: من الآن إلى غد ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئًا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلاّ ضعيفًا".

ضم بناء، وأنها تجري في هذا الموضع مجرى "قبل وبعد"[1] .

- وأما الخليل[2] فيقول : "أي" مرفوعة، وإنما رفعت في هذا الموضع على الحكاية، كأنه قال: لأضربن الذي يقال لهم أيُّهم قائم، فالضرب واقع على "الذي" [١٢١] دون "أيّ".

- وأما يونس[3] فيقول: ألغوا الفعل كما ألغوا أفعال القلوب.

والأقوى عندي من هذه الأقوال قول سيبويه[4].

وإنما وجب بناء "أيّ" في هذه الحال لمخالفتها أخواتها[5] فلما خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزمت البناء للنقص الذي دخلها من حذف المبتدإ.

٢٨٨- فإن قال قائل : قد وجدنا المفرد إذا بنى في حال إفراده أعرب في حال إضافته، و"أيّ" إذا حذفت المضاف منها أعربتها، كقولك: لأضربن أيًّا أبوه قائمٌ، وهذا قلب حكم المبنيات؟

فالجواب في ذلك : أن الإضافة إنّما تردُّ المبنيَّ في حال الإفراد إلى

---

(١) الإنصاف (١٨٢/٢).

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣٩٩/٢) هذا باب "أيّ" "... وزعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنّه قال: اضرب الّذي يقال أيُّهم أفضل" . وانظر : الأصول (٢/ ٣٢٤) ، ومجالس العلماء (٣٠١).

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤٠٠/٢) هذا باب أيّ "... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد أنك لرسول الله" .

وانظر : الأصول (٣٢٥/٢)، مجالس العلماء ص: ٣٠١، أسرار العربية ص: ١٥١.

(٤) أسرار العربية ص: ١٥١، مجالس العلماء ص: ٣٠٢.

(٥) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٧٥/٢) هذا باب النفي بلا. "... كما خولفت بأيهم حين خالفت الذي...".

وانظر : الإنصاف (٧١٣/٢) ١٠٢- باب مسألة "أي" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية، أسرار العربية ص: ١٥١، النكت للأعلم الشنتمري (٤٩٣/١).

الاعراب[1] .

وإذا استحق البناء، لم تجز أن يكون للإضافة تأثير في حال الإعراب[2]، ونظير ذلك "لدن" هي مبنية[3] في حال الإضافة، لأنَّها استحقت ذلك في هذه الحال، كقوله تعالى: ﴿من لدن حكيم عليم﴾ [النمل: ٤] وكذلك حكم "أي" خصت بالبناء على الضم، لأنه أقوى الحركات، فتصير قوته كالعوض من المحذوف ، وبعض العرب يعربها[4] على الأصل، لأن المحذوف مراد في النية، فكأنه موجود.

فأما قول يونس فضعيف جدًا[5] ، لما ذكرناه من ضعف إلغاء الأفعال المؤثرة[6] .

وأما قول الخليل[7] فبعيد أيضًا، قدر الحركة، وليس الكلام بمنقاد إليها، وإذا ساغ حمل الكلام على ظاهره ، كان أولى من عدوله إلى خلاف ظاهره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٧١٦/٢) مسألة "أيّ" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٧١٦/٢) ١٠٢- مسألة "أيٌّ" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية أحيانًا.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢٨٦/٣) هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة.

(٤) الكتاب لسيبويه (٤٠٧/٢)، المقتضب (٣٠٣/٢) هذا باب "أيّ" إذا كنت مستفهمًا مستثبتًا.

(٥) أسرار العربية ص: ١٥١، ١٥٢.

(٦) ينظر علل النحو [ق/٤٠].

(٧) الإنصاف (٧١٦/٢) ١٠٢- مسألة "أيٌّ" الموصولة معربة دائمًا أو مبنية أحيانًا.

٤١- بـــاب: مَـــنْ[1]

اعلم أنَّ "من" مبنية[2]، لأنها في الاستفهام نائبة عن حرف الاستفهام، وفي الشرط نائبة عن حرف الشرط. وفي الخبر بمنزلة "الذي" فقـــد صـــارت كبعض اسم فوجب بناؤها في جميع المواضع.

وخصت بالسكون لأنَّها لم تقع متمكنة.

وهي تقع على من يعقل[3]، كقولك: من في الدار؟

فالجواب في ذلك أن يقال: زيدٌ أو عمرو، ولا يقال حمارٌ ولا ثوب.

وحكمها فيما يعمل فيها ويمنع من العمل فيها، كحكم "أي" فإذا قال الرجل : رأيت رجلاً، فقلت: منَا[4]، في الجواب، وإنما ألحقت "من" ألفـــا، لتبين أنك تسأل عن الرجل المذكور، إذ كان منصوبًا، وكذلك تزيد واوًا في الرفع، وياءً في الجر[5]، وإنما زادوا هذه الحروف بدل الإعراب، إنهم يطلبون

---

(١) انظر "من" في المراجع الآتية الكتاب لسيبويه (٣٧١/٥، ٣٧٢)، مغنى اللبيـــب (١٨/٢)، خزانة الأدب (٦٠٦/١٢).

(٢) المقتضب (١٧٢/٣) هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى . قال: أما "مَـــن" فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢٢٨/٤) هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد قال : "مَنْ" وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي.

(٤) النكت للأعلم الشنتمري (٤٩٩/١)، شرح جمل الزجـــاجي (٤٦٧/٢) قـــال سيبويه (٤١٢/٢) هذا باب ما لا تحسن فيه منْ كما تحسن فيما قبله: "... وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع منين؟ وقد رأيته، فيقول: مَنَا أو رأيت منَا.

وذلك أنه سأله على أنّ الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس علـــى ما وضعه عليه المحدِّثُ، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال: رأيت رجلاً".

(٥) الكتاب لسيبويه (٤١٥/٢) هذا باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه.

هذه العلامات في الدرج، فلو أعربوا "من" لسقط إعرابها في الوقف، إذ كان الإعراب لا يوقف عليه، فعوضوا منه هذه الحروف، إذ كانت تقع دلالة على الإعراب في نحو قولك: أخوك، وأخاك وأخيك.

٢٨٩- فإن قال قائل : فلم جعلوا العلامة في لفظ "منْ" ، ولم يأتوا بلفظ الرجل منصوبا، فيقولوا : من رجلاً ؟ كما يقولون ذلك في المعارف الأعلام؟

فالجواب عن ذلك: أن النكرة لا تدل على شخص بعينه، وتكررها يدل على أشخاص مختلفة لما ذكرناه أنها غير دالة على شخص بعينه، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلاً، وجاءني رجل، لكان الظاهر أن يكون الذي جاءك غير الذي رأيته فلو قالوا : من رجلاً ؟ لجاز أن يتوهم أن المسؤول عنه "رجلا" غير المذكور فلذلك لم يأتوا بلفظ النكرة [١٢٢] وجعلوه العلامة في "من"[١] .

فأما المعارف والأعلام[٢] فجاز حكايتها، لأنَّ الاسم العلم يدلُّ على شخص بعينه ولو كرر، فلذلك جاز حكايتها.

واعلم أن هذه العلامات إذا لحقت "من" في حال الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث فإنما تثبت في الوقف[٣]، فإذا وصلت سقطت، وذلك أنهم جعلوا ما اتّصل بالكلام عوضًا عن هذه الزيادة لأنَّ هذه العلامات جعلت بدل الإعراب في الاستفهام ، وما كان من الإعراب ، فوجب أن تثبت في

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٣) هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذ استفهمت عنه بمَنْ.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٤٦٥، ٤٦٨).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/٤١٠) هذا باب مَنْ إذا كنت مستفهمًا عن نكرة : "وحدثنا يونس أن ناسًا يقولون أبدًا : مَنَا ومَنِي ومَنُو عنيتَ واحدًا أو اثنين أو جميعًا في الوقف.

أحد الموضعين، وكذلك وجب إثباتها في الوقف، إذ كان في الوصل قد وقع منها عوض.

- وأما إذا قلت في المؤنث " منه" فحركت النـــون، ولم تحركهـــا في التثنية، إذا قلت منتين[1] لأنَّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلهـــا إلاّ مفتوحـــا، فلذلك حركت النُّون في قولك: منَةٌ[2].

وإنما سكنتها في "منتين" ، لأنَّ علامة التأنيث قد صارت في وســـط الكلمة، فجاز أن يتوهم فيها غير التأنيث، وتجعل بمنزلة "أخت"[3]، وإنَّمـــا دَعَاهم إلى ذلك تحريك نون "مَنْ"، وقد وجدنا مساعداً إلى تســـكينها ، إذ كانت مبنية، ولا يجوز أن تحرك نون التثنية والجمع وتاء المؤنث في قولـــك: شاءت، لأنَّ تحريكها إنّما يجب في الدّرج، إذا أدرجت، فلما ثبت لما ذكرناه أنه لا يجوز تحريك العلامات في الوصل ، وكـــانت الحركـــات لا يوقـــف عليهـــا ، وجب إسكانها على ما ذكرناه.

وأما "أي" إذا استفهمت بها عن نكرة ، فإنّك تعربها ، لأنّها يدخلها الاعراب، فوجب أن يلحقها الاعراب علامة للحكاية، إذ كانت متمكنـــة، فتقول إذا قال الرجل: رأيت رجلاً أيًّا يا هذا؟

وأيين؟ في التثنية، وأيين؟ في الجمع وكذلك: أيَّان وأيُّون في الرفع[4] .

---

(١) أسرار العربية ص: ١٥٥، والمقتضب (٢/٣٠٦) هذا باب "أو".

(٢) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢ / ٤١٠) هذا باب مَنْ إذا كنت مستفهماً عن نكرة: "... أما يونس فإنه كان يقيس مَنَهُ على أية، فيقول: مَنَةُ ومنةً ومنة إذا قال: يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة". ثم قال: "وهذا بعيدٌ".

(٣) النكت للأعلم الشنتمري (١/٤٩٨)، وشرح ألفية ابن مالك (٧٤٧).

(٤) الكتاب لسيبويه -رحمه الله- (٢/٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩) هذا باب: أيّ إذا كنتَ مستفهمًا بها عن نكرة ، المقتضب (٢/٣٠٢، ٣٠٣) ، شرح جمـــل الزجـــاجي

واعلم أن بعض العرب يصل ويبقى العلامة، وذلك قليل، من ذلـــك قول الشاعر[1] :

أَتَوا نَاري فَقُلْتُ: مَنُــونَ أَنْتُم؟ فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عمُوا ظَلامًا[2]

وإنماجاز ذلك على التشبيه بـــ"أي" ، لاشـــتراكهما في الاســـتفهام والجزاء والخبر.

=

(٢/٤٧٠).

(١) الشاعر قيل هو شمر أو "سمير" بن الحارث الضبي كما في النـــوادر لأبـــي زيـــد الأنصاري ص: ١٢٣.

(٢) البيت في الكتاب لسيبويه (٢/٤١١) هذا باب مَنْ إذا كنت مستفهمًا عن نكرة وقال: "... فإنما يجوز مَنُون يا فتى على ذا"، وقال ابـــن جـــني في الخصـــائص (١/١٣٠) باب في تعارض السماع والقياس: "...فإن قلت: فإنه في الوقف إنمـــا يكون "منون" ساكن النون، وأنت في البيت حرّكته، فهذا إذًا ليس علـــى نيـــة الوقف، ولا على نية الوصل . فالجواب أنه لّما أجراه في الوصل علـــى حـــدّه في الوقف، فأثبت الواو والنون التقيا ساكنين، فاضطر حينئذ إلى أن حـــرّك النـــون لإقامة الوزن. فهذه الحركة إذًا إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف، وإنما اضطر إليها الوصل. وأما من رواه "منون أنتم" على قوله: "أيون أنتـــم"، وقـــال البغدادي في خزانة الأدب (٦/١٦٩) شاهد رقم (٤٥). ".... وجملة منون أنتم من المبتدأ والخبر محكيّة بالقول "ومنون" إما مبتدأ وأنتم خبره أو بالعكس.

- قال ابن السيد في "شرح أبيات الجمل": ومعنى عموا نعموا، يقال: عـــم صباحًـــا بكسر العين وفتحها وانظر البيت في المراجع الآتية: الجمـــل ص: ٣٢٠، شـــرح المفصل لابن يعيش (٤/١٦)، التصريح على التوضيح (٢/٢٨٣)، همع الهوامـــع للسيوطي (٢/١٥٧، ٢١١)، الحيوان للجاحظ (١/١٨٦، ٣٢٨)، (٦/١٩٧)، الحماسة البصرية (٢/٢٤٦)، شعر تأبط شرًا (١٧١)، إذ نسب فيه إليه، المقرب (٦٥)، العيني (٤/٤٩٨، ٥٥٧)، الأشموني (٤/٩٠، ٢٢٠)، النكـــت للأعلـــم (٤٤٩)، المقتضب (٢/٣٠٧)، شرح اللمع لابن برهان (٢/٤٩٨).

وبعض العرب يوحد "من" في جميع الجهات، فيأتي بالواو والألف والياء، فيقول: منا، للواحد المنصوب، والمثنى والمجموع، وكذلك: منو ومني، في الرفع والجر، وإن ثنى وجمع، وإنما جاز ذلك لأن "مَنْ" فيها معنى العموم، فلما كانت تقع على الجماعة ولفظها واحد، جاز أيضًا أن تقع هاهنا هذا الموقع.

وأما المعارف الأعلام[1] فقد بينّا جواز الحكاية فيها، وبعض العرب لا يحكي اكتفاء بوقوع السؤال عقب الكلام للمخاطب، ومن يحكي فغرضه البيان عن المخبر عنه بعينه ، لئلا يتوهم سواه. فأما إذا عطفت بالفاء والواو[2]، فقلت: ومن زيد؟ أو فمن زيد ؟ فكلهم يبطل الحكاية لأنّ حروف العطف لا يبتدأ بها، وفيها دليل على أن هذا السؤال معطوف به على كلام المخاطب ، فاستغنوا عن الحكاية.

واعلم أنك إذا قلت: رأيت زيدًا، فقلت: من زيدًا؟ فـ"مَنْ" في موضع رفع بالابتداء ، وزيدٌ : موضعه أيضًا رفعٌ لأنه خبر [١٢٣] الابتداء ، وإنّما نصبته بالحكاية.

فأما ما لم يكن اسما علمًا: فأكثر العرب لا تحكيه، وإن كان معرفة، لأنّه لم يكثر الكلام به كثرة الأسماء الأعلام، فجاز في الأسماء الأعلام الحكاية، وتعتبر ما تستحقه من الإعراب، لكثرتها في كلامهم، فأما ما سواه فلم يكثر، فبقي على الأصل، لأنَّ ما بعد "مَنْ" يجب أن يكون مرفوعًا على خبر "مَنْ".

---

(١) أسرار العربية ص: ١٥٤.

(٢) قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (٤١٤/٢) هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَنْ. "...وإنما جازت الحكاية في مَنْ لأنَّهم لَمَنْ أكثر استعمالاً وهم ممّا يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره. وإنْ أدخلت الواو والفاء في مَنْ فقلت: فَمَنْ أو وَمَنْ، لم يكن فيما بعده إلا الرفع".

وبعض العرب يحكي ما لم يكن سماعًا، حملاً على الأسمـــاء الأعـــلام، واعلم أنّك إذا عطفت، فقلت : رأيت زيدًا وعمرًا ، أو نعت الاسم، فقلت رأيت زيدًا الظريف، لم يجز في الكلام الحكاية ، لأنّ طول الكلام قد دلّ على أنّ المسؤول عنه هو الذي يقوم بنفس الخبر يبعد وقوع سؤال آخر عن غير المذكور.

فأما الاسم العلم إذا نعته بـــ"ابن" وأضفت إلى الاسم أبـــا الأول ، أو كنيته نحو: رأيت زيد بن عمرو، فالحكاية جائزة فيه، لأنّه قد صار مع "ابن" كالشيء الواحد[1]، ففارق سائر النعوت، لأنها لم تكثر في الاستعمال مـــع الموصوف بها، ككثرة "ابن" إذا كان مضافًا إلى ما ذكرناه.

---

(١) النكت الحسان ص: ١٦٢، فصل الحكاية.

٤٢- بـــاب: الجـــواب بالفـــاء

اعلم أنَّ الفاء أصلها العطف[١]، وحروف العطف لا يجوز أن تعمــل، لأنها من الحروف التي يليها الاسم مرة، والفعل مرة.

وقد بينا أن من الحروف ما كان على هذا السبيل لم يعمل شيئًا، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه، ووجدنا العرب تنصب الفعل بعـــد الفـــاء في جواب ما ذكرناه ، علمنا أنّ النصب إنّما وجب بغيرها، وإنما هو بإضمـــار "أن"[٢]، ووجه تقدير أن بعد الفاء أن تقدر ما قبلها تقدير المصدر المقـــدم قبلها، كقولك: ما تأتيني فتحدثني[٣]، والتقدير: ما يكـــون منـــك إتيـــان فحديث، وإنّما وجب أن تقدر ما قبل الفاء بتقدير المصدر، لأنّه لا يخلو أن يكون ما قبلها فعلاً وفاعلاً، أو مبتدأ وخبرًا، والفعل يدل علـــى المصـــدر، والجملة أيضًا يجوز أن تجعل في تقدير فعل وفاعل[٤]، كقولك: ليت زيـــدًا عندنا فنكرمه، أي: ليت كونًا من زيد فإكرامًا، وعلى هذا يجري جميع مـــا

---

(١) المبرد في المقتضب (١/١٠،٢/١٤)، الأعلم في النكـــت (٥٢١)، الجرجـــاني في المقتصد (٢/٩٤١).

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣/٣٠) باب: الفـــاء : "واعلـــم أنّ مـــا ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكلٌّ ذلك على إضمـــار أن، إلا أنَّ المعاني مختلفة، كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع زيد...".

وانظر : المقتضب (٢/١٤) هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفًا بهـــا على ما قبله....الخ.

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/٣٠) باب: الفاء: "ونقول: مـــا تـــأتيني فتحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني. وأما الآخر: فما تأتيني أبـــدًا إلاّ لم تحدثـــني، أي منك إتيان كثيرٌ ولا حديث منك.

وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدثني كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني".

(٤) شرح جمل الزجاجي (٢/١٥١).

يقع قبل الفاء، إذا نصبت ما بعدها، وإنّما كانت "أن" بالإضمار أولى، لأنّ الأصل في حروف النَّصب أن يليها الماضي والمضارع، فلقوتها كانت أولى بالإضمار من أخواتها[١]، وجاز أن تضمر، وتعملها وإن كانت حرفًا، لأنّ الفاء قد صارت عوضًا منها، ولم يجز إظهارها، لأنَّ ما قبلها في تقدير المصدر[٢]، من غير إظهار اللفظ، فلما كان المعطوف عليه مصدرًا غير مظهر، اختاروا أن تكون "أن" مضمرة بعد الفاء ليشاكل ما قبلها.

واعلم أنك إذا قلت: ما تأتيني فتحدثني[٣]، فلك فيه وجهان[٤]:

النصب والرفع، فالنصب على ما قدرناه، ومعنى الكلام إذا نصبت على وجهين:

أحدهما: أن يكون معناه: ما تأتيني فكيف تحدثني؟ أي: الذي يمنع من الحديث ترك الإتيان، وإنما دخل هذان المعنيان في معنى حكم المنصوب، لأن الفاء قد بينا أنها للعطف، ويجب أن يكون الثاني بعد الأول، فلما كان [١٢٤] معنى قولك: ما يكون منك إتيان فحديث، منقطعًا من الأول، متصلاً من أصل اللفظ جاز أن ينفي الإتيان، ومتعلق الحديث به، وينتفي

---

(١) أسرار العربية ص: ١٣١.

(٢) فإذا قلت: زرني فأكرمك، فتقديره: ليكن معك زيارة فإكرام مني.

(٣) قال ابن جني ـ رحمه الله ـ في سر صناعة الإعراب ص: ٢٧٤: "ويجوز لك إذا قلت: ما تزرني فتحدثني فنصبت الثاني، أن يكون المعنى غير المعنى: ما تزرني إلا لم تحدثني وذلك أنه يجوز أن يكون المعنى: ما تزرني، فكيف تحدثني؟ فهذا أيضًا معنى غير معنى ما تزرني محدثًا، لأن معناه: لو زرتني لحدثتني، فأنت الآن نافٍ للزيارة. ومعلوم أن الزيارة لو كانت لكان الحديث عنها. فهذا أيضًا معنى غير رفع "فتحدثني" فهذا مجيء الفعل بعد الفعل.

وانظر: المقتضب (٢/ ١٦)، النكت للأعلم (٥٢١)، الكتاب (٣/ ٣٠)، هذا باب: الفاء.

(٤) انظر الحاشية قبل السابقة، الرد على النحاة ٨٠.

معه، لدخول معنى الاتصال في الفاء وأما الرفع فعلى وجهين[1] :

أحدهما: أن يكون الفعل معطوفًا على ما قبله، ويكون النفي قد تناول الإتيان على حدة، والحديث على حدة، أي: ما تأتيني، وما تحدثني[2].

والوجه الثاني: أن يكون الإتيان منفيًا، ويكون ما بعد الفاء مبتدأ وخبرًا على طريق الاستئناف، كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تحدثنا، فيكون الحديث كائنًا والإتيان منفيًّا، وأما قوله تعالى: ﴿**ولا يؤذن لهم فيعتذرون**﴾ [المرسلات: ٣٦]، وقوله: ﴿**لا يقضى عليهم فيموتوا**﴾ [فاطر: ٣٦]، فإنما رفع ﴿**يعتذرون**﴾[3] بالعطف على ﴿**يؤذن**﴾ أي: ليس يؤذن لهم، ولا يعتذرون. وقد قرئ بالنصب على تقدير: لا يكون إذن فعذر، ومعناه: أنه لو أذن لهم اعتذروا، ولكن سبب العذر ارتفاع الإذن، ففي نصب الثاني يجب الأول، وفي الرفع ليس لأحدهما تعلق بالآخر.

---

(١) المقتضب للمبرد (١٦/٢)، هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفًا أو مبتدأ مرفوعًا وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر.

(٢) الفصول الخمسون ص: ٢٥ الفصل الثالث: في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة. قال: وقد يرتفع بعدها في جواب النفي: كقولك ما تأتينا فتحدثنا إن أردت النفي فيهما معًا. على معنى ما تأتينا وما تحدثنا، رفعت، وإن أردت أن تنفي معلّلا بنفي الأول على معنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ نصبت، ومن الرفع قوله عز وجل: ﴿**ولا يؤذن لهم فيعتذرون**﴾.

(٣) قال أبوالبقاء العكبري في التبيان (٤٨٨/٢) سورة المرسلات يعتذرون، عطف على "ينطقون"، فيعتذرون داخل في النص، كأنه قال: لا ينطقون ولا يعتذرون كقراءة من قرأ ﴿**لا يقضى عليهم فيموتون**﴾ [فاطر: ٣٦]. الباء والنون، كأنه قال: لا يقضى عليهم ولا يموتون، فلو حملت الآن على ظاهرها لتناقض المعنى - لأنه يصير التقدير- هذا يوم لا ينطقون فيعتذرون فيكون ذلك متناقضًا لأن الاعتذار نطق. والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿**لا يقضى عليهم فيموتوا**﴾[١] فإنما جاء منصوبًا، لأنّ الموت ليس بفعلهم، ولا يقع مبتدأ منه، كما يصح وقوع الاعتذار منه من المعتذر، فصار القضاء سببًا للموت، فلذلك وجب النصب[٢]، ولا يحسن رفعه لأنه وجب أن يكون الموت وقع مبتدأ الحكم فيه من الميتين، ويجوز الرفع فيه بالعطف على "**يقضى**"، ويستدل بالمعنى، إذا كان قد ينسب فعل الموت إلى الإنسان، وأنّ الله تعالى هو الفاعل فيصير التقدير: لا يقضى عليهم، ولا يموتون، لأنّ الله عز وجل لا يريد موتهم.

وأما قوله تعالى: ﴿**ومن ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا فيضاعفه له**﴾[٣] فوجه الرفع فيه من وجهين:

أحدهما: أن يكون خبر ابتداءٍ محذوف، فهوَ يضاعفه ويكون معناه: وإن مبتدأ أنه يضاعفه إذا أقرض.

وأما وجه النصب: فتقديره من يكون منه قرض فيضاعف له، فيكون سبب المضاعفة هو القرض من جهة اللّفظ، وفي الرفع يكون من جهة المعنى، إذا حملته على الابتداء، وإن حملته على العطف أردت معنى النصب[٤].

وأما قول الشاعر[٥]:

---

(١) سورة فاطر آية (٣٦).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/٣٠) هذا باب الفاء وقال: فمثل النصب قوله عز وجل. وذكر الآية ﴿**لا يقضى...**﴾ الخ.

(٣) سورة البقرة آية (٢٤٥).

(٤) إعراب القرآن (٢/٦٢٤) وقال أبوبكر السراج في الأصول (٢/١٧٩): يقول: هل يقوم زيد فتكرمه، يجوز الرفع والنصب، النصب على الجواب، والرفع على العطف.

وقال الله عز وجل: ﴿**من ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا**﴾ [البقرة: ٢٣٥] يقرأ بالرفع والنصب.

(٥) الشاعر هو نابغة الذبياني ديوانه ص: ١٢١ وفي طبعة أخرى رقم: ٦٤ كما نص =

فَلاَ زَالَ قَبْرٌ بَيْنَ تُبْنَى وَجَاسِم ... عَلَيْه مِنَ الوَسْمِيّ جَوْدٌ وَوَابِلُ
فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوِّرًا ... سَأُتْبِعُهُ مِنْ خَيْر مَا قَالَ قَائِلُ

فإنما اختير الرفع في "ينبت"، وإن كان النصب جائزًا، لأن النصب إخبار عن حصول الإنبات، وفي النصب يصير دعاء وسببًا للإنبات، فلما كان الرفع أبلغ لثبات النبات بالضمير اختير الرفع، والنصب جائزٌ[1] واعلم أن الجواب بالواو يوجب "أن"، لأنَّ الواو للعطف، وقد بينا أن حروف العطف لا تعمل شيئًا، وإذا وجدنا الفعل منصوبًا بعدها، وجب أن يكون منصوبًا بغيرها، وهو "أن"، كما قلنا في الفاء، وأنك تقدر ما قبلها تقدير

= عليه سيبويه في الكتاب (٣/٣٦) تبنى: بلدة بحوران من أعمال دمشق. وكذلك جاسم. موضع قريب من دمشق [معجم البلدان (١/ ٤٤، ٢/ ٩٤) "تبنى"].

وفي الديوان:

سقى الغيث قبرًا بين بصرى وجاسم ... بغيث من الوسمي قطر ووابل

قال ياقوت: "قصد الشعراء بالاستسقاء للقبور وإن كان الميت لا ينتفع به أن ينزله الناس، فيمرون على ذلك القبر فيرحمون من فيه" والجود والوابل أغزر المطر، وخص الوسمي لأنه أطرف المطر عندهم، لإتيانه عقب القيظ. يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني. والحوذان والعوف: نباتان طيبا الريح/ والحوذان أطيب. سأتبعه، أي: سأثني عليه بخير القول، وأذكره بأحسن الذكر.

والشاهد في هذا البيت ـ الثاني ـ رفع "ينبت" لأنه جعله خبرًا، ولم يجعله جوابًا. وانظر البيتان: المقتضب للمبرد (٢/١٩، ٢٠).

وقال سيبويه ـ رحمه الله ـ "واعلم أنك إن شئت قلت: ائتني فأحدثك ترفع وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببًا لحديث، ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدثك ألبتة جئت أو لم تجيء قال النابغة الذبياني... وذكره. وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جوابًا لقوله أن يكون متعلقًا به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال: فذلك ينبت حوذانًا قال الخليل: ولو نصب هذا البيت لجاز ولكنا قبلناه رفعًا".

(١) هذا رأي الخليل بن أحمد كما في الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٧) هذا باب الفاء.

المصدر، كقولك: "لا تأكل السمَّك وتشرب اللبن"[1]، أي: لا يكن منك أكل وشرب، ومعناه: لا يجمع بينهما لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، فعلى هذا يجري حكمها [١٢٥] وأما قول الطفيل الغنوي[2] :

وَمَا أَنَّا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي ... وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبي بِقَؤُولِ[3]

فعند سيبويه[4]: أن الاختيار نصب "يغضب"، والرفع جائز وعند أبي العباس المبرد[5]: أن الرفع هو المختار، والنصب جائز.

فحجة سيبويه أن الواو متعلقة بالنفي الذي في صدر الكلام، والتقدير: ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس نافعي، واللام التي في قوله: "للشيء" في موضع نصب بـ"قؤول"، فلما كان استقرار الكلام على هذا المعنى، صار

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤٢/٣) هذا باب الواو ، المقتضب للمبرد (٢٥/٢) هذا باب الواو، ابن معطي في الفصول الخمسون ص : ٢٠٦ الفصل الثالث في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة وقال: إذا نهاه عن الجمع بينهما نصب، كقولك.... وذكره ثم قال: فإن نهاه جميعًا جزم.

(٢) طفيل بن كعب الغنوي شاعر جاهلي . خزانة الأدب (٤٦/٩)، الشعر والشعراء (٤٥٣/١)، الأغاني (٣٤٩/١٥).

(٣) تقديره: وما أنا بقؤول الشيء غير النافع، ولأن يغضب منه صاحبي، أي لست بقؤول لما يؤدي إلى غضبه ، لأنه لا يقول الغضب، وإنما يقول ما يؤدي إلى الغضب. ويجوز ويغضب، عطفًا على صلة الذي، وهو أظهر وأحسن.

مصادر البيت: الكتاب لسيبويه (٤٦/٣) هذا باب الواو، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧/٧)، وخزانة الأدب (٦١٩/٣)، والأصمعيات (٧٦)، والمنصف لابن جني (٥٢/٣)، وقال: قؤول: كثير القول: أنشد سيبويه. وذكره.

(٤) الكتاب له (٤٦/٣) هذا باب الواو قال سيبويه: "ويغضبَ معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي".

(٥) المقتضب (١٩/٢) هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفًا أو مبتدأ مرفوعًا وما لا يجوز فيه إلا النصب.

تقديره أنه مما يقع في الشيء الذي هذه حاله.

وأما الرفع: فبالعطف على "نافعي" وإنما ضعف النصب عند أبي العباس، لأن الغضب ليس مما يقول، وأن ما يقال الشيء الذي يقع منه الغضب.

وأما الرفع فلا يحتاج إلى تأويل، فلذلك اختار أبوالعباس الرفع، وعدل عن النصب.

٤٣ ـ باب: المجازاة[١]

اعلم أن أصل حروف المجازاة "إن"، وإنما وجب أن تكون الأصل، لأنها لا تخرج عن الجزاء[٢]، ولا تختص بالاستعمال في بعض الأشياء دون بعض، وسائر ما يجازى به سواها قد يخرج من باب الجزاء. إلى غيره.

ومن الجزاء: "مَنْ، وَمَا، وأي، ومَتَى، وأين، وأنى"[٣] وكل هذه تستعمل استفهامًا، وتخرج من باب الجزاء.

وأما "مهما" ففيها وجهان:

أحدهما: أن يكون الأصل فيها "ما"، فزيدت عليها "ما"، كما تزاد على "إن"، فصار اللفظ "ما ما"، فأبدلوا من الألف الأولى "هاء"، لأنها من مخرجها، كراهة لتكرار اللفظ، فصار اللفظ "مهما"، وقد بينا أن "ما" تستعمل في غير المجازاة.

والثاني: أن يكون الأصل فيه "مه"، مثل "صه" بمعنى: اسكت، ثم زيد عليها "ما"، وهذه أيضًا لا تختص بالجزاء.

---

(١) ينظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٦ ـ ٧٩) هذا باب الجزاء وقال: "فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من، ما، وأيهم. وما يجازى به من الظروف: أيّ حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، وفي غيرهما: وإن وإذما.

ولا يكون الجزاء في حيث، ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهم "ما" فتصير إذ مع ما بمنزلة إنّما وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكنّ كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد. وانظر: المقتضب (٢/ ٤٦ ـ ٨٢)، المقتصد (٢/ ١٠٩٥، ١١٢٧).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ٦٣) هذا باب الجزاء: "وزعم الخليل أنّ إن هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهامًا ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة. والمقتضب (٢/ ٤٦)، شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٩٥).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٦) هذا باب الجزاء.

وإنّما ساغ دخولها في الجزاء، لأن الجزاء قد يجاب بجواب الشرط وهو غير واجب، فجاز أن يستعمل بعد ألفاظه.

فأما "حيث": فظرف من المكان، ولا تستعمل في بـــاب الجـــزاء إلا بزيادة "ما" عليها.

وكذلك "إذ": هي ظرف من الزمان، ولا تســـتعمل في الجـــزاء إلا بدخول "ما" عليها.

فقد بان بما ذكرناه أن جميع ما يستعمل في باب الجزاء مدخل فيهـــا، وغير مختص به، فلذلك وجب أن تكون "إن" الأصل، وما سواها محمـــول عليها.

واعلم أن الأسماء كان حقها ألاّ تستعمل في باب الجزاء إلاّ أنَّ هـــذه المعاني حقها أن تختص بالحروف، وتكون الأسماء دالة على المسميات فقط، وإنما أدخلوها في باب الجزاء لفوائد.

وأما "من": فجاز استعمالها في الجزاء، لأنّ "من" فيها معنى العمـــوم لجميع من يعقل، فلو استعملت "إن" وحدها وغرضك العموم، لم يمكنك أن تقدر جميع الأسماء التي للأشخاص، ألا ترى أنك إذا قلـــت: مـــن يـــأتيني أكرمه[1]، أن هذا اللفظ انتظم الجميع، أعني: جميع من يعقل، وإذا قلت: إن يأتني زيد أكرمه، وعددت أشخاصًا كثيرة على التفصيل ، لم يستغرق جميـــع من يعقل [١٢٦] وإن توسع في ذكر أقوام، و"من" تقتضي العموم من غـــير

---

(١) يقول ابن هشام في "مغني اللبيب" (١٨/٢) هذه المسألة تحتمل أربعة أوجه، فـــإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو اســـتفهامية رفعت الأول، وجزمت الثاني، لأنه جواب بغير الفاء. ومن فيهن مبتدأ، وخـــبر الاستفهامية الجملة الأولى ، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانيـــة ، والشـــرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك.

تكرير، فلذلك استعملت في باب الجزاء.

٢٩٠ ـ فإن قال قائل: فما الفائدة في استعمال "**أي**" في باب الجزاء وهي لا تختص لشيء، فهلاً اكتفى بإضافتها؟

فالجواب في ذلك: أنها استعملت لمعنى الاختصار، وذلك أنك إذا قلت: أي يأتي أكرمه، ناب "أي" عن قولك: إن يأتيني بعض القوم أكرمه، فلما كانت اختصار لفظ من "إن"، تضمنها معنى الإضافة، ولم يكن بدٌّ ـ أي: للقوم ـ من ذكر المضاف، والمضاف إليه، استعملت في باب الجزاء لما ذكرناه من الاختصار.

وأما "متى" فقد استعملت في الجزاء، لاختصاصها بالزمان[١]، وفيها معنى العموم لجميع الأوقات، فجرت مجرى "من" في جميع من يعقل، ألا ترى أنك إذا قلت: متى تقم أقم[٢].

جمع هذا اللفظ جميع الأوقات، ولن تحتاج أن تخص وقتًا بعينه، ولا يمكنك أن تقدر جميع الأوقات.

وحكم "أين" في المكان[٣]، كحكم "متى" في الزمان.

وأما "أنى": فتستعمل بمعنى "كيف"[٤]، وفيها معنى الحال، وهي تقتضي العموم، ويدخلها أيضًا مع ذلك معنى التعجب، كقوله في

---

(١) المقتضب (٢/ ٥٣)، همع الهوامع (٤/ ٣١٦).

(٢) همع الهوامع (٤/ ٣١٦).

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٢١٩، ٢٢٠) هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى: "... ونظير متى من الأماكن: "أين". ولا يكون أين إلا للأماكن، كما لا يكون متى إلا للأيام والليالي". المقتضب (٢/ ٥٣)، همع الهوامع (٤/ ٣١٧).

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٣٥) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم "... (وأنى) تكون في معنى كيف وأين"، وهمع الهوامع (٤/ ٣١٧).

الاستفهام: ﴿أنى يكون لي غلام﴾[1] .

كيف يكون لي غلام، وفيها معنى التعجب، فلما كانت قد تستعمل في الاستفهام على ما ذكرناه، كان الاستفهام يضارع الجزاء استعملت فيه أيضًا.

وأما "حيث" فهي مبهمة في المكان[2] ، واستعملت في باب الجزاء لاحاطتها بالأمكنة.

وأما "إذ": فاستعملت في الجزاء بإضمام "ما" إليها[3]، وخرجت من حكم الظرف، وإنما حكمنا عليها بالحروف[4]، لأن معناها قد زال، فاستعملت استعمال "إن" ألا ترى أنها تستعمل في المجازاة للمستقبل، كقولك: إذ ما تقل أقل، أي: كما تقول أقول، فلما زال عن حكم الوقت أجريت مجرى "إن"، فهذه فائدة دخولها ، ليكثر باب الجزاء بها، وتقوى "إن" بانضمام حروف إليها، ولذلك أضافوا "إذ" وغيرها، وإنما لزمت "إذ" ما، و"حيث" ما في باب المجازاة[5]، لأنهما ظرفان يضافان إلى الجمل[6]،

---

(١) سورة آل عمران آية (٤٠)، وسورة مريم الآيتان (٧)، (١٩).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢٣٣/٤) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم "... أما حيث فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد".

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٥٧/٣) هذا باب الجزاء : "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما "ما" فتصير إذ مع ما بمنزلة إنّما وكأنّما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد.

(٤) المقتضب (٤٦/٢) هذا باب المجازاة وحروفها.

(٥) الكتاب لسيبويه (٥٦/٣، ٥٧) هذا باب الجزاء.. انظر الحاشية قبل السابقة، والمقتضب (٤٧/٢) هذا باب المجازاة وحروفها.

(٦) قال المبرد في المقتضب (٤٧/٢) هذا باب المجازاة وحروفها "...لأنهما ظرفان =

فجعلت "ما" لازمة لهما، لتمنعهما من حكم الإضافة[١]، وتخلصهما من باب الجزاء.

واعلم أن هذه الأسماء التي استعملت في باب الجزاء، إنما يجزم ما بعدها بتقدير "إن" ولكن حذف لفظ "إن" اختصارًا واستدلالاً بالمعنى ، لأنّ الأصل أن تعمل الأفعال والحروف، فأما الأسماء فليس أصلها أن تعمل، ولذلك وجب تقدير "إن" والله أعلم.

واعلم أن الجازم للشرط "إن"[٢]، فأما الجواب فقد اختلف فيه فمن النحويين من يجعل العامل فيه "إن" أيضًا، لأنه قد استقر عملها في الشرط، والشرط مفتقر للجواب، فلما كانت "إن" عاقدة للجملتين، وجب أن تعمل فيهما، ومن النحويين[٣] من يجعل العامل في الجواب "إن" والشرط معًا[٤]، إذ كان الجواب لا يصح معناه إلا بتقدمهما جميعًا، وليس أحدهما بمنفك من الآخر فصار حكمها كالنار والحطب في الباب إسخان الماء بهما، وهذا المذهب مذهب أبي العباس[٥].

واعلم أن الأصل في باب الشرط والجزاء أن يكونا مضارعين، كقولك: إن تضرب أضرب[٦]، لأنّ [١٢٧] حقيقة الشرط بالاستقبال،

=

يضافان إلى الأفعال".

(١) المقتضب (٥٤/٢) هذا باب المجازاة وحروفها.

(٢) المقتضب (٤٩/٢) هذا باب المجازاة وحروفها، وأسرار العربية ص: ١٣٣.

(٣) هو الخليل بن أحمد كما في الكتاب لسيبويه (٦٣/٣) هذا باب الجزاء .

(٤) الإنصاف (٦٠٢/٢) وزاد رأيًا آخر فقال: "وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط"، وأسرار العربية ص: ١٣٣.

(٥) أبو العباس المبرد في المقتضب (٤٩/٢) هذا باب المجازاة وحروفها.

(٦) الكتاب لسيبويه (٦٣/٣) هذا باب الجزاء.

فوجب أن يكون اللفظ على ذلك.

ويجوز أن يقعا ماضيين[1]، لأن الماضي أخف من المضارع فاستعملوه لخفته، وأمنوا اللبس إذا كانت حروف الشرط تدل على الاستقبال، ويجوز أن يكون الأول ماضيًا ، والجواب مضارعًا[2]، وليس كحسن الأولين ، لأنك خالفت بين الشرط والجواب، وهما مستويان في الحكم. وأما إن جعلت الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، فهو قبيح، والفصل بينهما، أن الشرط إذا كان مضارعًا، وقد عملت فيه "إن" فقبيح أن يأتي لفظ الجواب مخالفًا لما أوجبه الحرف العامل.

وأما إذا كان الأول ماضيًا، فقد حصل لفظ الأول غير معمول فيه، والأصل أن يعمل فيه، فإذا جاز الجواب مخالفًا له في اللفظ، فقد جاء مستعملاً على الأصل استعمال المضارع ، فصار استعمال الأصل مقاومًا للخلاف، فلذلك افترقا.

واعلم أن جواب الشرط قد يقع مبتدأ وخبرًا، إلا أنه متى وقع على هذا الوجه، فلابد من الفاء، كقولك: إن يأتيني زيد فأكرمه، والمعنى: فأنا أكرمه، وإنما وجب إدخال الفاء ، لأن المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها ، وليس "إن" فيها تأثير، لأنها ليست من عوامل الأسماء، فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشرط، لم يعلم أنه متعلق به، وجاز أن يعتد انقطاعه مما قبله، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها ، وإنما كانت أولى من سائر حروف العطف، لأنها توجب أن يكون ما بعدها عقيب ما قبلها ، وليس الواو، كذلك لأنها توجب الجمع بين شيئين، ولا يكون لفظهما دلالة على أن الجواب يستحق بوقوع الشرط، و لم يجز استعمال "ثم"، لأنها للتراخي، فإذا اعتقد المشروط له تراخي الجزاء عن وقوع فعله، لم يحرص على الفعل ،

---

(١) المقتضب (٢/٥٠) هذا باب المجازاة وحروفها، شرح ألفية ابن مالك (٦٩٧).

(٢) المقتصد للجرجاني (٢/١١٠٣)، شرح ألفية ابن مالك (٦٩٧).

فلذلك لم يجز استعمال "ثم"[1]، واستعملت الفاء لما ذكرناه وقد يجوز حذفها في الشعر، قال الشاعر[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

أراد: فالله يشكرها[3]

واعلم أن جواب الشرط فعلا كان، أو مبتدأ وخبرًا، كان الغرض في

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/٨٧، ٨٨) هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما، والمقتضب (٢/٦٦) هذا باب ما كان في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك نحو: علباء، وحرباء، وزيزاء، ونحوه.

(٢) البيت نسبه سيبويه في الكتاب (١/٤٣٥، ٤٥٨) لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري.

- وقال البغدادي في خزانة الأدب (٩/٤٩) شاهد رقم (٦٩١) على أن الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشرط ضرورة، أي فالله يشكرها.

- وقال النحاس: أبوالعباس المبرد يجيز حذف الفاء، ونقل العيني عنه خلافه، قال: وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر .... وأبوالحسن قال هذا فيما كتبه على نوادر أبي زيد قال: أخبرنا أبوالعباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم: "فالرحمن يشكره" قال: فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها... وهذا مردود لأنه طعن في الرواة العدول. وأغرب منه ما نقل ابن المستوفي قال: وجدت في بعض نسخ الكتاب في أصله: قال أبوعثمان المازني: خبر الأصمعي عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت .

مصادر هذا البيت: نوادر أبي زيد ص: ٣١، المقتضب (٢/٧٢) هذا باب من تحتمل حرف الجزاء من الفصل بينهما وبين ما عملتا فيه، الأصول لابن السراج (٢/٢٠٤)، مجالس العلماء ص: ٤٣٢، الخصائص (٢/٢٨) باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره . المنصف (٣/١١٨)، المحتسب (١/١٩٣)، التصريح على التوضيح (٢/٢٥٠)، سر صناعة الإعراب (١/٢٦٦،٢٦٧)، المقرب (١/٢٧٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٢،٣).

(٣) ما يجوز للشاعر للقزاز ص: ١٥٦، وخزانة الأدب (٩/٤٩).

الجواب استغناء الكلام، فاستغنى الكلام به، إلا أنه لا يجوز أن تعمل فيه "إن" لأنها حرف، والحروف ضعيفة العمل، فلا يجوز أن تعمل فيما قبلها، كقولك أكرمك إن تأتيني[1]، والأحسن إذا قدمت الجواب أن يكون ما بعد "إن" فعلاً ماضيًا، ليكون ما بعدها غير معمول فيه كجوابها، ويحسن أن يكون مضارعًا، لأن الجواب قد تقدم، وجاءت على أصلها، وليس ذلك كتأخير الجواب لما ذكرناه من مخالفة الأصل.

واعلم أن الفعل ليس له من الأحكام في باب التبعيض ما للأسماء، فلذلك لم يدخل فيه بدل التبعيض من الكل، ولم يجز أن يبدل الفعل من الفعل، إلا أن يكون في معناه، لأن البدل تبيين، فلا يجوز أن يبين الشيء بما تعلق بينه وبين المبين له، ولا يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، إذ لم يكن في معناه، إلاّ على طريق الغلط [١٢٨] كما يقع ذلك في الأسماء.

واعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع إذا وقع موقع الحال، لأنه قد وقع موقع الاسم، ومع ذلك فعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، ولذلك استحقت الرفع، وقد بيّنا هذا فيما مضى.

واعلم أن جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض[2]، إنما الجزم[3]، لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط، ألا ترى أنَّ قولك: أين بيتك أزرك؟

معناه: إن تعلمني بيتك أزرك[4]، وكذلك إذا قلت: ائتني أكرمك،

---

(١) شرح المفصل (٩/ ٧).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٩٣) هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض، والإيضاح للصفدي (١/ ٣٢٢).

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٩٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ٩٤) هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل، والمقتصد للجرجاني (٣/ ١١٢٤)، والمقتضب (٢/ ٨٢) هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها.

وكذلك لا تأتيني أضربك، معناه: إن تأتيني أضربك، وليت زيدًا عندنا نكرمه، معناه: لو كان زيدٌ عندنا أكرمناه.

و"لو"[1]: تضارع "إن" لأنها تقتضي جوابًا، كقولك: لو تكون عندنا لأكرمناك، فصار بمنزلة: إن تكن عندنا أكرمناك.

وكذلك حكم العرض، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى الشرط، قدر معها "إن" فانجزم الجواب بتقدير حرف الشرط، فإن رفعت في جوابها، فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل في موضع الحال، كقولك: ائتني أكرمك.

وأما الوجه الثاني: فعلى تقدير خبر ابتداء، كأنك قلت: ائتني فأنا أكرمك

وأما جواز حذف "أن" ونصب الفعل بإضمارها فهو قبيح عند البصريين[2].

وذلك مثل قول طرفة[3]:

---

(١) الجنى الداني ص: ٢٩٥.

(٢) في قول طرفة بن العبد:

ألا أيُّهذا اللائمي أحضر الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟

قال البغدادي في خزانة الأدب (١/ ١١٩) الشاهد رقم (١٠) وقال: على أن نصب "أن" المقدرة في مثل هذا ضعيف. وقال سيبويه في الكتاب (١/ ٤٥٢) باب نواصب الفعل: نصبها في مثله شاذ، والكوفيون يجوّزون النصب في مثله قياسًا. أقول: ذهب الكوفيون إلى أنها تعمل محذوفة في غير المواضع المعدودة واستدلوا بهذا البيت فقالوا: الدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله: "وأن أشهد" فدلّ على أنها تنصب مع الحذف.

ومنع البصريون ذلك بأنّ عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل، ومنه عند سيبويه قوله تعالى: **﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾** [الزمر: ٦٤]

وقالوا: رواية البيت عندنا إنما هي بالرفع.

وانظر: المقتضب (٢/ ٨٥)، هذا باب ألفات الوصل والقطع.

(٣) في ديوانه ص: ٥٠ وطرفة بن العبد شاعر جاهلي.

أَلاَ أَيُّها ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخلدي[1]

فالوجه الرفع[2] في "أحضر"، لأَنَّ "أن" موصولة بالفعل، ولا يجوز حذف الموصولة وتبقية الصلة ، ومع ذلك فهي عامل ضعيف، لأنَّه حرف من الحروف، ولا يحوز أن تعمل الحروف مضمرة، وقد أجازوا النصب فيه[3]، ووجه جوازه إظهار "أن" في آخر البيت، وهو قوله: "وأن أشهد اللذات".

فصارت "أن" في هذا الموضع كالعوض من المحذوف.

وأما إذا لم يكن في الكلام "أن" تنعطف على المضمرة، فهو غير جائز والكوفيون[4] يجيزون مثل هذا، ويجعلون هذا مثل "أن" بعد الفاء في الجواب[5] إن شاء الله.

---

(١) انظره : الكتاب لسيبويه (٣/٩٩)، المقتضب (٢/٨٥، ١٣٦)، مجالس ثعلب ص: ٣٨٣، شرح شواهد المغني (٢/٨٠١)، الوغى: الحرب. والشهود: الحضور.

(٢) الإنصاف (٢/٥٦٥)، وما يجوز للشاعر ص: ١٨٧، وخزانة الأدب (١/١١٩) قال البغدادي في الشاهد رقم (١٠) وهو عند سيبويه في الكتاب (١/٤٥٢) على أن نصب "أن" المقدرة في مثل هذا ضعيف، وقال في باب نواصب الفعل: نصبها في مثله شاذ والكوفيون يجوزون النصب في مثله، والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسًا. أقول: ذهب الكوفيون إلى أنها تعمل محذوفة في غير المواضع المعدودة. واستدلوا بهذا البيت فقالوا: الدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله: "وأن أشهد" فدل على أنها تنصب مع الحذف، ومنع البصريون ذلك بأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل.

(٣) المقتضب (٢/٨٥) هذا باب ألفات الوصل والقطع.

(٤) خزانة الأدب (١/١١٩) الشاهد رقم (١٠).

(٥) الإنصاف للمبرد (٢/٥٥٧)، المقتضب للمبرد (٢/٨٥) هذا باب ألفات الوصل والقطع فإنه لم يصرح باسم الكوفيين وإنما قال : "وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار "أن".

٤٤- باب: إضافة أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر

اعلم أنه لا يضاف من الأسماء إلى الجمل إلا ظروف الزمان، و"حيث" من ظروف المكان، وإنما خصت ظروف الزمان بذلك لوجوه:

أحدها: أن الفعل يدل على مصدر وزمان، والزمان أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل[١]، فإذا أضيفت الظروف من الزمان إلى الأفعال، صارت بمنزلة إضافة البعض إلى الكل، مثل خاتم حديد[٢].

وآخر: يحكى عن الأخفش[٣] أنه قال: لما كانت ظروف الزمان بأجمعها، خاصّها وعامّها لا يمتنع أن يكون ظرفًا يتعدى الفعل إليها بغير واسطة، وظروف المكان ما كان منها خاصًّا لا يتعدى الفعل إليه[٤] نحو: قمت في الدار، كما تقول: يوم الجمعة ، أضيفت ظروف الزمان إلى الجمل. عوضًا من اختصاص ظروف المكان بما ذكرناه.

ولما جاز أن تضاف ظروف الزمان إلى الفعل والفاعل، جاز أن تضاف إلى المبتدأ والخبر، لأنّ الفعل والفاعل جملة كالمبتدأ والخبر[٥].

---

(١) المتقضب (٧٥/٣) هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتقدير مجتمعة في المقاربة، (١٧٦/٣) هذا باب المحذوف والمزيد فيه وتفسير ما أوجب ذلك فيهما. المقتصد (٦٣٢/٢).

(٢) المقتضب (٢٤/٤) هذا باب الاسمين اللذين يجعلان اسمًا واحدًا نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب.

(٣) الأصول (١٩٦/١، ١٩٧).

(٤) المقتضب (٢٧٢/٢) هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها. والمقتصد (٦٤١/٢).

(٥) الكتاب لسيبويه (١١٧/٣) هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء . يضاف إليها أسماء الدهر.

=

وظروف الزمان تقتضي الفعل، فصارت كشيء واحد من هذا الوجه، وكان الفعل أيضًا يدل على مصدره فقولنا : [١٢٩] هذا يوم قيام زيد، كقولنا: هذا يوم يقوم زيد، فقد تضمن يوم القيام فاعرفه.

وأما "حيث" فجاز إضافتها إلى الجمل، لأنها ضارعت "إذ" بسبب أنها مبهمة في المكان(١)، كإبهام "إذا" في الزمان الماضي، فكما وجب أن تضاف "إذ" إلى الجمل أوجبوا إضافة "حيث" إليها، للشبه الذي بينهما والمضارعة(٢).

واعلم أن ظرف الزمان إذا أضفته إلى الفعل الماضي، جاز لك فيه وجهان:

الإعراب والبناء، كقولك : أعجبني يوم قمت، فترفع "اليوم" بفعله، ويجوز أن تفتحه، ويكون موضعه رفعًا، وإنما جاز بناؤه، لأنه أضيف إلى فعل مبني فأجرى مجراه، واختير فتحه، لأنّ الكسر والضم بعد الواو مستقلان

=

وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقوم ذاك وقال الله عز وجل: ﴿**هذا يوم لا ينطقون**﴾ [المرسلات: ٣٥]، ﴿**وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**﴾ [المائدة: ١١٩] ...ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني ومنه أيضًا آية....

ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قوله: لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون. والمعنى: لا أفعل بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنه قال : لا أفعل بذي سلامتك، فذو ههنا الأمر الذي يسلمك وصاحب سلامتك. ولا يضاف إلى الفعل غير هذا. وانظر : الأصول (١/١٩٥)، والمقتضب (١٧٦/٣) هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى.

(١) النكت للأعلم الشنتمري (١/١٧) .

(٢) المقتضب (٢/ ٤٧،٥٤) هذا باب المجازاة وحروفها. (١٧٧/٣) هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدلّ من النسب على ما تدل عليه الياء.

فعدلوا به إلى الفتح ومن ذلك قول الشاعر[1]:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا ... وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

وأما من أعرب: فلأنَّ الظرف متمكنٌ في نفسه، وهذه الإضافة استحقها لما ذكرناه، فوجب أن يبقى على حال تمكنه، لأنّ ما استحقه من الإضافة لعلّة أوجبت له ذلك[2]، وقد يجوز أن يبنى مع المضارع أيضًا، كقولك: أعجبني يوم تقوم، إلاّ أنَّ الإعراب مع المضارع أحسن لما ذكرناه.

وأما جواز البناء: فلأنّ ظروف الزمان قد خالفت جميع الأسماء بإضافتها إلى الجمل، وخروج الشيء عن نظائره نقصٌ له، فوجب لهذا النقص أن تبنى والله أعلم.

---

(١) النابغة الذبياني ديوانه ص: ٣٢، وفي طبعة أخرى ص: ٥١، يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طربه وصباه. والوازع: الناهي الزاجر، وإسناد الوزع إلى المشيب مجاز، والمعنى عاتبت نفسي على الصبا، لمكان الشيب.

والشاهد: بناء "حين" على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن.

مواضع الشاهد: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٣٠) هذا باب ما تكون فيه أنّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء.

وعلق عليه قائلاً: كأنه جعل حين وعاتبت اسمًا واحدًا، ابن الشجري في أماليه (١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢، ٢٦٤)، وابن يعيش في شرح المفصل (٣/ ١٦، ٨١، ٤/ ٩١، ٨/ ١٣٦)، والإنصاف (١/ ٥٨)، والمنصف (١/ ٥٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٥١)، وهمع الهوامع (١/ ٢١٨)، والعيني (٢/ ٤٠٦)، (٤/ ٣٥٧)، وشرح شواهد المغني (٢٩٨).

(٢) انظر التعليق السابق.

٤٥- بـــاب: إنَّ وأنَّ[1]

٢٩١- إن قال قائل: لم وجب أن تكسر "إنَّ" في الابتداء؟

قيل: للفصل بينهما، أعني : بين "إنّ وأنَّ".

٢٩٢- فإن قال قائل: فما الحاجة إلى الفصل بينهما؟

قيل: لأنّ "أنَّ" المفتوحة وما بعدها في تقدير اسم[2]، والمكســـورة لا تكون مع ما بعدها اسمًا، فلمَّا اختلف حكمُهُا، وحسب الفصل بينهما.

٢٩٣- فإن قيل: فلم خصَّت بالكسر، وخصَّت الأخرى بالفتح؟

قيل له: لأنّ الكسر أثقل من الفتح، و"أنَّ" المفتوحة قد قلنا: إنها وما بعدها اسم ، فقد طالت بصلتها[3]، والمكسورة مفردة الحكم، فهي أخـــف منها، فوجب أن يفتح الأثقل، ويكسر الأخف ليعتدلا.

٢٩٤- فإن قيل: فلم كسرت بعد القول، وإذا كان في خبرها اللام؟

قيل: لأنَّها في هذين الموضعين مبتدأة في الحكم، وإنما وجب ذلك لأنّ القول إنما وضع في الكلام ليحكى به، والحكاية من شـــأنها ألاَّ تغـــير لفـــظ المحكي[4].

٢٩٤م- فإذا قال القائل: إن زيدًا منطلقٌ، فأردت أن تحكي كلامـــه وجب أن تقول: قال عمرو: إن زيدًا منطلق، كما تقول: قال عمرو: زيـــدٌ منطلق، فصار ما بعد القول يجري مجراه في حال الابتداء، فلذلك كســـرت

---

(١) ينظر في هذا الموضوع المراجع الآتية: شرح المفصـــــل (٨/٥٩)، خزانـــة الأدب (١٢/٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠)، المقتضب (٢/٣٤٠).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١/٢٦٥): " أن المفتوحة مع ما بعدهـــــا بتـــأويل المصدر"، المقتضب (٢/ ٣٤٠) هذا باب الفرق بين "إنّ" و"أنَّ" (٤/ ١٠٧) هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥٩).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٨/٦٠).

بعد القول[1] .

وأما كسرها إذا كانت اللام في خبرها، فإن هذه اللام هي لام الابتداء[2] كقولك: لزيد أفضل من عمرو، فإذا أدخلت وجب أن تكسر، "إنَّ" قبلها، لأنَّ "إنَّ" من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تدخل على اللام، وإنما تدخل على الاسم، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه، صار الأصل: إن زيداً لمنطلق، فإذا أدخلت اللام لم يجز أن تغير "إنَّ" عن حالها كما لا تغير اللام المبتدأ عن حاله، فيصير اللفظ، لأنّ زيداً منطلق إلاَّ أنَّ اللام [١٣٠] و"إنَّ" معناهما واحد لانهما للتوكيد[3] .

ويقعان جوابًا للقسم[4]، فلما اتفق معناهما، كرهوا الجمع بينهما، فأخروا اللام، وإنما كانت أولى بالتأخير ، لأنَّ "إنَّ" عاملة، والعامل أقوى ممّا ليس بعامل فوجب تأخير الأضعف، وهو اللام، فإذا أخرتها جاز أن تدخلها على الاسم، إذا فصلت بينه وبين "إنَّ" بظرف أو حرف جرّ، كقولك: إنَّ في الدار لزيداً، وإن شئت أدخلتها على الخبر، إذا كان متأخرًا، كقولك: إن زيداً لفي الدار[5].

واعلم أنّك إذا خففت هذه المكسورة، جاز أن تعملها وتنوي التشديد، لأنك لم تحذف التشديد حذفًا لازمًا فصار حكمها مراعى، فلذلك

---

(١) الكتاب لسيبويه (١٤٢/٤) هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة، المقتضب (٣٤٨/٢) هذا باب "إنَّ" المكسورة ومواقعها، الأصول (٢٦٣/١).

(٢) الكتاب لسيبويه (١٤٦/٣، ١٤٧) هذا باب آخر من أبواب إنّ، والمقتضب (٣٣٤/٢)، الأصول (٢٦٢/١)، اللامات ٦٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٦٠/٨).

(٤) اللامات ص: ٧٨، ٧٩.

(٥) المقتضب (٣٣٤/٢).

جاز أن تحذفها ويبقى حكم "إنَّ" على العمل ، كقولك : لم يـــك زيـدٌ منطلقًا، ومن أبطل عملها، فإنه شبهها بالفعل من جهة اللفظ دون المعنـــى، فلما زال لفظها سقط شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل عملهـــا، وحكـــم المفتوحة المشددة في التخفيف والتثقيل، وجواز العمل، إلاّ في خصلة واحدة، وهو أنَّ "إنَّ" المكسورة إذا خففت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخـــبر، و"أنَّ" المفتوحة المشددة إذا خففت أضمر فيها اسمها، كقولك: قد علمت أن زيدٌ قائمٌ تقديره: أنه زيد قائم، فالهاء المضمرة، اسم "أن" .

وإنما وجب ذلك في "أنَّ" المفتوحة و لم يجب في المكسورة لأنّ المفتوحة قد قلنا: إنها وما بعدها اسم، فلا تخلو من عامل يعمل فيها، فلم يجز إلغـــاء حكمها، فلذلك وجب أن يضمر اسمها، لثبات حكمها في الكـــلام، وأمـــا المكسورة فهي تقع في صدر الكلام، فإذا ارتفع ما بعدهـــا، لم تكـــن بنـــا ضرورة إلى تقدير اسم فيها، لأنه لا يمكن أن تقدرها حرفًا غير عامل مـــن الحروف غير العوامل، نحو هل وبل وما أشبهه.

أقسام أفعال القلوب:

واعلم أن أفعال القلوب[1] تنقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: يقين، نحو: عرفت وعلمت .

والثاني: شك ورجاء، نحو: رجوت وخفت.

والثالث: متوسط بين اليقين والشك، وهو الظن والحسبان.

وأما "علمت" ونحوها فلا يجوز أن تقع بعدها "أن" المخففة من الثقيلة

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (١/٣٩) هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفولـــين ، (١/٤١) ، هذا باب الفاعل ، (١/١١٨) هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغـــى "فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت ورأيت، وزعمت وما يتصرف مـــن أفعالهن" (٣/١٣) هذا باب إذن.

مشددة وغير مشددة[1]، نحو: قد علمت أنك تقوم، فإذا خففتها -وبعدها- الفعل- أضمرت الاسم[2]، على ما ذكرنا، وعوضت من التخفيف، إذا كان بعدها الفعل أربعة أشياء:

أحدها: السِّين.

والآخر: سوف.

والثالث: قد.

والرابع: لا.

كقولك: قد علمت أن ستقوم، كما قال الله عز وجل: ﴿**علم أن سيكون منكم مرضى**﴾[3]، وكذلك: علمت أن سوف تقوم، وعلمت أن قد قمت، وهذه الأعراض الثلاثة متى دخلت بعد "أن" لم تكن إلاّ مخففة من الثقيلة.

وأما "لا" فقد تقع عوضًا وغير عوض.

فإذا كانت عوضًا ارتفع الفعل بعدها، لأنَّها في موضع خبر "أن" وإذا لم تكن عوضًا، وكانت "أن" خفيفة انتصب الفعل بعدها[4]، كقوله عز

(١) المقتصد للجرجاني (١/٤٨٣).

(٢) سيبويه في الكتاب (٣/١٦٣) هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي "ولا تكون أن التي تنصب الفعل، لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء. ولا تكون أيّ لأن أيّ إنما تجيء بعد كلام مستغنى ولا تكون في موضع المبنيِّ على المبتدأ".
وقال الخليل : تكون أيضًا على أي، وإذا قلت: أرسل إليه أن ما أنت وذا؟ فهي على أيْ، وإن أدخلت الباء على أنّك وأنّه فكأنه يقول: أرسل إليه بأنَّك ما أنت وذا، وجاز.

(٣) سورة المزمل آية (٢٠).

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٣/١٦٦) هذا باب آخر أن فيه مخففة "... فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت فإن أن تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنَّ الثقيلة. فإذا رفعت قلت: قد حسبت أن لا يقول ذاك".
=

وجل: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾[1] .

وقرئ بالرفع[2] ، فمن جعل "أنْ" مخففة من الثقيلة، وأضمر اسمها، وجعل "لا" عوضًا، فارتفع الفعل، لأنه في موضع خبر "أنْ" ومن نصب جعل "أنْ" خفيفة نفسها، و لم يجعل "لا" عوضًا، فعملت أن في الفعل فنصب بها[3] .

وهذا القسم الثاني [١٣١] من الأفعال يجوز أن تقع بعده المشددة والمخففة ، وإنما جاز فيه وجهان ، لأنه متوسط بين العلم والخوف[4]، فإذا

وقال: "... وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت، فتقول: ظننت أن لا تفعل ذاك".

(١) سورة المائدة آية (٧١).

(٢) قال أبوالبركات ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن (٣٠١/١) : يجوز "تكون" الرفع والنصب. فالرفع على أن تجعل "أن" مخففة من الثقيلة وتقديره وحسبوا أنه لا تكون فتنة. فخففت أن وجعلت "لا" عوضًا عن تشديدها وقد يعوض أيضًا بالسين وسوف وقد، ولها مواضع تذكر فيها. والنصب على أن تجعل "أن" الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل، وإنما حسن ههنا أن تقع أن المخففة من الثقيلة، والخفيفة لأن "حسب" فيه طرف من اليقين وطرف من الشك، والمخففة من الثقيلة إنما تقع بعد فعل اليقين كعلمت وعرفت، و"أن" الخفيفة إنما تقع بعد فعل الشك كرجوت وطمعت، فلما كان في "حسب" طرف من اليقين والشك جاز أن يقع كل واحد منهما بعدها. وتكون ههنا تامة بمعنى تقع فلا تفتقر إلى خبر.

- فالرفع قراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي.

وانظر : السبعة لابن مجاهد ص: ٢٤٧، والحجة في القراءات السبع ص: ١٣٣.

(٣) أما قراءة النصب قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر [السبعة لابن مجاهد ص: ٢٤٧].

(٤) المقتضب (٤٩/١) هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين.

غلب أحد طرفيه، وهو العلم صار بمنزلة لو شددت "أن" بعده، وإذا غلب الطرف الثاني، وهو الرجاء، والخوف لم يجز أن يقع بعده إلاّ "أنْ" الخفيفة نفسها الناصبة للأفعال، لأنَّ باب الرجاء والخوف ليس بأمر مستو، والمشددة إنما تدخل لتحقيق الكلام، فجاز أن تدخل بعد العلم، وما جرى مجراه، لأنّه شيء ثابت فتحققه بـ "أن" وأما الرجاء والخوف فلما لم يكن شيئًا ثابتًا، استحال تحقيقه، فلذلك لم تدخل بعده "أن" المشددة إلا على ضرب من التأويل، وحمله على باب الظن، إذ كان قد أجرى مجرى العلم لما ذكرناه وكذلك يجوز أن تجري الحروف مجرى الظن لما بينهما من المشابهة.

٢٩٥ ـ فإن قال قائل: فلم زعمتم أنّ "أنْ" ليست باسم، وأنها مع ما بعدها اسم وخالفت حكم "الذي" بالفصل بينهما؟

قيل له: إنَّ "أنْ" لو كانت في نفسها اسمًا، لم يجز أن تخلو صلتها من ضمير يرجع إليها، كما أنَّ "الذي" لما كان اسمًا في نفسه، لم يجز أن يوصل بجملة إلاَّ وفيها ذكر يرجع إليه، ألا ترى أنك تقول: قد علمت أنك تقوم ولا يجوز: علمت الذي أنت تقوم، حتى تقول: إليه، فلذلك افترقا.

واعلم أنَّ "إنْ" التي تزاد بعد "ما"، وإنَّما زيدت بعد "ما" لتلغي معها ما خلا تعمل[1]، أعني "ما" في لغة أهل الحجاز[2]، وإنما وجب إبطال عملها عند دخول "إنْ" عليها، كما وجب إبطال عمل "إنْ" إذا دخلت "ما" عليها، وقد بيَّنَّا ذلك فيما مضى، ويجوز أن يكون زادوها بعد "ما" لتوكيد معنى النفي، إذ كانت "إنْ" قد تستعمل للنفي.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٢) هذا باب آخر من أبواب إنَّ، المقتضب (١/ ٥١) هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين (٢/ ٣٦٣).

(٢) أهل الحجاز يشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها الكتاب لسيبويه (١/ ٥٧) هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، المقتضب (٤/ ١٨٨، ١٨٩).

واعلم أنَّ "إنْ" التي بمعنى "ما"[1] مختلف فيها، فبعض النحويين يعملها عمل "ما" في لغة أهل الحجاز، كقولك: إن زيدًا قائمًا، وبعضهم لا يعملها، فمن أعملها فلمشاركتها لـ"ما" في المعنى، وإنما أعملت عمل "ليس" من جهة النفي، لا من جهة اللفظ، فلما شاركت "إنْ" لـ"ما" في المعنى، وجب أن يستوي حكمهما، ومن لم يجز ذلك فحجته أن القياس في "ما" ألاّ تعمل شيئًا، فإذا خالفت العرب جهة القياس، فليس لنا أن نتعدى ذلك، لأنَّ القياس لا يوجبه، والأصل أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، فلذلك لم تعمل.

- واعلم أنَّ "أنْ" المفتوحة تقع بمنزلة "أي" التي تستعمل على طريق العبارة والحكاية، ويجب أن يكون ما بعدها كلامًا تامًا، والذي بعدها عبارة عنه فإن لم يكن في معناه لم يجز.

وجعلوا "أي" لهذا المعنى ليكون لهم حرف يعبر عن المعنى، ويكون باب القول يحكى به اللفظ. بعينه، فلذلك وضعت "أنْ" بمنزلة "أي" للعبارة.

وأما "إنَّ" التي بمعنى "نعم" فإنما استعملت على هذا الوجه، لأنَّ "نعم" إيجاب واعتراف، "وإنَّ" تحقيق وإثبات، فلتضارعهما في المعنى، حملت "إنّ" على "نعم".

٢٩٦ - فإن قال قائل: فلم زيدت "أنْ" المفتوحة بعد "لما" ولم تزد المكسورة وزيدت المكسورة بعد "ما" ولم [١٣٢] تزد المفتوحة؟

فالجواب في ذلك: أنّ "ما" لما زيدت على المكسورة وجب أن تزاد هي على "ما" لتشاكلهما لفظ المكسورة، وفي ذلك تحقيق للنفي، إذ كان أصل النفي بـ"ما" و"إن" قد استعملت للنفي، فصار إدخالها عليها مؤكدًا لمعناها.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ١٥٢) هذا باب آخر من أبواب إنَّ وتكون في معنى ما. قال الله عز وجل: ﴿**إن الكافرون إلا في غرور**﴾ [الملك: ٢٠] أي: الكافرون إلا في غرور. وانظر شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٦).

فأمّا "لَمَّا" ففيها معنى الشرط، كقولك: لما جاء زيد جئت و"إنْ" هي الأصل الجزاء، فلم تزد "إنْ" على "لَمَّا" لئلا يكون الأصل تابعًا للفرع، أعني بالفرع: "لَمَّا" المشبهة لبعض حروف الجزاء، لما فيها من معنى الجزاء، وخصُّوا "لما" بالمفتوحة، أعني، "أنْ"، لأنّه لما كان فيها معنى التوقع، أعني: في "أنْ"، وكانت غير محققة للشيء ، وتدخل بعد أفعال الرجاء والخوف، خصّت بالزيادة بعد "لَمَّا" لتوكيد معناها. والله أعلم.

٤٦- بـــاب: "أم" و "أو"[١]

٢٩٧- إن قال قائل: لم وجب أن يكـــون الجـــواب في "أم" بـــأحد الاسمين، ويقع الجواب في "أو" بـــ "لا أو نعم"؟

قيل له: لانَّ ترتيب "أم" أن تقع سؤالا بعد سؤال بـــ"أو"، وذلك أنَّ "أو" معناها أحد الشيئين[٢]، ولا تنتقل عن هذا المعنى، استفهامًا كـــانت أو خبرًا، كقولك : جاءني زيدٌ أو عمروٌ، فمعنى هذا الكلام: جاءني أحدهما، وإنما تخبر أنَّ أحد الشخصين جاءك ، فإذا استفهمت عن هذا فقلت: أجاءك زيد أو عمرو؟

فإنَّما تسأل عن أحدهما، لأن المعنى: أحدهما جاءك، فلما كانت في الاستفهام سؤالا عن واحد غير معين، جرت مجرى السؤال عن واحد معين، كقولك: هل زيد عندك؟ فلما كان الجواب بـــ"لا" إن لم يكن عنده زيد أو "بنعم" إن كان عنده زيد وجب أيضًا أن يكون الجواب على هذا الســـبيل، لحصول أحد الشيئين عنده بغير عينه، فبينا له بعد ذلـــك بــــــ"أم" لتعيـــين الشخص[٣] فيقول: أزيد أم عمرو؟ فلما كانت "أم" ترتيبها[٤] علــــى مـــا ذكرناه، لم يجز أن يقع الجواب بـــ"لا"[٥]، لأن المستفهم قد اســـتقر عنـــده

(١) انظر الموضوع في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (١٦٩/٣)، اللبـــاب في علـــل البناء والإعراب (٣٧٠/٢)، المقتضب (٢٨٦/٣) هذا باب أمْ وأوْ، الجنى الداني ص: ٢٢٥، ٢٤٥.

(٢) النكت للأعلم الشنتمري (٥٩٩/٢)، الكتاب لسيبويه (١٦٩/٣) وهذا بـــاب أم وأو، والمقتضب (٢٨٦/٣) هذا باب "أم" و "أو"، المقتصد (٩٠٢/٢، ٩٤٨).

(٣) المقتصد (٩٤٦/٢).

(٤) أنها تأتي بعد همزة استفهام [المغني (٤٠/١)] وقال سيبويه (١٦٩/٣) أم فـــلا يكون الكلام بها إلاّ استفهامًا.

(٥) الكتاب لسيبويه (١٦٩/٣) هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهـــم: ".... والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك: أيهما عنـــدك،

حصول شخص من الشخصين، ولا يبقى هذا الاعتقاد الذي أوجبه حكم اللفظ ألاّ يكون عند المسؤول أحدهما، فلذلك لم يجز أن يقع الجواب في "أم" إلاّ بأحد الشخصين، فإن كان المسؤول يعتقد أن السائل قد أخطأ في هذا الاعتقاد أنه ليس عنده واحدٌ من الشخصين، أجابه بأن يقول: ليس عندي واحد منهما، ليبين له فساد اعتقاده.

واعلم أن "أم" التي تكون مع ألف الاستفهام بمنزلة "أي"[1]، امتحانها أن يحذف لفظ الألف وأم، ويجمع ما يلي الألف، وأم إلى جانب، ويصح الكلام، فمتى كانت أم مع ألف الاستفهام على هذا السبيل، فهي بمنزلة "أي" والجواب يقع فيها بأحد الاسمين[2]، كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ألا ترى أنه يصح أن تقول: أيهما عندك؟

- فلو قلت: أزيد عندك أم عمرو؟

لكان هذا الكلام سؤالين، ولم تكن "أم" مع الألف بمنزلة "أي"، ألا ترى أنك لو جمعت الاسمين إلى جنب "أي" لصار اللفظ: أيهما عندك عندك[3]؟ فيكون الظرفان من غير فائدة، وتكريرهما على هذا السبيل فاسد،

= أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشرٌ فقال المسؤول: لا، كان محالاً، كما أنه إذا قال: أيهما عندك، فقال: لا فقد أحال.

المقتضب (٣/ ٢٨٦) هذا باب "أم" و "أو".

(١) المقتضب للمبرد (٣/ ٢٨٦، ٢٨٨) هذا باب أم، وأو.

(٢) قال سيبويه - رحمه الله - في الكتاب (٣/ ١٦٩) هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم. "... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ١٧٢) هذا باب أم منقطعة "وذلك قولك: أعمرو=

فلا يصير بمنزلة "أي"، وصار السؤالان مفردين، وكذلك [١٣٣] إذا كان قبل الاستفهام ألف، فهو سؤال مبتدأ، وفيهما إضراب عما قبلها، خبراً كان أو استفهامًا، فلذلك شبهوها بـ"بل"[١] لأنَّ فيها إضرابًا عمَّا قبلها.

وأما "أم" فهي وإن دخلها معنى الإضراب عما قبلها فمعنى الاستفهام حاصل، وتخالف الألف من جهة أن الألف مبتدأ بها في الاستفهام كقولك أزيدٌ عندك؟ فأم لا يبتدأ بها، لأنَّها قد أدخلت بعد الألف عاطفة ما بعدها على ما يلي الألف، فلمَّا أدخل "أم" في حروف العطف - وحروف العطف لا يبتدأ بها - لم يجز الابتداء بها لما ذكرناه.

واعلم أن "أم" لما دخلها معنى التسوية بين الشيئين في الجهالة، نحو قولك[٢]: أزيد عندك أم عمرو؟ فلما ساغ فيها هذا المعنى، جاز أن يستعان في كل موضع أردنا فيه التسوية بين الشيئين، كقولك[٣]: قد علمت أزيد عندك أم عمرو؟ فمعنى هذا الكلام خبر ولفظه استفهام، وإنما دخل الاستفهام هاهنا لما أردنا من معنى التسوية بين الاسمين في العلم، والفائدة في ذلك أن المتكلم أراد أن يعلم المسؤول أنه قد علم ما كان يسأل عنه، ولم يخرج في اللفظ معينًا على الشخص بعينه، ليخرج المسؤول أن يسأله عن ذلك، ولضرب من العوض، فلذلك دخلت أم والألف في هذا الموضع إن شاء الله.

=

عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك. ألا ترى أنك لو قلت: أيُّهما عندك عندك، لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد".

(١) حروف المعاني ص: ٤٨، والجنى الداني ص: ٢٥٥، والمقتضب (٣٠٤/٣) هذا باب "أو".

(٢) المقتضب (٢٩٣/٣) هذا باب من مسائل "أم" في البابين المتقدمين لنوضح كل باب على حياله، ونبينه من صاحبه إن شاء الله.

(٣) المقتضب (٥٣/٢) هذا باب المجازاة وحروفها.

٤٧- باب: ما ينصرف وما لا ينصرف[١]

٢٩٨- إن قال قائل: من أين زعمتم أن أصل الأسماء الصرف؟

فالجواب في ذلك: أن الأسماء كلها نوع واحد، وإنما منع الصرف بعضها بشبهها في الفعل[٢]، والفعل حادث لأنه مشتق من الاسم، فإذا استقر التنوين لبعض الأسماء وجب أن يكون لجميعها، لاشتراكها في الاسمية، وصار ما منع التنوين إنّما هو من أجل شبهه بالفعل الحادث.

٢٩٩- فإن قيل: فما الذي أحوج إلى دخول التنوين؟

قيل له: لأن واضع اللغة لما علم أن بعض الأسماء مشبهة بالفعل وبعضها لا يشبه الفعل، ألحق التنوين، ما لم يشبه الفعل، ليكون لحاق التنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، فصار للاسم أصلان:

أحدهما: أن الأسماء تستحق التنوين لو لم تشبه الفعل، لأنّه زيادة لا يحتاج إليها، فلما قدر حدوث الفعل ألحق التنوين لبعض الأسماء فصار هذا الأصل الثاني ، وهو لحاق التنوين في الاستعمال، لأنَّ الأصل المستحق لما قبل حدوث الفعل.

٣٠٠- فإن قال قائل: من أين صارت العلل التسع[٣] توجب منع

---

(١) ينظر في هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٣٦٨/٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١)، والمقتضب (٣٠٩/٣)، أبو إسحاق الزجاجي في كتابه وما ينصرف وما لا ينصرف تحقيق هدى محمود قراعة، وأسرار العربية ص: ١٢٠، لابن الأنباري، والأشباه والنظائر للسيوطي (٣٠١/١، ١٥٠/٢)، وشرح الكافية للرضي (٣٠/١،٣١)، وخزانة الأدب (٥٧٩/١٢).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢١/١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، الزجاجي في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٣.

(٣) لقد فصّل ابن السراج في كتابه الأصول (٨٠/٢-٩٣) القول في الأسباب التي تمنع الصرف، وأفرد لكل علّة مبحثًا خاصًا.

الصرف؟

فالجواب في ذلك: أن الفعل لما ثبت أنه فرع على الاسم[1]، وكانت هذه العلل فروعًا، أنّ التعريف داخل على التنكير، وذلك أصل في الأسماء، وتلك أسماء الأجناس، وهي نكرات، حتى يدخل عليها ما يعرف العين الواحد من الجنس فثبت أن التعريف فرع على التنكير، وكذلك التأنيث فرع على التذكير ، لأنّ كل شيء يقع عليه اسم، والشيء مذكر[2]، فوجب بهذا [١٣٤] أن يكون الأصل التذكير، ومع ذلك، فإن لفظ التأنيث زائد على لفظ التذكير، كقولك: قائم وقائمة، وما كان زائدًا فهو مرفوع عن الأصل، لزيادته عليه، والعجمة فرع لأنها دخيلة في كلام العرب.

والجمع فرعٌ على الواحد، لأنه مركبٌ منه[3] .

ومثال الفعل فرع ، وما أشبه الفرع فحكمه حكم الفرع ، إذ كان أصل البناء الذي يمنع الصرف هو الأفعال دون الأسماء، ألا ترى أن المثال الذي يشترك فيه الفعل حكمه حكم الفرع، والاسم لا يمتنع الصرف، كرجل سميته بـ"ضرب"، لأنّ نظيره من الأسماء جمل، فصار المثل الذي يوجب منع الصرف مختصًا بالفعل فلذلك كان فرعًا في الاسم.

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي ص: ٢، ٤، وأسرار العربية ص: ١٢١.

(٢) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٢/١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية . "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنًا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرَّف به، فمن ثم أكثر الكلام يتصرف في النكرة... واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير...".

(٣) يقول سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٢/١) هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية "واعلم أن الواحد أشد تمكنًا من الجميع، لأن الواحد الأوّل، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو: مساجد ومفاتيح".

والصفة فرع، لأنّها تابعة للموصوف، ومن أجله دخلت، فلما استقرت هذه الأشياء فروعًا، شابهت الفعل لما ذكرناه.

٣٠١- فإن قال قائل: فلم يمتنع الاسم من الصرف بوجود هذه الفروع فيه؟

قيل له: لأنّ الشبه من وجه واحد ليس بقويّ، وذلك أنّ شيئين متشابهين يتشابهان من وجه واحد فصاعدًا، فلما كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له ، لم يثقل الاسم بهذا الشبه، فيزول عن أصله، وهو الصرف، فإذا اجتمع في الاسم فرعان مما ذكرنا، أو فروع مما تقوم مقام فرعين ثقل الاسم، والتنوين زيادة عليه فمنعوه وشبهوه بالفعل[1]، وجعلوا جره كنصبه، إذ كان الجرُّ لا يدخل الأفعال، فلما أشبه هذا النوع الأفعال منعوه ما لا يدخلها، وهو الجر، وجعلوا لفظه كلفظ المنصوب، كما جعلوا النصب في التثنية والجمع كالجر، لما بينهما من المشابهة.

واعلم أن "أفعل" إذا كان صفة مثل: أصفر وأحمر، وسميت به لم ينصرف عند سيبويه[2]، والصرف في النكرة عند الأخفش.

فحجة سيبويه : أنَّ "أفعل" قبل أن سمى به اسم، وإن كان صفة، وقد كان في حال التنكير غير منصرف، فإذا سميت به فحكم الصفة لم يرتفع

---

(١) أسرار العربية ص : ١٢١ ، المقتضب (٣٠٩/٣) هذا باب ما يجري وما لا يجري بتفصيل أبوابه، وشرح معانيه واختلاف الأسماء، وما الأصل فيها؟

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٩٣/٣) هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف هذا باب أفعل. "اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم . قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء، والزيادة، وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وآدر....الخ.

عنه، وتصير التسمية به كالعارية، فإذا نكر عاد إلى موضع قد كان لا ينصرف فيه، والدليل على صحة ذلك اجماع النحويين على قولهم: مررت بنسوة أربع[1]، فيصرفون أربعًا، لأنه اسم استعمل وصفًا[2]، ولو راعوا فيه حكم الوصف ، لم ينصرف في هذه الحال ، لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فلم تقوى حكم الاسم ، بأن استعملوه صفة ، وكذلك أنه وإن استعمل اسمًا فحكم الصفة باق، فلذلك انصرف وأما الأخفش: فذهب إلى أنَّ "أحمر" إنما امتنع من الصرف في النكرة، لأنّه على وزن الفعل وهو صفة، فإذا سمى به زال عنه حكم الصفة، فامتنع من الصرف لأنه معرفة، ولأنّه على وزن الفعل، فإذا نكرته بقيت علة واحدة، وهي وزن الفعل، فلذلك انصرف[3]، وقد بينا فساد هذا القول.

- وأما إن سميت رجلاً: يشكر أو يزيد، وما أشبه ذلك، فإنه ينصرف في النكرة لأن "يزيد ويشكر" وأشباههما قبل التسمية أفعال، فلو سميت بهما انتقلت عن أصلها بالكلية، وصارت الأسماء لا يتعلق الفعل بها، وامتنعت من الصرف، بوجود، التعريف ومثال الفعل فإذا [١٣٥] نكرتها انصرفت، لبقاء علة واحدة فيها.

- وأما أحمر، وما كان على وزن "أفعل" من فلان، مما يستعمل في التفضيل نحو قولك: زيد أفضل من عمرو، وأحسن من فلان، فإنك إن سميت بها -أعني بواحد من هذه الصفات[4]- فحكمه كحكم "أحمر"

---

(١) المقتصد ص: (٧)، النكت للأعلم (٦١٥/١)، ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٢، مجالس العلماء ص: ٩٢.

(٢) المقتضب (٣٤١/٣) هذا باب ما كان من أفعل نعتًا يصلح فيه التأويلات جميعًا.

(٣) النكت للأعلم الشنتمري (٦١٥/١)، ومجالس العلماء ص: ٩٢.

(٤) الكتاب (٢٢/٣) هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء، وما انتصب لأنه غاية، ما ينصرف وما لا ينصرف ص:٩، والمقتضب (٣١١/٣) هذا باب أفْعَل.

والخلاف كالخلاف في أحمر، أعني إن سميت بهذه الصفات مع "من" فـإن سميت بإحداها دون "من" انصرف في النكرة فلا خلاف، وإنما انصرف في النكرة، لأنه قد زال عن حكم الصفة، لأنه استعمل صفة بـ"من" فلما سميته بـ"أفعل" دون "من" كان كأن لم تسمه بالصفة، وكان الذي منعه من الصرف في حال التسمية: التعريف و وزن الفعل(١).

فإذا نكرته زالت عنه إحدى العلتين فانصرف في النكرة. واعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف من أسماء المؤنث أوسطه ساكن فبعض العرب يصرفه، وبعض العرب لا يصرفه(٢)، والفرق بينهما أنَّ العجمة في الاسم ليست كحكم الزائد عليه ، لأن لغة العجم مشتركة بسائر اللغات، فلهذا لم يثقل حكمها ، وانصرف الاسم ، إذ كان على ثلاثة أحرف ، متحركًا أوسطها(٣) أو ساكنًا ، وأما التأنيث فحكمه زائدٌ على حكم المذكر، وإن لم يكن لفظ التأنيث موجودًا فيه ، إلاّ أنه مراعى من جهة الحكم، والدليل على ذلك: أنك لو صغرت هندًا، اسم امرأة، لقلت: هنيدة، فعلمت أن علامة التأنيث مراعاة . فصار التأنيث أثقل لفظًا ومعنى، فلذلك صار حكم التأنيث أقوى من حكم العجمة.

وأما إن سميت امرأة بـ"زيد" فكثير من النحويين لا يصرفون(٤)

---

(١) أسرار العربية ص: ١٢٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩، ١٠.

(٢) زعم سيبويه والخليل وجميع البصريين: أن الاختيار ترك الصرف، وإن شئت صرفت . الكتاب (٣/٢٤١) هذا باب تسمية المؤنث ، والزجاج في "ما ينصرف وما لا ينصرف" ص: ٤٩، ٢٣- باب: ما لا ينصرف من المؤنث.

(٣) وذلك نحو: دعد وقدر وعين. المقتضب (٣/٣٢٠) هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به مذكرًا من الأسماء العربية، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٤٩. ٢٣- باب: ما لا ينصرف من المؤنث.

(٤) هم الخليل والأخفش والمازني. الكتاب لسيبويه (٣/٢٤٢) هذا بـاب: تسـمية =

ويفرقون بينه وبين هند، والفرق بينهما أن "زيدًا" من أسماء المذكر، وخفيف في الاسم، فتسميتك المؤنث به إخراج له من حكم الأخف، فصارت علتان، التعريف والتأنيث، فذلك لم ينصرف في المعرفة، وليس كذلك حكم "هند"، لأنه من أسماء المؤنث، لم يحصل فيه حكم يوجب ثقله، فلذلك جاز أن تجعل خفته مقوامة لأحد الثقلين.

٣٠٢ ـ فإن قال قائل: فما الفرق بين تسمية المذكر بمؤنث على ثلاثة أحرف، وبين تسميته بما زاد على الثلاثة؟

فالجواب في ذلك: أن ما كان على ثلاثة أحرف ينصرف، متحرك الأوسط، كان أو ساكنًا، ولا ينصرف ما زاد على ثلاثة أحرف، كرجل سميته بـ"قدم"، فإنه ينصرف، ولو سميته بـ"عقرب" لم ينصرف(١)، والفصل

= المؤنث قال: فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف"، والمقتضب (٣/ ٣٥١) هذا باب تسمية المؤنث، الزجاج في "ما ينصرف وما لا ينصرف" ص: ٥١، ٢٣ ـ باب: ما لا ينصرف من المؤنث.

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٣٥، ٢٣٦) هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث.

اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف وذلك أن أصل المذكر، عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي.

فمن ذلك: عناق، وعقرب، وعقاب، وعنكبوت وأشباه ذلك، وقال المبرد في المقتضب (٣/ ٣٢٠) هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف ممًا سميت به مذكراً من الأسماء العربية ". . . . فإنه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة، وقال الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف (ص: ٥٥) ٢٥ ـ باب: ما كان المؤنث على أربعة أحرف سمي به مذكر: "اعلم أن ما كان على أربعة أحرف وكان مؤنثًا أصلاً في المؤنث أو مشتقًا للمؤنث سميته به مذكرًا لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وذلك نحو: عناق، وعقرب. . . الخ.

بينهما أن المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف فسمى مذكرًا، فإنه ينتقل عن حكم التأنيث بالكلية، ويصير إلى المذكر، والدليل على ذلك: أنَّك لو صغرته بعد التسمية، لم تزد الهاء فيه، ولو كان حكم التأنيث فيه باقيًا، لظهرت هاء التأنيث في التصغير، فهذه الدلالة أعلمتنا أنه انتقل عن حكم التأنيث، وصار مذكرًا.

وأما ما زاد على ثلاثة أحرف، وهو مؤنث، فإن الحرف الرابع جعل مثل هاء التأنيث(1)، والدليل على ذلك : أنك لو صغرت عقربًا قبل التسمية وبعدها لم يثبت فيها هاء، فعلمنا أن الحرف الرابع قد أجري مجرى حرف التأنيث ، فإذا سميت به مذكرًا ، فإنك سميته بما فيه علامة التأنيث، فلذلك لم ينصرف، وفارق حكم الثلاثة [١٣٦].

واعلم أنَّ ما عدل من العدد نحو : أحاد وثناء(2) إلى معشر وعشار(3)، ففي منع صرفه وجوه:

أحدها: قد ذكرناه في الشرح(4).

والثاني: أنه عدل عن اللفظ والمعنى، فقام هذا العدل مقام علتين،

(١) المقتصد لعبدالقاهر الجرجاني (٩٩٠/٢).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢٢٥/٣) هذا باب فعل وسألته -أي الخليل بن أحمد الفراهيدي- عن أحاد وثناء، ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أخر، إنما حدُّه واحدًا، واحدًا، واثنين اثنين، فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه.

وقال أبوإسحاق الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف (ص:٤٤) ، ٢٠- باب ما جاء معدولاً من العدد : "اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، فاجتمع فيه : أنه معدول عن هذا المعنى، وأنه صفة لا يستعمل معدولاً إلا صفة.

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢٢٠/٢)، والمقتضب (٣٨٠/٣) هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على "فعال".

(٤) الشرح هو شرح كتاب سيبويه، وانظر: شرح اللمع لابن الدهان [ق١٣٤/ب].

والدليل على أنه عدل عن معناه[1] ، أنه لا يستعمل في موضع ما يستعمل فيه الأعداد غير المعدولة، ألا ترى أنك تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ويجوز أن تقول: جاءني مثنى وثلاث[2]، حتى تقدم قبله جمعًا ، لأنَّه جعل بيانًا لترتيب الفعل.

٣٠٣- فإذا قال قائل: جاءني القوم مثنى، فقد أخبرنا أن ترتيب مجيئهم قد وقع اثنين اثنين ، وإنما الأعداد أنفسها فإنّما الأغراض فيها الإخبار عن مقدار المعدود دون غيره فقد بان بما ذكرنا اختلافهما في المعنى ، فلذلك جاز أن تقوم العلة مقام علتين لإيجاب حكمين مختلفين.

ووجه ثالث: أنَّ الظاهر في هذه الأعداد المعدولة أن تكون معدولة من المؤنث، فإذا كان المعدول من المؤنث الذي لا هاء فيه، كان أخف فصار معنى التأنيث الذي فيها مع الصفة علتين، فلذلك لم ينصرف.

فأما "آخر"[3]: فالذي أوجب أن يكون معدولاً عن الألف واللام، أن الواحدة منه "أخرى" مثل "الفعلى"، وباب "الفعلى والأفعل" تستعمل بالألف واللام أو بـ"من" كقولك : زيد أفضل من عمرو، وإن شئت قلت: زيد الأفضل[4]، وكان القياس أن يقال: زيدٌ آخر من عمرو، كما يقال: أقدم من عمرو، إلاَّ أنهم حذفوا "من"، أسقطوا "من" اكتفاءًا بدلالة اللفظ

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ص: ٤٤) ٢٠- هذا باب ما جاء معدولاً من العدد، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٢٢٠).

(٢) الأصول لابن السراج (٢/٨٨)، والمقتصد لعبدالقاهر الجرجاني (٢/١٠١٠).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/٢٢٤، ٢٢٥) هذا باب فعل، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي ص: ٤٠، ٤١، الأمالي النحوية لابن الشجري (١/٣٤)، المقتضب (٣/٣٧٦، ٣٧٧) هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على "فعال".

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٤١، المقتضب (٣/٣٧٧) هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على "فَعَال".

عليها والألف واللام تعاقب "من"، فلما جاز استعمالها بغير "من" جاز استعمالها أيضًا بغير ألف ولام، فصار "الآخر والأخرى" معدولين عن حكم نظائرهما، لأن الألف واللام استعملا فيهما، ثم حذفا، والدليل أنَّ العدل إنما كان على طريق الذي ذكرناه دون الآخر والأخرى، أنه لو كان الآخر والأخرى قد استعملا بالألف واللام ثم عدلا عن الاستعمال، لوجب أن يبقى حكم التعريف بالألف واللام فيهما، كما أن "سحر" لما عدل عن استعمال الألف واللام، بقي معرفة[1] فدلَّ تنكير آخر وأخرى أنهما لم يعدلا عمّا استعملا فيه، وإنما عدلا عن نظائرهما.

٣٠٤ ـ فإن قال قائل: فالخروج عن الأصل يوجب للاسم البناء، فهلا بنيتم آخر وأخرى لخروجهما عن نظائرهما؟

قيل له: إن آخر وأخرى، وإن خرجا عن حكم نظائرهما، فليس هو خروجًا مباينًا لما عليه الأسماء، وإنما خروج عن تعريف إلى حكم تنكير، وأكثر الأسماء يلحقها التعريف والتنكير، فلم يكن لهذه المخالفة قوة توجب في آخر وأخرى.

وأما ما خرج من الأسماء عن نظائره، وصار بهذا الخروج مشبهًا للحروف، فهذا المستحق للبناء، فلذلك لم يستحق آخر وأخرى البناء، لأنَّه قد نقص بهذا العدل درجة عن حكم في أخواته، فجعل هذا من أقسام العلل المانعة للصرف، فاجتمع في آخر وأخرى في حالة التنكير العدل على ما ذكرناه والصفة[2] فلذلك لم ينصرفا.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٣)، هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء، والأمالي لابن الشجري (٢/ ٢٥٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١)، شرح الكافية للرضي (١/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، والمقتضب (٣/ ٣٧٨) هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على "فَعَال".

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي (ص: ٤١) ١٩ ـ هذا باب ما كان على

٣٠٥- فإن قال قائل: [١٣٧] فكيف جاز أن تقول: جاءتني امرأة أخرى، ولم يجز أن تقول: جاءتني امرأة فضلى؟

قيل له: لما كان أخرى قد أجري مجرى ما فيه الألف واللام اللتان تعاقبان "من" جاز أن تقول: جاءتني المرأة الفضلى، صار "أخرى" - وإن لم يكن فيه الألف واللام- بمنزلة ما فيه الألف واللام من أخواته، وإنما لم يجز أن تقول: جاءتني امرأة فضلى، لأنه يجب أن تستعمله بالألف واللام[١] فتقول: جاءتني المرأة الفضلى، فأما إذا استعملتها بـ "من" لم يجز فيه لفظ التأنيث، وكان على لفظ التذكير في المذكر والمؤنث، كقولهم: مررت برجل أفضل منك، وبامرأة أفضل منك[٢]، وكذلك حكمه في التثنية والجمع إذا استعمل بـ"من" وافترقا إذا استعمل بالألف واللام، وفثنى وجمع وأنث، قيل له: الفصل بينهما أنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو، فإنما نقصد إلى فضل زيد على عمرو، فصار الفضل هاهنا: بمعنى المصدر، والمصدر قد بيّنا[٣] أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فلذلك لزم طريقة واحدة.

وأما ما دخلته الألف واللام فيصير وصفًا للذات، كقولك: زيد الأفضل، فلما صار صفة للذات جرى مجرى أصفر وأحمر، فكما أن أصفر وأحمر يثنى ويجمع، فكذلك الأفضل والفعلى.

٣٠٦- فإن قال قائل: فلم صار ما في آخره ألف ونون: نحو: عثمان، وبابه يمتنع من الصرف؟

=

ثلاثة أحرف ليس فيها هاء تأنيث.

(١) المرجع السابق ، والمقتضب للمبرد (٣٧٧/٣)، هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على "فعال" .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي (ص: ٤١) ١٩- هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ليس فيها هاء تأنيث.

(٣) تقدم في ق (٥٩).

قيل له: لأن الألف والنون في آخره زائدتان، كالألف والنون في سكران، وهاء التأنيث لا تدخل على ما كان مثل عثمان من الأسماء، كما لا تدخل هاء التأنيث على سكران، فجرى مجراه، فلذلك لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة[1]، لأنه لم يبلغ بالشبه مبلغ سكران مشابه لباب "حمراء"[2] من أكثر الوجوه، وعثمان أشبه ما أشبه المؤنث، فلذلك صارت علة الشبه في عثمان أقل حكمًا منها في سكران .

فأما "عريان" فمنصرف وإن كان صفة، وفيه ألف ونون، لأن الألف والنون في "عريان" ليسا بمنزلتهما في "سكران"، وذلك أن هاء التأنيث تدخل فيه، كقولك امرأة عريانة، وإنما ساغ ذلك[3] لأنه صفة، وعثمان وبابه أسماء لا تغير عن موضعها، فلما خالفت الألف والنون في "عريان" الألف والنون في "سكران" لم تشبها ألفي التأنيث، فلذلك انصرف.

واعلم أن ما جعل من الأسماء واحدًا نحو: حضرموت، ومعديكرب، وقالي قلا، وبعل بك، وما أشبه ذلك فيه وجهان:

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢١٦/٣) هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: بشرى، وما أشبهها، وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدة نحو: عريان وسرحان وإسنان، والمقتضب (٣٣٤/٣) هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء.

(٢) الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف (ص: ٣٥) ١٦- باب ما لحقته الألف والنون زائدتين فكان على مثال فعلان وكانت أنثاه فعلى. وذلك نحو "سكران" الذي أنثاه "سكرى" فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة.."، وشرح اللمع لابن برهان (٤٣٩/٢).

(٣) قال ابن السراج في الأصول (٨٦/٢): وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألف ونون زائدتان زيدا معًا، فهو غير مصروف وذلك نحو: عثمان اسم رجل لا تصرفه لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث، لأن التسمية قد حظرت ذلك".

الأول: إن شئت جعلت الإعراب في آخر الاسم الثاني، فبنيت الاسم الأول على الفتح، إلاّ أن يكون في آخره ياء فتبنيه على السكون نحو: معديكرب.

والوجه الثاني: أن تضيف وتجعل الإعراب في آخر الاسم الأول. وإنما جاز الوجهان جميعًا: لأنّ أحد الاسمين غير الآخر، فجاز أن تشبهه بالمضاف والمضاف إليه، ولأنّ الاسمين جميعًا هما لشخص واحد، فيجوز أن تقدر الاسم الأول في حشو الكلمة الثانية، فإذا صار الاسم الأول في تقدير بعض اسم وجب أن يبقى، إذ كان بعض الاسم مبنيًا [١٣٨] وإنما يبنى على الفتح لأنَّ تركيب الاسمين اسمًا واحدًا مستثقل، فوجب أن يختار له أخفُّ الحركات لثقله، وإنما وجب أن يبنى الاسم الأول على حركته، لأنه كان آخر الحروف، حرف إعراب، وحرف الإعراب يستحق الحركات لما أزيل الإعراب، لما دخله من البناء لم يخل من الحركة ليدل بحركته أنه ممّا استحق الإعراب، إذ كان ياءً قبلها كسرة، لم يدخلها من الحركات إلاّ الفتح، فلما كان حكم هذه الياء في حال الإعراب أنقص رتبة من غيرها، وكانت الحروف التي تستثقل فيها الحركات تبنى على الفتح، وجب أن تنقص الياء رتبة من الفتح في هذه الحال. وليس بعد الفتح أنقص رتبة من السكون، فلذلك ثبتت على السكون، وبعض العرب يسكنها أيضًا في حال الإضافة لتدل بإسكانها أنها ممّا يستحق السكون في حال البناء، ومساغ الإضافة في هذه الأسماء غير واجب، فجاز أن تعطى البناء، لجواز الأمرين فيها.

واعلم أن الاسم الثاني إذا كان مما يعلم تنكيره انصرف في حال الإضافة نحو: بعلبكَّ وحضرموت.

وأما معدي كرب: فبعض العرب يصرف كربًا، وبعضهم لا يصرفه، فمن صرف فلأن لفظه مذكر، فحمله على أصل الأسماء من الصرف، ومنهم من لا يصرف لأنه اعتقد في "كرب" أنه مؤنث.

واعلم أنك إذا سميت رجلاً بفعل لا نظير له في الأسماء لم ينصرف، نحو دحرج، وضرب، إذا لم تسم فاعله، فإن سميته بفعل على لفظ ما سمي فاعله وله نظير في الأسماء انصرف، وإنما وجب ذلك، لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، وإنما تثقل الأسماء إذا كانت على وزن يختص بالفعل، فتثقل لثقل الفعل، فإذا كان المثل مشتركًا للاسم والفعل، كان حمل الاسم على أصله أولى من نقله عنه إذ لم يغلب عليه ما يوجب الثقل، وقد حكي عن عيسى بن عمر[1] أنه لا يصرف رجلاً سمي بـ"ضرب" ويحتج بقول

---

(١) عيسى بن عمر البصري الثقفي المقرئ النحوي اختلف في نسبه فقيل هو مولى لبني مخزوم، وهو من ولد الحكم بن عبد الله الأعرج الذي روى الحديث.

وقيل: كان من ثقيف، لخالد بن الوليد، وقيل: هو مولى خالد بن الوليد المخزومي، ونزل في ثقيف.

ـ وكان من قراء أهل البصرة ونحاتها، وكان عالمًا، أخذ عن ابن إسحاق، وكان عيسى بن عمر في طبقة أبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ الخليل بن أحمد.

ـ وله في النحو نيف وسبعون تصنيفًا، عدمت، ومنها تصنيفان كبيران، اسم أحدهما "الإكمال" والآخر "الجامع"... وإنه لما أحضره إلى الخليل بن أحمد ليقرأه عليه عرفه الخليل وأنشد:

بَطَلَ النَّحْوُ جَمِيعًا كُلُّه　　　غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بْنُ عُمَرْ

ذَاكَ "إِكْمَالٌ" وهَذَا "جَامِعٌ"　　　فِيهِمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرْ

انظر ترجمته في المراجع الآتية: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢/ ٣٧٤) ت ٥٢٣، أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي (٣١ـ ٣٣)، الكامل لابن الأثير (٥/ ٢٨)، شذرات الذهب (١/ ٢٢٤)، روضات الجنات (٥٥٧ ـ ٥٥٨)، مسالك الأبصار (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، معجم الأدباء (١٦/ ١٤٦)، النجوم الزاهرة (٢/ ١١)، الوافي بالوفيات ج ٥ مجلد: ٣ (٦٤٣ ـ ٦٤٥)، غاية النهاية "طبقات القراء" لابن الجزري (١/ ٦١٣)، الوافي بالوفيات لابن خلكان (١/ ٣٩٣ـ ٣٩٤) تاريخ ابن كثير "البداية والنهاية" (١٠/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، تلخيص ابن أم مكتوم (١٧٩ـ ١٨٠).

الشاعر[1]:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا   مَتَى أَضَعِ العَمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فحكي أن الشاعر لم ينون، وهو على وزن "ضرب"، فدل على أن "ضرب" لا ينصرف.

وفي هذا البيت وجهان غير ما ذهب إليه عيسى بن عمر:

أحدهما: أن يكون أراد الشاعر الحكاية[2]، لأنّك إذا سميت رجلاً

---

(١) الشاعر: هو سحيم بن وثيل بن أعيقرب بن أبي عمرو بن إهاب بن حميري بن رياح بن يربوع.

معاني المفردات: ابن جلا: أي واضح مكشوف لا يخفى مكانه. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل، ويقال لكل مضطلع بالشدائد، ركاب لصعاب الأمور، طلاع الثنايا: وطلاع الأنجد. ثم يقول: إذا أسفرت وحدرت اللثام عن وجهي للكلام أعربت عن نفسي فعرفتموني بما كان يبلغكم عني.

الشاهد فيه: أن جلا غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنه منقول من الفعل. ولم يشترط عيسى غلبة الوزن في الفعل.

أما سيبويه فيراه جملة محكية، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره. وأما الزمخشري فيقول: إن جلا ليس علما، وإنما هو فعل ماض مع ضميره صفة لموصوف محذوف. لكن يرد عليه: أن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضًا من متقدم مجرور بمن أو في. ويراه ابن الحاجب ابن ذي جلا بالتنوين على حذف مضاف. والجلا: هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس.

مراجع الشاهد: مجالس ثعلب (١/ ١٧٦) وقال: ويروى "طلاع الثنايا" فمن رفع جعله مدحًا لابن، ومن خفضه جعله مدحًا لجلا، وخزانة الأدب (١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢، ٤/ ١١٢، ٣/ ٥٩، ٦٢، ٤/ ١١٢)، وهمع الهوامع (١/ ٣٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦١، ٣/ ٥٩، ٦٢، ٤/ ١٠٥)، الكامل (١٢٨، ٢١٥)، الأصمعيات (٧٣)، المعاني الكبير لابن قتيبة (٥٣٠)، وأمالي القالي (١/ ٢٤٦)، العيني ٣٥٦، شرح شواهد المغني (١٥٧/ ٢٥٤)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٢٠٦).

بـــ"ضرب" جاز أن تحكي حال التثنية والجمع، وإنما جاز ذلك، لأنه قـــد كان قبل التثنية له حال مستقرة في الاســـتعمال، فصـــارت في التســـمية كالمستعارة، فلذلك جاز أن يحكى حاله، فكان التقدير: أنا ابن الذي يقـــال له جلا[1] الأمور وكشفها.

والوجه الثاني: أن تقدر في "جلا" ضميرًا، وإذا قدِّر فيه ضمير، لم تجز فيه إلاّ الحكاية، لأنه جملة، والتسمية بالجمل لا تجوز فيه إلاّ الحكاية.

فإذا سميت رجلاً بـــ"قيل أو رد" صرفته[2]، لأنه وإن كان في الأصل وزنه "فعل"فالكسرة في وسطه قد زالت، وخرج إلى نظير الأسماء، نحو: ديك وبر، والاعتبار في منع الصرف ثقل الفعل، فلما زال اللفظ الـــذي يختـــص باللفظ زال حكم الفعل، والدليل على ذلـــك أنـــك لـــو سميـــت رجـــلاً "مساجد"[3] لم تصرفه، لثقل اللفظ، فلو صغرته انصرف[4]، لأنه يصير على

=

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/٢٠٧) هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً، والزجاج في كتابه: ما ينصرف وما لا ينصرف (ص: ٢٠) ٩- هذا باب الأفعال إذا سميت رجلاً بشيء منها فكان ذلك الشيء على مثـــال في الأسمـــاء ليســـت الأفعال أحقَّ به من الأسماء.

(١) شرح جمل الزجاجي (٢/٢٠٧).

(٢) قال المبرد في المقتضب (٣/٣٢٤) هذا باب ما كان من فعل: "فإن كـــان مـــن ذوات الواو والياء أو مما يلزمه الإدغام، فكان ذلك مخرجًا له إلى مثـــال الأسمـــاء انصرف في المعرفة، لأن المانع له قد فارقه، وذلك قولك: قد قيل، وبيـــع، ورد، وشد، إذا أردت مثل فعل، لأنه قد خرج إلى مثل فيل، وديك، كما خرج المدغم إلى مثال البر والكر" وينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٠).

(٣) أبوإسحاق الزجاجي في كتابه : "ما ينصرف وما لا ينصرف" (ص : ٤٦) ٢٢- باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل نحو: "مساجد" و"مفاتيح" وكل جمـــع يأتي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها حرف لين نحو خواتيم، ودراهـــم... اعلم أن ما كان على ما وصفنا لا ينصرف شيء من ذلك من النكرة، فإن كان

=

لفظ "مسيجد" [١٣٩] فيزول عنه الثقل الذي أوجب منع الصرف ، وهو الشبه بالجمع، وليس كذلك ثقل التأنيث، لأنه لا يعتبر في التأنيث ثقل لفظ المعنى، فلذلك افترق حكم التأنيث وحكم الشبه بالفعل، إذ كان الفعل ليس له إلاّ حكم واحد، وهو ثقل اللفظ .

واعلم أن تقدير المعدول من باب "فُعَل" أن يكون المعدول عنه معرفة نحو: عُمر من عامر ، وزُفر من زافر[1]، عدل إلى هذا اللفظ للتخفيف، فبقي حكم التعريف الذي كان في أصل، فلذلك لم ينصرف.

=

معرفة كان أبعد لصرفه وإنما منعهم من صرف هذا المثال: أنه جمع، وأنه على مثال ليس يكون في الواحد ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا، المبرد في المقتضب (٣/٣٢٧).

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/٢٢٨) هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل.

(١) قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٣/٢٢٣، ٢٢٤) هذا باب فعل: "وأما عُمر وزُفر، فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر.

ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلاّ وذلك البناء معرفة. كذلك جرى في هذا الكلام. وانظر : الأصول لابن السراج (٢/٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٢).

٤٨- بـــاب: أسمـــاء الأرضيـــن[1]

اعلم أن الأصل في أسماء البلدان التأنيث، لغلبته عليهـــا في كلامهـــم، وإنما يذكر بعضها وقد ذكرنا ما يذكر منها، وإنما ساغ فيهـــا هـــذا، لأن تأنيثها ليس بحقيقي، وإنما تؤنث إذا ذهب بها مذهب البقعة والبلدة[2]، فلما كانت البلدان كلها سوغ فيها هذان التقديران، جاز أن يذكر ويؤنث.

واعلم أن ما غلب في كلامهم تذكيره يجوز تأنيثه على ما ذكرناه إذا قدر مؤنثًا لم ينصرف[3]، وكذلك ما غلب عليه في كلامهم التأنيث جاز أن يذكر ، على أن يراد بذلك الاسم المكان والبلد فيصرف وإنما ساغ تذكـــير ما ذكرنا منها، لأنها كثيرة في كلامهم ، إذ كانت أماكن قريبة من العرب نحو حراء وقباء[4]، وما أشبه ذلك.

فأما واسط[5]: فإنما غلب عليه التذكير لهذا المعنى.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢٤٢/٣) هذا باب أسماء الأرضين، النكت للأعلم الشـــنتمري (٦٣٢/٢)، أبو إسحاق الزجاج في كتابه: "ما ينصرف وما لا ينصـــرف" (ص: ٥٢) ٢٤- باب: أسماء الأرضين والبلدان.

(٢) شرح جمل الزجاجي (٢٣٧/٢)، والمقتضب للمبرد (٣٥٧/٣).

(٣) الزجاج في "ما يتصرف وما لا يتصرف" (ص: ٥٣) ٢٤-باب أسماء الأرضـــين والبلدان، المبرد في المقتضب (٣٥٧/٣) هذا باب تسمية السور والبلدان.

(٤) حراء -بالكسر والتخفيف ، والمد- جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال "معجم البلدان (٢٣٣/٢)، مراصد الاطلاع (٣٨٨/١).

قباء: اسم بئر بالمدينة بالضم، يمد ويقصر، ويصرف ولا يصـــرف. معجـــم البلـــدان (٣٠١/٤)، مراصد الاطـــلاع (١٠٦١/٣)، وهمـــا في: الكتـــاب (٢٤٤/٣)، المقتضب (٣٥٧/٣)، خزانة الأدب (٦١/٢، ٦٢، ٧٦/٣، ٣٩٠، ٤١٧/٦).

(٥) واسط: محافظة من محافظات العراق الشقيق قديمًا وهي تقع في وسط المسافة بين البصرة والكوفة معجم البلـــدان (٣٤٨/٥)، مراصـــد الاطـــلاع (١٤١٩/٣، ١٤٢٠)، الكتاب لسيبويه (٢٤٣/٣)، المقتضب (٣٥٨/٣) ، ما ينصرف وما لا

أسباب غلبة التأنيث على أسماء البلدان:

٣٠٧ ـ فإن قال قائل: لم صار الغالب على البلدان التأنيث؟

قيل له: قد لحقها نقص من جهة المعنى، وذلك أن الأرض بأسرها تسمى أرضًا ومكانًا، وليس كذلك حكم الجمل، ألا ترى أن بعض الأسماء لا تسمى باسم جملة، فلما نقصت الأماكن عن حكم الأسماء، صارت مضارعة للتأنيف، إذا كان التأنيث أنقص حكمًا من حكم التذكير.

ووجه آخر: أن البلد لما كان اسمًا لأماكن كثيرة، فشابه الجمع، إذ كان مشتملاً على أشخاص كثيرة، فمن حيث أنث الجمع أنث أسماء البلدان.

ووجه ثالث: أن البلدان خص ببيئة مخصوصة تخالف بها غيره من البلدان جرى مجرى الدار، إذ كانت الدار والبلد إنما يحتاج إليهما للإقامة فيهما والسكنى.

فمن حيث كان الغالب على الدار التأنيث، وجب أيضًا أن يغلب على البلدان التأنيث. والله أعلم.

= ينصرف (٥٣)، خزانة الأدب (٦/ ١٢، ١١/ ١٣٥).